الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وحدة البحث PRFU رقم: F03N01UN190120210004

"دور الشمول المالي في تعزيز الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية رائدة واستفادة الجزائر منها"

تنظم ملتقى وطني افتراضي حول:

الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق

الرئيس الشرفي للملتقى : أ.د محمد الهادي لطرش- مدير الجامعة

المشرف العام للملتقى: د. شوقي بورقبة – عميد الكلية

رئيس الملتقى: د. الوزناجي مهملي – رئيس وحدة البحث

-رئيس اللجنة العلمية: د.لعلام لامية

- نائب رئيس اللجنة العلمية: د.سعدي هاجر

-رئيس اللجنة التنظيمية: د.العينوس رياض/ د.قسوم حنان

يوم : 13 أكتوبر 2022



I. إشكالية الملتقى

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إزداد الإهتمام العالمي بتحقيق ما يسمى بالشمول المالي من خلال تشجيع الجهات الحكومية على تنفيذ سياسات لتعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الحديثة لكافة فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود وبما يخدم إحتياجاتهم في الوقت المحدد والسعر المعقول، وبشكل عادل وشفاف. هذا التعميم يؤدي إلى توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي الذي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تنطلق أهمية الشمول المالي من مبدأ تقاسم المخاطر بين فئات المجتمع ذات القدرة الاقتصادية الأكبر وفئات المجتمع الأقل قدرة من الناحية الاقتصادية، بما يسمح بتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية وفرص التمويل لجميع الفئات خاصة للأفراد الأكثر فقرا، حيث أن توفر خدمات ومنتجات مالية واسعة تلبي احتياجاتهم وتتلاءم مع ظروفهم تسمح لهم بالاستفادة من هذه الفرص لتحسين أوضاعهم الاقتصادية بما يؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية لبلدانهم بشكل عام.

ما يؤكد على أهمية الشمول المالي على المستوى العالمي أنه يعتبر عامل رئيس في تحقيق سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة ضمن أجندة الأمم المتحدة لعام 2030، كما أن صندوق النقد الدولي دأب على إصدار استبيان حول مدى الوصول إلى الخدمات المالية منذ سنة 2009. (البنك الدولي، 2021)، كما أكدت مجموعة العشرين في اجتماعها في جويلية 2016 على تعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم والتزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين حول الشمول المالي الرقمي.

مع إدراك أهمية الشمول المالي والاهتمام الواسع به على المستوى الدولي لا تزال الجزائر تواجه صعوبات وتحديات في هذا المجال، حيث أن نسب الأفراد الذين يعانون من الاستبعاد والتهميش المالي لا تزال مرتفعة بشكل كبير مقارنة مع المتوسطات العالمية وحتى العربية.

بناء على ما سبق وبغرض الإحاطة بالموضوع، تبلورت إشكالية الملتقى في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو اقع الشمول المالي في الجزائر، وماهي آفاقه الممكنة في ظل الظروف والإمكانيات المتاحة؟

II. أهداف الملتقى:

يسعى هذا الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر من بينها:

- حول المفاهيم النظرية للشمول المالي: المفهوم، الأهمية، الأهداف، مؤشرات القياس...؛
- تحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق الشمول المالي؛
- الوقوف على مدى نجاح المؤسسات المالية والمصرفية في تسريع الشمول المالي؛
- الإلمام بو اقع الشمول المالي في الجز ائرفي ظل التحديات الراهنة؛
- عرض تجارب دولية ر ائدة في مجال الشمول المالي؛
- إثراء النقاش حول سبل وآليات تعزيز الشمول المالي في الجز ائربناء على التجارب الدولية.

III. محاور الملتقى:

- المحور الأول:مفاهيم نظرية حول الشمول المالي: التعريف، الأهمية، مؤشرات القياس....؛
- المحور الثاني:أهمية التوجه نحو الاعتماد على الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة؛
- المحور الثالث:إمكانية تعزيز الشمول المالي في الجز ائربناء على تجارب عربية ودولية؛
- المحور الر ابع:مدى قدرة التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي في الجز ائر؛
- المحور الخامس:دور التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجز ائر.

IV. ضو ابط وشروط المشاركة:

- أن يكون البحث ضمن أحد محاور الملتقى؛
- أن يكون البحث أصلي يتميز بالجودة العلمية ولم يسبق نشره ولا يشكل جزء من رسالة علمية؛
- ترسل المداخلات فردية أو ثنائية على الأكثر؛
- تكتب المداخلات باللغة العربية بنوع الخط (Traditionnel Arabic) بحجم 15 أما بالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية فتكتب بخط (Time New Roman) حجم 12؛
- أن لا يتجاوز البحث 20 صفحة ولا يقل عن 15 صفحة بما فيها الملخص وقائمة المراجع؛
- استخدام طريقة التهميش APA بطريقة آلية؛
- أن يشتمل البحث على ملخص بلغة التحرير وملخص بلغة أجنبية.

V. تواريخ مهمة:

- تاريخ انعقاد الملتقى: 13 أكتوبر 2002
- آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة: 30 أكتوبر 2022
- إشعار المشاركين المقبولة أوراقهم ابتداء من: 08 أكتوبر 2022
- ترسل المداخلات عبر الموقع الالكتروني التالي:. Financial.inclusion2022@gmail.com

VI. اللجنة العلمية:

الإسم واللقب	مؤسسة الإنتماء	الإسم واللقب	مؤسسة الإنتماء
د. مهملي الوزناجي	جامعة فرحات عباس سطيف-1	أ.ذباح هشام	جامعة فرحات عباس سطيف-1
أ.د مراد شريف	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.قماز سهيل	جامعة فرحات عباس سطيف-1
أ.د.بن عابد مختار	المركز الجامعي علي كافي-تندوف	د.تريش حسينة	المركز الجامعي ميلة
د.حركاتي نبيل	جامعة فرحات عباس سطيف-1	أ.إيمان جودي	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.خاسف جمال الدين	جامعة فرحات عباس سطيف-1	أ.بن تومي يدرة	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.العينوس رياض	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.بوركاب نبيل	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.قسوم حنان	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.عياد السعدي	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د. لعلام لامية	جامعة فرحات عباس سطيف-1	دغدار رفيق	جامعة فرحات عباس سطيف-1
أ.سعدي هاجر	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.مفتاح حسن	جامعة جيجل
د. بنون خير الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	أ.ملال سامية	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د.هري بلال	جامعة جيجل
د.ساحري اليزيد	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.قرفي شافية	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.مصطفاي ياسين	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.تريش نجود	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.عاشوري عبد الناصر	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.بودبة خالد	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د. حماشي زين الدين	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.سايح نوال	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.بوصبيع صالح رحيمة	جامعة حمة لخضر- الوادي	د.بوطورة فضيلة	جامعة العربي التبسي- تبسة
د.خبيزة أنفال حدة	جامعة محمد خيضر-الوادي	د.حمادي موراد	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.شوقي طارق	جامعة فرحات عباس سطيف		

VII. اللجنة التنظيمية:

الإسم واللقب	مؤسسة الإنتماء	الإسم واللقب	مؤسسة الإنتماء
د.مهملي الوزناجي	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.العيفة عبد الحق	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.العينوس رياض	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.معيزة مسعود أمير	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.قسوم حنان	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.شيبوب ريمة	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.لعلام لامية	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.شرشافة إلياس	جامعة فرحات عباس سطيف-1
أ.سعدي هاجر	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.بن مشيش حليمة	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.بباس منيرة	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.عمري سامي	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د. نجوم قمازي	جامعة فرحات عباس سطيف-1		

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وحدة البحث PRFU رقم: F03N01UN190120210004

برنامج الملتقى الوطني عبر تقنية التحاضر عن بعد حول:

" الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق"

من تنظيم وحدة البحث PRFU رقم: F03N01UN190120210004

"دور الشمول المالي في تعزيز الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية رائدة واستفادة الجزائر منها"

وتحت اشراف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1

يوم: 13 أكتوبر 2022

عبر منصة ZOOM

الجلسة الإفتتاحية: 10.00-11.00

https://us06web.zoom.us/j/88448421976?pwd=cmo0N3dVa1p3SzBQR3ZhSHZZZTEyQT09 ID: **884 4842 1976** And password : **658466**
رئيس الجلسة: د. معيزة مسعود أمير /جامعة سطيف-1
كلمة عميد الكلية: .د شوقي بورقبة
كلمة رئيس الملتقى: د.مهملي الوزناجي
المداخلة الإفتتاحية الأولى: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 د.لعلام لامية /جامعة سطيف-1 د.سعدي هاجر/ جامعة سطيف-1
المداخلة الافتتاحية الثانية: " Les fintechs comme modèle d' inclusion financière en Algérie" د.بوروبة كاتية /جامعة سطيف-1 د.مهملي الوزناجي /جامعة سطيف-1
مناقشة
استراحة

الورشة الأولى: 12:30-14:30

https://us06web.zoom.us/j/88448421976?pwd=cmo0N3dVa1p3SzBQR3ZhSHZZZTEyQT09 ID: **884 4842 1976** And password : **658466**			
رئيس الجلسة: د.لعلام لامية /جامعة سطيف-1		مقرر الجلسة: د.بن مشيش حليمة	
التوقيت	المتدخلون		عنوان المداخلة
12:45-12:30	د.بنون خير الدين	المركز الجامعي ميلة	الاقصاء المالي، الشمول المالي تحليل نظري للمفاهيم والأساسيات
	د.لمزاودة رياض	المركز الجامعي ميلة	
13:00-12:45	د.الحمليلي سناء	المركز الجامعي مغنية	الشمول المالي وواقعه في الجزائر
	د.واسطي أسماء	المركز الجامعي مغنية	
13:15-13:00	د.فني فضيلة	جامعة بسكرة	واقع الشمول المالي في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة – دراسة مقارنة
13:30-13:15	**D.Radhia ZEMIRLI**	جامعة تيزي وزو	**Problématique de l'inclusion financière en Algérie : entre réalité et perspectives**
13:45-13:30	د. علالي سارة	جامعة الأمير عبد القادر	واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه
	د. تنيو كنزة	جامعة الأمير عبد القادر	
14:00-13:45	د.شاكر حمزة	جامعة سطيف-1	واقع الشمول المالي في الدول العربية
	د.عاشوري عبد الناصر	جامعة سطيف-1	
14:30-14:00	**المناقشة**		

الورشة الثانية: 12:30-14:30

https://us06web.zoom.us/j/88448421976?pwd=cmo0N3dVa1p3SzBQR3ZhSHZZZTEyQT09

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**

رئيس الجلسة: د.سعدي هاجر /جامعة سطيف-1 مقرر الجلسة: د.قسوم حنان/ جامعة سطيف-1

التوقيت	المتدخلون		عنوان المداخلة
12:45-12:30	د.قسوم حنان	جامعة سطيف-1	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية
	ط/د.قسوم منصور	جامعة قالمة	
13:00-12:45	ط/د. سعودي سارة	جامعة –تبسة	دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة
13:15-13:00	ط/د.محمد أمين زايخ	المركز الجامعي تيبازة	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية
	ط/د. رابح شريف	المركز الجامعي تيبازة	
13:30-13:15	ط/د .ميرود فاتح	جامعة غرداية	تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة
13:45-13:30	بن خيرة الطاهر	جامعة الأغواط	دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي كآلية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة
	لحول بن علي	جامعة سعيدة	
14:00-13:45	ط/د.عون رفيق مسعود	جامعة تيسمسيلت	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
	ط/د. بوجمعة ياسين	جامعة ورقلة	
14:15-14:00	ط/د.جوهري ميلود	جامعة ورقلة	دور الشمول المالي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة
	ط/د. غربي نوال	جامعة ورقلة	
14:30-14:15	المناقشة		

الورشة الثالثة: 14:30-12:30

https://us06web.zoom.us/j/88448421976?pwd=cmo0N3dVa1p3SzBQR3ZhSHZZZTEyQT09

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**

رئيس الجلسة: د.لمزاودة رياض/المركز الجامعي ميلة — مقرر الجلسة: د.العينوس رياض/ جامعة سطيف-1

التوقيت	المتدخلون		عنوان المداخلة
12:45-12:30	د.عاشوري صورية	جامعة سطيف-1	دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، تجربة بنك الامل انموذجا
	د.شنافة جوهرة	جامعة سطيف-1	
13:00-12:45	د. بن عيني رحيمة	المركز الجامعي مغنية	تعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية -دراسة التجربة الصينية-
	د.هاشيم مريم نبيلة	المركز الجامعي مغنية	
13:15-13:00	د.قمازي نجوم	جامعة سطيف-1	تعزيز الشمول المالي لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة (دراسة مبادرة بنك الامارات للتنمية)
	د.عميرش إيمان	جامعة سطيف-1	
13:30-13:15	د.زناتي سامية	جامعة سطيف-1	معوقات تعزيز التأمين للشمول المالي في الجزائر
	د. العينوس رياض	جامعة سطيف-1	
	د.خاسف جمال الدين	جامعة سطيف-1	
13:45-13:30	د.مواعي بحرية	جامعة مستغانم	الثقافة المالية ركيزة أساسية لتوسيع الشمول المالي-مصدر نمودجا-
	د.تواتي خديجة	جامعة غليزان	
14:00-13:45	ط/د.محمد أمين زايخ	المركز الجامعي تيبازة	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية
	ط/د. رابح شريف	المركز الجامعي تيبازة	
14:15-14:00	صوار مروة	جامعة أم البواقي	دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي –دراسة تجارب بعض الدول العربية-
	بوطالب عزيز	جامعة أم بواقي	
14:30-14:15	المناقشة		

الورشة الرابعة: 14:30-12:30

https://us06web.zoom.us/j/88448421976?pwd=cmo0N3dVa1p3SzBQR3ZhSHZZZTEyQT09

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**

رئيس الجلسة: د.غدار رفيق /جامعة سطيف-1 مقرر الجلسة: د.عمري سامي

التوقيت	المتدخلون		عنوان المداخلة
12:45-12:30	د. عبد الله كمال بن مسعود	جامعة غرداية	دور المالية الإسلامية بالبنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري أنموذجا
	د.نور الدين عاد	جامعة الوادي	
13:00-12:45	د.بن عزة هشام	جامعة تلمسان	اهمية التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي المنصات الرقمية للخدمات المالية نموذجا –قراءة في النظرة المستقبلية لمصرف الراجحي–
	د.موفق سهام	المركز الجامعي البيض	
13:15-13:00	ط/د.بولصباع مريم	جامعة سطيف–1	دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر
	ط/د.حملاوي ليندة	جامعة سطيف–1	
13:30-13:15	ط/د.عامر خديجة	المركز الجامعي البيض	شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية آلية لدعم وتيرة الشمول المالي
13:45-13:30	ط/د. سعيدي بوبكر	جامعة المسيلة	دور التمويل الإسلامي في نعزيز الشمول المالي في الجزائر –مصرف السلام نموذجا–
14:00-13:45	د.المانسبع رابح أمين	جامعة الجزائر–3	التكنولوجيا المالية الإسلامية كنموذج لتدعيم الشمول المالي الرقمي – دراسة حالة المنصات الرقمية الإسلامية للتمويل الجماعي
14:30-14:00	**المناقشة**		

الورشة الخامسة: 14:30-12:30

https://us06web.zoom.us/j/88448421976?pwd=cmo0N3dVa1p3SzBQR3ZhSHZZZTEyQT09

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**

رئيس الجلسة: د.بباس منيرة / جامعة سطيف-1 مقرر الجلسة: د.شيبوب ريمة/ جامعة سطيف-1

التوقيت	المتدخلون		عنوان المداخلة
12:45-12:30	د.عون الله سعاد	جامعة تيارت	أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري
	د. بن طراد أسماء	جامعة تيارت	
13:00-12:45	د.صايفي عمار	جامعة جيجل	دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
	ط/د.جدي أمنة	جامعة جيجل	
13:15-13:00	د. عبد القادر دبوش	جامعة قالمة	دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الرقمي
	د. لياس قلاب ذبيح	جامعة قالمة	
13:30-13:15	د.خليفة الحاج	جامعة مستغانم	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي-دراسة مقارنة بين الدول العربية
	ط/د. بلعربي يسرى ستي	جامعة مستغانم	
13:45-13:30	ط/د. ملياني معمر	جامعة البليدة 02	تشخيص واقع استخدامالخدمات المالية الرقمية و التكنولوجيا الماليةفي تعزيز الشمول المالي في الجزائر
	أ.د. زاير وافية	جامعة البليدة 02	
14:00-13:45	ط/د. نصيرة كريمات	جامعة غرداية	الصيرفة الإلكترونية كنموذج لتعزيز الشمول المالي في الجزائر
	ط/د. قريشي خولة	جامعة غرداية	
14:15-14:00	ط/د. قاسي بسمينة	جامعة غليزان	واقع الشمول المالي الرقمي في الاقتصاد الوطني و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه – واقع و تحديات –
	د.تقرارت يزيد	جامعة أم البواقي	
14:30-14:15	المناقشة		

الجلسة الختامية: 14:30-14:45

https://us06web.zoom.us/j/88448421976?pwd=cmo0N3dVa1p3SzBQR3ZhSHZZZTEyQT09 ID: **884 4842 1976** And password : **658466**
إعتماد توصيات الملتقى د.لعلام لامية /رئيسة اللجنة العلمية
الإعلان عن اختتام فعاليات الملتقى د.مهملي الوزناجي /رئيس الملتقى

المركز الجامعي مغنية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

فرقة البحث: دور الشمول المالي في تعزيز الخدمات المالية و تحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية رائدة و استفادة الجزائر منها

ملتقى وطني افتراضي حول:

الشمول المالي في الجزائر: الواقع و الأفاق

محور المشاركة : المحور الأول : مفاهيم نظرية حول الشمول المالي : التعريف ، الاهمية، مؤشرات القياس...

عنوان الورقة البحثية : الشمول المالي و واقعه في الجزائر

استمارة المشاركة:

الاسم الكامل:الحمليلي سناء

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

الرتبة العلمية: دكتوراه.

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي مغنية.

البلد: الجزائر.

البريد الالكتروني: bensana797@gmail.com

رقم الهاتف: 0549803714

الاسم الكامل: واسطي أسماء.

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

الرتبة العلمية: دكتوراه.

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي مغنية.

البلد: الجزائر.

البريد الالكتروني: asmaw1279@gmail.com

رقم الهاتف: 0665205316

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر ، و ذلك من خلال التطرق الى الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة.

وقد توصلنا إلى أنه بالرغم من المجهودات التي بذلتها دولة الجزائر من أجل تعزيز الشمول المالي ، الا أنه يبقى دون المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم ودول الخليج،حيث يواجه عدة تحديات وصعوبات تتطلب تبني استراتيجية فعالة لدعم الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي ، واقع الشمول المالي في الجزائر.

Abstract :

This research aims to shed light on the reality of financial inclusion in Algeria, by addressing the conceptual and theoretical framework of the subject of the study.

We have concluded that despite the efforts made by the State of Algeria to enhance financial inclusion, it remains below the required level compared to the countries of the world and the Gulf countries, as it faces several challenges and difficulties that require the adoption of an effective strategy to support financial inclusion.

Keywords : financial inclusion, indicators of financial inclusion, the reality of financial inclusion in Algeria.

المقدمة:

يعد موضوع الشمول المالي قضية ملحة تستهوي العديد من الباحثين والدارسين للبحث والتعمقفيه، لاسيما في أعقاب الأزمة العالمية 2008، إذ أصبح في الآونة الأخيرة استراتيجية وأولوية تمكن صانعي السياسات من المضي قدما نحو تحقيق وتعزيز تطور الاقتصاد للبلاد، على اعتباره يسهل عملية الحصول على المنتجات والخدمات المالية بأسعار تكون مناسبة تضمن للأفراد والشركات تلبية احتياجاتهم بكل مسؤولية، فالشمول المالي هدفا تسعى العديد من الدول النامية لتحقيقيه نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها سواء في الجانب المالي أو المصرفي من خلال تسهيل التوزيع الكفؤ للموارد المالية والتقليل من كلفة رأس المال.

وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية ،على اعتبار أن التنويع الاقتصادي موضوعا تسعى الدول إلى البحث عن استراتيجيات تمكنها من تنويع مصادر دخلها خاصة الدول النفطية، حيث ينظر لهذا الأخير على أنه أحد الحلول للخروج من التبعية النفطية، والجزائر كغيرها من البلدان التي تسعى لتنويع اقتصادها، بحيث تظهر أهميته في إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغية تحقيق الرفاهية وتنويع مصادر دخل جديدة. هذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تحقيق مستويات الشمول المالي في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ماذا نقصد بالشمول المالي؟
- ماهي مؤشرات قياس الشمول المالي؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على مفاهيم الشمول المالي و مؤشرات قياسه و كذلك أيضا التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر.

هيكل الدراسة :

- الاطار النظري للشمول المالي.
- واقع الشمول المالي في الجزائر.
- آليات تعزيز الشمول المالي.

I. الاطار النظري للشمول المالي:

1- تطور و نشأة الشمول المالي:

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاءهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية و/أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. (ضيف، 2020/06)

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" ، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية. (الله، 2016)

2- تعريف و أهمية الشمول المالي:

أ- تعريف الشمول المالي:

نال الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية اهمها صندوق النقد الدولي(IMF)البنك الدولي(WB) ومجموعة الدول العشرين G20 ومؤسسة التمويل الدولية(IFC) والتحالف العالمي للاشتمال المالي(AFI) و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)نظرا لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي، إذ كشفت الأزمة المالية العالمية الحاجة للشمول المالي بفعل دوره الكبير في تطوير المجتمع عبر تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى فئات المجتمع كافة عن طريق المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الأخرى.

لقد تعددت تعريف الشمول المالي والتي نذكر منها ما يلي:

عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INF) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه : "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولينْ وبالشكل الكاف ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (لوزري، 2021/12)

حسب البنك الدولي، يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم-المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان و التأمينٌ- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019/12)

يعرفه بنك الاحتياطي الهندي(2006) بانه: " تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول إلى السلع والخدمات العامة وهو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفئ ، كما ان طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة". (حمدان و ماجد، 2018)

كما تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)بأنه: لوصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً" . (عيشوبة، 2018)

وتعرف هيئة دعم التنمية المستقلة(ADA) الشمول المالي: هو جميع الآليات الموضوعة لمكافحة الإقصاء المصرفي والمالي، وهو يشمل مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية(التأمينٌ الأصغر مع جميع المتغنيرات الممكنة المرتبطة بالتأمينٌ) "مخاطر المناخ، الموت... إلخ"، منتجات الائتمان المختلفة، تقاعد، منتجات التوفير، حوالة مالية)، وغير المالية(التدريب"في إدارة الأعمال، والمخاطر، والحوكمة، وما إلى ذلك،"برنامج دعم اتخاذ القرار :، SIMFI،..Microfact المشورة والخبرة الفنية،التثقيف والتوعية المالية) المتاحة للسكان الفقراء. (لوزري، 2021/12)

يعرف الشمول المالي على أنه: " يشير إلى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية بمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل سواء كان ذلك مؤسسات أو أفراد، ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناء على ما يتقدم من خدمات مالية (جانب العرض)، وجودة تلك الخدمات، و اتاحتها لكافة طبقات المجتمع. (عبد الصادق و علاء الدين، 2020)

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف يتضح لها بأنه على الرغم من تعدد تعريف الشمول المالي إلا أنها تصب في معنى واحد هو ضمان نشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر شريحة من أفراد المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود فالشمول المالي هو: إتاحة ووصول أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وبتكاليف معقولة.

ب- أهمية الشمول المالي:

تتجلى أهمية الشمول المالي عمليا في الجانب الاجتماعي وكذا المالي والاقتصادي ككل، في مايلي: (بلحرش و مسعد، 2022/04)

- يمكن من دمج القطاع الغير رسمي في الدورة الاقتصادية إذ غالبا ما تلجأ الفئات الضعيفة إلى التهرب الضريبي و بذلك هي تسعى إلى العمل ضمن القطاع الغير رسمي.
- توفير الحماية اللازمة لكافة العملاء حيث كما أشرنا سابقا القطاع الغير رسمي يتميز بدرجة مخاطرة مرتفعة بسبب عدم توفر الحماية اللازمة.
- يعمل على رفع المستوى المعيشي للفقراء، إذ يتيح الفرصة لإنشاء قطاع أعمال عائلي وصغير من خلال التنمية المالية مما يؤدي إلى دعم الاستقرار المالي والتثقيف المالي وكذا التنمية المحلية.
- تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية.

3- أهداف و خصائص الشمول المالي:

أ- أهداف الشمول المالي:

توجد العديد من الأهداف يسعى الشمول المالي إلى تحقيقها في الدول وهي: (رشيد، 2021/05)

- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الإجتماعي والإقتصادي؛
- العمل على تيسير الوصول إلى المؤسسات المالية وطرق التمويل من أجل تحسين الظروف المعيشية؛
- تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر؛
- تعزيز الشركات الصغيرة في الإستثمار والتوسع؛
- تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ب- خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحول البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي. كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.

4- مقومات الشمول المالي:

أ- كيفية تحقيق الشمول المالي:

حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لابد من: (ضيف، 2020/06)

- عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة.
- حماية المستهلك من اجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي .
- حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة.
- تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.
- توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل.
- الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

ب- مبادئ الشمول المالي:

تهدف المبادئ التالية إلى تقديم العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار. (كروش، دقيش، و اولاد ابراهيم، 2022/01)

القيادة:غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر؛

التنوع :تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات؛

الابتكار :تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.

الحماية :تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة والعملاء.

التمكين من أسباب القوة :تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية؛

التعاون :تهيئة بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين؛

المعرفة :الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص "بالاختبار والتعلم" المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة؛

التناسب :وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة ويستند إلى فهم الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي؛

إطار العمل :النظر بعين الاعتبار في الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي، بما يعكس المعايير الدولية، والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة: نظام متناسب ومرن ويستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها الكترونيا، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيني والمترابط على نطاق واسع.

5- الشروط الأساسية في مؤشرات الشمول المالي:

ووضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي(FIDWG) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي(AFI) شروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي:

- **الفائدة والملاءمة** :اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **الاتساق** :ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- **التوازن** :تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- **البراغماتية** :الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- **المرونة** :ما من شك أ ن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة. ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول. بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/ أو استخدام مؤشرات بديلة.

- **الطموح** :قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموق المبني على ديناميكية الشروط الأساسية

6- مؤشرات قياس الشمول المالي:

توجد العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها من أجل التعبير عن مدى اعتماد دولة ما لتطبيقات الشمول المالي من بينها المؤشرات التي ترتكز على تشخيص القطاع المالي كمؤشر الوصول المالي، مؤشر العمق المالي وكذا مؤشر الاستخدام المالي، إضافة إلى مؤشرات تشخيص القطاع المالي من منظور العدالة في التوزيع أين يتم استخدام التصنيفات التالية: الجنس، الفئة العمرية، مستوى الدخل، مكان الإقامة. هذا وقامت مجموعة العشرين بوضع مجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على معرفة مستوى الشمول المالي في دولة ما من بينها: (الحليم، 2020/06)

- نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية من إجمالي الأفراد البالغين.
- نسبة الأفراد الذين تحصلوا على تمويلات مصرفية من إجمالي الأفراد البالغين.
- نسبة المؤسسات التي تمتلك حسابا مصرفيا إلى إجمالي المؤسسات.
- عدد نقاط الوصول.
- عدد المستفيدين من خدمات الإيجار التمويلي سواء المنتهي بالتمليك أو التشغيلي.
- مؤشرات قياس مدى وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الاستفادة من الخدمات المالية والبنكية.

7- دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع الإنتاجية والدخول والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملاءمة والتي من شأنها " تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك وادارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال" (الدولي، 2015)

لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وا ما تشمل الجمعيات التعاونية وشركات التأمين والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك من اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والهواتف والكمبيوترات اللوحية الذكية، وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخول الدنيا والمستثمرين الصغار، وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وادارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق، وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقر، ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)هو" العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد و/أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالقرض والمخاطر المالية وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حالة احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم" (الدولي ص.، 2015)

لذا أصبح من المعترف به عالميا، أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي. (الله، 2016)

8- آليات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي:

إن توسيع قاعدة الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسيين إثنين ،أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية ، و ثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية و الخدمات و المنتجات المرتبطة بهاو قد قدمت العديد من المؤسسات الدولية و الإقليمية عددا من المبادرات و المقترحات التي تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي و أهمها: (بطاهر و عقون، 2018)

- تحويل المدفوعات النقدية الى مدفوعات من خلال حساب.
- اجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخلات الى النظام المالي الرسمي.
- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.
- تحسين وصول المنشئات الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.
- تعزيز الخدمات المالية وزياده استخدام الخدمات المالية إلكترونيا.
- زياده برامج التوعية والتثقيف المالي وابراز دور النظام المصرفي الاسلامي.
- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي و وضع اليات جمع البيانات بطريقه منهجيه موحده وفي هذا السياق، تساند مجموعه البنك الدولي البلدان على وضع استراتيجيات وطني لتعميم الخدمات المالية و تتيح لها اطارا لتطبيق الاصلاحات.

II. الشمول المالي في الجزائر:

1- واقع الشمول المالي في الجزائر:

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18% فقط من عدد السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام(2014)وهي آخر بيانات متوفرة حتى(2018) مقارنة مع 43% في الدول النامية عامة و24 % في دول إفريقيا. جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة إلى 13% عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي سنة 2014 على المنطقة العربية (باستثناء دول الخليج الست) تسجل أعلى نسبة من البالغين المحرومون من الخدمات المالية، حيث أن 80% من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، كما أن نسبة الشمول المالي في الوسط العربي يتراوح بين 21 % و26% عام 2016 وامتلاك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي 34% .

أما بخصوص الجزائر تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المتخصصة البنك الدولي أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن لبنان ، عمان ، الكويت، قطر التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر، كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الأخير، حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15سنة نسبة50.5 % وفوق سن 25سنة نسبة 57.5% ، كما أن نسبة البالغين الذين اقترضوا من الجهات غير الرسمية خاصة 1.5%، ونسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء 13.2% وهذا المؤشر الأخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهات الغير رسمية (1.5%) وقد يرجع ذلك إلى منطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على إقراض طبقات معينة من المجتمع دون الأخرى. (بوعلاق، أيت يحي، و مشير، 2022/06)

2- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر:

إدراك أهمية زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والمالية لدعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار المالي ،فان مجلس محافظي والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تعمل على التأكيد على حرصه على تطوير التشريعات واللوائح والأطر التنظيمية التي من شأنها أن تساعد على تشجيع الابتكار في هذا المجال وحماية مستهلكي الخدمات المصرفية ، ومواصلة التركيز على تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة ، لأنها كذلك حريصون على تطوير سياسات وخطط الشفافية في المعاملات والمصرفية من جهة ترسيخ الثقة في النظام المالي ، ومن جهة أخرى نجد الغرض من رفع الوعي والتثقيف.

أ- تحديات الشمول المالي في الجزائر:

يعد القطاع المصرفي المالي من الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة و بالاخص الشمول المالي الذي له علاقه وطيدة بالجهاز المصرفي ،أين كانت له انعكاسات سلبية خلال ظهور الأزمة المالية العالمية ، 2008 و اتضحت آثاره على الدول النامية من بينها الجزائر من ذكر البعض منها: (ميسم، 2012)

- ان من تداعيات الازمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر.

- ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع الى زيادة مستويات التضخم في الاسواق العالمية التي كانت من مظاهر ارتفاع في اسعار المواد الزراعية ب4,1% .
- تراجع الدينار الجزائري امام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي الى استنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية وعلى السياسية المالية المنتهجة.
- معدل النمو في 2009قدر ب2.2 %وهو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة لهذا واجهت المشاريع الجزائرية عده صعوبات.

رغم بعض الصعوبات التي تم ذكرها الى ان الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بطريقه مباشره بل بطريقه غير مباشره مما وجب اتخاذ قرارات والتي تعتبر احد افرازات الشمول ما اذكر منها:

- مصادر إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي و السياحي و الخدمات.
- تشجيع انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي و انتهاج اسلوب الشفافية لإجتناب المضاربة.
- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

ب-**سياسة تعزيز الشمول المالي في الجزائر:**

في سياق تعزيز الاطار التنظيمي للشمول المالي عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليميتين تطبيقيتين في هذا احداهما تتعلق بالشروط العامة و الخاصة الضرورية ولاتفاقية حساب الودائع والاخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية. بالإضافة الى اجراءات اخرى تمت لتعزيز الشمول المالي ، نوجزها فيما يلي:

- **مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب:**

يسمح تحسين الإطار القانوني التنظيمي في هذا المجال ،بإخراج الجزائر منذ فيفري ، 2016من البيان العام لمجموعة العمل المالي ، الذي يتضمن قائمه البلدان التي تعرف إخفاقات إستراتيجية في هذا المجال.

- **مجال الشمول المالي:**

تعزز النظام المصرفي في 2016بعشرين (20) وكالة حديدة ،و (35) وكالة في عام 2017،و هذا و لا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبياً و في حاجة إلى تحفيز كبير،شهدت القروض الموجهة للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ارتفاعا بنسبة 14.92% و10.97%خلال سنة 2015 و 2016على التوالي .ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15.13%في عام 2015 و 15.36%خلال سنة 2016 ،للإشارة فإن القروض الممنوحة للأسر ،تتمثل أساسا القروض الرهينة. (مليكة، 2019)

III. <u>اليات تعزيز الشمول المالي:</u>

ما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسينٌ وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بينٌ العرض والطلب يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها:

- **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية** :حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.
- **التثقيف المالي** :تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار. (فؤاد، 2015)
- **بيئة تشريعية مواتية** :يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق و الواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية.
- **رقمنة الخدمات المالية** :وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا ، يخلق مجالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكينٌ العملاء الماليينٌ، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مريحة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد و من الحكومة للأفراد.
- **البيانات والأبحاث** :تلعب البيانات والأبحاث في تمكينٌ الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى، تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدلة لتعزيز الشمول المالي.

الخاتمة:

لقد زاد الاهتمام بالشمول المالي خاصة في العقد الاخير بعد أزمة 2008 العالمية وذلك نضرا لأهميته على دعم النمو الاقتصادي ، دعم الشرائح الفقيرة في المجتمع، دعم العدالة و المنافسة و أهداف التنمية المستدامة، حيث أضحى قرارا لابد منه أمام صانعي السياسات المالية.

بالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر إلا أن بنك الجزائر قد لعب دورا مهما فيه إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع، حيث أن ذلك يتطلب المزيد من المجهودات .

النتائج :

- الشمول المالي هو عملية تسهيل الخدمات المالية بتكلفة قليلة من أجل تحسين الوضع المعيشي وتحقيق الاستقرار المالي
- إمكانية السلطات العمومية في الجزائر تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتعزيز مستويات الشمول المالي
- ضعف مستوى التثقيف المالي في مما أدى الى تأثير سلبي على معدلات الشمول المالي.
- مستوى استخدام الخدمات المالية ضئيل رغم وجود أسباب تعزيز الشمول المالي في الجزائر يرجع لغياب إستراتيجية وطنية واضحة

التوصيات:

- ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع، وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المصرفية.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني و تطوير نظم الدفع والتسوية و الوساطة المالية.
- ضرورة تزويد الأفراد بالثقة و الوعي بمختلف الجوانب المالية من أجل ارتفاع نسبة الشمول المالي.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- تبني استراتيجيات ناجحة والاستفادة من التجارب الدولية السابقة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المراجع:

- البنك الدولي. (2015).
- الصغير ميسم. (2012). الشمولية المالية وآثرها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة حالة الجزائر). *مجلة الإجتهاد الدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 01، العدد 02* .
- بختة بطاهر، و عبدالله عقون. (2018). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول"- تجارب بعض البلدان العربية- . *الملتقى الوطني أألول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*. خميس مليانة: الجزائر.
- بدر شحدة حمدان، و ابو دبة ماجد. (2018). اثر الاستثمار المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين. *مجلة الاقتصاد و المالية ، المجلد 04 ، العدد 02* .
- جعفر عبد الصادق، و حنان علاء الدين. (2020). آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات. *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد(05)، العدد (01)* .
- خليل أحمد فؤاد. (2015). آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية. *الدراسات المالية و المصرفية ، المجلد (23)، العدد (03)* .
- رفيقه بن عيشوبة. (2018). صناعه التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حاله الدول العربية. *مجله الاقتصاد والتنمية البشرية .المجلد.09العدد 02.*

- سمير عبد الله. (03, 2016). *الشمول المالي في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)*. تاريخ الاسترداد 15 09, 2022، من https:// www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/ar_fi_study_palestine_pma_2016.pdf

- شنيني رشيد. (2021/05). واقع وآفاق الإقتصاد الرقمي والشمول المالي في الجزائر. *المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الادارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة* (صفحة 08). ادرار -الجزائر-: جامعة أحمد دراية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ة علوم التسيير .

- صليحة فلاق، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (2019/12). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 07 العدد 04* ، 03.

- صندوق النقد الدولي. (2015).

- عائشة بلحرش، و خالد مسعد. (2022/04). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا. *مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01* ، 142.

- غربي عبد الحليم. (2020/06). نحو الاطار المفاهيمي للشمول المالي و المصرفي الاسلامي: دراسة تحليلية لابعاده و مؤشراته و تأثيراته. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية* .

- فضيل البشير ضيف. (2020/06). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، عدد (01)* ، 474.

- كركار مليكة. (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد و البشرية ، المجلد 10 ، العدد 03* .

- نادية لوزري. (2021/12). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه -دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت المجلد -02 العدد 2 0* ، 16.

- نوالدين كروش، جمال دقيش، و ليلى اولاد ابراهيم. (2022/01). واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية. *مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 5 ، العدد 1* ، 521.

- نورة بوعلاق، سمير أيت يحي، و الوردي مشير. (2022/06). فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2019. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 06، العدد 01* ، 18-19.

الأستاذة: لعلام لامية
جامعة سطيف – 1–
أستاذ محاضر – ب –
lamialaalem@yahoo.fr

الأستاذة: سعدي هاجر
جامعة سطيف – 1–
أستاذ مساعد – أ–
saadi.hadjer19@gmail.com

دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011–2021

محور المداخلة: المحور الثالث: إمكانية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بناء على تجارب عربية ودولية

بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الإفتراضي حول: الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق
يوم 13 أكتوبر 2022 بجامعة سطيف 1 –الجزائر–

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2011-2021، من خلال تحليل أهم المؤشرات الجزئية التي وضعها البنك الدولي وتحديد مستوياتها مقارنة بالمستويات العربية والعالمية، وتحديد آليات لمعالجة الفجوات الموجودة؛ توصلت الدراسة إلى أنه رغم التطور الملحوظ في مؤشرات الشمول المالي المختارة خلال فترة الدراسة إلا أنها كانت ضعيفة مقارنة مع بعض الدول العربية خاصة دول الخليج، ومقبولة مقارنة مع المتوسطات العربية، وضعيفة جدا مقارنة بالمتوسطات العالمية؛ كما أن هناك فجوة واضحة في كل المؤشرات بين فئات المجتمع لصالح كل من الذكور والعاملين وكبار السن لصالح كبار السن وذوي المستوى التعليمي الثانوي فأكثر وأغنى 60% في كل مؤشرات الشمول المالي المدروسة؛ توصي الدراسة البنك المركزي الجزائري بوضع إستراتيجية وطنية واضحة المعالم للنهوض بالشمول المالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، القطاع المصرفي والمالي، الإقتراض، الإدخار، بطاقة الخصم و الإئتمان.

Abstract :

This study aimed to assess financial inclusion in Algeria during the period 2011-2021, through the analysis of the most important partial indicators developed by the World Bank and identifying their levels in relation to the Arab and global levels, and identify mechanisms to fill the gaps.

The study found that despite the remarkable evolution of the financial inclusion indicators selected during the study period, they were weak in comparison to some Arab countries, especially the Gulf countries, acceptable in comparison to Arab averages and very low in comparison to word averages; there is also a clear gap in all indicators between groups in society in favour of Males, workers and the elderly in favour of the elderly, those with secondary and higher education and the richest 60% in all financial inclusion indicators studied; The study recommends that the Central Bank of Algeria develop a well-defined national strategy to promote financial inclusion in Algeria.

Keywords: financial inclusion, banking and financial sector, borrowing, savings, debit and credit card.

تمهيد

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إزداد الإهتمام العالمي بالشمول المالي من خلال تشجيع الجهات الحكومية على تنفيذ سياسات لتعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الحديثة لكافة فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود وبما يخدم إحتياجاتهم في الوقت المحدد والسعر المعقول، وبشكل عادل وشفاف دون إهمال جانب الرقابة والإبتكار في المعاملات المالية والتثقيف المالي لأفراد المجتمع المهمشين بهدف تحقيق الرفاه المالي. هذا التعميم يؤدي إلى توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي الذي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.

نتيجة لأهمية الشمول المالي في تحقيق الرفاه المالي وتعزيز الإندماج الإجتماعي والاقتصادي من خلال تحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، قامت العديد من الدول المتقدمة والدول النامية بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي.

1- إشكالية الدراسة:

مع إدراك أهمية الشمول المالي والإهتمام الواسع به على المستوى الدولي، وضعت الجزائر جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية الخاصة، إلا أنها لازالت تواجه صعوبات وتحديات في هذا المجال. حيث أن نسب الأفراد الذين يعانون الإستبعاد و التهميش المالي لا تزال مرتفعة و بشكل كبير مقارنة مع المتوسطات العالمية و حتى العربية. و على ضوء ما سبق نطرح إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيس التالي:

ما هي مستويات مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2021/2011؟

نسعى للإجابة على هذه الإشكالية من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالشمول المالي؟
- كيف هي مستويات مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020 مقارنة بالمتوسطات العالمية والعربية؟
- ما هي التوصيات والمقترحات للنهوض بالشمول المالي في الجزائر؟

2- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة إنطلاقا من تصاعد الإهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي في ضوء ما أثبتته التجارب الدولية من أن الشمول المالي يعزز الإستقرار المالي، كما يساهم في النمو الاقتصادي ويعمل على رفع الكفاءة المالية فضلا عن تحسين الحالة المعيشية لأفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم.

3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الشمول المالي من خلال المفهوم، الأهمية، الأبعاد و مؤشرات قياسه؛
- تقييم مستوى الشمول المالي في الجزائر من خلال عرض أهم المؤشرات خلال الفترة 2011-2021 ومقارنتها بالمتوسطات العربية والعالمية؛
- تقديم مجموعة من الاقتراحات للنهوض بالشمول المالي في الجزائر.

4- منهج الدراسة: إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في التعرف على مفاهيم الشمول المالي، والمنهج التحليلي من خلال دراسة حالة الجزائر للتعرف على واقع الشمول المالي فيها، إضافة إلى الأسلوب المقارن من خلال مقارنة مؤشرات الدراسة بالمؤشرات المتوسطة العربية والعالمية.

5- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** القطاع المصرفي والمالي في الجزائر؛
- **الحدود الزمانية:** الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2020.

6- الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

أ- **دراسة فضيل البشير ضيف: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد(06)، العدد (01)، 2020، ص: 471-485.** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ومبادئه وأهميته، وتوصلت الدراسة إلى وجود إرتفاع في معدلات الإستبعاد المالي في الدول العربية وعلى رأسها الجزائر وبدرجة أقل من دول الخليج العربي، لهذا ينبغي العمل على الإستمرار في عصرنة أنظمة الدفع بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المالية والمصرفية مع ضرورة الإهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع.

ب- **دراسة رشيد نعيمي وعبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2020، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد (05)، العدد 02 (2021)، ص: 226-246.** هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات الوصول المالي والمصرفي في الجزائر وتحديد

مستويات أدائها خلال الفترة 2011-2020 من أجل تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي في الجزائر واقتراح آليات لمعالجة الفجوات التي يحددها. أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة إمتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر تصل إلى 73,61% من إجمالي السكان البالغين وهي تفوق المعدل العالمي البالغ 69%، وهي نسبة تفسر وجود مستويات أداء عالية في مؤشرات الوصول المالي.

ج- دراسة محمد طرشي وإنساعد رضوان وعبو عمر، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد (01)، العدد (01)، 2019، ص 118-137.
هدفت الدراسة إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر واقتراح العوامل المساعدة على تعزيزه في ظل الإصلاحات والتطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر. أظهرت نتائج الدراسة وجود عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي تندرج كلها ضمن هدف تعزيز إنتشار الخدمات المالية وإتاحتها لجميع فئات المجتمع وغياب إستراتيجية واضحة المعالم قلل من مستوى إنتشار وإستعمال الخدمات المالية.

د- دراسة بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجا-، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة زاوية، ليبيا، العدد السادس (عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول الإفتراضي)، 12 جويلية 2020. هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي وتحقيق أهدافه، وتطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة تجربة كينيا نموذجاً في خدمة الهاتف المحمول. ركزت الدراسة على أساسيات الشمول المالي وعلاقتِه بالتحول الرقمي وعرض وتحليل مؤشراته حسب مختلف المجتمع الكيني وإستراتيجيتها في مجال الحلول الرقمية المرتبطة بالشمول المالي، انطلاقاً من تطبيقها في الخدمات المالية والمصرفية عبر خدمة الهاتف المحمول (Pesa-M). خلصت هذه الدراسة إلى فعالية تجربة كينيا في مجال تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاقه عن طريق هذه الخدمة، تؤكد ذلك قاعدة بيانات البنك العالمي (findex) التي تشير فيها مؤشرات الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي الكيني إلى مستويات عالية باتجاه تعميق انتشار الشمول المالي من طرف السلطات النقدية التي اعتمدت السهولة والبساطة في التعاملات المالية. توصي الدراسة بالعمل على استمرار الإصلاحات البنكية في كينيا تماشيا مع مستجدات الصناعة المصرفية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية.

هـ- موقع الدراسة الحالية: تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في المؤشرات المستخدمة لتقييم الشمول المالي في الجزائر من جهة، والفترة الزمنية للدراسة من جهة أخرى.

6- محاور الدراسة:

للإلمام بمختلف تطلعات البحث قمنا بتقسيمه إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: **الإطار النظري للدراسة: مفاهيم حول الشمول المالي؛**
- الثاني: **الإطار التطبيقي للدراسة: تقييم أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020.**

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة: مفاهيم حول الشمول المالي

توجد العديد من المصطلحات للتعبير عن الشمول المالي مثل مصطلح الإشتمال المالي، التعمق المالي، الإحتواء المالي، الإدراج المالي، الإدماج المالي، التضمين المالي أو تعميم الخدمات المالية، وهو عكس مصطلح الحرمان المالي. سنستخدم مصطلح الشمول المالي في دراستنا نظرا لكونه المعتمد من طرف الهيئات المالية والمصرفية على مستوى العالم، وأيضا كون معناه اللغوي الأقرب إلى المصطلح الأجنبي Financial inclusion.

أولا- مفهوم الشمول المالي

لاقى مصطلح الشمول المالي إهتماما كبيرا من قبل المختصين الماليين ومن قبل المؤسسات الدولية؛ ومن أبرز التعاريف التي قدمت له تعريف صندوق النقد الدولي بالإشتراك مع المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (**CGAP**) بأنه " الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى الإستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الإئتمان، التأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" . (بوزانة وحمدوش،2020، ص 4).

كما عرفته مجموعة العشرين (**G20**) والتحالف العالمي للشمول المالي (**AFI**) بأنه "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (صندوق النقد العربي، 2018، ص20).

عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECO**) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (**INFE**) بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (صندوق النقد العربي، 2015، ص 3).

عرف بنك الجزائر ومجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي بأنه " إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان وإبتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسية". كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة الإشراف. (نعيمي وبن ساسي، 2021، ص 231).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الشمول المالي يشير نصا أو ضمنا إلى ما يلي:

– أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين و ذوي الدخل المحدود؛

– أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلا ومتاحا، بالتكلفة المناسبة والجودة المطلوبة وفي الزمن المناسب وفي المكان المرغوب...

– تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة وتلك المتوقعة وهو ما يطرح قضية الإبتكار؛

– شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي؛

– تطوير المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة فعالية السياسة النقدية، و تنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

إن تحقيق الشمول المالي يتطلب الأمر تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، المدخرات، القروض قصيرة وطويلة الأجل، التأجير التمويلي، الرهون العقارية، التأمين، الرواتب، المدفوعات، خطط التقاعد، التحويلات المالية المحلية والدولية بالإضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية.

ثانيا– أهمية الشمول المالي

تتجلى أهمية الشمول المالي فيما يلي:(طرشي وإنساعد وعبو، 2019، ص 122-124)

– يساعد الشمول المالي العائلات على الإدخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار، فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول المالي يمكن أن يحسن من الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم؛

– التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق بشقيه الإستهلاكي والإستثماري، ومن ثم التقليل من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الإستهلاك والإستثمار؛

– تدعيم الإستقرار المالي، حيث أن إعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم ودائع البنوك مما يرفع من قدرة البنك على إمتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الإستقرار في القطاع؛

– الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو، كما أن هناك عدة مخاطر للإستبعاد المالي مثل الإنخفاض العام في الإدخار والإستثمار وإرتفاع معدلات البطالة والفقر؛

– يعد دمج رواد الأعمال وأعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر إرتباطا بأسواق عالمية؛

– الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية، ويزيد من فعالية السياسات الحكومية وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات؛

– يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر للمعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيآت الإستعلام المالي؛

– يمكن أن يساعد الشمول المالي على تقليل الفساد وتثبيط التهرب الضريبي والسماح بدفعات إعانات أكثر فعالية؛

– يمكن نفاذ شرائح اكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل سواء كانوا أفراد أو شركات وخاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع وهي بدورها تساعد على تحسين المستويات المعيشية والرفاهية للمجتمع؛

– يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب المشاريع المصغرة وصغيرة الحجم الاستفادة من الخدمات الاستشارية لهذه المؤسسات للمساعدة في استثمار رأسمالها وتنمية أعمالها.

ثالثا– أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

سنعرض فيما يلي أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي حسب التحالف الدولي ومجموعة العشرين من جهة وحسب البنك الدولي من جهة ثانية.

1– أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي حسب التحالف الدولي للشمول المالي ومجموعة العشرين

تتمثل في ما يلي: (بوطلاعة وآخرون، جوان 2020، ص 148)

أ– الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

ب– إستخدام الخدمات المالية: يشير استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ج– جودة الخدمات المالية: تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية.

يمكن عرض مؤشرات قياس الشمول المالي من خلال الأبعاد الثلاث السابقة الذكر في الجدول التالي:

الجدول رقم (1):أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي حسب التحالف الدولي للشمول المالي ومجموعة العشرين

الأبعاد	المؤشرات
الوصول للخدمات المالية	– عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛ – عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛ – حسابات النقود الإلكترونية؛ – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛ – النسبة المئوية لأجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
إستخدام الخدمات المالية	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛ – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛ – عدد معاملات الدفع عبر الهاتف ؛ – عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛ – عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛ – نسبة البالغين الذين يستعملون حساب بنكي بشكل دائم و متواتر؛– نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛ – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية و دولية؛ – نسبة الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ – عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛ – عدد الشركات الصغيرة و المتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف:** –معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور؛ – متوسط الرسوم السنوية للإحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ – متوسط تكلفة تحويلات الإئتمان؛ – نسبة العملاء الذين أفادو بأن رسوم المعاملات الحالية غالية الثمن. – **الشفافية:** – نسبة العملاء الذين أفادو بأن لديهم معلومات واضحة و كافية حول الخدمات المالية في بداية إنعقاد القرض المالي؛ – وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. – **حماية المستهلك:** – مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية؛ – مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكوى و التعامل بين المستخدمين و المؤسسة المالية؛ – نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع, – **الراحة و السهولة:** – نسبة الأفراد الذين لا يشعرون براحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الإنتظار في فروع المؤسسات المالية؛ – متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الإصطفاف في فروع المؤسسات المالية و البنوك. – **التثقيف المالي:** – حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل العدل، التنظيم و التوزيع؛ – النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم.

المصدر: بهناس العباس وآخرون، **أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 03، ديسمبر 2019، ص ص 215-218.

2- أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي حسب البنك الدولي

قسم البنك الدولي أبعاد الشمول المالي إلى خمسة أبعاد، وكل بعد يحتوي على عدة مؤشرات والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2):أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي حسب البنك الدولي

الأبعاد	المؤشرات
استخدام الحسابات المصرفية	- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية، مثل البنوك، مكاتب البريد و مؤسسات التمويل الصغرى؛ - الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛ - عدد المعاملات (إيداعات أو سحب)؛ - طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي و فروع البنك و المؤسسات المالية.
الادخار	- النسبة المئوية للبالغين الذي قامو بالإدخار خلال 12 شهر الماضية، بإستخدام المؤسسات المالية الرسمية؛ - النسبة المئوية للبالغين الذين قامو بالإدخار خلال 12 شهر الماضية، بإستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أوشخص خارج الأسرة؛ - النسبة المئوية للبالغين الذين قامو بالإدخار خلاف ذلك (كالمنازل مثلا) خلال 12 شهر الماضية.
الإقراض	- النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضو خلال 12 شهر ماضية من مؤسسة مالية رسمية؛ - النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضو خلال 12 شهر ماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الأسرة والأقارب.
المدفوعات	- النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدمو حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛ - النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدمو حسابا رسميا لتلقي الأجور أو إرسال الأموال لأفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى في 12 شهر الماضية؛ - النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدمو الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية؛
التأمين	- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛ - النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة أو الغابات أو صيد الأسماك و يقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم و مواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية كهطول الأمطار أو العواصف.

المصدر: جلال الدين بن رجب، **إحتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2018، ص ص 5-6.

رابعا- آليات تعزيز الشمول المالي وتحدياته

هناك أربع محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي تشمل ما يلي: (صندوق النقد العربي، 2017، ص 8)

1- دعم البنية التحتية المالية: والتي يمكن أن تتضمن ما يلي:

– توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛

– تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والإهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة؛ إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع والصرافات الآلية وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيره وفقا لتشريعات كل دولة؛

– تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية بما يضمن إستمرار عملية تقديم الخدمات المالية؛

– الإستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الإتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يعزز فرص الوصول للخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع؛

– العمل على تفعيل دور مكاتب الإستعلام الإئتماني وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2– حماية مستهلكي الخدمات المالية: وذلك من خلال ما يلي:

– التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

– توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛

– توفير الخدمات الإستشارية بناء على إحتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛

– حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

– توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛

– توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بإلتزاماتهم.

3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع: مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:

- مراعاة إحتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط الإقراض والتمويل؛

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وتكاليف معقولة وبشفافية؛

- تخفيض الرسوم والعمولات غير المفروضة على الخدمات المالية؛

- دراسة ظروف وإحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لإحتياجاتهم وقدراتهم؛

- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.

4- التثقيف المالي: يتعين على كل دولة الإهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. يتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة: تقييم أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بإستثناء ذات الدخل المرتفع، سوف نتعرف على أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر حسب فئات المجتمع ومستوياته وفق إحصائيات البنك العالمي خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)، هذه البيانات التي تعتبر أكثر شمولا وتفصيلا ودقة وبالتالي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، كما يمكن إستخدامها في المقارنات زمنيا وجغرافيا ولذلك إعتمدنا عليها في دراستنا. كما سنعتمد على مصادر أخرى للبيانات كبنك الجزائر لتقييم مؤشرات أخرى.

أولا- الكثافة المصرفية

من خلال هذا المؤشر يمكن قياس مدى توسع شبكة البنوك في دولة ما مما يعني توفر الخدمات المصرفية لنسبة كبيرة من السكان دون عقبات ودون تحمل تكلفة التنقل للوكالات البنكية، كما يكشف هذا المؤشر على قدرة البنوك على إمتصاص الإدخار العائلي؛ وتشير الدراسات إلى العلاقة بين تطور القطاع المصرفي وزيادة مستويات إنتشار شبكة المصارف من رفع معدلات النمو وهذا من خلال رفع قدرة الأفراد على الإستفادة من خدمات التمويل.

الجدول رقم (3): الكثافة المصرفية في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2020)

السنوات	2011	2014	2017	2020
عدد وكالات البنوك العمومية	1083	1113	1145	-
عدد وكالات البنوك الخاصة	343	325	364	-
عدد وكالات المؤسسات المالية		88	95	-
عدد وكالات شبكة البنوك و المؤسسات المالية	1426	1536	1604	*1664
عدد السكان / عدد الوكالات	*25500	*25630	26309	-

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، التقارير السنوية 2011-2014-2017.

* (نعيمي وبن ساسي، 2021، ص 237).

من خلال الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- شبكة وكالات البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر تتطور من سنة إلى أخرى فقد إرتفع عدد الوكالات المصرفية إلى 1664 وكالة سنة 2020 أي بنسبة تطور قاربت 17% مقارنة بسنة 2011؛

- البنوك العمومية أكثر إنتشارا بحوالي 1145 وكالة سنة 2017 مقابل 365 وكالة للبنوك الخاصة أما المؤسسات المالية فهي أقل إنتشارا من البنوك بحوالي 95 وكالة.

- نسبة إنتشار وكالات البنوك والمؤسسات المالية تصل إلى نحو 5 فروع مصرفية لكل (100000) مائة ألف نسمة من سكان الجزائر سنة 2020، أي أقل من المتوسط للدول النامية والبالغ 10 فروع مصرفية لكل (100000) مائة ألف نسمة (صندوق النقد العربي ، 2019، ص 201)، والمعيار العالمي البالغ 20 وكالة مصرفية لكل (100000) مائة ألف بالغ؛ و تسوء هذه المقارنة أكثر إذا نظرنا إلى إنتشار الفروع إلى المساحة الجغرافية حيث تتموقع فروع وكالات البنوك الخاصة شمال البلاد، تغطي فروع وكالات البنوك العمومية كامل التراب الوطني.(نعيمي و بن ساسي، 2021، ص ص 237-238).

- أما فيما يتعلق بمراكز الصكوك البريدية والتي تقدم بعض الخدمات المصرفية مثل الإيداع والسحب والتحويل فهي أكثر كثافة من المصارف موزعة بشكل أكثر شمولية على مستوى التراب الوطني (المدن والأرياف) وقدم تواجدها حيث تمتلك الجزائر أكبر شبكة بريدية إفريقية تضم ما يفوق 4000 مكتب بريدي موصولة كليا بشبكة الأنترنيت. أما نسبة إنتشار عدد مكاتب بريد الجزائر لكل 100 ألف بالغ بلغت 13 مكتب. و إجمالا بلغ عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب بريد الجزائر 5664 وكالة أي بنسبة 18 وكالة لكل 100 ألف بالغ وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي المعبر عنه بـ 12,2 وكالة لكل 100 ألف بالغ. (نعيمي و بن ساسي، 2021، ص ص 238-239).

ثانيا– مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية حسب فئات المجتمع

يرتبط نشاط النظام المالي الرسمي كله بالحسابات، وقد يتعذر الحصول على حساب في مؤسسة مالية ومصرفية رسمية، وهذا معوق كبير أمام الإستفادة من الخدمات المالية والمصرفية المرتبطة بهذه الحسابات، ويعتبر هذا الحساب بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي، فالحساب الرسمي يجعل من السهل تحويل الأجور وإستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية، ويشجع الإدخار ويسهل الحصول على الإئتمان، ولكن هناك إختلافات كثيرة بين المناطق تعود لعدة عوامل منها: الدخل والمستوى التعليمي والجنس والعمر والعاملين والبطالين ومكان الإقامة في المدن أو الريف أو عوامل أخرى. (بوزانة وجمدوش، ، ص 12). ويمكن توضيح نسبة الأفراد البالغين من السكان فوق سن 15 (15+) حسب الفئات ممن يمتلكون حساب مصرفي في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نسبة الأفراد البالغين من السكان (15+) حسب الفئات ممن يمتلكون حساب مصرفي في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)

الفئات		السنوات				المتوسط العالمي			
		2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
عدد حسابات الإيداع المفتوحة بالنسبة للسكان البالغين*		2,5	2,98	2,97	/	/	/	/	/
نسبة الأفراد البالغين (15+) الذين يمتلكون حسابا مصرفيا		%33	%50	%43	%44	%51	%62	%68	%76
حسب الجنس	ذكور (15+)	%46	%61	%56	%57	%55	%65	%72	%78
	إناث (15+)	%20	%40	%29	%31	%47	%58	%65	%74
حسب العاملين أو البطالين	العاملين (15+)	%51	%66	%59	%65	%56	%69	%74	%77
	غير العاملين (15+)	%18	%35	%29	%26	%38	%49	%59	%65
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	%20	%38	%29	%27	%37	%47	%56	%66
	كبار السن (25+)	%40	%57	%49	%51	%54	%66	%72	%79
حسب المستوى التعليمي	التعليم الإبتدائي أو أكثر (15+)	%30	%48	%39	%39	%37	%48	%56	%66
	التعليم الثانوي أو أكثر (15+)	%40	%55	%49	%46	%66	%73	%79	%85
حسب الغنى أو الفقر	أفقر 40%	%23	%37	%35	%32	%41	%55	%61	%72
	أغنى 60%	%41	%59	%48	%52	%57	%67	%74	%79

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

* بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقرير الاقتصادي السنوي 2018، ديسمبر 2019، ص 76.

من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

– بلغ عدد الحسابات المفتوحة من قبل البالغين الجزائريين مستوى مقبولا تجاوز 2,5 حساب لكل شخص بالغ وهو في تزايد مستمر ويرجع ذلك إلى أن شركة بريد الجزائر تمتلك معظم الحسابات بسبب توزيعها الواسع في جميع أنحاء الوطن؛

– شهدت نسبة إمتلاك حساب مصرفي في المؤسسات المصرفية والمالية في الجزائر نسبا مقبولة على العموم، وكانت في إرتفاع ملحوظا خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) (عدا سنة 2017 التي عرف فيها المؤشر إنخفاظا) وحسب كل فئات المجتمع، حيث بلغت 44% سنة 2021، وكانت النسب خلال السنوات كلها أحسن من متوسط هذه النسبة في العالم العربي والتي بلغت (23%، 30%، 37%، 40%) خلال سنوات الدراسة على التوالي. أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية فرغم التطور الملحوظ إلا أن نسبة المؤشر كانت منخفظة سواء للمؤشر بصفة عامة أو حسب فئات المجتمع؛

– وجود تفاوت في إمتلاك الحسابات بين عنصري الفئة الواحدة، وفي كل الفئات، حيث كان التفاوت كبيرا حسب فئة العاملين والبطالين أين تجاوز الفرق نصف النسبة لصالح فئة العاملين حيث بلغت 65% مقابل 26% للبطالين سنة 2021، أما باقي الفئات فكان الفرق بين عنصري الفئة يقل عن النصف ولصالح كل من فئة الذكور، فئة الأفراد أغنى 60%، أما فئة الأفراد ذوي المستوى التعليمي ثانوي فأكثر فكانت النسب متقاربة نوعا ما مع فئة الأفراد ذوي المستوى التعليمي إبتدائي فأكثر.

يمكن تفسير هذه النسب في الجزائر من خلال ما يلي:

– تجبر السلطات العمومية طلاب الجامعات المستفيدين من المنح الجامعية على فتح حسابات بنكية أو بريدية لتلقي هذه المنحة؛

– تجبر السلطات العمومية كل العاملين في القطاع العمومي أو الخاص على فتح حسابات بريدية أو مصرفية لتلقي الرواتب والمنح، حيث يمنع صرف رواتب العاملين نقدا، وهذا من أجل إمتصاص السيولة المتداولة خارج القطاع المالي الرسمي، وم تعزيز الثقة في القطاع المصرفي؛

– تجبر السلطات العمومية كل المقاولين والمزارعين على فتح حسابات بنكية لتلقي مستحقاتهم المالية؛

– هناك تفاوتا في إمتلاك الحسابات بين الجنسين ففي 2021 لم تتعدى نسبة النساء البالغات اللاتي تملكن حسابات 31% فقط مقابل 57% للرجال، أي أن هناك فجوة كبيرة قد يعود سببها إلى نسب البطالة المرتفعة في أوساط النساء خاصة الريفيات، كما أن هناك نسبة قليلة نسبيا من النساء اللاتي يمارسن أعمالا حرة؛

– بالنسبة لفئة السكان البالغين أكثر من 25 سنة نجد انه في سنة وصلت نسبة من لديهم حسابات من هذه الفئة بلغ 51% والسبب وراء ذلك أن السكان البالغين اقل من 15 سنة ليس لديهم الحق المباشر في فتح حسابات مصرفية أو بريدية.

ثالثا– مؤشر الإدخار في المؤسسات المالية والمصرفية حسب فئات المجتمع: تعتبر نسبة الإدخار في المؤسسات المالية والمصرفية من المؤشرات الهامة للوقوف على توجهات الأفراد ومستوى ثقتهم بإيداع أموالهم لدى الجهات الرسمية بدلا من إكتنازها، ويمكن توضيح نسبة

الأفراد البالغين من السكان فوق سن 15 سنة (15+) حسب الفئات ممن إدخرو في مؤسسات مالية و مصرفية رسمية في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)

الجدول رقم (5): نسبة الأفراد البالغين (15+) حسب الفئات ممن إدخرو في مؤسسات مالية ومصرفية رسمية في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)

الفئات		السنوات				المتوسط العالمي			
		2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين (15+) المدخرين في المؤسسات المالية الرسمية		%4	%14	%11	%16	%22	%27	%27	%29
حسب الجنس	ذكور (15+)	%6	%22	%14	%18	%24	%29	%29	%31
	إناث (15+)	%3	%6	%8	%14	%21	%26	%24	%28
حسب العاملين أو البطالين	العاملين (15+)	%8	%22	%16	%22	%26	%32	%32	%29
	غير العاملين (15+)	%1	%5	%7	%11	%14	%18	%18	%19
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	%1	%9	%3	%6	%15	%18	%18	%23
	كبار السن (25+)	%6	%16	%15	%20	%25	%30	%29	%31
حسب المستوى التعليمي	التعليم الإبتدائي أو أكثر (15+)	%3	%13	%11	%17	%15	%19	%16	%17
	التعليم الثانوي أو أكثر (15+)	%7	%15	%13	%15	%31	%34	%35	%39
حسب الغنى أو الفقر	أفقر 40%	%1	%11	%6	%9	%15	%19	%17	%21
	أغنى 60%	%7	%16	%15	%20	%27	%33	%33	%35

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- شهدت نسبة الأفراد البالغين فوق سن 15 سنة ممن إدخرو في مؤسسات مالية ومصرفية رسمية في الجزائر على العموم إرتفاعا طفيفا خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)؛ (عدا سنة 2017 التي عرف فيها المؤشر إنخفاظا) ولكل فئات المجتمع تقريبا بسبب إرتفاع معدلات التضخم التي أدت إلى تآكل الأجور خاصة بعد إنخفاض أسعار البترول؛ بلغت 16% سنة 2021، وكانت النسب خلال السنوات مقبولة مقارنة مع متوسط هذه النسبة في العالم العربي والتي بلغت (6%، 9%، 9%، 10%) خلال سنوات الدراسة على التوالي. أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية فرغم التطور الملحوظ إلا أن نسبة المؤشر كانت منخفظة جدا سواء للمؤشر بصفة عامة أو حسب فئات المجتمع. ويمكن أن يرجع السبب في ذلك إلى أن هناك الكثير من البدائل التي يفضلها الأفراد لإدخار أموالهم

مثل الإحتفاظ بها في المنزل بسبب الوازع الديني الذي يجعلهم يمتنعون من التعامل مع البنوك الربوية، أو إقراضها إلى أحد الأقارب أو شراء مجوهرات أو إستثمارها في شراء عقارات أو مشاريع صغيرة.

– وجود تفاوت في نسبة الأفراد المدخرين في المؤسسات المالية الرسمية بين عنصري الفئة الواحدة، وفي كل الفئات، حيث كان التفاوت قليلا حسب فئة المستوى التعليمي ولصالح الأفراد ذوي المستوى ثانوي فأكثر، أما باقي الفئات فكان الفرق بين عنصري الفئة يتجاوز النصف في أغلب السنوات ولصالح كل من فئة الذكور، فئة العاملين، فئة كبار السن و فئة أغنى 60%.

رابعا– مؤشر الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية حسب فئات المجتمع

يعتبر الإقتراض مؤشرا هاما لقياس مستوى الشمول المالي، والذي يعبر عن مدى إهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير التمويل اللازم الذي تحتاجه معظم فئات المجتمع، للتعبير عن الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عمله على تقديم الخدمات المالية والمصرفية بتكلفة منخفظة وبسهولة. ويمكن توضيح نسبة الأفراد فوق سن 15 سنة (15+) حسب الفئات ممن إقترضو من مؤسسة مالية ومصرفية رسمية وجهات غير رسمية خلال سنوات الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نسبة الأفراد البالغين (15+) حسب الفئات ممن إقترضو من مؤسسة مالية ومصرفية رسمية وجهات غير رسمية في الجزائر خلال السنوات (2011–2014–2017–2021)

الفئات		الاقتراض من جهات رسمية				الإقتراض من جهات غير رسمية			
		2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين (15+) المقترضين		%1	%6	%5	%4	%25	%13	%19	%31
حسب الجنس	ذكور (15+)	%3	%7	%7	%5	%29	%12	%19	%32
	إناث (15+)	%0,5	%5	%3	%2	%21	%14	%18	%29
حسب العاملين أو البطالين	العاملين (15+)	%2	%9	%8	%7	%26	%15	%26	%38
	غير العاملين (15+)	%1	%3	%2	%1	%24	%11	%12	%25
حسب السن	صغار البالغين (15–24)	%0	%5	%1	%2	%22	%10	%19	%24
	كبار السن (25+)	%2	%6	%7	%5	%26	%15	%18	%34
حسب المستوى التعليمي	التعليم الإبتدائي أو أكثر (15+)	%2	%6	%4	%2	%28	%14	%18	%31
	التعليم الثانوي أو أكثر (15+)	%1	%5	%7	%5	%18	%12	%20	%30
حسب الغنى أو الفقر	أفقر 40%	%1	%4	%5	%2	%32	%14	%19	%36
	أغنى 60%	%2	%7	%5	%5	%20	%13	%18	%27

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

– مؤشر نسبة السكان البالغين فوق سن 15 سنة (15+) ممن إقترضو من الجهات غير الرسمية في الجزائر –العائلة والأصدقاء– أكبر من نسبة إقتراض الأفراد من الجهات الرسمية (المؤسسات المالية والمصرفية) وبالنسبة لمختلف فئات المجتمع؛

– سجل مؤشر إقتراض الأفراد من الجهات الرسمية (المؤسسات المالية والمصرفية) نسب منخفظة جدا بلغت 4% سنة 2021 وهي ضئيلة جدا مقارنة ببعض الدول العربية والتي بلغت في نفس السنة 10% في تونس، 28% في الكويت سنة 2017، 7% مصر، البحرين 36% سنة 2017، كما أنها كانت منخفظة مقارنة بمتوسط المؤشر في العالم العربي والذي بلغ (5%، 9%، 8%، 10%) خلال سنوات الدراسة على التوالي. أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية التي بلغت(9%، 22%، 28%، 28%) فكانت نسبة المؤشر منخفظة جدا وهذا سواء بالنسبة للمؤشر ككل أو حسب فئات المجتمع.

– كما نلاحظ أن نسبة الإقتراض عند الذكور أكبر من تلك النسبة عند الإناث، مما يشير إلى وجود فجوة واضحة بين الذكور والإناث لصالح الذكور، وبين العاملين وغير العاملين لصالح فئة العاملين، وبين صغار البالغين وكبار السن لصالح كبار السن، وبين ذوي المستوى التعليمي التعليم الإبتدائي أو أكثر والتعليم الثانوي فأكثر لصالح هذه الأخيرة، وبين أفقر 40% و أغنى 60% لصالح أغنى 60%.

– سجل مؤشر الإقتراض من الجهات غير الرسمية –العائلة والأصدقاء– نفس الوضع أي نسب منخفظة مقارنة بالمتوسطات العربية التي بلغت (30%، 29%، 27%، 38%) ولكن قريبة للمتوسطات العالمية التي بلغت(23%، 27%، 26%، 27%) خلال سنوات الدراسة. و هذا سواء للمؤشر ككل أو حسب فئات المجتمع.

قد تعود أسباب إنخفاض هذه النسبة في الجزائر إلى عدة أسباب أهمها:

– أسباب دينية خاصة تحريم التعامل بالفائدة، وعدم توسع نشاط الصناعة المصرفية الإسلامية أو فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية على مستوى البنوك الناشطة في الجزائر إضافة إلى عدم ثقة الأفراد في هذه الأخيرة؛

- هيمنة مطلقة للقطاع العمومي على السوق المصرفي في الجزائر؛
- إرتفاع معدلات الفائدة، مما يعني إرتفاع تكاليف الإقتراض خاصة الطويل المدى (القرض العقاري)؛
- إلغاء القروض الإستهلاكية من البنوك مما أثر على نشاط البنوك الخاصة؛
- عدم توسع البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة.

خامسا– مؤشر إستخدام حسابات مالية رسمية لتلقي الأجور ودفع الفواتير:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية المتمثلة في إستخدام الحسابات المالية من طرف الأشخاص العاملين من أجل الحصول على مداخيلهم ومدى إستخدام تلك الحسابات في دفع الفواتير. ويمكن توضيح نسبة الأفراد البالغين (15+) ممن إستخدمو حسابات مالية رسمية لتلقي الأجور ودفع الفواتير في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): نسبة الأفراد البالغين من السكان (15+) ممن إستخدمو حسابات مالية رسمية لتلقي الأجور ودفع الفواتير في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)

	تلقي الأجور				دفع الفواتير			
	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين (15+) ممن إستخدمو حسابات مالية رسمية في تلقي الأجور ودفع الفواتير.	-	%16	%8	%19	-	-	%8	-

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة إستخدام الحسابات المالية من طرف الأشخاص البالغين في الجزائر فوق سن 15 سنة للحصول على مداخيلهم بلغت أحسن نسبة سنة 2021 بنسبة 19%، وهي نسب ضئيلة مقارنة ببعض الدول العربية خاصة الخليجية منها مثل الكويت (28%، 50%) والبحرين (29%، 50%) سنتي 2014 و 2017 على التوالي من جهة، وهي نسب حسنة مقارنة بدول أخرى كتونس (4%، 10%، 8%) ومصر (3%، 10%، 6%)، إلا أنها كانت متقاربة مع متوسط المؤشر في العالم العربي والذي بلغ (8%، 11%، 15%) خلال سنوات الدراسة على التوالي. أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية التي بلغت(22%، 28%، 28%) فكانت نسبة المؤشر منخفظة.

من جهة أخرى هناك ضعف شديد في دفع الفواتير يعكس عدم التمكن من إستغلال الحسابات المالية بسبب ضعف البنية التحتية المالية إضافة إلى نقص ثقافة التعامل بالحسابات المالية و تفضيل الأفراد دفع الفواتير نقدا .

سادسا- مؤشر ملكية بطاقات الخصم والإئتمان حسب فئات المجتمع

إضافة إلى المؤشرات السابقة المستخدمة لقياس الشمول المالي، يعتبر إنتشار بطاقات الخصم وبطاقات الإئتمان والتي تعتبر من وسائل الدفع الإلكترونية من المؤشرات المعبرة على إنتشار الخدمات المالية الرقمية والتي يعتمد عليها لتطور البنية التحتية الرقمية من أجل تطوير نظام مالي رقمي تنافسي. ويمكن توضيح نسبة الأفراد البالغين (15+) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقة خصم أو إئتمان في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): نسبة الأفراد البالغين من السكان (15+) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقة خصم أو إئتمان في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)

الفئات		ملكية بطاقات الخصم				ملكية بطاقات الإئتمان			
		2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
نسبة الأفراد البالغين (15+) الذين يملكون بطاقة خصم أو بطاقة إئتمان		%14	%22	%20	%23	%1	%6	%3	%3
حسب الجنس	ذكور (15+)	%18	%32	%27	%33	%1	%8	%5	%4
	إناث (15+)	%9	%12	%13	%12	%2	%4	%1	%1
حسب العاملين أو البطالين	العاملين (15+)	%21	%30	%29	%38	%2	%10	%4	%5
	غير العاملين (15+)	%7	%13	%12	%10	%1	%2	%2	%1
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	%8	%15	%9	%12	%1	%6	%2	%3
	كبار السن (25+)	%16	%26	%25	%27	%1	%6	%4	%3
حسب المستوى التعليمي	التعليم الإبتدائي أو أكثر (15+)	%11	%20	%17	%13	%1	%7	%2	%1
	التعليم الثانوي أو أكثر (15+)	%20	%25	%25	%28	%1	%4	%5	%3
حسب الغنى أو الفقر	أفقر 40%	%6	%17	%15	%14	%1	%5	%3	%1
	أغنى 60%	%19	%25	%23	%29	%1	%7	%3	%4

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة ملكية الأفراد البالغين في الجزائر لبطاقة الخصم أكبر من نسبة إمتلاكهم لبطاقة الإئتمان، وبالنسبة لمختلف فئات المجتمع؛

- سجل مؤشر نسبة ملكية الأفراد البالغين لبطاقة الإئتمان نسب منخفظة جدا بلغت في أحسن مستوى لها 6% سنة 2014 وهي ضئيلة جدا مقارنة ببعض الدول العربية والتي بلغت 22% في الكويت سنة 2021، البحرين 30% سنة 2021، 45% في الإمارات العربية المتحدة سنة 2017، لبنان 14% سنة 2017، إلا أنها كانت مقبولة مقارنة بمتوسط المؤشر في العالم العربي والذي بلغ (6%، 5%، 5%، 6%) خلال سنوات الدراسة على التوالي. أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية التي بلغت(15%، 17%، 18%، 24%) فكانت نسبة المؤشر منخفظة جدا. و هذا سواء بالنسبة للمؤشر ككل أو حسب فئات المجتمع.

- وجود تفاوت في نسبة الأفراد المالكين لبطاقة الإئتمان بين عنصري الفئة الواحدة، وفي كل الفئات، إلا أن هذا التفاوت كان قليلا؛

– سجل مؤشر نسبة ملكية الأفراد البالغين لبطاقة الخصم نسب منخفظة بلغت في أحسن مستوى لها 23% سنة 2021 وهي ضئيلة جدا مقارنة ببعض الدول العربية والتي بلغت 78% في الكويت سنة 2021، البحرين 80% سنة 2021، 69% في الإمارات العربية المتحدة إلا أنها كانت مقبولة مقارنة بمتوسط المؤشر في العالم العربي والذي بلغ (14%، 20%، 27%، 30%) خلال سنوات الدراسة على التوالي. أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية التي بلغت(31%، 41%، 48%، 53%) فكانت نسبة المؤشر منخفظة جدا وهذا سواء بالنسبة للمؤشر ككل أو حسب فئات المجتمع.

– كما نلاحظ أن نسبة ملكية الذكور لبطاقة الخصم كانت أكبر من تلك النسبة عند الإناث، مما يشير إلى وجود فجوة واضحة بين الذكور والإناث لصالح الذكور، وبين العاملين وغير العاملين لصالح فئة العاملين، وبين صغار البالغين وكبار السن لصالح كبار السن، وبين ذوي المستوى التعليمي التعليم الإبتدائي أو أكثر و التعليم الثانوي فأكثر لصالح هذه الأخيرة، وبين أفقر 40% و أغنى 60% لصالح أغنى 60%.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم لمحة تعريفية عن الشمول المالي والتعرف على واقعه في الجزائر من خلال تحليل أهم المؤشرات الجزئية له خلال الفترة 2011-2021 و توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

– يعبر الشمول المالي عن إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية؛

– يمكن تعزيز الشمول المالي في أي بلد من خلال التركيز على أربع محاور أساسية هي: دعم البنية التحتية المالية، حماية مستهلكي الخدمات المالية، تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع وكذلك دعم فكرة التثقيف المالي؛

– الكثافة المصرفية في الجزائر لا تزال بعيدة عن المعايير العالمية بالنظر إلى عدم مواكبة الشبكة المصرفية للزيادة السكانية، فرغم أن نسبة إنتشار وكالات البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر تتطور من سنة إلى أخرى وصلت إلى نحو 5 فروع مصرفية لكل (100000) مائة ألف نسمة من سكان الجزائر سنة 2020، إلا أنها أقل من المتوسط للدول النامية والبالغ 10 فروع مصرفية لكل (100000) مائة ألف نسمة والمعيار العالمي البالغ 20 وكالة مصرفية لكل (100000) مائة ألف بالغ؛ وتسوء هذه المقارنة أكثر إذا نظرنا إلى إنتشار الفروع إلى المساحة الجغرافية حيث تتموقع فروع وكالات البنوك الخاصة شمال البلاد، تغطي فروع وكالات البنوك العمومية كامل التراب الوطني. مما أثر على مستويات توسيع التعامل المصرفي أو العمق المصرفي؛

– مراكز الصكوك البريدية أكثر كثافة من المصارف موزعة بشكل أكثر شمولية على مستوى التراب الوطني (المدن والأرياف). وإجمالا بلغ عدد وكالات البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب بريد الجزائر 5664 وكالة أي بنسبة 18 وكالة لكل 100 ألف بالغ وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي المعبر عنه بـ 12,2 وكالة لكل 100 ألف بالغ.

– تحسن نسبة ملكية الأفراد للحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 بلغت سنة 2021 نسبة 44% وهي نسبة مقبولة، وكانت النسب خلال السنوات كلها أحسن من متوسط هذه النسبة في العالم العربي، أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية فرغم التطور الملحوظ إلا أن نسبة المؤشر كانت منخفظة.

– شهدت نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر على العموم إرتفاعا طفيفا خلال الفترة 2011-2021؛ بلغت 16% سنة 2021، وكانت النسب خلال السنوات مقبولة مقارنة مع متوسط هذه النسبة في العالم العربي أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية فرغم التطور الملحوظ إلا أن نسبة المؤشر كانت منخفظة جدا؛

– مؤشر نسبة الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية منخفظة جدا بلغت 4% سنة 2021 وهي ضئيلة جدا مقارنة ببعض الدول العربية كما أنها كانت منخفظة مقارنة بمتوسط المؤشر في العالم العربي و منخفظة جدا مقارنة مع المتوسطات العالمية؛

– مؤشر اقتراض الأفراد من الجهات غير الرسمية في الجزائر –العائلة والأصدقاء- أكبر من نسبة إقتراض الأفراد من الجهات الرسمية (المؤسسات المالية والمصرفية)؛ وسجل هذا المؤشر نفس الوضع أي نسب منخفظة مقارنة بالمتوسطات العربية ولكن قريبة للمتوسطات العالمية خلال سنوات الدراسة.

– مؤشر نسبة إستخدام الحسابات المالية من طرف الأشخاص البالغين في الجزائر للحصول على مداخيلهم بلغت أحسن نسبة 19% سنة 2021، وهي نسب ضئيلة مقارنة ببعض الدول العربية خاصة الخليجية مثل الكويت والبحرين، وهي نسب حسنة مقارنة بدول أخرى كتونس ومصر، إلا أنها كانت متقاربة مع متوسط المؤشر في العالم العربي. أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية فكانت منخفظة؛

– ضعف شديد في إستخدام الحسابات المالية من طرف الأشخاص البالغين في الجزائر لدفع الفواتير يعكس عدم التمكن من إستغلال الحسابات المالية بسبب ضعف البنية التحتية المالية إضافة إلى نقص ثقافة التعامل بالحسابات المالية وتفضيل الأفراد دفع الفواتير نقدا .

– مؤشر نسبة ملكية الأفراد البالغين في الجزائر لبطاقة الخصم أكبر من نسبة إمتلاكهم لبطاقة الإئتمان؛ سجل المؤشرين نسب منخفظة جدا بلغت أحسن مستوى لها 6% سنة 2014 و 23% سنة 2021 لبطاقة الإئتمان و بطاقة الخصم على التوالي وهي نسب ضئيلة جدا مقارنة ببعض الدول العربية مثل الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة لبنان، إلا أنها كانت مقبولة مقارنة بمتوسط المؤشر في العالم العربي. أما بالمقارنة مع المتوسطات العالمية فكانت نسبة المؤشر منخفظة جدا. هذه النسب توضح ضعف إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر والتي يعتمد عليها لتطور البنية التحتية الرقمية من أجل تطوير نظام مالي رقمي تنافسي.

– وجود فجوة واضحة بين الذكور والإناث لصالح الذكور، وبين العاملين وغير العاملين لصالح فئة العاملين، وبين صغار البالغين وكبار السن لصالح كبار السن، وبين ذوي المستوى التعليمي التعليم الإبتدائي أو أكثر والتعليم الثانوي فأكثر لصالح هذه الأخيرة، وبين أفقر 40% و أغنى 60% لصالح أغنى 60% في كل مؤشرات الشمول المالي المدروسة.

– مستوى الشمول المالي في الجزائر بعيد عن المستويات العالمية.

التوصيات: توصي الدراسة بمجموعة من الإجراءات نذكرها فيما يلي:

– العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني، من خلال فتح وكالات في مناطق مستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع؛

– تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات المصرفية وتسريع وتيرة معالجة ملفات القروض خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية؛

– ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع، من خلال التأكيد على ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي؛

– فسح المجال أمام الصناعة المصرفية الإسلامية، هذه الأخيرة تعمل على تعزيز الشمول المالي باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية؛

– تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية؛

– التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛

– إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية؛

– تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف؛

– تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الاقراض والتمويل؛

– ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات و التغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

قائمة المراجع:

1- بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، لمجلد 14، العدد 03، ديسمبر 2019.

2- بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2020.

3- بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجا-، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة زاوية، ليبيا، العدد السادس (عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول الإفتراضي)، 12 جويلية 2020.

4- جلال الدين بن رجب، إحتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

5- فضيل البشير ضيف: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد(06)، العدد (01)، 2020.

6- محمد طرشي وإنساعد رضوان وعبو عمر، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد (01)، العدد (01)، 2019.

7- رشيد نعيمي وعبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2020، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد (05)، العدد 02 (2021).

8- صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

9- صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربيةأبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

10- صندوق النقد العربي، تداعيات إلتزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب على قدرته على تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

11- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، التقارير السنوية 2011-2014-2017- 2018.

12- قاعدة بيانات البنك العالمي findex، على الموقع الإلكتروني: https://globalfindex.worldbank.org/

الاقصاء المالي، الشمول المالي تحليل نظري للمفاهيم والأساسيات

Financial exclusion, financial inclusion, a theoretical analysis of concepts and basics

رياض لمزاودة، أ. م. أ المركز الجامعي ميلة r.lemzaouda@centre-univ-mila.dz
خير الدين بنون، أ. م. أ المركز الجامعي ميلة K.bennoune@centre-univ-mila.dz

الملخص:

تهدف هده الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية والمتعلقة بالإقصاء المالي والشمول المالي.

من خلال هده الدراسة تبين لنا أن الاقصاء المالي كمصطلح مالي مهم جدا لفهم ظاهرة الشمول المالي والتعامل مع أبعادها وتحديد مؤشرات قياسها

Absract:

This study seeks to clarify some of the fundamental ideas surrounding financial exclusion and financial inclusion.

We discovered via this study that the concept of financial exclusion is crucial for comprehending the phenomena of financial inclusion, addressing its aspects, and identifying its measuring indicators.

مقدمة:

يعتبر الحصول على خدمات مالية بسهولة أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. في هذا الإطار، تتمتع البلدان ذات النظم المالية الأكثر عمقا وتطورا بنمو اقتصادي أعلى ونسب اقل من الفقر وعدم المساواة في الدخل. بالنسبة للفقراء، يمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية وبتكلفة أقل واستخدامها إلى تحسين الدخل وزيادة قدرتهم على الصمود وتحسين حياتهم.

من جهة، يسهل الحصول على الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، ويساعد الأسر والشركات على التخطيط، ومن المرجح أن يستخدم الأفراد خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين، لبدء وتوسيع النشاط التجاري والاستثمار في التعليم أو الصحة وإدارة المخاطر والتغلب على الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن نوعية حياتهم بشكل عام.

من جهة أخرى، تمس ظاهرة الإقصاء المالي الأفراد والمؤسسات التي لا تستطيع الولوج واستعمال الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية. فالإقصاء المالي يخص الأفراد والمؤسسات الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى أو استخدام بعض الخدمات ، هذه الصعوبات تتمثل في:

- ✓ الوصول إلى واستعمال حساب بنكي ووسائل الدفع.
- ✓ الوصول إلى واستخدام الائتمان.
- ✓ الوصول إلى واستخدام منتجات الادخار والتأمين.

الإشكالية: من هنا تبرز إشكالية هذه المداخلة من خلال التساؤل التالي:

ما هي أهم حواجز عدم الوصول للخدمات المالية، وكيف يعمل الشمول المالي على زيادة معدلات الوصول للخدمات المالية.

أهمية الدراسة: تكتسي أهمية هذه الدراسة في إبراز ظاهرة الاقصاء المالي وأهم الحواجز التي تمنع الأفراد للوصول واستعمال الخدمات المالية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- معرفة أهمية دراسة وتحليل ظاهرة الاقصاء المالي؛
- دراسة ظاهرة الشمول المالي وأبعادها ومؤشرات قياسها؛

من أجل معالجة هدا الموضوع قسمت هده الدراسة إلى:

- الاقصاء المالي؛
- الشمول المالي؛
- أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

1. الإقصاء المالي

تسمح دراسة ظاهرة الإقصاء المالي السائد في فترة زمنية معينة بمعرفة أهمية الخدمات المالية والدور الذي تلعبه المؤسسات المالية في المجتمع.

1.1الفرع الأول: ماهية الإقصاء المالي

تمس ظاهرة الإقصاء المالي الأفراد والمؤسسات التي لا تستطيع الولوج واستعمال الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات الوساطة البنكية والمالية، طبعا تكون هذه الفئة غير قادرة للوصول لخدمات السوق المالي أصلا. فالإقصاء المالي يخص الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى أو استخدام بعض الخدمات المالية التي تمكنه من عيش حياة اجتماعية طبيعية، هذه الصعوبات تتمثل في:

- ✓ الوصول إلى واستعمال حساب بنكي ووسائل الدفع.
- ✓ الوصول إلى واستخدام الائتمان.
- ✓ الوصول إلى واستخدام منتجات الادخار والتأمين.

عادة ما يتم التفرقة بين الوصول والولوج للخدمات المالية (Access to financial services) وبين استعمال هذه الخدمات المالية (Usage of financial services). الوصول والولوج هو الوفرة في الإمداد وعرض الخدمات المالية بتكلفة معقولة، في حين الاستعمال والاستخدام يعرف بالاستهلاك الفعلي للخدمات المالية. على أساس التفرقة بين الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية يتحدد نوعين من الإقصاء لمالي؛ الإقصاء الطوعي والإقصاء القصري:[i]

أ. الإقصاء الطوعي (Voluntary exclusion): هنا يكون للأفراد والمؤسسات القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية دون الرغبة في استعمال بعضها أو كلها اختياريا، بمعنى القدرة على الوصول دون الاستعمال.[ii] تتعدد أساب هذا الإقصاء، فاختيار الفرد أو المؤسسة عدم استخدام الخدمات المالية يكون لـ:

- ✓ عدم الحاجة لها أو قلة الوعي بأهميتها، وهنا يتم الحديث عن الأمية المالية.
- ✓ تفضيل إجراء المعاملات نقدا مثل تحصيل الراتب وتسديد المستحقات.
- ✓ استعمال الخدمات المالية بطريقة غير مباشرة كاستعمال حساب مصرفي لبعض أفراد الأسرة دون البحث عن امتلاك حساب خاص، وهذا لتعقد الإجراءات وكثرة الوثائق التي تطلبها البنوك.
- ✓ أسباب ثقافية ودينية مثل تحريم الشريعة الإسلامية التعامل مع البنوك الربوية.

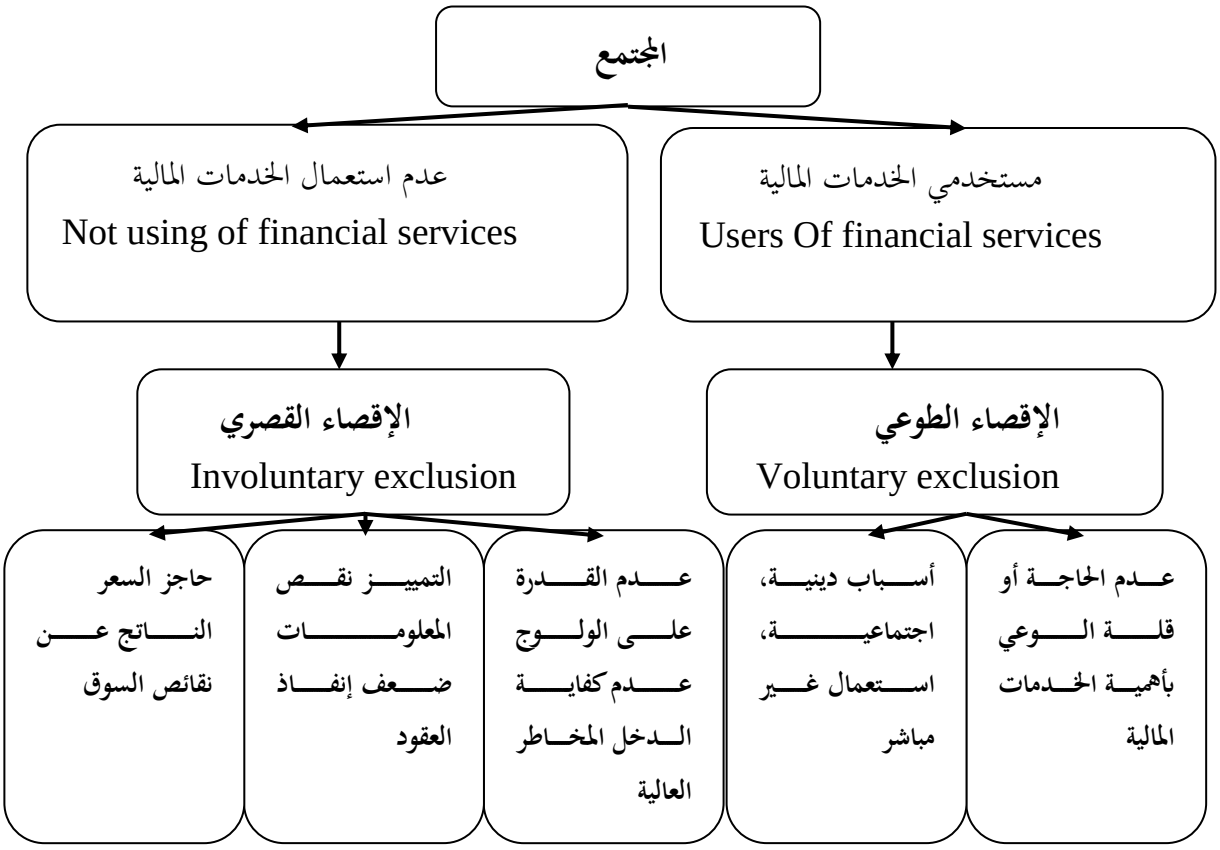
ب. الإقصاء القصري (Involuntary exclusion): هنا لا يكون للأفراد والمؤسسات القدرة على الولوج أصلا والوصول للخدمات المالية (No Access to) بسبب حواجز وموانع تضعها البنوك والمؤسسات المالية، مثل الحدود الدنيا لأرصدة فتح الحسابات البنكية ومبالغ دنيا لقروض الاستهلاك أو القروض للمؤسسات، إضافة إلى ارتفاع تكاليف وتعدد الوثائق المطلوبة للولوج نحو خدماتها المالية.

قد يتم استبعاد وإقصاء الأفراد والمؤسسات من الاستفادة من الخدمات المالية المعروضة من قبل البنوك والمؤسسات المالية نظرا لـ:

- ✓ قد تكون هذه الشرائح المستبعدة لا تملك الدخل الكافي أو تحتوي على خطر إقراض مرتفع.
- ✓ قد تستبعد بسبب التمييز، نقص المعلومات وعيوب السوق، ضعف إنفاذ العقود وحاجز الأسعار.

يمكن إيجاز وتلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم1: محددات الإقصاء المالي



Source: The world bank (2014), Financial Inclusion: Global Financial Development Report. P16.

2.1.حواجز الوصول والولوج نحو الخدمات المالية: طبعا تتنوع الحواجز والمشاكل المرتبطة بالوصول واستخدام الخدمات المالية، فكما قلنا سابقا قد يقتنع الأفراد بعدم جدوى امتلاك حساب بنكي لاعتقادهم بأن الخدمات البنكية مكلفة ومليئة بالتفاصيل المعقدة، ولذلك يفضل القيام بالمعاملات نقدا، إضافة إلى أنه قد يكون من السهل الوصول لها في حين يختار عدم إثقال كاهله وذلك بعدم استعمالها لارتفاع التكاليف. أما فيما يخص المؤسسات وخاصة الصغيرة فعدم استعمال القروض الخارجية مثلا قد يكون راجعا لانخفاض معدل العائد على رأس المال بحيث لا يغطي تكاليف التمويل الرسمي، كذلك عدم استعداد بعض المؤسسات وخاصة في الدول المتخلفة لتقديم المعلومات اللازمة للبنوك أو إلى أي جهة أخرى رسمية مثل مصلحة الضرائب، لذلك نجد أن التمويل غير الرسمي ذو أهمية كبرى لهذه المؤسسات.

يعتبر الإقصاء المالي للمؤسسات وخاصة الصغيرة نتيجة السلوك الرشيد للبنوك والمؤسسات المالية لمواجهة المحيط الاقتصادي، المعلوماتي والقانوني التي تنشط فيه، كما أن توفير وتوريد الخدمات المالية لجميع الأفراد والعملاء قد يولد خطر التوسع المفرط غير المربح اقتصاديا، على هذا الأساس قد تكون بعض شرائح المجتمع غير مستهدفة من قبل البنوك ولا تدخل ضمن اهتماماتها، وبالتالي لا يوجد سوق لها أصلا، حيث ترى البنوك أن الإنفاق في البنية التحتية مثل إنشاء الفروع،

والوكالات وآلات الصرف الآلي، وتسويق الخدمات المالية كالادخار والتأمين والإقراض في بعض المناطق وفي أماكن تواجد هذه الشرائح غير مجدي من الناحية الاقتصادية والمالية، وهذا لا يعكس أي إخفاق للسوق بل يدل على أن التمويل وتوفير الخدمات المالية مثل الخدمات الأخرى يخضع لقوى السوق العرض والطلب وإلى مبدأ العائد والمردودية.

يمكن حصر مشاكل الولوج وعدم استعمال الخدمات المالية إلى مشاكل في البيئة الاقتصادية العامة من جهة وإلى مشاكل عدم توافق العرض والطلب من جهة أخرى.

أ. **البيئة الاقتصادية العامة:** عدم استقرار الاقتصاد الكلي، ضعف المناخ المؤسساتي، توسع مجالات تدخل الحكومة وانعدام المنافسة يمكن أن تكون حواجز تمنع للوصول والولوج للخدمات المالية، بالإضافة إلى رفع تكلفة الحصول عليها:[iii]

✓ **البيئة المؤسساتية العامة** وسياسات الاقتصاد الكلي حيث أن ارتفاع معدلات التضخم والمخاطر النظامية يزيد من صعوبة عمل الوساطة المالية، ففي مجال القروض ترتفع مخاطر عدم التسديد مما يجعل البنوك مترددة في عملية الإقراض وبالتالي ضياع الفرص الاستثمارية. هذه العلاقة تصبح أكبر وتتفاقم إذا تزامنت مع وجود ضعف مؤسساتي يتمثل في ضعف النظام القانوني، غياب المعلومات الائتمانية وسجلات الملكية.

✓ **تدخل الحكومة** بواسطة اللجوء لبعض السياسات غير الضرورية مثل تسقيف معدلات الفائدة وتأطير القروض، قد يكون سببا في عدم القدرة على الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية من خلال تشويه الأسعار وإزالة الحوافز على جدب الودائع ومنح القروض، وبالتالي الحد من قدرة المؤسسات المالية على الابتكار وتقديم منتجات مالية جديدة.

✓ **ضعف المنافسة** يجعل المؤسسات المالية أقل اهتماما بتوسيع دائرة تقديم الخدمات الأساسية وذلك من خلال البحث عن تمويل المؤسسات الكبيرة والأفراد ذو الدخول العالية فقط التي توفر هوامش الربح الأعلى، وبالتالي استبعاد محدودي الدخل والفقراء.

في ظل مستويات عالية من المنافسة تهتم البنوك والمؤسسات المالية بالتجديد المالي والبحث عن فرص النمو المربح، وذلك بخلق أسواق جديدة والبحث عن عملاء جدد، في هذا الإطار دخول البنوك الأجنبية للسوق المحلي يعزز من المنافسة من خلال جلب التكنولوجيا الأكثر تطورا والنظم والكفاءات. ففي دراسة لـ (Martinez Peria) وجد أن ارتفاع معدل نفاذ البنوك الأجنبية في السوق المحلي يضعف من حواجز الولوج وعقبات التمويل،[iv] فزيادة المنافسة في النظام البنكي يمكن أن يعزز فرص الحصول على الخدمات المالية من خلال الاهتمام بالتمويل المصغر والمتناهي الصغر للشرائح التي لا تستطيع الولوج لخدمات الوساطة الكلاسيكية.

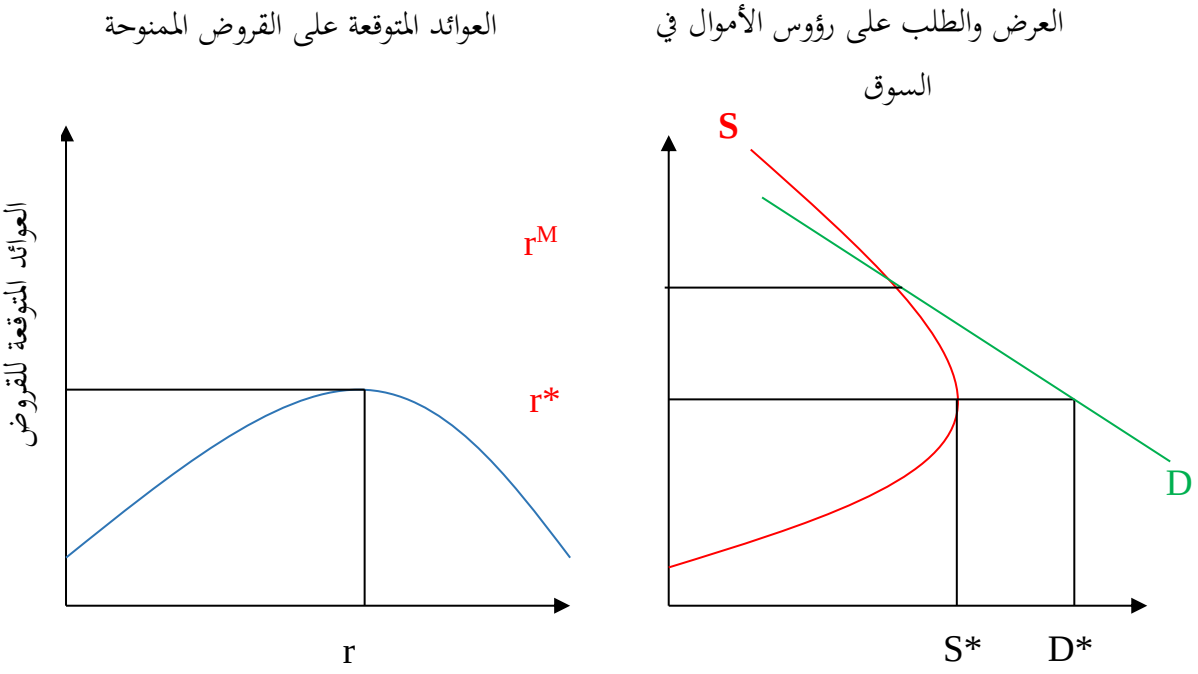
ب.عدم توافق العرض والطلب على الخدمات المالية: السبب الرئيسي لحالات عدم التطابق وتوافق العرض والطلب هو عدم ملائمة بعض الخدمات المالية المتوفرة مع احتياجات بعض الأفراد والمؤسسات وخاصة الفقراء والمؤسسات الصغيرة. فمن جانب العرض قد تكون البنوك والمؤسسات المالية غير مهتمة باستهداف بعض شرائح المجتمع بسبب مشاكل المعلومات، ارتفاع تكاليف المعاملات وضعف إنفاذ العقود، في المقابل في جانب الطلب فانعدام الثقافة البنكية، وقلة الوعي بأهمية الخدمات المالية، وانعدام الثقة في البنوك كلها أسباب تسبب عدم التوافق.

ج.**عدم توافق العرض** هنا نجد كل من مشاكل المعلومات وتكاليف المعاملات وضعف إنفاذ العقود من بين أهم أسباب قلة وضعف العرض عن الطلب في سوق الخدمات المالية نجد:

- ✓ **المشاكل المعلوماتية وتقييد القرض**، طبعا تختلف أسواق القروض والمال عن أسواق السلع والخدمات الأخرى، حيث أن سوق القرض يعاني من عجز معلوماتي يؤدي في الأخير إلى عملية تقييد القرض والاستبعاد من الخدمات المالية، هذا العجز المعلوماتي يؤدي إلى خطر الانتقاء المضاد والخطر الأخلاقي كما رأينا سابقا.

يمكن شرح ما سبق من خلال ما يلي:

الشكل رقم2: الإقصاء المالي وتوازن السوق



Source: The World Bank (2014), Financial Inclusion. Op cit. P. 17.

حسب (Stiglitz and Weiss, 1981)[v] عدم امتلاك ما يكفي من المعلومات حول: الفرص الاستثمارية، الباحثين والمترشحين للتمويل، سلوك المقترضون وعدم التمييز بين المشاريع الجيدة والسيئة يدفع بالبنوك إلى فرض معدل فائدة مرتفع نسبيا، يعكس طبعا النوعية المتوسطة للمشاريع المرشحة للتمويل، طبعا هذا المعدل لا يؤثر فقط على الطلب بل يؤثر كذلك على عوائد البنوك، فالمعدل المرتفع يدفع إلى انسحاب المشاريع الجيدة التي ترى أنها تتحمل علاوة مخاطرة لا تعكس مخاطر مشاريعها الحقيقية، في المقابل بقاء المشاريع السيئة الأكثر خطورة في السوق (علاوة مخاطرة سلبية). عند المستوى (r*) يصبح العائد المتوقع للبنك في أعلى مستوياته وكنتيجة لعدم تماثل المعلومات تبدأ آثار الإختيار المضاد والخطر الأخلاقي في الظهور وهذا بسبب تزايد عدد المقترضين غير المسددين لقروضهم (المقترضين السيئين)، عند هذه النقطة تبدأ

عوائد البنوك تتراجع حيث تمتص الخسائر الناتجة عن عدم التسديد (الخطر الأخلاقي) العوائد الناتجة عن رفع معدل الفائدة (الاختيار المضاد)، كما هو موضح في الشكل أعلاه، ونتيجة لذلك لا تقوم البنوك برفع معدل الفائدة لضمان توازن السوق بل تتجه للتوازن عبر الكميات، أي تحديد عدد القروض الممنوحة في السوق وهذا ما يؤدي إلى تراجع وانخفاض عدد القروض، لتتحدد الوضعية التي يكون فيها الطلب أكبر من العرض، أي عملية تقييد القرض، في هذه الوضعية نجد أنه: [vi]

- ✓ لا تمنح القروض إلا للبعض وبالتالي عدم إقراض الآخرين رغم تشابه الخصائص (التمييز).
- ✓ عدم قدرة فئات محددة من الأفراد والمؤسسات على الاقتراض.

د.تكاليف المعاملات، يعاني بعض الأفراد والمؤسسات من ارتفاع تكاليف الصفقات والمعاملات المالية وكتابة العقود، فمثلا إيداع وديعة بـ 1 دولار قد تكلف مثل إيداع 1000 دولار، كما أن فتح حساب بنكي قد يتطلب إيداع مبالغ عالية كحد أدنى أو فرض رسوم. على هذا الأساس فإن استخدام أحدث المعارف وأفضل الممارسات والتقنيات التكنولوجية يمكن أن تساعد على تخفيض تكاليف الحصول على الخدمات المالية وتوسيع فرص الوصول والاستعمال.

- ✓ **مشكلة الإنفاذ**، يعمل النظام القانوني الجيد والنظام القضائي الكفء على توسيع فرص الوصول، فمن خلال تسهيل عملية إنفاذ العقود وتطبيق القانون تسهل عملية تسديد القروض وحماية الحقوق، على العكس من ذلك وفي ظل غياب بنية قانونية جيدة يتردد المقرضون في منح الائتمان وتقديم الخدمات.

إضافة إلى ذلك تعاني معظم الدول ذات البنية القانونية الضعيفة من غياب نظام محدد للملكية وبالتالي انعدام وثائق إثبات الملكية، في ضل هذه الوضعية لا يمكن استعمال الأصول والممتلكات كضمانات للولوج للخدمات المالية.

هـ.عدم توافق الطلب، هنا نجد كل من الأمية المالية، انعدام الثقة في القطاع البنكي ووجود الوساطة غير الرسمية، هي أهم أسباب عدم توافق الطلب مع عرض الخدمات المالية.

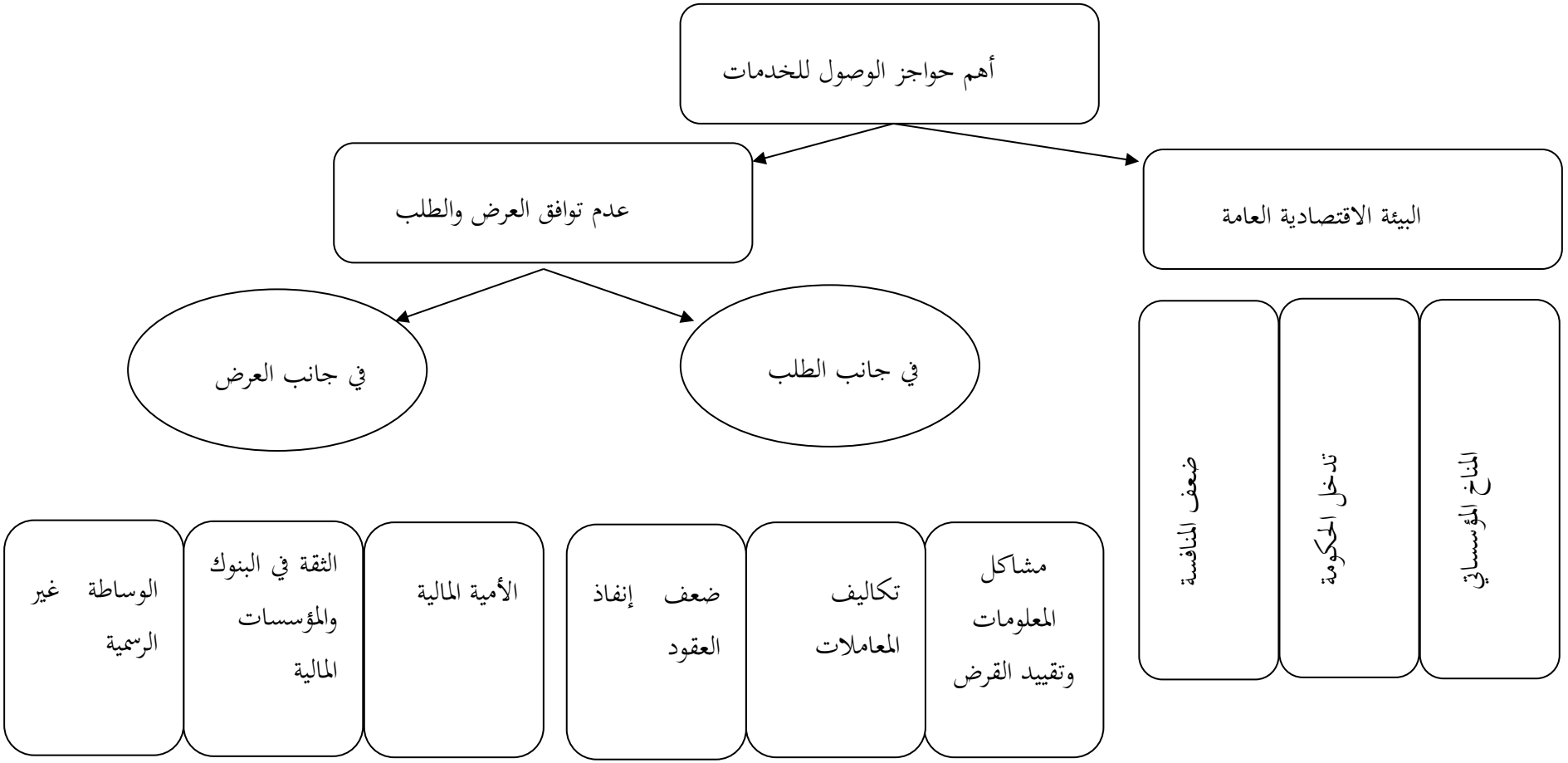
- ✓ **الأمية المالية**: أو ما يعرف بانعدام الثقافة المالية ومحدودية الفهم واستيعاب أهمية توفر الخدمات المالية، إن الفرد الأمي ماليا ليس لديه القدرة على الإلمام بمنتجات السوق المالي وأهم الخدمات البنكية، وبالتالي عدم استيعاب الامتيازات والمخاطر حتى يتسنى له اتخاذ القرار السليم والوصول للتمويل. على هذا الأساس أكتسب التعليم المالي ومسألة محو الأمية المالية أهمية تدريجية في جميع أنحاء العالم، وقد وضعت العديد من الدول استراتيجيات قومية للتعليم والثقافة المالية من أجل الحد من أو منع الآثار السلبية الناتج عن انخفاض مستويات محو الأمية المالية وتعزيز المهارات الحياتية للأفراد، كما يتعلق التعليم المالي أو محو الأمية المالية للمؤسسات والتمويل الشخصي بتمكين المشروعات والأفراد من اتخاذ قرارات رشيدة والتعامل مع التعقيدات المالية.[vii] إن تحسين الثقافة المالية عن طريق تعزيز قدرة الناس على الاستخدام الأفضل للخدمات المالية سوف تعمل على زيادة الطلب على الخدمات المالية وتوافقه مع مستوى العرض.
- ✓ **انعدام الثقة في القطاع المالي**: يؤدي بالأفراد والمؤسسات إلى توظيف مدخراتهم في الأصول المادية المنخفضة العائد، والنتيجة انخفاض الطلب على الخدمات المالية وزيادة معدلات الإقصاء المالي. في دراسة قاما بها (Farrell and Lund) على العائلات الهندية وجدا أن هذه العائلات تستثمر ما يزيد على 55 % من مدخراتهم في

الأصول المادية المنخفضة الغلة مثل الأراضي والمنازل والماشية والذهب وهذا لانعدام ثقتها في البنوك وخاصة في الأزمات المالية.[viii]

✓ **الخدمات المالية غير الرسمية**، أو ما يعرف بالوساطة غير الرسمية، فالعديد من المؤسسات الصغيرة والأفراد لا يحصلون على الخدمات المالية من الوساطة الرسمية، بل يعتمدون على وسائل أخرى كالمعارف الشخصية، الأقارب والسوق الموازي أو غير الرسمي.[ix]

ويمكن تلخيص ما سبق في ما يلي:

الشكل رقم3: حواجز الولوج والوصول للخدمات المالية



المصدر: من إعداد الباحثين

إذن تعد ظاهرة الإقصاء المالي من جهة، نتيجة وضع حواجز الولوج أمام بعض الأفراد والمؤسسات من قبل المؤسسات المالية، بمعنى عدم وجود سوق لهم في جانب العرض، ومن جهة أخرى الاعتقاد السائد لبعض شرائح المجتمع التي تمثل جانب الطلب بعدم أهمية الخدمات المالية وارتفاع تكاليفها وتعقد إجراءات الحصول عليها. ففي دراسة استقصائية حول المؤسسات في 137 دولة تبين أن إمكانية الحصول على التمويل والولوج إلى النظام المالي يشكل العقبة الرئيسية لعمليات 35 % من المؤسسات الصغيرة، و25% من المؤسسات الكبيرة في الدول النامية مقارنة بـ 16% من المؤسسات الصغيرة و8% من المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة.[x]

من هذا المنطلق تعد عملية تيسير وتسهيل عملية الوصول إلى الخدمات المالية وإزالة حواجز الوصول أمرا مهما جدا للحد من هذه الظاهرة وتوفير الإتاحة المالية للجميع. إن تحسين جانب عرض الخدمات المالية وتحسين قنوات الإيصال، إضافة إلى تحسين مستوى الطلب على الخدمات المالية يعمل على تطوير وسائل إتاحة التمويل وزيادة معدل الشمول المالي.

2.الشمول المالي

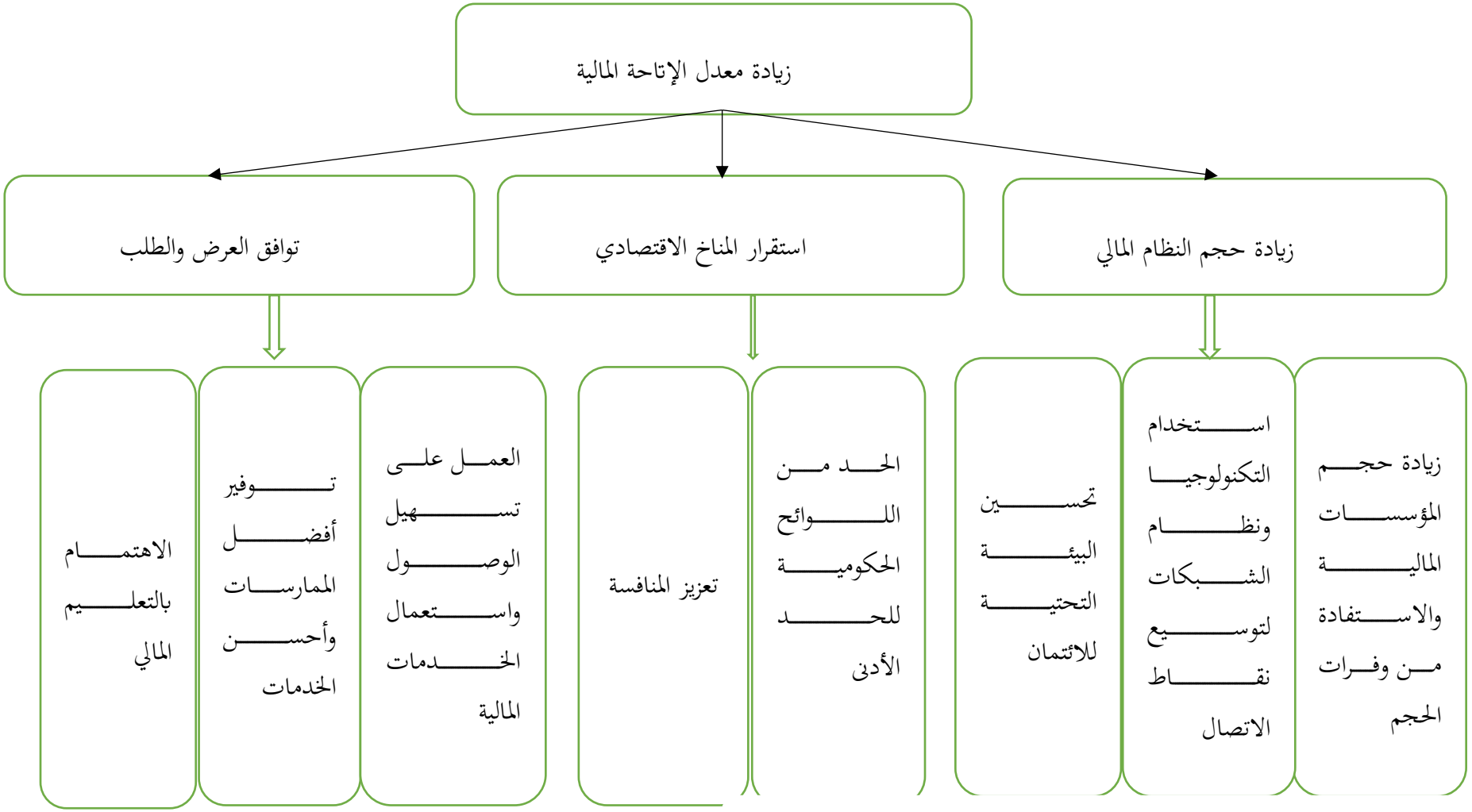
1.2.الوصول للخدمات المالية:

يحدث الشمول المالي أو التضمين المالي من خلال الوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة كالائتمان، الحسابات المصرفية، الودائع وخدمات السداد، التأمين والمعاشات وذلك من خلال:

- ✓ زيادة حجم ونطاق النظام المالي من خلال زيادة معدل الخدمات المالية، وهذا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للتقليل من حواجز الوصول سواء من جانب المؤسسات المالية أو من طرف الحكومة.
- ✓ تحسين البيئة الاقتصادية والمؤسساتية العامة وذلك من خلال تحسين الهياكل والبنية التحتية لتسهيل وتيسير الوصول للخدمات المالية، إضافة إلى تعزيز المنافسة لما لها من أهمية في زيادة معدل الإتاحة المالية.
- ✓ التحول من مقاربة الفقراء والشرائح الضعيفة هم سبب المشكلة إلى مقاربة جديدة تتخذ من الفقراء ومحدودي الدخل سوقا واسعا للخدمات المالية، أو ما يعرف بسوق قاعدة الهرم. على هذا الأساس تعد مشاركة القطاع الخاص واستعمال التكنولوجيا عاملا هاما لزيادة المعروض من الخدمات المالية.

من خلال معالجة حواجز الولوج تتم عملية الحد من ظاهرة الإقصاء المالي وزيادة معدل التضمين المالي. والشكل التالي يبن ذلك:

الشكل رقم4 : زيادة معدل الإتاحة المالية –الشمول المالي–



المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.تعريف الشمول المالي

يعرف الشمول المالي أو التضمين المالي بأنه نسبة الأفراد والمؤسسات التي تستعمل (Use) الخدمات المالية، فهو يعكس مجموع الخدمات الممكنة والمتاحة لهم مثل خدمات الدفع، الادخار، القرض، التأمين ومعاشات التقاعد والأسواق المالية.[xi] إن توفير نطاق واسع من الخدمات المالية يسمح للأفراد والمؤسسات الاستفادة من الفرص المتاحة والاستثمار في التعليم ولتكنولوجيا والتأمين ضد المخاطر.

كما يعرف على أنه" عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب من قبل الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل وبتكلفة معقولة".[xii]

من التعريفين السابقين نجد أن التضمين المالي يتمثل أساسا في إيصال الخدمات المالية إلى قطاعات واسعة، وهنا يتم التركيز خاصة على الفئات المحرومة والمنخفضة الدخل، وبتكلفة معقولة حتى تتمكن من زيادة مداخيلها ورفع رأس مالها، وبالتالي تحقيق عملية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. فكما هو معلوم أن النظام المالي يعمل بصورة جيدة كلما كان أكثر إتاحة وكلما وفر المزيد من فرص النمو والتطور للأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال تعميم الخدمات المالية خاصة لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة، فعندما تكون الخدمات المالية غير متاحة للجميع وموجهة لخدمة شريحة محددة ترتفع معدلات الفقر وتتراجع وتيرة التقدم الاقتصادي.

على الصعيد العالمي وحسب تقرير التضمين المالي[xiii] إحصائيات 2017 حوالي 1.7 مليار من البالغين في العالم لا تستخدم الخدمات المالية الرسمية، وهو ما يمثل ثلث سكان العالم، إضافة إلى 73 % من الفقراء ليس لهم حساب بنكي ولا يملكون أي حساب في أي مؤسسة مالية أخرى رسمية (Unbanked)[xiv] ، طبعا ليس جميع من لا يملك حسابا بنكيا يحتاج إلى الخدمات المالية، لكن تبقى الحواجز مثل التكلفة، العوامل الدينية، بعد المسافة والوثائق أسباب عدم الوصول.

عادة ما يتحدد الشمول المالي بامتلاك حساب بنكي (Account ownership) والذي يمثل نقطة الدخول إلى النظام المالي الرسمي والولوج لعالم الخدمات المالية، فحسب إحصائيات 2021 حوالي 76 % من البالغين في العالم لديهم حساب بنكي.

يعرف امتلاك حساب بنكي "بأنه امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية أو موفر الأموال المتنقلة أو ما يعرف بحسابات الهواتف المحمولة، الفئة الأولى تتمثل في الحسابات المملوكة سواء في بنك أو أي مؤسسة مالية أخرى أو حتى في مؤسسات التمويل المصغر، أما الفئة الثانية فتتمثل في الخدمات والمعاملات عبر الهاتف النقال أو ما يعرف بالصيرفة المحمولة على أساس استعمالها لدفع الفواتير وإرسال وتلقي الأموال".[xv] إن امتلاك حسابات بنكية تتيح للبالغين ادخار الأموال وسداد المدفوعات وتلقيها، وتظهر الدراسات أن توسيع نطاق الحصول على خدمات النظام المالي والمشاركة فيه يمكن أن يؤدي إلى تعزيز خلق الوظائف وزيادة الاستثمارات في قطاع التعليم ومساعدة الفقراء بشكل مباشر على إدارة المخاطر واستيعاب الصدمات المالية.

يؤكد الباحثون على أن الشمول المالي أمر حاسم للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، فهو ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق فوائد ومزايا للأفراد والمؤسسات. تظهر الدراسات أن مشاركة الأفراد في النظام المالي يعمل على توسيع نطاق الأعمال التجارية، زيادة معدلات الاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية. كذلك

الوصول للخدمات المالية وامتلاك حساب بنكي يسمح بتوفير آليات الدفع الرقمي مما يؤدي إلى زيادة معدلات الادخار وتعزيز الاستثمار الإنتاجي والاستهلاك.

من خلال ما سبق يتضح أن المستوى الأساسي للشمول المالي يبدأ بامتلاك حساب بنكي، آثار هذا الحساب لا تتوقف في حدود الامتلاك فقط بل تتولد آثار إيجابية مختلفة، من بين هذه الآثار نذكر:

- ✓ الشمول المالي يلعب دورا هاما في تحويل المدفوعات كالأجور والتحويلات الحكومية من الدفع النقدي (Cash) إلى الدفع الرقمي أو بالحساب، أي رقمنة المدفوعات وإنجازها بطريقة أسهل وأكثر أمنا وأقل تكلفة.
- ✓ عملية التحول من الدفع النقدي إلى الدفع الرقمي لها فوائد سواء للأجهزة المرسلة أو للأجهزة المستقبلة، فهو يمكن من تحسين كفاءة التسديد وزيادة سرعة المدفوعات وتخفيض تكلفة صرف الأموال واستلامها.
- ✓ يعمل التضمين المالي على تعزيز أمن المدفوعات والمعاملات وسلامتها والحد من انتشار الجريمة المرتبطة بالدفع النقدي.
- ✓ التحول إلى نظام الدفع الرقمي يمثل نقطة الدخول والاندماج في النظام المالي الرسمي وبالتالي الحد من القطاع غير الرسمي.
- ✓ الزيادة من شفافية المدفوعات وتخفيض إمكانية التسرب بين المرسل والمستلم.

طبعا عملية رقمنة المدفوعات وزيادة مستوى التضمين المالي لا تخلو من تحديات كالاستثمار في البنية التحتية لتوسيع وتوزيع الخدمات المالية وإنجاز المدفوعات، العمل على إيجاد خطوات عملية تعمل على ضمان توثيق المدفوعات للحد من الجريمة المالية.

3. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

إن توسيع نطاق التضمين المالي يتجلى من جهة في توسيع نطاق ملكية الحسابات المصرفية، ومن جهة أخرى في زيادة استعمال هذه الحسابات. فملكية الحساب خطوة مهمة نحو الإدماج المالي، لكن الخطوة الأهم هي استعمال هذا الحساب في عمليات الادخار، الائتمان، الدفع وتسوية المستحقات بطريقة تسمح بالاستفادة الكاملة من مزايا الحسابات البنكية.

للحكومة والقطاع الخاص دور مهم في سياسة توسيع نطاق امتلاك الحسابات البنكية والولوج للخدمات المالية من خلال العمل على إزالة حواجز الوصول للخدمات المالية والتحول إلى نظام الدفع الرقمي، والحد من استعمال الدفع النقدي. كذلك التكنولوجيا لها دور فعال في توسيع نطاق التضمين المالي وبالتالي ضرورة الحاجة إلى إيجاد توازن ما بين التكنولوجيا، وسياسات مالية مناسبة تدعم هذا الاتجاه.

يقاس الشمول المالي في خلال ثلاثة أبعاد تعرف بأبعاد التضمين المالي (Dimensions of Financial Inclusion) هي: الوصول للخدمات المالية، استعمال الخدمات المالية، جودة ونوعية المنتجات وتقديم الخدمات:[xvi]

1.3. الوصول (Access): تبين من جهة قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على توفير الخدمات المالية وهي مرتبطة بالبيئة التنظيمية، السوق والتكنولوجيا، طبعا تمثل جانب العرض، فالحديث عن إمكانية الوصول تقود للحديث عن

العوائق التي تواجه هذه المؤسسات في تقديم الخدمات والمنتجات المالية والبحث عن أسباب قصور العرض. من جهة أخرى توجد عوائق تواجه الأفراد والمؤسسات وتحد عملية الوصول واستعمال هذه الخدمات، وبالتالي تحديد أسباب قصور جانب الطلب.

في مؤشرا ت الوصول يستعمل ما يعرف بمؤشرات الاختراق الجغرافية، وهي تعكس عمق الوعي بالخدمات المالية، فنجد مثلا: في جانب العرض نجد معدل نفاذ واختراق الفروع البنكية، نقاط البيع المختلفة في المناطق الريفية، معدل انتشار آلات الصرف الآلي، أما في جانب الطلب نجد حجم الحواجز التي تواجه العملاء للوصول إلى المؤسسات المالية كارتفاع التكاليف، المعلومات وبعد المسافات.

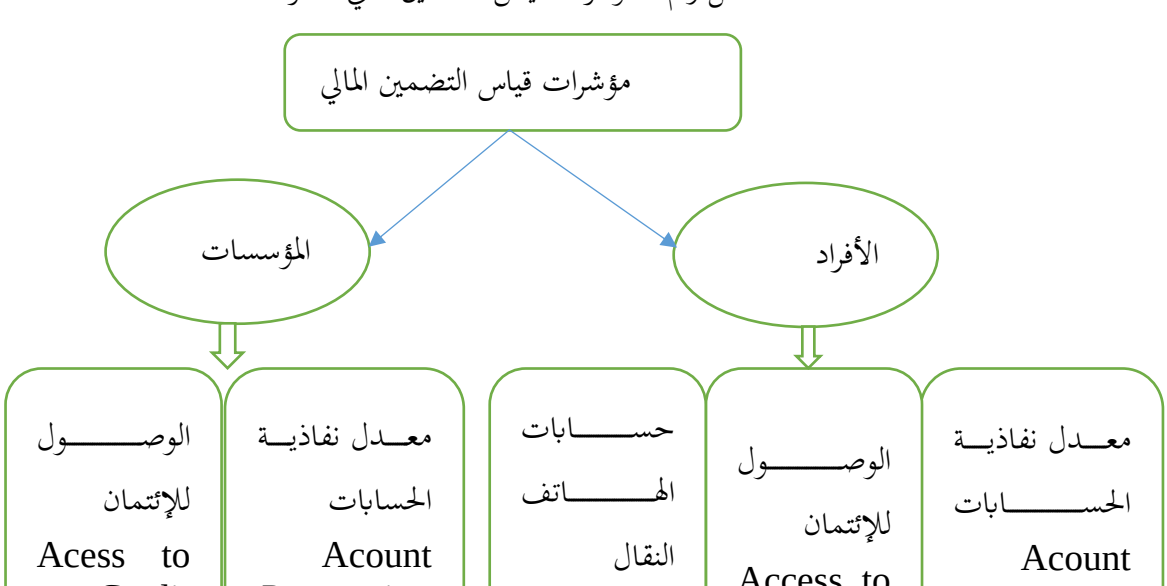
2.3. الاستعمال (Usage): وهي تمثل الطريقة التي يستخدم العملاء الخدمات والمنتجات المالية المعروضة كانتظام ومدة المنتج/الخدمة المالية على مر الزمن، عدد العمليات المنجزة بواسطة الحساب أو عدد المدفوعات الرقمية المنجزة.
التكلم عن بعد الاستعمال يقود للحديث عن الفرق الجوهري بين الوصول والاستعمال والذي تم توضيحه سابقا، طبعا من أجل استعمال الخدمات المالية يجب الوصول إليها أولا (Access)، فالوصول لا يعني أن الكل سوف يقوم باستعمال الخدمات المالية، على هذا الأساس يمثل هذا البعد جانب الطلب الفعلي على الخدمات والمنتجات المالية.

3.3. النوعية (Quality): تقيس مدى تناسب الخدمات المالية المعروضة مع احتياجات العملاء وأهم الخيارات المتاحة لهم، هذا البعد يعكس درجة ملائمة الخدمات المالية لاحتياجات الأفراد والمؤسسات ونطاق الخيارات المتاحة لهم، إضافة إلى مستوى الوعي بأهمية المنتجات المالية.

مؤشرات النوعية تبين مدى ملائمة الخدمة للعميل، الشفافية والسلامة، حماية المستهلك ودرجة الوعي المالي. على هذا الأساس عادة ما يتم عمل دراسات استقصائية لقياس هذا البعد تحتوي على خصائص الخدمات المفضلة، شروط العقد ووعي العميل أو المستهلك. وذلك من أجل تبيين مدى جودة الخدمات المالية وملائمتها.

إن مؤشرات قياس التضمين المالي تبين أهمية الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات (خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، على هذا الأساس عادة ما تركز هذه المؤشرات على بعد الوصول وبعد الاستعمال والتي تمثل جانبي الطلب والعرض، فمعدل نفاذية الحسابات البنكية ومعدل الوصول للائتمان هي محاور قياس الشمول المالي.
الشكل الموالي يوضح مؤشرات قياس التضمين المالي سواء للأفراد أو للمؤسسات.

الشكل رقم5:مؤشرات قياس التضمين المالي للأفراد



المصدر: من إعداد الباحث

المصدر: من إعداد الباحثين

طبعا حساب هذه المؤشرات يتطلب جمع إحصائيات لكل من الأفراد البالغين والمؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني، الجدول التالي يوضح كيفية حساب هذه المعدلات وتحديد بعد كل معدل.

الجدول رقم 1: مؤشرات قياس الشمول المالي

الصنف	المؤشر	البعد	الجانب
الحسابات البنكية	• نسبة البالغين (+ 15 سنة) الذين يملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية. • عدد المودعين لكل 1000 راشد أو عدد حسابات الودائع لكل 1000 راشد.	الاستعمال	الأفراد
الائتمان	• نسبة البالغين الذين تحصلوا على قرض من مؤسسة مالية رسمية للسنة الماضية (بنك، مؤسسة مالية أخرى، مؤسسات التمويل المصغر، تعاونية...). • عدد المقترضين لكل 1000 راشد أو عدد القروض غير المسددة لكل 1000 راشد.	الاستعمال	الأفراد
حسابات الهاتف	• نسبة البالغين الذين يستعملون حسابات الهاتف النقال لإجراء عمليات الدفع.	الاستعمال	الأفراد
الحسابات البنكية	• نسبة المؤسسات التي لها حساب بنكي رسمي (عادة ما يتم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). • عدد المؤسسات التي لها حسابات ودائع.	الاستعمال	المؤسسات
الإئتمان	• نسبة المؤسسات التي لها قروض غير مسددة أو خط ائتمان.	الاستعمال	المؤسسات
نقاط الخدمة	• عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ. • عدد آلات السحب الآلي لكل 100 ألف بالغ.	الوصول	النقاط المادية للخدمات

	• عدد آلات السحب الآلي لكل ألف كلم مربع. • عدد نقاط الخدمة لكل 100 ألف نسمة.		
حسابات النقد الالكتروني	• عدد حسابات النقد الالكتروني عبر الهاتف النقال.	الوصول	النقاط المتنقلة للخدمات
تكاليف الاستعمال	• متوسط التكلفة لفتح حساب جاري. • متوسط التكلفة لإجراء التحويلات الائتمانية.	النوعية	حواجز الاستعمال

Source : http://www.gpfi.org/sites/default/files/G20%20Set%20of%20Financial%20Inclusion%20Indicators.pdf.

Seen on : 06/10/2015.

الخاتمة

غياب مفهوم الشمول المالي في استراتيجيات التوسع لدى البنوك واعتمادها على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات المالية يزيد من ظاهرة الاقصاء المالي والحواجز للوصول للخدمات المالية. كما ضعف البنية التحتية البنكية في الدول النامية ، وغياب النظرة التسويقية الحديثة في البنوك والمؤسسات المالية و عدم التركيز على قاعدة الهرم واقتصار تعاملاتها مع الحكومة والمؤسسات الكبرى فقط يحد من انتشار الخدمات المالية على نطاق واسع.

على هذا الأساس لابد من وضع:

- ✓ وضع استراتيجية تعمل على الحد من ظهرة الاقصاء المالي وتقليل الحواجز للوصول للخدمات المالية بأقل تكلفة.
- ✓ تبني استراتيجية للشمول المالي تعمل على توفير الخدمات المالية للجميع وبأقل التكاليف.

الهوامش:

[i]Claessens, S., & Feijen, E. (2007). Op cit. P.75.

[ii] Ibid.

[iii]Claessens, S., & Feijen, E. (2007). Op cit. p.76

[iv] Ibid.p.77.

[v]The World Bank (2014), Financial Inclusion, Global Financial Development Report 2014. Available from : http://siteresources.worldbank.org/EXTGLOBALFINREPORT/Resources/8816096-1361888425203/9062080-1364927957721/GFDR-2014_Complete_Report.pdf. p17.

[vi] The World Bank (2014), Financial Inclusion. Op cit. p.17.

[vii] Lusardi, A. & Mitchell, O.S. (2011). Financial literacy around the world: An overview. National bureau of economic research. Available from : www.nber.org/papers/w17107. P.7.

[viii] Claessens, S., & Feijen, E. op cit. P.81.

[ix] Zeti Akhtar A.(2015). Inclusive Finance and Shadow Banking: Worlds Apart or Worlds Converging. Available at: www. CGAP.org.

[x] The World Bank (2014), Financial Inclusion. Op cit. P.3.

[xi] دوغلاس بيرس(2010)، التضمين المالي في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، منشورات البنك الدولي، موجود في http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-financial-inclusion-in-the-middle-east-and-north-africa-43941_0.pdf. P4.

[xii] Rangarajan C. (2008). Report Of The Committee On Financial Inclusion. Available from: http://sksindia.com/downloads/Report_Committee_Financial_Inclusion.pdf. p.35.

[xiii] http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview. Consulter : 29/07/2015.

[xiv] يستعمل هذا المصطلح للتعبير عن الشخص البالغ الذي لا يستخدم ولا يستطيع الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

[xv] https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8798cc2a73b5bfd50df31e138fa3c74c-0050062022/original/Findex-2021-Executive-Summary-Arabic.pdf.

[xvi]The World Bank (2012). Financial Inclusion Strategies – Reference Framework, the G20 Mexico Presidency Online Version. Available from : www.worldbank.org/financialinclusion. june 2012. P 17.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف-1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني حول

الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق

ورقة بحثية مقدمة بعنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية

المحور الثاني

أهمية التوجه نحو الاعتماد على الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة

إعداد

د. قسوم حنان
جامعة سطيف1

ط.د. قسوم منصور
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

ملخص:

يعتبر الشمول المالي محور اهتمام العديد من الجهات المالية والرقابية والحكومية، حيث يعمل على خلق كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، و يهدف إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من الأفراد في المجتمع، خاصة الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود. مما يستوجب ابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف ملائمة ومنافسة. وتأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لإلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي وشرح أبعاده ومبادئه ومؤشرات قياسه. وتوضيح علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية من جهة أخرى. والتنمية المستدامة من جهة أخرى، خاصة في ظل التطورات التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة واتجاه العديد من الدول إلى تطوير وتفعيل نظامها الاقتصادي من

أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد أصبح معيار نجاح الدول سواء كانت متقدمة أو نامية يعتمد عل ما حققته من انجازات كبيرة على المستوى الاقتصادي، وتحسين دخلها القومي.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛تنمية اقتصادية؛ تنمية مستدامة.

Abstract :

Financial inclusion is the focus of attention of many financial, regulatory and government agencies, as it works to create all financial services for the various segments of society, and aims to generalize financial and banking services to a larger number of individuals in society, especially marginalized groups of people with limited income. This requires the creation of appropriate financial services at appropriate and competitive costs. This research paper comes as an attempt to shed light on the concept of financial inclusion and explain its dimensions, principles, and measurement indicators. And clarify the relationship of financial inclusion and economic development on the other hand. and sustainable development on the other hand, especially in light of the recent developments that the world has witnessed and the tendency of many countries to develop and activate their economic system in order to achieve economic development. economy, and improve its national income.

Keywords: financial inclusion; Economic development; Sustainable development.

مقدمة:

أصبح الشمول المالي من أهم الموضوعات الحالية، بإعتباره آلية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة أن الشمول المالي يربط الفرد بالمؤسسات المالية، ويسهل تقديم كافة الخدمات المالية بغض النظر عن نوع وقيمة الخدمة، مع التركيز على الجودة والتكنولوجيا. مما يزيد في ثقافة الفرد الاستثمارية فتتوفر فرص العمل وبهذا يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما يولد قوة نسبية أكبر من خلال إحداث تنمية مالية تدعم الاستقرارالاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهذا بدوره ينعكس على زيادة النمو والتنمية الاقتصادية محققين بذلك تنمية المستدامة.

ومع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم أصبح لزاما على دول العالم مواكبة هذا التطور، وذلك من خلال وضع استراتيجية للشمول المالي خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي تشهدها التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي وكذا حاجة الفئات الفقيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملحة للتمويل والوصول إلى الخدمات المالية المختلفة.

فأهمية الشمول المالي تكمن في دوره في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي التنمية الاقتصادية، كما تبرز أهميته في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، وهذا من أجل ضم الفئات غير المستفيدة من الخدمات المالية، مع تمكينهم من تمويل مشاريعهم الاستثمارية، وإيداع مدخراتهم، مما ينتج عنه في النهاية الحد من ظاهرة الفقر، وتقليل البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

للإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للشمول المالي؛
- **المحور الثاني:** دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي

1- تعريف الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه: "عدد الأفراد والشركات الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والمنخفضة التكلفة والتي تلبي احتياجاتهم من جانب المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين والتي يتم تقديمها بطريقة مسئولة ومستدامة" (The world bank , 2018).

كما تعتبر مجموعة البنك الدولي الشمول المالي عامل تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وقد طرحت هدفا عالميا طموحا للوصول إلى الوصول المالي إلى العالمية. منذ عام 2010 ، تعهد أكثر من 55 دولة بالشمول المالي، وأطلق أكثر من 60 إستراتيجية وطنية تعمل على تطويرها. وعليه، عندما تتخذ البلدان نهجا استراتيجيا وتطورا استراتيجيا وطنيا للشمول المالي تجمع بين المنظمين الماليين ووزارات الاتصالات والمنافسة والتعليم .(The world bank , 2018)

من جهة أخرى، تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (سعيد، 2018، صفحة 106)

من خلال ما سبق، يمكن اعتبار الشمول المالي بأنه عملية ضمان وصول المنتجات والخدمات المالية والبنكية بتكاليف معقولة إلى العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع . بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل مقدمي الخدمات المالية.

كذلك تجدر الإشارة، أن المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) هو برنامج مدته ثلاث سنوات يتم تنفيذه بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي (WBG)، لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). بتمويل من مؤسسة ميليندا جيتس لدعم وتسريع تنفيذ إجراءات الإصلاح التي تقودها البلدان لتحقيق أهداف الشمول المالي الوطنية، وفي نهاية المطاف الهدف العالمي هي الوصول المالي العالمي 2020« .

2- أهمية الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي آداة تستخدمها الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وله أهمية بالغة بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع من خلال الأتي: (الطيب، 2020، صفحة 05)

2-1- **بالنسبة للفرد:** يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخار والاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس مشروعات، إدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.

2-2- **بالنسبة للأسرة:** يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.

2-3- **بالنسبة للمجتمع:** يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات، وخلق المزيد من فرص العمل. وبالتالي زيادة مستويات الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع مع المؤسسات المالية الرسمية.

كما تتجلى أهمية الشمول المالي من منظور أخر في النقاط التالية:(صباغ و غرزي، 2020، صفحة 516)

- يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي.
- يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية.
- يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.

3- أبعاد الشمول المالي

هناك ثلاث أبعاد رئيسية للشمول المالي تتمثل في الآتي :(عجور، 2017، صفحة 10)

1.3- الوصول للخدمات المالية :

تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد و تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي كالتكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي ...) . كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. ومن بين مؤشرات قياس الخدمات المالية ما يلي:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2.3- استخدام الخدمات المالية:

تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر الزمن. ومن بين مؤشرات قياسها نذكر النقاط الآتية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون الحساب البنكي بشكل دائم و متواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3.3- جودة الخدمات المالية:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية كالتكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. وهنالك مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة تتمثل في الآتي:

- **القدرة على تحمل التكاليف:** تقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال معرفة متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم السنوية، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان ونسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهضة الثمن.
- **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية ، لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن

استخدام الخدمات المالية. ويمكن قياسها من خلال مؤشرات نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي ووجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

- **الراحة والسهولة:** يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال مؤشرات نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية ومتوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

- **حماية المستهلك:** يتمثل في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة .

- **التثقيف المالي:** يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

- **المديونية:** تعتبر سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

4- مبادئ تحقيق الشمول المالي:

المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي المعتمدة من قبل مجموعة الـــ G20 تتمثل في الآتي: (صندوق النقد العربي، 2015، الصفحات 24-26)

- **القيادة:** تهدف إلى إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة والأطراف المشاركة لتحقيق الشمول المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر.

- **التنوع:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقدم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة (التوفير، الاقتراض، التحويل، التأمين والاستثمارات المالية) ، بحيث يكون هناك تنوع في مزودي الخدمات المالية وطرق تقديمها.

- **الابتكار:** من الضرورة تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام النظام المالي، وبما سيشمل ذلك ضرورة تحديد نقاط الضعف في البنية الأساسية للنظام المالي، مما يؤدي إلى الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق الريفية والقروية مع مراعاة تقليل تكلفة تقديم الخدمات والمنتجات وأن تكون ملبية لمتطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة.

- **الحماية:** يجب إتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية من مخاطر الاحتيال أو إساءة المعاملة أو من الأخطاء التقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات . وهنا يأتي دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء لمعالجة هذه المشاكل وذلك من خلال الآتي:

- توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية.

- توفير آلية لمعالجة الشكاوي والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية.

- تحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

- **تمكين العملاء:** لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية ف إنه لابد من تطوير قدراتهم وثقافتهم المالية. من خلال الآتي:

- **الثقافة المالية:** هي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات المالية.

- **القدرات المالية:** وعي تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم.

- **آلية معالجة الشكاوي:** القدرة على معالجة شكاوي العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.

- **التعاون:** ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع الاستشارة والشراكة مع الشركاء الآخرين خارج القطاع . حيث يجب تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق الجهات الحكومية الأخرى وتنظم وتتابع عمليات الشراكة مع الشركاء الآخرين لتحديد دور كل طرف بشكل واضح.

- **المعرفة :** يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية. حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم و إعداد سياسة الشمول المالي.

- **التناسب:** وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أساس سد الفجوة وتدليل المعوقات في التشريعات الحالية.

- **الإطار العملي:** يجب أن يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى، حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

5- مؤشرات قياس الشمول المالي

توجد العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها من أجل التعبير عن مدى اعتماد دولة ما لتطبيقات الشمول المالي، من بينها المؤشرات التي ترتكز على تشخيص القطاع المالي كمؤشر الوصول المالي، مؤشر العمق المالي وكذا مؤشر الاستخدام المالي. إضافة إلى مؤشرات تشخيص القطاع المالي من منظور العدالة في التوزيع أين يتم استخدام التصنيفات التالية: الجنس، الفئة العمرية، مستوى الدخل و مكان الإقامة. هذا وقامت مجموعة العشرين بوضع مجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على معرفة مستوى الشمول المالي في دولة ما من بينها : (الحليم، 2020/06)

- نسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية من إجمالي الأفراد البالغين.
- نسبة الأفراد الذين تحصلوا على تمويلات مصرفية من إجمالي الأفراد البالغين.
- نسبة المؤسسات التي تمتلك حسابا مصرفيا إلى إجمالي المؤسسات.
- عدد نقاط الوصول.
- عدد المستفيدين من خدمات الإيجار التمويلي سواء المنتهي بالتمليك أو التشغيلي.

– مؤشرات قياس مدى وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الاستفادة من الخدمات المالية والبنكية.

5-التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تعيق تطبيقه على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية من بينها (نعمان الشمري و حبيب العزاوي، 2021، الصفحات 155-156):

– ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.

– انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

– سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكنات الصرف الآلي، خاصة في القرى والمناطق النائية.

– ارتفاع أسعار الفائدة الذي ينجم عنه العزوف عن الاقتراض.

– ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي.

– تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

– ضعف جهود العروض الترويجية الخاصة بالشمول المالي.

– عدم ثقة المواطن في الخدمات المصرفية المقدمة.

المحور الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

1 -دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، و إنما تشمل الجمعيات التعاونية وشركات التأمين والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التنمية المجتمعية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك من اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والهواتف والكمبيوتر اللوحي الذكي، وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخول الدنيا والمستثمرين الصغار. وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق، وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية. والعمل على الحد من البطالة والفقر، و يحفز على الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) هو" العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها . وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد والنصيحة الموضوعية المتعلقة بها، تطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالقرض والمخاطر المالية وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حالة احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم" (الدولي ص.، 2015). لذا أصبح من المعترف به عالميا أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوك بيت القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي. (الله، 2016)

من جهة أخرى، فالبلدان إ ذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها فى بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق فى التقدم الاقتصادى، كما فعلته الدول الصناعية المتقدمة. فيجب على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التى مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها فى طريق النمو الاقتصادي. ومما هو لا شك فيه أن عملية الشمول المالى تهدف إلى زيادة مقدرة الاقتصاد على الإدخار، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة التكوين الراسمالي ، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

في هذا الإطار، ربطت دراسة لصندوق النقد الدولي بين الشمول المالي وعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والاستقرار والمساواة، وبينت الارتباط الإيجابي بين الشمول المالي وهذه المتغيرات غير أنها أشارت إلى أن العلاقة قد تعتمد على عدد من المحددات من بينها دخل الفرد، وجودة البيئة التنظيمية والرقابية.كما تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الموجبة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن تسارع عملية فتح فروع للبنوك في المدن المكسيكية ساهم في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وبالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد ذوي الدخل الضعيف عن طريق تمكين أصحاب الأعمال من الحفاظ على استمرارية مشروعاتهم وخلق المزيد من فرص العمل. (Bruhn and Love, 2014)

2- دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمثل الشمول المالى ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامه وذلك من خلال: (سعدون، 2020، صفحة 30):

- **الشمول المالى والقضاء على الفقر**: طبقا لتقارير البنك الدولى، هناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار يوميا، فضلا عن أن فرص حصولهم على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمه، مما يجعل من الصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية . وتشير قاعدة البيانات العالمية) Findex2015(، إلى أن من بين 66% من البالغين الأثرياء فى جميع دول العالم، 60**%** منهم يملكون حسابات رسمية مصرفية، في حين أن الـــ 54% من البالغين الفقراء ، 40% منهم ليس لهم حسابات مصرفية. هذه الفجوة تعكس جيدا عدم وصول الخدمات المالية التى من شأنها أن تخلق ما يسمى بدوامة الفقر.

ومن ضمن الخدمات المالية التي قدمها نظام الشمول المالي هى خدمةالادخار، وعندما تتوفر هذه الخدمة للأفراد تساعدهم على زيادة مقدرتهم فى مواجهة الأزمات المالية، وتعمل على تنظيم استهلاكهم ، فضلا عن قدرتهم على حيازة الأصول الإنتاجية.

- **يساهم الشمول المالي فى الحد من الجوع وتعزيز المن الغذائى**: وفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سنة 2015 هناك حوالى 795 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالم ي،

وهؤلاء الأشخاص معظمهم يعيش فى المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية، مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزارعية، ويحد من قدرتهم فى زيادة استثما ارتهم الزارعية. وبلا شك فالشمول المالي يلعب دور جوهري فى زيادة الإستثمار الزارعى. من خلال توفير خدمة التأمين ضد الكوارث كالفيضانات، السيول والجفاف. ويمكن الأفراد من إدرخار أرباحهم، مما يساعدهم في المستقبل على تلبية إحتياجاتهم الرم أسالية من معدات زارعية وبذور ...، فضلا عن ذلك فقد ساهمت الخدمات المالية الرقمية، في تسهيل عملية توزيع الأجور والإعانات على المزارعين.

- **يساهم الشمول المالي فى تحسين مستوى الصحة:** من خلال مجموعة الخدمات التى يقدمها كخدمة الإدخار التي تساعد الأفراد على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها أو غير المخطط لها، وخدمة التأمين تجعل الأفراد فى حالة استقرار وعدم قلق أو خوف من المستقبل.

- **يساعد الشمول المالى على زيادة النمو الاقتصادي:** الحرمان المالي لمجموعة من الأفراد داخل المجتمع له آثاره السلبية على النمو الاقتصادي، فلا تزال هناك فجوة كبيره بين الفقراء والأغنياء في الحصول على التعليم والصحة فى الدول النامية . ويتيح الشمول المالي لهذه الفئات الوصول للخدمات والمنتجات المالية كتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشروعات المنتجة، ومع التطور التكنولوج ي والتقنيات الحديثه ساعد استخدام هذه التكنولوجيا في تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق النائية التى لا تتوافر بها فروع رسمية للمؤسسات المالية مما يمكن الأفراد من الإستفاده من الخدمات المالية.

- **يؤثر الشمول المالي تأثيرا ايجابيا عل الجانب الاجتماعي** للمجتمع من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل خاصة الشباب والمرأة هذا من جهة . ومن جهة أخرى، يمكن الشمول المالي من وصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها في القطاع المالي الرسمي، وتقديم الخدمات المالية المناسبة لها. (الحميدي، 2019، صفحة 3).

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية، إلى أن الشمول المالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة. فمستوى الشمول المالي يتعلق بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى . حيث يعد الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يعدان عنصرين رئيسين في عملية التنمية المستدامة.

فالشمول المالي يسعى إلى إتاحة الخدمات المالية لفئات مختلفة من المجتمع. سواء كانت أفراد أو شركات مما يزيد من عرض الخدمات المالية وأيضا يعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات ، وبالتالي زيادة الطلب عليها من خلال القنوات المالية الرسمية. كما أنه يعد ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية المستدامة، فإنتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها لمختلف فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخول المتدنية ومحدودى الدخل، يساهم في مكافحة الفقر والجوع، والحد من البطالة بتوفير فرص العمل، وتعزيز العدالة الإجتماعية، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق الرفاهية، مما ينتج عنه فى النهاية تحقيق التنمية المستدامة.

كما تم التوصل إلي مجموعة من النتائج من أهمها:

- الشمول المالي هو عملية توصيل الخدمات المالية بتكلفة قليلة من أجل تحسين الوضع المعيشي وتحقيق الاستقرار المالي.
- ضعف مستوى التثقيف المالي أدى إلى التأثير السلبي على معدلات الشمول المالي.
- العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي تحكمها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تختلف باختلاف الهيكل الاقتصادي للدولة.
- يعمل الشمول المالي على تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الذخل ورفع مستوى المعيشة.
- إن توسع إنتشار الخدمات المالية، يساهم في زيادة الثقة في النظام المالي والمصرفى الرسمي وتعزيز شفافية المعاملات المالية.
- التقنيات المالية الحديثة تلعب دورا كبيرا في تعزيز الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

-The world bank, Financial Inclusion, 2octobre 2018 , available at the web site : https ://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

- The world bank, Financial Inclusion, 2octobre 2018 , , available at the web site : https ://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

– شنبي صورية وبن لخضر سعيد . (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. المجلد 03* العدد(2).

– حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. سلسلة كتيبات تعريفية. صندوق النقد الدولي. العدد1. الإمارات العربية المتحدة.

– رفيقة صباغ. و سليمة غرزي غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق. مجلة أبعاد اقتصادية. العدد2. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوقرة: بومرداس.

– حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة) الجامعة الاسلامية. المحرر. كلية التجارة.

– صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. *فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية.

–غربي عبد الحليم. (2020/06). نحو الاطار المفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الاسلامي . دراسة تحليلية لابعاده و مؤشراته و تأثيراته. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية* .

– سعاد عدنان نعمان الشمري . ندى سلمان حبيب العزاوي. (2021). *Wraith scientific journal* ، صفحة 155.

– صندوق النقد الدولي. (2015).

– سمير عبد الله. (03. 2016). الشمول المالي في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). تاريخ الاسترداد 15 09. 2022. من https :// www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/ar_fi_study_palestine_pma_2016.pdf

- Bruhn and Love. (2014). The real Impact of Improved Access to Finance:Evidence drom Mexicom. Wiley ONline LIbrary.

– محمود محروس سعدون. (2020). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة– دراسة تحليلية لواقع دول العرب –. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 52*(4).

عبدالرحمان بن عبد الله الحميدي. (28 افريل, 2019). الشمول المالي نحو التنمية المستدامة. *مؤتمر اعلامي للصندوق النقد العربي* ، الصفحات 1-10.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني حول

الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق

ورقة بحثية مقدمة بعنوان

دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة

ضمن المحور الثاني للملتقى

الإسم	سعودي سارة
الرتبة العلمية	طالبة دكتوراه
المخبر	مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة
الكلية	كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
الجامعة	جامعة العربي التبسي –تبسة
البريد الإلكتروني	sarra.saoudi@univ-tebessa.dz
الهاتف الشخصي	0656456321
محور الدراسة	أهمية التوجه نحو الإعتماد على الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة
عنوان الدراسة	**دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة**

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي الرقمي وتسليط الضوء على متخلف جوانبه، والتعرف على دور التكنولوجيا المالية في تحقيقه، وتسليط الضوء على مدى مساهمة كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي في الوصول لأهداف التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة لأن تطبيق التكنولوجيا المالية هو أساس تحقيق الشمول المالي الرقمي، كما توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي الرقمي يساعد على خفض التكاليف وإدماج مختلف الفئات ضمن النشاط الإقتصادي والمالي مما يؤدي إلى التخفيض من مستويات الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة..

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الشمول المالي الرقمي، الخدمات المالية، التكنولوجيا المالية، الإدخار، الإقتراض، التمويل الرقمي، المؤسسات المالية، التنمية المستدامة.

Summary: The study aims to identify the concept of digital financial inclusion and highlight its underdevelopment, identify the role of financial technology in achieving it, and highlight the extent to which both financial technology and digital financial inclusion contribute to the achievement of the Sustainable Development Goals, and the study has concluded that the application of financial technology is the basis for achieving digital financial inclusion, The study also found that digital financial inclusion helps to reduce costs and integrate different groups within economic and financial activity, leading to the reduction of poverty levels and the achievement of the Sustainable Development Goals.

Keywords: Financial Inclusion, Digital Financial Inclusion, Financial Services, FinTech, Savings, Borrowing, Digital Finance, Financial Institutions, Sustainable Development.

مقدمة

تعتبر التكنولوجيا المالية اليوم من أهم المواضيع التي تشهد تطورا سريعا في الساحة المالية والإقتصادية اليوم، وذلك لما تحمله من تطورات وتداعيات على مختلف المجالات ومختلف الأطراف الإقتصادية، حيث مهدت الإبتكارات الرقمية والتطورات التكنولوجية التي إكتسحت المجال المالي إلى ظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، والتي ساهمت في تقديم الخدمات المالية المبتكرة للأفراد والشركات بأحدث التقنيات والوسائل مما سهل القيام بالمعاملات المالية المختلفة، وجعل الوصول إليها سهلا ومتاحا أمام الجميع، ومع الإهتمام بتحقيق الشمول المالي الذي إكتسى هو الآخر أهمية خاصة والذي يمثل أهم آلية مستخدمة يتم من خلالها توسيع دائرة الإستفادة من الخدمات المالية لتشمل كافة فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والطبقات المهمشة، وذلك بتوفير خدمات مالية تتناسب مع هذه الفئات بتكلفة مناسبة وسرعة وسهولة أكبر، ومن هنا وبدمج المصطلحين أصبح لدينا ما يطلق عليه بالشمول المالي الرقمي الذي يتم من خلاله إستخدام التقنيات المالية الحديثة والمبتكرة لتوفير مختلف الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع والتي تكون متوافقة مع قدراتهم المالية وتلبي إحتياجاتهم، بهدف تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق عليه تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

1. **إشكالية الدراسة**

كيف يساهم الشمول المالي الرقمي في الوصول إلى التنمية المستدامة؟

2. **الأسئلة الفرعية للدراسة:** وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الشمول المالي الرقمي؟ وما هي أهم مبادئه؟
- ماهو دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي الرقمي؟
- ما علاقة الشمول المالي الرقمي بالتنمية المستدامة؟

3. **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الأسئلة السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** يساهم كل من الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدماج مختلف الفئات المهمشة ضمن القطاع المالي وتسهيل المعاملات الرقمية التي تعمل على خفض التكاليف وإتاحة التمويل أمام مختلف أفراد المجتمع.
- **الفرضيات الفرعية:**
- الشمول المالي الرقمي هو إستخدام التكنولوجيا المالية للوصول إلى مختلف شرائح المجتمع وخاصة المهمشة وضعيفة الدخل منها؛
- يكمن دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي من خلال إتاحة مختلف الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة التي تساعد على تحقيق الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الحديثة؛
- تكمن علاقة الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة في أنها تساهم في الحد من الفقر وتطوير النظام الإقتصادي من خلال دمج مختلف شرائح المجتمع بهدف القضاء على الحرمان والإستبعاد المالي.

4. **أهمية الدراسة:** يكتسب البحث أهميته من أهمية التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي وأهمية تكوين كيان مالي للأفراد المستبعدين، والمساهمة في إيصال الخدمات المالية والمصرفية إلى شريحة واسعة من المجتمع، والتي يتم إستعمالها في إتمام المعاملات وتسهيلها وتبسيطها، وتحقيق التنمية الإجتماعية والمستدامة من خلال إشراكهم في الإقتصاد الوطني والعمل على إستفادتهم من مختلف العمليات المصرفية والتمويلية

5. **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النقاط، أهمها:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تسليط الضوء على العلاقة بين كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة.

6. **منهج الدراسة:** تم الإعتماد في الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهجية أساسية للدراسة، من خلال التطرق لمختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة، وتحليل الأشكال والمعطيات من أجل الوصول إلى نتائج علمية.

7. **محاور الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف السابقة وذلك من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالشمول المالي الرقمي؛
- المحور الثاني: الشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كورونا؛
- المحور الثالث: التكنولوجيا المالية كعامل اساسي لتعزيز الشمول المالي الرقمي؛
- المحور الرابع: دور الشمول المالي الرقمي في دعم التنمية المستدامة.

المحور الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالشمول المالي الرقمي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة في العالم 1993 في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية وغير المصرفية، وفي العام 1999 أستخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المتوفرة. (سمير، 2016، صفحة 15)

1. **مفهوم الشمول المالي الرقمي**: يعد الشمول المالي من أهم المواضيع الحديثة التي حظيت بإهتمام الباحثين، وقبل التطرق لمفهوم الشمول المالي الرقمي وجب التطرق لتعريف الشمول المالي والذي يمكن تعريفه على أنه: "وصول الأفراد والشركات والمنتجات والخدمات المالية المتوفرة بأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم مثل المعاملات والمدفوعات والإدخار والإئتمان والتأمين حيث يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة". (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، ص3)

أما بالنسبة لمصطلح الشمول المالي الرقمي فيمكن تعريفه على أنه: "القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية وإستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لإحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانونب ملائم، كما يجب أن تتمثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها بما يشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك والأمن السيبراني وحماية الخصوصية". (الفران، 2020، صفحة 01)

كما عرف أيضا بأنه "الأنشطة اللازمة لضمان حصول جميع الأفراد والمجتمعات، بما في ذلك الفئات الأكثر حرمانا، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، ويشمل ذلك الوصول الموثوق إلى الإنترنت بسرعات كافية، والوصول إلى الأجهزة الرقمية التي تلبي احتياجات المستخدمين، والوصول إلى التدريب على المهارات الرقمية، والدعم الفني، والمحتوى، والتطبيقات، والبرامج "المصممة لتمكين وتشجيع الاكتفاء الذاتي والمشاركة والتعاون" . (Bianca Reisdorf, 2020, p. 133)

ومما سبق يمكن القول بأن الشمول المالي الرقمي ينتج عن تطبيق التكنولوجيا المالية والأدوات المالية المبتكرة من أجل الوصول للشمول المالي، أي أن الشمول المالي الرقمي مقترن بتطبيق التكنولوجيا المالية الحديثة.

2. **أهداف الشمول المالي الرقمي**: تلعب الخدمات المالية الرقمية دورا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتمثل الأهداف الأساسية لتسريع وتيرة هذا التطور في: (بلوطي، 2021، صفحة 296)

- وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لمعظم الناس بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية وضمان وجود بيئية تنافسية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية ما إذا كان ينبغي السماح للمؤسسات غير المصرفية بالوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية وإصدار الأموال الإلكترونية؛

- الاستثمار في العناصر الأساسية اللازمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل البنية التحتية المتمثلة في النطاق العريض للهاتف المحمول لاسيما في المناطق النائية، وتطوير شبكات الوكلاء التي تلبي حاجة الأفراد للقيام بعمليات سحب وإيداع على المستوى المحلي؛
- توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية، بما في ذلك أنظمة البصمة الإلكترونية؛
- توسيع واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى للمطورين الوصول إلى البرمجيات التي تمثل حقوق ملكية حتى تتمكن التطبيقات الجديدة من التواصل والتفاعل مع بعضها البعض.

3. **آلية عمل الشمول المالي الرقمي:** تتمثل الية عمل الشمول المالي الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والإئتمان والتأمين والمنتجات الإستثمارية، كما تعمل نماذج الأعمال المالية على تمكين المؤسسات المالية من إستخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من جكع وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة أكبر، إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال إكتساب عملاء جدد. (الفران، 2020، صفحة 2)

4. **مبادئ الشمول المالي الرقمي:** أصدرت مجموعة العشرين خلال عام 2020 مجموعة من المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة، وتتوزع المبادئ كالآتي: (غزازي، 2021، الصفحات 76- 77)

1.4 ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة

- المبدأ الأول: دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماش ى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتم ويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

2.4 تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

- المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
- المبدأ الرابع: عدم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية

3.4 تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية

- المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحدّ من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
- المبدأ السادس: النظر إلى تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

4.4 تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.
- المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

5. مكونات الشمول المالي الرقمي: يشمل الشمول المالي الرقمي مايلي: (Ozili, 2022, pp. 04-05)

- **الأجهزة الرقمية**: يحتاج العملاء أو مستخدمو الخدمات المالية إلى إمتلاك ملف جهاز رقمي، على سبيل المثال هاتف محمول أو هاتف ذكي أو كمبيوتر محمول أو كمبيوتر عادي، ذلك يسمح بنقل المعلومات أو الأدوات الذكية؛
- **وكلاء التجزئة**: وهم بائعون أو وكلاء لديهم جهاز رقمي متصل ببنية تحتية للاتصالات، وهم قادرون على إرسال واستقبال تفاصيل المعاملات المالية التي تمكن العملاء من تحويل النقد إلى قيمة مخزنة إلكترونيا وتحويل القيمة الإلكترونية المخزنة مرة أخرى إلى نقد؛
- خدمات مالية إضافية: وهي مجموعة الخدمات المالية الإضافية المقدمة للعملاء من خلال البنوك أو من غير البنوك أو شركات التكنولوجيا المالية، تشمل المنتجات الائتمانية ومنتجات الادخار ومنتجات التأمين والمنتجات الاستثمارية ومنتجات الرهن العقاري وخدمات إدارة المخاطر؛
- **منصة معاملات رقمية**: وهي الواجهة التي تربط العميل بالمؤسسة المالية والتي تقدم خدمات مالية محددة، والتي قد تكون عبارة عن تطبيق مصرفي أو برنامج رقمي أو موقع ويب على الإنترنت أو وكيل تجزئة؛
- **الخادم الخلفي**: وهي البنية التحتية الرقمية التي تخزين البيانات والتحقق إلكترونيا من صحة تفاصيل العملاء المحفوظة مع مؤسسات الشؤون المالية قبل السماح بإجراء المعاملات المالية الرقمية، وهي مسؤولة عن تخزين البيانات وتنظيمها وضمان عمل كل شيء على مستوى الواجهة الأمامية وبشكل جيد للمستخدمين؛
- **العملاء**: العملاء في برنامج الشمول المالي الرقمي هم أساسا الأفراد والشركات والحكومات، ويشمل الأفراد الشباب وكبار السن والأسر المعيشية والأفراد الفقراء والأفراد ذوي الدخل المنخفض والأفراد ذوي الدخل المتوسط والأفراد ذوي الدخل المرتفع. كما تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة؛

المحور الثاني: الشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كورونا

أثرت جائحة كوفيد-19 على جميع المجالات وعلى كل العالم، خاصة العالم الإقتصادي، لذا سيم من خلال ما يلي التعرف على أثر الجائحة على الشمول المالي الرقمي.

1- جائحة كوفيد-19 وإنعكاساتها

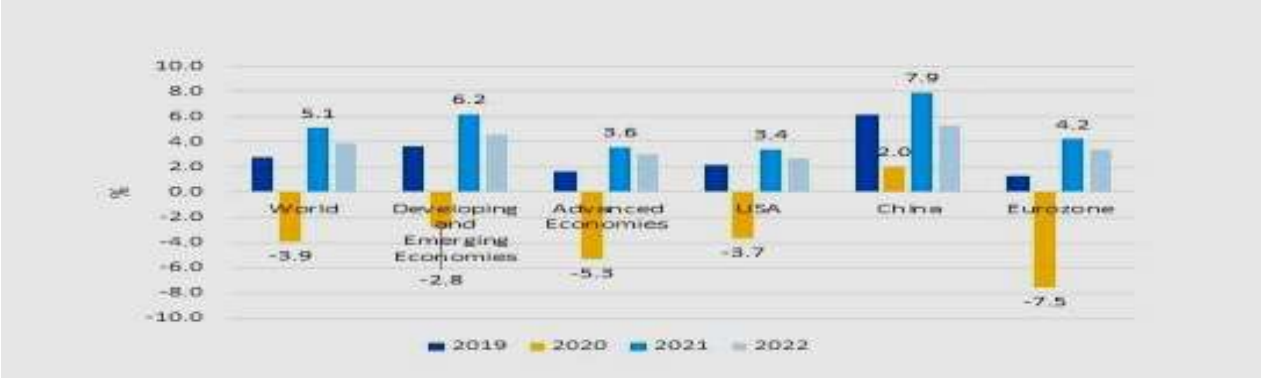
في مطلع سنة 2020، شهد العالم ما سيتحول إلى أكبر جائحة في القرن الحادي والعشرين، لما أعلنت الصين عن إصابة مواطنين بفيروس مجهول، سرعان ما توصل الخبراء إلى أنه فيروس جديد من عائلة فيروسات كورونا المعروفة من ستة عقود.

كانت البداية من مدينة ووهان الصينية، بمقاطعة هوباي، حيث أصيب بعض مرتادي سوق المأكولات البحرية بالمدينة بإلتهاب رئوي، إتضح فيما بعد أن فيروسا جديدا n-Cov-2 أو فيروس كوفيد هو المسؤول عنها، وقد تم الإعلان عن

حالات إصابة بالمرض الجديد تباعا في دول العالم الأخرى، تايلندا في 13 جانفي، بريطانيا في 31 جانفي وفرنسا في 07 فيفري، إلى أن وصل إلى كل دول العالم تقريبا بحلول مارس من سنة 2020.

وبما أن الجائحة كانت مفاجئة، وكانت الكثير من الأسئلة حولها بحاجة للإجابة، لجأت الدول إلى إغلاق حدودها وإقتصادياتها وفرضت إجراءات صارمة، كوضع الكمامة والتباعد الإجتماعي. والشكل رقم 02 يوضح أثر الجائحة على النمو الإقتصادي في العالم.

الشكل رقم (03): أثر الجائحة على النمو الإقتصادي العالمي



Source : (Solomon, 2021)

يتضح من الشكل رقم 01 أن الجائحة أثرت سلبا على نمو الإقتصاد العالمي خلال سنة 2020 مقارنة بالسنة التي سبقتها، إذ إنعكس الإغلاق الإقتصادي والإجراءات الصارمة التي إتخذتها الدول على أدائها الإقتصادي، ما نتج في إنكماش الإقتصاد العالمي بنسبة -3.9%، بينما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى عودة النمو الإيجابي خلال سنتي 2021 و2022.

ومثلما حدث في جائحة الأنفلونزا الإسبانية 1918-1920، جاءت جائحة كوفيد-19 في موجات مختلفة من حيث فترة الوصول إلى الذروة وحجم الإصابات بين الدول. وبعد عامين من بدايتها لاتزال المجتمعات تواجه خطر الإصابة بالفيروس، ولا تزال الحكومات تلجأ إلى عمليات الإغلاق وتشديد إجراءات الوقاية، مثلما هو عليه الأمر نهاية سنة 2021 مع متغير أوميكرون، إذ قامت عدة دول بإغلاق جزئي لبعض المناطق والنشاطات، على غرار الصين والنمسا.

وقد وصل عدد الإصابات عبر العالم إلى 281.808.270 حالة إصابة مؤكدة عبر العالم، وحوالي 5.411.759 حالة وفاة في 29 ديسمبر 2021. وعلى الرغم من إكتشاف عدة لقاحات، والمضي في حملات تلقيح، إلا أن الجائحة لا تزال مستمرة، ولا تزال تضع الأنظمة الصحية للدول المتقدمة والأقل تقدما أمام إختبارات قاسية.

وقد أثرت الجائحة بشدة على سلوك الشراء لدى أفراد المجتمعات المختلفة، كما دفعت بالتكنولوجيا عاليا، سواء من خلال الطلب على المنتجات والخدمات التكنولوجية، أو من خلال إستخدام الحلول التي تقدمها في المجالات المختلفة.

2- أثر جائحة كوفيد-19 على الشمول المالي الرقمي

خلقت الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19 فرصا جديدة للخدمات المالية الرقمية لتسريع الشمول المالي وسط التباعد الاجتماعي، حيث ساعدت التكنولوجيا المالية بما في ذلك الأموال عبر الهاتف المحمول، أن تساعد الناس والشركات على الحفاظ

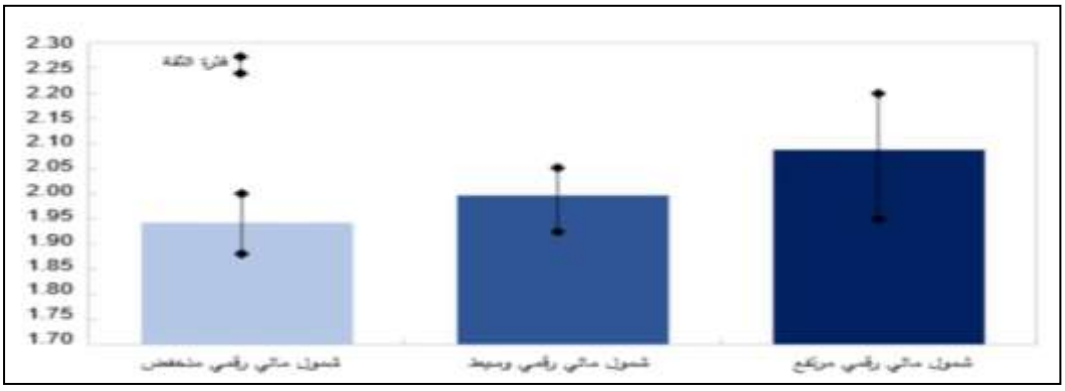
على زيادة الوصول إلى الخدمات المالية أثناء عمليات الإغلاق وإعادة فتح الشركات، نظرا للتفضيل المتزايد للمعاملات غير النقدية وغير التلامسية للتخفيف من انتشار الخدمات.

وقد شجعت العديد من السلطات على استخدامها من خلال إدخال تدابير لخفض التكلفة وزيادة القيود المفروضة على المعاملات الرقمية (مثل غانا وكينيا وميانمار وغيرها). ومن هنا ساعدت هذه التطورات في تسريع التحول نحو الخدمات المالية الرقمية من الخدمات المالية التقليدية.

كما تشير الأدلة القصصية إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب بالفعل دورا مهما في التخفيف من الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19، من خلال تسهيل نشر التدابير المالية المستهدفة بكفاءة وسرعة للمستفيدين، حتى غير المتعاملين مع البنوك، من خلال التقليل أو القضاء على الحاجة إلى التفاعلات المادية والحاجة إلى النقد، كما ساعدت التكنولوجيا المالية الحكومات على الوصول بسرعة وأمان إلى الأشخاص والشركات بأشكال مختلفة من دعم الدخل والسيولة.

اما من منظور الاقتصاد الكلي واستنادا إلى الأدلة التجريبية الحديثة، يبدو أن دور الشمول المالي الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي، وتضييق فجوة التفاوت في الدخل والحد من الفقر الهائل ومن الأسر الفقيرة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة كان فعال خلال الجائحة، حيث عملت التكنولوجيا المالية على تسهيل الوصول إلى الحسابات والمعاملات والائتمان، مما أتاح فرصا لشرائح أوسع من السكان للمشاركة في النشاط الاقتصادي الرسمي، كما أن توسيع نطاق الوصول إلى التمويل له آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي، حيث تظهر أبحاث صندوق النقد الدولي بالفعل أن الشمول المالي يدعم النمو ويقلل من عدم المساواة، شريطة أن يكون القطاع المالي منظما بشكل جيد، فإنه لا يضر بالاستقرار المالي، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (04): تأثير الشمول المالي الرقمي على النمو



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021)

وعلى الرغم من هذه الفرص، فقد أبرزت أزمة كوفيد-19 أيضا المخاطر التي كانت تظهر قبل الجائحة، على سبيل المثال، تعد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي أحد الشواغل المهمة لواضعي السياسات، حيث يثير الاضطراب المحتمل لنماذج الأعمال التقليدية، والترابط بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لإشراف خفيف مخاوف مماثلة، هناك أيضا مخاطر تتعلق بالتكنولوجيا نفسها، والتي تؤثر على كل من البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، على سبيل المثال، قد تتسرب البيانات السرية، بما في ذلك عن طريق الهجمات السيبرانية.

كما يمكن أن يواجه مقدموا الخدمات المالية مخاطر جديدة لغسل الأموال/ تمويل الإرهاب (ML/TF). وحذر المنظمون من أن مخاطر الأمن السيبراني أو ممارسات الإقراض غير المناسبة من قبل المؤسسات غير الخاضعة للتنظيم يمكن أن تعرض الثقة للخطر. قد يتأثر توازن المخاطر أيضا بالتغييرات المحتملة في مشهد التكنولوجيا المالية واللوائح أثناء وبعد COVID-19.

كما يمكن أن يكون الشمول المالي نفسه في خطر مع تسارع الخدمات الرقمية في عصر ما بعد كوفيد-19، مدفوعا بعدم المساواة في الوصول إلى البنية التحتية الرقمية والتحيزات المحتملة التي تضخمها مصادر البيانات الجديدة وتحليلات البيانات، حيث إن عدم الوصول إلى الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر أو الإنترنت يمكن أن يتركنا مع أشكال جديدة من الإقصاء والتي يمكن أن تتفاقم إذا تسارع التحول نحو الخدمات المالية الرقمية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19.

وبهذا فإن خلال أزمة COVID-19، أثبت الوصول السلس إلى الأنظمة الإلكترونية الحكومية المدمجة بشكل جيد مع منصات الخدمات المالية الرقمية مثل شركات التكنولوجيا المالية وشركات الأموال عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية الرقمية أنه أمر بالغ الأهمية في توفير دعم واسع النطاق للسياسات على الفور ودون الاتصال بالجمهور، وإذا لم يكن من السهل الوصول إليها أو لم يتم دمجها بشكل جيد، فإن إعلانات الدعم المالي مهما كانت كبيرة ستفشل في الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا واحتياجا.

كما سلطت شركات التكنولوجيا المالية الضوء على العرض المحدود للعمالة الماهرة والبنية التحتية الرقمية كقيود رئيسية. ويمكن أن تؤدي تحيزات البيانات أو المعلومات غير الدقيقة وغير الكافية إلى مزيد من الاستبعاد المالي وتغذية انعدام الثقة في التكنولوجيا الجديدة، وخاصة بين الفئات الأكثر ضعفا. ويمكن أن يؤدي الافتقار إلى محو الأمية المالية والرقمية إلى تفاقم هذه المخاطر. ويمكن أن يتعرض الشمول المالي للتهديد من الزوال المحتمل لمؤسسات التمويل الأصغر، التي قد تتأثر عملياتها وعملائها أكثر بالتداعيات الاقتصادية، والذين قد يكافحون من أجل العمل رقميا خلال أزمة كوفيد-19. (Ratna Sahay, 2020, pp. 1-6)

المحور الثالث: التكنولوجيا المالية كعامل اساسي لتعزيز الشمول المالي الرقمي

تزايد في السنوات الأخيرة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، فالخدمات المالية الرقمية تعمل على ربط الأعوان الاقتصاديين بالمصارف والموردين والأسواق بسهولة وبتكلفة ميسورة، وتسهل المعاملات من نظير إلى نظير، وبإمكانها الوصول إلى المناطق النائية حيث لا توجد المصارف والمؤسسات المالية، وهو ما أضفى الطابع الرقمي على مفهوم الشمول المالي، وجعل المصطلحين مقترنين مع بعضهما في مصطلح "الشمول المالي الرقمي"، والتي تعرف بأنها "عبارة عن إبتكار مالي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات أو خدمات جديدة لها تأثير مادي يؤثر على الأسواق أو المؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية"؛ (John schindler, 2017)

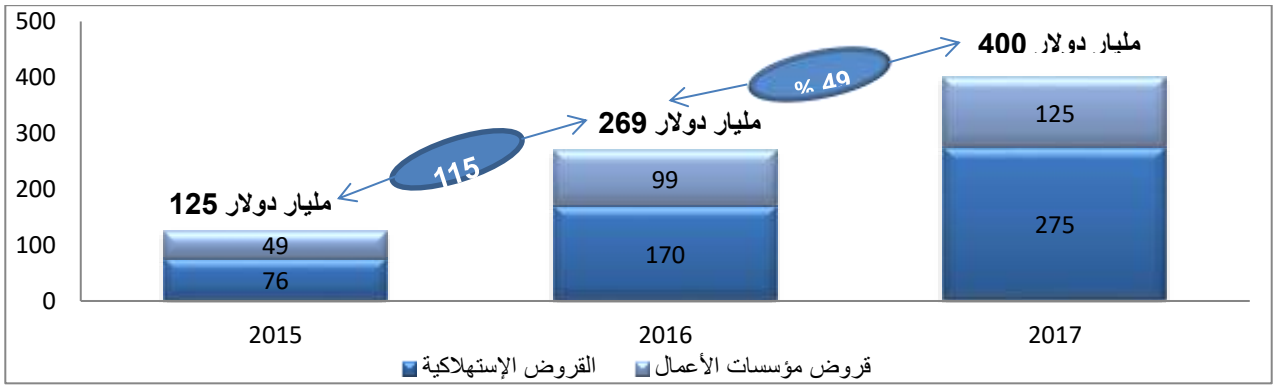
حيث تشير تجارب العديد من الدول النامية، أن توسيع تقديم الخدمات المالية الرقمية ساهم بشكل فعال في تحسين مستوى الشمول المالي بإدماج شرائح واسعة من المجتمع، لاسيما في الأرياف ومحدودي الدخل في دائرة التعامل المالي الرسمي، حيث تقدر نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مالية بالهاتف النقال في كوت ديفوار والسنغال أكثر من 30 %، ونحو 40

%في الغابون، و 20% في كل من بنجلاديش وإيران ومنغوليا نتيجة لذلك أصبح مقياس نجاح التكنولوجيا المالية هو مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات الإجتماعية المستبعدة ماليا. (شكرين، 2021، صفحة 221)

كما تعمل الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا المالية على سد الفجوة التي خلفتها المؤسسات المالية التقليدية في مناطق مختلفة من العالم، كما جعلت شركات التكنولوجيا المالية وجودها محسوسا محليا، حيث غالبا ما تكون شركات التكنولوجيا المالية في وضع أفضل لاستخدام أحدث التقنيات وتحليلات البيانات لاستهداف الأسواق المتخصصة، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض، وتوجيه منتجاتها لتحقيق أقصى قدر من رضا المستهلكين، وخلال الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وبعدها، يمكن لهذه الخصائص أن تسمح لها بمساعدة الحكومات على توسيع نطاق استجاباتها الطارئة لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي وأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الحسابات المصرفية، كما أنه في معظم البلدان، بدأت التكنولوجيا المالية للشمول المالي ب "الإنفاق" وتنتقل بسرعة إلى "الإقراض"، كان نمو الأموال عبر الهاتف المحمول (أحد حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة للمدفوعات) الأكثر انتشارا في الأسواق الناشئة والبلدان النامية وأيضا المدفوعات الرقمية عبر الإنترنت أكثر شيوعا في الاقتصاديات المتقدمة وبعض الأسواق الناشئة.

في كلتا الحالتين، تولد المدفوعات الرقمية البيانات التي يمكن للمؤسسات المالية استخدامها لبناء تقييمات الجدارة الائتمانية التي لا تتطلب تاريخا طويلا أو هوية أو ضمانات، كما تتيح هذه التطورات بدورها الإقراض الرقمي. كما يمكن أن توفر القدرة على تتبع سجلات معاملات الدفع معلومات حول القطاعات التي تعاني من أكبر انخفاض في الاستهلاك خلال أزمة COVID-19 المستمرة، وبالتالي السماح بتوفير الائتمان المستهدف، بما في ذلك المساعدة الحكومية للشركات والأسر، ويتركز الإقراض الرقمي حتى الآن في الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولكنه ينمو بسرعة في أجزاء أخرى من العالم، مثل الهند وكينيا، حيث تشير المقابلات مع شركات التكنولوجيا المالية إلى أنها حريصة على التوسع في الإقراض لضمان الجدوى، حيث أن الربحية منخفضة (أو حتى سلبية) في أعمال المدفوعات. (Ratna Sahay، 2020)

الشكل (05): الإقراض العالمي بإستخدام التكنولوجيا المالية حسب الشرائح الأساسية (بمليارات الدولارات



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021)

وللاستفادة من الإمكانات الكبيرة للخدمات المالية الرقمية في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، ينبغي مراعاة عوامل عديدة. فمن أجل تحقيق تعاف أشمل للجميع، يتعين زيادة المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية (الوصول إلى الكهرباء، وتغطية الكهرباء وشبكة الإنترنت، وتعريف الهوية الرقمي)؛ وتعزيز المعرفة المالية والرقمية؛ وتجنب تحيزات البيانات.

وقد كشف مسح عالمي مع أكثر من 70 طرفا معنيا (من شركات التكنولوجيا المالية، والبنوك المركزية، والأجهزة التنظيمية، والبنوك) أن الأجهزة التنظيمية ينبغي أن تواكب سرعة التغيرات التكنولوجيا في مجال التكنولوجيا المالية لضمان حماية المستهلكين والبيانات، والأمن السيبراني، وإمكانية التشغيل البيني عبر المستخدمين والحدود الوطنية. كذلك أشارت شركات التكنولوجيا المالية إلى وجود نقص عالمي في "واضعي الأكواد" – أي مطوري البرمجيات ومبرمجيها.

وفي الوقت نفسه، من المهم ضمان استمرار التنافسية الكافية في مجال التكنولوجيا المالية لتعظيم مكتسبات الخدمات المالية الرقمية. فأزمة كوفيد-19 طرحت منافع محتملة لهذا القطاع ولكنها تفرض تحديات أمام الشركات الأصغر في مجال التكنولوجيا المالية: من نقص التمويل، إلى تزايد القروض المتعثرة، وانخفاض المعاملات، والطلب على الائتمان. وقد قام البعض بتعليق أنشطة الإقراض الجديدة منذ بداية الإغلاقات العامة. ومع انتشار عمليات الدمج والتقليص للشركات البادئة، يمكن أن يزداد التركز في هذا القطاع وقد يصاب بانتكاسة في درجة الشمول. ولتحقيق الصالح العام، يشير هذا إلى ضرورة التعجيل بإنشاء أطر للحوكمة تلتزم بها شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة.

وتوضح الجائحة أن زيادة رقمنة الخدمات المالية هي اتجاه عام سيستمر، ولبناء مجتمعات احتوائية ومعالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة أثناء الأزمة الجارية وبعد انتهائها، يجب على القادة العالميين والوطنيين أن يسدوا الفارق الرقمي داخل البلدان وفيما بينها لحصد مكاسب الخدمات المالية الرقمية. ويعني هذا إيجاد التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي ومعالجة عدة مخاطر، وهي قصور حماية المستهلك، ونقص المعرفة المالية والرقمية، وعدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وتحيزات البيانات التي تحتاج إلى تحرك على المستوى الوطني؛ وكذلك معالجة مخاطر غسل الأموال والمخاطر السيبرانية من خلال الاتفاقات الدولية وتبادل المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بقوانين مكافحة الاحتكار لضمان المنافسة الملائمة.

المحور الرابع: دور الشمول المالي الرقمي في دعم التنمية المستدامة

من أهم أسباب الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي هو قدرتهم على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فالتطورات التقنية جعلت بإمكان الجميع الاتصال بأشخاص لم يكن بالإمكان الاتصال بهم في السابق، وأصبح باستطاعة الكثير من الناس والمؤسسات التنافس والاتصال والتعاون وإقامة الشراكات بسهولة مقابل تكلفة أقل ومساواة أكبر من أي وقت مضى. حيث تكون الفرص التي توفرها تطورات التقنيات الحديثة متاحة للجميع ويمكن أن تشمل آثارها الإيجابية كل الأفراد والمؤسسات والقطاعات ومختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا فإن تطور التكنولوجيا المالية يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

وفي هذا الخصوص، بين كل من الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) التابعة للأمم المتحدة دور التقنيات الرقمية والابتكار المبني على هذه التقنيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الأهداف

المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الصحة والتعليم الجيدين وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من عدم المساواة في الفرص وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتوفير العمل اللائق وإقامة بنى تحتية قوية وتحفيز التصنيع والابتكار.

يساهم استخدام التقنية الرقمية في تحقيق تنمية شاملة من خلال التوصيل الرقمي للسكان الذي يؤدي إلى تحسين نسبة تغطيتهم بالخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وتقريب الخدمات الحكومية من الجهات النائية والمناطق الريفية، وتحقيق الشمول المالي للفئات الضعيفة والفئات العاملة في القطاع غير الرسمي غير المغطاة بالخدمات المصرفية التقليدية كفتح الحسابات أو الإقتراض، ويضمن الشفافية في المعاملات، ويساعد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تطوير أعمالهم وزيادة فرص نجاحهم، ويشجع المبتكرين وصغار المستثمرين على تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع قابلة للتنفيذ ويسهل حصولهم على التمويل، وبالتالي يسهم في تخفيف مستويات الفقر والبطالة خاصة بين الشباب المتعلم والإناث. (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 198-199)

وفيما يلي عرض لأهم أهداف التنمية المستدامة التي إستطاعت التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي تحقيقه: (FERRATA، 2019، الصفحات 453-455)

- **القضاء على الفقر**: سمح استخدام الأنظمة المالية الرقمية من قبل الأسر ذات الدخل المنخفض بزيادة كبيرة في نوعية حياتها، مع توفير فرص اقتصادية أفضل، ومثال عن ذلك في كينيا خرج حوالي مليون شخص (2٪ من السكان) من الفقر المدقع البالغ 1.90 دولار يوميا بين عامي 2008 و 2014 بفضل نظام الأموال عبر الهاتف المحمول، وهي خدمة تسمح للمستخدمين بتخزين القيمة النقدية على الهاتف المحمول وإرسال الأموال إلى مستخدمين آخرين عبر الرسائل النصية، وقد قدم هذا النظام ميزة ثلاثية الأبعاد لأنه زاد من القدرة والميل إلى توفير المال، وتضمن مرونة مالية أكبر للأفراد وكان له تأثير إيجابي على الخيارات المهنية، وخاصة بالنسبة للنساء اللواتي تخلين جزئيا عن العمل في الزراعة لتكريس أنفسهن للقطاع التجاري، وأيضا في تنزانيا بفضل مشروع مؤسسة الزراعة ومخاطر المناخ (ACRE)، تمكن المزارعون الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من الوصول إلى عقود التأمين المتناهي الصغر، مما سمح لهم بالحفاظ على استثمارات أكبر يكسبون 16٪ أكثر من أقرانهم غير المؤمن عليهم؛
- **القضاء على الجوع**: انطلاقا من افتراض أن التقديرات تشير إلى أن هناك 800 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في العالم حسب منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، يمكن للتمويل الرقمي أن يسمح للمزارعين بالوصول بسهولة إلى الأموال اللازمة لأنشطتهم، وبالإضافة إلى ذلك يمكن لأفقر الناس الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة، بطريقة أكثر أمانا وموثوقية وأقل تكلفة وأسرع من إيصال الأغذية العينية، ومثال على ذلك في أوغندا أدى استخدام أنظمة الدفع الرقمية من قبل شركة قهوة مهمة إلى خفض التكاليف بنسبة 27٪ بشكل أساسي إلغاء التحويلات المادية للأموال، مع الأخذ في الاعتبار أن التحويلات الرقمية أرخص بنسبة 45٪ من التحويلات النقدية ، مما يحرر المزيد من الموارد للاستثمارات؛
- **الصحة الجيدة والرفاه**: حسب منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي تم الكشف على حقيقة أن التكاليف الصحية تجبر 100 مليون شخص على العيش في فقر مدقع كل عام، ساهم الشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا المالية بفضل منتجات الادخار والتأمين الرقمية أن يساعد في التعامل مع النفقات غير المتوقعة، ومثال على ذلك أدى إطلاق محفظة صحية متنقلة في كينيا إلى تسهيل المدفوعات الصحية والمدخرات والوصول إلى الائتمان، مما سهل زيارات المرضى إلى 150,000 إلى المرافق الطبية؛

- **المساواة بين الجنسين:** يمكن للتمويل الرقمي أن يمنح النساء السيطرة الكاملة على مواردهن المالية، مما يمكنهن من بدء أعمالهن التجارية الخاصة، وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون لدى مقدمي الخدمات المالية فهم أفضل لاحتياجات المرأة وتقييم أفضل للجدارة الائتمانية عندما يتعلق الأمر ببدء عمل تجاري، ومثال على ذلك في قامت جمهورية الدومينيك من أجل تقييم القدرة على سداد قرض، تم التمييز بين مقدمي الطلبات على أساس الجنس والتحقق من تاريخ دفع الفواتير وقد مكنت نتيجة تحليل البيانات حسب نوع الجنس من زيادة حصة النساء ذوات الجدارة الائتمانية بمقدار الثلث، علاوة على ذلك أظهرت دراسة بجنوب أفريقيا أن الشمول المالي الذي حصلت عليه الحكومة من خلال التحويلات الرقمية قد زاد من قوة صنع القرار للنساء في الأسرة، وبالتالي زاد بنسبة 92٪ من احتمال دخولهن سوق العمل؛
- **المياه النظيفة والصرف الصحي:** تشير الإحصائيات إلى أن 2.1 مليار شخص لا يحصلون بانتظام على مياه الشرب، وكان لأنظمة التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي آثار إيجابية لدعم احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض، وفي الوقت نفسه دعم التنمية المستدامة للمرافق، حيث أنه في غانا ساعد إدخال العدادات الذكية والمدفوعات الرقمية من قبل شبكة المياه المأمونة وهي منظمة غير حكومية دولية على مضاعفة إيراداتها لكل لتر ، مما جعل السكان أكثر مسؤولية فيما يتعلق بإدارة النفايات وعزز إمكانية توسيع نطاق إمدادات مياه الشرب في مناطق أخرى، وأيضا في بنغلاديش تعاون البنك الدولي مع الحكومة في الحملة الوطنية للصرف الصحي بهدف ضمان الصرف الصحي للسكان، وبفضل استخدام أنظمة التمويل الأصغر التي أصبحت ممكنة بفضل استخدام الأموال المتنقلة لسداد القروض، تم تركيب أكثر من 16,000 مرحاض، بهدف الوصول إلى عتبة 170,000 مرحاض.
- **العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** وفقا للأمم المتحدة من الضروري خلق 470 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030 للوافدين الجدد إلى سوق العمل، يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لجميع الاقتصادات الناشئة بنسبة 6٪ بحلول عام 2025 بفضل الفوائد التي توفرها التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي والتي قد تسمح أيضا بخلق 95 مليون وظيفة، ويمكن عمل الكثير من خلال رقمنة الرواتب من أجل تحسين مدخرات العمال، ومن خلال جعل المدفوعات للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة رقمية حصرا من أجل الحصول على البيانات التي يمكن أن تساعد في تقييم جدارتها الائتمانية، وتقليل تكلفة التعامل مع النقد وأخيرا لدعم النمو، على سبيل المثال في بنغلاديش وفرت رقمنة أجور العمال في شركة في قطاع الملابس 85٪ من تكلفة المعاملات في غضون عامين.
- **الصناعة والابتكار والبنية التحتية:** يمكن أن يكون الشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا المالية مفيدا بسبب تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ورقمنة مدفوعات سلسلة التوريد التي تؤثر على الكفاءة والإيرادات، وعلاوة على ذلك، فإن رقمنة مدفوعات الرواتب تضمن إمكانية التتبع، وتمنع الاحتيال وتضمن الامتثال لتشريعات العمل، مثال على ذلك في الهند قامت شركة Gap Inc برقمنة رواتب عمالها، مما يضمن حصولهم على رواتبهم في الوقت المناسب، مما أدى إلى انخفاض في استنزاف العمال بنسبة 15-20٪؛
- **الحد من أوجه عدم المساواة:** الشمول المالي الرقمي يهدف إلى تزويد الأسر ذات الدخل المنخفض بفرص جديدة وزيادة رواتبهم وتحسين مرونتهم المالية. وتتعلق إحدى القضايا المركزية بالتحويلات الأجنبية. يمكن أن يؤدي استخدام الأدوات الرقمية للتحويلات إلى خفض تكاليف التحويلات بنسبة تصل إلى 3.5٪ وبالتالي تحرير أكثر من 30 مليون شخص من الفقر، ووفقا لبعض بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي، إذا تم تخفيض تكاليف التحويلات بنسبة 5٪، يمكن للاقتصادات الناشئة أن تستفيد بمقدار 20 مليار دولار كل عام، ويمكن أن يلعب التكنولوجيا المالية مهما من حيث الشفافية والتتبع،

وينبغي لحكومات أكثر البلدان نموا أن تخفض إلى حد كبير الضرائب المفروضة على التحويلات الأجنبية بغية تعظيم الفوائد التي تعود على البلدان النامية وتشجيع استخدام القنوات القانونية والشفافة.

- **السلام والعدالة والمؤسسات القوية:** وهذا له علاقة مهمة بالتكنولوجيا المالية، حيث يتعلق الأمر بالشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد ولكنه ينطوي أيضا على التكاليف المرتفعة التي تتكبدها الحكومات في التعامل مع النقد. ستقلل المعاملات الرقمية بشكل كبير من تأثير الاحتيال والفساد والتسرب، وهي طريقة موثوقة لتقليل تكاليف التحويلات الحكومية وضمان تسليمها إلى المستلمين المقصودين في الوقت المناسب. ساعد اختيار المكسيك لرقمنة دفع الرواتب والمعاشات التقاعدية والتحويلات الاجتماعية على توفير 1.3 مليار دولار .

خاتمة

مما سبق يمكن القول بأن التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي عامل رئيسي في تسريع الشمول المالي وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال دمج مختلف شرائح المجتمع ضمن النشاط الإقتصادي والمالي، وأيضا القضاء على الفقر والحرمان والإستبعاد المالي وذلك من خلال الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة المقدمة والتي تتسم بالتكلفة المنخفضة وسهولة وسرعة الاستخدام وأيضا متاحة من خلال مختلف النوافذ والطرق التي يتم تقديمها ضمن برامج الشمول المالي. وعليه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التكنولوجيا المالية داعم أساسي وعنصر فعال لتحقيق الشمول المالي الرقمي؛
- الشمول المالي الرقمي هو إتاحة مختلف الخدمات والمنتجات المالية أمام مختلف شرائح المجتمع بطرق حديثة ومبتكرة تعتمد على التكنولوجيا المالية؛
- الشمول المالي الرقمي يساعد في خفض التكاليف؛
- الشمول المالي الرقمي يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الدخول الضعيفة على الحصول على التمويل الرقمي في شكل قروض متناهية الصغر؛
- الشمول المالي الرقمي يساعد الفئات المهمشة على حفظ أموالها ووصول المساعدات إليها بطريقة أكثر أمان وأكثر مصداقية؛
- التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي يساعد فعلا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال ما سبق يثبت صحة الفرضيات السابقة:

- **الفرضية الرئيسية:** يساهم كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدماج مختلف الفئات المهمشة ضمن القطاع المالي وتسهيل المعاملات الرقمية التي تعمل على خفض التكاليف وإتاحة التمويل أمام مختلف أفراد المجتمع. صحيحة
- **الفرضيات الفرعية:**
- الشمول المالي الرقمي هو إستخدام التكنولوجيا المالية للوصول إلى مختلف شرائح المجتمع وخاصة المهمشة وضعيفة الدخل منها؛ صحيحة
- يكمن دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي من خلال إتاحة مختلف الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة التي تساعد على تحقيق الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الحديثة؛ صحيحة

- تكمن علاقة الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة في أنها تساهم في الحد من الفقر وتطوير النظام الإقتصادي من خلال دمج مختلف شرائح المجتمع بهدف القضاء على الحرمان والإستبعاد المالي. صحيحة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

1. and Colin Rhinesmith Bianca Reisdorf .(2020) .Digital Inclusion as a Core Component of Social .Social Inclusion (ISSN: 2183 ,(2803–Volume 8, Issue 2 ، Pages 132.137–
2. Daniel Solomon .(2021 ,05 02) .Global Economic Outlook: Q1 2021، 2022 ,05 06 . تاريخ الاسترداد من Euromonitor International: https://www.euromonitor.com/article/global-economic-outlook-q1-2021
3. FCB .(2017) .Fintech Credit .London: Financial Stability Board.
4. John schindler 07) .september, 2017 .(fintech and financial innovation: drivers and depth . finance and economics descussion series.02 صفحة ،
5. KPMG .(2021) .Pulse of Fintech H1 .21'KPMG.
6. LUIGI FERRATA .(2019) .digital financial inclusion – an engine for" leaving no one behind ." public sector economics 43 (4. (
7. Peterson K. Ozili .(2022 ,04 10) .Digital financial inclusion من 2022، 05 16 . تاريخ الاسترداد Researchgate: https://www.researchgate.net/publication/358221520
8. Stephanie Ng, Sumiko Ogawa, and Ratna Sahay Purva Khera .(2021) .Measuring Digital Financial Inclusion in Emerging Market and Developing Economies .:IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets Department.
9. Ulric Eriksson von Allmen,and other Ratna Sahay .(2020) .The Promise of Fintech: Financial Inclusion in thePost COVID-19 Era .U.S.A.: International Monetary Fund, Monetary and Capital Markets Department.
10. World Bank. (2018). World Bank. Retrieved from http://www.world bank.org/en/topic/financialinclusion/overview.

المراجع باللغة العربية:

1. الوليد طلحة، صبري الفران. (ديسمبر, 2020). الشمول المالي الرقمي. موجز سياسات: العدد السابع عشر . صندوق النقد العربي.
2. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015، ص3). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

3. بوعيشاوي مراد، عماد غزازي. (2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد 06 / العدد 01 ، ص72- 83.

4. حجاج نفيسة، لزهاري زواويد. (2018). التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي... الواقع والافاق. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية .

5. رشاء عودة لفتة، سالم عواد حسين. (2019). اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي وصولا للخدمات المالية في العراق. مجلة كلية مدنية العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 01 ، 83.

6. شركة مارمور مينا إنتليجنس. (2019). فينتيك الإبتكارات المالية التقنية. الكويت: مؤسسه الكويت للتقدم العلمي KFAS.

7. صندوق النقد العربي. (2020). التقرير الإقتصادي العربي الموحد (الفصل العاشر: الإقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة). أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقدالعربي.

8. صندوق النقد العربي. (01 يوليو, 2021). الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19. تاريخ الاسترداد 20 10, 2022، من الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19

9. عبد الله سمير. (2016). الشمول المالي في فلسطين. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الإقتصادية (ماس).

10. عمر آيت مختار، جازية حسيني، نبيل بلوطي. (2021). آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا – صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا-. مجلة معهد العلوم الاقتصادية / المجلد: 42 العدد: 10 ، الصفحات 291- 310.

11. محمد شكرين. (2021). أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد 01 ، 221.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس –1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وحدة البحث PRFUرقم: F03N01UN190120210004

"دور الشمول المالي في تعزيز الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية رائدة واستفادة الجزائر منها"

الملتقى الوطني الافتراضي حول: الشمول المالي في الجزائر: الواقع والافاق

13 اكتوبر 2022

المشارك الأول:

الدكتور: بن خيرة الطاهر

الوظيفة: موظف اداري

المؤسسة الجامعية: جامعة عمار ثليجي بالأغواط

رقم الهاتف: 79 43 81 61 06 // 19 13 50 50 05

البريد الالكتروني: t.benkheira@lagh-univ.dz

المشارك الثاني:

الدكتور: لحول بن علي

الوظيفة: موظف

المؤسسة الجامعية: جامعة مولاي الطاهر سعيدة

رقم الهاتف: 68 60 34 71 06

البريد الالكتروني:lahoualbenali@gmail.com

عنوان المداخلة: دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي كآلية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة.

ملخص:

يحظى تعزيز الشمول المالي باهتمام كبير من قبل كل الدول والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية منها والإقليمية، لما له اثار إيجابية على استقرار الاقتصاد الكلي ودعم التنمية الشاملة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة، ومن خلال هذه الورقة البحثية نبحث عن الآليات التي تساهم في تعزيز الشمول المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، وقد اقترحنا موضوع دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي كآلية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة، نظرا لأهمية وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد، وقد خلصنا الى نتيجة مفادها ان نجاح عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي سيحقق كثيرا من اهداف التنمية المستدامة ويعزز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ الاقتصاد غير الرسمي؛ الاقتصاد الرسمي؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

Promoting financial inclusion is of great interest to all countries and international and regional financial and banking institutions, because of its positive effects on macroeconomic stability, support for comprehensive development, and achievement of sustainable development goals. Through this research paper, we look for mechanisms that contribute to enhancing financial inclusion and macroeconomic stability. We have proposed the topic of integrating the informal economy into the formal economy as a mechanism to enhance financial inclusion and achieve sustainable development, given the importance and size of the informal economy in the economy. Financial inclusion.

Keywords: Financial Inclusion; the Informal Economy; the Formal Economy; Sustainable Development .

مقدمة:

استأثر موضوع تعزيز الشمول المالي والحد من الاستبعاد المالي باهتمام الدول والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية منها والإقليمية، باعتباره أحد دعائم الاستقرار المالي والاقتصادي، وآلية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والامن الغذائي والحد من الفقر. وقد زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي أكثر اعقاب الازمة المالية العالمية 2008، التي تداعياتها كبيرة على البنوك والمؤسسات المصرفية. وذلك بغية تحقيق الشمول المالي من خلال الالتزام الواسع لدى الجهات الرسمية الحكومية بتنفيذ سياسات وتبني استراتيجية رفع من مستوى الشمول المالي.

وحسب البنك الدولي فانه في 2010، التزمت 50 دولة بالشمول المالي، وقام أكثر من 60 بلدا بتدشين استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي ورفع مستويات التعليم التثقيفي المالي، ونشر الوعي المعرفي ليتم فيما بعد قياس أدائه وتقييم مدى نجاحه، وقد وضعت المجموعة الدولية خطة عمل المعروفة "الاستراتيجية الوطنية" التي تعتمد على خمسة ركائز لبلوغ الأهداف تشمل السياسات والاستراتيجيات، والمنتجات المالية، وحماية المستهلك والقدرات المالية والرؤى الاستراتيجية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومنذ عام 2010، قدم أكثر من 55 بلدا التزامات بالشمول المالي، وقام أكثر من 60 بلدا بتدشين استراتيجية وطنية أو بصدد وضعها حاليا. وقد حققت البلدان التي سجلت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي ما يلي:

وقد بينت الاحصائيات والبيانات (بيانات 2021)، حسب البنك الدولي، بان ما يقارب من 1.7 مليار شخص لم يكونوا قادرين على التعامل مع البنوك عام 2017. وان نصف الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية هم من الاسر الفقيرة في المناطق الريفية او خارج القوى العاملة.

والشمول المالي في مفهومه البسيط هو دمج الفئات والافراد المهمشة والمحرومة من ذوي الدخل المنخفض، والتي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية وباستخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة.

كما يشكل الاقتصاد غير الرسمي او الاقتصاد الموازي هاجسا مرعبا لجميع الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ودرجة تقدمها مما له اثار سلبية على مستويات عديدة اقتصادية، ومالية، ونقدية، واجتماعية، لحجمه المتنامي والذي يشكل حسب بعض الاحصائيات نسبة 50%، من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك أساليب والوسائل التي يتعامل بها المتعاملون في الاقتصاد الرسمي والامتيازات التي يحصلون عليها، وفي المقابل تعمل الأنظمة والدول على احتوائه ودمجه في قنوات الاقتصاد الرسمي للاستفادة من امكانياته وجعله رافدا من الروافد التي تحقق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي ومن هنا نطرح الإشكالية او التساؤل التالي:

1- الإشكالية المطروحة

هل يمكن ان يكون دمج الاقتصاد غير الرسمي آلية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذا التساؤل والبحث فيه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الشمول المالي وكيف يتم تعزيزه؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟

– كيف يمكن ان يساهم دمج الاقتصاد غير الرسمي في تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة؟

2– أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في تحديد

– أهمية تعزيز الشمول المالي واثاره على التنمية المستدامة في الجزائر.

– واقع الشمول المالي في الجزائر ومؤشراته

– آثار الاقتصاد غير الرسمي الإيجابية والسلبية

3– اهداف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث الى:

– تحديد مفهوم الشمول المالي واهميته والاستراتيجيات الوطنية التي تعمل على تحقيقه ورفع مستواه؛

– دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر ومقارنته ببعض الدول والمنظمات

– معرفة دور الاقتصاد غير الرسمي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة وهل يمكن اعتبار دمجه في الاقتصاد الرسمي آلية من الآليات التي تساهم في تحقيق اهداف الشمول المالي.

4– منهج الدراسة: للإلمام بالموضوع من جميع جوانبه فقد رأينا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة وتحليل بياناتها والاجابة على المشكلة العلمية، من خلال دراسة مشكلة تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة، وإمكانية الاستفادة من دمج الاقتصاد غير الرسمي لتحقيق ذلك.

5– **خطة الدراسة:** للإجابة عن كل التساؤلات والالمام بالموضوع من كل جوانبه فقد تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم نظرية حول الشمول المالي

المحور الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر مقارنة ببعض الدول

المحور الثالث: دور الاقتصاد الرسمي في تعزيز الشمول المالي

المحور الأول: الشمول المالي المفاهيم النظرية والاستراتيجيات

أولا: الشمول المالي المفهوم والاهمية

1– مفاهيم نظرية عن الشمول المالي والاستبعاد المالي:

مفهوم الشمول المالي: لا يوجد اختلاف كبير في مفهوم الشمول المالي إذ يعني مفهوم الشمول المالي:

– في تعريف البنك الدولي بانه "يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام" (البنك الدولي، 2022).

– ويعرفه اتحاد المصارف العربية " الشمول المالي أو التمويل الشامل مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. يتطلّب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات

المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته" (اتحاد المصارف العربية، بلا تاريخ).

– وعرفته المنظمة الدولية (OECD)، وشبكة التثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بانه" العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (بخته و عقون، 28-27 نوفمبر 2018، صفحة 03).

وتشير التعريفات الى معنى ان الشمول المالي هو ان تكون جميع الخدمات والمنتجات المالية متاحة وفي متناول جميع شرائح المجتمع (مؤسسات وافراد)، وان تُعرض وتُطلب بطريقة مبتكرة وواعية.

– اما الاستبعاد المالي فهو نقيض الشمول المالي واستخدم هذا المصطلح لأول مرة عام 1993، ومعناه يشير الى (معتوق، علي، و سيد، 2021، صفحة 84) الأشخاص الذين استبعدوا من الحصول على الخدمات المالية السائدة مثل حسابات البنوك وبطاقات الائتمان وخدمات التامين. ووفقا للمفوضية الأوروبية فان الاستبعاد المالي هو عملية يواجه فيها الأشخاص صعوبات في الوصول او استخدام الخدمات والمنتجات المالية السائدة الملائمة لاحتياجاتهم والتي تمكنهم من ان يعيشوا حياة اجتماعية عادية في المجتمع الذي ينتمون اليه.

2- أهمية الشمول المالي:

– تبرز أهمية الشمول المالي في انه يُمّكن لسبعة اهداف من اهداف التنمية المستدامة وهي:

* الهدف رقم 1: القضاء على الفقر
* الهدف رقم 2: القضاء على الجوع والامن الغذائي
* الهدف رقم 4: التعليم الجيد
* الهدف رقم 5: المساوات بين الجنسين
* الهدف رقم 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية
* الهدف رقم 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
* الهدف رقم 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

– الشمول المالي يرفع من مستوى الاستخدام العام الخدمات المالية الرقمية من تطبيقات التكنولوجيا المالية؛

– يساهم الشمول المالي في حفظ الأموال وتحويلها وإمكانية كسب دخول إضافية، عبر استعمال الخدمات المالية الرقمية عن طريق الهاتف المحمول وبطاقات الدفع وغيرها من وسائل الدفع؛

– الشمول المالي يسهل عمليات جمع الأموال وتحويلها في كل الأوقات والظروف، ويساعد على إدارة المخاطر المالية التي تنجم عن انتقال الأموال وتجميعها؛

– يعمل الشمول المالي بأدواته على تراكم المدخرات وزيادة الانفاق على الضروريات؛

– الشمول المالي وسيلة لمحاربة الفساد لأنه يمكن من تحويل الأموال من المدفوعات النقدية الى المدفوعات الرقمية، وهي الأهمية التي تهم الحكومات في محاربة الفساد المالي.

3- استراتيجية البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي (البنك الدولي، 2022):

وضعت مجموعة البنك الدولي خطة عمل لمساعدة البلدان على الحصول على الخدمات المالية والشمول المالي المسؤول تقوم على خمسة ركائز:

الركيزة الأولى: تخص السياسة والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتكنولوجيا المالية وتقوم على تقديم تقييمات واستراتيجيات شاملة للشمول المالي وتقديم المساعدة للبلدان المتعاملة مع البنك بشأن كيفية التعامل مع الشمول المالي، مع زيادة التركيز على الشمول المالي الرقمي والاستفادة من التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي بطريقة شاملة ومنتظمة، وكيفية المواءمة بين مجموعة متنوعة من الإجراءات المختلفة للعمل من اجل تحقيق الهدف على أوسع نطاق وتعتمد هذه الركيزة على:

– برامج تقييمات القطاع المالي: تقيم مستويات الحصول على التمويل، واستدامة وتنوع مقدمي الخدمات، والمنتجات المتاحة، والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالشمول المالي؛

– استراتيجيات وطنية للشمول المالي: تقوم بتصميم وتنفيذ خطط عمل وخطط تفصيلية وطنية أو محلية؛

– البنية التحتية للبيانات وقياسها: تطوير البنية التحتية للبيانات وأنظمة قياس الشمول المالي، ورسم الخرائط الجغرافية المكانية للشمول المالي وإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية، وقياس البيانات ذات الصلة بالخدمات المالية الرقمية؛

– المرأة والتمويل: أدوات لمعالجة قضية المرأة والشمول المالي.

الركيزة الثانية: تخص المنتجات المالية ومقدمي الخدمات للقطاعات التي لا تحصل على خدمات كافية بما في ذلك النساء وسكان المناطق الريفية وتشمل العروض الفنية في إطار هذه الركيزة ما يلي:

– توسيع نطاق المنتجات المبتكرة المناسبة للأفراد والمؤسسات المحرومة من الخدمات؛

– تسهيل دخول وتشغيل مقدمي الخدمات المبتكرين الذين يخدمون الأفراد ومؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الذين لا يحصلون على خدمات كافية؛

– تدعيم المنافسة وتوسيع نطاق نقاط الوصول وضمان تكافؤ الفرص بين جميع مقدمي الخدمات.

الركيزة الثالثة: حماية المستهلك المالي من الاضرار المحتملة وتقديم المساعدة الفنية له كالإفصاح عن المعلومات، والإشراف على سلوك السوق، وحماية البيانات، وتسوية المنازعات. وتشمل العروض الفنية لهذه الركيزة ما يلي:

– إجراء دراسات تشخيصية شاملة في مجال حماية المستهلك المالي، وتقييم الأطر القانونية والمؤسسية القائمة، وممارسات السوق في مواجهة الممارسات الجيدة لحماية المستهلك المالي؛

– تقديم المساعدة الفنية بشأن تعزيز التفويضات المؤسسية لحماية المستهلك المالي، وتقديم المشورة بشأن الترتيبات المؤسسية وآليات التنسيق فيما بين سلطات القطاع المالي العاملة في مجال حماية المستهلك المالي.

– صياغة الإطار القانوني لحماية المستهلك المالي؛

– الإشراف على سلوك السوق وتقديم المشورة بشأن وضع استراتيجيات رقابية، وأدلة، ونماذج رفع التقارير؛ وتوفير التدريب الإشرافي، وأطر تقييم المخاطر؛

– المساعدة الفنية في صياغة لائحة الإفصاح والشفافية للخدمات المالية الرقمية (مثل الإفصاح الرقمي)؛

– المعاملة العادلة وتنظيم السلوك التجاري؛

– تيسير قنوات فعالة لتسوية المنازعات البديلة؛

– توفير خصوصية البيانات وحمايتها.

الركيزة الرابعة: القدرات المالية والرؤى السلوكية فيما يتعلق بإدارة مواردهم وفهمهم واختيار الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم والاستفادة منها. وتشمل العروض الفنية في إطار هذه الركيزة ما يلي:

– تحديد فرص واسعة النطاق لدمج رسائل التثقيف المالي في البرامج والإجراءات التدخلية؛

– تدخلات القدرات المالية لتكملة إصلاحات السياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالشمول المالي، والتمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية، وحماية المستهلك؛

– مساندة السلطات الوطنية لوضع نهج استراتيجي للقدرات المالية يعكس الرؤى السلوكية وأفضل الممارسات، في إطار نهج استراتيجي أوسع نطاقا للشمول المالي والتمويل الرقمي.

الركيزة الخامسة: تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

وبالإضافة إلى هذه الركائز الخمس، يركز عملنا أيضا على أنظمة الدفع والمدفوعات كوسيلة لتعزيز الشمول المالي. ويتضمن ذلك ما يلي:

– تحديث أنظمة مدفوعات التجزئة والمدفوعات الحكومية لمساعدة البلدان على تصميم استراتيجيات لتشجيع استخدام المدفوعات الإلكترونية، بدلا من استخدام الأدوات النقدية والورقية، مما يؤدي في العادة إلى خفض التكاليف وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية. كما يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف في إدارة برامج الدفع، فضلا عن الحد من التسربات المرتبطة بالفساد والاحتيال.

– إصلاح أنظمة المدفوعات الوطنية، بما في ذلك أسواق التحويلات.

4- **مؤشرات قياس الشمول المالي**: يتم قساس الشمول المالي بثلاثة مؤشرات ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم 01 مؤشرات قياس الشمول المالي

المؤشر	قياس المؤشر
الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية	– عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ – عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100 ألف بالغ – عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع الالكتروني لكل 100 ألف بالغ – عدد منافذ او وكلاء الهاتف النقال لكل 100 ألف بالغ – عدد نقاط الخدمة او البيع (POS) لكل 100 ألف بالغ – عدد بطاقات السحب الالي لكل 1000 بالغ – عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000 كيلومتر مربع
استخدامات الخدمات المالية والمصرفية	– عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين – عدد القروض لكل 1000 من البالغين – عدد القروض المستحقة لكل 1000 من البالغين – عدد حاملي بوليصة التامين (على الحياة او غيرها) لكل 1000 من البالغين – عدد المعاملات غير النقدية لكل 1000 من البالغين – عدد حملة سياسة التامين لكل 1000 من البالغين – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم – عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد – عدد معاملات الدفع عبر الهاتف – نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر – نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية – نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض دائمة
جودة الخدمات المالية	– القدرة على تحمل التكاليف – الشفافية – حماية المستهلك

المصدر: نغم حسين نعمة واحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي: متطلبات ومؤشرات القياس، ص ص:73،71.

المحور الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

تطور مؤشرات الشمول المالي في العالم: عرفت مؤشرات الشمول المالي في العالم تحسنا في سنة 2021، مقارنة بالسنوات السابقة، بالنسبة لمؤشر الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية، فقد وصلت ملكية الحسابات في العالم الى امتلاك 76%، من البالغين سنة 2021ن مقابل 51%، في سنة 2011، أي بزيادة 25 نقطة ونسبة تغير تزيد عن 49%، اما بالنسبة للدول النامية فقد ارتفعت النسبة من 63%، الى 71%، بزيادة ثمانية (8) نقاط ونسبة تغير 12.70%.

اما الفجوة بين الجنسين في العالم فقد تقلصت من 90% بالنسبة للرجال، و86%، بالنسبة للنساء سنة 2011، الى 97%، بالنسبة للرجال و96%، بالنسبة للنساء، أي تقلصت الفجوة من 14نقطة الى نقطة واحدة، وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية فقد تقلصت من تسعة نقاط الى ستة نقاط أي كانت في سنة 2011، 46%، بالنسبة للرجال و37%، بالنسبة النساء وأصبحت في سنة 2021، 74%، بالنسبة للرجال و68%، بالنسبة للنساء.

تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

1- بعد الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية: حسب احصائيات البنك الدولي حول الشمول المالي الخاصة في الجزائر، بالنسبة لبعد الوصول الى خدمات ومنتجات المالية والمصرفية التي نلخصها في الجول التالي:

جدول رقم 02 تطور مؤشر الوصل الى الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر من سنة 2011 الى 2021

المؤشر	2011	2014	2017	2021
عدد البالغين (مليون فرد)	26.161.802	27.492.610	28.736.970	30.352.150
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	5.09%	4.53%	5.62%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2011)	/	5.09%	9.84%	16.02%
عدد فروع المصارف (لكل 100 الف بالغ)	5.20	5.20	5.20	5.30
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	0.00%	0.00%	1.92%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2011)	/	0.00%	0.00%	1.92%
عدد أجهزة الصراف الالي (لكل 100 الف بالغ)	6.10	7.61	9.13	8.90
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	24.75%	19.97%	-2.52%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2011)	/	24.75%	49.67%	45.90%
ملكية الحساب	33.29	50.48	42.78	44.10

نسبة التغير عن سنة سابقة	/	51.64%	–15.25%	3.09%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2011)	/	/	28.51%	32.47%
ملكية بطاقة ائتمان او خصم	14.45	23.44	20.74	23.82
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	62.21%	–11.52%	14.85%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2011)	/	62.21%	43.53%	64.84%

المصدر: بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator

تحليل نتائج الجدول:

من خلال جدول البيانات نلاحظ تطورا بسيطا في هذا المؤشر بالنسبة للجزائر، ولكنه لا يجاري التطور الحاصل في العالم، بالرغم من زيادة عدد البالغين المعنيين بالشمول المالي بزيادة 4.2 مليون بالغ فان لم يشهد تطور لعدد الفروع المصرفية والبنكية الا بمقدار 2%، الامر الذي لا يساهم في تطور باقي المؤشرات، اما عدد أجهزة الصرف الالي فقد زاد عددها من 6.11 لكل 100 الف بالغ سنة 2011 الى 8.9 لكل بنسبة تغير 46%، اما بند ملكية الحساب بالرغم من زيادته في سنة 2021 بنسبة قليلة تقدر ب3% عن سنة 2011، الى انه عرف تراجع عن سنة 2014 التي سجلت فيها ملكية الحسابات نسبة 50.5%، لتنخفض الى 44%، سنة 2021.

2- بعد استخدام المنتجات المالية والمصرفية: الجدول التالي يبين التطور الحاصل في هذا البعد والذي نستطيع ان نستنتج من بياناته التالية:

جدول رقم 03 بعد استخدام المنتجات المالية والمصرفية في الجزائر من سنة 2011 الى سنة 2021

المؤشر	2011	2014	2017	2021
عدد البالغين (مليون فرد)	26.161.802	27.492.610	28.736.970	30.352.150
استخدام الهاتف او الانترنت للوصول الى الحساب	/	/	2.02	/
استخدام بطاقة ائتمان او خصم	/	9.33	4.66	4.41
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	/	–50.05%	–5.36%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2011)	/	/	–50.05%	–52.73%
تحصل على قرض (لكل 1000 بالغ)	39.1	42.5	40.6	46.6
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	8.70%	–4.47%	14.78%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2011)	/	8.70%	3.84%	19.18%

نسبة المقترضين	/	25.79	28.87	37.59
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	/	11.94%	30.20%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2014)	/	/	11.94%	45.75%
قام بالادخار	4.33	13.77	11.42	16.05
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	218.01%	-17.07%	40.54%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2011)	/	218.01%	163.74%	270.67%
تحويل مدفوعات رقمية او تلقيها	/	27.82	25.98	33.74
نسبة التغير عن سنة سابقة	/	/	-6.61%	29.87%
نسبة التغير عن سنة الأساس (2014)	/	/	-6.61%	21.28%

المصدر: بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator

تحليل نتائج الجدول:

بالنسبة لاستخدام الهاتف النقال والانترنت وبطاقة الائتمان او الخصم في تحويل الأموال وتلقيها فقد شهدت تراجعا في سنة 2021، عما كانت عليه في سنة 2011، وعرفت نسبة المتحصلين على القروض لكل (1000 بالغ) سنة 2021 زيادة بنسبة 46%، كما زادت نسبة المقترضين من 25.8%، سنة 2014 الى 37.6% سنة 2021، أي بنسبة تغير 45.75%، اما بند الذين قاموا بالادخار فقد ارتفعت النسبة من 4.33% سنة 2011 الى 16.05% سنة 2021، أي بنسبة تغير وصلت الى 270.67%. كما عرف بند تحويل مدفوعات رقمية او تلقيها تطورا بسيطا حيث ارتفع نسبة التحويلات الرقمية وتلقيها من 27.82%، سنة 2014 الى مستوى 33.74%، سنة 2021، بتغير يقدر ب 21.28%.

3- بعد جودة الخدمات المالية والمصرفية: بالنسبة لقياس مؤشر بعد جودة الخدمات المالية والمصرفية فانه يمكننا استخلاصه من التطور الحاصل في المؤشرين السابقين والذي يوصف بانه تطورا ليس بالمهم مقارنة بالتطور الحاصل على المستوى العالمي، ولذلك فان هذا أداء هذا المؤشر الذي يعتمد على قياس القدرة على تحمل التكاليف والشفافية، وحماية المستهلك يمكن ايجازها في الجدول التالي:

جدول رقم 04 أداء مؤشر جودة الخدمات المالية والمصرفية في الجزائر سنة 2021

المؤشرات	النسبة(%)
يمكن استخدام حساب في بنك أو مؤسسة مالية دون مساعدة إذا تم فتحه (٪ بدون حساب ، العمر(+15)	%35.77
لا يوجد حساب لأن المؤسسات المالية بعيدة جدًا (٪ بدون حساب ، العمر (+15)	%9.76
لا يوجد حساب لأن الخدمات المالية باهظة الثمن (٪ بدون حساب ، العمر (+15)	%22.16

لا يوجد حساب بسبب عدم كفاية الأموال (٪ بدون حساب ، العمر (+15)	%68.75
لا يوجد حساب بسبب نقص الوثائق الضرورية (٪ بدون حساب ، العمر (+15)	%40.51
لا يوجد حساب بسبب انعدام الثقة في المؤسسات المالية (٪ بدون حساب ، العمر (+15)	%18.72
لا يوجد حساب لأسباب دينية (٪ بدون حساب ، العمر (+15)	%16.33
لا يوجد حساب لأن أحد أفراد الأسرة لديه واحد (٪ بدون حساب ، العمر (+15)	%33.46

المصدر: بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator

تحليل نتائج الجدول: من خلال الجدول المبين لأداء مؤشر جودة الخدمات المالية والمصرفية والمعيقات التي تحول دون تعزيز الشمول المالي فان من البالغين نسبة 22.16% لا يملكون حسابات بسبب عدم قدرتهم على تحمل التكاليف، ونسبة 9.76% لا يملكون حسابات بسبب بعد المؤسسات المصرفية والمالية، ونسبة 68.75% ونسبة 40.51% منهم بسبب نقص الأموال ونقص الوثائق الضرورية، اما نسبة الذين لا يثقون في المؤسسات المصرفية والمالية فتقدر ب 18.72%ن، ونسبة 49.79% لا يملكون حسابات في المؤسسات المالية والمصرفية لأسباب أخرى

مقارنة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر مع بعض الدول:

بالنسبة لوضعية الجزائر في مؤشرات الشمول المالي مقارنة ببعض الدول والمناطق ذات الخصائص المشتركة كدول شمال افريقيا ومصر، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومنطقة دول منخفضة ومتوسطة الدخل، ومقارنة بالعالم، ولتوضيح الامر نورد الجداول التالية:

جدول رقم:05 تطور عدد البالغين في الدول موضوع المقارنة من سنة 2011 الى سنة 2021 (مليون شخص)

الدول	2011	2014	2017	2021
الجزائر	26.161802	27.492610	28.736970	30.352150
المغرب	/	/	25.416284	27.030.342
تونس	/	8.381202	8.591175	8.947795
مصر	55.817356	59.284840	62.669924	67.621520
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	/	/	/	/
دول منخفضة ومتوسطة الدخل	1945.394048	2061.744512	2181.283328	2343.649024
العالم	5051.901952	5267.619840	5488.623616	5776.584704

المصدر: بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator

جدول رقم06 مقارنة مؤشري الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها بين الجزائر ودول المقارنة سنة 2021

المؤشر	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	دول منخفضة ومتوسطة الدخل	العالم
عدد فروع المصارف (لكل 100 الف بالغ)	5.3	24.2	22.3	6.8	13.4	8.8	10.8
عدد أجهزة الصراف الالي (لكل 100 الف بالغ)	8.90	28.61	33.85	22.06	26.81	27.39	41.24
ملكية الحساب	44.10	44.37	36.85	27.44	42.71	62.38	76.20
استخدام الهاتف او الانترنت للوصل الى الحساب (2017)	2.02	1.49	4.05	2.25	12.89	9.84	24.74
ملكية بطاقة ائتمان او خصم	23.82	31.79	20.49	22.13	43.87	27.67	54.67
استخدام بطاقة ائتمان او خصم	4.41	10.21	7.32	5.69	30.32	13.51	40.29
تحصل على قرض	46.6	/	246	123.7	187.6	144.5	162.6
نسبة المقترضين	37.59	57.04	50.58	46.44	52.41	45.81	52.87
قام بالادخار	16.05	7.65	14.79	4.24	11.62	14.93	30.84
تحويل مدفوعات رقمية او تلقيها	33.74	30.30	27.69	20.20	40.22	38.27	64.11

المصدر: بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator

تحليل نتائج الجدول رقم06:

يمكن استنتاج من خلال الجداول النتائج التالية

- بالنسبة لمؤشر الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية، كعدد المصارف وفروعها او عدد الصرافات الآلية فالجزائر مؤشراتها ضعيفة مقارنة بدول افريقيا او بعض المناطق الأخرى وبعيدة كل البعد عن مؤشرات دول شمال افريقيا او منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وحتى مؤشرات الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل والعالم.

- بالنسبة مؤشرات استخدام المنتجات المالية والمصرفية فهي متقاربة بين دول شمال افريقيا وضعيفة بالنسبة للمناطق الأخرى مع ملاحظة ضعف أداء هذا المؤشر بالنسبة للجزائر بالنسبة للأطراف موضوع المقارنة

جدول رقم 07 مقارنة مؤشر جودة الخدمات المالية والمصرفية بين الجزائر والدول المقارنة سنة 2021

المؤشرات بالنسبة المئوية(%) والبالغين من العمر 15سنة فاكثر	الجزائر	المغرب	تونس	مصر	دول منخفضة ومتوسطة الدخل
لا يوجد حساب لأن المؤسسات المالية بعيدة جدًا (٪)	5.53	10.78	7.96	5.67	14.91
لا يوجد حساب لأن المؤسسات المالية بعيدة جدًا (٪)	9.76	17.93	12.16	7.73	32.95
لا يوجد حساب لأن الخدمات المالية باهظة الثمن (٪)	12.62	15.12	13.67	16.24	16.97
لا يوجد حساب لأن الخدمات المالية باهظة الثمن (٪)	22.16	25.15	18.48	21.93	37.05
لا يوجد حساب بسبب عدم كفاية الأموال (٪)	38.77	52.46	48.79	66.60	28.67
لا يوجد حساب بسبب عدم كفاية الأموال (٪)	68.75	86.25	70.93	89.60	62.10
لا يوجد حساب بسبب نقص الوثائق الضرورية (٪)	22.85	11.48	9.15	5.13	12.69
لا يوجد حساب بسبب نقص الوثائق الضرورية (٪)	40.51	17.98	14.13	6.99	27.70
عدم وجود حساب بسبب عدم الثقة في المؤسسات المالية (٪)	10.68	8.15	11.53	4.50	9.50
لا يوجد حساب بسبب انعدام الثقة في المؤسسات المالية (٪)	18.72	13.61	15.84	6.07	21.35
لا يوجد حساب لأسباب دينية (٪)	9.79	11.94	6.26	4.54	4.58
لا يوجد حساب لأسباب دينية (٪)	16.33	19.24	9.03	5.91	10.01
لا يوجد حساب لأن فردًا ما في العائلة لديه واحد (٪)	19.30	10.66	19.70	7.99	13.29
لا يوجد حساب لأن أحد أفراد الأسرة لديه واحد (٪)	33.46	16.90	30.29	11.79	30.20

المصدر: بيانات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator

تحليل نتائج الجدول رقم 07

- لمقارنة مؤشر جودة الخدمات المالية والمصرفية بين الجزائر وباقي المناطق، فهذا المؤشر يعتمد في تطوره على المؤشرين السابقين ونظرا لان الجزائر مؤشراتها ضعيفة فيما يخص الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية، او مؤشر استخدام المنتجات المالية والمصرفية، فانه من الطبيعي ان تكون المنتجات المالية والمصرفية اقل جودة مع باقي الدول والمناطق.

المحور الثالث: دور الاقتصاد الرسمي في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة

يشكل الاقتصاد غير الرسمي او الاقتصاد الموازي هاجسا للاقتصاديات العالمية، وتزداد أهميته وحجمه مع مرور الزمن، وأصبح ينافس الاقتصاد الرسمي ويزاحمه وقد يتفوق عليه ان لم يكبح عنانه وتتخذ إجراءات مجدية لمحاربته وادماجه في الاقتصاد الرسمي، حيث ظهرت الأنشطة غير الرسمية في اغلب القطاعات الاقتصادية والمالية، ويعتبر ظاهرة تعني منها كل الدول بدون استثناء المتقدمة منها والمتخلفة. ويمتاز الاقتصاد غير الرسمي بمرونته العالية في استقطاب رؤوس الأموال واليد العاملة، وبعيد عن مراقبة النظام الاقتصادي. وفي الجزائر حسب تصريح الى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون (جبريل، 2021)، في كلمة القاها خلال تنصيب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث قدّر حجم الاقتصاد غير الرسمي او الاقتصاد الموازي بنحو 10 تريليون مليار دينار جزائري، ما يعادل 75 مليار دولار. وان الخبراء منذ سنوات منذ سنوات يقدرون حجمه ما بين 40-60 مليار دولار. فما العوامل التي أدت الى ظهور الاقتصاد غير الرسمي وماهي آثار ادماجه في منظومة الاقتصاد الرسمي؟

مفهوم الاقتصاد الرسمي: عموما يعرف الاقتصاد غير الرسمي بانه تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للتسجيل القانوني وتغيب عن نظر الدولة، ولا تظهر في سجلاتها وبالتالي لا تخضع لرقابتها وتنظيمها وضرائبها.

ومصطلح الاقتصاد الرسمي له مصطلحات عديدة يعرف بها (بودالة و كواديك، 2018، صفحة 163)"فهو يسمى الاقتصاد الخفي في بريطانيا وفرنسا، ويسمى الاقتصاد تحت الأرض في الولايات المتحدة الامريكية، والاقتصاد غير الرسمي في روسيا، كما يطلق عليه اسم الاقتصاد الموازي، والاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المشكل او غير المهيكل، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر، الاقتصاد غير المرئي، اقتصاد الظل".

حجم الاقتصاد غير الرسمي وآثاره: تكمن أهمية الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره في حجمه وامتداده وتطوره، وكونه ظاهرة مشتركة لجميع الاقتصادات سواء المتقدمة او المتخلفة بمستويات متفاوتة.

- فحسب بعض التقديرات فان حجم الاقتصاد غير الرسمي يتجاوز عشرة (10) تريليون دينار جزائري، أي ما يعادل 75 مليار دولار وهو تصريح رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.
- منذ سنوات يقدر خبراء ومتابعون حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ما بين 40 الى 60 مليار دولار.
- من خلال دراسة قياسية (قوري ، 2018، صفحة 49)قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في حدود 47.43%، من الناتج الداخلي الخام عام 2016.

أسباب وعوامل تطور الاقتصاد غير الرسمي: من اهم العوامل التي ساهمت في ظهور الاقتصاد غير الرسمي وتطوره هي

- الوعاء الضريبي المبالغ فيه وارتفاع معدلات الضرائب والرسوم التي يؤدي بالأفراد والمؤسسات الى الجنوح الى التعاملات غير الرسمية والتي لا تخضع للتسجيل الضريبي والتي تساهم في زيادة معدلات التهرب الضريبي، وتلجا الدولة الى زيادة الضرائب لرفع من الإيرادات العامة وتغطية العجز الموازني.
- ارتفاع معدلات البطالة والأجور المتدنية في العديد من قطاعات الاقتصاد الرسمي، مما يجعل قطاع الاقتصاد غير الرسمي يستقطب البطالين والموظفين للحصول على وظيفة وزيادة مداخيلهم، كما تتميز هذه الوظائف أرخص واقل تكلفة.

- عجز ميزانية الدولة عن التكفل بالحاجيات المختلفة للمجتمع فتلجأ الى رفع معدلات الضرائب والرسوم لمجابهة النفقات العامة، مما يضطر المتعاملون والافراد الى التعاملات غير الرسمية للتهرب من الضرائب المرتفعة وتحمل العبء الضريبي.
- عدم مرونة الجهاز المصرفي وعدم تطوره لمواكبة العولمة المالية والتكنولوجية الرقمية، مما يؤدي الى الافراد والمتعاملون الى اختيار التعاملات النقدية بدلا من النظم البنكية والائتمانية المعقدة.
- ومن اهم العوامل عدم الثقة في الجهاز المصرفي والبنكي والتي ينتج عنها تفضيل الافراد والمتعاملون التعاملات النقدية المباشرة بعيدا عن النظام المصرفي والبنكي.
- الازمات الاقتصادية وانخفاض أسعار المواد الأولية وموارد الطاقة بالنسبة للدول الريعية وبرامج الإصلاح الهيكلي والترتيبات مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي نتج عنها اغلاق كثير من المؤسسات وتسريح مئات الالاف م الايدي العاملة.

الآثار المختلفة للاقتصاد غير الرسمي: بالرغم من للاقتصاد غير الرسمي آثار إيجابية ك:

- امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل
- زيادة في النشاط الاقتصادي
- الرفع من دخول الافراد والمؤسسات وتحسين معيشتهم في ظل انخفاض الدخل.

فان له آثار سلبية عميقة على العديد من المجالات فهو يؤثر سلبا على مستويات عديدة منها

- على المستوى الاقتصادي:

✓ الاقتصاد غير الرسمي لا يدخل ضمن تسجيلات الدوائر الإحصائية، مما يسبب تشويه للبيانات الإحصائية مما يصعب على الدولة رسم وصنع السياسات الاقتصادية الملائمة.

✓ يؤثر على التضخم فيرفع من معدلاته نتيجة ارتفاع الأسعار المحلية التي لا تخضع لرقابة الدولة.

✓ يزيد من تشويه مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال تقديم تقديرات غير مطابقة للواقع ولا تأخذ في الحسبان مدخلات ومخرجات الاقتصاد غير الرسمي (رتيبة، 2019/2/28، صفحة 101).

✓ يعطي معطيات غير حقيقية عن معدل البطالة. ومناصب الشغل التي يوفرها لا يستفيد أصحابها من التامين الاجتماعي والتقاعد والمزايا الاجتماعية الأخرى.

✓ يؤثر على الاستثمار المنتج للقيمة المضافة اذ تتميز انشطته في الغالب بانها غير إنتاجية وسريعة الربحية.

- على المستوى إيرادات الدولة ونفقاتها:

✓ ضعف الإيرادات الضريبية والجبائية في مقابل الزيادة المستمرة للإنفاق العام، وهو ما يزيد ما يظهر في زيادة العجز الموازني، اذ يستفيد العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من جميع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للقطاع الرسمي، في حين ان العاملين في الاقتصاد الرسمي لا يساهمون في تمويل الميزانية العامة للدولة.

- على مستوى الشمول المالي:

- ✓ يؤدي الاقتصاد غير الرسمي الى ضعف الشمول المالي وينمي الاستبعاد المالي بسبب اعتماد المتعاملين فيه على المعاملات النقدية المباشرة، مما يضعف معدلات نمو السيولة النقدية، ويزيد من تداولها خارج النظام المصرفي.

- على مستوى السياسة النقدية:

- ✓ السيولة النقدية خارج الجهاز المصرفي والتعاملات النقدية يصعب من مهام البنك المركزي في تسيير والاشراف على السياسة النقدية، وتحديد العرض النقدي الملائم.

- على المستوى الاجتماعي: الاقتصاد غير الرسمي يتسبب في عدم المساواة ويعمق الظلم الاجتماعي من خلال
  - ✓ عدم المساواة في توزيع العبء الضريبي
  - ✓ تفاوت الدخول بين الافراد والمتعاملين فيه
  - ✓ يزيد من الفساد المالي والإداري والتمويل المشبوه وتبيض الأموال.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا دور الاقتصاد غير الرسمي في حالة دمجه في الاقتصاد الرسمي في تعزيز الشمول المالي حيث استنتجنا العلاقة الطردية بين الشمول المالي ودمج الاقتصاد غير الرسمي في قنوات الاقتصاد الرسمي، فالقنوات التي يعمل فيها الاقتصاد غير الرسمي هي القنوات التي تعيق الشمول المالي، كما يظهر لنا من خلال النتائج التالية.

النتائج والتوصيات

- هناك علاقة تأثير وتأثر بين الشمول المالي والاقتصاد غير رسمي، أي علاقة متبادلة ومترابطة، فاذا تمكنت الدولة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي فسيحقق كثير من الأهداف الاقتصادية، والمالية، والنقدية، وهي الأهداف التي يسعى الشمول المالي الى تحقيقها.
- الشمول المالي له أثر متبادل مع دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، والذي لا يتعامل نهائيا مع البنوك العاملة في السوق المصرفي من خلال الخدمات المصرفية، مما يشجع هذا القطاع الغائب عن السوق بمحض ارادته ان يسارع للاستفادة من حزمة المزايا والخدمات التي يوفرها الاقتصاد الرسمي، كما ان دمج الاقتصاد غير الرسمي يخلق فرص عمل، ويعمل على التقليل من حجم التداول بالنقود وتكلفة إصدارها وفي ذلك حماية للدولة والمجتمع من الفساد المالي والاداري (معتوق، علي، و سيد، 2021، صفحة 93).
- دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يساهم في تحقيق كثير من اهداف التنمية المستدامة التي يهدف اليه الشمول المالي.
- ان اهداف التي يسعى اليها الشمول المالي الى تحقيقها وهي تمكين الافراد والمؤسسات في كل المناطق من الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بطريقة سهلة واقل تكلفة وبجودة عالية، وضمان وحماية المستهلكين وزيادة ثقتهم بها، وتطوير الاستخدام الرقمي والتكنولوجيا المالية، هي اهداف يمكن تحقيقها اذا نجحت عملية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وبذلك يتم تعزيز الشمول المالي.

المراجع

1) اتحاد المصارف العربية. (بلا تاريخ). *واقع الشمول المالي في العالم العربي*. (اتحاد المصارف العربية، المحرر، واقع الشمول المالي في العالم العربي، المنتج، و اتحاد المصارف العربية) تاريخ الاسترداد 21 07, 2022، من اتحاد المصارف العربية: https://uabonline.org/ar/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

2) البنك الدولي. (29 03, 2022). *الشمول المالي*. (البنك الدولي، المحرر، الشمول المالي، المنتج، و البنك الدولي) تاريخ الاسترداد 21 07, 2022، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#2

3) بطاهر بخته، و عبدالله عقون. (28-27 نوفمبر 2018). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول - تجارب بعض البلدان العربية -. *الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*. المركز الجامعي خميس مليانة.

4) حسان جبريل. (29 09, 2021). تبون:75 مليار دولار حجم الاقتصاد الموازي في اجلزائر. *وكالة الاناضول للانباء*. تاريخ الاسترداد 09 09, 2022، من https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%A8%D9%88%D9%86-75-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B

5) رزاز رتيبة. (2019/2/28). مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والجهود المبذولة للحد منها. *الملتقى العلمي الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع الممارسة وحتمية المعالجة* (الصفحات 95-108). جامعة بومرداس الجزائر: جامعة بومرداس الجزائر.

6) سهير محمد معتوق، ايمان حسن علي، و هناء محمود سيد. (1 3, 2021). الشمول المالي. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 35*(01).

7) يحي عبد الله قوري . (15 7, 2018). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستعمال نموذج MIMIC، للفترة (2016-1970). *مجلة ابعاد اقتصادية، 8*(1)، الصفحات 37-53. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57616

8) يوسف بودالة، و حمزة كواديك. (12, 2018). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واشكالية دمج انشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي- دراسة تحليلية-. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 3*، الصفحات 160-179.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملتقى وطني إفتراضي حول: دور الشمول المالي في تعزيز الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية رائدة واستفادة الجزائرلا منها.

مداخلة ضمن المحور الثاني:

أهمية التوجه نحو الاعتماد على الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة

عنوان المداخلة:

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مقدمة من طرف:

الباحث: عون رفيق مسعود

طالب دكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت

البريد الالكتروني: aoun.rafik@cuniv-tissemsilt.dz

الباحث: بوجمعة ياسين

طالب دكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

البريد الالكتروني: boudjemaa.yassine@univ-ouargla.dz

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي والتنمية المستدامة، لما يحظيان به في هذه الفترة في مختلف دول العالم سوى المتقدمة منها أو المتخلفة واستنباط العلاقة بينهما، خاصة في الدول التي تعتمد على الريع كمصدر للتمويل، والتي هي عرضه للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جراء هذه السياسة، في حالة انخفاض أسعار المنتجات النفطية التي تعتمد عليها بشكل شبه كلي.

وحاولنا في هذا الدراسة إبراز الفرص التي يوفرها الشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكون أن الشمول المالي أصبح يمثل ركيزة أساسية في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومكافحة كل أشكال الفقر والبطالة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الفرص التي توفرها استراتيجية الشمول المالي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، التنمية المستدامة.

Abstract: This study aims to shed light on the concept of financial inclusion and sustainable development, as they are distinguished in this period in various countries of the world, except developed or underdeveloped ones, and to elicit the relationship between them, especially in countries that depend on one sector of income represented in hydrocarbons, which is subject to economic crises. As a result of this policy, in the event of a drop in the prices of petroleum products on which it depends almost entirely.

In this study, we tried to highlight the opportunities provided by financial inclusion to achieve the goals of sustainable development, because financial inclusion has become an essential pillar in achieving economic diversification that aims to achieve sustainable development.

And combating all forms of poverty and unemployment. The study concluded that the opportunities provided by the financial inclusion strategy aim to achieve the goals of sustainable development.

Key words: Financial inclusion, indicators of financial inclusion, Sustainable Development**.**

- **مقدمة:**

يعتبر الشمول المالي من المواضيع المهمة والتي أخذت حيز كبير من قبل دول العالم وبالذات في المجال المصرفي، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 ازداد الاهتمام بالشمول المالي، الذي يتجسد في تسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع الى المنتجات والخدمات المالية، بالإضافة لآثاره الإيجابية على التنمية الشاملة المستدامة وتطوير الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي.

ومع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم أصبح لزاما على دول العالم مواكبة هذا التطور وخاصة دول العالم العربي، وذلك من خلال وضع استراتيجية للشمول المالي خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي تشهدها التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي وكذا حاجة الفئات الفقيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملحة للتمويل والوصول إلى الخدمات المالية المختلفة، من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تبني استراتيجية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

- **الأسئلة الفرعية:**

-ما المقصود بالشمول المالي والتنمية الاقتصادية؟

-ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟

-كيف يدعم الشمول المالي تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

- **الفرضيات:**

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التالي:

-**الفرضية الأولى** : يساهم الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

-**الفرضية الثانية:** استطاع القطاع المالي في الجزائر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي.

-**الفرضية الثالثة:** يساهم الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير الخدمات المالية لفئة محدودي الدخل من المجتمع ومن ثمة المساهمة في تخفيف الفقر و القضاء على البطالة.

- **أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق العناصر التالية:

-التعرف على مفاهيم عامة حول الشمول المالي التنمية الاقتصادية.

-التعرف على واقع تطبيق الشمول المالي في الجزائر.

-إبراز دور الشمول المالي في دعم تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة من خلال التعرف على أحد أهم المرتكزات الهامة في دعم التنمية المستدامة وهو الشمول المالي ومدى تطبيقه في الجزائر، وعلى ضوء ما أثبتته التجارب الدولية على ان الشمول المالي له دور الكبير في تحقيق التنمية المستدامة.

- **المنهج المستخدم في الدراسة:**

نتيجة لطبيعة الموضوع محل الدراسة أستدعى الأمر الاعتماد على المنهج الوصفي والذي تم استعماله في توصيف كل من الشمول المالي والتنمية المستدامة، اما التحليلي وذلك عن طريق القيام بتحليل بعض من مؤشرات الشمول المالي التي تأثر مباشرة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- **تقسيمات الدراسة:**

أولا: مفاهيم عامة حول الشمول المالي والتنمية المستدامة؛

ثانيا: واقع الشمول المالي في الجزائر؛

ثالثا: مساهمة الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛

أولا: مفاهيم عامة حول الشمول المالي والتنمية المستدامة:

1-نشأة ومفهوم الشمول المالي:

بدأ مفهوم الشمول المالي في تسعينيات القرن العشرين واتخذ أسماء وأشكال متنوعة ،وأخذ يتطور بمرور الزمن ومع مراحل تطور المالية الرأسمالية أو ما يسميه الاقتصاديون اقتصاد الأموال ،والتي اعبر عن التوسع الغير محدود للأسواق المالية وهندستها والتحول من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المالية، وذلك لتضخم القطاع المالي قياسا إلى القطاع الإنتاجي فيها، فقد حدث في العقود الثلاثة التي سبقت حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 أن مقدار التمويل العالمي أي رأس المال الحالي المعد للإقراض والمضاربات والباحث عن الأرباح كان يساوي تقريبا مقدار حجم التجارة العالمية وكان العالم ينتج ربع ما ينتجه الآن ولكنه تضخم منذ ذلك الوقت وأصبح مقدار التمويل العالمي يساوي ثمانية أضعاف مقدار التجارة العالمية.

معنى ذلك أن هناك حاجة كبيرة للتمويل العالمي تفوق مقدار حاجات الناس الفعلية للاستثمار والإنتاج، وهذا متأتي من اعتماد العديد من الدول من سياسات نقدية توسعية مقابل اعتمادها على سياسات مالية تقشفية نتيجة عدم الأخذ بعين الاعتبار ما حصل 2008 وبعد حدوث الأزمة العالمية المالية 2008، اتجه الاهتمام نحو احتواء الخطر و المحافظة على تحقيق الاستقرار المالي، فضلا عن التطور التي تشهده الاقتصاديات في الوقت ذاته كان من الأجدر إعطاء الشمول المالي نوعا من الاهتمام، بحكمه جزءا من السياسة التي يجب أن تتبع لتحقيق التنمية المالية، حيث أن أغلب الدول لا يستطيع أفرادها الحصول على الخدمات المالية والمصرفية.

بيسر وسهولة لانخفاض الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي وارتفاع الكلفة نسبيا والإجراءات المعقدة والقيود القانونية الأمر الذي استوجب ضرورة تطوير الجهاز المصرفي بشكل عام والقطاع المالي والمصرفي بشكل خاص من خلال قناة الائتمان التي لها دور كبير في تطوير الخدمات المصرفية ولاسيما خفض الكلفة. (إفتخار محمد، 2020).

مفهوم الشمول المالي:

-يطلق مصطلح الشمول المالي على العديد من المفاهيم حسب الكتاب والباحثين لانعكاسه المباشر على الاستقرار المالي والمصرفي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سوى، فقد عرف الشمول المالي على حسب مركز الشمول في واشنطن على أنه " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والكلفة المنخفضة وبأسلوب ملائم يحفظ كرامة العملاء حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق المهمشة" (كمال كاظم ، 2020).

الشمول المالي، هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها منها مثل: حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة هذه المنتجات يجب تقديمها من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الاهلية وغيرهم، كما يجب أن تكون أسعارها مناسبة للجميع، وسهل الحصول عليها، كما تراعي حماية حقوق المستهلك (المياحي و جعفر، 2020، صفحة 163).

يعرفه صندوق النقد العربي على انه" تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (بن رجب، 2018).

-كما يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية. (بهناس ، رسول ، و بسيسة بلعباس، 2019)

كما عرفه البنك المركزي المصري على انه إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض) العمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب) تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة ذلك من خلال القنوات المالية الرسمية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان الشمول المالي هو ضمان وصول الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع بما في ذلك الفئات الهشة والشباب والنساء والمؤسسات مهما كانت حجمها وبأسعار مناسبة للجميع.

2-أهمية الشمول المالي:

للشمول المالي العديد من المهام يمكن سردها كما يلي (نعمان الشمري و حبيب العزاوي، 2021)

-يؤدي الشمول المالي إلى جذب المستثمرين من السوق العالمي مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والتوظيف.

-يساهم في زيادة الفرص التجارية مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولهذا يعد وسيلة للنمو والتنمية.

-تقليل الاعتماد على النقد وخفت المعاملات من خلال التحول إلى المدفوعات الإلكترونية.

-يؤدي إلى تقليل تكلفة رأس المال.

-تحسين الإدارة المالية للدولة والأفراد بشكل كبير فضلا عن توفير الفرص للقطاع المصرفي ليشمل مختلف شرائح المجتمع.

-يوفر الشمول المالي للأقراد إمكانية وجود أمن للادخار للمستقبل وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي.

3-أهداف الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول حيث تعددت أهميته وأهدافه ونذكر البعض منها (عزاوي و رفاع، 2021، الصفحات 110-111):

-يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:

حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار.

-تعزيز وصول كافة الأفراد في المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية:

لغرض تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

-يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:

وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل وبفئات محددة من جهة ومن جهة أخرى مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها، يضاف إلى ما تقدمه الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل

جديدة الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشي.

4-أبعاد الشمول المالي:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاث أبعاد رئيسية (بهناس ، رسول ، و بسيسة بلعباس، 2019، الصفحات 215-219)

- ✓ **الوصول للخدمات المالية:** تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:
  - عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب الوحدة الإدارية.
  - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
  - حسابات النقود الإلكترونية.
  - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
  - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
- ✓ **استخدام الخدمات المالية:** تشير إلى مدى استخدام العملاء المقدمة بواسطة القطاع المصرفي، تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ومن بين مؤشرات قياسها:
  - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
  - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
  - عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
  - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
  - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
  - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
  - نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
  - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية.
  - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
  - نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها قروض قائمة.
- ✓ **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم إلى جدول أعمال الدول النامية، حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وهو بعد غير

واضح حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية: التكلفة ، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، وهناك مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة، وهي كالتالي :

-**القدرة على تحمل التكاليف**: يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال: معرفة متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم السنوية، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهضه الثمن.

-**الشفافية**: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات وافية وكافية حول الخدمات المالية.

-**الراحة والسهولة**: يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية: نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية، متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

-**حماية المستهلك**: يتمثل في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومن الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال وممارسات غير عادلة.

-**التثقيف المالي**: يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرت المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

-**المديونية**: تعتبر سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين في السداد خلال فبرة زمنية معينة.

-**العوائق الائتمانية**: الشمول المالي لا يشمل فقط الخدمات المالية ولكنه يمنح العملاء كذلك القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال: نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضارية على الأقل بثلاث فروع مالية رسمية للمؤسسات، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي، مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان، والشكل الموالي يلخص كافة أبعاد الشمول المالي سالفة الذكر:

الجدول رقم (01): أبعاد ومؤشرات الشمول المالي حسب مجموعة العشرين.

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	-عدد نقاط الوصول إلى الخدمات. -حسابات النفوذ الإلكترونية. -مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية	-لبالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. -البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. -البالغين حملة وثائق التأمين. -عدد معاملات الدفع غير النقدية.

	-عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. -ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. -المحتفظين بحساب بنكي. -التحويلات. -الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. -الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	-المعرفة المالية. -السلوك المالي. -متطلبات الشفافية. -حل النزاعات. -تكاليف استخدام الخدمات المالية. -العوائق الائتمانية.

المصدر: إلياس عيايشة. (2020). أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي. أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.

5-التحديات التي تواجه الشمول المالي:

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيق سوى على المستوى الدولي أو على مستوى الدول العربية من بينها (نعمان الشمري و حبيب العزاوي، 2021، الصفحات 155-156):

-ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.

-انخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

-سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكنات الصرف الآلي، خاصة في القرى والمناطق النائية.

-ارتفاع أسعار الفائدة الذي ينجم عنه العزوف عن الاقتراض.

-ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سوى في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي.

-تدني مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

-ضعف جهود العروض الترويجية الخاصة بالشمول المالي.

-عدم ثقة المواطن في الخدمات المصرفية المقدمة.

6-مفهوم التنمية المستدامة: لقد اختلف مفهوم التنمية المستدامة حسب تباين واختلاف التوجهات الفكرية للكتاب والعلماء والباحثين (منصوري ، 2022)

وتعتبر رئيس وزراء النرويج Gro Harlem Brundtlandأول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية

ونجد أن اغلب الكتابات تزكي تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بلجنة "بريتلاند" حيث تعرف هذه اللجنة التنمية المستدامة على أنها: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة وركز التعريفين على مفهومين أساسيين هما:

- مفهوم "الاحتياجات" ولاسيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم والتي يجب إعطاء الأولوية القصوى.

- فكرة القيود(الحدود) من خلال أثر التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

7-أهداف التنمية المستدامة ومؤشرا قياسها:

اعتمد المجتمع الدولي عام 2015 سبعة عشرة هدفا للتنمية المستدامة والتي تعرف أيضا باسم الأهداف العالمية باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 والتي يندرج تحتها 169 غاية تتفرع منها مجموعة من المؤشرات (تختار منها كل دولة ما يناسبها)، وجرت العادة على استخدام المؤشرات الاقتصادية في تحديد أهداف التنمية وقياس التقدم المحرز، حيث كان نمو الدخل الفردي الهدف الرئيسي للتنمية، غير أن الأمر لم يعد كذلك، إذ أن بيانات المجاميع الاقتصادية الكلية تحجب أوجه التفاوت بين الفئات، كما أنه تم الإقرار بأن ثمة أهداف اخرى، مثل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وحماية البيئة في عملية التنمية الاقتصادية والنهوض بمؤسسات الحكم لا تقل أهمية لتحقيق تنمية مستدامة (أحمد جابر، 2014).

وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي (مع إدراج غاية ومؤشر لكل هدف كمثال)

الجدول رقم (01): يبين أهداف التنمية المستدامة حسب لوائح الأمم المتحدة

الهدف	الغايات	المؤشر
الهدف الأول القضاء على الفقر بجميع أشكاله	1-5-القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول 2030. يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم	1-5-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين، ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص
الهدف الثاني القضاء التام على الجوع	2-2 إنهاء جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	2-2-1 معدل انتشار توقف النمو بين الأطفال بين سن الخامسة
الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه	3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة لكل 100000 من المواليد الأحياء	3-1-1 نسبة الوفيات النفاسية
الهدف الرابع التعليم الجيد	4-3 كفاءة تكافئ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني	4-3-1 معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي

	والمهني والتعليم العالي الجيد بما في ذلك التعليم الجامعي بحلول 2030.	والتدريب في الأشهر الاثني عشر السابقة حسب الجنس
الهدف الخامس المساواة بين الجنسين	5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان	5-1-1 مدى توفر أو عدم توفر الأطر التشريعية من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس
الهدف السادس المياه النظيفة والمياه الصحية	6-1-تحقيق هدف حصول الجميع على منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول 2030	6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة
الهدف السابع طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	7-1 كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030	7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء
الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد	8-9 وضع وتنفيذ سياسة تهدف الى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030	8-9-1 الناتج المحلي المباشر للسياحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومعدل النمو
الهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وادماجها في سلاسل القيمة والاسواق	9-3-1 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات
الهدف العاشر الحد من أوجه عدم المساواة	10-5 تحسين تنظيم الاسواق والمؤسسات المالية العالمية ورصدها وتعزيز تنفيذ هذه التنظيمات	10-5-1 مؤشرات السلامة المالية
الهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة	11-6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن بطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها بحلول عام 2030	11-6-1 نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تجمع بانتظام ويجري تفريغها على نحو كاف من مجموع النفايات الصلبة للمدن بحسب المدينة
الهدف الثاني عشر الإنتاج والاستهلاك المسؤولان	12-5 الحد كثيرا من إنتاج النفايات من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال بحلول عام 2030	12-5-1 معدل إعادة التدوير الوطني، (طن) من المواد المعاد تدويرها

الهدف الثالث عشر العمل المناخي	13-1 تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر	13-1-1 معدل الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرتا بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص
الهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء	14-3 تقليل تحمض المحيطات إلى ادني حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	14-3-1 قياس متوسط الحموضة البحرية المقاسة في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات
الهدف الخامس عشر الحياة في البر	15-4 كفالة حفظ النظم الايكولوجية الجبلية بما في ذلك تنوعها البيولوجي من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة بحلول 2030	15-4-1 مؤشر الغطاء الأخضر للجبال
الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية	16-1 الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	16-1-1 عدد ضحايا القتل العمدي لكل 100000 نسمة بحسب العمر ونوع الجنس
الهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	17-3 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	17-3-1 الاستثمارات الأجنبية المباشرة) FDI) والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين البلدان كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحد.

8-أبعاد التنمية المستدامة: تتمثل أبعاد التنمية المستدامة في: (رعد جلال و شلاكة، 2021)

-البعد البيئي: يشير هذا البعد إلى أهمية صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها فظلا عن ذلك ترشيد استهلاكها، وذلك يعني ضرورة التخطيط الفعلي لحماية البيئة وإدراك جميع عناصرها ومكوناتها والتعرف عليها وعلى العلاقات التبادلية فيما بينها.

-البعد الاقتصادي: ويهدف إلى وضع الحلول إزاء المشكلات الاقتصادية، واقتراح البدائل المناسبة التي أدت إلى التخلف الاقتصادي، كما يؤكد على أهمية الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية بما يؤدي إلى إحلال الأعمار والنهوض بمستوى الإنسان لتحسين وتطوير الحياة البشرية بما يحقق الأمن الاقتصادي لهم.

-البعد الاجتماعي: ويؤكد على ضرورة تنظيم العلاقة التفاعلية للإنسان مع بيئته وإدراكه للمفاهيم الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الضرورية بما في ذلك توفير الأمن واحترام حقوق الإنسان، مع تقدير اختلاف الثقافات والتعددية والمشاركة الفعالة لأفراد المجتمع بما يحقق الأمن وتطوير المجتمع.

-ثانيا: واقع الشمول المالي في الجزائر:

لا تزال الجزائر ضمن أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، طبقاً لتقارير البنك الدولي لسنة 2021 فإن من يمتلكون حسابات مصرفية مع مؤسسات مالية يمثلون 44% من السكان (Demirgüç-Kunt, Klapper, Singer, & Ansar, 2022, p. 194)، وتنخفض هذه النسبة إلى 32%عند النساء.

لإعطاء صورة أوضح سنقوم بتحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر:

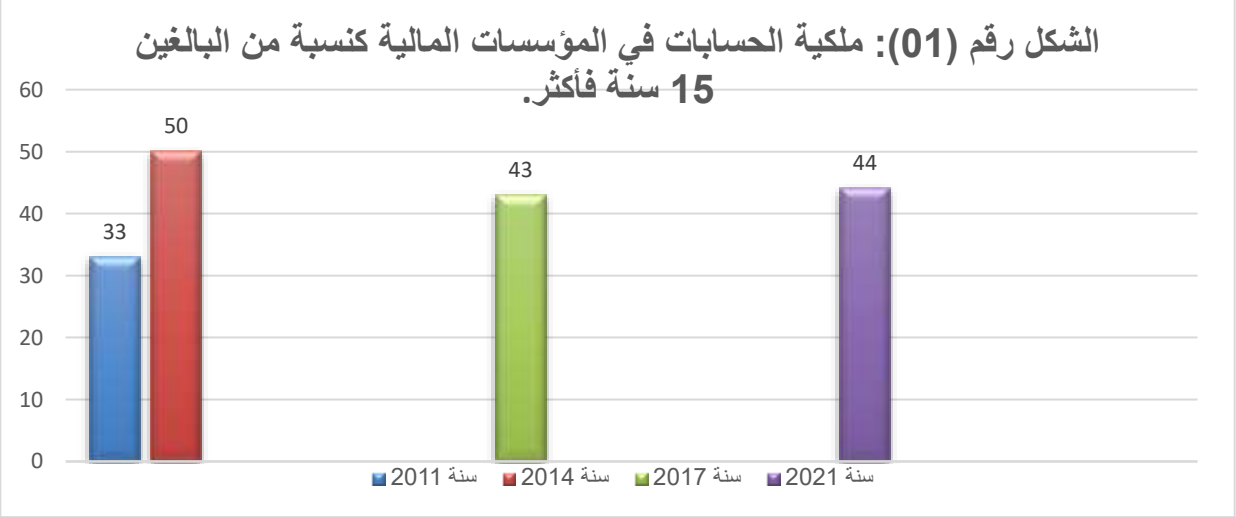
1- مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين 15 سنة فأكثر:

والذي يرتكز على مجموعة من الأبعاد اهمها نسبة البالغين الذين تفوق اعمارهم 15 فأكثر ولديهم حسابات في المؤسسات المالية والجدول التالي يرصد تطور نسبة هذه النسب خلال أربعة سنوات في الجزائر.

الجدول رقم (02): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين 15 سنة فأكثر.

السنوات	2011	2014	2017	2021
النسبة	% 33	% 50	% 43	% 44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2022.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02).

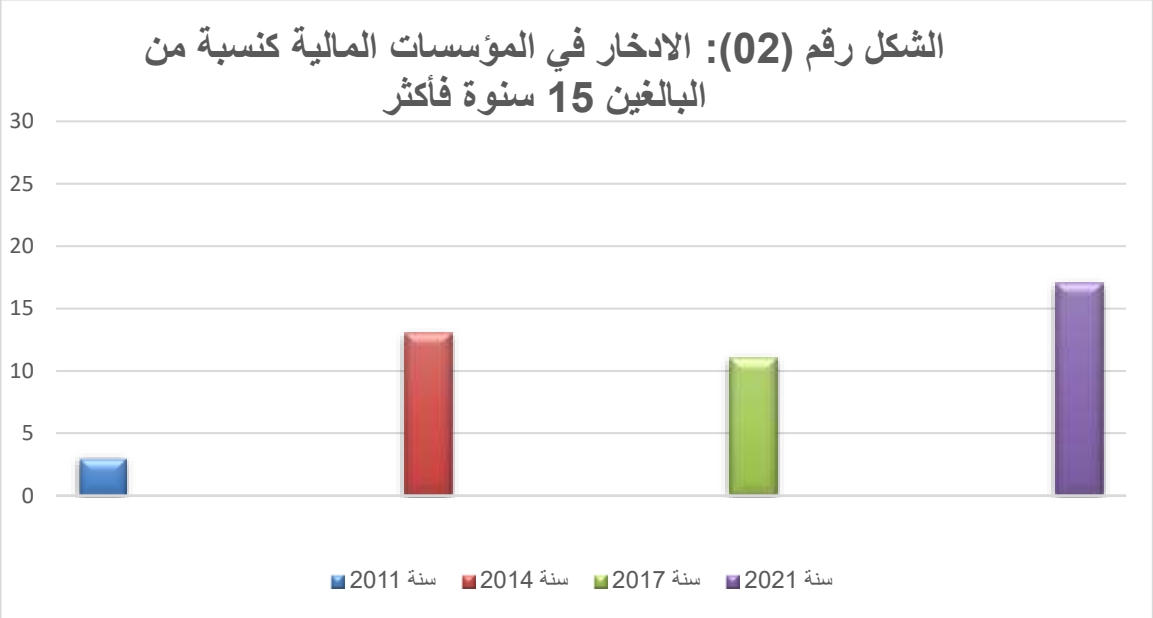
-نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات الأربعة، حيث سجل المعدل ارتفاعا محسوسا من نسبة 33.3% سنة 2011 إلى 50% في سنة 2014 وسرعان ما تراجع 43% في سنة 2017 وذلك نظرا لمرور الجزائر بفترة التقشف بعد بداية ازمة البترول سنة 2014 وارتفع بنسبة بسيطة جدا إلى 44% في سنة 2021 غير انه يبقى معدل منخفض جدا مقارنة بالعديد من دول العالم.

2- المؤشر الادخار في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين 15 سنوة فأكثر: ويقيس النسبة المئوية للبالغين 15 سنة فما أكثر والذين قاموا بالادخار خلال السنة في المؤسسة المالية وتعطى النسب في الجدول الموضح ادناه.

الجدول رقم (03): الادخار في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين 15 سنوة فأكثر.

السنوات	2011	2014	2017	2021
النسبة	% 03	% 13	% 11	% 17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2022.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

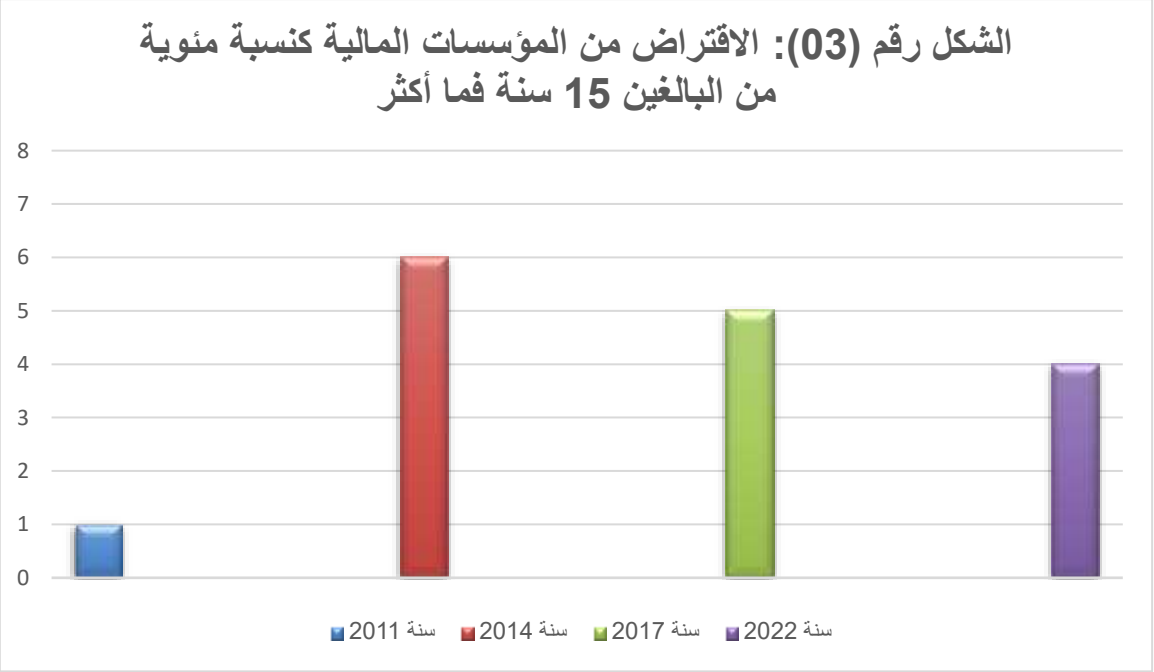
-نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الادخار في المؤسسات المالية سنة 2011 كانت ضعيفة جدا وشهدت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2014 حيث بلغت 13% وسرعان ما تراجع إلى 11% في سنة 2017 وذلك نظرا لمرور الجزائر بفترة التقشف بعد بداية ازمة البترول سنة 2014 وارتفعت بنسبة معتبرة جدا إلى 17% في سنة 2021.

3- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة مئوية من البالغين 15 سنة فما أكثر: ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما أكثر الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية خلال سنة وتعطى النسب في الجدول الموضح ادناه.

الجدول رقم (03): الاقتراض من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين 15 سنوة فأكثر.

السنوات	2011	2014	2017	2021
النسبة	% 01	% 06	% 05	% 04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2022.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

-نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية سنة 2011 كانت ضعيفة جدا وشهدت ارتفاعا معتبر في سنة 2014 حيث بلغت 06% وتراجعت تراجع طفيف في سنة 2017 كما انخفضت أيضا سنة 2021 لتبلغ نسبة 04% نظرا للظروف الصحية ومرور العالم بجائحة كرونا.

من خلال عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر يمكننا القول إن معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر مقبولة إلى حد ما غير انها تبقى دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بمعدلات الشمول المالي للدول المتقدمة ولذلك نظرا لوجود للعديد من المعوقات التي تواجه الجزائر في تجسيد الشمول المالي الأمثل ولعلى أبرزها ضعف البنية التحتية المالية، وضعف أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

ثالثا-مساهمة الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

من خلال أهداف كل من الشمول المالي والتنمية المستدامة يتضح جليا التداخل الكبير سوى من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية وهو الأمر الذي يشجع معظم الدول إلى الاهتمام بالشمول المالي من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

يعتبر الشمول المالي من منظور التنمية المستدامة استراتيجية على المستوى المتوسط والبعيد من أجل تحقيق هذه الأخيرة، وذلك من خلال المنتجات والخدمات التي يقدمها الشمول المالي.

ويمكن سرد علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الفرص التي يوفرها الشمول المالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الهدف التنموي	الفرص التي يوفرها الشمول المالي
القضاء على الفقر	توفر الخدمات المالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة والتي يمكن أن تساعد في زيادة فرصها الاقتصادية. وفيما يتعلق بالأسر الفقيرة للغاية، يسهمُ الجمع بين الخدمات المالية الرقمية وتعزيز سُبل العيش وشبكات الأمان والتوجيه في تعزيز مستوى المعيشة على المدى الطويل
القضاء التام على الجوع	تساعد الخدمات المالية الرقمية المزارعين والمزارعات إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج والمحصول، وذلك بكلفة أقل، مما يسهم بشكل مباشر في زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية. من جهة أخرى تسهم الخدمات المالية الرقمية في توفير منصات ملائمة للتحويلات الاجتماعية لمن يعانون من سوء التغذية، وذلك بطريقة فعالة، أسرع وأكثر أمانا وموثوقية.
الصحة الجيدة والرفاه	تساعد المدفوعات الرقمية والتمويل في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية المنخفضة الكثافة. ويسمح التمويل الرقمي للأسر بالتعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية دون إلزامها بالفقر. وتسمح المدخرات الرقمية والتأمين مثلا للأسر بمواجهة نفقات الرعاية الصحية غير المتوقعة.
التعليم الجيد	يساعد التمويل الرقمي الأسر ذات الدخل المنخفض في التحكم بشكل أفضل بنفقات التعليم، والمدارس وأنظمة التعليم الوطنية في تحسين إدارتها المالية، مما يسمح بتوفير الموارد لدعم المعلمين والمعلمات وتوفير المواد التعليمية والتقنيات التي تؤدي إلى تحسين نتائج التعليم. المدفوعات الرقمية تتيح للأسر الادخار ودفع تكاليف التعليم وتمنح النظام التعليمي والمدارس والحكومة رؤية أفضل وإمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية ونماذج الأعمال الأكثر استدامة.
المساواة بين الجنسين	تمكن الخدمات المالية الرقمية النساء من كسب المزيد وبناء الموارد والأصول. ويشكل تعزيز القدرة المالية للنساء عاملا أساسيا في تحقيق المساواة بين الجنسين ودفع النمو الاقتصادي. وتتيح الخدمات المالية الرقمية للمرأة فرصة التحكم بمواردها المالية، بما في ذلك الوصول الآمن والحكيم والمستتر إلى حساباتها المصرفية. وتساعد القنوات الرقمية على جمع بيانات مفيدة عن صاحبات الأعمال، مما يؤدي إلى فهم احتياجاتهن وتقييم أفضل لجدارتهن الائتمانية. كما أن جمع بيانات مصنفة حسب الجنس يساعد صانعي/صانعات السياسات على وضع سياسات تراعي احتياجات النساء، والجهات

	المقدمة للخدمات على تصميم منتجات مالية رقمية موجهة للنساء وتراعي احتياجاتهن.
المياه النظيفة والنظافة الصحية	يؤدي استخدام القنوات الرقمية للقياس والفوترة والدفع إلى خفض نفقات التشغيل وتأمين التدفقات النقدية، مما يساعد الجهات المقدمة للخدمات في توسيع خدماتها وإتاحة إمدادات أوسع للمياه المأمونة للعملاء في الريف
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	تسهم أنظمة الدفع الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية وبالتالي زيادة إمكانية توسيع الوصول إلى الطاقة وزيادة الاستثمار في هذا القطاع.
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تقدم الشركات لموظفيها وعملائها وشركائها التجاريين قنوات مباشرة للشمول المالي من خلال رقمنه المرتبات والمدفوعات التجارية، مما يزيد من الفرص الاقتصادية والمرونة .كما تتيح الخدمات المالية الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تخفيض تكلفة التعامل مع النقود وزيادة فرص الحصول على التمويل.
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	يمكّن التمويل الرقمي الشركات الصغيرة من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة، مما يدفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمي. وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء أرشيف أو تاريخ لدفوعاتها ودرجات الائتمان التي حصلت عليها، مما يشكل ضمانة لها ويساهم في زيادة فرص الحصول على التمويل في المستقبل
الحد من أوجه عدم المساواة	للتمويل الرقمي دور في الحد من أوجه عدم المساواة، حيث يوفر للأسر ذات الدخل المنخفض أدوات جديدة لزيادة دخلها، وتحسين المرونة المالية والوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية الجديدة .وتزيد الخدمات المالية الرقمية معدلات الإنتاجية ودخل الأسر الريفية من خلال ربط الأسر بالفرص الاقتصادية خارج المجتمعات الريفية الضيقة
مدن ومجالات اجتماعية مستدامة	تسهل الرهون الصغيرة، مع توفير خدمات رقمية للمدفوعات، على السكان الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية الاستثمار فيها من أجل الحصول على السكن المناسب.
العمل المناخي	يساعد التمويل الرقمي الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومة على مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والاستعداد لها، لا سيما من خلال تعزيز المرونة وتحفيز الاستثمارات المستدامة.
السلام والعدل والمؤسسات القوية	تحسن أنظمة المدفوعات الرقمية بشكل كبير شفافية المعاملات من الحكومات وإليها، وتساعد في رفع مستوى المساءلة حول استخدام الحكومات للأموال العامة، مما يسمح بزيادة الأموال المتاحة للخدمات العامة الحيوية والاستثمارات والتحويلات .وتكون السجلات التي تنشأ من المعاملات الرقمية أكثر شفافية وأكثر قابلية للمراجعة، مما يساعد في مسائلة الحكومات والأطراف الأخرى عن استخدام الأموال العامة

المصدر: نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية 2019، ص 47.

الخاتمة:

أصبح الشمول المالي من أهم الموضوعات التي لاقت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من قبل الدول والهيئات الدولية والجهات المالية والرقابية، لما يعكسه من تأثير على الاقتصاد من خلال ربط الفرد بالمؤسسات المالية، بتسهيل تقديم كافة الخدمات المالية بغض النظر عن نوع وقيمة الخدمة، مع التركيز على الجودة والتكنولوجيا، مما يزيد في ثقافة الفرد الاستثمارية فتتوفر فرص العمل وبهذا يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أي يرتفع معدل النمو الاقتصادي ومنه السير نحو التنمية المستدامة المنشودة في الجزائر.

ومن خلال ما تم عرضه في دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التالية:

-النتائج:

1. يعد الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول، والذي يؤدي إلى تعزيز فرص تحقيق الإقلاع الاقتصادي وبالتالي الوصول إلى معدلات مرضية من النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. مستوى الشمول المالي في الجزائر متدني بالمقارنة بالدول المتقدمة والتي حققت تنمية مستدامة.
3. الحاجة إلى المزيد من تطوير البنية التحتية المالية: ويشمل ذلك أنظمة دفع كفؤة وشبكة من فروع المؤسسات المالية المنتشرة وشبكة من الصرافات الآلية ووحدات الدفع إضافة إلى بنية رقمية تساعد على نفاذ الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال.
4. انخفاض مستويات المنافسة المالية: يتسم النظام المصرفي الجزائري بارتفاع مستويات التركز المصرفي حيث تستولي أعداد قليلة من المؤسسات المصرفية على السوق المصرفي من حيث الودائع والقروض، إذ تساهم زيادة مستويات المنافسة المالية في زيادة الشمول المالي.
5. سرعة تطبيق الشمول المالي ساهم في تقليل الاستبعاد المالي بين الطبقات الاجتماعية من خلال وصول الخدمات المالية إلى كافة طبقات المجتمع وتقليل التكلفة وسرعة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية.
6. تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي لهذا لابد من تحديد المعوقات بدقة ومعالجتها.

-التوصيات:

1. ضرورة تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية: من أهمها الأسواق المالية وشركات التأمين ومكاتب البريد.
2. ضرورة تطوير الأطر التشريعية والرقابية: تتمثل في الأطر القانونية والتشريعية التي تساعد المؤسسات المالية وتشجعها على تقديم المزيد من الخدمات المالية وتقديم خدمات متطورة تراعي احتياجات العملاء وتدعم النمو الاقتصادي وتحافظ على الاستقرار المالي.
3. ضرورة تطوير بيئات الأعمال: ممثلا في مؤشر مناخ الأعمال والذي يرتبط ارتباطا طرديا مع الشمول المالي فطالما كان مؤشر مناخ ممارسة الأعمال بالجزائر ضعيفا.
4. بناء قاعدة بيانات وحساب مؤشرات الشمول المالي مع توضيح منهجيات الحساب.
5. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الشمول المالي ودعمه لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.
6. ضرورة تبني استراتيجية فعالة شاملة ضمن مخطط الاصلاح المالي والمصرفي لتحسين انتشار الخدمات المالية وتوعية المستهلك.

المراجع:

1. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). *the global findex database 2021.* Washington: WORLD BANK GROUP.

2. أسامة عزاوي، و توفيق رفاع. (31 21, 2021). عزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي -. *مجلة العلوم التجارية و التسيير*، الصفحات 110-111.

3. العباس بهناس ، حميد رسول ، و عز الدين بسيسة بلعباس. (2019). أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. *معارف*، صفحة 213.

4. بدران أحمد جابر. (2014). التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة. *مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية*، صفحة 28.

5. جلال الدين بن رجب. (2018). *دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية*. دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

6. جواد الشمري كمال كاظم . (2020). تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية رأس المال. *أهل البيت*، صفحة 568.

7. سعاد عدنان نعمان الشمري، و ندى سلمان حبيب العزاوي. (2021). *wraith scientific journal* ، صفحة 155.

8. عبد الله رعد جلال، و مراضى حميد شلاكة. (2021). تقويم كتاب الجغرافية للصف الخامس أدبي وفقا لأبعاد التنمية المستدامة. *مركز البحوث النفسية* ، الصفحات 636-637.

9. عبد الوهاب منصوري . (2022). التنويع الإقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة. *التنويع الإقتصادي وجدلية تحقيق التنمية المستدامة في دول المغرب العربي واقع آفاق وتحديات* (صفحة 9). الوادي : جامعة حمه لخضر.

10. عمار فوزي المياحي، و ليلى فوزي جعفر. (2020). *السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي الاستدامة المصرفية 2030* (المجلد الاولى). مصر: المركز العربي للنشر و التوزيع.

11. مرجان سنان عبد الله، عبد الرضا مصطفى سلام ، محمد كريم حيدر، و عزيز جياد عدنان . (2021). *دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها*، صفحة 63.

12. مناحي الرفيعي إفتخار محمد. (2020). دور النك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي. *مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الإنسانية والإجتماعية*، صفحة 38.

جامعة فرحات عباس – سطيف - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الافتراضي حول:

الشمول المالي في الجزائر: الاقع والآفاق

يومي 13 أكتوبر 2022

المحور الثاني: اهمية التوجه نحو الاعتماد على الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة

عنوان المداخلة:

دور الشمول المالي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة

من اعداد

جوهري ميلود*طالب دكتوراه

djouhri2009mil@gmail.com

djouhri.miloud@univ-ouargla.dz

جامعة ورقلة- الجزائر

غربي نوال طالبة دكتوراه**

gherbi.naoual80@gmail.com

gherbi.naoual@univ-ouargla.dz

جامعة ورقلة- الجزائر

مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. لتحديد هذه العلاقة تم استعمال المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

توصلت الدراسة إلى طردية العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والذي يعد احد أدوات تحقيق أبعدها، حيث يعمل على تخفيض معدلات الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل والرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتشجيع على الادخار الذي يساعد الأفراد على مواجهة نفقاتهم المختلفة كالصحة والتعليم، إضافة إلى تمويل المؤسسات الناشطة في مجال الطاقات المتجددة صديقة البيئة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، تنمية مستدامة، إقصاء مالي، نمو اقتصادي.

Abstract

This study aims to identify the relationship between financial inclusion and sustainable development in its three dimensions, economic, social and environmental. To determine this relationship, the descriptive and analytical approaches have been used.

The study found that the relationship between financial inclusion and the achievement of sustainable development goals is one of the most remote tools, reducing poverty and unemployment, redistributing income and raising economic growth by financing small and micro-enterprises, encouraging savings that help individuals meet their various expenses, such as health and education, as well as financing institutions active in the field of environmentally friendly renewable energies such as wind and solar energy.

Keywords: financial inclusion, sustainable development, financial exclusion and economic growth.

مقدمة

حظي الشمول المالي بمكانة عالية على جدول أعمال بعض الحكومات، وكذلك المنظمات الدولية كالبنك الدولي (Brekke, 2018) ، لما له من أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي فمن غير المعقول تصور الحفاظ على ديمومة الاستقرار المالي في حين لا يزال هناك نسبة كبيرة من فئات المجتمع مقصاة ماليا من النظام المالي، (عبيد، 2019)،كما ساعد الشمول المالي، وبشكل كبير في تحقيق الأهداف السبعة من بين الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة. (الجويني و قندوز، 2021).

كما استقطبت التنمية المستدامة اهتمام العديد من دول العالم والمنظمات ،وذلك راجع إلى التدهور البيئي الذي شهده العالم كالاحتباس الحراري ،ثقب الأزون ،التلوث بمختلف أنواعه ، وذلك من جراء الغازات السامة المنبعثة من المصانع الكبرى التي كان هدفها اقتصادي بحت وهو تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح ،ولهذا فإن معظم دول العالم توجهت في العصر الحديث إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو التنسيق بين أبعادها الثلاثة وهو البعد الاقتصادي البيئي والاجتماعي.

إن توسيع نطاق الشمول المالي وتطويره ليس هدفا فى حد ذاته، بل أداة لتحقيق غاية كبرى، وذلك لدوره الكبير فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ، من تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وتحقيق العدالة، وتأمين الرفاهية، وتحقيق التنمية المستدامة (سعدوني، بدون سنة).

وللإحاطة بجوانب الموضوع يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مساهمة الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي التنمية الاقتصادية، كما تبرز أهميتها في تحديد المتطلبات الأساسية لتوسيع نطاق الشمول المالي، مع تطوير الدور الذي يؤديه في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، وهذا من اجل ضم الفئات غير المستفيدة من الخدمات المالية، مع تمكينهم من تمويل مشاريعهم الاستثمارية، وإيداع مدخراتهم، مما ينتج عنه في النهاية الحد من ظاهرة الفقر، وتقليل البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.

– منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي لإبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل العلاقة بين الشمول المالي وأبعاد التنمية المستدامة.

المحور الأول: الخلفية النظرية للشمول المالي:

تعريف الشمول المالي: تعددت التعاريف الخاصة بالشمول المالي، ولعل أبرزها تعريف مجموعة العشرين(G20) ومؤسسة تحالف الشمول المالي(AFI)، البنك الدولي(BM) ومنظمة التعاون والتنمية والاقتصادية(OECD).

عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة تحالف الشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه: " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما فيها الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ". (غربي، 2020، صفحة 11)

أما البنك الدولي (BM) فعرفه كما يلي: " الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين – يتم تسليمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. " (hung tram & al, 2021, p. 02)

ويعرف وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD : "بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك دفعا لتعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي ". (دردور و حركات، 2020، صفحة 74)

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الشمول المالي بأنه: قدرة وصول أكبر قدر من فئات المجتمع إلى الخدمات المالية خاصة الفئات الفقيرة والمهشمة، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما فيذلك الحسابات المصرفية، خدمات الدفع، التحويل، الادخار، الائتمان والتأمين في الوقت وبالسعر المناسبين.

2– ظهور مصطلح الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة ليشون "Leyshon " وثرفت " Thrift " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، ومن الجدير بالذكر أن من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم هي المملكة المتحدة وماليزيا في سنة 2003 وتسعى حاليا العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي،حيث ازداد الاهتمام الدولي به بعد الأزمة المالية العالمية

سنة2008 (بن عيشوبة، 2018، صفحة 47)، حيث تم تأسيس تحالف الشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion) وتمويله من مؤسسة Gates Bill &Melindaلتطوير سياسات الشمول المالي في الدول النامية والناشئة وفي عام 2011 تم إطلاق مبادرة إعلان مايا (Maya Declaration)، في منتدى السياسات العامة المنعقد في مدينة ريفييرا مايا (Riviera Maya) المكسيكية والتي يمكن اعتبارها المنصة الرائدة في العالم والتي تمكن الأعضاء في مؤسسة تحالف الشمول المالي من تحقيق أهداف ملموسة في مجال الشمول المالي، وتضم هذه المبادرة أكثر من 100 مؤسسة مالية وسياسية من أكثر من 90 دولة نامية وناشئة. (الشرمان، 2018، صفحة 10).

-أبعاد الشمول المالي:

قام تحالف الشمول المالي بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي والتي قامت بإجراء مبادرة وضع مجموعة من الأبعاد لقياسه.من جهة أخرى اتفق أعضاء الرابطة الدولية من اجل الشمول المالي) GPFI في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي : (محمد بدر عجور، 2017)

3-1.الوصول للخدمات المالية :

يعني القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية، قد يتطلب فهم مستويات الوصول نظرة ثاقبة وتحليل العوائق المحتملة أمام فتح واستخدام حساب مصرفي ، مثلا لتكلفة والقرب المادي لنقاط الخدمة المصرفية (الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع ووكلاء المصارف). يمكن الحصول على نسبة لقياس الوصول عن طريق حساب عدد الحسابات المفتوحة عبر المؤسسات المالية وتقدير نسبة السكان الذين لديهم حساب منع عدد البالغين (ستار لفتة، 2019، صفحة 05).

3-2. استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي و تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (العباس و آخرون، 2019، صفحة 216).

3-3. جودة الخدمات المالية :

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، حيث لا يزال عدم الوصول للخدمات المالية يعتبر مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية ومع ذلك، فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا، اذ

يتطلب من المهتمين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة (محمد بدر عجور، 2017، صفحة 14).

4- شروط تحقيق الشمول المالي:إن تحقيق الشمول المالي يتطلب توافر مجموعة من الركائز والشروط يمكن إيجازها فيما يلي:

4-1. دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له وتتضمن ما يلي: (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 748)

أ. البيئة التنظيمية: توفير الأطر القانونية والتشريعات الملائمة بما يعزز الشمول المالي.

ب. الانتشار الجغرافي:من خلال الاهتمام بإنشاء فروع لمقدمي الخدمات وخاصة التمويل الأصغر، وإنشاء نقاط للوصول إلى الخدمات المالية.

ج. تطوير نظم الدفع والتسوية: لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، ما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.

د. الاستفادة من التطورات التكنولوجية: وذلك لتخفيض تكلفة المعاملات المالية من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول.

4-2. حماية المستهلك: بالتقليل من المخاطر الناجمة عن التعامل مع البنوك من خلال العدل والمساواة في التعامل مع العملاء وزيادة الإفصاح والشفافية، مع التحلي بالسلوك المهني اتجاه العملاء، ووضع أنظمة رقابية فعالة تضمن سرية معلومات العملاء وخصوصيتها، وايلاء عناية خاصة بالشكاوى المقدمة ضمانا لحقوق العملاء. (سفاري و بن داية، 2021، صفحة 74)

4-3 . تنويع مقدمي الخدمات:من خلال اعتماد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص عدد كبير من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية، وتكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع الأنظمة المصرفية الخاصة بأنظمة التمويل الأصغر. (صلال الحسناوي و صلاح مهدي، 2020، صفحة 38)

4-4 . مستوى الثقافة المالية للمجتمع:يعتبر التثقيف المالي من أهم العناصر المعززة للشمول المالي، إذا يساهم وبشكل كبير في زيادة النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة. (إبراهيم سالم و يحي، 2021، صفحة 137)

كما يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل، للوصول إلى مجتمع ذو ثقافة مالية، ويعمل على تعزيز مستويات الوعي لدى كافة فئات المجتمع، ويساعد المواطنين على سهولة اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة وبأدنى درجات مخاطر. (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 10)

المحور الثاني: ماهية التنمية المستدامة:

1-تعريف التنمية المستدامة

تعددت مفاهيم التنمية المستدامة واختلفت حسب الزاوية المنظورة إليها وفي ما يلي نستعرض أهم المفاهيم:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها:" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية. (فراحتية، 2018، صفحة 279)

التنمية المستدامة عرفها تقرير برونتلاند عام 1987 بأنها " هي التنمية التي تأخذ في عين اعتبارها حاجات المجتمع الأساسية والراهنة دون مساسها بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء بحقوقها. (الود و بلاهدة، 2014، صفحة 192)

مماسبق يمكن أن نعرف التنمية المستدامة على أنها تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتها،أي تحسين مستوى معيشة الفرد في الحاضر والمحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة .

2-نبذة عن ظهور مفهوم التنمية المستدامة

كان التسلسل الزمني لظهور مفهوم التنمية المستدامة كالآتي (عبود، ميوني، و مسعودي، 2016، صفحة 91):

1968 : إنشاء **نادي روما** الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي

1972: **نادي روما** نشر تقريرا مفصلا حول تطور البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وينشر توقعات 2100 وفي نفس السنة تم انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استو كهولم، تم فيه الدعوة إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية وكذا ضرورة بيئة الجنوب.

1987: تم بلورة تعريف دقيق حول التنمية المستدامة.

1992: على غرار الكوارث الصناعية التي حدثت في العالم (تشرنوبي مثلا) وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة فعقدت قمة الأرض في البرازيل في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حضرها أكثر من 100 رئيس دولة و 30 ألف مشارك من كل أنحاء العالم.

2002: اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانزبورغ والتوقيع على المعاهدة التي تضمن وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

3-مبادئ التنمية المستدامة :

حسب البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين يمكن حصر مبادئ التنمية المستدامة في 10 مبادئ وهي كالتالي : (منصوري، 2020، صفحة 78)

- تحديد الأولويات بعناية ؛
- الاستفادة من كل دولار أي التأكيد على فعالية التكلفة ؛
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأفراد ؛
- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا ؛
- الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية ؛
- العمل مع القطاع الخاص ؛
- الاشتراك الكامل للمواطنين اي المشاركة الشعبية ؛
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا ؛
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية ؛
- إدماج البيئة من البداية في سياسات الدولة واستراتجيات المؤسسات والاستثمارات المستقبلية.

4- أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي (حسون و اخرون، 2015، صفحة 342):

4-1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة ، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان ،.

4-2-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة : وهي تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في أيجاد حلول مناسبة لها

4-3-احترام البيئة :وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان .

4-4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد : وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

4-5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ،

4-6-أحداث تغير مناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بأتباع طريقة تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية ، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية .

4-7-تحقيق نمو اقتصادي تقني:وذلك تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

5-أبعاد التنمية المستدامة:

لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن إن يكون هناك ترابط بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية وفي ما يلي نستعرض تلك الأبعاد بالتفصيل:

5-1- الأبعاد الاقتصادية

تتضمن الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة كلا من (تي، بن عمر، و بن ميهوب، 2020، صفحة 285):

أ- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**: فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية

ب- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية** : تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية.

ت- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته**: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، .

ث- **التخفيف من عبء الفقر**: يحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية .

ج- **المساواة في توزيع الموارد:** وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة كالتعليم الصحة والحقوق السياسية ، فهذه المساواة تساعد على التنشيط الاقتصادي الضروري لتحسين مستويات المعيشة.

ح- **الحد من التفاوت في المداخيل** :التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية،

5-2-الأبعاد الاجتماعية

تكمن الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في (زاوية، 2019، صفحة 12):

أ- تثبيت النمو الديموغرافي :هو العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات .كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

ب- أهمية توزيع السكان: أن لتوزيع السكان أهميته :فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة .فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها .

ت- الاستخدام الكامل للموارد البشري: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع .ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛

ث- الصحة والتعلم: ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة . والتعليم أمر يساعد على التنمية الاقتصادية .ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

ج- الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم: إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة أفراد في القرارات، و التخطيط لها وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق .

5-3- الأبعاد البيئية :

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم ويجب الحفاظ عليها عن طريق (عبود، ميموني، و مسعودي، 2016، صفحة 94):

أ- **حماية الموارد الطبيعية:** تحتاج التنمية المستدامة في الحفاظ إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأرض المخصصة

ب- للأشجار وحماية مصايد الأسماك والأراضي الزراعية، وذلك من خلال تبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل،

ت-**الحفاظ على المحيط المائي**: تتم صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه،وتحسين نوعية المياه، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه،

ث-**حماية المناخ من الاحتباس الحراري**: التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة المتاحة للأجيال وتعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية والفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

ج- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية**: إن الانخفاض في مساحة الأراضي القابلة للزراعة يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذ في التسارع والتنمية المستدامة في هذا المجال تعنى بصيانة ثراء الأراضي والتنوع البيولوجي للأجيال المقبلة.

المحور الثالث : دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

يلعب الشمول المالي دورا مهما في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال ما يلي:

1-دور الشمول المالي في تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة :

- يؤثر الشمول المالي تأثيرا ايجابيا عل الجانب الاجتماعي للمجتمع من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل خاصة الشباب والمرأة هذا من جهة،ومن جهة أخرى ، يمكن الشمول المالي من وصول المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها في القطاع المالي الرسمي ،وتقديم الخدمات المالية المناسبة لها . (الحميدي، 2019، صفحة 3)

- يساهم الشمول المالي على القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الأمن الغذائي ،فطبقا لتقرير البنك الوطني هناك 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار في اليوم فضلا على فرصهم في الحصول على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمة ،مما يصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية ،ووفقا أيضا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO2015) هناك حوالي 795 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي ،وهؤلاء الأشخاص معظمهم يعيش في المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية ،مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزراعية (سعدوني، صفحة 35)

- كما يساهم الشمول المال في تحسين مستوى الصحة والتعليم في المجتمع وذلك من خلال خدمة الادخار حيث يساعد الأفراد في ادخار أموالهم لتساعدهم في تسيير وإدارة نفقاتهم الصحية سواء المخطط لها وغير المخطط لها ، كما خدمة التأمين الصحي تساعد على استقرار وعدم القلق أو الخوف من المستقبل ، أما عن التعليم فإن عملية الادخار تساعد الأفراد على تسيير وإدارة نفقاته على التعليم من خلال فتح حسابات

مصرفية والحصول على قروض قصيرة الآجل التي مكنت الأسر من دفع نفقات التعليم . (سعدوني، صفحة 36)

2-دور الشمول المال في تحقيق الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة

- يلعب الشمول المالي في تحقيق الإبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال تحريك مجمل الفعاليات الاقتصادي من خلال تسهيل الخدمات المالية لأفراد المجتمع مثل الدفع الالكتروني عبر التكنولوجيا المالية للبنوك والهواتف النقالة ،إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغير التي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي إضافة إلى دمج المجتمعات في الخدمات المالية والمصرفية . (فهد و العكيدي، 2019، صفحة 418)
- يساهم الشمول المال في القضاء على البطالة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى معيشة الأفراد ،وذلك نم خلال وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع وقطاعات الأعمال التي تزيد من النمو الاقتصاد الشمولي . (الحميدي، 2019، صفحة 4)
- كما يساهم الشمول المالي في تمويل القطاع الزراعي وتطويره من خلال تمكين الفلاحين من الحصول الخدمات المالية وتأمين محاصيلهم الزراعية إضافة إلى ادخار أموالهم لاستخدامها في المستقبل لشراء المعدات والأدوات الزراعية ،كما ساهمت رقمنه الخدمات المالية إلى سهولة توزيع أجور وإعانات المزارعين .

3-دور الشمول المالي في تحقيق الإبعاد البيئية للتنمية المستدامة

- يساهم الشمول المالي في نشر الوعي البيئي من خلال المساهمة في إعطاء الأولوية في تمويل المشاريع الاقتصادية التي تدمج الاعتبارات البيئية في نشاطاته الاقتصادية .
- كما يساهم الشمول المالي في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة صديقة البيئة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية وهذه المشاريع عادة تكون في المناطق النائية الصحراوية ووصول الخدمات المالية لتلك المناطق يشجع على التوسع في هذه المشاريع .
- مساهمة البنوك والمؤسسات المالية في الحملات التوعوية والملصقات الخاصة بحماية البيئة فإن الشمول المالي يعمل على وصول تلك الحملات إلى نقاط عديدة من المجتمعات .

الخاتمة :

من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجوعة من النتائج يمكن اختصارها فيما يلي :

- يعتبر الشمول المالي من أهم المواضيع الراهنة التي يعم القطاع المالي إلى تحقيقه لأنه يلعب دور مهم في تطوير المجتمعات سواء اقتصاديا أو اجتماعيا من خلال تمكين اكبر عدد ممكن من أفراد المجتمعات من الحصول على خدمات مالية تساعده على إدارة وتسيير نفقاته اليومية بكل سهولة ؛
- كما يعمل الشمول المالي على تطوير المناطق النائية التي تعاني الفقر والبطالة من خلال تقريب الخدمات المالية منهم.
- يعمل الشمول المالي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة سواء الاقتصادية ،الاجتماعية والبيئية ،حيث يساعد في تخفيض معدلات البطالة و توزيع الدخل بين الأفراد، إضافة إلى التشجيع على الادخار الذي يساعد أفراد المجتمع على مواجهة نفقاتهم الصحية ونفقات التعلم وغيرها ،إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر حيث تعمل هذه الأخيرة على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ؛
- إن تشجيع المؤسسات المالية للمؤسسات التي تدمج الاعتبارات البيئية في نشاطاتها الاقتصادية يساعد في حماية البيئة التي تعد البعد الهام في التنمية المستدامة ؛
- كذلك تمويل المؤسسات المالية لمشاريع الطاقة المتجددة يلعب دورا هاما تشجيع المؤسسات الاقتصادية في استخدام تلك الطاقات في أنشطتها الاقتصادية ؛

مما سبق يمكن أن نستخلص أن للشمول المالي له تأثيرات ايجابية على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

يمكن من خلال بحثنا هذا نضع التوصيات التالية :

- اهتمام السلطات المالية عبر العالم بالشمول المالي لان هذا الأخير هو من أشكال التطور لكل بلد ؛
- ضرورة اعتبار الشمول المالي من استراتيجيات الدولة، ومطلب أساسي للاستقرار المالي، وبالتالي السعي لتعزيزه بكل الطرق؛
- إنشاء هيئة متخصصة لتطوير الشمول المالي ، من خلال القيام بإحصائيات دقيقة للتأكد من مدى الوفاء باحتياجات المواطنين من الخدمات المالية ، ومن الفجوات التي لا تزال قائمة على صعيد الطلب على الخدمات المالية؛
- ضرورة تكثيف الوعي والإرشاد المالي لزيادة مستوى التثقيف المالي للمواطنين، وذلك عن طريق تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية والعوائد والمخاطر المصاحبة لها، وخاصة وضع اطر تشريعية وتنظيمية لزيادة ثقة المواطنين في هذا النوع من الخدمات؛
- الاهتمام بالمجتمعات النائية التي تعاني من الحرمان المالي، حيث ان التغيير من وضعية هذه المجتمعات يرجع بالنفع على المجتمع ككل ؛

- توجيه الخدمات المالية بالشكل الذي يحقق أبعاد التنمية المستدامة التي بتحقيقها يتحقق النمو الاقتصادي الذي يعمل على تقوية مكانة أي دولة في المجتمع الدولي .

قائمة المصادر والمراجع

Brekke, T. (2018). Halal Money: Financial inclusion and demand for Islamic banking in Norway. *Research and Politics* , pp. 1-7.

hung tram, t. x., & al. (2021). Constructing a composite financial inclusion index for developing economies. *The Quarterly Review of Economics and Finance , 82*, pp. 1-9.

احمد تي، الاخضر بن عمر، و سارة بن ميهوب. (4-5 فيفري, 2020). التنمية المستدامة ابعادها ومؤشرات قياسه قراءة اقتصادية . *جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائرالابعاد والتحديات* ، الصفحات 279-296.

احمد سعيد. (2019). البصمة الايكولوجية كمؤشر للاستدامة البيئية والتنموية . *مجلةادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية* ، 346-365.

أسماء دردور، و سعيدة حركات. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017باستعمال نموذج .ARDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية* ، *10* (04)، الصفحات 71-90.

اسماء سفاري، و آسيا بن داية. (2021). تأثير تطبيق سياية الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي* ، *11* (01)، الصفحات 66-95.

آسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغري العربي- دراسة مقارنة: الجزائر، تونسوالمغرب. *دراسات وابحاث* ، *10* (03)، الصفحات 745-757.

الحبيب الود، و حنان بلاهدة. (2014). التنمية المستدامة :صورة الارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية* ، 190-207.

ايسر ياسين فهد، و احمد محمد جاسم العكيدي. (2019). العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق . *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية* ، 415-431.

جمال الجويني، و عبد الكريم قندوز. (2021). اثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. *صندوق النقد العربي* (08)، 1-34.

حنين محمد بدر عجور. (مارس, 2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير في ادارة الاعمال. غزة، كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

خالد محمد الشرمان. (2018). الشمول المالي والآداء الاقتصادي في الاردن (رسالة ماجستير في الاقتصاد). 10. عمان، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية: جامعة اليرموك.

رشيدة زاوية. (2019). ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر . *مجلة دراسات اقتصادية* ، 9-29.

رفيقة بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة الدول العربية). *مجلة الاقتصاد ولتنمية البشرية ، 09* (02)، 46-59.

سالم صلال الحسناوي، و لينا صلاح مهدي. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مركز دراسات الكوفة ، 20* (58)، الصفحات 27-49.

صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ابو ظبي. 1-17.

عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته). *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، 06* (01)، 07-41.

عد الرحمان بن عبد الله الحميدي. (28 افريل, 2019). الشمول المالي نحو التنمية المستدامة. *مؤتمر اعلامي للصندوق النقد العربي* ، الصفحات 1-10.

كمال فراحتية. (2018). التنمية المستدامة . *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية* ، 277-295.

محمد محروس سعدوني. (بلا تاريخ). الشمول المالي واثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة. *دراسة تحليلية لواقع الدول العربية* . مصر ، كلية الحقوق جامعة الزقازيق .

منى منصوري. (2020). التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة . *مجلةارصادللدراسات الاقتصادية والادارية* ، 75-94.

ميلود عبود، بلقاسم ميموني، و علي مسعودي. (2016). اشكلية التنمية المستدامة في الوطن العربي . *مجلة اقتصاد المال والاعمال* ، 89-104.

نور الدين حاروش. (2014). مؤشرات التنمية المستدامة والخدمة المحلية العموميةفي الجزائر. *المجلةالجزائرية لامن والتنمية* ، 83-108.

تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

Enhancing financial inclusion as a mechanism for achieving financial stability and economic growth

المحور الثاني: أهمية الاعتماد على الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة

ط.د ميرود فاتح / مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية

جامعة غرداية، miroud.fateh@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإرسال:اليوم/الشهر/السنة **تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور تعزيز الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال تسليط الضوء مفهوم الشمول المالي من خلال تعريفه، أهميته وأهدافه، مبادئة المبتكرة، دور المصارف المركزية و والجهات الرقابية في تحقيقه، ركائزه الأساسية، بالإضافة إلى دوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة، حيث عززت الدراسات والبحوث العديدة القناعة الراسخة حول العلاقة الوطيدة بين مستوى الشمول المالي المرتبط بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، حيث يعد الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يعدان عنصرين رئيسين في عملية التنمية المستدامة. حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals "SDGs") التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract

This study aims to highlight the role of promoting financial inclusion in achieving economic growth and sustainable development, by highlighting the concept of financial inclusion through its definition, importance and objectives, innovative principles, the role of central banks and regulatory authorities in achieving it, its main pillars, in addition to its role in achieving Economic growth and sustainable development.

The study reached a set of results, the most important of which is that there is a close relationship between financial inclusion, financial stability and economic growth in particular, and achieving sustainable development in general. The numerous studies and research have reinforced the firm conviction about the close relationship between the level of financial inclusion related to the degree of development and depth of the financial and banking sector from On the one hand, and between economic growth, social development and economic and financial stability on the other

hand, where financial inclusion is an important means to achieve sustainable development through its role in economic efficiency and social equality, which are two main elements in the sustainable development process. Financial inclusion helps achieve several of the 17 ambitious sustainable development goals ("SDGs") set by the United Nations for 2030.
Key words: Financial inclusion, Economic growth, sustainable development.

مقدمة

يعرف الشمول المالي بأنه إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة عالية (مدفوعات، تحويلات، إدخار، اقتراض، تأمين...إلخ)، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة.

حيث يمثل تعزيز الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية .فقد ثَبُت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة. فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي . كذلك، فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي:

كيف يساهم تعزيز الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

1. ما ماهية الشمول الشمول المالي؟
2. ما هو دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي؟
3. ما هو دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار في العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظرا لدوره في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. كما يساعد الشمول المالي على تحقيق تسعة من الأهداف السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة 2030 على رأسها خفض الفقر، ومكافحة الجوع، وخلق المزيد من فرص العمل.

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

1- أبراز أهمية تحقيق الشمول المالي.

2- تسليط الضوء على دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي.

3- تسليط الضوء على دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة.

محتوى الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى محورين أساسيين:

- **المحور الأول:** مفاهيم حول الشمول المالي؛
- **المحور الثاني:** دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المحور الأول: مفاهيم حول الشمول المالي

نظراً لأهمية الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقي اهتمام كبيرا من مختلف الدول المتقدمة منها أو النامية، سنحاول التعرف على أبرز الأسس النظرية للشمول المالي.

1- تعريف الشمول المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام 2000 حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والمصارف المركزية في الدول النامية، وقد تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه: " عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة". (عجور، 2017، صفحة 9).

وبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ازداد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع بمفهومه لدى الهيئات الدولية.

يعرف البنك الدولي في تقريره الصادر سنة 2014 تحت عنوان «تقرير التنمية المالية العالمي (Global Financial Développent Report)» الشمول المالي على أنه:" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية". (The World Bank, 2014, p. 21).

كما عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول العالمي (AFI) الشمول المالي بأنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (حسيني، 2020، صفحة 100).

ويعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه "العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المخلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (شنبي و بن لخضر، 2018).

كما يعرف الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي(Financial Inclusion Measurement in the Arab World) على أنه"إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، إلى مجموعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار،ائتمان ،تأمين ،....الخ)، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من

قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة". (CGAP & Arab Monetary Fund , 2017, p. 01)

وبهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (Financial Inclusion Data Working Group) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance of Financial Inclusion) الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي: (بن رجب، 2018، صفحة 2).

- **الفائدة والملائمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **الإتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من الخدمات).
- **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالتنسيق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة. ويختلف باختلاف الظرف والموارد بين الدول. التالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/أو استخدام مؤشرات جديدة.
- **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، عل أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج تعريفا شاملا للشمول المالي من خلال الهدف الرئيسي له المتمثل في إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية.

2- أهمية الشمول المالي وأهدافه

يمثل الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، وقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية. (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 5).

ومن ناحية أخرى، يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق

إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة. ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، رفع مستوى المعيشة. (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 8).

3- المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20)

إدراكاً لأهمية الشمول المالي من قبل عدد من المؤسسات الدولية، بدا الاهتمام بعد الأزمة العالمية الأخيرة بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من الدول وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي. فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، التي تتلخص فيما يلي: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 7-8).

القيادة: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر.

التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، تقديم خدمات مالية متنوعة.

الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.

الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية المستهلك المالي مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة لمزودي الخدمات المالية والعملاء.

التمكين: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.

التعاون: إيجاد بيئة مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

المعرفة :إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

النسبية :التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار، عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.

4- دور المصارف المركزية والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي

تؤدي المصارف المركزية والجهات الرقابية مثل هيئات أسواق المال دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال:

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تسيير إجراء المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمن وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها.
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف الجهات الرقابية.
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول إلى كافة أطياف المجتمع.

- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية خاصة بين فئة الشباب.

5- الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي

هناك أربعة ركائز أساسية لتعزيز الشمول المالي، تشمل تطوير البنية التحتية المالية، وتوفير حماية لمستهلكي الخدمات المالية ، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي. (صندوق النقد العربي، 2017، الصفحات 7-10).

5-1- دعم البنية التحتية المالية

يعد توفير بيئة مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البيئة التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول الموطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:

- **بيئة تشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- **الانتشار**: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة. إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات كل دولة.
- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.
- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية (Digital Financial Services)، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.
- **توفير قواعد بيانات شاملة:** بالعمل على تفعيل دور مكتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

5-2- حماية مستهلكي الخدمات المالية

حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات. ويهدف تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ عل المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توفير آليات للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.
- توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

5-3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة أفراد المجتمع

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، آخذا في عين الاعتبار ما يلي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.

- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

5-4- التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف و التوعية المالية، من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، يتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي اغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلك من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

المحور الثاني:دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

قد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة، حيث عززت الدراسات والبحوث العديدة القناعة الراسخة حول العلاقة الوطيدة بين مستوى الشمول المالي المرتبط بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى.

1- دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي

أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ينبع جوهر العلاقة ما بين المتغيرين إلى دور الشمول المالي في خفض الفقر، وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة خلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، ودمج الفئات المهمشة، وتمكين الأفراد من الاستثمار في المستقبل، وتجنب صدمات الدخل، وتقلبات في مستويات الاستهلاك، وخفض المخاطر المالية وبالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . (Demirguc-Kunt, Asli, et al, 2017)

في هذا الإطار ربطت دراسة لصندوق النقد الدولي بين الشمول المالي، وعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والاستقرار والمساواة، وبينت الارتباط الإيجابي بين الشمول المالي وهذه المتغيرات غير أنها أشارت إلى أن العلاقة قد تعتمد على عدد من المحددات من بينها دخل الفرد، وجودة البيئة التنظيمية والرقابية.

كما تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الموجبة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن تسارع عملية فتح فروع للبنوك في المدن المكسيكية ساهم في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وبالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد ذوي الدخل الضعيف عن طريق تمكين أصحاب الأعمال من الحفاظ على استمرارية مشروعاتهم وخلق المزيد من فرص العمل(Bruhn and Love, 2014) .

فيما توصلت دراسة أخرى إلى انخفاض مستويات الفقر في المناطق الريفية في الهند كنتيجة لقيام البنوك بالتوسع في فتح فروع لها في المناطق الريفية.

كما يوثر الشمول المالي إيجابيا في دعم كفاءة سياسات الاقتصاد الكلي، حيث توضح بعض الدراسات أن زيادة مستويات الشمول المالي للأسر يرتبط بزيادة الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي زيادة حجم المضاعف المالي، إضافة إلى زيادة مستويات مرونة الناتج للتغيرات في أسعار الفائدة (IMF, 2018). في نفس السياق أشارت بعض الدراسات أن الشمول المالي للأسر يساعد على زيادة مستويات كفاءة انتقال السياسة النقدية .

كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي تحكمها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تختلف باختلاف الهيكل الاقتصادي للدولة. في هذا الإطار توصلت إحدى الدراسات إلى أن غالبية الدول النامية

تعاني من حالة الإقصاء المالي أي أن معظم سكانها ليس لديهم القدرة على الحصول عل الخدمات المصرفية والتمويل أو ليس لديهم الثقافة والدراية الكافية لكيفية إستخدامها (Okasana Kabakova & Eveny Plasksenkov, 2018).

في نفس الإطار، أوضحت إحدى الدراسات أن التقنيات المالية الحديثة تلعب دورا كبيرا في تعزيز الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي وتوصلت إلى ان زيادة درجة الشمول المالي في الدول المنخفضة الدخل في قارة آسيا إلى المستوى الذي تتمتع به اقتصاديات الأسواق الناشئة يمكن أن يقلل من عدم المساواة في الدخل وتخفيف حدة الفقر (Elena & Yong, 2018).

2- دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يعدان عنصرين رئيسين في عملية التنمية المستدامة. حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة ("Sustainable Development Goals "SDGs) التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030. على سبيل المثال يساهم الشمول المالي من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية (التمويل والادخار والتأمين)، في: (صندوق النقد العربي، 2019).

- الحد من الفقر و الجوع وعدم المساواة، لاسيما بين الجنسين.
- تحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والطاقة.

تحسين فرص الحصول على عمل لائق.

- تعزيز النمو الاقتصادي، والصحة الجيدة، والرفاه الاجتماعي.

كما تبنت مجموعة العشرين (G20) محول الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية. كما حدد البنك الدولي هدفاً طموحاً يتمثل في تعميم الخدمات المالي للجميع بحلول عام 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم.

خاتمة

اهتمت هذه الورقة بدراسة أهمية تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفي هذا الإطار تناولت الورقة الإطار المفاهيمي للشمول المالي، كما تناولت دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

– الشمول المالي هو إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، اقتراض، تأمين...إلخ)، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة.

– أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ينبع جوهر العلاقة ما بين المتغيرين إلى دور الشمول المالي في خفض الفقر، وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة خلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، ودمج الفئات المهمشة، وتمكين الأفراد من الاستثمار في المستقبل، وتجنب صدمات الدخل، وتقلبات في مستويات الاستهلاك، وخفض المخاطر المالية وبالتالي زيادة مستويات دخل الأفراد ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

– إن العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي تحكمها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تختلف باختلاف الهيكل الاقتصادي للدولة. في هذا الإطار توصلت إحدى الدراسات إلى أن غالبية الدول النامية تعاني من حالة الإقصاء المالي أي أن معظم سكانها ليس لديهم القدرة على الحصول عل الخدمات المصرفية والتمويل أو ليس لديهم الثقافة والدراية الكافية لكيفية استخدامها.

– يعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يعدان عنصرين رئيسين في عملية التنمية المستدامة. حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals "SDGs") التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030.

التوصيات

من أجل تطوير سياسات ناجعة وكفؤة لتحقيق وتعزيز الشمول المالي، يجب على كل دولة القيام بالآتي:

– تبني استراتيجيات وفق رؤى قومية للشمول المالي.

– تعزيز البيئة الأساسية للشمول المالي.

– الاستفادة من الفرص التي تقدمها التقنيات المالية الحديثة لرفع مستوى الشمول المالي.

- تقوية وتدعيم القطاع المالي.
- إيلاء المزيد من الاهتمام لتمويل المشروعات متناهية الصغر.
- العمل على توفير المتطلبات الأساسية اللازمة للشمول المالي.
- تفعيل دور التمويل المتوافقة مع الشريعة.
- البناء على التطورات التقنية في سياق الثورة الصناعية الرابعة في دعم القطاع المالي.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

1- جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 15 (العدد 23)، الصفحات 97-114.

2- جلال الدين بن رجب. (2018). إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

3- حنين محمد بدر عجور. (2017). در الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجنماعية اتجاه العملاء (رسالة ماجستير) إدارة أعمال. كلية التجارة جامعة غزة الاسلامية.

4- صندوق النقد العربي. (2017). " مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (2017)" نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي". أبو ظبي: مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

5- صندوق النقد العربي. (2019). تعريف بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI). أبو ظبي: مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

6- صندوق النقد العربي. (2017). دور الصندوق النقد العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2020. أبو ظبي الامارات: صندوق النقد العربي.

7- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 3 (العدد 2)، الصفحات 104-129.

8- يسر برنيه، رامي عبيد، و حبيب أعطيه. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات. أبو ظبي الامارات: صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي للشمول المالي في الدول العربية.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Bruhn and Love. (2014). The real Impact of Improved Access to Finance:Evidence drom Mexicom. Wiley ONline LIbrary.

2- CGAP & Arab Monetary Fund . (2017). Financial Inclusion Mueasurement in the Arab World,Working paper.

3- Demirguc-Kunt, Asli, et al. (2017). Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence. World Bannk Group, Policy Research, World Paper 8040.

4- Elena, L., & Yong, Y. (2018). Financial Inclusion in Asia and Pacific. IMF, Asia and Pacific Department.

5- IMF. (2018). Financial Inclusion in Asia Pacific. Washington, DC.: IMF Departmental paper 18/17.

6- Okasana Kabakova & Eveny Plasksenkov. (2018). Analysis of Factors Affecting Financial Inclusion: Ecosystem view. Journal of Business Research.

7- The World Bank. (2014). «Global Financial Development: Financial Inclusion».

.

استمارة المشاركة

المشارك الأول

اسم ولقب المؤلف الأول: محمد أمين زايخ

البريد الالكتروني: zaikh.amine@cu-tipaza.dz

الهاتف: 0554 27 28 08

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي عبد الله مرسلي – تيبازة

مخبر الانتماء: مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه

الرتبة المهنية: مدير مؤسسة خاصة كاريلام الجزائر.

المشارك الثاني

اسم ولقب المؤلف الثاني: رابح شريف

البريد الالكتروني: charif.rabah@cu-tipaza.dz

الهاتف: 06.61.77.54.57/05.54.29.58.02

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي عبد الله مرسلي – تيبازة

مخبر الانتماء: مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه

الرتبة المهنية: إطار بإدارة الجمارك الجزائرية.

محور البحث: المحور الثالث: إمكانية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بناء على تجارب عربية ودولية

عنوان المداخلة: دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية

The role of financial inclusion in achieving social and economic development in Egypt

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خصوصا في أعقاب أزمة جائحة كورونا، وذلك من خلال عرض تجربة جمهورية مصر العربية في تعزيز مستويات الشمول المالي، وابراز جهود الحكومة المصرية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن مصر قد أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال حيث وضع الشمول المالي كأولوية قصوى، لكن وعلى الرغم من هذه النتائج الايجابية، إلا أن الواقع العملي لدعم وتعزيز الشمول المالي يعكس حقيقة وجود الكثير من المعوقات الحادة أمامه.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الاستقرار المالي، مصر.

Abstract:

This study aims to clarify the role of financial inclusion in achieving social and economic development during the Corona pandemic crisis, by presenting the experience of Egypt in enhancing levels of financial inclusion, and highlighting the efforts of the Egyptian government in achieving social and economic stability.

The study concluded that Egypt has made great progress in this field, placing financial inclusion as a top priority. However, despite these positive results, the practical reality of supporting and enhancing financial inclusion reflects the fact that there are many severe obstacles in front of it.

Keywords: Financial inclusion, social and economic development, financial stability, Egypt.

المؤلف المرسل: محمد أمين زايخ، **الإيميل**: zaikh.amine@cu-tipaza.dz

مقدمة

في ظل التقدم الهائل الذي يشهده العالم مؤخرا في مجال التكنولوجيا، والتي أصبحت المحرك الرئيسي لجميع المجالات، حيث تلعب التكنولوجيا دورا رئيسيا في تطوير وسائل تقديم الخدمات والمنتجات المالية التقليدية للمواطنين سواء كانت مصرفية أو مالية، وقد نما هذا الدور مؤخرا بوتيرة متسارعة ومتعاقبة بشكل يمثل نقلة حقيقية ستنتقل إلى مرحلة جديدة في عصر الخدمات المالية المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء وتطلعاتهم.

يتزايد دور القطاع المالي بشكل كبير ولعب دورا مهما في نمو اقتصادات الدول، وقد حظي الشمول المالي مؤخرا باهتمام متزايد من صناع القرار في جميع أنحاء العالم حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة تجاوزت الخيال وانتشرت وزادت من استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات ولوائح ترصد وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين، حيث انتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال لنشر الوعي باستخدام هذه الخدمات، وتم إطلاق العديد من المنتجات والخدمات المالية المتقدمة والمبتكر، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2007-2008.

تهدف دول العالم إلى تعزيز الشمول المالي كآلية مهمة لدعم الاستقرار المالي، وتعزيز فعالية السياسة المالية والاقتصادية والنقدية، وكذلك تحقيق التنمية والحد من الفقر وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، مع تحسين رفاهية المواطنين، وتعد مصر من بين الدول التي أولت اهتماما كبيرا لمجالات الشمول المالي من خلال دعمها لتقديم الخدمات المالية لشرائح كبيرة من المواطنين المصريين وتواجه تحديات كبيرة ومتنوعة كانت تواجه انتشار وتعزيز الشمول المالي في مصر.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ومعالجة موضوع الدراسة والاحاطة بجميع جوانبه، ارتأينا تقسيمه الى ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي

المحور الثاني: تجربة الشمول المالي في جمهورية مصر العربية

المحور الثالث: العوائد الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي في مصر

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهدافه والعوائق التي تحول دون تحقيقه.

عرض تجربة جمهورية مصر العربية في مجال الشمول المالي.

إبراز مساهمة الشمول المالي في الاستقرار الاجتماعي في مصر ومنه الاستقرار المالي والاقتصادي.

التعرف على واقع الشمول المالي وآلياته في جمهورية مصر العربية وبيان أهميته وأثره على الاقتصاد في ظل أزمة كورونا.

منهجية البحث:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع كما أنه أسلوب مناسب بغرض توضيح مفهوم الشمول المالي وأهدافه ومعوقاته، إضافة إلى عرض تجربة جمهورية

مصر العربية في تعزيز وإرساء دعائم الشمول المالي، وأهم الإنجازات المحققة في هذا المجال والتحديات التي تواجهه خصوصا في أعقاب أزمة كورونا، كما اعتمدنا أحدث تقارير واحصائيات المنظمات والهيئات الرسمية الدولية.

1. الإطار النظري للشمول المالي:

أصبح مصطلح الشمول المالي يحظى بأهمية متزايدة من قبل المؤسسات الدولية وأصحاب الاختصاص في الشأن المالي، خصوصا في ظل التطورات التي شهدها العالم مؤخرا، من أزمات مالية وصحية وسياسية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، سنحاول فيما يلي التعريف بالشمول المالي وأهم أهدافه، مع ابراز أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيقه.

1.1 تعريف الشمول المالي:

والشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم كالمعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (The World Bank, n.d.).

ويطلق على الشمول المالي مصطلح التمويل الشامل وهو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والبنكية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح، كما يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته (اتحاد المصارف العربية، 2016).

يقصد بالشمول المالي إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات من خلال تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية (بنك مصر، 2014)

مما سبق يمكننا القول أن **الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة والرسمية التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل ذوو الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل مقدمي الخدمات المالية الرسمية.**

مفهوم الشمول المالي الرقمي

تعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) الشمول المالي الرقمي على أنه الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين والمحرومين من الخدمات حاليا، وتم إطلاق خدمات مالية رقمية غير مفيدة عبر الهواتف المحمولة والأجهزة المماثلة في 80 دولة على الأقل، لتشجيع ملايين العملاء الفقراء على استخدام الخدمات المالية الرقمية حصريا بدلا من المعاملات القائمة على النقد.

وتبدأ عملية الشمول المالي الرقمي بافتراض أن السكان المستبعدين و/أو المحرومين لديهم نوع من الحسابات المصرفية الرسمية ويحتاجون إلى وصول رقمي لتمكينهم من تنفيذ المعاملات المالية الأساسية عن بعد. إذا كان السكان المستبعدون والمحرومون يفهمون ويمكن إقناعهم بالفوائد المرجوة من الشمول المالي الرقمي، فيجب أن يكون برنامج الشمول المالي الرقمي

الفعال مناسبا لتلبية احتياجات السكان المستبعدين والمحرومين من الخدمات، ويجب أن يتم تقديمه بمسؤولية وبتكلفة مناسبة. مستدامة لمقدمي الخدمات وبأسعار معقولة للعملاء(CGAP, 2015) .

2.1 أهمية وأهداف الشمول المالي:

أظهرت كثير من الدراسات أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، والتكنولوجيا المالية، وغيرها من التقنيات الحديثة، وأظهرت معظم الدراسات نتائج مختلفة لكنها تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل في الشمول المالي من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية.

كما أن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يضمن تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث تبين من خلال الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر من خلال ضمان وصول أكبر للخدمات المالية (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 107)، وسنذكر فيما يلي أهم أهداف الشمول المالي:

– **تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.

– **تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية:** وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

– **تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسط، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

– **تحقيق التنمية الاجتماعية:** يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 94).

3.1 العناصر الأساسية للشمول المالي:

ينظر إلى الشمول المالي على أنه هدف عالمي متعدد الأطراف، يشمل المنتجات، ومختلف شرائح العملاء، ومقدمي الخدمات المالية، وقنوات التسليم والجهات الحكومية، كما تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تتبناه كل دراسة، وفي إطار دراستنا هذه التي تتناول تجربة الشمول المالي الصينية سنقوم بالتوسع في العناصر الرئيسية المكونة للشمول

المالي وهي: إمكانية الوصول للخدمات المالية، ودرجة استخدام هذه الخدمات واستدامتها، وجودتها وتنوعها وتكلفتها وسلامتها.

1.3.1 إمكانية الوصول للخدمات المالية وتنوعها:

تشير إمكانية الوصول للخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب بنكي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات البنكية (فلاق ، حمدي، و حفيفي ، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، 2019، صفحة 04).

وتعني إمكانية الوصول أن العميل لديه قرب مادي كاف من نقاط الوصول للخدمة بما في ذلك الفروع والوكالات وأجهزة الصراف الآلي وغيرها من المنافذ، لتمكينه من اختيار واستخدام مختلف المنتجات والخدمات المالية بسهولة، كما أصبحت قنوات الوصول عن بعد مثل الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر ذات صلة متزايدة باستخدام المنتجات المالية.

2.3.1 درجة استخدام الخدمات المالية واستدامتها

تشير درجة استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع البنكي، ولتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (بهناس، رسول، و بسيسة، 2019، صفحة 216)، وتعد إمكانية الوصول والمنتجات المتنوعة والمناسبة عناصر مهمة للشمول المالي من منظور العميل، ولكن التحدي المهم هو تطوير نظام مالي مستدام، يمكن مقدمي الخدمات من تقديم منتجاتهم المالية فيه بطريقة فعالة من حيث التكلفة والسلامة، وتكون مستدامة على المدى الطويل، حيث إن النظام المالي الذي يمكنه الوصول إلى العملاء المستبعدين ماليا ولكنه لا يفعل ذلك بشكل مستدام، يفشل في النهاية في تلبية الأهداف طويلة الأجل للشمول المالي.

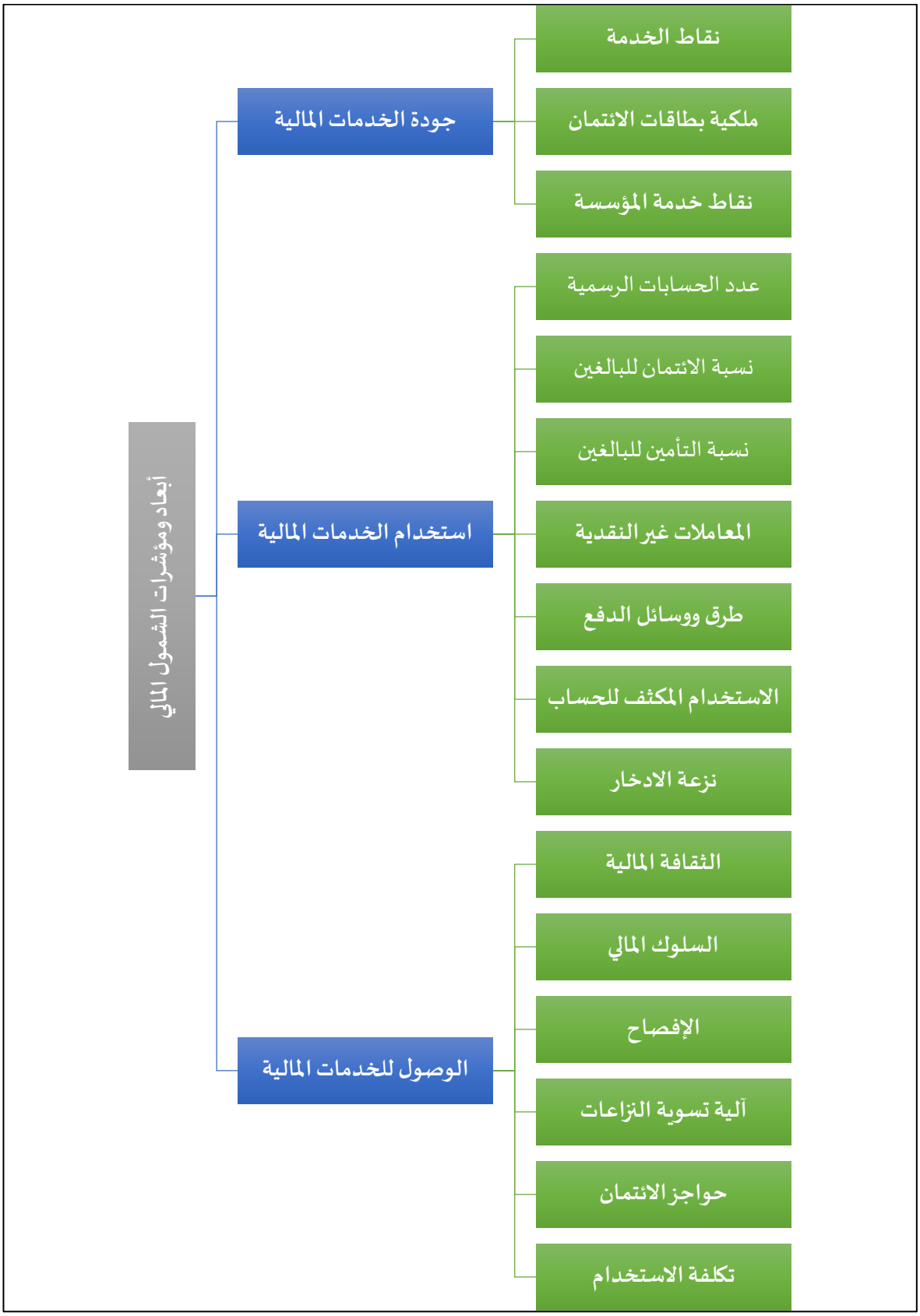
3.3.1 جودة الخدمات المالية وسلامتها

يتطلب تحقيق الشمول المالي مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المصممة بشكل مناسب وتناسب احتياجات العملاء، لا سيما غير المخدومين والمستبعدون ماليا، كما يتطلب التصميم المناسب للمنتجات المالية تحديد احتياجات الشرائح المستهدفة من العملاء واختيار ميزات المنتج التي يمكن أن تلبي احتياجاتهم بتكلفة معقولة، ويجب كذلك مراعاة جوانب مختلفة فيما يتعلق بملاءمة وجودة المنتجات المالية وسلامتها للعميل.

وتعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة (فلاق و شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي – تجربة مملكة البحرين –، 2020، صفحة 307)، كما تعتبر العناصر الأساسية لحماية المستهلك المالي مثل الإفصاح عن شروط وأحكام المنتجات والخدمات، والمعاملة العادلة للمستهلكين، والشفافية، ضرورية لضمان حصول العملاء على المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه ولا يتعرضون للضرر في تعاملاتهم مع مقدمي الخدمات المالية.

والشكل التالي يوضح أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

الشكل 01: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)

4.1 معوقات الشمول المالي:

يترتب على الاستبعاد المالي العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى استمرار معضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقي بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تنتج حالة الاستبعاد المالي لوجود عدة عوامل تعيق عملية الشمول المالي والتي نذكر منها:

- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي.
- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.

كما أن هناك عوامل خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص العملاء المستبعدين من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية (بن عيشوبة، 2018، الصفحات 49-50).

2. تجربة الشمول المالي في جمهورية مصر العربية:

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، ومن هنا فهي تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي، باعتباره إحدى ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، وآلية فاعلية وداعمة لدمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل هيكل الاقتصاد الرسمي للدولة، وسبيل حقيقي لرفع وتحسين مستوي المعيشة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه لشرائح معينة داخل المجتمع من المهمشين ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .ومن هنا جاء الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري، في إطار تحقيق الاستقرار المالي، لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، التي تعد محورا أساسيا لاستراتيجية "رؤية مصر 2030"، وذلك باعتبار الشمول المالي جزءا لا يتجزأ من الرؤية كأولوية وطنية حيث تتعدد أدوار وأبعاد منظمي الأسواق المالية بحثا عن بناء وتحقيق نظام مالي مصري شامل.

1.2 هيكل السوق المالي في مصر:

يعتمد القطاع المالي في مصر على البنوك باعتبارها حجز الزاوية والكيان الأكثر تحكما داخل القطاع، حيث تخضع كافة المؤسسات المصرفية، التجارية والمتخصصة، لرقابة وإشراف البنك المركزي المصري فضلاً عن اضطلاعه بوضع السياسة المالية، بينما تتولي الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تأسست عام 2009 عمليات رقابة وتنظيم كافة الخدمات المالية غير المصرفية في مصر، كالبنوك الاستثمارية وسوق الأوراق المالية وعمليات التأمين والتأجير والسمسرة والتمويل العقاري وخدمات التخصيم والتمويل الأصغر.

وعادة ما تتم معظم المعاملات في مصر من خلال المؤسسات المصرفية وليس من خلال القطاع غير المصرفي، حيث ازداد حجم القطاع المصرفي مقارنة بحجم الاقتصاد من 91% عام 2013 حتى 122% عام 2016، وعادة ما تتجه غالبية الائتمانات المصرفية الممنوحة نحو الهيئات الحكومية، حيث سجل الائتمان الحكومي 65.8% من إجمالي الائتمان المحلي كما تستحوذ استثمارات القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومي على 36.8% من أصوله عام 2020 مقارنة

بحوالي 29,5 % عام 2019، بينما تقل نسبة الائتمانات الموجهة للقطاع الخاص، وبخاصة تلك الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2.2 واقع الشمول المالي في مصر:

في أعقاب توجيه القيادة السياسية في مصر للبنك المركزي بتعزيز الشمول المالي، ومحاولة التحرك الحثيث نحو "مصر الرقمية" والتوسع في تقديم الخدمات المالية عبر ربوع البلاد، وبما يحقق ميكنة هذه الخدمات والتخلص تدريجيا من أعباء وروتين التعامل النقدي أو الورقي، وعلى نحو يؤكد ويفعل منظومة الدفع الإلكتروني، وإنشاء قواعد للبيانات، والخروج عن الشكل التقليدي لتقديم الخدمة المالية من خلال التوسع في استخدام الهاتف المحمول ومكاتب البريد والخطوط الساخنة المخصصة لتقديم الخدمات وغيرها، وبما يؤدي إلى السرعة في أداء الخدمات والوفر في النفقات، كان للبنك المركزي دورة الفاعل في تقديم العديد من المبادرات والخطوات الداعمة نحو ترسيخ مبدأ الشمول المالي في القطاع المصرفي، بدءا بإنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي ومرورا بإعداد وتصميم إستراتيجية وطنية للشمول المالي وإنشاء لجنة البيانات الخارجية للشمول المالي ثم إنشاء إدارات بكافة البنوك الوطنية تتولي عملية التنسيق الداخلي بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخري فيما يتعلق بالشمول المالي، وتطوير إستراتجيات للشمول المالي تراعي الأبعاد الثلاثة المتمثلة في الوصول (Access) وجودة المنتج (Product Market Fit) والقدرة على الاستخدام (Product Market Fit).

ورصدا لأبجدية تطور مراحل وخطوات تحقيق الشمول المالي في مصر، يمكننا الوقوف عند عدد من المحطات والبيانات التي تعكس حال الشمول المالي، وذلك على النحو التالي:

– شهدت جهود البنك المركزي المصري في مجال الشمول المالي اعترافا وتقديرا على الساحة الدولية، فالبنك المركزي المصري يعتبر عضوا فاعلا في التحالف الدولي للشمول المالي منذ عام 2013، وتأكيدا لهذا الدور الريادي فقد استضافت مصر في سبتمبر 2018 المؤتمر السنوي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ، بمشاركة 94 دولة و119 مؤسسة عالمية، والذي يعد بحق الملتقي الأهم لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم، ويتم من خلاله الوقوف على المبادرات والجهود التي تقوم بها الدول الأعضاء في مجال الشمول المالي.

– كان لإدراك البنك المركزي أن بناء بنية تحتية قوية ومستقرة هو من ضروريات الحصول على خدمات مالية رقمية قوية، ما أدى إلى قيام البنك المركزي بتنفيذ نظام التسوية الإجمالية اللحظية ويعد هذا النظام المستخدم عادة لتسوية المدفوعات كبيرة القيمة بين البنوك في مصر العماد الأساسي لنظام الدفع القومي، والذي بدأت فعاليات مرحلته الأولى (التسوية بالعملة المحلية) منذ أكتوبر 2018.

– في ضوء حقيقة أن هناك عجزا شديدا في أعداد ماكينات الصراف الآلي حيث لم يتجاوز عددها عبر ربوع الجمهورية (في يوليو 2020) ما يقارب 13,600 ماكينة، إضافة إلى سوء توزيعها عبر جغرافية البلاد لتركزها في المحافظات الكبرى والمدن الرئيسية بالمحافظات النائية، رغم كونها تمثل أحد الأعمدة الرئيسية للبنية التحتية لنظام الدفع الإلكتروني وتقديم الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين، لهذا اتجه البنك المركزي المصري للإعلان عن إطلاق مبادرة لنشر عدد كبير من تلك الماكينات.

– بوصفها راعية للسياسة المالية، أعلنت وزارة المالية عن جهودها لدعم وتعزيز الشمول المالي، حيث قامت الوزارة، منذ مطلع عام 2019 ببناء منصة رقمية لنظام الإيداع الضريبي (Digital Platform for Taxation Filing System DPTFS) أصبح متاحا لدافعي الضرائب التعامل به على شبكة الإنترنت، ومن ثم عدم قبول المزيد من الملفات الضريبية

الورقية، كما عمدت الوزارة بالتعاون مع البنك المركزي إلى إدخال نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية، والذي يتيح لجميع الجهات الحكومية الوفاء بمدفوعاتها من خلال البنوك إلكترونيا، وتعمل مصلحة الضرائب المصرية على إنشاء نقاط البيع (PoS) حتى يتمكن العملاء من دفع رسومهم أو مستحقاتهم، وهو ما يتيح الفرصة للانتقال التدريجي نحو تقليل التعاملات النقدية.

- ارتباطا بالنقطة السابقة، ونظرا لما تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من أهمية متعاظمة للاقتصاد المصري، والتي باتت تمثل أكثر من 98% من حجم المشروعات العاملة في مصر (83% مشروعات متناهية الصغر، 8% مشروعات صغيرة، 7% مشروعات متوسطة)، حيث لا تمثل المشروعات الكبيرة أكثر من ٢% من إجمالي حجم المشروعات (البدوي، 2019، صفحة 395).

3.2 تحديات وفرص الشمول المالي في مصر:

تتمثل أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في جمهورية مصر العربية فيما يلي:

– الأمية وسكان الريف: تمثل الأمية أحد أكبر تحديات الشمول المالي في مصر حيث ارتفع عدد الأميين إلى 147 مليون فرد عام 2017 بنسبة 25,7% من إجمالي عدد السكان، معظمهم من سكان الريف، فإذا أضفنا للمشكلة بعدا آخر وهو البنية التحتية للريف المصري والذي يسكنه حوالي 57.6 % من السكان فإن التحدي يكون أكبر، وتعتبر مكاتب البريد هي الأقرب إلى سكان الريف مقارنة بفروع البنوك، ومع دعم الشركات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز المزيد من الشمول المالي عبر تطبيق التكنولوجيا المالية ونشر الثقافة المالية وخاصة عن طريق طلاب الجامعات، وهكذا يمكن التغلب على هذا التحدي ونشر الشمول المالي بين الأميين في أعماق الريف المصري .

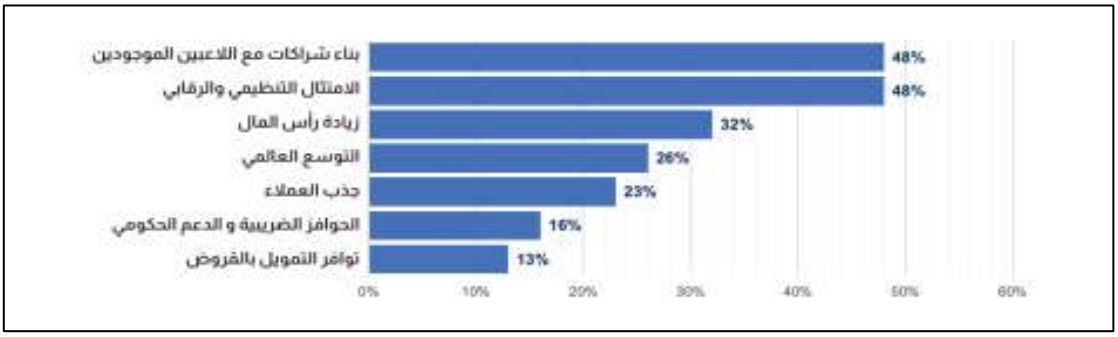
– الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: لا يزال العديد من البلدان النامية يواجه العوائق التي تعرقل الوصول إلى التمويل، كما أن الائتمان المحدود ومتطلبات الضمان المرتفعة وارتفاع أسعار الفائدة يعوق أيضا من نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يحد من الحجم الإجمالي وإنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع اعتبار أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل وسيلة لتحقيق نمو شامل يولد الطلب والاستهلاك المحليين، ويوفر فرص العمل للملايين، وأيضا وجب الوضع في الاعتبار كذلك أن تشجيع الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب منهجا متكاملا.

– العوامل المؤسسية: مثل القدرات التنظيمية والرقابية المالية القوية، وتوافر المعلومات الائتمانية، وبيئة الأعمال المواتية، بما في ذلك أطر الضمان والإعسار الحديثة، والنظم القانونية التي تسمح بإبعاد حقوق الملكية والعقود بالدرجة الكافية (عوني عبد الله العش، 2021، صفحة 12).

– مجالات الدعم الأكثر طلبا من قبل الشركات الناشئة: من خلال الدراسات السابقة التي أجريت في المجال، اتضح أن الشركات الناشئة في حاجة إلى الدعم في عدد من المجالات بهدف تيسير الانتشار والنمو في السوق المصري، وحسب ما أفادت به نسبة تمثل حوالي نصف الشركات التي تم إجراء الدراسة الإحصائية عليها، فيما يلي عرض ألهم مجالات الدعم الأكثر طلبا والمطلوب توفيرها لهذه الشركات:

والشكل التالي يمثل مجالات الدعم من قبل الشركات الناشئة في جمهورية مصر العربية:

الشكل 02: مجالات الدعم من قبل الشركات الناشئة

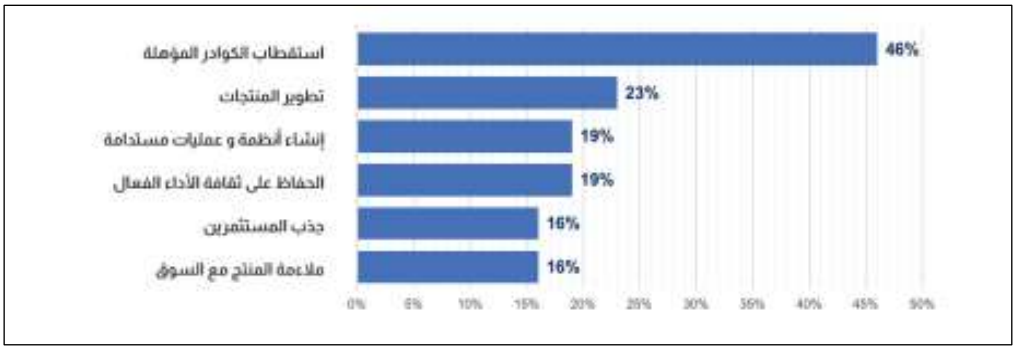


المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية، مصر، 2020، ص 26.

من خلال الشكل يمكننا ملاحظة المجالات التي تحظى بدعم كبير كبناء شركات مع الشركات الموجودة أساسا في السوق، الى جانب زيادة رأس المال والتوسيع من الأعمال على المستوى العالمي، وبدرجة اقل الحوافز الضريبية والدعم الحكومي والقروض البنكية.

– التحديات الداخلية التي تواجهها الشركات الناشئة أثناء النمو في السوق المصري: وهي موضحة بالرسم البياني أدناه كالتالي:

الشكل 03: **التحديات الداخلية التي تواجهها الشركات الناشئة أثناء النمو في السوق المصري**



المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية، مصر، 2020، ص 26.

من خلال الشكل نلاحظ ما يلي:

– جذب الكوادر المؤهلة: وهو يمثل التحدي الأكبر فيما يتعلق بنمو الشركات الناشئة ونجاحها–حسب ما أفادت به عدد من الشركات والتي تمثل نسبة 46% إجمالي عدد الشركات الناشئة التي شملتها الدراسة.

– تطوير المنتجات: حسب ما أفادت به عدد من الشركات والتي تمثل نسبة 29% إجمالي عدد الشركات الناشئة التي شملتها الدراسة.

– إنشاء أنظمة مستدامة وعمليات فعالة: ويأتي ذلك إشارة إلى ضرورة توافر التكنولوجيا والمهارات اللازمة لتطوير منتج مستدام من شأنه تحقيق الأرباح لكافة الأطراف.

3. العوائد الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي في مصر:

يشير تقرير الاستقرار المالي للعام 2019 إلي تحقيق الكثير من الفوائد والعوائد الاجتماعية والاقتصادية داخل الاقتصاد المصري جراء تطبيق الشمول المالي.

3.1 دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في مصر:

إن هدف الحكومة المصرية الذي يحظ ى بالأولوية المطلقة هو تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادين، وتهدف لهما من عوائد تطبيق الشمول المالي ولعل من أهم هذه العوائد ما يلي:

– بداية من فبراير 2018 وحتى نوفمبر 2019، ومع استقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم، اتجهت السياسة النقدية لتخفيض سعر الفائدة بشكل تدريجي وهو ما ساهم في انخفاض تكلفة الاقتراض والذي قابلته السياسة الاحترازية في ديسمبر 2019 برفع نسبة خدمة الدين إلى الدخل إلى 50% للقروض الاستهلاكية، متضمنة أقساط القروض العقارية عند نسبة 40% من مجموع الدخل الشهري .

– في يوليو2019 أصدر البنك المركزي القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي، بعد موافقة مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نوفمبر 2018 على إجراءات العناية المبسطة الواجبة لعملاء وخدمات الشمول المالي، والتي تتيح للبنوك تطوير وتقديم منتجات وخدمات مصرفية منخفضة المخاطر ذات محددات معينة من خلال إجراءات مبسطة للوصول إلي الفئات المستهدفة.

– في أكتوبر 2019 قام البنك المركزي بإصدار مبادرة لتمويل القطاع الخاص الصناعي بتخصيص مبلغ 100 مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد سنوي 10 % لمنح تسهيلات ائتمانية للشركات العاملة بالقطاع الصناعي الخاص، استفاد منها حتى أفريل 2020، 762 عميل بإجمالي رصيد 4.8 مليار جنيه.

– في ديسمبر 2019، قام البنك المركزي بإصدار مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، وتم تخصيص مبلغ 50مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد سنوي 10% لمدة يصل حدها الأقصى 20 عاما، استفاد منها حتى يونيو 2020 حوالي 213 ألف عميل بإجمالي قروض بلغت 2004 مليار جنيه، ونتيجة لهذا ارتفع الائتمان الخاص الذي يمثل 34,2 % من الائتمان المحلي بمعدل 11.6% خلال الفترة من يوليو 2019 وحتى مارس 2020، كما ارتفع الائتمان العائلي، والذي يمثل 30,4% من الائتمان الخاص، بمعدل 23,2% خلال ذات المدة، وذلك بالتزامن مع انخفاض متوسط معدلات التضخم إلي 5.8%، بينما ارتفع الائتمان الموجه لقطاع الأعمال (العام، الخاص) بمعدل 7,2%، خلال نفس الفترة، مع ارتفاع نسبة الاستثمارات إلي الناتج المحلي الإجمالي والمنفذة من قبل شركات القطاع الخاص والشركات العامة، وبنهاية يونيو 2020، بلغ الرصيد المستخدم من مبادرة القطاع الصناعي والزراعي والمقاولات 68,8 مليار جنيه.

– بلغت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القروض الممنوحة للعملاء 62,1% في العام المالي 2018/2019 مقابل 11.6% في العام المالي 2017/2018، قبل أن تنخفض مرة أخرى لتصل إلي 61.9 %بنهاية يونيو 2020 .ارتفع صافي أرباح القطاع المصرفي بمعدل نمو بلغ نحو 32% في العام المالي 2018/2019 مقارنة بمعدل لم يتجاوز 2,5% في العام المالي 2017/2018، حيث ارتفع العائد على الأصول ليسجل 1.8% والعائد على حقوق الملكية ليسجل 23,4%، وصافي هامش العائد ليسجل 1,4% .ارتفع معدل كفاية رأس المال في العام المالي 2018/2019 ليسجل 17,7%، مقارنة بنحو 15,7% عام 2017/2018، ليواصل ارتفاعه ويسجل 20,1% في يونيو 2020 (عطية، 2021، صفحة 382).

2.3 التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي في ظل أزمة كوفيد 19:

تسببت أزمة فيروس كورونا في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة الاقتصادية لا تضاهيها حجما أي أزمة أخرى في السنوات الأخيرة، حيث فرضت تحديات غير مسبوقة نتيجة لتعطل الاقتصاد العالمي، وعلى المستوى الداخلي، أدت إجراءات التباعد والإغلاق في المجتمع في محاولة لمكافحة العدوى إلى تراجع جانبي العرض والطلب في سوق العمل فضلا عن زيادة تكاليف المعاملات، فعلى الرغم من أن ظاهرة فيروس كورونا تعد من أكبر التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي إلا أن هناك مجموعة من التحديات الأخرى التي تعيق من تعزيز الشمول المالي في مصر وذلك على النحو التالي:

– **الأمية المالية:** حيث توجد قاعات مترسخة لدى المجتمع المصري، تشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق السياسة المنشودة والتي من ضمنها صعوبة التفاعل مع القطاع المالي وتفضيل بعض شرائح المجتمع خاصة الأقل فقرا على الاعتماد على المبالغ المخزنة في المنازل، وكذلك التردد من التعامل مع القطاعات المصرفية تحت وطأة التخوف من الأمور الشرعية، زيادة عن التخوف من الكشف عن البيانات والمعلومات المالية والشخصية الخاصة بهم (باغة، 2018).

– **العادات الاجتماعية:** لعل من أكثر العادات الاجتماعية المنتشرة في المجتمع المصري والمؤثرة خصوصا خلال الأزمة الصحية التي شهدها العالم، عادات النظافة وهي الأساس في الإصابة بالفيروس في مختلف القطاعات الاجتماعية، كذلك عادات التحية والحديث والسلام بالأيدي والعناق في الوجه وعادات الزيارة بالمستشفى وغيرها (أحمد إبراهيم، 2020، صفحة 267).

– **تحديات البنية الأساسية التكنولوجية:** من أبرز التحديات التي تعوق الشمول المالي عدم تطور البنية التحتية للنظام المالي في مصر بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل خصوصا في أعقاب الأزمة الصحية العالمية، فبالرغم من التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للنظام المالي في مصر في الآونة الأخيرة وما تتميز بها الخدمات المالية الإلكترونية من مميزات إلا أنها تواجهها العديد من المخاطر التي تحول دون استخدامها.

– **تدني مستويات الدخول الفردية:** انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في العقدين الماضيين في جميع أنحاء العالم بأكثر مليار شخص ومن المتوقع أن يسير جزء من هذا النجاح في الحد من الفقر في الاتجاه المعاكس بسبب ازمة كورونا.

– **زيادة حجم الاقتصاد الموازي:** تعاني مصر كالعديد من الدول النامية من ظاهرة الاقتصاد الموازي حتى قبل بداية أزمة كورونا وأثره الواضح على التنمية الاقتصادية في مصر (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 36).

خاتمة:

عرف الشمول المالي تطورا متسارعا نظرا للأهمية التي أصبح يحظى بها على مستوى العالم، كما أدت جائحة كورونا COVID-19 إلى زيادة استخدام المدفوعات الرقمية، مما ساهم في تعزيز مستويات الشمول المالي ودفع العديد من الحكومات في مختلف البلدان ببذل مجهودات حثيثة لمواكبة كل هذه التطورات، وتعتبر جمهورية مصر العربية من بين الدول التي أولت اهتماما كبيرا بدعم الشمول المالي ووضعته في رأس قائمة الأولويات، وهذا من خلال عدة استراتيجيات وبرامج حكومية. ونلخص نتائجنا على النحو التالي:

نتائج الدراسة:

– أزمة فيروس كورونا بالرغم من كونها في الأساس أزمة صحية فإنه يمكن تصنيفها أيضا على أنها من أسوء الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول في تاريخها، ولها آثار في الآجال القصيرة والمتوسطة.

– تعتبر التكنولوجيا المالية آلية فعالة لتعزيز الشمول المالي خصوصا في أعقاب جائحة كورونا، حيث تعمل على تسريع وتسهيل المعاملات مما يزيد من إمكانية الوصول للخدمات المالية في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

– تمتلك مصر هيكل مالي جيد يمكن أن يعطي لها الفرصة لتحقيق انتشار مالي حقيقي الذي من شأنه تعزيز مستويات الشمول المالي، مع وجوب التعامل مع التحديات بشكل واقعي ووضع الاستراتيجيات الملائمة للتغلب عليها.

– ارتكزت السياسات المصرية على منهجية استباقية مرنة تستهدف تحقيق التوازن بين الرعاية الصحية للمواطنين وضمان الإنتاج على النحو الذي يساهم في الحفاظ على مكتسبات الإصلاح الاقتصادي وتجنب مخاطر الصدمات الحادة.

– تبنت الحكومة المصرية سياسات لمواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري، ومع هذا تراجع المتوقع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يبدأ في التعافي في الأعوام القادمة.

توصيات الدراسة:

– ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال التقنيات الحديثة.

– ضرورة نشر الوعي والتثقيف المالي في أوساط الشعوب لتعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي.

– تحسين البنية التحتية التكنولوجية من شأنه أن يساهم في تعزيز البنية المالية التحتية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي لإيصال الخدمات المالية للأفراد المستبعدين ماليا.

قائمة المراجع العربية:

1. محمد أحمد باغة. (2018). مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي. *مجلة المدير الناجح*(161).
2. اتحاد المصارف العربية. (06, 2016). *واقع الشمول المالي في العالم العربي*. تاريخ الاسترداد 27 11, 2021، من اتحاد المصارف العربية: https://uabonline.org/ar/الشمول-المالي-في-العالم-العربي
3. أحمد زين العابدين أحمد إبراهيم. (2020). المعرفة بكوفيد- 19 وتداعياته على الأسرة المصرية: بحث اجتماعي ميداني بمحافظة أسيوط،. *مجلة البحث العلمي في الآداب*.
4. أشرف ابراهيم عطية. (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر. *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، 02*(02).
5. العباس بهناس، حميد رسول، و بلعباس عز الدين بسيسة. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. *معارف*، 210-237.
6. بنك مصر. (2014). *بنك مصر المركزي*. تاريخ الاسترداد 30 06, 2022، من التثقيف والشمول المالي: https://www.banquemisr.com/ar/about-us/financial-inclusion#:~:text=%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A%20%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%9B%20%D8%A5%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D9%80%D8%A9,%D9%85%
7. رشا عوني عبد الله العش. (2021). دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري. *المؤتمر العلمي الخامس بعنوان أزمة كورونا على الاقتصاد القومي*. طنطا - مصر: كلية التجارة طنطا - مصر.
8. رضا مصطفى حسن البدوي. (2019). الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص. *مجلة التجارة والتمويل، 39*(02)، 381-432.
9. رفيقة بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة الدول العربية -. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 09*(02)، 46-59.
10. صليحة فلاق، و سامية شارفي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي - تجربة مملكة البحرين -. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1*، 297-320.
11. صليحة فلاق ، معمر حمدي، و صليحة حفيفي . (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *التكامل الإقتصادي*، 1-14.

12. صندوق النقد الدولي. (2020). *التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2020*. واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية: صندوق النقد الدولي.

13. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 04*(01)، 104-129.

14. مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 09*(01)، 90-105.

قائمة المراجع الأجنبية

1. CGAP. (2015, 03 10). *Digital Financial Inclusion*. Retrieved 19 07, 2022, from CGAP: https://www.cgap.org/research/publication/digital-financial-inclusion
2. The World Bank. (n.d.). *Overview*. Retrieved 11 27, 2021, from The World Bank: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف 1

الملتقى الوطني الافتراضي حول:

الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق

يوم 13 أكتوبر 2022

عنوان المداخلة: معوقات تعزيز التأمين للشمول المالي في الجزائر

المحور الثالث: إمكانية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بناء على تجارب عربية ودولية

د.زناتي سامية: أستاذة مؤقتة — جامعة فرحات عباس سطيف–1–

Samia.zenati@univ-setif.dz

د.رياض العينوس — جامعة فرحات عباس سطيف–1–

Riyadh.lainous@univ-setif.dz

د.خاسف جمال الجين — جامعة فرحات عباس سطف–1

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التأمين في تعزيز الشمول المالي والوقوف عند أهم المعوقات التي تحول دون تعزيز التأمين للشمول المالي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن للتأمين دور محوري في تعزيز استراتيجية الشمول المالي من خلال حدبه لمدخرات فئات مختلفة من المجتمع .

وقد تبين وجود عدة معوقات تعرق مساهمة قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر منها: نقص الوعي التأميني لدى الفرد الجزائري، عدم قيام شركات التأمين بابتكار منتجات جديدة ، وحساسية الفرد الجزائري اتجاه التعامل مع شركات التأمين التجاري لأسباب دينية .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ شركات التأمين، قطاع التأمين الجزائري.

Abstract :

This study aims to know the role of insurance in promoting financial inclusion and to identify the most important obstacles that prevent insurance promotion of financial inclusion in Algeria.

The study concluded that insurance has a pivotal role in promoting the financial inclusion strategy by humping the savings of different groups of society.

It was found that there are several obstacles hindering the insurance sector's contribution to promoting financial inclusion in Algeria, including: the lack of insurance awareness among the Algerian individual, the failure of insurance companies to innovate new products, and the sensitivity of the Algerian individual towards dealing with commercial insurance companies for religious reasons.

Keywords: financial inclusion; Insurance companies; Algerian insurance sector.

مقدمة

لقد أصبح الشمول المالي من أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية، نظرا لتأثيره الاقتصادي والاجتماعي على الدول، فهو يهدف إلى تسهيل وصول الخدمات المالية الرسمية لمختلف شرائح المجتمع، مساهما بذلك في تحقيق الاستقرار المالي. وعليه فقد تبنت العديد من الدول إستراتيجيات معينة للشمول المالي، أما بالنسبة للجزائر فقد أصدر البنك المركزي بعض الدراسات التي تتعلق بالشمول المالي غير أنه لم يتم تبني أي استراتيجية وطنية في المجال. وفي السياق نفسه يعد التأمين من أهم القطاعات في الاقتصادات الحديثة، نظرا لدوره البارز في الصناعة المالية ودعم الاقتصاد وتنمية الاستثمارات المالية، إضافة لأهميته في بعث الطمأنينة والأمان لأفراد المجتمع واستقرار مشروعاتهم وحمايتها من المخاطر المختلفة. إضافة إلى ذلك يسمح قطاع التأمين بجمع المدخرات الوطنية والاعتماد عليها في تمويل الاقتصاد مساهما بذلك في تعزيز الشمول المالي.

وباعتبار التأمين بعدا من أبعاد الشمول المالي ارتأينا الوقوف عند أهم المعوقات التي تحول دون السماح للتأمين في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي أهم المعوقات التي تحول دون تعزيز التأمين للشمول المالي في الجزائر؟

أهداف البحث:

تتمحور أهداف البحث الأساسية في:

–معرفة الدور الذي يلعبه التأمين في تعزيو الشمول المالي.

–تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تقف كحاجز يمنع قطاع التأمين من تحقيق وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

هيكل البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى العناصر الأساسية الآتية:

أولا: مدخل للتأمين

ثانيا: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

ثالثا: دور التأمين في تعزيز الشمول المالي

رابعا: المعوقات التي تواجه قطاع التأمين الجزائري في تعزيز الشمول المالي

أولا: مدخل للتأمين

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى بعض التعريفات الأساسية للتأمين وعناصره وأهم المبادئ التي يقوم عليها:

1.تعريف التأمين:

هناك تعاريف عدة للتأمين نذكر منها:

– التأمين نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدى المؤمن له وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها. (سلامة، 1972، صفحة 74)

– التأمين هو إحدى الوسائل التي يعتمد عليها الأفراد لحماية أنفسهم من أخطار معينة قد تحيط بهم، كالحريق أو الفيضانات أو العواصف أو السرقة أو الوفاة...الخ وتقوم فكرة التأمين على أساس توزيع الخسائر المالية التي تصيب أحد الأشخاص على عدد كبير من الأشخاص المعرضين لنفس الخطر (سيد، 2015، صفحة 33)، أو هو الوسيلة التي تمكن الأفراد في مجتمع ما من جمع الأموال قصد دفع الخسائر التي تلحق أحد الأفراد. (REAVIS, 2012, p. 2)

– التأمين هو عمل يسعى إلى توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغ بسيط من المال يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له إلى الهيئات المتخصصة (شركات التأمين) التي تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها، وذلك بأن تدفع تعويضا عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين شركة التأمين و المؤمن له يسمى عقد أو بوليصة التأمين. (زياد، 1998، صفحة 13)

– هذا وقد عرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني التأمينعلى أنه عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن. (معراج، 2000، صفحة 10)

2.عناصر التأمين:

حددت عناصر التأمين ومقوماته كالآتي:

1.2.المؤمن: وهو ممثل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له بمعنى المؤمن له هو شركة التأمين؛

2.2. المؤمن له (المؤمن عليه): هو الطرف الثاني في العملية التأمينية والذي يتولى دفع الأقساط وفقا للعقد مع الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد؛

3.2. المستفيد: هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة؛

4.2. وثيقة التأمين: هي التي تصدرها شركة التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية؛

5.2. الخطر: بعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده أمرا جوهريا في التأمين ويجب أن يكون محددا بصورة واضحة في وثيقة التأمين ويشترط في الخطر أن يكون محتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكد الوقوع في لحظة معينة، أن يكون الخطر خارجا عن إرادة المؤمن له وأن يكون الخطر مشروعا وليس مخالف للنظام العام والآداب. (سيد، 2015، صفحة 35)

6.2. قسط التأمين: وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن نظير التزام الأخير بتحمل الخطر نيابة عن الأول، واحتساب قسط التأمين يعتمد على طبيعة الخطر ويختلف باختلاف هذه الطبيعة من حيث ترددها النسبي ومدى الخسائر التي تسببها بالإضافة لعوامل أخرى؛

7.2. مبلغ التأمين: هو المبلغ الذي يلتزم المؤمِن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمَن ضده، ويتناسب مبلغ التأمين مع قسط التأمين تناسبا طرديا فزيادة مبلغ التأمين تتبعها زيادة في القسط المستحق، ومبلغ التأمين يمثل سقف الالتزام للمؤمِن في حال تحقق الخطر إذ قد تكون الأضرار جزئية كما قد تكون قيمة الشيء المؤمن عليه قد انخفضت عند تحقق الخطر وبالتالي فإن المؤمِن سيدفع جزءا من مبلغ التأمين يتناسب مع الأضرار التي حدثت مع قيمة الشيء المؤمن عليه يستثنى من ذلك التأمين على الحياة وتأمين الوثائق المقدرة. (عزمي سلام و شقيري، 2007، الصفحات 87-88) حيث أنه في حالة الخسارة تعوض شركة التأمين للمؤمن عليه القيمة المالية للخسارة أي أنها ستقوم بإصلاح أو استبدال أو دفع للمؤمن له " القيمة النقدية الفعلية" للممتلكات المفقودة أو التالفة، ولا يحصل المؤمن عليه على أكثر من قيمة الشيء المؤمن عليه وقت الخسارة، وتعرف القيمة النقدية الفعلية بأنها تكلفة الاستبدال (في وقت الخسارة) ناقص قيمة الاهتلاك (انخفاض القيمة الناجمة عن تقادمها). (REAVIS، 2012، صفحة 5)

3.مبادئ التأمين:

حتى تقوم فكرة التأمين يجب توافر عدد معين من المبادئ التي تعتبر ركيزة أساسية في العملية التأمينية بين المؤمن والمؤمن له، والتي تعطي عقد التأمين نوعا من المصداقية وتتمثل هذه المبادئ في:

1.3.مبدأ منتهى حسن النية:

يقضي هذا المبدأ بأن كلا من طرفي التعاقد يجب ألا يخفى على الطرف الآخر أي بيانات جوهرية، كما أن البيانات التي يعطيها يجب أن تكون مطابقة للواقع وصحيحة في جوهرها وترجع أهمية هذا المبدأ بالنسبة للمؤمن على أساس أنه يقرر قبول التأمين أو رفضه ويحدد القسط والشروط في حالة القبول على أساس البيانات التي يعطيها له طالب التأمين، ويقصد بالأمور والحقائق الجوهرية بأنها تلك الأمور التي لو عرفها المؤمن وقت التفاوض في إبرام العقد فإنها تؤثر على حكمه على قبول التأمين أو رفضه أو في تقدير قيمة القسط أو في تحديد الشروط التي يقبل بها التعاقد، وفي الإدلاء ببيانات خاطئة وبحسن نية فلا يجوز للمؤمن إبطال العقد. (العمري و عطا، 2016، صفحة 105)

2.3. مبدأ المصلحة التأمينية:

وهو مبدأ يتعين توافره بالنسبة لكافة عقود التأمين، ووفقا له يتعين أن يكون للمستفيد في عقد التأمين مصلحة تأمينية في الشخص أو الشيء موضوع التأمين وأن تكون له مصلحة مادية مشروعة في بقائه وأن يترتب على فنائه خسارة مادية له، ويشترط لقيام التأمين أن تكون لدى المؤمن له صلة بموضوع التأمين بمقتضاها يستفيد من بقائه Benefit from its surviral أو يخسر بفقده Suffer from loss or damage أو يقع على عاتقه التزاما اتجاهه Liability in respect of it ودون توافر مثل هذه المصلحة التأمينية Insurable interest يعتبر التأمين منعدما Invalid وهكذا تعرف المصلحة التأمينية بالعلاقة التي بمقتضاها تنشأ عن فقد الحياة أو هلاك الممتلكات خسارة مادية pecuniary loss، وبمعنى آخر فإنها مصلحة مالية في حياة شخص أو بقاء شيء بحيث تنشأ عن وفاة هذا الشخص أو هلاك أو فقد ذلك الشيء خسارة مالية Financial loss. (سامي، 1996، الصفحات 147-150)

3.3.مبدأ السبب القريب:

يلتزم المؤمن بدفع تعويض إذا كان الخطر المؤمن ضده هو السبب القريب يولد سلسلة من الحوادث المتصلة التي تؤدي في النهاية إلى وقوع الخسارة، دون تدخل أي مؤثر خارجي مستقل، وبالرغم من وضوح هذا المبدأ إلا أن تطبيقه عمليا يسبب خلافات كثيرة بين الطرفين، فمثلا في حالة إبرام عقد تأمين ضد الحريق وحدث زلزال تسبب في انفجار أنابيب الغاز ونشوب حريق، يكون المؤمن غير ملزما بدفع تعويض للخسائر الناتجة عن حدوث الحريق، لأنه ليس السبب المباشر في تحقق الأضرار؛

4.3. مبدأ التعويض:

يهدف مبدأ التعويض لمنع المؤمن له من تعمد وقوع الخطر المؤمن ضده أو على الأقل يعمل على الإحتياط، يطبق هذا المبدأ على جميع أنواع التأمين عدا تأمينات الأشخاص حيث أن حياة الإنسان وقيمة أي عضو في جسمه لا تقدر بالنقود، أما بالنسبة للتأمينات الأخرى فالمؤمن غير ملزم بدفع القيمة الكلية للخسارة، إلا إذا كان القسط مساويا لقيمة الخطر المؤمن ضده قبل وقوع الخسارة مباشرة، أما إذا كان أقل فيكون ملزما بدفع جزء من الخسارة والتي تتناسب مع مبلغ التأمين. (سليمة، 2014، الصفحات 26-27)

5.3. مبدأ الحلول:

يقصد بمبدأ الحلول في الحقوق أن المؤمن بعد دفع التعويض يحل محل المستأمن في حق الرجوع على الغير الذي قد يكون أحدث الضرر بإهماله أو بعمده، وهذا المبدأ يطبق على عقود تأمين الممتلكات والمسئولية ولا يطبق على عقود تأمين الحياة أي يطبق على العقود التي يطبق عليها أصلا مبدأ التعويض، ويهدف هذا المبدأ إلى منع المستأمن من الحصول على أكثر من تعويض كامل بالنسبة للخسارة التي لحقته؛

6.3. مبدأ المشاركة في التأمين:

يقصد بمبدأ المشاركة في التأمين أنه إذا تحقق الخطر المؤمن ضده في وقت يكون فيه المستأمن حاملا وثائق أخرى تؤمن نفس الشئ موضوع التأمين ضد نفس الخطر فإن الهيئات المؤمن لديها جميعًا تشترك في دفع التعويض المستحق للمستأمن، كما أن نصيب كل هيئة من هذا التعويض يكون معادلا لنسبة المبلغ المؤمن به لديها إلى مجموع المبالغ المؤمن بها لدى جميع الهيئات والشروط الواجب توافرها لتطبيق هذا المبدأ:

- ✓ يجب أن يكون الحادث الذي تسبب في الخسارة تغطيه جميع الوثائق المطلوب إشراكها في التعويض؛
- ✓ يجب أن تكون جميع الوثائق المشتركة في التأمين مساوية لمفعول وقت وقوع الحادث؛
- ✓ يجب أن تكون جميع الوثائق تؤمن على نفس الشيء موضع الخسارة؛
- ✓ يجب أن يكون المستأمن في جميع الوثائق شخصًا واحدًا. (العمري و عطا، 2016، الصفحات 111-112)

ثانيا.مفهوم الشمول المالي:

لأجل الإحاطة الجيدة بمفهوم الشمول المالي سيتم التطرق إلى تعريفه إضافة إلى أبعاده وأهم مؤشراته وفق منهجية البنك الدولية باعتبارها المنهجيية الأكثر انتشارا واستخداما في البحوث والدراسات المرتبطة بموضوع الشمول المالي:

1.تعريف الشمول المالي:

يقصد بالشمول المالي في الأدبيات المالية قدرة كل أطياف المجتمع (أغنياء، فقراء، أفراد، مؤسسات...) على الاستفادة من الخدمات المالية التي يرغبون فيها بسهولة وأقل تكاليف ممكنة سواءا بصفتهم من أصحاب العجزر المالي أو من أصحاب الفوائض المالية، وهو عكس الإقصاء أو الإستبعاد المالي (العينوس، 2022، صفحة 134).

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للشمول المالي "الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسع نطاق استخدام هذهخ الخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة" (حسيني، 2020، صفحة 10).

حسب البنك الدولي يعرف الشمول المالي "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسوررة تلبي احتياجاتهم والمتمثلة في المعاملات والمدفوعات والمدخرات والإئتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة" (فراح و عبد العزيز، 2021، صفحة 647)

حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهرر جانفي 2017، يعرف الشمول المالي بأنه " تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما فيها أصغرها بإمكانيية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجمووعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار ، إئتمان، تأمين...) يتم توفيرها من طرف مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة تنظيمية وقانونية مناسية. (بن رجب، 2018، صفحة 01)

حسب بنك الجزائر، يعرف الشمول المالي بأنه " اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالبة لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراد وبالأخص تلك المهمشة منها وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والتمويل والإئتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسسعار تنفسية وعادلة " (كركار، 2019، صفحة 364)

مما سبق يمكن أان نستنتج أن مفهوم الشمول المالي يقوم على ثلاثة ركائز أساسية وهي:

- جانب العرض: توفير خدمات مالية مناسبة لمختلف فئات المجتمع أفراد ومؤسسات.
- جانب ا لطلب: تمكين كل أطراف ا لمجتمع من إستخدام الخدمات المالية المتوفرة.
- ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة وان تقدم عن طريق قنوات رسمية تضمن حماية حقوق جميع الأطراف.

2.أبعاد الشمول المالي:

تشمل أبعاد الشمولي وفق منهجية البنك الدولي خمس ابعاد اساسيية ، كل بعد يمكن قياسه والحكم عليه من خلال مجموعة من المؤشرات (بن رجب، 2018، الصفحات 03-04):

1.2.بعد استخدام الحسابات المصرفية:

يعتمد هذا البعد في قياسه على عدة مؤشرات منها:

- ننسب البالغين الذين لديهم حسابات في المؤسسسات المالية الرسمية (بنوك، بريد، شركات التأمين...)
- الغرض من الحسابات المالية (ششخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (إيداع وسحب).
- طريقة الوصول إلى هذه الحسابات (الصراف الآلي، الهاتف، تعامل مباشر مع البنك)

2.2.بعد الإدخار:

يعتمد هذا البعد في قياسه على عدة مؤشرات منها:

- النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالإدخار خلال 12 شهرا الماضية على مستوى المؤسسات المالية الرسمية (بنوك، شركات التأمين، مؤسسات مالية أخرى).
- النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا ماضية على مستوى مؤسسات مالية غير رسمية، او عند أشخاص خارج الاسرة.
- النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلاف ذلك (في المنزل مثلا) خلال 12 شهرا الماضية.

3.2.بعد الاقتراض:

يعتمد هذا البعد في قياسه على عدة مؤشرات منها:

- النسبة المؤوية للبالغين اللذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية خلال 12 شهرا الماضية.
- النسبة المؤوية للبالغين اللذين اقترضوا من مصادر تقليدية غير رسمية (الأصدقاء والأسرة) خلال 12 شهرا الماضية.

4.2.بعد المدفوعات:

يعتمد هذا البعد في قياسه على عدة مؤشرات منها:

- النسببة المؤوية للبالغين الذين اسستخدموا حساب رسمي لتلقي الاجوور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المؤوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الدين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهرا الماضية.

- النسبة المؤوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرا ماضية.

5.2.بعد التأمين:

وهو البعد الذي يتم التركيز عليه في هذه الدراسة بإعتار موضوعها يتمحور حول الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين ففي سبيل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، ويشمل هذا البعد عدة مؤشرات منها:

-النسبة المؤية للبالغين الذين يقومون باستخدام خدمات التأمين خلال 12 شهرا الماضية للتأمين على أنفسهم وممتلكاتهم .

- النسبة المؤوية للبالغين الذين يعملون في قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري ومختلف الأنشطة التي تتأثر بالتقلبات الجوية والكوارث الطبيعية ويقومون بتأمين أنشطتهم.

3. واقع الشمول المالي في الجزائر:

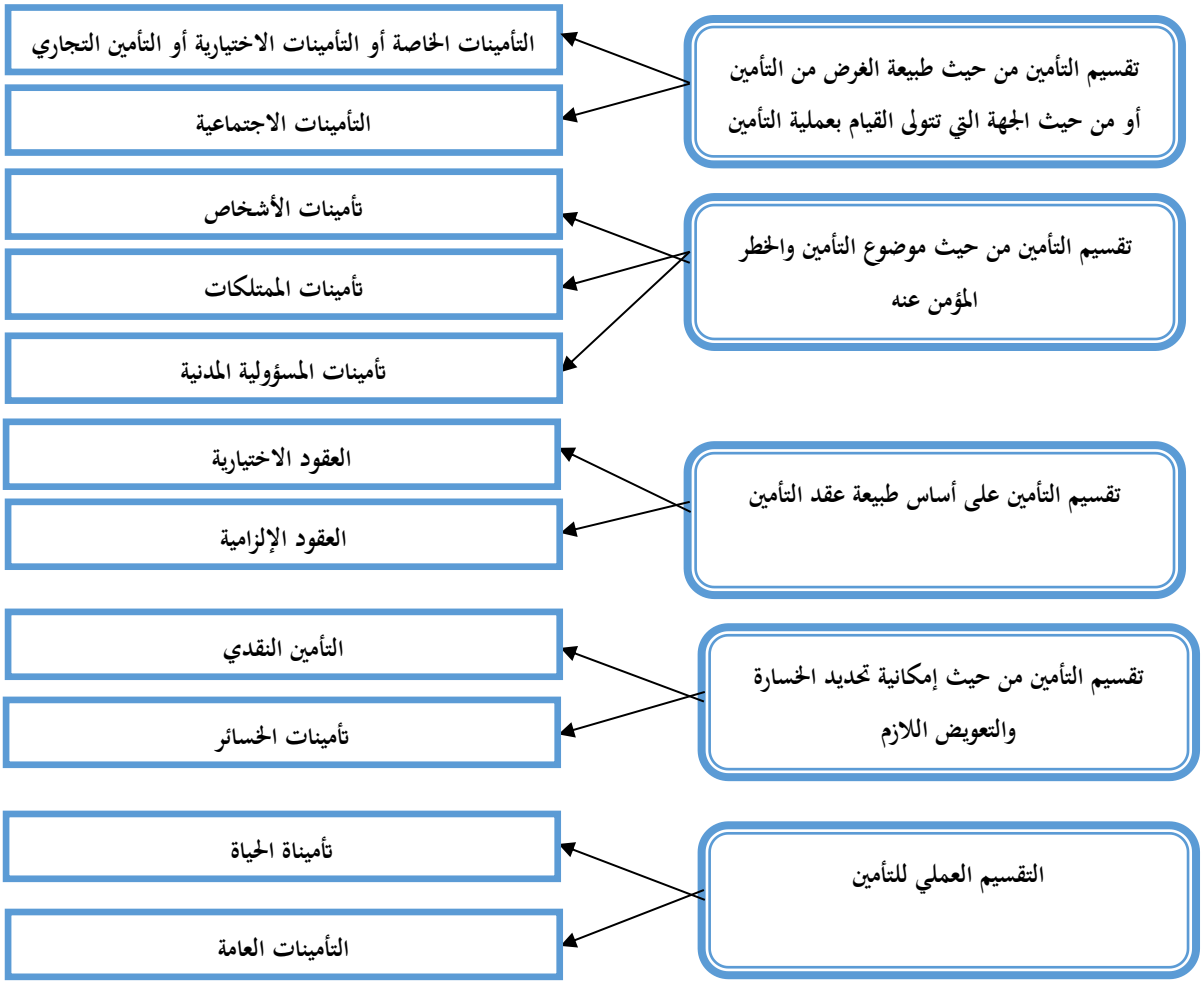
رغم المجهودات المبدولة لا تزال مؤشرات الشمول المالي في الجزائر منخفضة نسبيا، فحسب دراسة نشرت من طرف صندوق النقد العربي سنة 2018 واعتمدت على بيانات صندوق النقد العربي (بن رجب، 2018، صفحة 05)، فقد احتلت الجزائر المركز الثالث عشر من بين أربعة عشر دولة عربية في نسبة البالغين الذين اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية خلال 12 شهرا الماضيية (أثناء اجراء الدراسة)، وهذا منطقي بسبب عزوف المواطن الجزائري بشكل عام عن الاقتراض من المؤسسسات المالية الرسمية بسبب التعامل بالفوائد الربوية وتفضيل الاقتراض من العائلة والأصدقاء .

- أما فيما يخص النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية خلال 12 شهرا الماضية (خلال فترة الدراسة) فقد احتلت الجزائر المركز السادس من بين أربعة عشرة دولة عربية ، بين احتلت المركز الخامس من بين 14 دولة عربية حسسب نسبة البالغين اللذين لديهم حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية (بن رجب، 2018، صفحة 05).
- وحسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2017 يوجد تفاوت معتبر بين الذكور والاناث في ما يخص تطور ملكية البالغين فوق 15 سنة لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية في الجزائر، فبينما تطوورت نسبة الذكور من 46.4 % سننة 2011 إلى 60.9% سنة 2014 و 56.3% سنة 2017، كان تطور نسبة الاناث من 17.4 % سنة 2011 و 15.5 % سنة 2014 ثم ارتفعت إلى 26.6 % سنة 2017، (ضيف، 2020، صفحة 482) وهو تتفاوت معتبرا.

ثالثا: دور التأمين في تعزيز الشمول المالي

إن التأمين يوفر خدمات مالية تشمل مجالات عديدة بشقيه سواء تأمين الأضرار أو تأمين الأشخاص والتي تم تقسيمها كالآتي:

الشكل رقم (1-1) : التقسيمات الأساسية للتأمين



المصدر: (زيدان، 2010) (عيد و السيفو، 2009)

وبذلك فإن قطاع التأمين يدعم استراتيجية الشمول المالي بشكل فعال، فتنوع خدماته وأهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الأفراد ومختلف الهيئات تقبل على تلك المنتجات مما يسمح لهم بمواصلة مشروعاتهم المختلفة وتنميتها، وتساهم مختلف وثائق التأمين في تعزيز الشمول المالي منها وثائق التأمين متناهي الصغر التي تستهدف ذوي الدخول المحدودة، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة لدور التأمين التكافلي في تعزيز الشمول المالي والذي جاء كبديل للتأمين التجاري ، حيث توجد فئات مختلفة في المجتمع ترغب في تأمين مختلف مشاريعها بوثائق تأمينية تكون

قائمة على أسس الشريعة الإسلامية وهو ما يكفله لها التأمين التكافلي، هذا ويعزز التحالف القائم بين البنوك وشركات التأمين من خلال مختلف الاتفاقيات المبرمة تحت تقنية صيرفة التأمين وغيرها في تعزيز الشمول المالي، من خلال الاستفادة من شريحة عملاء البنوك العريضة والتي تحصل على الخدمات المالية البنكية والتأمينية معا.

رابعا: المعوقات التي تواجه قطاع التأمين الجزائري في تعزيز الشمول المالي

هناك عدة صعوبات ومعوقات تعيق تقدم قطاع التأمين الجزائري ، الأمر الذي أثر سلبا في دالتي العرض والطلب ونقص الحصيلة الإجمالية للشركات العاملة بالقطاع، كل ذلك له التأثير الواضح على تعزيز التأمين للشمول المالي في الجزائر، وقد تمثلت أهم هذه المعوقات في:

1.4.قلة ومحدودية النضج والتوعية التأمينية أو التهرب التأميني:

يعتبر غياب ثقافة التأمين عقبة أمام انتشار التأمين في الجزائر، حيث يعود إعراض المواطنين عن الاكتتاب إلى افتقارهم إلى البصيرة الضمانية على مختلف الأخطار، وضيق مدارك نظرهم بحزمة الفوائد المستقبلية التي تتمخض عنها عملية التعاقد لدى الوكالات، ومن بين إرهاصات هذه المعضلة النطرة السلبية للتأمين واعتباره كضريبة، فالجميع يجهل ويتناسى مفهوم الحماية والادخار. خاصة تلك الفئة التي ترى في التأمين نوعا من النفقات الثانوية والكمالية، التي يمكنها الاستغناء عنها أمام أعباء الحياة المختلفة، ويزيد الطين بلة قصور الشركات وتجاهل الوصاية القيام بالحملات التحسيسية والبرامج التنويرية ذات البعد التشاركي، لنشر المعرفة التأمينية في المجتمع الجزائري، فنقص الوعي مسؤولية مشتركة لكل من السلطات الحكومية ، أفراد المجتمع، شركات التأمين والجامعات والمعاهد. (طارق، 2014، صفحة 135)

2.4.سيادة الحساسية الدينية والقناعات التحريمية السائدة في المجتمع الجزائري:

تعرف بمشكلة الاعتقاد الديني Religious Belief والنظرة التحريمية لدى شرائح واسعة، إذ يعتقد الفرد أن الخطر الذي يهدد حياته وممتلكاته قضاء وقدر، والتعامل معه يتم بهذا المنطق، وتزداد ثقافة عدم الجواز الراسخة في أذهان المواطنين، خصوصا في اتجاهات الطلب على تأمينات الأشخاص باعتبار أنها من البيوع المخالفة للمعتقد، لاشتمالها على الغرر الفاحش والربا والقمار، يضاف إلى ذلك شح البنوك الإسلامية كمحرك رئيسي يسمح لشركات التكافل باستثمار الاشتراكات فيها وتحقيق نسب نمو في القطاع. (طارق، 2014، صفحة 136)

3.4.إبتكار وتنويع المنتجات:

على شركات التأمين أن تبدأ و تعمل على إيجاد منتجات جديدة تساير التطور الإقتصادي و الإجتماعي و خاصة في ظل العولمة و الإنفتاح الإقتصادي، و هذا يتطلب من شركات التأمين أن تقوم بدراسة مستمرة للسوق، و معرفة إحتياجاته الجديدة، لإشباع رغبات جديدة للعملاء، أو لتميز منتجات شركة عن شركة أخرى. إن تجديد الوثائق

أو المنتج التأميني أو إبتكار منتج جديد قد يتم إما بتعديل شكل الوثيقة أو شروطها أو طرق تسويقها أو بإضافة مزايا جديدة بخلاف المزايا المذكورة في الوثيقة.

4.4.تطوير الاستراتيجيات التسويقية لشركات التأمين:

تحتاج شركات التأمين تحتاج لتطوير و إبتكار إستراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية ، و تعتمد على إدخال خدمات تأمين جديدة و متنوعة، و تطبق أساليب إكتتابيه مستحدثة، و تغير المفاهيم الجامدة و تجد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه قطاع التأمين و التي تتمثل في:

- ✓ غيبية الفلسفة الفكرية التسويقية في شركات التأمين التي تنادي بأن نكون مع العميل دائما.
- ✓ غياب الأدوات الابتكارية في صناعة القرارات التسويقية
- ✓ إعتبار بحوث التسويق أمر ترفيهي وتكلفة غير مبررة
- ✓ إغفال القياس الصحيح لقدرة المنافس
- ✓ البعد عن مفاهيم الجودة الشاملة
- ✓ العبد الواضح عن تحقيق الاستفادة السريعة والمطلوبة من أساليب التسويق المباشروالتسويق الالكتروني عبر شبكات الأنترنت. (مصطفى، 2014، الصفحات 244-247)

5.4. قلة الخبرات الفنية وضعف تكوين الكوادر البشرية:

عدم الإستفادة من عديد الإطارات الجزائرية الموجودة بماليزيا وكثير من دول الخليج، والتي كانت وراء نجاح الكثير من التجارب، كما أن إنعدام سياسات واضحة للإستثمار في رأس المال البشري كأصل فكري، أدى إلى غياب الجودة في الخدمات التأمينية المقدمة، على غرار قلة وجود وسائل إعلام ودوريات متخصصة، ونقص في مكاتب الإستشارة في مجال الخدمات التأمينية حيث يتم اللّجوء إلى المكاتب الأجنبية للقيام بذلك. (رشيد، 2006، الصفحات 57-59)

6.4. غياب نظام معلومات وطني موحد خاص بقطاع التأمينات:

فالتضارب في الأرقام والتباين في الإحصائيات المقدمة من مديرية التأمينات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات يبرز هذا الطرح، كما أنّ النقص الشديد في البيانات والمعطيات الحديثة اللاّزمة لمزاولة عمليات التأمين حيث لا يتم استيفاؤها بصورة صحيحة ومنتظمة في السوق الجزائري، والتي تعيق في تسهيل مسؤولية صناع القرار على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية من الناحية التسويقية، الفنية والمالية بالرغم من التوسع في إدخال الحاسبات الآلية في معظم الشركات. (Djamel, 2011, pp. 8-9)

7.4.قلة شركات التأمين التكافلي العاملة في سوق التأمين الجزائري:

إن الوازع الديني لدى المواطن الجزائري جعله يرفض التعامل مع شركات التأمين التقليدي، وتفضيل التعامل مع شركات التأمين التكافلي، لكن بالمقابل نقص شركات التأمين التكافلي في الجزائر حالت دون الوصول إلى هذه الفئة من المواطنين.

8.4.الدعم والحماية الحكومية وغياب الصرامة في تطبيق القوانين:

لا يزال تفشي ثقافة الاعتماد على الدولة لدى الجزائريين، رغم صدور الأوامر والمراسيم التي تجبر العائلات على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، إلا أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في إقناعهم بتأمين ممتلكاتهم المنقولة والثابتة فوجهة نظر الأسرة أنه لا داعي لدفع المال، فيما يتعلق بالتأمينات الاختيارية؛ بما أن الحكومة تتكفا بترميم السكنات، وتعويض الفلاحين والمصانع عن الخسائر. (طارق، 2014، صفحة 138)

خاتمة:

تم خلال هذه الدراسة الوقوف عند الدور الذي يلعبه قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي وكذلك أهم المعوقات التي تواجه التأمين في سبيل تعزيز الشمول المالي في الجزائر، حيث يعتبر هذا الأخير أهم ركائز النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته في دمج الأنشطة المالية غير الرسمية داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة.

وقد تبين أيضا من خلال هذه الدراسة أن للتأمين دورا محوريا في دعم خطة الشمول المالي باعتباره بعدا أساسيا من أبعاده ، حيث يساهم التامين في جدب المدخرات المالية لمختلف فئات المجتمع بما يسمح بتقليل مستويات الاستبعاد المالي لهده الفئات.

وقد تبين وجود عدة معوقات تعرقل مساهمة التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من أهمها انخفاض الوعي التأميني لدى الفرد الجزائري إضافة لضعف الاستراتيجيات التسويقية لشركات التأمين وكذا عدم قيامها بابتكار منتجات مالية جديدة تواكب التطورات في حاجيات مستخدميها.

بناءا على ماتم التطرق اليه في هذه الدراسة وما تم التوصل اليه من نتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات لأجل تفعيل دور التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

- يعاني الفرد الجزائر من نقص كبير في الثقافة التأمينية لهذا من الاجدر لشركات التأمين بالتعاون مع الجهات الوصية القيام بدورات تحسيسية قصد التعريف بمنتجاتها وأهميتها في حياة الأفراد ومشروعاتهم.
- ضرورة التركيز على ابتكار منتجات تأمينية تواكب تطور رغبات الزبائن لاستقطاب فئات أوسع.
- تفعيل دور شركات التأمين التكافلي في سوق التأمين الجزائر لجدب الفئات التي ترفض التعامل مع شركات التأمين التجاريي بسبب الوازع الديني.

قائمة المراجع:

العمري ,ش .م & .,عطا ,م .م .(2016) .*الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين* .éd)الطبعة الأولى.(

Djamel, K. (2011). Communication portant sur la restructuration du secteur Algérien des assurances. Récupéré sur http://www.cna.dz.

REAVIS, M. W. (2012). Insurance: Concept & Coverage. Canada: Friesen Press.

أحمد ,أ .ا .(2000) .عقد التأمين بين النظرية والتطبيق .الإسكندرية :دار الفكر الجامعي.

أسامة فراح، و رحمة عبد العزيز. (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 04(02 خاص)، 645-665.

بالي ,م & .,صديقي ,م .(2016) .مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني .المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.(02)

جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(23)، 97-114.

جلال الدين بن رجب. (2018). حساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول اعلربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

رشيد ,ب .(2006) .إصلاحات وواقع سوق التامينات في الاقتصاد الجزائري .مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

رياض العينوس. (2022). دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية، 05(01)، 128-145.

زياد ,ر .(1998) .*مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين* .الأردن :دار صفاء للنشر والتوزيع.

زيدان ,س .(2010) .إدارة الخطر والتأمين .عمان :دار المناهج للنشر والتوزيع.

سامي ,ن .(1996) .التأمين عماد الاقتصاد القومي والعالمي وغقتصاديات الأسرة والمشروع .éd)الطبعة الثانية .(مصر :دار التأمينات.

سلامة ,ع .ا .(1972) .الخطر والتأمين بين النظرية والتطبيق .éd)الطبعة الثالثة .(القاهرة :دار النهضة العربية.

سليمة ,ط .(2014) .دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة، الشركات الجزائرية للتأمين .سطيف.

سيد ,س .ر .(2015) .التأمين المبادئ والأسس والنظريات .عمان :دار الراية للنشر والتوزيع.

طارق ,ق .(2014) .واقع سوق التأمين الجزائري وسبل تحسين تنافسيته الدولية .مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.150-130 ,(01)

عزمي سلام ,أ & .,شقيري ,ن : .(2007) .إدارة الخطر والتأمين .éd)الطبعة الأولى .(عمان :دار الحامد للنئر والتوزيع.

عيد ,أ & .,السيفو ,و .(2009) .إدارة الخطر والتأمين .عمان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

مصطفى ,ب .(2014) .واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2011.الجزائر.

معراج ,ج .(2000) .مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري .الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية.

مليكة كركار. (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(3)، 362-377.

ملتقى وطني حول الشمول المالي في الجزائر الواقع والأفاق

مداخلة بعنوان: واقع الشمول المالي في الدول العربية

الأستاذ: شاكر حمزة
جامعة فرحات عباس

الأستاذ: عاشوري عبد الناصر
جامعة فرحات عباس

ملخص: حولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى موضوع غاية في الأهمية وهو الشمول المالي، الذي أصبح من أهم الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب؛ حيث قمنا بإعطاء صورة واضحة عن الشمول المالي من خلال تقديم مفاهيم عامة، بالإضافة إلى ذلك قمنا بتسليط الضوء على الشمول المالي في دول العربية من خلال إعطاء بعض الأرقام والنسب حول تطور مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية ومقارنتها بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وأهم ما توصلنا له أن نسب مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية تعتبر ضعيفة إذا ما قارنها بنظيرتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

Abstract: Through this paper, we turned to a very important topic, which is financial inclusion, which has become one of the most important goals that governments seek to achieve in order to enhance economic and financial stability and increase the economic and social well-being of peoples. Where we have given a clear picture of financial inclusion by presenting general concepts. In addition, we have shed light on financial inclusion in the Arab countries by giving some numbers and percentages about the development of financial inclusion indicators in the Arab region and comparing them with the countries of the Organization for Economic Cooperation and Development; The most important finding is that the percentages of financial inclusion indicators in the Arab countries are considered weak if we compare them with their counterparts in the OECD countries.

1. مقدمة:

أصبح الشمول المالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية، بغرض تحقيق الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب؛ حيث ينظر للشمول المالي بأنه الحالة التي من خلالها يتاح للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بطريقة مستدامة ومناسبة، وبتكاليف معقولة بما يتوافق مع احتياجاتهم، مما يساعد في تحسين مستوى المعيشة لديهم.

في هذا السياق، تبنى صانعو السياسات الاقتصادية في أغلب الدول موضوع الشمول المالي كأولوية ضمن سياساتهم وأهدافهم نظرا لآثاره الايجابية على التنمية الشاملة وتطوير الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي. تتميز الدول العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بتعزيز الشمول المالي، في هذا الإطار يعمل واضعو السياسات النقدية والمالية في الدول العربية على إجراء وإدخال إصلاحات مهمة لتعزيز الشمول المالي، خاصة فيما يتعلق بدعم الفئات الهشة المستبعدة ماليا للوصول للتمويل الرسمي وجعله في متناول كل فئات المجتمع.

تعتبر مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية التي قام بوضعها وإرساء معالمها صندوق النقد العربي من المحركات الأساسية لتعزيز الشمول المالي، وترجمة مدى جاهزية واستعداد صندوق النقد العربي لتوفير وتعزيز الدعم التقني وتنمية القدرات لدعم الدول الأعضاء، وبذل كافة المساعي والجهود لتوفير الخدمات المالية للشعوب العربية.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في السؤال الرئيسي التالي: **ما هو واقع الشمول المالي في العالم العربي؟**

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث إلى إعطاء صورة واضحة عن الشمول المالي من خلال تقديم مفاهيم عامة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الشمول المالي في دول العالم العربي من خلال إعطاء بعض النسب والأرقام حول تطور الشمول المالي في الدول العربية ومقارنته بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي في إعطاء مفاهيم عامة حول الشمول المالي؛ والمنهج التحليلي من خلال تحليل بعض النسب والأرقام حول واقع الشمول المالي في العالم العربي.

2. تطور مصلح الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة أجراها لينشون عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها نتائج وآثار إغلاق فرع لأحد المصارف على وصول سكان تلك المنطقة للخدمات المالية؛ وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت الصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في سهولة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية. وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة.

حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وذلك من خلال التزام الحكومات بتعزيز الشمول المالي من خلال تطبيق سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية من قبل كافة أفراد المجتمع وتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل صحيح وفعال وبتكاليف معقولة ومدروسة.

وتبنت مجموعة العشرين (G 20) أهداف الشمول المالي كأحد المحاور الأساسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها وخاصة الفقراء ومحدودي الدخل ركيزة أساسية لمحاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية. (بوطلاعة، ساعد بخوش، و بوقرة، 2020، الصفحات 145-146)

3. مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي بأنه مدى إمكانية الأفراد والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية من الوصول إلى والاستفادة من مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المالية ذات الجودة المناسبة والمقدمة من المؤسسات المالية الرسمية بطريقة سهلة ومستدامة وشفافة وبتكلفة مقبولة وفي ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (العراقي و النعمة، صفحة 185)

يتمثل الشمول المالي في "تيسير حصول الفئات المهمشة من محدودي الدخل وغيرهم من الأفراد المستبعدين من التعامل مع القطاع المالي على مجموعة من الخدمات المالية بجودة مناسبة وأسعار معقولة؛ وتجدر الإشارة إلى أن الشمول المالي يجمع بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع الممارسات

التجارية للمصارف، لأنه يخلق فرصاً للعديد من المستهلكين المستبعدين من التعامل مع القطاع المالي الرسمي." (البنك المركزي المصري، 2012، الصفحات 1-2)

على الرغم من التقدم الكبير الذي وصلت إليه مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المصرفية، إلا أن غالبية فقراء العالم لا يزالون محرومين من الخدمات المالية التي تتيحها المؤسسات المالية الرسمية؛ لذلك جاء الشمول المالي كهدف من أهداف مساهمة التمويل في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وذلك من خلال جذب فئات المجتمع غير المتعاملين مع المصارف إلى النظام المالي الرسمي، حتى تتاح لهم الفرصة للوصول إلى الخدمات المالية المناسبة. (Hannig & Jansen, 2010, p. 5)

يتعلق الشمول المالي بإضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية وعدم ترك أي شخص خلف الركب؛ مما يعني أن جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة يجب أن يكون لديهم خيار الوصول إلى المنتجات والخدمات المصرفية (الحسابات والمعاملات المصرفية، والمدفوعات وحسابات التوفير، والائتمان، والخدمات الرقمية والتأمين) عبر قنوات ووسائط مختلفة يسهل الوصول إليها (كأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والفروع المصرفية)، على أن تكون تكلفتها في متناول الجميع وفعالة أي مصممة ليتم استخدامها على نحو جيد ومستمر. (مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة، 2021، صفحة 7)

4. أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام الدولي بتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال خلق تحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، من أجل زيادة المنافع المرجوة من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء للبنك الدولي أن تعزيز الشمول المالي هو الطريق المناسب للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل؛ وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي المتمثلة في: (بولمرج و كتاف، 2021، صفحة 186)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، من خلال تعريف وتثقيف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، بهدف تحسين مستوى معيشتهم؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتوجيهات المتعلقة بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء.

5. آليات تعزيز الشمول المالي:

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز والتي نوجزها فيما يلي: (نارجس و حميدة، 2019، الصفحات 33-34)

- ❖ دعم البنية التحتية المالية: إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية ويتضمن ما يلي:
  - بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
  - الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع المصارف، خدمات الهاتف المصرفي، نقاط البيع، الصرافات الآلية وغيرها؛
  - تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
  - الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والبنوك الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض التكاليف؛
- ❖ الحماية المالية للمستهلك: وذلك من خلال حصول العميل على معاملة شفافة وعادلة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، وتزويده بالمعلومات الكافية والضرورية وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية؛
- ❖ تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات الرقابية في تحقيق هذه الركيزة من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة؛
- ❖ التثقيف المالي: من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على قياس مدى نجاحه مع العمل على إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

وفيما يلي ندرج الشكل الموالي الذي يلخص المحاور الرئيسية للشمول المالي، والذي تم تحديدها من طرف البنك المركزي الأردني والمتمثلة في التثقيف المالي، حماية المستهلك المالي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات التمويل الأصغر، والمدفوعات الرقمية.

الشكل رقم 1 الركائز الأساسية للشمول المالي



المصدر : وثيقة رؤية الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (**2018–2020**)، البنك المركزي الأردني، ص: **06**.

6. أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

يقوم الشمول المالي على ثلاثة أبعاد رئيسية هي: (العراقي و النعمة، صفحة 185)

- البعد الأول وهو سهولة الوصول إلى الخدمات المالية (Access to Financial Services)؛
- البعد الثاني وهو سهولة استخدام الخدمات المالية (Usage of Financial Services)؛
- البعد الثالث وهو جودة المنتجات والخدمات المالية وجودة تقديمها.

في بدايات ظهور الشمول المالي تم قياس مؤشرات الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من المصارف التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها بواسطة الأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وقد قام تحالف الشمول المالي (AFI) بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي والتي وضعت مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي؛ حيث يشمل كل بعد من أبعاد الشمول المالي على مجموعة من المؤشرات، ندرجها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2 أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي



المصدر : (العراقي و النعمة، صفحة 186) (زبيري، 2022، الصفحات 46-47)

7. دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي:

قبل التطرق إلى الحديث عن انعكاسات تطبيق سياسات الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي، نقوم بتوضيح مفهوم الاستقرار المالي، حيث يمتد مفهوم الاستقرار المالي ليشمل مرونة القطاع المالي وقدرته على استيعاب حالات الضغط الشديد والاضطرابات؛ وعلى ذلك فإن النظام المالي المستقر هو الذي عنده القدرة على أداء وظائفه الرئيسية المتمثلة في تخصيص الموارد بكفاءة عالية، وتقييم وإدارة المخاطر المالية، والحفاظ على

مستويات التوظيف قريبة من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والقدرة على امتصاص الصدمات وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا أو نتيجة لأحداث سلبية وغير متوقعة. (قندوز، خليل، و سراج، 2022، الصفحات 6-7)

بناءً على تم ذكره سابقاً، فإنه يمكننا فهم العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي إذ من الصعب تصور تحقيق أحدهما في غياب الآخر، ويوحي ذلك بوجود ارتباط متلازم بينهما؛ حيث أن سياسة الشمول المالي هي سياسة ذكية فطنة تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي، الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على النقاط التالية: (بوزانة و حمدوش، 2021، الصفحات 78-79)

- يمكن لسياسات الشمول المالي أن تلعب دوراً قويا في تعزيز النمو الاقتصادي؛ حيث أن نتائج سياسات الشمول المالي المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد أظهرت أن الشمول المالي يعتبر محرك للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وأن الاستبعاد المالي يمكن أن يشكل مخاطر على الاستقرار المالي؛
- أن الشمول المالي يمكن أن يعزز من قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية؛
- يساعد الشمول المالي على توفير الحماية المالية للمستهلك وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي؛ إن توسع قاعدة الشمول المالي تساعد على تحقيق الاستقرار المالي لما لها من تأثير إيجابي، وفي نفس الوقت هذا لا يعني بالضرورة أن زيادة الشمول المالي لا تؤثر سلبا على الاستقرار المالي؛
- الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على منتجات وخدمات مالية جديدة (الابتكار المالي الرقمي)؛
- يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية، حيث تعد البيئات التي تتميز بنسب مرتفعة للمستبعدين مالياً والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى خدمات التمويل غير الرسمية بيئات أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار المالي؛
- تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم؛ حيث يمتاز القطاع المالي الشامل بودائع مستقرة لأنها متنوعة، وهذا يساهم في تخفيف آثار السحب المكثف للودائع والذي يعتبر واحداً من محركات الأزمات المالية؛ حيث تبين أن المدخرين أصحاب الدخول المنخفضة يتجهون للحفاظ على ودائعهم خلال فترات الأزمات الدورية.

8. الشمول المالي على مستوى الوطن العربي:

تسعى الدول العربية تحت مظلة صندوق النقد العربي الذي يجمع الجهات الرقابية والإشرافية والسلطات النقدية العربية إلى إيجاد بيئة تنظيمية وإشرافية ملائمة، من خلال تشجيع المنافسة والمزيد من الانفتاح على المصارف الأجنبية وتحفيز بيئة التقنيات المالية لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. كللت تلك الجهود بإطلاق بعض الدول العربية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية؛ حسب بيانات البنك الدولي فإن 63 % من سكان الوطن العربي (414 مليون نسمة) لا يزال بإمكانهم الاستفادة من الحصول على التمويل الرسمي. كما أظهرت الإحصائيات أن الوطن العربي لا يزال بحاجة لبذل المزيد من الجهود، فعلى سبيل المثال فإن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ولديهم حساب مصرفي قد ارتفعت من 22 % عام 2011 إلى 37 % عام 2017، وتعتبر هذه الزيادة ضعيفة مقارنة بما حققته الدول النامية مجتمعة، والتي ارتفعت من 42 % إلى 63 % خلال نفس الفترة. (الجويني و قندوز، 2021، الصفحات 7-8)

ولأجل توسيع وصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع في العالم العربي وجب إشراك كل المؤسسات المالية لتحقيق هذا المسعى، في هذا الإطار يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تلعب دورا أساسيا في تعزيز مبادرة الشمول المالي العربي من خلال توفير منتجات مالية متوافقة مع متطلبات الشريعة الإسلامية وبتكاليف معقولة تفي باحتياجات الأفراد، حيث تسهم الدول العربية بنسبة 65 % من الأصول المالية الإسلامية على مستوى العالم.

الجدول رقم 1 ملكية حسابات مالية بالنسبة للبالغين فوق 15 عام في بعض الدول العربية

	2011	2014	2017	2021
الجزائر	% 33.29	% 50.48	% 42.78	% 44.10
البحرين	% 64.51	% 81.94	% 82.61	//
مصر	% 9.72	% 14.13	% 32.78	% 27.44
العراق	% 10.55	% 10.97	% 22.67	% 18.57
الأردن	% 25.47	% 24.62	% 42.93	% 47.12
الكويت	% 86.77	% 72.91	% 79.84	//
لبنان	% 37.03	% 46.93	% 44.75	% 20.70
المغرب	//	//	% 28.64	% 44.37
السعودية	% 46.42	% 69.41	% 71.70	% 74.32

تونس	//	% 27.43	% 36.91	% 36.85
الإمارات العربية المتحدة	% 59.73	% 83.74	% 88.21	%85.74
فلسطين	% 19.43	% 24.24	% 25.02	% 33.64

المصدر : (**World Bank Databank, 2022**)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة امتلاك حسابات مالية بالنسبة للبالغين في الدول العربية قد عرف تزايد مستمر بشكل عام؛ كما نلاحظ أن نسبة امتلاك حسابات في الجزائر تعتبر نسبة جيدة إذا ما قارنها بباقي الدول العربية عدا دول الخليج؛ كما نلاحظ انخفاض نسبة مالكي الحسابات في لبنان في 2021 مقارنة بسنة 2017 ويمكن أن نرجع ذلك للأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها لبنان.

الجدول رقم 2 ملكية بطاقة الائتمان (DEBIT OR CREDIT CARD) بالنسبة للبالغين فوق 15 سنة

	2011	2014	2017	2021
العالم العربي	% 15.54	% 21.23	% 27.53	% 30.59
دول منظمة التعاون والتنمية	% 77.04	% 85.27	% 88.94	% 91.91

المصدر : (**World Bank Databank, 2022**)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة امتلاك بطاقات الائتمان للبالغين في كل من العالم العربي ودول منظمة التعاون والتنمية قد شهد ارتفاع ملحوظ على مدار العشر السنوات (2011-2021) إلا أن نسبة امتلاك بطاقات الائتمان بنوعيها في العالم العربي تبقى متدنية مقارنة بالدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع؛ ويمكن إيعاز ذلك إلى تطور الأنظمة المالية والمصرفية في دول منظمة التعاون والتنمية، والوعي المالي والثقافة المالية المنتشرة في تلك الدول مقارنة بالشعوب العربية.

الجدول رقم 3 نسبة الادخار في المؤسسات المالية بالنسبة للبالغين فوق 15 سنة

	2011	2014	2017	2021
العالم العربي	% 6.31	% 8.75	% 8.77	% 10.42
دول منظمة التعاون والتنمية	% 44.85	% 51.17	% 56.11	% 59.06

المصدر : (**World Bank Databank, 2022**)

نلاحظ أن نسبة الادخار مرتفعة في منظمة دول التعاون والتنمية ذات الدخل المرتفع مقارنة بدول العالم العربي؛ ويمكن أن نرجع ذلك إلى انخفاض الأجور والقدرة الشرائية في دول العربية، حيث تلتهم تكاليف المعيشة معظم الأجور ولا يتبقى للمواطن العربي ما يدخره.

الجدول رقم 4 نسبة استخدام الدفع الرقمي بالنسبة للبالغين فوق 15 سنة

	2014	2017	2021
العالم العربي	% 15.71	% 16.15	% 22.15
دول منظمة التعاون والتنمية	% 84.06	% 88.88	% 93.65

المصدر : (**World Bank Databank, 2022**)

نلاحظ أن التطور التكنولوجي والعلمي والرفاهية التي تعيشها دول منظمة التعاون والتنمية مكنت شعوب تلك الدول من استخدام تلك التكنولوجيا في دفع واستلام المدفوعات بشكل رقمي مقارنة بالدول العربية.

9. أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية:

حظيت الدراسات حول العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة؛ وفي هذا السياق أصدر صندوق النقد العربي دراسة حول أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، هدفت هذه الدراسة إلى قياس آثار التمويل الإسلامي على الشمول المالي في ستة عشر (16) دولة عربية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019؛ إضافة إلى الأخذ في الاعتبار أثر متغيرين آخرين، وهما الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الشمول المالي يستجيب للتغيرات في مؤشر التطور المالي الإسلامي، وكذا الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ في ضوء هذه النتائج يمكن استخلاص عددا من التوصيات، منها ضرورة تعزيز دور التمويل الإسلامي ضمن القطاع المالي لتحسين مستويات الشمول المالي. في هذا الإطار يمكن للمؤسسات المصرفية الإسلامية أن تلعب دوراً أكبر في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية بتكاليف معقولة تفي باحتياجات الأفراد. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 24)

10. الخاتمة:

تسعى جميع دول العالم بما فيها الدول العربية إلى تعزيز الشمول المالي من خلال سياساتها الاقتصادية؛ حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وحاولت الدول العربية تحت مظلة صندوق النقد العربي إلى تعزيز الشمول المالي، من خلال تشجيع المنافسة والمزيد من الانفتاح على المصارف الأجنبية وتحفيز البيئة المالية لتوسيع الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية؛ بغرض القضاء على الفقر وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب؛ كللت تلك الجهود بإطلاق بعض الدول العربية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.

في هذا البحث قمنا بدراسة بعض مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية، أولا من خلال إعطاء صورة واضحة عن الشمول المالي عن طريق تقديم مفاهيم أساسية للشمول المالي؛ ومن ثم قمنا بدراسة واقع الشمول المالي في الدول العربية عن طريق قراءة وتحليل بعض نسب مؤشرات الشمول المالي ومقارنتها بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن بين المؤشرات التي قمنا بدراستها نسبة ملكية بطاقة الائتمان بالنسبة للبالغين ونسبة الادخار في المؤسسات المالية بالنسبة للبالغين ونسبة استخدام الدفع الرقمي في المعاملات بالنسبة للبالغين، شيء الذي لاحظناه هو ضعف نسب هذه المؤشرات مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ كما لاحظنا أيضا عند دراسة نسبة امتلاك حسابات مصرفية في الدول العربية أن دول الخليج تأتي في الصدارة، وأن الجزائر احتلت مكانة لا بأس عليها مقارنة بباقي الدول العربية.

11. توصيات:

هناك العديد من المقترحات يجب أخذها بعين الاعتبار، وهي:

- تطوير بيئة الأعمال المصرفية، من خلال سن قوانين وتشريعات تعزز الشمول المالي، كذلك تحفيز المصارف والمؤسسات المالية على توسيع شبكة فروعها؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والبنوك الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض التكاليف؛
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة شرائح أفراد المجتمع: لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع وتلبية متطلباتها.

- نشر الوعي والثقافة المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي.
- تعزيز دور التمويل الإسلامي ضمن القطاع المالي لتحسين مستويات الشمول المالي. من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية إسلامية بتكاليف معقولة تفي باحتياجات الأفراد.

12. المراجع:

1. Hannig, A., & Jansen, S. (2010, 12). Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues. *Asian Development Bank Institute Working Paper Series* , p. 5.

World Bank Databank. (2022). *World Bank Databank.* https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data: World Bank.

2. البنك الدولي: بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. (2021). *الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والقدرة على الصمود في عصر جائحة كورونا*. البنك الدولي.
3. البنك المركزي المصري. *الشمول المالي نشرة تعريفية للعاملين بالقطاع المالي*. مصر: البنك المركزي.
4. البنك المركزي المصري .(2012) .*مفاهيم مالية الشمول المالي العدد السابع والعشرون* .مصر :المعهد المصرفي المصري.
5. أيمن بوزانة، و أيمن حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 12* (01)، 78-79.
6. بشار أحمد العراقي، و سمير فخري النعمة. المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، 12* (67)، 185.
7. بولمرج ,و & .,كتاف ,ش .(2021) .الشمول المالي ودور التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيزه، تجربة السودان أنموذجا .*مجلة البشائر الاقتصادية* .186 ,(03)*07* ,
8. جمال الجويني، و عبد الكريم قندوز. (2021). أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. *صندوق النقد العربي* (08)، 7-8.
9. صندوق النقد العربي. (2021). *التقرير السنوي مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية*. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
10. عبد الكريم قندوز، سائد خليل، و عبد الله سراج. (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. *صندوق النقد العربي* (11)، 6-7.
11. مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة. (2021). *مبادئ الصيرفة المسؤولة: الشمول المالي ووضع أهداف الصحة المالية*. الأمم المتحدة.

12.محمد بوطلاعة، حسينة ساعد بخوش، و كريمة بوقرة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذجا. *مجلة اقتصاد المال والأعمال* ، *04* (02)، 145-146.

معمري نارجس، و أوكيل حميدة. (2019). الشمول المالي في الجزائر الواقع والتحديات. *مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية* ، *01* (01)، 33-34.

نورة زبيري. (2022). تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX دراسة مجموعة من الدول العربية. *مجلة اقتصاد المال والأعمال* ، *06* (02)، 46-47.

استمارة المشاركة

	الباحث الأول	الباحث الثاني
الاسم واللقب	عاشوري صورية	شنافة جهرة
الدرجة العلمية	استاذ محاضر– أ	استاذ محاضر– أ
المؤسسة الجامعية	جامعة سطيف 1 (الجزائر)	جامعة سطيف 1 (الجزائر)
البريد الالكتروني	achourisoria@gmail.com	Djohra.chenafa@univ-setif.dz
رقم الهاتف	05509118957	0674968550
المخبر	تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة (lemac)	
محور المشاركة	المحور الثالث: إمكانية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بناء على تجارب دولية وعربية	
عنوان المداخلة	**دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، تجربة بنك الامل انموذجا**	

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي. وتم التطرق الى بنك الامل كأنموذج لذلك، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحديد العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي.

وتم التوصل إلى أن التحول الرقمي يساهم في تقديم الخدمات المالية الرقمية ومن ثم تحقيق الشمول المالي للفئات الاجتماعية كافة خاصة المهمشة ماليا، وفيما يتعلق ببنك الامل فقد ساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي خاصة خلال فترة كرونا حيث سعى الى إيجاد حلول رقمية الكترونية متنوعة في مجال التمويل الأصغر.

الكلمات المفتاحية: تحول رقمي. شمول مالي. بنك الامل

Abstract: The aim of this paper is to illustrate the role of digital transformation in enhance Financial inclusion. : The case study of -Amal Bank, and We have adopted the descriptive approach to determine the Relationship between digital transformation and financial inclusion.

The study concluded that digital transformation contributes to providing digital financial services. . Hence, achieving financial inclusion for all social Catégories, especially the financially marginalized. As for Al-Amal Bank, it has contributed significantly to enhancing financial inclusion, especially during the Corona period, as it sought to find various electronic digital solutions in the field of Microfinance.

Keywords : digital transformation. Financial inclusion. Al-Amal Bank

مقدمة

تزايد التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية، بشكل كبير مع ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وأصبحت التقنيات المالية الرقمية آلية من آليات تعزيز الشمول المالي، ويعد هذا الأخير من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الاخيرة، خاصة في ظل الازمة العالمية 2008 التي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه، وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي، من خلال تمكين شرائح المجتمع من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية، التي تلبي احتياجاتهم وتتناسب مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي.

ويمكن أن تتيح الابتكارات الرقمية للسكان الفقراء وسكان المناطق النائية، المستبعدين إلى حد كبير من التمويل المصرفي التقليدي، نفاذا سهلا الى مجموعة واسعة من الخدمات. وهذه الأخيرة تعتبر أكثر أمانا بشكل عام من حمل النقود وتعمل أيضا على تعزيز الشفافية وتشتمل التكنولوجيا المالية على منصات الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الاجهزة المتنقلة، وغيرها من البرامج المخصصة.

يعد بنك الامل أحد اهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعزيز الشمول المالي في اليمن، ويساهم في زيادة العائد المادي للفقراء، ومع ظهور اول حالة كرونا في اليمن عمل البنك على إيجاد حلول للحد من تفشي الوباء بين أوساط العملاء، وذلك بتوجهه للتحول الرقمي من خلال تطوير خدماته المالية بالاعتماد على تطبيقات الهاتف النقال عبر خدمة النقود الالكترونية pyes .

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الواقع الذي فرضه التحول الرقمي، وذلك من خلال استعراض مختلف عناصره التي ساهمت في خلق وتعزيز الشمول المالي، كما سنتطرق الى بنك الامل كنموذج لإبراز دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي.

من خلال هذه المداخلة سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي؟
- ما الذي يمكن لبنك الامل تقديمه من منتجات رقمية لتعزيز الشمول المالي في اليمن؟

تهدف هذه المداخلة إلى:

- تسليط الضوء على تطور المنتجات والخدمات المالية في ظل التحول الرقمي، ودور هذا التحول في تعزيز الشمول المالي.
- التعرف على استراتيجية بنك الامل في تعزيز الشمول المالي باعتماده على المنتجات الرقمية.

1.الإطار النظري للبحث

1.1.مفهوم التحول الرقمي

يرمز للتحول الرقمي DX digitale transformation) وهو التحول في الأعمال أو الحكومات، أي إجراء تغييرات جذرية تطال نموذج العمل والإجراءات والعمليات، قد يطال التحول عملية تغيير المنتج أو طريقة تقديم الخدمة كليا. قد يكون استراتيجيا بتدخل في وظائف المؤسسة كلها من المبيعات إلى التوريد وتقنية المعلومات وكل سلسلة القيمة (يوسف، 2019، صفحة 947) كما يعرف على انه:

- ✓ الابتكار من خلال التغيير وإدخال التكنولوجيا الرقمية في طريقة الإنتاج وخلق القيمة وقيادة الاعمال، وطريقة التفكير(Ferhane، 2017).
- ✓ تبني التقنيات الجديدة لزيادة الإنتاجية وخلق القيمة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية (Henrique، 2022).
- ✓ الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل اعتمادا على التطور التكنولوجي الكبير الحاصل، لخدمة المستفيدين بطريقة سريعة وأفضل (Indrit Troshani, 2018).

مما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي على انه الطرق المستحدثة في برامج العمل والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لزيادة الإنتاجية، او تقديم الخدمات بطريقة سريعة وأفضل.

لذلك يمكن القول ان التحول الرقمي هو رحلة وليس مشروع له بداية ونهاية، كما هو موضح في الشكل ادناه:

الشكل رقم 1: رحلة التحول الرقمي



المصدر: عبد الله المحمدي، المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي، متاح على الموقع تم الاطلاع عليه بتاريخ 4-9-2022: **https://tts-attaa-642274302webinar.s3.mesouth1.amazonaws.com/files/webinars/586/files/048e621_1pdf.**

2. الشمول المالي

يعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه":

" الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والمؤسسات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية، ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (بوزانة، 2020).

تعرفه مجموعة الدول العشرين G20 ومؤسسة التحالف العلمي للشمول المالي AFI:" ا تعزيز وصول واستخدام وكافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وبتكاليف معقولة" (معمر،، 2021).

يشير الشمول المالي على نطاق واسع إلى درجة وصول الأسر والمؤسسات، خاصة الأسر الفقيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى الخدمات المالية (Morgan، 2016).

ويشمل الشمول المالي قيام المؤسسات المالية بتطوير منتجاتها، والمنافسة بينهم لتقديم منتجات مالية منخفضة التكاليف ويسهل الحصول عليها كما تراعي مصلحة المستهلك. (جعفر، 2019).

مما سبق يمكن تعريف الشمول المالي على أنه مدى وصول الخدمات والمنتجات المالية، الى مختلف فئات المجتمع، خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض، بشكل يلبي احتياجاتهم.

1.2.اهداف الشمول المالي

يمكن ذكر بعض اهداف الشمول المالي في النقاط التالية:

- مساعدة الأشخاص على تأمين الخدمات والمنتجات المالية بأسعار اقتصادية مثل الودائع وخدمات تحويل الأموال والقروض والتأمين، الخ . (العز، 2021)
- الرفع من فعالية السياسة النقدية (طرشي، 2019).
- توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة بحيث يكون هناك منافسة كافية ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات للاختيار من بينها. (العز، 2021).
- توفير حلول مالية مخصصة ومصممة خصيصا للفقراء وفقا لظروفهم المالية واحتياجات أسرهم ومستويات دخلهم. (العز، 2021).

2.2.أهمية الشمول المالي

يمكن ذكر أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

- يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من اجل التقاعد او حالات الطوارئ وتغطية النفقات المتكررة (timothy, 2018).
- تعزيز كل من جهود التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي (بوتبينة، 2018).
- أتمتة النظام المالي (بوتبينة، 2018).
- 3.2.**مبادئ المجموعة العشرين للشمول المالي:**

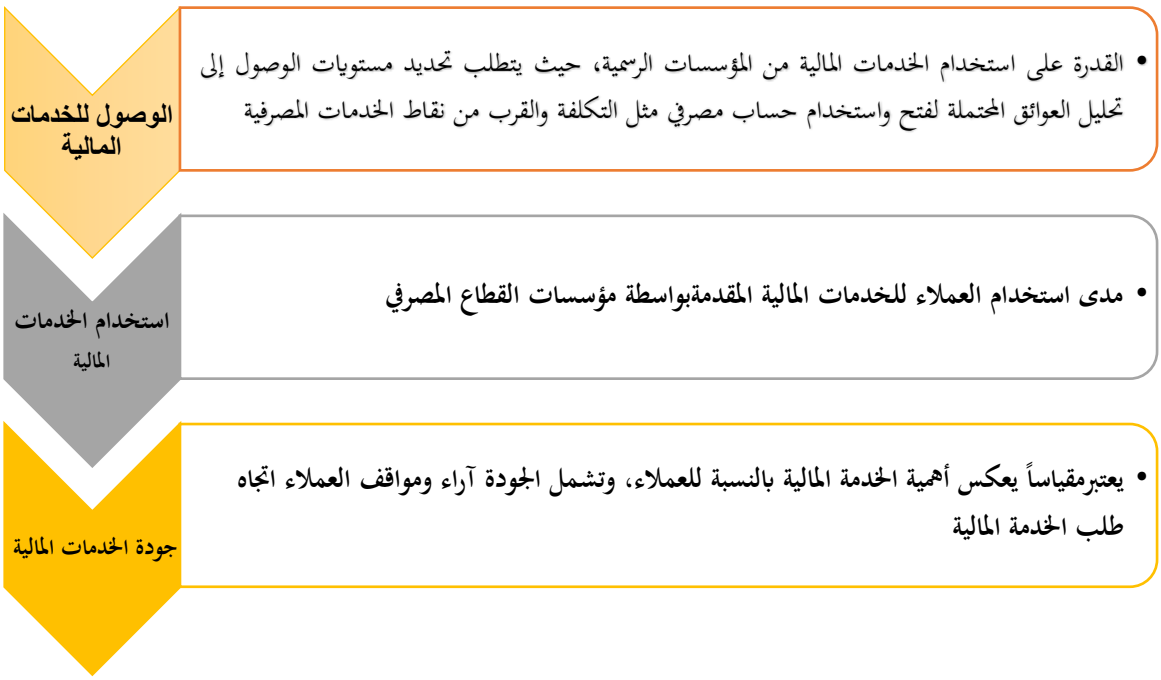
تتمثل مبادئ الشمول المالي فيما يلي (ضيف، 2020):

- **القيادة:** وضع التزام حكومي واسع النطاق اتجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف أثر الفقر.
- **التنوع:** تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع منها.
- **الابتكار:** تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها.
- **الحماية:** تشجيع نهج شامل اتجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة والعملاء.
- **التمكين من أسباب القوة:** تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية.
- **التعاون:** تهيئة بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع المؤسسات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والمؤسسات وأصحاب المصالح المعنيين.
- **المعرفة:** الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص "بالاختبار والتعلم" المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة.
- **التناسب:** وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة ويستند إلى فهم الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي.
- **إطار العمل:** الاخذ بعين الاعتبار الأمور التالية: نظام متناسب ومرن ويستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها الكترونيا، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيني والمترابط على نطاق واسع.

4.2.ابعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية الموضحة في الشكل ادناه.

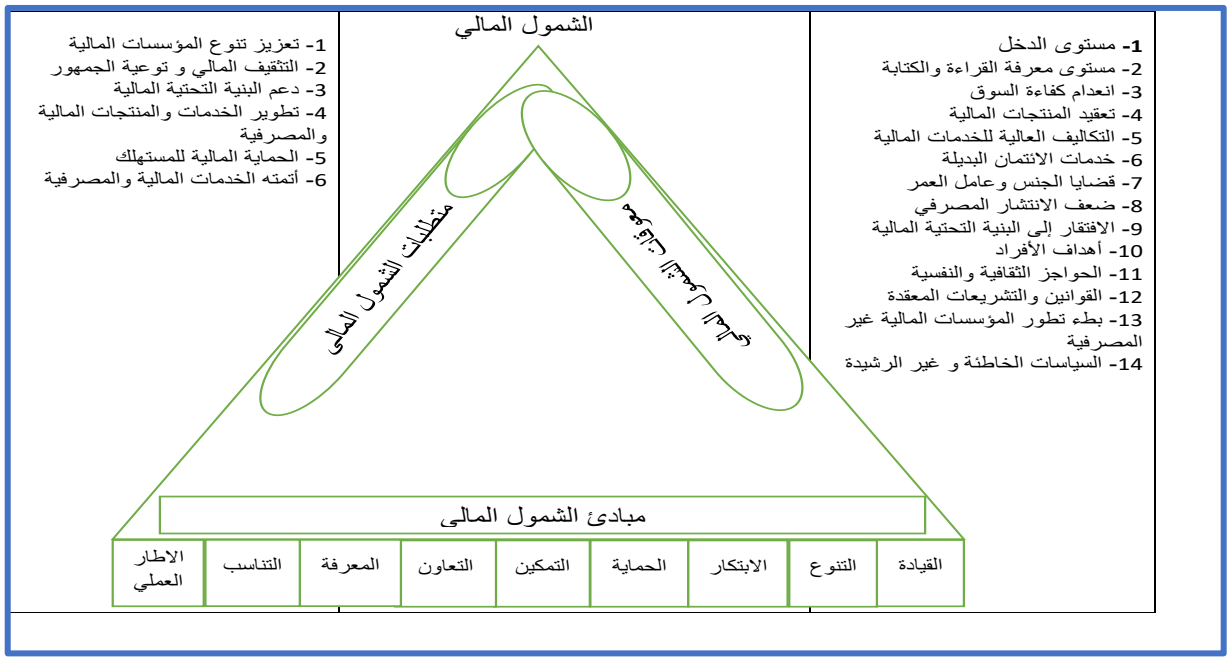
الشكل رقم2: ابعاد الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على فلاق صليحة وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12 العدد ! ، 2021.

مما سبق يمكن تلخيص متطلبات ومبادئ ومعوقات تطبيق الشمول المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم3: متطلبات ومبادئ ومعوقات تطبيق الشمول المالي



المصدر: نغم حسين نعمة،مؤشرات قياس الشمول المالي،متاح في الموقع https://eco.nahrainuniv.edu.iqتاريخ الاطلاع:28-8-2022.

3.علاقة الشمول المالي بالتحول الرقمي

قدمت قاعدة بيانات المؤشرالعالمي للشمول المالي، منذ تدشينها أول مرة سنة 2011، رؤى وأفكار حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، ويتميز اصدار سنة 2017، باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والإتصال بالانترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر، .وبالطبع لاتكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي (كلابر، 2017)

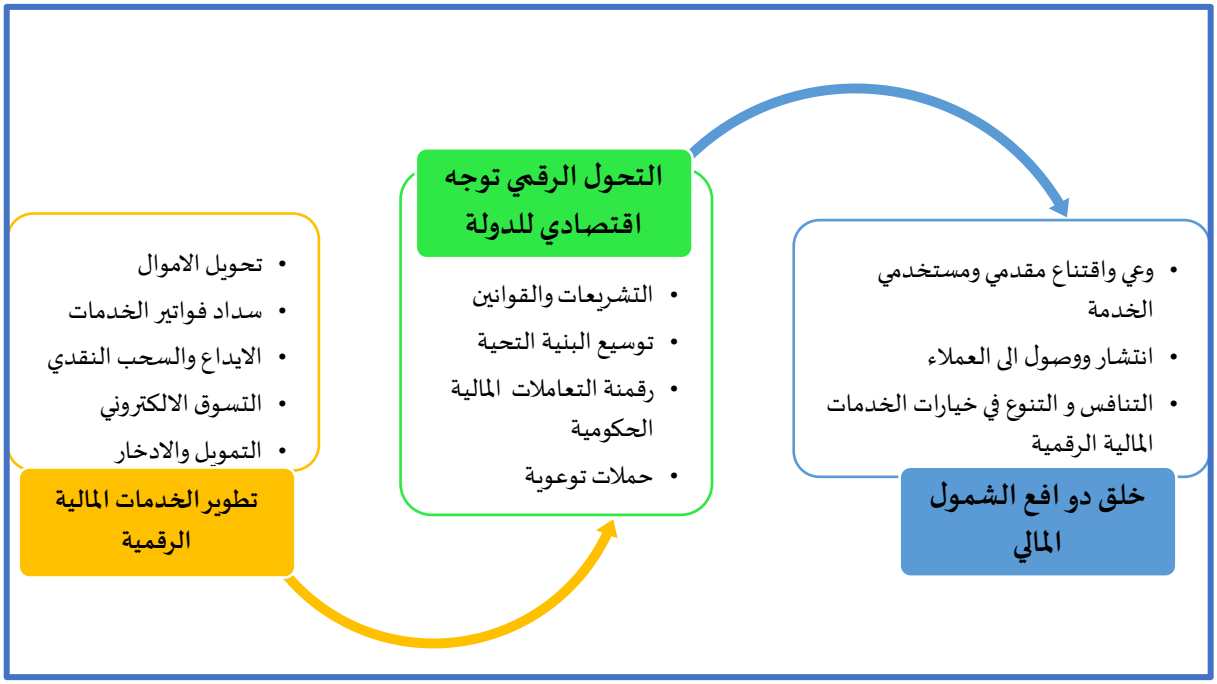
ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلك، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية (كلابر، 2017).

وامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية. كما يؤدي الإ تصال بالانتر نت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة. ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية إنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية. ويمكن أن تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية. ومن خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية. (كلابر، 2017)

1.3.مراحل الاستفادة من التحول الرقمي لتوسيع الشمول المالي

توجد ثلاث مراحل للاستفادة من التحول الرقمي في توسيع الشمول المالي يمكن اختصارها في الشكل ادناه

الشكل رقم4: مراحل الاستفادة من التحول الرقمي لتوسيع الشمول المالي



المصدر: غمدان عون، دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشمول المالي، متاح على الموقع:

http://www.youtube/com/c/alamalbankkye تاريخ الاطلاع 25-8-2022.

من الشكل أعلاه يتبين ان المرحلة الاولى تتمثل في تطوير الخدمات المالية الرقمية (تحويل الأموال، سداد فواتير الخدمات، الإيداع والسحب النقدي، التسوق الالكتروني، التمويل والادخار)،اما المرحلة الثانية فتتمثل في ان يصبح التحول الرقمي توجه اقتصادي للدولة وذلك من خلال التشريعات والقوانين، توسيع البنية التحية، رقمنة التعاملات المالية الحكومية، حملات توعوية، وتتمثل المرحلة الثالثة في خلق دوافع للشمول المالي وذلك نتيجة وعي واقتناع مقدمي ومستخدمي الخدمة، انتشار ووصول الخدمة الى العملاء، التنافس و التنوع في خيارات الخدمات المالية الرقمية.

في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح **الشمول المالي الرقمي** بدلًا من مصطلح الشمول المالي كنتيجة لأثر التحول الرقمي على الشمول المالي نظرا لأهمية الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي.

حيث يعرف الشمول المالي الرقمي على انه: القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم (ميرود، 2022)

2.3.أهمية واهداف الشمول المالي الرقمي

يمكن ذكر أهمية واهداف الشمول المالي الرقمي فيما يلي (عماد، 2021):

- تحقيق الاستقرار المالي والرفع من معدل النمو الاقتصادي.
- أصبح الشمول المالي الرقمي يحظى باهتمام كبير من طرف صانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم حيث تم تحديده كعامل تمكيني لسبعة اهداف من اهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية من خلال تنويع المنتجات والخدمات المالية.
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي من خلال اتاحة الفرصة للفقراء ومحدودي الدخل للحصول على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل وأسعار منخفضة.

3.3.واقع الشمول المالي الرقمي

في أحدث إصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي تم تجميعها من خلال مسح شارك فيه أكثر من 125 ألف بالغ في 123 دولة، وغطّى الاستفادة من الخدمات المالية خلال سنة2021. ووجد المسح أن 71% من البالغين في البلدان النامية يمتلكون الآن حساباً مالياً رسمياً –سواء لدى بنك أو مؤسسة خاضعة للقواعد التنظيمية مثل اتحاد ائتماني أو مؤسسة للتمويل الأصغر أو مؤسسة لتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول– بالمقارنة مع 42% عندما نُشِر الإصدار الأول لقاعدة البيانات قبل عشر سنوات. علاوةً على ذلك، تقلص الفرق في نسبة الرجال والنساء الذين يمتلكون حسابا ماليا في البلدان النامية للمرة الأولى من تسع نقاط مئوية إلى ست نقاط. (مالباس، 2022).

وزادت نسبة البالغين في البلدان النامية الذين يسددون أو يتلقون مدفوعات رقمية من 35% في 2014 إلى 57% في 2021. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يستخدم 39% من أصحاب الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول حساباتهم في الادخار. وأكثر من ثلث الناس في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل الذين دفعوا فاتورة خدمة عامة من حساب لهم فعلوا ذلك للمرة الأولى بعد بدء جائحة كورونا (مالباس، 2022)

4.تجربة بنك الامل في التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي

1.4.نبذة عن بنك الأمل

يعد بنك الأمل أول بنك للتمويل الأصغر في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أنشئ البنك بقانون رقم (23) لسنة 2002 وبدأ بمزاولة نشاطه رسمياً في يناير 2009 تحت إشراف ورقابة البنك المركزي اليمني. ويعتبر بنك الأمل مؤسسة غير ربحية تسعى من أجل توفير خدمات مالية مستدامة للفئات الفقيرة في اليمن، وذوي الدخل المحدود والمنخفض –خصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر – من خلال تقديم خدمات مالية شاملة تتناسب مع احتياجاتهم (بنكالامل، 2021).

2.4.التحول الرقمي في بنك الامل

بدا بنك الامل مشروعه في التحول الرقمي سنة 2017عبر خدمة النقود الالكترونية بيس والتي تعتبر من اهم الاستثمارات التكنولوجية التي عمل عليها البنك ليتحول هاتف العميل المحمول لفرع متكامل يقدم كافة الخدمات المصرفية كالتمويل والمدخرات والتحويلات النقدية وسداد الفواتير ودفع قيمة المشتريات حيث يدعم التطبيق التحول المصرفي الرقمي التالي (بنكالامل، 2021) :

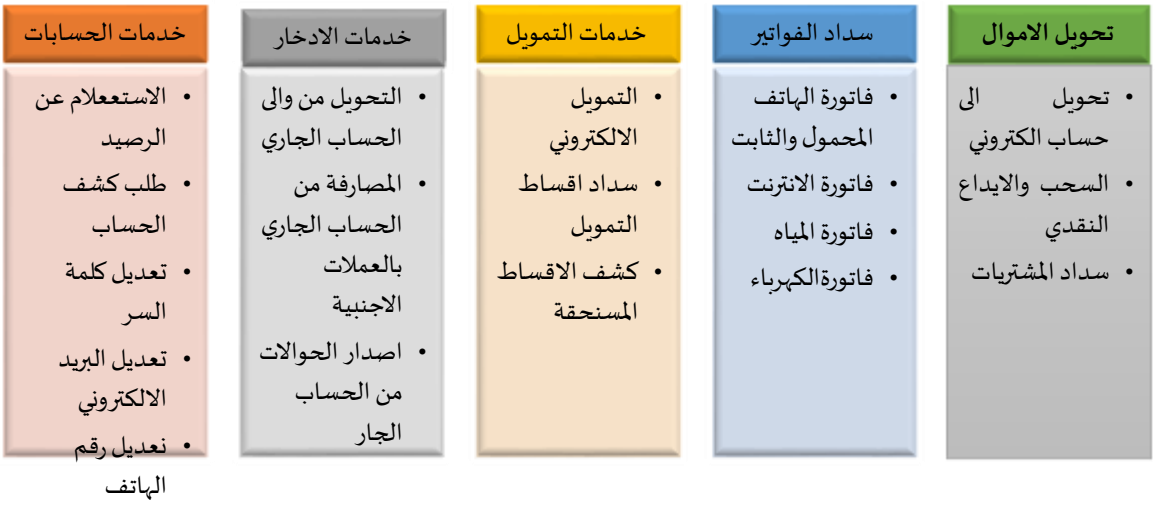
- ✓ التمويل الالكتروني لاصحاب المشاريع التجارية وهو عبارة عن تمويل الكتروني يودع في حساب العميل و يستخدم لتوسيع نشاطه وسداد التزاماته وتحصيل الأقساط دون الحاجة لتداول السيولة.
- ✓ السحب والايداع من الحساب الجاري من خلال ربط الحساب الالكتروني بالحساب الجاري عبر بيس.
- ✓ ارسال واستقبال الحوالات من حساب الى حسابات اشخاص اخرين او الارسال والايداع في حساب لدى أي من وكلاء خدمة بيس.
- ✓ استلام المستفيد للمساعدات الإنسانية من خلال فتح حساب الكتروني للمستفيد وايداعها لحسابه واستلامها في أي وقت ومن أي وكيل.
- ✓ خدمات الدفع الالكتروني لفواتير الهاتف المحمول والثابت والانترنت والكهرباء والمياه والمشتريات.

3.4.التطبيقات والمنصات الرقمية في بنك الامل

أ.تطبيق بيس pyes

هو تطبيق يتم من خلاله إدارة النقود الالكترونية بيس وهذه الأخيرة عبارة عن حساب الكتروني يرتبط برقم هاتف العميل ويمكن من خلاله تقديم مجموعة من الخدمات المالية الموضحة في الشكل ادناه.

الشكل رقم 5: الخدمات المصرفية المقدمة عبر تطبيق بيس



المصدر: التقرير السنوي لبنك الامل 2020

ب.**نظام الصرف المتنقل**: وهو تطبيق يمكن تنزيله على الهاتف واللوحات الذكية ويقوم ب (غمدان، 2022):

- صرف حوالات المشاريع من قاعدة بيانات مشفرة.
- التحقق من المستفيدين عبر بصمة الاصبع.
- طباعة سندات الاستلام عبر طابعات البلوتوث.
- تصوير المستفيدين ووثائق الصرف.
- ترحيل الحوالات المصروفة عند الاتصال بالأنترنت.
- الاستعلام عن الحوالات في قاعدة البيانات السحابية.

ج.**نظام مراكز الصرف الثابتة** يقوم ب (غمدان، 2022):

- صرف حوالات المشاريع الفردية.
- السحب والايداع في الحسابات الالكترونية.
- التحقق من المستفيدين عبر بصمة الاصبع.
- طباعة سندات الاستلام.
- مسح ضوئي لوثائق الصرف.
- التقاط صور للمستفيدين.
- تقارير العمليات على مستوى كل مستخدم.

د.**نظام الامل ويب** يقوم ب (غمدان، 2022):

- ارسال الحوالات مباشرة عبر النظام الى المستفيدين بشكل فردي او جماعي.
- إدارة الحوالات (تعديل توقيف فك التوقيف).
- استعراض بيانات الحوالات بشكل فردي اوعلى مستوى المشروع.
- مراقبة مؤشرات الصرف من خلال الشاشات او التقارير.
- استعراض كشوفات الحسابات البنكية للمؤسسة ان وجدت.
- تصدير جميع التقارير الى ملفات بصيغة pdf او exel.

هـ.**نظام ادارة الوكلاء** وهو نظام خاص بتهيئة وتجهيز شبكة الوكلاء يقوم ب (غمدان، 2022):

انشاء المستخدمين لنظام الصرف المكتبي.

- انشاء المستخدمين لنظام الصرف الميداني.
- انشاء المستخدمين لنظام الامل ويب.
- القائمة السوداء للوكلاء.

و.**نظام الارشفة والمزامنة** يقوم ب (غمدان، 2022):

- تصحيح ومعالجة الوثائق غير الصحيحة وإعادة مزامنتها.
- الارشفة الالكترونية لوثائق صرف الحوالات.
- مقارنة كشوفات الصرف مع وثائق الصرف.

3.4.جهود بنك الامل في تحقيق الشمول المالي

يمكن توضيح بعض مساهمات بنك الامل في تعزيز الشمول المالي في الجدول ادناه.

الجدول رقم 1: بعض مؤشرات الشمول المالي في بنك الامل

	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الفروع	15	15	16	17	18
عملاء الادخار	127689	129029	135880	137538	145772
عدد تمويلات المصروف (انات وذكور)	427	1023	4054	9423	11324
تحويلات اجتماعية (مليون دولار)	101	349	368	389	643

المصدر : التقارير السنوية لبنك الامل.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد فروع بنك الامل في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، بمعدل فرع واحد كل سنة او سنتين، حيث قدر بـ 15فرع خلال سنتي 2017و 2018، ليرتفع الى 18 فرع خلال سنة 2021. كما نلاحظ أيضا ان عملاء الادخار في تزايد مستمر حيث بلغ عددهم سنة 2017 ب127689 عميل ليرتفع سنة 2018 الى 129029 عميل، بمعدل نمو أكثر من 1,05 %مقارنة بسنة 2017، ليستمر عددهم في الإرتفاع حتى وصل إلى 145772 عميل سنة 2021بمعدل نمو14,16% بمقارنة سنة 2021 بسنة 2017،

كما توضح البيانات أن عدد تمويلات المصر وف هي الأخرى قد شهدت نموا مستمرا طيلة سنوات الدراسة، حيث بلغ عددها 427 تمويل خلال سنة 2017، ثم تزايد هذا العدد ليصل إلى 11324 تمويل سنة 2021 وبمعدل نمو بلغ 25,52 %عن سنة 2017. اما فيما يتعلق ب التحويلات الاجتماعية فقد عرفت أيضا ارتفاعا خلال سنوات الدراسة حيث بلغت 101 مليون دولار خلال سنة 2017 لتستمر في الزيادة حتى وصلت الى 43 6 مليون دولار خلال سنة 2021 بمعدل نمو 536,6% بمقارنة سنة 2021 بسنة 2017.

ويعود التزايد المستمر للمؤشرات السابقة الى توجه البنك الى تحقيق الشمول المالي وايصال الخدمات المالية الى عمق المناطق الريفية عبر فروعه ووكلاءه .

كما قام البنك في شهر سبتمبر 2021 بإطلاق منتج جديد الامل تعليم والذي يهدف الى دعم استمرارية تعليم الأطفال والشباب من خلال منحهم تمويلات لتغطية نفقات التعليم لطلاب المدارس الخاصة والجامعات والمعاهد العلمية التي يوقع معها البنك اتفاقيات تعاون لتمويل الطلاب بإجراءات ميسرة وقد تم صرف 69 تمويل منذ إطلاق المنتج. (بنكالامل، 2021)

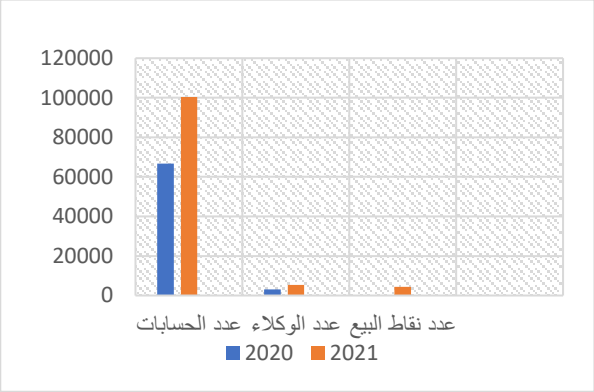
4.4. دور منتجات التحول الرقمي في تحقيق الشمول في بنك الامل

أ. تطبيق بيس

في ظل توجه البنك الى تحقيق الشمول المالي في الحضر والريف وايصال الخدمات المالية الى عمق المناطق الريفية عبر فروع ووكلاء البنك، قام هذا الأخير بانشاء إدارة خاصة بالنقود الالكترونية مهمتها تطوير الخدمة وادارتها والعمل على انتشارها، وقد تم استخدامها بشكل أوسع منذ ظهور اول حالة إصابة بفيروس كرونا في اليمن، وتم الترويج لهذه الخدمة عبر منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك وعبر البريد الإلكتروني وخدمات العملاء في جميع فروع البنك، وقد حقق البنك النتائج التالية:

الجدول رقم2: مؤشرات الخدمات الالكترونية خلال سنتي 2020,2021

المؤشر	2020	2021
عدد الحسابات	66684	100362
عدد الوكلاء	3040	5434
عدد نقاط البيع	256	4383



المصدر: التقرير السنوي لبنك الامل 2021

من الجدول اعلاه نلاحظ أن سنة 2021 شهدت تطورا ملحوظا في خدمة النقود الالكترونية بيس حيث بلغت نسبة نمو عدد الحسابات 50,5٪، ونسبة نمو عدد الوكلاء 78.75٪ ، ونسبة نمو عدد نقاط البيع 1612٪وذلك بمقارنة سنة 2021 بسنة 2020وهذاالتطور ظهر نتيجة ظروف التشغيل الجديدة التي فرضتها جائحة كرونا والتي ساهمت في زيادة الاعتماد على الوسائل الالكترونية في تقديم الخدمات وكذا مستهدفات الشمول المالي.

ب.منتج التمويل الالكتروني

تعتبر اول انطلاقة تجربية لمنتج التمويل الالكتروني نهاية شهر نوفمبر 2019 وتم تدشين الخدمة رسميا سنة 2020 والتوسيع فيها تحديدا خلال فترة انتشار فيروس كرونا بهدف:

- دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمصغرة في اليمن.
- التخفيف من استخدام النقود الورقية التي تؤدي الى انتشار فيروس كرونا بين أوساط العملاء.
- التعامل مع ازمة السيولة النقدية التي أدت الى توقف عملية الإقراض للمشاريع الصغيرة والمصغرة منذ سنة 2016.

وتم الترويج لهذه الخدمة عبر منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك من اجل استهداف عملاء جدد وقد وصل عدد التمويلات الالكترونية الى 6561تمويل الكتروني خلال سنة 2020.

النتائج

- الخدمات المالية الرقمية المقدمة يجب أن تكون مصممة لتلائم احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي الخدمات المالية لأول مرة،
- تساهم الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي من خلال مساعدة المؤسسات والتجار على القيام بعمليات الدفع الرقمي.
- اظهرت أزمة كورونا الحاجة إلى زيادة الشمول المالي الرقمي، للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا، والذي يعتمد على استخدام الوسائل الرقمية التي تناسب احتياجاتهم.
- الحلول الرقمية وحدها لا تكفي لتعزيز الشمول المالي، ولضمان استفادة الأفراد من الخدمات المالية الرقمية، يتطلب ذلك توفير نظام مدفوعات متطور، وبنية تحتية رقمية جيدة، ولوائح تنظيمية مناسبة، وضمانات قوية لحماية المستهلك وتوفير النزاهة والشفافية المالية.
- الخطة الاستراتيجية لبنك الامل من بين التجارب الناجحة في تطبيق التحول الرقمي، وتحقيق أهداف الشمول المالي والحد من الفقر، وتطوير الخدمات المالية والمصرفية الرقمية.
- ساهم بنك الامل وبشكل كبير في تعزيز الشمول المالي خاصة خلال فترة كرونا حيث سعى الى إيجاد حلول رقمية الكترونية متنوعة في مجال التمويل الأصغر،
- أصبحت خدمات بنك الامل متاحة لسكان المناطق الريفية والحضرية عبر خدمة التحويلات الاجتماعية وخدمة النقود الإلكترونية، والتي استفاد منها أكثر من 8 ملايين مستفيد من المساعدات النقدية المقدمة من المنظمات المحلية والدولية، وساهمت في توفير فرص عمل مؤقتة لسكان المناطق المستهدفة.
- **التوصيات**

- الاستمرار في إتاحة الفرص أمام الابتكار الرقمي مع التركيز على الشباب والمرأة والفقراء، ووضع لوائح وتطبيقات تنظيمية للحماية توفر الأمان للمعاملات.
- التركيز على الشفافية والحوكمة، وبالتالي ضمان الاستقرار على المدي الطويل.
- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال الشمول المالي ومع الترويج أكثر للخدمات والمنتجات الرقمية التي يقدمها البنك مع الاهتمام بالتثقيف المالي.
- التوسيع أكثر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يقودها الشباب والمرأة.

المراجع

1. adams timothy .(2018) .Why Financial Inclusion Matters تم الاسترداد من center for financial inclusion:https://content.centerforfinancialinclusion.org/wpcontent/uploads/sites/2/2018/10/Why-Financial-Inclusion-Matters.pd
2. Christof Ebert and Carlos Henrique .(2022 ,9 4) .Digital Transformation تم الاسترداد من https://www.chcduarte.com/dx2018.pdf .
3. Fathi Ferhane .(2017) .Les compétences et les capacités essentielles à la réussite de la transformation digitale .Revue des Sciences Economiques.52 ،(15)13 ،
4. Joanne Locke, Nick Rowbottom, Indrit Troshani) .november, 2018 .(Transformation of accounting through digital standardisation: Tracing the construction of the IFRS Taxonomy . Accounting Auditing & Accountability Journal.
5. Naoyuki Yoshino and Peter Morgan .(2016) .Overview of Financial Inclusion,Regulation and Education .Asian Development Bank Institute.3 ،(591)
6. ايمن، حمدوش وفاء بوزانة. (2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي– تجربة كينيا نموذجا. مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 1(6، عدد خاص)، 4.
7. بنكالامل. (2021). التقرير السنوي. اليمن.
8. بوشي جميلة سلايمي، يوسف. (2019). التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(2)، 947.
9. بوعيشاوي مراد، بوغزازي عماد. (2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كرونا. مجلة التمويل والاستثماروالتنمية المستدامة، 6(1)، 75.
10. حدة بوتبينة. (2018). ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسسية، بحث استطلاعي لاراء عينةمن عملاء المصارف التجارية الجزائرية. مجلة دراسات محاسبية ومالية(عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لسنة 2018)، 8.

11. دافيد مالباس. (7 12, 2022). مساعدة الثورة الرقمية في الشمول المالي العالمي. تم الاسترداد من https://blogs.worldbank.org/ar/voices/msadt-althwrt-alrqmyt-fy-alshmwl-almaly-alalmy

12. عمار فوزي المياحي،ليلى فوزي جعفر. (2019). السياسات المصرفية الدولية، الشمول المالي، الاستدامة المصرفية 2030. مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.

13. عون غمدان. (25 8, 2022). بنك الامل. تم الاسترداد من com/c/alamalbankkye/http://www.youtube

14. فاتح ميرود. (2022). تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كرونا. مجلة التحليل واالاستشراف الاقتصادي(1)، 84.

15. فضيل البشير ضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة ادارة الاعمال، 6(1)، 477.

16. فلاق صليحة ، سوداني نادية، حمدي معمر،. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر0. مجلة المعيار، 12(1)، 280.

17. نهلة ابو العز. (افريل, 2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفى بالدول الافريقية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد(10)، 347.

18. واخرون اسلي ديميرجوتش-كونت، ليوراكلابر. (2017). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. مجموعةالبنك الدولي.

19. واخرون محمد طرشي. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمةالمضافة لاقتصاديات الاعمال، 1(1).

مداخلة بعنوان

الثقافة المالية ركيزة أساسية لتوسيع الشمول المالي

–مصر نموذجا–

Financial literacy as an essential pillar for expanding financial inclusion -Egypt as a model-

د.مواعي بحرية[1]، تواتي خديجة[2]

[1]أستاذة محاضرة أ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، bahria.mouai@univ-mosta.dz

[2]أستاذة محاضرة ب، جامعة أحمد زبانة غليزان، khadidja.touati@univ-relizane.dz

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الثقافة المالية باعتبارها آلية هامة من آليات تسريع الشمول المالي، مع تسليط الضوء على واقع الثقافة المالية والشمول المالي في مصر، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المعتمدة من طرف البنك المركزي المصري، وإبراز أهم أسس الاستراتيجية الوطنية المصرية لنشر الوعي والثقافة المالية 2022-2026

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن مستوى الشمول المالي في مصر مازال منخفضا رغم الجهود المبذولة لتوسيعه، ومازالت الدولة المصرية تعمل جاهدة لنشر الثقافة المالية على كافة أفراد المجتمع، باعتماد عدة استراتيجيات وبرامج، وبالتعاون مع عدة هيئات وطنية ودولية في سبيل تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: ثقافة مالية؛ شمول مالي؛ مؤشرات الشمول المالي؛ مصر.

تصنيفات JEL: G02 ،G2

Abstract: This study aims to identify the importance of financial literacy as an important mechanism for expanding financial inclusion, while highlighting the reality of financial literacy and financial inclusion in Egypt, by analyzing a set of indicators approved by the Central Bank of Egypt, and highlighting the most important foundations of the Egyptian National Strategy for Spreading Financial Awareness and Culture 2022-2026.

One of the most important findings of this study is that the level of financial inclusion in Egypt is still low despite the efforts made to expand it, and the Egyptian state is still working to spread financial culture to all members of society, through the adoption of several strategies and programs, and in cooperation with several national and international bodies in order to achieve this.

Keywords: financial literacy; financial inclusion; indicators of financial inclusion; Egypt.

Classification JEL : G02.G2.

[1] – المؤلف المرسل: مواعي بحرية، الإيميل: bahria.mouai@univ-mosta.dz

1. مقدمة

يعرف عالم اليوم العديد من التطورات والمتغيرات الكبيرة على الصعيد المالي التي أدت إلى ظهور صناعات جديدة فرضت نفسها، وهي الصناعات المالية آخذة في ذلك التطور الرقمي التكنولوجي كرافعة أساسية تجلى معه مفهوما جديدا اصطلح عليه بالشمول المالي، والذي أصبح مطلبا أساسيا تسعى إلى تحقيقه معظم الدول باعتباره البديل الأفضل للخدمات المالية التقليدية، وباعتباره كذلك مسارا فاعلا نحو اقتصاد مستدام بفعل ارتباطه بعدة أهداف من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030.

وقد سعت العديد من الدول لتبني هذا المفهوم، عن طريق تبني وانتهاج الاستراتيجيات المناسبة، وتطبيق البرامج الهادفة لتوسيع الخدمات المالية على أكبر قدر من المتعاملين، وبالتالي تحقيق الشمول المالي، وقد كان لزاما على الحكومات إيجاد الآليات الكفيلة بذلك، وقد تم اعتبار الثقافة المالية كأحد أهم هذه الآليات التي تعمل في الأساس على نشر الوعي المالي، وتثقيف الأفراد حول أهمية التعامل الفعال والسليم والآمن مع ما يملكونه من أموال، وهو الأمر الذي من شأنه استقطاب هؤلاء الأفراد نحو النظام المالي الرسمي وتمكين أكبر عدد منهم من الحصول على الخدمات المالية ، ومن ثمة توسيع قاعدة الشمول المالي

وقد حدت جمهورية مصر العربية حدو العديد من الدول العربية في سبيل بلوغ مؤشرات عالية من الشمول المالي، حيث تبذل جهودا حثيثة من أجل توفير اهم متطلبات تحقيق الشمول المالي، وإيجاد الأليات التي تعمل على تسريع وتيرته وتوسيع قاعدته وتحقيق الاستفادة العظمى من مزاياه، وقد استقرت على اتخاذ الثقافة المالية كأهم هذه الآليات، حيث انتهجت عدة سياسات وتبنت عدة برامج بالتعاون مع هيئات وطنية ودولية لنشر الثقافة المالية مستهدفة بذلك رفع الوعي بأهمية الشمول المالي في الدفع باقتصاد مصر قدما، وتكوين أفراد واعيين بأهم المفاهيم والمرتكزات المالية، حتى يكونوا قادرين في المستقبل على اتخاذ قرارات مالية سليمة، والتعامل مع الجهات المالية الصحيحة، وبالتالي دمج أكبر فئة ممكنة من أفراد المجتمع داخل القطاع المالي الرسمي المصري، وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت الثقافة المالية في مصر في توسيع انتشار الشمول المالي؟

وينبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الشمول المالي وما هي أهم متطلباته؟
- ما هي الثقافة المالية وما هي فوائد نشرها؟
- هل تمكنت مصر من توسيع الشمول المالي بالاعتماد على الثقافة المالية؟

ومحاولة للإجابة عن هذه الأسئلة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور 1: الشمول المالي، متطلباته وآليات توسيعه؛

المحور 2: الثقافة المالية، أهميتها وفوائد نشرها؛

المحور 3: التثقيف المالي في مصر لتوسيع الشمول المالي بين الواقع والآفاق.

المحور الأول: الشمول المالي متطلباته، وآليات تسريعه

فرض مصطلح الشمول المالي نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، حيث استخدم لأول مرة سنة 1999م وبدأ الاهتمام به منذ أوائل عام 2000م، وقد كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية.

1. مفهوم الشمول المالي

تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة.

- عرفت سلطة النقد الفلسطينية سنة 2004م الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهشمة والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (محمد بدر عجوز،، 2017، صفحة 10)
- ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي إلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين...الخ) يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (غزازي و لخضاري،، 2019، صفحة 3)
- كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجوعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مختلفة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"(غزازي و لخضاري،، 2019، صفحة 3)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن هناك محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي، وهي (غزازي و لخضاري،، 2019، صفحة 3):

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- جودة الخدمات والمنتجات المالية من حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من اجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛
- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

2. مبادئ الشمول المالي

قامت المجموعة عشرين سنة 2010م باعتماد مجموعة من المبادئ التي من شأنها المساهمة في تحقيق الشمول المالي، حيث أطلق عليها المبادئ المبتكرة وهي تتمثل فيما يلي:(بوخرص و بن محاد، 2019، صفحة 4)

- القيادة: ضرورة التزام الجهات الحكومية بتوسيع قاعدة الشمول المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر.
- التنوع: تنفيذ سياسات تعزز المنافسة، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة.
- الابتكار/التجديد: تشجيع الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.
- الحماية: يجب إتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية، حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزودي الخدمات إلى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات.
- تمكين العملاء: لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلي من الخدمات المالية فإنه لا بد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية.
- التعاون: ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع.
- المعرفة: يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لقياس النفاذ للخدمات المالية.
- التناسب: وضع اعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتدليل المعوقات في التشريعات الحالية.
- الإطار العملي: يجب أن يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى، حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

3. أهمية الشمول المالي ومتطلبات إرساءه

إن تعزيز الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابا على البيئة الاقتصادية والاجتماعية ...الخ، وذلك بغرض المساعدة على تخفيف حدة الفقر وبناء عالم يتسم بالإنصاف والفرص المتاحة للجميع بدون أي تمييز، وهذا ما يمكن تحقيقه بوجود مجموعة من الشروط وتوافر جملة من الركائز.

1.3 أهمية الشمول المالي

إن أهمية تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية سينعكس إيجابا على البنية الاقتصادية والسياسية على حد سواء، إذ يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي في المحاور الرئيسية التالية:(عثمانية و بولقمح، 2019، صفحة 4)

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال إن الوصول للتمويل الماكروي "تمويل المشاريع المتناهية الصغر" يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة 50% كما يسهم استخدام القنوات الإلكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمستويات تقارب 80% كما يسهم

توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

- **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام الخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، حيث "أظهرت إحدى الدراسات أن زيادة نسبة السكان الذين لديهم وصول لخدمات الودائع المصرفية بنسبة 10% سيقلل من مستويات سحب الودائع في الأزمات المالية بنسبة 8%، كما أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسة؛
- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** إذ أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة المخاطر المالية وامتصاص الأزمات المرتبطة بالتغيرات المالية.
- **أتمتة النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة لهذه الخدمات، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة اكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

2.3شروط ومتطلبات تحقيق الشمول المالي

إن الوصول إلى تحقيق الشمول المالي مرهون بالعديد من الشروط التي تكفل نجاحه وبلوغ أهدافه، ومن هذه الشروط سنذكر هنا أهمها (نبيل و معوشي، 2016، صفحة 4):

- رفع معدل استخدام الهواتف الذكية بين المواطنين
- انتشار البطاقات المسبقة الدفع بين المواطنين
- زيادة عدد الصرّافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع وإتاحة الخدمات المالية للمواطنين.
- حماية الأجور من خلال حسابات البنوك في القطاعين العام والخاص.
- العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.
- إدخال الفئات المحرومة من خلال الصرافة ضمن المنظومة البنكية، ويتيح مشروع الشمول المالي دفع الفواتير من خلال نقاط البيع الإلكتروني والهواتف الذكية وتعميم الخدمات المالية.

وعليه، فإن تعزيز الشمول المالي يتطلب اقتراح واعتماد عوامل مساعدة لتعزيزه وتتمثل متطلبات الشمول المالي فيما يلي:(عايش عطية، 2018، صفحة 463)

- تعزيز وتحسين وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع سواء كانت أفراد أو منشأة، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.

- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
- العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
- إيصال الدعم إلى مستحقيه وذلك من خلال تحويله بشكل مباشر إلى البطاقات المسبوقة الدفع والتي يتم ربطها بحسابات بنكية.

4. آليات توسيع الشمول المالي

تتمثل الآليات التي تستخدمها البنوك لتوسيع نطاق انتشار الشمول المالي فيما يلي: (.s.d)

- يجب أولا عمل دراسة لمعرفة ما إذا كانت الخدمات المالية المتوفرة مناسبة أم لا، وما هي احتياجات المستهلك منها، وتعد هذه هي الخطوة الأولى لكي تتمكن الدولة من وضع أهداف ترفع مستوى الشمول المالي، ما سيتطلب مشاركة جهات الدولة كافة.
- الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، وذلك لن يتحقق إلا بالتعاون مع جهات حكومية، حتى تستفيد الفئات المستهدفة، والتي تحتاج لزيادة الوعي المالي كأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء، مما سيساعدهم في اتخاذ قرارات سليمة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن دور البنوك في دعم الشمول المالي يرتكز على توفير المنتجات والخدمات البنكية خاصة للفئات المهمشة كالمرأة والشباب ومحدودي الدخل كما يجب على كل بنك تقديم تلك المنتجات بأبسط الشروط والإجراءات لجذب كافة الفئات للدخول للقطاع المصرفي والمالي للدولة وتمكينهم من الحصول على فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، لضمان عدم اللجوء لأغلبية الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة أو إشراف . وتمثلت استراتيجيات وطرق البنوك لدعم الشمول المالي فيما يلي:

- إتاحة إمكانية فتح حسابات بنكية دون مصاريف ودون حد أدنى.
- توفير منتجات تتوافق بشكل خاص مع احتياجات المرأة والشباب ومحدودي الدخل (حسابات للشباب، بطاقات للشباب، قروض للمرأة، حسابات للمرأة، برامج تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها).
- شن حملات توعية عبر المواقع والصفحات الرسمية للبنوك للتعريف بالشمول المالي ومنتجات البنك التي تدخل في إطاره، إضافة إلى التواجد في الأماكن العامة لتعريف المواطنين بمنتجات الشمول المالي وتشجيعهم على الاستفادة من المنتجات والخدمات البنكية.

وعليه، أصبح على الحكومات بجميع مؤسساتها تكثيف الجهود لتبني سياسات متكاملة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي، وفي هذا الصدد فقد قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول. من جهة أخرى بدت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية. في حين الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسة الهوية المالية وهي سياسات تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي.(شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 4)

المحور الثاني: الثقافة المالية، أهميتها وفوائد نشرها

أصبحت شعوب العالم اليوم في حاجة ماسة إلى التثقيف والتعليم المالي في بيئة مالية غير مستقرة خاصة، بعد توالي الأزمات المالية العالمية بالخصوص أزمة 2008، والتي أثبتت عدم وعي الأفراد بكيفية تسيير وإدارة ما بحوزتهم من أموال بشكل فعال، الأمر الذي تفطنت إليه الحكومات خاصة مع تصاعد موجة الرقمنة حيث اتجهت الدول إلى البحث عن استراتيجيات لترسيخ الثقافة المالية لدى الأفراد.

1. تعريف الثقافة المالية

تعرف الثقافة المالية بأنها تعزيز القدرات لأجل تحمل المسؤوليات المالية الشخصية عبر اتخاذ القرارات المالية المهمة وبسرعة، والتوسع في التعليم المالي لشرائح المجتمع والشباب بالتحديد، وذلك لإحداث نقلات نوعية في المستقبل للأجيال القادمة.(الشريدة، 2019، صفحة 11)

وتعرف أيضا بانها معرفة وفهم المفاهيم والمخاطر المالية، كذلك المهارات، الدوافع والثقة الضرورية لاستخدام هذه المعرفة والفهم لاتخاذ قرارات مؤسسة في مجموعة واسعة من السياقات المالية، لتحسين الرفاه المالي للأفراد والمجتمع من أجل المشاركة بنشاط في الحياة الاقتصادية.(OCDE, 2016, p. 94)

ويعتبر التثقيف المالي خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، حيث أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي تحقيق الشمول المالي، وتعرف الشبكة الدولية للتثقيف المالي، الثقافة المالية على أنها العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة والمخاطر المصاحبة لها، عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي والنصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية، بهدف زيادة الوعي بالفرص والمخاطر المالية، حتى يكونوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم.(طرشي، رضوان، و عمر، 2019، صفحة 131)

2.أهمية التثقيف المالي

بعد الأزمة المالية العالمية، اكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جدول أعمال الحكومات والهيئات الدولية، وأصبح شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار المالي، وتعكس ثلاثة مبادئ رئيسية أقرها قادة المجموعة العشرين، وهي الإدماج المالي المبتكر، والحماية المالية للمستهلك، والاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي، الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم.

وفي وقت أصبحت فيه المنتجات المالية المعقدة متاحة بمجموعة كبيرة من الناس، باتت الثقافة المالية مسالة ضرورية لاتخاذ القرارات المالية السليمة، وللجهل المالي كلفة عالية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تسهيل فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، يتزايد عدد الأفراد الذين لديهم حسابات وقروض مصرفية، وبالتالي تبين أن العملاء الذين يفشلون في فهم الفائدة المتراكمة على سبيل المثال، ينفقون أكثر على رسوم المعاملات ويديرون ديونا أكبر ويدفعون فائدة أعلى على القروض.

من جهة أخرى تمكن الثقافة المالية الأفراد من إدارة أموالهم واتخاذ قرارات مالية عقلانية وسليمة، فضلا عن التخطيط والادخار للتقاعد، كما يقوم المستثمر المثقف ماليا بتنويع استثماراته في قطاعات وصناعات وأسواق مختلفة بهدف تقليل المخاطر.

وتسعى الحكومات العربية إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الرسمية، ولكن إن لم تتوفر لدى الأفراد المعرفة والمهارات المالية اللازمة، فإن هذه الفرص يمكن أن تؤدي إلى تراكم الديون أو التخلف عن السداد، أو حتى إلى الإفلاس، وينطبق هذا بصفة خاصة على النساء والفقراء والشباب والأقل تعليما، ومن يعانون من انخفاض مستويات المعرفة المالية هم الذين يكونون أهدافا للبرامج الحكومية الرامية إلى توسيع نطاق الشمول المالي. (إتحاد المصارف العربية، 2017، صفحة 17)

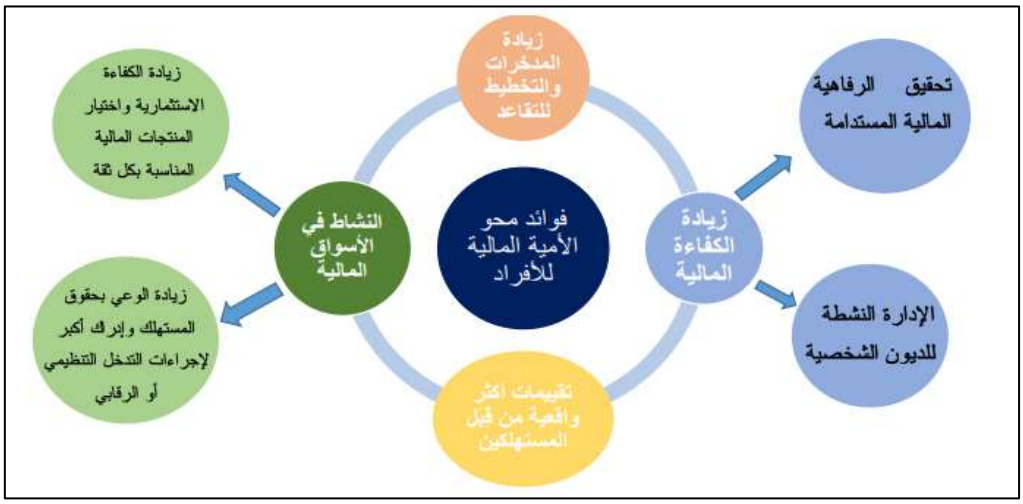
3.فوائد نشر الثقافة المالية

يتم تصنيف الفوائد المختلفة لمحو الأمية المالية إلى ثلاث فئات رئيسية من المستفيدين، وهي:

1.3.بالنسبة للأفراد

نشر ثقافة مالية تعود بعدة فوائد على الأفراد بحد ذاتهم، ويمكن تلخيصها حسب الشكل (01) كما يلي:

الشكل (01): فوائد محور الأمية المالية للأفراد



المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026، الهيئة العامة للرقابة المالية، مجمع المعرفة للثقافة المالية، مصر، جانفي 2022، ص14.

حيث تتمثل فوائد محو الأمية المالية للأفراد في زيادة المدخرات والتخطيط للتقاعد، وتقييمات أكثر واقعية من قبل المستهلكين، وتنمية المهارات الحياتية والقدرة على التفاوض، وزيادة الكفاءة المالية من خلال الإدارة النشطة للديون الشخصية، ومن ثم تحقيق الرفاهية المالية، وكذا النشاط في الأسواق المالية بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاستثمارية واختيار المنتجات المالية المناسبة بكل ثقة، وزيادة الوعي بحقوق المستهلك وإدراك أكبر لإجراءات التدخل التنظيمي والرقابي. (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2022، صفحة 8)

3.2.بالنسبة للنظام المالي والاقتصاد

كما تعود محور الأمية المالية بعدة فوائد على النظام المالي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة، والتي يمكن توضيحها حسب الشكل (02) كما يلي:

الشكل (02): فوائد محو الأمية المالية للنظام المالي والاقتصادي



المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026، الهيئة العامة للرقابة المالية، مجمع المعرفة للثقافة المالية، مصر، جانفي 2022، ص15.

ومن الشكل (02) نلاحظ أن أهم فوائد نشر الثقافة المالية على النظام المالي تتمثل في زيادة معدلات الادخار الوطني، مما ينعكس إيجابيا على معدلات الاستثمار والتشغيل، وتفعيل درجة المنافسة والابتكار وتحسين جودة المنتجات، وتحديد أدق للمخاطر وتغطيتها، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من استقرار الأسواق، مع التغلب على مسايرة التقلبات الدورية في الإقراض. (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2022، صفحة 8)

3.3.بالنسبة للمجتمع

ومن أهم الفوائد المترتبة على نشر الثقافة المالية غير المصرفية توسيع قاعدة الشمول المالي، وفهم أكبر للسياسات المالية الحكومية من جانب أفراد المجتمع (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2022، الصفحات 8-9)، كما يوضحه الشكل (03):

الشكل (03): فوائد محو الأمية المالية بالنسبة للمجتمع



المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026، الهيئة العامة للرقابة المالية، مجمع المعرفة للثقافة المالية، مصر، جانفي 2022، ص15.

وبالتالي نجد أن نشر الثقافة المالية على كافة أفراد المجتمع يساعد على إدراك المفاهيم المالية، والتي تساعد بدورها على تعلم كيفية التصرف ضمن النظام المالي، لذا يلاحظ أن الأفراد المثقفين ماليا بشكل مناسب يديرون أموالهم ويتخذون قرارات مالية أفضل من أولئك الذين لا يملكون المعرفة المالية، ويقع العديد من الأفراد الذين يعانون من الأمية المالية ضحايا لعمليات نصب كثيرة ومتعددة من أفراد يدّعون قدرتهم على تحقيق معدلات فائدة عالية جدا وغير منطقية مقابل توظيف

الأموال لديهم خارج المنظومة المالية والاستثمارية، مما يؤدي إلى فقد هؤلاء الضحايا لمواردهم وأصولهم ومدخراتهم الرئيسية. (2022، صفحة 9)

4.معوقات تعزيز الثقافة المالية في الدول العربية

يمكن حصر أهم أسباب ضعف الثقافة المالية وانخفاض معدلات الشمول المالي في البلدان العربية في النقاط التالية: (غزال و بركات، 2020، الصفحات 51-52)

- عامل عدم الاستقرار الأمني في بعض البلدان العربية، وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات بهذه البلدان؛
- عامل الفقر في المنطقة العربية، إذ ارتفع معدل الفقر بالمنطقة بعد 2010، وأصبحت القدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية؛
- البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، عددها، جودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة؛
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد؛
- عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي؛
- ضعف مستوى التثقيف المالي، وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي؛
- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛
- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، إضافة إلى البطء والتعقيد في التنفيذ والبيروقراطية، ما يؤدي إلى المزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات؛
- تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض الصيرفة الالكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا؛
- ضعف اهتمام الجهات المشرفة على القطاع المالي المصرفي بشأن نشر الوعي بأهمية الشمول المالي.

المحور الثالث: التثقيف المالي في مصر لتسريع الشمول المالي بين الواقع والآفاق

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال الشمول المالي باعتباره أحد ركائز النمو والتحول نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتواءه

شرائح معينة داخل المجتمع، كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 121) مما يتطلب تثقيف هذه الفئات ماليا حتى تكون قادرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة وحتى تتمكن من الدخول إلى القطاع المالي، وبالتالي تحقيق أهداف الدولة في توسيع الشمول المالي.

1. مساعي مصر في إرساء الثقافة المالية

في هذا الصدد، فقد أوضح البنك المركزي في النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي هدف التثقيف والتعليم المالي ودوره في تعزيز الشمول المالي، حيث تجسد ذلك من خلال هدفين رئيسيين تضمن الأول إيجاد نظام تعليم مالي متكامل للوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات الشعب، في حين تضمن الهدف الثاني مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بمعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات الخطر.

وقد باشر البنك الدولي في عام 2019 من جهته بمساعدة السلطات المصرية في تنفيذ السياسات والإطار التنظيمي وإصلاحات البنية التحتية المالية لتعزيز الشمول المالي الرقمي، وذلك استكمالا للمشاريع الجارية للبنك. تشمل هذه الخدمات المساعدة الفنية لحماية المستهلك والمدفوعات الرقمية وتطوير استراتيجية المدفوعات. تتماشى أنشطة المساعدة للشمول المالي في مصر مع إطار جوانب الدفع للشمول المالي Inclusion Financial of Aspects Payments وهو تقرير مشترك بين لجنة المدفوعات والبنى التحتية للسوق Market and Payments on Committee Infrastructures والبنك الدولي، ويتم تنظيمه تحت المكونات التالية: (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 12)

- خدمات مالية متنوعة واستخدام التقنيات؛
- تعزيز حوكمة نظام الدفع الوطني؛
- أوجه التكامل مع برامج التحويل الاجتماعي؛
- حماية المستهلك المالي والثقافة المالية.

كما تم استخدام البرنامج الاستشاري للمبادرة العالمية للشمول المالي في مصر لدعم السلطات المالية في ضمان استمرارية أنظمة الدفع، وضمان استمرارية خدمات الدفع الهامة بما في ذلك الدفع النقدي ومحافظ الهاتف النقال والحسابات المصرفية وبطاقات الدفع، والمساهمة في تصميم حلول للفئات السكانية الضعيفة مثل متلقي الحوالات والعاملين في القطاع غير الرسمي، وضمان وعي المستهلك والثقافة المالية، وحماية المستهلك المالي خلال فترة الأزمات وما بعدها. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 12)

ومن أجل ذلك شرعت الحكومة المصرية في العديد من البرامج والخطط الهادفة إلى نشر الثقافة المالية واعتبارها محركا أساسيا لتوسيع قاعدة الشمول المالي، وقد تجلى ذلك من خلال عدة مبادرات نذكر منها: (جعفر، 2020، الصفحات 502-505)

- وضع استراتيجية قومية للتثقيف المالي من خلال وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية ووسائل التواصل الاجتماعي؛
- الاتفاق مع كل من رئيس جامعة القاهرة وعميد كلية طب عين شمس على وجود بنوك داخل الجامعة لنشر ثقافة الشمول المالي داخل الجامعات من خلال حملات توعية تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم، والمشاركة في توعية العملاء بكيفية استخدام المنتجات والخدمات المالية والاستفادة منها؛

– اتفقت الهيئة القومية للبريد المصري مع شركة فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة العاملين في مكاتب البريد التي يجري تطويرها حاليا وإمدادهم بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي، كما تقوم مكاتب البريد بتوزيع كتيبات التثقيف المالي التي قامت بإعدادها شركة فيزا العالمية على المواطنين المتعاملين مع البريد المصري بهدف نشر الثقافة المالية وتعريف المواطنين بأهمية إدارة أموالهم بشكل سليم.

وفي سياق الحديث عن كتب التثقيف المالي، فتجدر الإشارة إلى وجود كتيب تحت عنوان " دليل المتدربة: التثقيف المالي للسيدات والفتيات في مصر، والذي أصدرته منظمة العمل الدولية سنة 2020 والذي طبع في مصر في مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة (الشكل 04 تمثل غلاف الخاص بالكتيب) الواجهة حيث يقدم هذا الكتيب المعرفة الأساسية والأدوات اللازمة للإدارة المالية ضمن العائلة بشأن العديد من الموضوعات منها تحديد الأهداف المالية والتواصل مع الأسرة والمعرفة بالمنتجات المالية (الاقتراض، الادخار، التأمين) المعرفة والتفاوض مع المؤسسات المالية، وكذلك التحويلات المالية وإدارة المخاطر والتأمين. (منظمة العمل الدولية، 2020، صفحة 06)

الشكل (04): كتيب التثقيف المالي للسيدات والفتيات في مصر



يعتبر الكتيب جزءا لا يتجزأ من المادة التدريبية بعنوان " التثقيف المالي" وهو يهدف إلى مساعدة المنظمات على تقديم الدعم للنساء بغرض تعليمهن قواعد التمويل الشخصي والعائلي، وتمكينهن من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن المسائل المالية مع تعزيز مواقفهن مما سيؤدي إلى تحسين مستوى الادخار وكذلك الإنفاق بمسؤولية أكبر، وتعزيز المساواة بن المرأة والرجل، وكذلك دور النساء والفتيات في عملية صنع القرار فيما يخصّ إدارة الأموال.

وضعت منظمة العمل الدولية هذه المادة التعليمية المالية بالاستناد إلى عديد من الخبرات السابقة والأدوات المختلفة التي أنشأتها مسبقًا، بخصوص موضوع التثقيف المالي لمختلف الفئات المستهدفة، وفي بلدان مختلفة من آسيا وإفريقيا.

وقد صُمم هذا الدليل لتستخدمه المتدربات طوال فترة التدريب على التخطيط لاستخدام الخدمات المالية، وكمادة مرجعية بعد ذلك، حيث تلخصت أهداف هذا الدليل في: (منظمة العمل الدولية، 2020، صفحة 07)

– يساعدها على معرفة الخدمات المالية المتاحة وكيفية استخدامها والاستفادة منها؛

– يُمكّنها من إعداد خطة مالية/موازنة لمصروفاتها وإيراداتها؛

– يعينها على التواصل الجيّد وإدارة الحوار مع أفراد الأسرة بشأن القرارات المالية؛

– سوف تكتشف أدواتٍ مالية متاحة في السوق، تساعد على إدارة أموالها بحكمة؛

– وبنهاية التدريب لن يكون هناك غموض بالنسبة لموضوعات مالية مهمة، مثل سعر التمويل، الخدمات المالية، التأمين التعاوني، المهارات المطلوبة لمواكبة التطور والاندماج في النظام المالي العام.

وأبعد من ذلك فقد تبنت الحكومة المصرية بمساعدة جهات فاعلة عديدة استراتيجية وطنية للتوعية والثقافة 2022–2026 تستهدف من خلالها تحقيق الشمول المالي غير المصرفي إيمانا منها بدور الثقافة المالية في تسريع وتيرة الاشتمال المالي بشكل عام، وفيما يلي توضيح لأهم ما جاء في هذه الاستراتيجية.

1.1استراتيجية مصر للتوعية والثقافة المالية 2022–2026 لتحقيق الشمول المالي

تسعى استراتيجية التوعية والثقافة المالية غير المصرفية لتحقيق الشمول المالي غير المصرفي، وتعتبر كأحد المحاور المهمة لدعم معدلات نمو الاقتصاد المصري، وفي ضوء ما أثبتته الدراسات من وجود علاقة إيجابية بين زيادة معدلات الوعي والثقافة المالية وزيادة قاعدة الشمول المالي بصفة عامة، فإن الهيئة العامة للرقابة المالية أولت أهمية كبيرة لرفع مستوى الثقافة والتعليم المالي لحماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية. (2022، صفحة 8)

وتقوم الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية 2022–202– في مصر على رؤية: **تحسين القدرة المالية ومن ثم تحقيق الرفاهية المالية للمواطن المصري**

1.1.1 الأهداف الاستراتيجية

لتحقيق رؤية الدولة المصرية في خلق مجتمع واع ماليا وتمكينه ماليا، تم وضع الأهداف الاستراتيجية التالية: (2022، الصفحات 15-16)

- تحقيق فهم أكبر للسياسات المالية الحكومية عبر غرس مفاهيم محو الأمية المالية غير المصرفية بين مختلف شرائح المجتمع من خلال التوعية المالية لجعله مهارة حياتية مهمة؛
- زيادة معدلات الادخار الوطني مما ينعكس إيجابيا على معدلات الاستثمار والتشغيل، من خلال تشجيع سلوك الادخار النشط، وزيادة الكفاءة المالية للأفراد؛
- توسيع قاعدة الشمول المالي غير المصرفي من خلال تشجيع استخدام المنتجات والخدمات التي تقدمها الأسواق المالية غير المصرفية لتحقيق الأهداف والغايات المالية؛
- تحقيق مستويات أعلى من استقرار الأسواق المالية غير المصرفية من خلال تحقيق الانضباط الائتماني، وتشجيع الاستفادة من الائتمان والتمويل من المؤسسات المالية غير المصرفية الرسمية حسب المتطلبات؛
- توسيع استخدام الخدمات المالية غير المصرفية الرقمية بطريقة آمنة؛
- إدارة المخاطر في مختلف مراحل الحياة من خلال تغطية تأمينية ملائمة للاحتياجات والقدرات المالية؛
- التخطيط الجيد للادخار لمرحلة الشيخوخة والتقاعد من خلال المشاركة في منتجات التقاعد المناسبة؛
- معرفة الحقوق والواجبات وأدوات فض المنازعات التي تنشا في المعاملات المالية غير المصرفية ومبادئ حماية المتعاملين؛
- تحسين طرق ومنهجية البحث والتقييم، لقياس التقدم في مستويات التوعية والثقافة المالية غير المصرفية.

2.1.1.الفئات المستهدفة

وفقا لتقرير ستاندرد أند بورز حول مستويات الثقافة المالية حول العالم لسنة 2015 فإن 27% من البالغين بمصر لديهم ثقافة مالية، لذلك تستهدف الاستراتيجية الوطنية للثقافة المالية كافة فئات وأفراد المجتمع المصري، وسوف تعنى الاستراتيجية بثلاثة أبعاد في استهدافها للمجتمع كالتالي (2022، صفحة 57):

- **مراحل العمر المختلفة:** بدءا من الطفولة والشباب، ثم قوى العمل، ثم المدراء والمسئولين، مع التركيز على الشباب تحت سن 40 باعتبارهم الفئة الأكثر أولية في خطة عمل الاستراتيجية؛

- **التواجد الجغرافي:** أي استهداف المناطق الريفية، والمناطق الحضرية ذات الفئات الفقيرة والمهمشة؛

- **القطاعات الاقتصادية:** حيث يتم التركيز على الاقتصاد غير الرسمي، وتوجيه المبادرات لقطاع الزراعة، وقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

3.1.1.خطة العمل

يتم تقسيم مراحل تنفيذ الاستراتيجية إلى ثلاث مراحل، مرحلة التعليم المالي (2022-2024)، مرحلة الرشد المالي (2025-2026)، مرحلة القياس وتقييم النتائج سنة 2026، ولكل مرحلة مجموعة من الأدوات والبرامج وضعت لتحقيق مجموعة من النتائج، كما هو موضح في الشكل (05):

الشكل (05): مراحل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للثقافة المالية في مصر



المصدر: من إعداد الباحثتين، اعتمادا على:

الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026، الهيئة العامة للرقابة المالية، مجمع المعرفة للثقافة المالية، مصر، جانفي 2022، ص-ص.61-64.

حيث تستهدف المرحلة الأولى من الاستراتيجية تعزيز الوعي المجتمعي بالمعلومات الأساسية حول الأسواق المالية غير المصرفية، التوعية بالممارسات المالية السليمة وكيفية الاختيار بين البدائل المختلفة، تحديد المصادر الموثوقة للمعلومات المالية، وكذا التوعية من الممارسات المالية الضارة، وقد تم تصميم مخططات المناهج الرئيسية المراد استخدامها لرفع مستوى التعليم المالي للفئات المستهدفة، وتتكون من أربعة مناهج تعليمية وهي: التمويل الشخصي والتخطيط المالي، أسواق رأس المال، التأمين، وأنشطة التمويل غير المصرفي. (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2022، صفحة 61)

بينما في المرحلة الثانية سيتم التركيز على شرائح معينة من المجتمع خاصة الأكثر ضعفا لتقديم برامج متخصصة لنقل المعرفة المالية، لتعزيز السلوك المالي الإيجابي لتلك الشرائح، كما تعنى الاستراتيجية في هذه المرحلة بتقديم برامج التثقيف

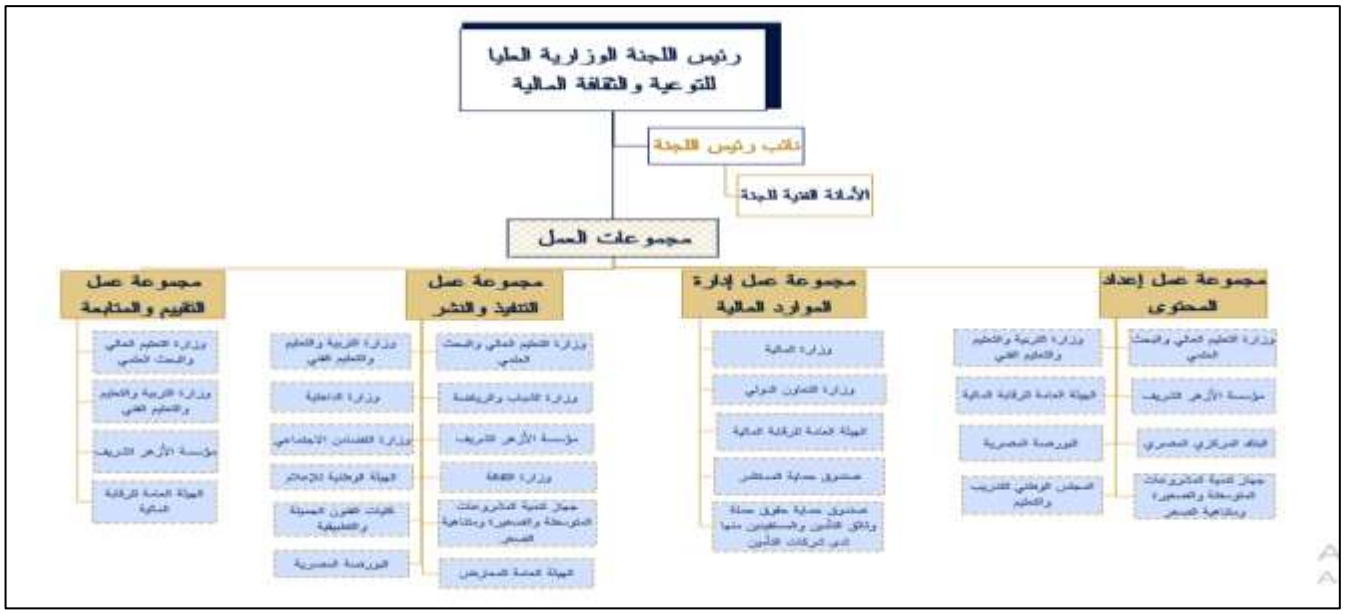
المالي في مكان العمل لتعزيز المرونة المالية، مما سيكون له تأثير إيجابي على الإنتاجية وتزويد العاملين بأعمال حرة المعرفة المالية لتشجيع الاستدامة الذاتية والتجارية، وتوعيتهم بالادخار المالي طويل المدى وتمكينهم من التخطيط السليم للتقاعد. (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2022، صفحة 63)

في المرحلة الثالثة يتطلب الأمر إجراء بحث مسحي للوقف على مستوى استيعاب البرامج والمناهج التي تعرض لها الجمهور خلال المرحلة الأولى والثانية، من خلال استخدام أدوات قياس مستويات الثقافة المالية، وتطبيق معايير التقييم الموضوعة من خلال منهجية التعاون الاقتصادي والتنمية، بتبيين ما إذا تطلب الأمر بعض التعديلات على الاستراتيجية أو استكمالها والبناء عليها لمدة أخرى. (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2022، صفحة 64)

4.1.1.الإطار المؤسسي

تقترح الاستراتيجية مشاركة كافة الجهات ذات الصلة من خلال توقيع بروتوكول تعاون، والتي يمكن تلخيصها في الشكل رقم (06) كما يلي:

الشكل (06): الجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية بمصر 2022-2026



المصدر: الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026، الهيئة العامة للرقابة المالية، مجمع المعرفة للثقافة المالية، مصر، جانفي 2022، ص69.

تم تنظيم الجهات المشاركة في التنفيذ ضمن أربع مجموعات كما هو موضح في الشكل (06)، حيث تقوم كل جهة بدورها حسب اختصاصها، ومن بينها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية والتعليم، مؤسسة الأزهر متمثلا في جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية، وزارة الشباب والرياضة، كليات الفنون الجميلة والتطبيقية، البورصة المصرية، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، المجلس القومي للمرأة، اتحاد الصناعات المصرية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة التعاون الدولي، وزارة المالية، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الثقافة، وزارة التضامن الاجتماعي، المجلس الوطني للتدريب والتعليم، الهيئة الوطنية للإعلام، الاتحادات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية، البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للمعارض، صندوق حماية المستثمر، صندوق حماية حقوق

حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء.

2. واقع الشمول المالي في مصر وعوائق توسيعه

مع كل الأهداف المسطرة والآليات المعبئة لتوسيع الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية على أكبر شريحة ممكنة من أفراد ومؤسسات المجتمع، إلا أنه تبقى هناك العديد من العقبات والعوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة كما ينبغي.

1.2.واقع القطاع المالي في مصر

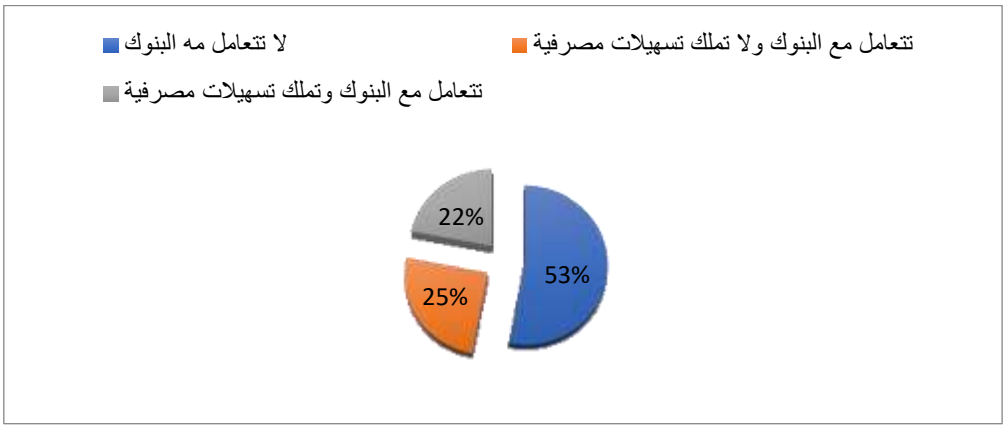
يعتمد القطاع المالي في مصر على البنوك حيث تعتبر الكيان المتحكم في القطاع بشكل كبير، وقد ازداد حجم القطاع المصرفي مقارنة بحجم الاقتصاد من 91% عام 2013 إلى 122% عام 2016، وقد انخفض عدد البنوك في السوق المصري بسبب عمليات الدمج والاستحواذ التي شهدها القطاع. ويتكون القطاع المصرفي المصري من خمسة 5 بنوك قطاع عام و28 بنك قطاع خاص، علاوة على 7 بنوك استثمارية أجنبية.(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 19)

وتنتشر فروع البنوك في مختلف محافظات الجمهورية المصرية، وذلك بواقع 4534 فرع لكل مائة ألف من السكان (فرع واحد لكل 22 ألف شخص)، وهو ما يعني أن الكثافة المصرفية متدنية جدا مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ فرع واحد لكل 8 آلاف شخص. وقد شهد أداء القطاع وربحيته تحسنا ملحوظا يعود إلى زيادة كفاءة القطاع المصرفي واعتماد هيكل حوكمة فعال يعزز تحقيق هدفه الأساسي، ويساعد البنك المركزي على ممارسة سلطته في التقييم والرقابة.(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 19)

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم دعائم تحقيق الشمول المالي في مصر تقديم التمويل متناهي الصغر، فعلى الرغم من محاولات البنوك لتقديم الخدمات الالكترونية لدعم هذا القطاع إلا أنها لم تنجح بشكل كبير في خدمة هذه الفئة التي ترتفع فيها نسبة الاستبعاد المالي. وقد تمكنت بعض المؤسسات غير المصرفية ومنظمات المجتمع المدني دعم هذا القطاع من خلال منح التمويل بشروط مناسبة ومتوافقة أكثر مع احتياجات أصحاب تلك المشروعات.(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 19)

وتقديم الدعم والتمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يعد أمرا حيويا للاقتصاد المصري، نظرا لأنها تمثل 33% من الناتج المحلي الإجمالي، و38% من إجمالي التشغيل، ويقدر عددها بـ6,4 مليون مشروع تدير منهم النساء ما يزيد عن 40000 مشروع، ويعمل في إطار القطاع الرسمي 406000 مشروع فقط، وعلى الرغم من حيوية هذا القطاع إلا أنه لا زال يعاني من صعوبة الحصول على التمويل والدعم اللازم ويوضح الشكل (07) أن 53% من تلك المشروعات تطلب التمويل من القنوات غير الرسمية، أما الباقي فيتعامل مع البنوك، وتقدر دراسة لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2016 الطلب على الائتمان من جانب المشروعات المملوكة للنساء في القطاع الرسمي بـ283 مليون دولار بقيمة ودائع محتملة تقدر بـ246 مليون دولار.(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 19)

الشكل (07): فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل



المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على:

ياسمين عمرو سليمان، آية عصام سلامة، **دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة 2011-2019**، إدارة البحوث والتوعية، المعهد المصرفي المصري، مصر، 2019، ص20.

وبجانب البنوك وللعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع الواعد، تم إنشاء ما يقارب 450 مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر بالإضافة إلى 400 جمعية أهلية، وعلى الرغم من ذلك لازال القطاع في حاجة إلى المزيد من الفرص للمضي قدما نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لتركز نشاط المؤسسات على تقديم قروض قصيرة الأجل للمشروعات.(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 20)

2.2.مؤشرات الشمول المالي في مصر

شهدت مؤشرات الشمول المالي في مصر تحسنا ملحوظا منذ عام 2011، حيث ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات المصرفية للسكان البالغين والذين يقدر عددهم بـ63,7 مليون، من 14,1% سنة 2014 إلى 32,8% سنة 2017 كما هو موضح في الجدول (01)، يستخدم 1,8% فقط منهم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، كما يشكل الذكور نسبة 39% من المؤشر بينما تشكل النساء 27% فقط سنة 2017، بفجوة في امتلاك الحسابات تقدر بـ12%، ويرجع ذلك إلى تفضيل النساء الاقتراض من خلال القنوات غير الرسمية من خلال الأهل والأصدقاء، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأمية لدى النساء المصريات، وعدم امتلاك الكثير منهن خاصة في الريف لبطاقات الهوية القومية مما يصعب عملية حصولهن على التمويل اللازم، إلى جانب انخفاض الوعي بالأمور المالية لدى النساء وإحجام البنوك عن تحمل المخاطر ورفض تمويل النساء.(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 20،22)

الجدول (01): مؤشرات الشمول المالي في مصر

تعداد السكان، العمر 15+ (ملايين)	63.7
الحساب (% العمر 15+)	
جميع البالغين	32.8
جميع البالغين، 2014	14.1
جميع البالغين، 2011	9.7
حسابات الهاتف المحمول (% العمر 15+)	
جميع البالغين	1.8
جميع البالغين، 2014	1.1
الحسابات، حسب الخصائص الفردية (% العمر 15+)	
المرأة	27
البالغون المنتمون إلى الفئات الأكثر فقرا	20.3
البالغون خارج قوى العمل	28.5
البالغون في المناطق الريفية	29.3
المدفوعات الرقمية (% العمر 15+)	
إرسال أو استقبال مدفوعات رقمية	22.8
إرسال أو استقبال مدفوعات رقمية، 2014	7.9
استخدام حساب لدفع فواتير الخدمات العامة	0.1
استخدام حساب لاستقبال المرتبات من القطاع الخاص	3
استخدام حساب لاستقبال المدفوعات الحكومية	17.1
استخدام الإنترنت في دفع فواتير أو شراء سلع عبر الإنترنت	3.5
استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للاطلاع على الحساب	2.2
استخدام بطاقة الخصم المباشر وبطاقة الائتمان للدفع	3.8
المدخرات (% العمر 15+)	
ادخار عن طريق مؤسسة مالية	6.2
ادخار عن طريق مؤسسة مالية، 2014	4.1
ادخار من خلال الجمعيات أو من الأشخاص	16.2
ادخار أي مبلغ من النقود	30.6
ادخار لمرحلة ما بعد التقاعد	4.2
الائتمان (% العمر 15+)	
الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة الائتمان	8.8
الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة الائتمان، 2014	7.7
الاقتراض من إحدى أفراد العائلة أو الأصدقاء	38
الاقتراض لأي مبلغ	49.1
قرض عقاري	3.9

المصدر: ياسمين عمرو سليمان، آية عصام سلامة، **دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة 2011–2019**، إدارة البحوث والتوعية، المعهد المصرفي المصري، مصر، 2019، ص21.

على الرغم من إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بقرار جمهوري سنة 2017، وما نتج عنه من قرارات تستهدف العمل على تحقيق الشمول المالي لكافة الفئات المهمشة خاصة النساء، من خلال خفض استخدام النقد خارج القطاع المصرفي وتطوير نظم الدفع الالكترونية وأطر الإشراف عليها لخلق أنظمة آمنة وذات كفاءة عالية، إلا أن المعاملات النقدية لازالت تستحوذ على النسبة الأكبر من المعاملات مع استمرار وجود فجوة بين الجنسين في التعامل مع القطاع المالي الرسمي، وتتطلب معالجة هذه القضية الوقوف على أهم الأسباب والقيود المسببة لها، والتي تضم العديد من العوائق القانونية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى عدم المرونة في الخدمات والمنتجات المصرفية المتاحة وطول فترة التحول الالكتروني في تلك الخدمات.(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 22)

3.2.تأثير التوسع في إتاحة الأدوات المالية على القطاع المالي المصري

المخاطر على القطاع المصرفي واضحة أكثر في حالة الإقراض دون مصدر دخل ثابت أو دون ضمانات، لكن في حالة فتح حسابات فلا توجد مخاطر لكن توجد تكاليف مرتفعة، عادة يكون الفقراء أكثر انتظاما في السداد، وبالتالي أقل خطورة من الشركات المتوسطة، لكن تكاليف التعاملات البنكية الصغيرة مرتفعة وغير مجدية للبنوك.

المشكلة هي أن ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر محدودة، خاصة في بلد مثل مصر، التي تعد البنوك فيها تاريخيا لا تتعامل مع تلك الفئات، كما أن تلك الفئات تشكل أيضا مخاطر على البنوك، وبالتالي البنوك ليس عندها لا الرغبة ولا القدرة المؤسسية أنها تتوسع في إقراض تلك الفئات.

ويعد حجم عملاء البنوك في مصر محدود للغاية حتى مقارنة ببلدان مثل الهند، البرازيل والمكسيك، وذلك بسبب أن الجهاز المصرفي محافظ جدا، كما أنه عازف عن التعامل مع العملاء الصغيرين سواء كمدخرين أو كمقترضين، حيث أن مصاريف التعامل معهم مرتفعة جدا والعائد صغير جدا، وجزء من ارتفاع التكاليف سببه غياب قاعدة بيانات تجعل العملية تجري بكفاءة. (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2018، صفحة 16)

4.2.عوائق الشمول المالي في مصر

على الرغم من جهود البنك المركزي المصري لدعم الشمول المالي، إلا أن مؤشرات الشمول المالي لا زالت منخفضة في مصر مقارنة بالعديد من الاقتصاديات بسبب العديد من العوائق والتي تشمل:(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 24)

- صعوبة عملية جمع البيانات على جانب العرض واتسامه باللامركزية، نظرا لتعقد قطاع الخدمات المالية الرسمي في مصر ما بين البنوك، المؤسسات المالية غير المصرفية، البريد المصري، مؤسسا ت التمويل المتناهي الصغر وغيرها، كما أن المؤسسات المالية المختلفة تخضع لجهات رقابية مختلفة وتقوم بحصر وتسجيل البيانات بشكل مختلف؛
- تعد الحسابات المجمدة والحسابات المشتركة وامتلاك العميل الواحد لأكثر من حساب مصرفي من العوائق التي تزيد من صعوبة الحصول على معلومات دقيقة؛
- تضارب المصالح في العديد من المؤسسات المالية بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي يترتب عليه تغيير الأولويات بين القنوات الاستثمارية المختلفة نظرا لمحدودية الموارد، الأمر الذي قد يحفز تلك المؤسسات لتوجيه المزيد من الاستثمارات لدعم الشمول المالي.

ومع وجود هذه العوائق أمام تحقيق رؤية مصر لتوسيع نطاق الشمول المالي ودمج أكبر قدر من شرائح المجتمع في القطاع المالي الرسمي، يبذل البنك المركزي المصري مزيدا من الجهود لنشر الثقافة المالية وتوعية الأفراد ماليا، ويتضح ذلك جليا في الخطوات التالية:(عصام سلامة و عمرو سليمان، 2019، صفحة 23)

- زيادة الاهتمام بالموضوعات المرتبطة بتوقعات واحتياجات العملاء؛
- تفويض المعهد المصرفي المصري للقيام بأنشطة التوعية المالية للفئات المهمشة خاصة السيدات، من خلال جلسات التوعية المالية وتنظيم ورش عمل وبرامج داعمة لموضوع الشمول المالي؛
- إطلاق مبادرة "رواد النيل" الممولة من قبل البنك المركزي، والتي تنفذها جامعة النيل بالتعاون مع البنوك والجامعات وعدد من الهيئات المحلية والدولية، وتستهدف تلك المبادرة رواد الأعمال والمشاريع الناشئة؛
- إطلاق مبادرة "نساء يقدن المستقبل" والتي تهدف إلى خلق كوادر نسائية في مختلف المجالات تستطيع أن تتولى المناصب القيادية في المستقبل.

خاتمة

الشمول المالي هو عبارة عن عملية يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجوعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، في الوقت المناسب، بالسعر المعقول وبالشكل الكافي، ويمكن شرائح المجتمع المختلفة من استخدام هذه الخدمات والمنتجات، من خلال تطبيق مناهج مختلفة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي لكافة أفراد المجتمع، وتحقيق الاندماج الاقتصادي في القطاع المالي الرسمي.

لذلك أصبح من الضروري على الحكومات بجميع مؤسساتها تكثيف الجهود، لتبني سياسات متكاملة تمكن من توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي، حيث يجب أولا القيام بدراسة لمعرفة ما إذا كانت الخدمات المالية المتوفرة مناسبة أم لا، وما هي احتياجات المستهلك منها، وتعد هذه هي الخطوة الأولى لكي تتمكن الدولة من وضع أهداف ترفع مستوى الشمول المالي، ما سيتطلب مشاركة جهات الدولة كافة، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، حتى تستفيد الفئات التي تحتاج لزيادة الوعي المالي، كأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الشباب والنساء، مما سيساعدهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة.

فالثقافة المالية تمكن من معرفة المفاهيم والمخاطر المالية عن طريق اكتساب المهارات، الدوافع والثقة الضرورية لاستخدام هذه المعرفة لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وبالتالي نجد أن نشر الثقافة المالية على كافة أفراد المجتمع يساعد على إدراك المفاهيم المالية، والتي تساعد بدورها على تعلم كيفية التصرف ضمن النظام المالي، لذا يلاحظ أن الأفراد المثقفين ماليا بشكل مناسب يديرون أموالهم ويتخذون قرارات مالية أفضل من أولئك الذين لا يملكون المعرفة المالية.

وتتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال الشمول المالي باعتباره أحد ركائز النمو والتحول نحو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي، في هذا الصدد، قام البنك المركزي بوضع العديد من البرامج والاستراتيجيات بهدف إيجاد نظام تعليم مالي متكامل، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لكافة فئات المجتمع، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بمعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات الخطر.

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، ما يلي:

- يعتبر الشمول المالي مطلبا أساسيا تسعى إليه معظم الدول باعتباره البديل الأفضل للخدمات والعمليات المالية التقليدية؛
- يحتاج الشمول المالي إلى العديد من المتطلبات والأليات لتوسيعه وتعظيم الاستفادة من مزاياه؛
- تعتبر الثقافة المالية من أهم الآليات التي يمكن أن تعول عليها الدول في تسريع وتوسيع قاعدة الشمول المالي؛
- مصر كدولة عربية تبدل جهودا كبيرة في سبيل نشر أهمية الوعي بالشمول المالي باعتمادها على ألية الثقافة المالية؛
- تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2020 – 2026 التي تبنتها مصر مبادرة واعدة قد تسهم بشكل فعال في إرساء ثقافة مالية قادرة على توسيع الشمول المالي، إذا ما تم تنفيذها بالشكل المطلوب؛
- تحول العديد من العوائق دون تحقيق النتائج المرجوة من الجهود المبذولة من طرف الحكومة المصرية في إطار التثقيف المالي الهادف إلى توسيع الشمول المالي.

وفي الأخير يمكن الخروج بالاقتراحات التالية:

- العمل على خفض نسبة الفقر، فالقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية؛
- العمل على توفير بنية تحتية مالية، مما سينعكس ايجابيا على نوع الخدمات المالية المقدمة، جودتها وتكلفتها، ما يجعلها متاحة لأكبر فئة ممكنة من المجتمع؛
- تشجيع استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية، ما سيزيد من مرونة النظام المالي، وسرعة تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة؛
- العمل على رفع الثقة بالمؤسسات المالية، وهذا ما سيشجع الأفراد على التعامل معها؛
- العمل على خلق منتجات وخدمات مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال بحاجة لمنتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي؛
- العمل على نشر الوعي والثقافة المالية، من خلال دراسة مستوى الوعي المالي لدى المستهلكين والمستثمرين أولا، ومن ثم وضع البرامج والخطط التي تساعد على رفعه؛
- فتح فروع ووكالات تابعة للبنوك والمؤسسات المالية في الأرياف والمناطق شبه الحضرية، ما يجعلها في متناول سكان الريف والمدن الصغيرة، أي العمل على توفير الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليا؛

قائمة المراجع

1. آية عصام سلامة، و ياسمين عمرو سليمان. (2019). دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة، دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة 2011-2019. مصر: إدراة البحوث والتوعية، المعهد المصرفي المصري.
2. حنين محمد بدر عجوز (2017)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية الجامعة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية. غزة، إدارة أعمال كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

3. مفتاح غزال، و مراد بركات. (15 أفريل 2020)، الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد03، العدد01 ، الصفحات 46-56.
4. بهوري نبيل و معوشي عماد، (26 سبتمبر2019) الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.
5. صورية شنبي، و سعيد بن لخضر (23 ديسمبر, 2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد03، العدد02 ، الصفحات 104-129.
6. بوخرص. ع، بن محاد. س، (26 سبتمبر 2019) تطور مفهوم الشمول المالي، الملتقى العلمي الوطني حول : صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.
7. عثمانية. أ، بولقمح. ك، (26 سبتمبر 2019) مدخل إلى الشمول المالي، الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية لفترة .2010-2016،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.
8. عماد غزازي، إبراهيم لخضاري (26 سبتمبر, 2019)، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر.
9. عايش عطية. أ (21-22 ديسمبر 2018)، تفعيل متطلبات الشمول المالي من خلال استخدام الحوسبة السحابية وتأثيرها محاسبيا، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
10. محمد طرشي، انساعد رضوان، و عمر عمر. (25 ديسمبر 2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد01، العدد01 ، الصفحات 118-137.
11. اتحاد المصارف العربية (2017)، الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي.
12. الهيئة العامة للرقابة المالية (جانفي 2022)، الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022-2026، مصر: مجمع المعرفة للثقافة المالية.
13. الشريدة صالح انتصار كليب (2019)، بناء معايير وطنية لمنهاج الثقافة المالية ودرجة توافرها في كتب الثقافة المالية للمرحلة الاساسية العليا في الأردن، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد 14: http//www.mecsj.com/ar .
14. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (2018)، الشمول المالي في مصر، هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟، القاهرة، مصر.
15. البنك الدولي (14 أوت 2020)، الشمول المالي، البنك الدولي Consulté le 03 29, 2022، sur: http://www.world bank.org/en/topic/Financial inclusion/overview

16. صندوق النقد العربي (2020)، التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، الإمارات العربية المتحدة: الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي.

17. منظمة العمل الدولية .(2020) .دليل المتدربة :التثقيف المالي للسيدات والفتيات في مصر .القاهرة :مكتب منظمة العمل الدولية بمصر.

18. (s.d.). Consulté le 03 29, 2022, sur : http://www.world bank.org/en/topic/Financial inclusion/overview

19. (s.d.). Consulté le 03 01, 2022, sur Banky gate.com

20. OCDE. (2016). الثقافة المالية. OCDE.

جامعة فرحات عباس _ سطيف–1

الملتقى الوطني الإفتراضي حول: الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق

المحور الثالث: إمكانية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بناء على تجارب عربية ودولية

عنوان المداخلة :واقع الشمول المالي في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة – دراسة مقارنة

د/ فني فضيلة ، جامعة محمد خيضر_بسكرة ، fadila.fenni@univ-biskra.dz
مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال- جامعة بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على واقع مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة ، حيث خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تدني مستويات الشمول المالي لدى العديد من الدول العربية ، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي لكونها سباقة في تسخير مختلف الوسائل والقدرات لتعزيز الشمول المالي وتمكنها في مجال الرقمنة والتكنولوجيا المالية ، أما بالنسبة للجزائر فقد سجلت تحسنا مقبولا بالنسبة لامتلاك حسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية، وكذا تحسنا في المدفوعات الرقمية خاصة بعد الجائحة(كوفيد–19)، لكن ليس نفس الأمر بالنسبة للإدخار والإقتراض ،لتختتم الدراسة بمقترحات من شأنها تعميم وتحسين الخدمات المالية والرقمية ورفع الوعي المالي للإستفادة أكثر من مزايا الشمول المالي.

Abstract:

This study aims to identify the reality of financial inclusion indicators in the Arab region in general and Algeria in particular. As for Algeria, it recorded an acceptable improvement in holding accounts with official financial institutions, as well as an improvement in digital payments, especially after the pandemic (Covid-19), but not the same for savings and borrowing, to conclude the study with proposals that would Generalizing and improving financial and digital services and raising financial awareness to benefit more from the benefits of financial inclusion.

المقدمة:

تزايد الإهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع الشمول المالي خاصة في أعقاب الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008، حيث أصبح يمثل حاليا ركيزه أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يعمل على مواجهة الفقر والتقليل من حدة البطالة ، خاصة أن الدول النامية التى تظهر التقارير والدراسات أنها تواجه مشاكل إقتصادية ومالية وبالأخص مشاكل تمويل الإستثمار والتنمية ، مما يجعل الحاجة ملحة لتوسيع وتشجيع نطاق الشمول المالى ، وتقديم كافة الخدمات المالية مثل القروض والائتمان والادخار والتأمين والدعم بشكل أكثر فاعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها العام فى التنمية وخلق فرص العمل. عكس الدول المتقدمة التي تشهد تحقيق معدلات معتبرة في ها المجال، حيث أصبح هاجسا لواضعي السياسات الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والتي أكدت على أهميته للفرد والدولة على حد سواء على غرار البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين G20،هذه الأخيرة التي أكدت في قمتها لعام2017 على أهمية الشمول المالي لمدى علاقته بمعطيات الإقتصاد الكلي كأحد أهم الركائز الرئيسية في أجندة التنمية المالية والإقتصادية لهذه الدول ، لكن المنطقة العربية تعرف ضعفا في مدى إستفادة مجتمعاتها من الخدمات والمنتجات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي، رغم تسجيل مستويات مقبولة في بعض الدول منها في تعميم الخدمات المالية، لتبقى باقي الدول العربية مهمشة ومستبعدة ماليا بالإضافة إلى عدم إقبالها على الخدمات الرقمية والإلكترونية في ظل غياب التثقيف المالي للمستهلك ، فالمستهلك الواعي أكثر إدراكا للمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية أكثر وعيا لحقوقه وواجباته، وتوسيع نطاق الشمول المالى وتطويره ليس فى حد ذاته هدفاً، بل أداة لتحقيق غاية كبرى ، وذلك لدوره الكبير فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، من تحسين مستوى المعيشة وتطوير عنصر العمل ، وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والحد من الفقر،وتحقيق العدالة ، وتأمين الرفاهية ، وتحقيق نمو اقتصادى شامل ومستدام، من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو نصيب المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة من الشمول المالي مقارنة بدول العالم ؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذا الموضوع في مدى الحاجة للشمول المالي خاصة بعد الأزمة المالية 2008التي كشفت عن الثغرات في النظام المالي والمصرفي العالمي والتي من شأنها زعزعة الإستقرار المالي وبالتالي الإستقرار الإقتصادي وذلك من خلال قدرة القطاع المصرفى على جذب المدخرات من أجل تقديم الخدمات التمويلية والمالية مما يزيد من قدرة القطاع المصرفى على دفع عجلة الإستثمارات، مما يترتب عليه الحد من مستويات الفقر والبطالة ..

أهداف الدراسة:

تتتمثل أهداف هذه الدراسة في إبراز الدور الذى الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،من خلال تعبئة المدخرات المصرفية من خلال ضم وشمل كل الفئات المجتمعية وتمكينها من الوصول للخدمات المصرفية لبلوغ الشمولية المالية لدفع عجلة الإقتصاد وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

أولا : الإطار النظري للشمول المالي

1.مفهوم الشمول المالي :

ظهر مصطلح الشمول المالى لأول مرة فى عام 1993 فى دراسة" لشون وثرفت Leyshon & Thrift"عن الخدمات المالية فى بريطانيا، وقد تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية (نوفل، 2018، صفحة 667) ، وقد استخدم مصطلح الشمول المالى بشكل واسع وبدقة فنية وإحترافية منذ عام 1999، وعبر عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وفى اعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتى سببت ضرر لمعظم اقتصاديات العالم ،

ازداد الاهتمام الدولى بالشمول المالى ، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالى من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها (العكيدي، 2019، صفحة 417)، وتجدر الإشارة الى أن بريطانيا وماليزيا من أوائل الدول التى قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالى فى العالم عام2003.

تعرف منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي(OCDE)الشمول المالي على أنه تمكين فئات المجتمع المختلفة على استخدام هذه الخدمات المالية المقدمة من طرف الدولة والطاع المصرفي على أن يتم تقديم أفضل الخدمات المالية بأسعار مناسبة .

حسب البنك الدولي، الشمول المالي هو إمكانية الأفراد والشركات الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (البنك الدولي، 2015)

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على انه إتاحة المجال لاستخدام كافة الخدمات المالية لمختمف فئات المجتمع بالوسائل الرسمية بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، خدمات الدفع والتحويل (صندوق النقد الدولي ا.، 2015)

وقد عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمى للشمول المالي (AFI) الشمول المالى بأنه نفاذ واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التى تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (عطية، 2019).

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، .وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا (إتحاد المصارف العربية إ.، 2017)

ويعرفه بنك الجزائر : الشمول المالي يعني توافر واستخدام جميع الخدمات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة بما في ذلك المؤسسات والأفراد ، خاصة المهمشين عبر القنوات الرسمية :ا الحسابات الجارية ، وحسابات التوفير ، وخدمات الدفع والتحويل ، وخدمات التأمين ، خدمات التمويل والائتمان، كما يجب الابتكار في الخدمات المالية لتكون أكثر ملاءمة و بأسعار تنافسية ومعقولة (Banque d'algerie, 2017, p. 01).

من خلال ما سبق نجد أن كل التعاريف تصب في كون الشمول المالي ما هو إلا إتاحة وإيصال الخدمات المالية المختلفة من مختلف المؤسسات المالية والمصرفة الرسمية لكافة شرائح المجتمع بشكل ميسور ودائم وبتكاليف معقولة .

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن: الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا (العربية، 2017).

2. أهمية الشمول المالي :

- **1.الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي** :لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية .اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي .ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات

الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي

– **2الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية** :وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب اكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

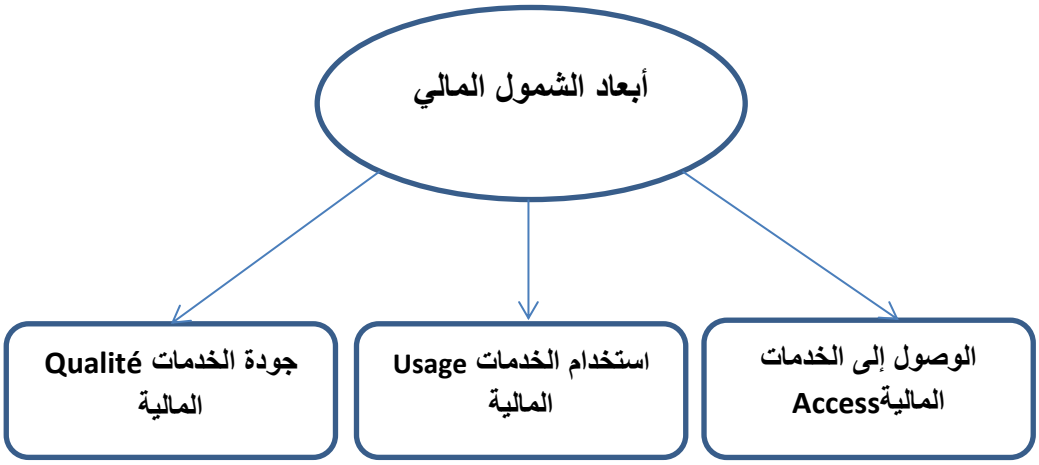
– **3الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة** : فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

– **4يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي** :وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم علي المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (رشيد، 2018).

3.أبعاد الشمول المالي :

اتفق قادة مجوعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني ،على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي (قمان، 2019) ، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية حسب الكثير من الباحثين في هذا المجال :

الشكل رقم(01): أبعاد الشمول المالي

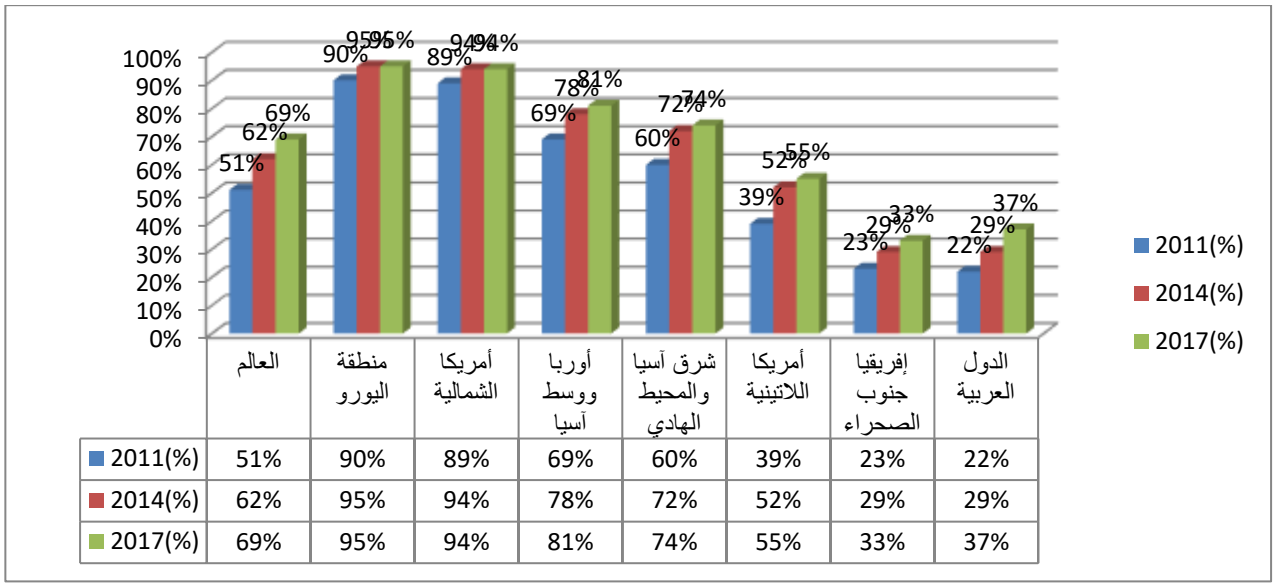


المصدر، من إعداد الباحثة انطلاقا من أدبيات الدراسة

ثانيا: تشخيص لواقع الشمول المالي في العالم والدول العربية قبل جائحة كورونا

1.مؤشر ملكية الأشخاص البالغين لحسابات في المؤسسات المصرفية الرسمية

الشكل رقم(02): نسبة المواطنين البالغين الذين لديهم حسابا مالي لدى المؤسسات المالية الرسمية ويفوق حسب المناطق الجغرافية بين الفترة 2014 و2017



	العالم	منطقة اليورو	أمريكا الشمالية	أوربا ووسط آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية	إفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية
2011(%)	51%	90%	89%	69%	60%	39%	23%	22%
2014(%)	62%	95%	94%	78%	72%	52%	29%	29%
2017(%)	69%	95%	94%	81%	74%	55%	33%	37%

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستعانةبـ (بن عامر، 2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة خلال سنة2011 وتشاركت مع دول إفريقيا جنوب الصحراء هذه المرتبة في سنة 2014 ، بنسبة 29% ، أما في سنة 2017 فقد تحسن مستوى الشمول المالي بالدول العربية بعض الشيء حيث بلغ نسبة 37% وبمرتبة ما قبل الأخيرة، لكن ما يلاحظ أنه على الرغم من هذا التحسن الضعيف يبقى مستوى الشمول المالي العربي ضعيفا جدا مقارنة بالمستوى العالمي المقدر سنة 2017 بنسبة % 69أي ما يعادل 3.8 مليار شخص بالغ حول العالم يملكون حسابات مالية في مؤسسات رسمية، بالنسبة لباقي المناطق في العالم، تحتل صدارتها منطقة اليورو بنسبة 95% لتليها أمريكا الشمالية بنسبة 94 %.

وبشكل عام :

- ارتفع عدد السكان الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية من 62 %من ال سكان البالغين في عام 2014 إلى 69%في عام. 2017 ؛
- تعد الدنمارك الدولة الأولى على مستوى العالم في الشمول المالي، حيث تبلغ نسبة الشمول المالي للأفراد بها 99.9% في عام. 2017، وفي عام 2021بلغت النسبة 100%مع النمسا؛
- تحسن مستوى الشمول المالي بالدول العربية بعض الشيء حيث بلغ نسبة 37% سنة 2017؛
- ارتفعت نسبة الشمول المالي في الدول النامية من 54 %إلى 63% ما بين عامي 2014 و 2017
- رغم ارتفاع نسبة الشمول المالي للإناث في الدول النامية، إلا أن مستويات الشمول المالي للإناث تعتبر أقل ، مقارنة بمثيلاتها بالنسبة ل لذكور بنحو 9 نقاط مئوية (الطيب، 2020، صفحة 09)

من أجل معرفة واقع وتطور الشمول المالي في الدول العربية، يجب علينا تحليل المؤشرات الكلية للشمول المالي والمتمثلة في امتلاك الأشخاص البالغين لحسابات بمؤسسات مصرفية رسميّة، والمؤشرات الجزئية المتمثلة في الوصول للخدمات المالية كالادخار والاقتراض، وتسوية المدفوعات.

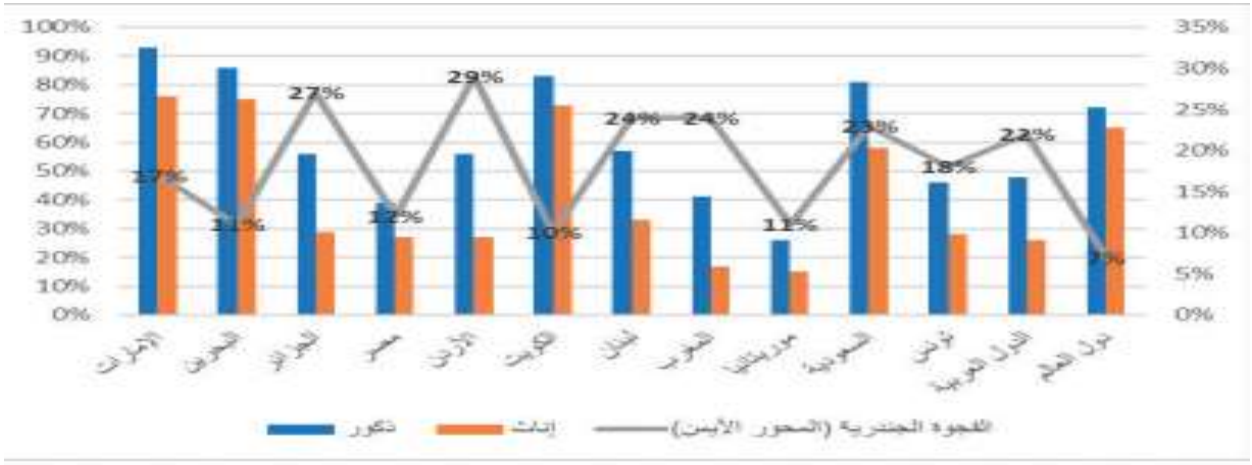
الجدول رقم (01): نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية خلال الفترة2011–2017

الدول العربية	2011	2014	2017	2021
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفع				
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.2	87.4	86
الكويت	86.8	72.9	79.8	–
مملكة البحرين	64.5	81.9	82.6	–
السعودية	46.4	69.4	71.7	74
دول ذات مستويات شمول مالي متوسط				
الجزائر	33.3	50.5	42.8	44
لبنان	37.0	46.9	44.8	21
تونس	32.2	27.3	36.8	37
الأردن	25.5	24.6	42.1	47
المغرب	39.1	–	28.4	44
ليبيا	–	–	65.7	–
دول ذات مستويات شمول مالي منخفض				
موريتانيا	17.5	20.4	19.0	–
مصر	9.7	13.7	32.1	27
العراق	10.6	11.0	20.3	19

المصدر : (Asli Demirgüç-Kunt, 2021, pp. 194-195)

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربي اً وعالمياً في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بإنتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت . فدولة الإمارات، على سبيل المثال، كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف .كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف .كما أصدرت كل من السعودية والإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور (إتحاد المصارف العربية، 2019).

الشكل رقم(02):الفجوة بين الجنسين في امتلاك حسابات مالية في الدول العربية مقارنة بدول العالم في سنة2017



المصدر: (عطية، 2019، صفحة 14)

يتبيّن من خلال الشكل أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا يفوق نسبة الإناث في الدول العربية ب 22% في 2017 علما أنها بلغت 16% و 15% في 2011 و 2014 على التوالي، مقابل 7 %فقط في دول العالم، حيث سجلت الأردن أكبر فجوة تليها الجزائر ب 27 %والتي سجلت نسبة 26% و 21 %في 2011 و 2014 على التوالي لصالح الذكور، وتأتي موريتانيا والبحرين في المرتبة الأخيرة بأقل نسبة تمثلت في 11% لصالح الذكور.

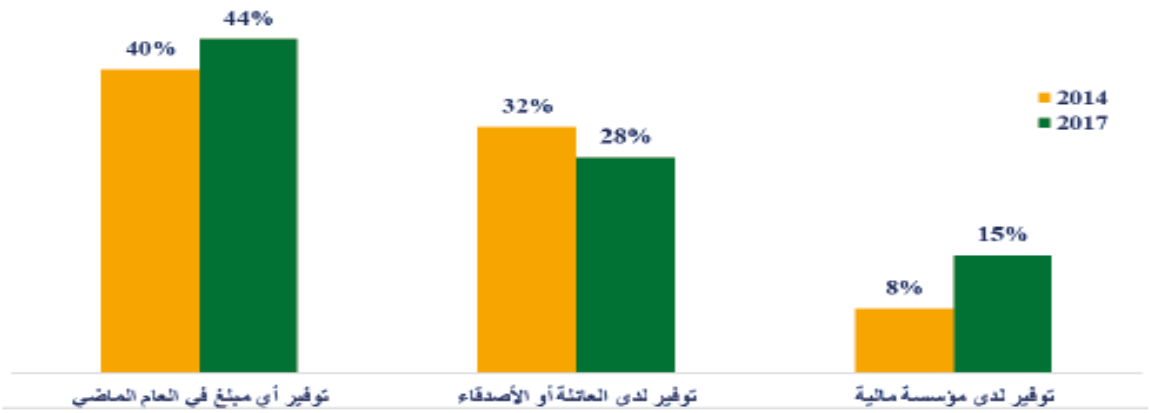
وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً داخل كل دولة بنّ مواطنيها في تلك الحسابات المالية، توضحه فجوات خمسة :فجوة بين الذكور والإناث، وفجوة بين الأعلى والأقل دخلاً، وفجوة بين سكان الحضر وأهل المناطق الريفية، وفجوة بين أصحاب الأعمار المختلفة، وفجوة بين مستويات التعليم المختلفة.

هذا يعني أن فرص المرأة العربية في امتلاك حساب مصرفي تقل عن الرجل بمقدار 22 نقطة مئوية، وهذا أسوأ من الوضع في الدول النامية حيث تبلغ فجوة الفرص 9 نقاط مئوية لصالح الرجل، كما أن هناك فجوة أخرى تتمثل في الدخول، فالأفقر دخلاً في الدول النامية تقل فرصه عن الأعلى دخلاً بمقدار13 نقطة مئوية في المتوسط في تملك حساب مصرفي .وتُظهر المؤشرات تراجعاً في فرص الشمول المالي بمقدار 13نقطة مئوية أخرى للشرائح التي تقل أعمارها عن 25 عاماً، مقارنةً بالأكبر عمراً، وهناك فجوة أخرى تتعلق بمستوى التعليم، فملكية حساب مصرفي لمن تحصلوا على تعليم ابتدائي فقط لا تتجاوز56% وتصل إلى 76% لذوي التعليم الثانوي، وتتجاوز 92% لأصحاب المؤهلات العالية (لوزي، 2021، صفحة 21).

2.مؤشر الإدخار لدى الدول العربية:

يقيس هذا المؤشر قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية .وفي الدول العربية لازالت نسبة الموطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، ذلك بالرغم من أنها تقريبا تضاعفت من 8 %سنة 2014 لتصبح % 15 سنة 2017 ، الأمر الذي يتطلب من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية الاستمرار في بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية، علما أن المتوسط العالمي لهذه النسبة بلغ % 27 سنة . 2107 وفي ما يلي نسبة المدخرين في الدول العربية والجهات التي تدخر على مستواها.

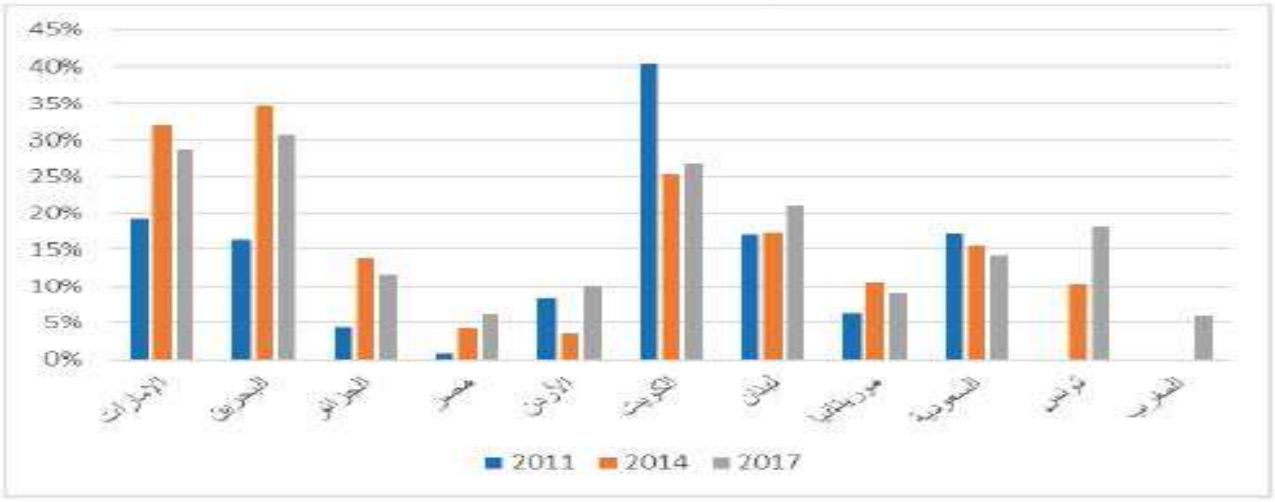
الشكل رقم(03): نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال عامي2014-2017



المصدر: (عطية، 2019، صفحة 17)

وعلى الصعيد الدول العربية، هناك تفاوت بينها في نسب المواطنين البالغين المدخرين لدى مؤسسة مالية، حيث كانت النسبة الأكبر لدى الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغت 29% سنة 2017 ، في حين سجلت أقل نسبة لدى كل من مصر والمغرب حيث بلغت 6% لكل منهما، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال السنوات 2011 و 2014 و 2017



المصدر: (عطية، 2019، صفحة 18)

3. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

من حيث مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية تأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة عالميا، والشكل الآتي يظهر نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان.

الشكل رقم(5): الإقتراض من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان كنسبة من البالغين فوق 15سنة

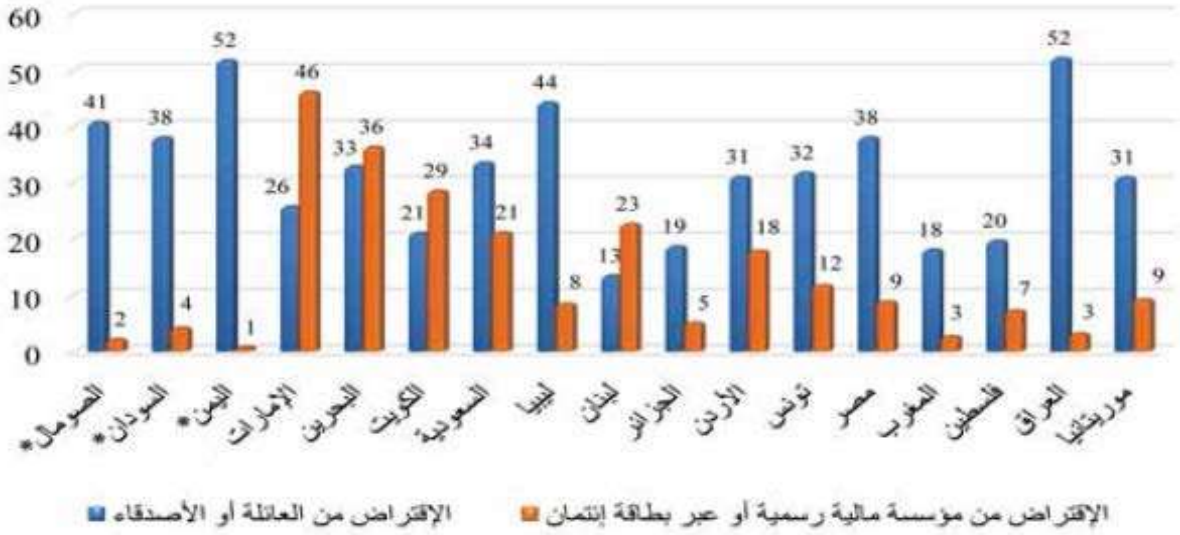


المصدر: (إتحاد المصارف العربية إ.، 2017)

حيث مازالت نسب الاقتراض لدى الدول العربية تستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، فقد ارتفعت بشكل طفيف سنة 2017مقارنة بسنة 2014 ، فعلى الرغم من أن 39 %من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض،فإن 8 %منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي بلغ 22.5% إذ يفضل المواطنين في الدول العربية الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء بنسبة 23 %بدلا من الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة ائتمان بنسبة 14% ، لتبلغ نسبة الاقتراض من متجر عن طريق الشراء بالتقسيط 10% ، والشكل الآتي يوضح سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين ممن أعمارهم تزيد عن 15 سنة (غريب، 2021، صفحة 183).

والشكل رقم (06) يوضح سلوك ومصادر الاقتراض لكل دولة عربية سنة2017

الشكل رقم(06): سلوك ومصادر الاقتراض في بعض الدول العربية سنة2017



المصدر: (غريب، 2021، صفحة 186)

يُعد مصدر القروض مؤشراً مهماً لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في بلد ما .يظهر الشكل في الأعلى نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية، مقابل الإقتراض غير الرسمي في الدول العربية .ومن اللافت أن في جميع الدول العربية بإستثناء لبنان، اقترض معظم البالغين من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية

الرسمية .وكانت نسبة الإقتراض من الأصدقاء أو العائلة الأعلى في اليمن، والعراق، والمغرب، والصومال، والسودان، والأدنى في لبنان، والجزائر، وتونس .أمّا الإقراض غير الرسمي الخاص فكان الأعلى في العراق، والسعودية، وسوريا، والأدنى في الأردن، والجزائر، والسودان، في حين أن الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كان الأعلى في البحرين، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة، والأدنى في اليمن، والصومال،والمغرب ، والجزائر.

الجدول رقم(02): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية وبطاقات الائتمان

	البالغون		ذكور		إناث		أفقر 40%		أغنى 60%	
	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017
الصومال	2.1	غ.م.	2.8	غ.م.	1.4	غ.م.	1.5	غ.م.	2.5	غ.م.
السودان	4.2	غ.م.	5.0	غ.م.	3.4	غ.م.	2.5	غ.م.	5.4	غ.م.
اليمن	0.6	غ.م.	0.8	غ.م.	0.4	غ.م.	0.0	غ.م.	1.0	غ.م.
الإمارات	39.4	46.1	44.6	49.5	25.9	37.2	26.8	33.3	48.3	54.7
البحرين	38.7	36.3	44.5	42.9	27.9	23.5	32.1	30.1	43.2	40.5
الكويت	30.3	28.5	32.6	30.0	27.1	25.5	21.2	18.7	36.4	34.9
السعودية	17.4	21.1	24.2	28.4	7.9	9.8	12.2	17.6	21.4	23.4
ليبيا	غ.م.	8.4	غ.م.	12.8	غ.م.	3.0	غ.م.	5.7	غ.م.	10.2
لبنان	20.8	22.6	28.2	27.9	14.0	17.4	15.3	16.5	24.4	26.7
الجزائر	5.8	5.0	6.8	6.6	4.8	3.3	4.2	4.6	6.9	5.2
الأردن	14.5	17.8	18.2	20.8	10.7	14.4	10.8	15.6	17.0	19.3
تونس	12.0	11.7	15.3	16.2	8.7	7.4	5.1	4.3	16.6	16.7
مصر	7.7	8.8	10.0	11.2	5.3	6.4	6.7	6.8	8.3	10.0
المغرب	غ.م.	2.6	غ.م.	3.8	غ.م.	1.6	غ.م.	1.9	غ.م.	3.1
فلسطين	4.7	7.2	6.4	10.8	3.1	3.7	2.3	3.3	6.4	9.8
العراق	5.0	3.1	6.8	3.3	3.2	2.8	3.5	1.5	5.7	4.1
موريتانيا	9.1	9.2	9.9	11.3	8.4	7.2	5.5	6.7	11.5	11.0

المصدر: (غريب، 2021، صفحة 187)

مما سبق يتضح أن نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو عبر بطاقة ائتمان في الدول العربية منخفضة بشكل عام، خاصة في اليمن (0.6 %) والصومال (2.1%) والعراق (3.1%) والسودان(4.2%) ، بالإضافة إلى دول المغرب العربي كالمغرب (2.6 %)والجزائر (5%) ،في المقابل،سجلت الإمارات العربية المتحدة (46.1%) والبحرين(36.3%)والكويت (28.5%)ولبنان (22.6%) أعلى نسب اقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو عبر بطاقات الائتمان في المنطقة العربية سنة 2017.

4. واقع الثقافة المالية في العالم العربي:

يقصد بها اكتساب المعارف، والمهارات، الإتجاهات الخاصة بالسياق المالي لإدارة مصادر وشؤون الفرد المالية ، وما يترتب عليها من اتخاذ قرارات فعالة تنعكس إيجابا على الأمن المالي للفرد والنمو الإقتصادي للمجتمع، لأن المواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية . بالنسبة لترتيب الدول العربية من حيث مؤشر المعرفية المالية، فهو كما يظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم(03):ترتيب الدول العربية على مؤشر المعرفة المالية

الرتبة عربيا	الدولة	نسبة المعرفة المالية(%)	الرتبة علربيا	الدولة	نسبة المعرفة المالية(%)
1	تونس	45	9	مصر	27
2	الكويت	44	10	العراق	27
3	لبنان	44	11	فلسطين	25
4	البحرين	40	12	الأردن	24
5	الإمارات المتحدة	38	13	السودان	21

6	الجزائر	33	14	الصومال	15
7	موريتانيا	33	15	اليمن	13
8	السعودية	31			

المصدر: (عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(GLOBAL FINDEX) خلال الفترة2017-2019، 2019، صفحة 12)

يفتقر نحو 3.2 مليار شخص في العالم إلى المعرفة المالية الأساسية، و34 % فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية إلى 30% ، ففي 5دول عربية فقط يتجاوز المعدّل المتوسط العالمي، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في العالم إلى 5% ، ترتفع على مستوى الدول العربية إلى8% .

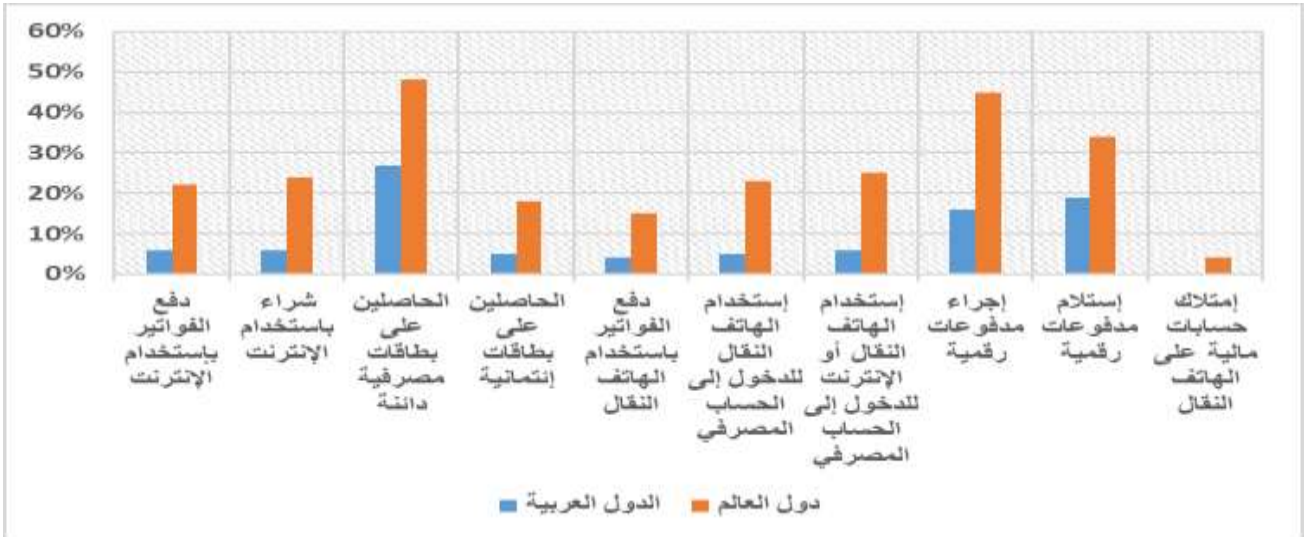
استحوذت تونس على المرتبة الأولى ضمن التصنيف العربي و 37 عالميا من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً 45% ، وحل لبنان والكويت في المركز الثاني عربياً 44 %والـ 33 عالمياً بالنسبة للبنان و37عالميا للكويت ، في المقابل، سجّل الصومال و اليمن أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي إذ لم تتخط نسبة المعرفة المالية بين مواطنيها 13% و15 % على التوالي .مع ملاحظة أن اليمن جاءت في المرتبة الأخيرة في المؤشر وفي المركز 144عالميا.

أما الجزائر فقد احتلت المرتبة السادسة عربيا بنسبة 33% ، تكتسب الإستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي أهمية متزايدة في جداول أعمال الحكومات على الصعيدين العالمي والعربي، وفي الوقت الذي أطلقت فيه العديد من الدول العربية مبادرات وبرامج لرفع مستوى الوعي المالي، فإن المغرب والأردن يعتبران من روّاد وضع وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي في المنطقة العربية، كما أن العديد من الدول العربية بصدد إعداد إستراتيجيتها الخاصة بما في تملك السعودية، لبنان، فلسطين ، تونس، ومصر .والدول الأكثر نشاطاً فيما يتعلق بمبادرات وبرامج التعليم المالي هي: مصر ولبنان والمغرب والأردن وفلسطين ، أما الجزائر فهل الأقل نشاطاً.

بشكل عام :

فيما يخص المنطقة العربية، فلا زالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات، وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي خطتها الحكومات والمصارف المركزية العربية، حيث تبنى العديد من الدول العربية استراتيجيات وبرامج تختص بالشمول المالي بشكل عام، ارتكزت على محاور متعددة، منها محور يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والتوعية المالية الرقمية، بل وتعدى الأمر بأن قام عدد من الدول بتبني استراتيجيات أو برامج تختص بالتقنيات المالية الحديثة، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، والشكل الموالي يوضح تموضع الدول العربية عالميا: (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 161)

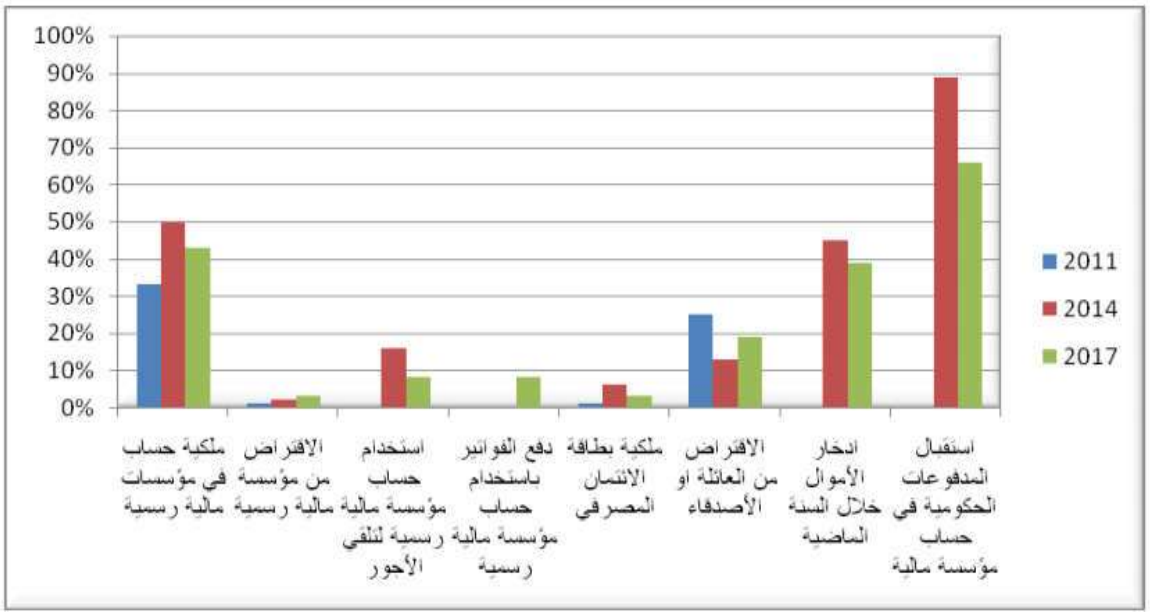
الشكل رقم(07) :بعض مؤشرات الشمول الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم، وذلك كنسبة من المواطنين البالغين



المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2021)

ثالثا : تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر : نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل :(08) تطور المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر



المصدر: (معمر، 2021)

- من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر عرفت ارتفاعاً خلال سنة2014 مقارنة بسنة 2017 فمؤشر ملكية حساب في المؤسسات المالية الرسمية ارتفع من 33 %سنة 2011 إلى 50 %سنة 2014 لينخفض إلى 43% سنة 2017،
- كما نلاحظ بأن مؤشر الاقتراض من العائلة والأصدقاء 25%سنة 2011لينخفض إلى 19 %سنة 2017 مرتفع مقارنة بمؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية 1% سنة 2011ليرتفع إلى 3% سنة 2017، وهذا ما نتج عنه انخفاض مؤشر ملكية بطاقة الائتمان المصرفي 6% سنة 2014إلى 3% سنة2017 ؛
- في حين سجل مؤشر استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور ارتفاعاً 8%سنة2017 .

1. الكثافة البريدية :

الجدول رقم(04): مدى توافر وصول الخدمات البريدية الداعمة للشمول المالي في الجزائر للفترة الممتدة 2011 – 2017

المؤشر	2011	2014	2017
العدد الإجمالي لمكاتب البريد	3456	3633	3824
عدد مكاتب البريد في الخدمة	3334	3533	3743
عدد مكاتب البريد المرتبطة بالأنترنت	3334	3533	3743
شبابيك لذوي الإحتياجات الخاصة	48	306	3892
الكثافة البريدية	10936	10489	10904
نسبة الهاتف الثابت في المنازل%	40	40	36
نسبة المشتركين في شبكة المحمول %	36	43	50
نسبة المشتركين في خدمة الأنترنت%	/	10	38

المصدر : (كيحلي، 2020)

من خلال الجدول يمكن أن نلمس تطو ا ر ملحوظا في البنية التحتية التقنية الضرورية لخلق بنية تحتية مالية، إذ نلاحظ تحسنا في الكثافة البريدية التي تضمن الخدمات الجوارية التي تعد سندا قويا للاستدامة(ولعلها وجه من أوجه المالية الجوا رية)؛ مع وجود تحسن من فترة لأخرى في الاشتراك الأسري في خدمات الهاتف الثابت والتي يعبر الت ا رجع اللاحق في نسبها عن الانتقال إلى خدمات الهاتف المحمول(تراجع نسبي)؛ وجود تطور في نسب الربط بالأنترنت وهو التوجه العالمي الذي يجب السير معه .وتعبر كل هذه المؤشرات عن" الجاهزية الالكترونية "التي يمكن أن تساعد على تعميم الخدمات المالية على الفئات المستهدفة في الجزائر .إلاّ أن المقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تبيّن أن هذه الجهود غير كافية وتحتاج إلى تطوير أكثر للحاق بالمنطقة .

2.الكثافة المصرفية:

يحصي بنك الجزhائر 20 بنكا معتمدا إلى غاية بداية سنة 2021 ، تتوزع كالأتي:

- ستة (06)بنوك عمومية، 13بنك خاص برؤوس أموال أجنبية باستثناء بنك واحد برأس مال مختلط(بنك البركة)؛
- عدد المؤسسات المالية (08)مؤسسات مالية، منها(02)عمومية و(06) مؤسسا خاصة

و يوضح الجدول التالي تطور عدد وكالات البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر:

جدولرقم(05) :تطور عدد وكالات البنوك و المؤسسات المالية في الجزائر للفترة2020 - 2014

البنوك والمؤسسات المالية	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البنوك(عمومية+خاصة)	1445	1469	1489	1511	1524	/	/
المؤسسات المالية	96	97	88	95	95	/	/
الإجمالي	1531	1556	1577	1606	1619	1664	1690

من الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع تدريجي في عدد الوكالات المصرفية، حيث ارتفع عددها من1531 وكالة سنة 2014 إلى 1606وكالة سنة 2017 ثم إلى 1690 وكالة سنة 2021 لذلك يمكن القول أن هناك تحسنا ملموسا في الشبكة المصرفية في الجزائر في العقود الأخيرة، بما يعزز أكثر من المنافسة ما بين البنوك في تقديم الخدمات المصرفية و إيصالها للفئات المحرومة و المعزولة، و من ثمة إدماجهم في الاقتصاد الرسمي.

يمكن قياس مستوى انتشار الخدمات المالية و المصرفية و توزيعها بين السكان على أساس مستوى الكثافة المصرفية، و التي يمكن حسابها بعدد السكان الذين يمكن أن تقدم لهم الخدمة المصرفية مقابل كل فرع مصرف موجود (عدد السكان بالألف نسمة / عدد الوكالات و الفروع)، كما يوضح الجد ول التالي:

جدول رقم(06): تطور الكثافة المصرفية في الجزائر للفترة 2014-2020 (الف نسمة)

الكثافة المصرفية	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان/عدد الوكالات	25630	25660	25900	26276	26560	27500	**26000**
السكان العاملين/إجمالي شبابيك مصرفية	7500	7600	7680	8139	8154	/	/
السكان العاملين/إجمالي الشبابيك المصرفية و البريدية	2260	2320	2316	2341	2329	/	/

المصدر: (بعلي، 2022، صفحة 69)

و بالنظر إلى تطور شبكة البنوك في الجزائر قي الجدول أعلاه ، فبالرغم من التوسع في الشبكة المصرفية سنويا إلا أن الكثافة المصرفية لم تتغير بشكل واضح و ملموس، بل سجلت تذبذبا خلال فترة 2014-2020 و بمعدل 26200 نسمة لكل وكالة بنكية ، و هذا يعكس بان نمو شبكة القطاع المصرفي لم تواكب زيادة الكثافة السكانية، أي أن الكثافة المصرفية في الج ا زئر تبقى بعيدة عن

المعايير العالمية و المقدرة بوكالة لكل 10 ألاف نسمة، الأمر الذي يستوجب توسيع و فتح وكالات بنكية جديدة في جميع و كامل التراب الوطني، خاصة و أن شبكة البنوك الخاصة في الجزائر لا تشمل كل ولايات و مناطق الوطن، و ترتكز معظمها في الشمال و المدن الكبرى، عكس البنوك العمومية التي تغطي تقريبا جميع ولايات البلاد، لذلك يتوجب على بنك الجزائر التدخل عبر آلياته لتدارك الأمر، لجذب و تشجيع البنوك الخاصة على التوسع في كل مناطق الوطن .

و فيما يتعلق بمستويات العمق المالي أو مستويات توسيع التعامل المصرفي أو اختراق الخدمات المصرفية (bancarisation)، و الذي يمكن قياسه أيضا بعدد السكان العاملين الذين لديهم حساب مصرفي، أو عدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى المصارف (حسابات نشطة بالدينار و بالعملة الصعبة)و لدى بريد الجزائر، حيث سجلت تطو ا ر ملموسا، إذ ارتفعت من 1.22 حساب للشخص الواحد في سن العمل سنة 2014 إلى2.97حساب في سنة 2017 ثم إلى 3.03 حساب للشخص في سن العمل في سنة 2018

تجدر الإشارة إلى أن الكثافة البريدية أكبر من الكثافة المصرفية ، حيث تضم 3824وكالة بريدية موصولة إلكترونيا مقابل 1443 صراف بنكي سنة 2017 موزعة على كامل التراب الوطني .

3.الدفع الإلكتروني:

الجدول رقم (07):تطور عدد اجهزة السحب والدفع الالكتروني وعمليات الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2022

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
هاتف اتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135
نقل	388	5677	871	6292	11350	72164
تأمين	51	2467	6439	8342	4845	8372
مصدر فاتورات	391	12414	29722	38806	85676	120841
خدمة ادارية	0	0	1455	2432	68395	155640
خدمات	0	0	0	5056	213175	457726
بيع السلع	0	0	0	0	235	13468
رياضة وترفيه	0	0	0	0	0	0
العدد الإجمالي للمعاملات	7366	107844	176982	202480	593960	821346
العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة	5049	11985	15397	23762	33945	37561 لتصل الى 40496 (أوت 2022)
العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البيبنكية العاملة	1370	1443	1441	1621	3030	3053 لتصل الى3308 في اوت 2022

المصدر:نشاط الدفع على الأنترنت https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

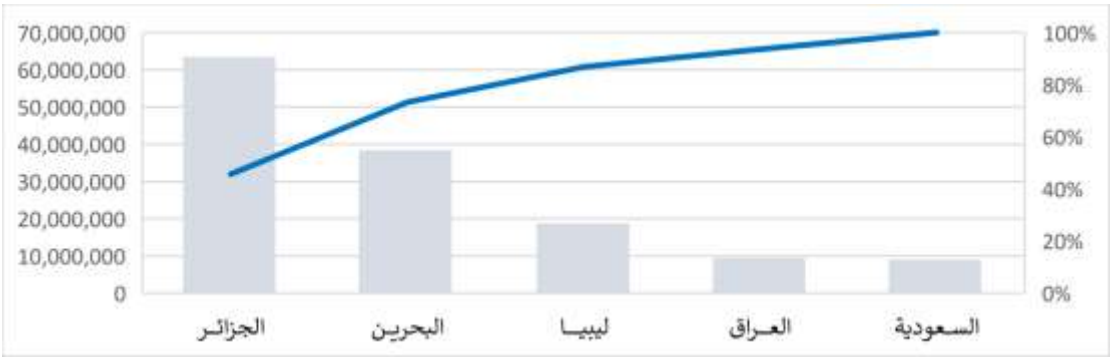
أتيحت خدمة الدفع عبر الانترنت في الجزائر لأول مرة سنة 2016 ، استهدفت بداية القائمين على الفوترة كشركات توزيع الماء والكهرباء، الهاتف، التأمين، وبعض الإدارات، وفي سنة2018 صدر قانون التجارة الإلكترونية، غير أن هذا النمط من الخدمات لم يلق الرواج الكافي، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه زيادة محتشمة في عدد المعاملات الإلكترونية في مختلف المجالات بين

الفترة 2016 الى 2019 ، لتزداد عدد أجهزة الدفع والسحب الإلكتروني إلى40496و3308 على الترتيب في أوت 2022، يتبعها زيادة في عدد المعاملات الإلكترونية بـ821346 بعدما كانت 202480 معاملة سنة 2019أي زيادة بـ4 أضعاف تقريبا، هذه الزيادة تعزى إلى الجائحة التي دفعت بالمواطنين للتعامل الإلكتروني نتيجة تدابير الحجر والإغلاق .

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر سجلت أكبر عدد من معاملات الدفع الإلكتروني السنوية لسنة 2019 بما يقرب من 63.4 مليون معاملة، تلتها البحرين بنحو 38.4 مليون معاملة، ثم ليبيا بنحو 18.8مليون معاملة، والعراق والسعودية بنحو 9.4 و 9 مليون معاملة سنويا ، ثم الأردن بنحو 1.6 مليون، تتمثل أهم الخدمات التي تقدمها : دفع الفواتير. ، رسوم الخدمات الحكومية، التحويلات داخل حدود الدولة، التجارة،لإلكترونية ،دعم التعاملات البنكية، الوكالة البنكية لبعض الخدمات، أنظمة تحويل وحماية الرواتب.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(09): عدد معاملات الدفع الإلكتروني السنوية في بعض الدول العربية(2019)



المصدر: (الدولي، 2020، صفحة 29)

4. مقارنة الجزائر مع ببعض الدول العربية حسب مؤشرات الشمول المالي

يستعرض الجدول التالي ترتيب الجزائر من بين مجموعة من الدول العربية لسنة2017حسب ثلاث مؤشرات للشمول المالي :

الجدول رقم(08): ترتيب مجموعة من الدول العربية حسب بعض مؤشرات الشمول المالي

المؤشر / الدول	المراتب		
	حسب امتلاك حساب	حسب امتلاك حساب ادخار	المقترضين من مؤسسة مالية رسمية
الإمارات	1	2	3
البحرين	2	1	1
الكويت	3	3	4
المملكة العربية السعودية	4	5	6
الجزائر	4	6	13
لبنان	6	4	2
تونس	7	8	7
الأردن	8	12	5
فلسطين	9	10	10
موريتانيا	10	7	8
السودان	11	9	11
مصر	12	11	9

العراق	13	13	12
اليمن	14	14	14

المصدر : (قاسي، 2022)

من خلال الجدول السابق نرى أن مستويات انتشار بعض مؤشرات الشمول المالي على الصعيد العربي والجزائري كانت دون المستوى المطلوب ويرجع ذلك إلى العديد من التحديات والشروط المفقودة التي تواجه النظام المصرفي والمالي .

يوضح الجدول الموالي ترتيب الدول العربية عالميا حسب مؤشر الشمول المالي لسنة 2017 و ذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لـ 176 دولة، حيث تم حساب هذه البيانات بالاعتماد على عدة مؤشرات هي:

- عدد اجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ؛
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ؛
- عدد المقترضين من كل 1000 الف شخص بالغ؛
- عدد المودعين لدى البتوك من كل 1000 بالغ؛
- نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي؛

الجدول رقم(09): ترتيب الدول العربية في مؤشر الشمول المالي لسنة 2017

الدولة	مؤشر الشمول المالي (%)	الترتيب العالمي
لبنان	**51.70**	**37**
عمان	**46.90**	**42**
الكويت	**42.90**	**56**
قطر	**41**	**57**
الأردن	**38.58**	**68**
الإمارات	**33.9**	**76**
المغرب	**31.25**	**83**
تونس	**30.95**	**87**
المملكة العربية السعودية	**25.68**	**102**
ليبيا	**20.58**	**109**
فلسطين	**21.36**	**121**
مصر	**20.98**	**123**
الجزائر	**9.85**	**137**
السودان	**5.92**	**143**
اليمن	**3**	**170**

المصدر: (غرزي،، 2020، صفحة 521)

حيث تم استخدام بيانات البنك الدولي المتوفرة لـ176دولة ، وتبين أن لبنان احتلت المرتبة 37عالمياوهي بذلك احتلت المرتبة الأولى ، تلتها عمان في المرتبة 42، الكويت في المرتبة 56، قطر المرتبة 57، الأردن 68، ثم الإمارات في المرتبة 76،وذلك حسب المؤشرات السابقة ، أما بقية الدول فقد تجاوزت مراتبها المائة والتي منها الجزائر بالمرتبة 137وهي بالتالي تتذيل الترتيب عربيا مع السودان واليمن ، وهذا يدل أن الشمول المالي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة لا يزال بعيد عن الركب ، وهذه السمة لا تستثني الدول الثرية منها.

يعد الإهتمام بالشمول المالي في الجزائر مهما وضرورة أساسية لاستدامة مسار التنمية ، ومسعى مهم للعمل على توسيع نشاط وآليات المؤسسات المالية ، ونظرا لأن الشمول المالي في الجزائر وغيرها من البلدان النامية يبقى في بداية تطبيقه

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها التطرق إلى المفاهيم والتصورات النظرية للشمول المالي، والإشارة إلى مؤشراته على المستوى العربي مقارنه بالمستوى العالمي، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي عربيا، نستعرض فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

عالميا:

- ارتفع عدد السكان الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية من 62 في المائة من السكان البالغين في عام 2014 إلى 69في المائة في عام. 2017 ؛
- تعد الدنمارك الدولة الأولى على مستوى العالم في الشمول المالي، حيث تبلغ نسبة الشمول المالي للأفراد بها 99.9 % % عام2017 الى سنة 2021 مع النمسا ؛
- ارتفعت نسبة الشمول المالي في الدول النامية من 54 في المائة إلى 63 %ما بين عامي 2014 و. 2017
- رغم ارتفاع نسبة الشمول المالي للإناث في الدول النامية، إلا أن مستويات الشمول المالي للإناث تعتبر أقل ، مقارنة بمثيلاتها بالنسبة للذكور بنحو 9 نقاط مئوية.

عربيا:

- يبقى مستوى الشمول المالي العربي ضعيفا جدا مقارنة بالمستوى العالمي المقدر سنة 2017 بنسبة 69% أي ما يعادل 3.8مليار شخص بالغ حول العالم يملكون حسابات مالية في مؤسسات رسمية، مقابل 37% فقط من نفس السنة؛
- لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، ذلك بالرغم من أن تقريبا من 8% سنة 2014 لتصبح % 15 سنة 2017 ، الأمر الذي يتطلب من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية الاستمرار في بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية،
- حيث مازالت نسب الاقتراض لدى الدول العربية تستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، فقد ارتفعت بشكل طفيف سنة 2017مقارنة بسنة 2014 ، فعلى الرغم من أن 39% من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض،فإن 8% منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي بلغ 22.5 %؛
- دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربياً وعالمياً في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بإنتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت؛

بالنسبة للجزائر:

- تحسن نسبة ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية رغم التفاوت المسجل بين الجنسين وكذا بين الأغنياء والفقراء، حيث كانت 33 %سنة2011 ثم 50 % سنة 2014لتتراجع إلى 43% سنة 2017، وتعد الجزائر من الدول العربية ذات الشمول المالي المتوسط؛
- نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية منخفضة جدا لا تتعد 5%سنة 2017، مقارنة بالدول العربية الأخرى ؛

- لا تزال الكثافة المصرفية بعيدة عن المعايير العالمية، بالنظر إلى عدم مواكبة الشبكة البنكية للزيادة السكانية، بالإضافة إلى توزيعها و انتشارها بشكل غير متوازن عبر إقليم البلاد، مما اثر على مستويات توسيع التعامل المصرفي أو العمق المصرفي؛
- هناك تحسن ملحوظ في استخدام وسائل الدفع الالكتروني، خصوصا بعد انضمام مؤسسة بريد الج ا زئر في بداية سنة 2020إلى الشبكة بين البنكية، بالإضافة إلى الظروف التي فرضتها جائحة كورونا، الأمر الذي يعكس توجه السلطات لتعميم الدفع الالكتروني و رقمنة المدفوعات؛
- تحتل الجزائر المرتبة السادسة عربيا (06)عربيا بنسبة 33%، وهي أقل من نسبة المتوسط العالمي البالغ35%؛
- تحتل الجزائر المرتبة 137عالميا للشمول المالي من بين 176دولة لعام 2017حسب بيانات البنك الدولي ، وبالتالي هي تتذيل الترتيب العربي والعالمي ؛

توصيات:

- التوسع في تقديم الخدمات الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول ، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية ؛
- العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني، وذلك من خلال فتح وكالات في المناطق المستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع ،
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة .فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، حيث أن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية مرتفع، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي % 35 من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي خارج القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها على التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة؛
- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال اعداد استراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع ، وخاصة الشباب والنساء.

قائمة المراجع :

1. إتحاد المصارف العربية. (2017). *واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه،إدارة الدراسات والبحوث*.
2. البنك البنك الدولي. (2015). *الشمول الماليعامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء*. تاريخ الاسترداد 20 08, 2022، من https://www.albankaldawli.org: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
3. الطاوس؛دريد,حنان غريب. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية –دراسة بعض التجارب العربية-. *Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 15, N° 01 :*.
4. العربي صندوق صندوق النقد الدولي. (2015). *العلاقة المتداخمة بين الاستق ا رر المالي والشمول المالي*. الرياض، السعودية: أمانة مجمس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد.
5. أيسر ياسين فهد،أحمد محمد جاسم العكيدي. (2019). العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية*.

6. بن قيدة مروان،بوعافية رشيد. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*.

7. بن موسى محمد،قمان عمر. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*.

8. بن موسى محمد،قمان عمر. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(GLOBAL FINDEX) خلال الفترة2017-2019. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*.

9. حسني بعلي. (2022). تقييم دور البنوك التجارية في دعم و تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*.

10. حنان الطيب. (2020). *الشمول المالي*. صندوق النقد العربي: سلسة كتيبات تعريفية.

11. رفيقة صباغ، سليمة غرزي،. (2020). الشمول المالي في الدول العربية..واقع وآفاق. *مجلة أبعاد اقتصادية*، 521.

12. زوبير بن عامر. (2022). الشمول المالي في الدول العربية : واقعة وآلية تعزيزه. جامعة فرحات عباس ، سطيف.

13. صبري نوفل. (2018). الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية. *مجلة الإقتصادوالمحاسبة*.

14. صندوق النقد الدولي. (2020). *التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية ، التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة*.

15. صندوق النقد الدولي. (2021). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*. أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

16. فلاق صليحة ،سوداني نادية،حمدي معمر. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة المعيار*.

17. لمياء عماني،وفاء حمدوش،عائشة سلمة كيحلي. (2020). است ا رتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. *مجللة أألدداء االلمؤسسات االلجزائئرية*.

18. نادية لوزي. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت*.

19. يسر برنية، رامي عبيد، حبيب عطية. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياساتوالتجارب*. أبو ظبي، الإمارات العربية: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

20. يسمينة، مزيان ,محمد توفيق قاسي. (2022). دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر. *مجلة إقتصاد المال والأعمال ، المجلد07، العدد 01*.

21. banque Banque d'algerie .(2017) .*BROCHURE surl'inclusion financiére .*

22. Leora Klapper, Asli Demirgüç-Kunt .(2021) .*the global Findex Database Financial Inclusion* .,world bank group.

بحث مقدّم إلى الملتقى الوطني حول:

"الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق"

13 أكتوبر2022

المحور الأول: امكانية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بناء على تجارب عربية دولية

عنوان المداخلة: تعزيز الشمول المالي لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

(دراسة مبادرة بنك الامارات للتنمية)

من اعداد:

د. قمازي نجوم (أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، سطيف1).

د. عميرش ايمان (أستاذة مؤقتة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، سطيف 1).

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية مبادرة الشمول المالي في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة هذه الاخيرة تشكل العمود الفقري لاقتصاد الإمارات، ركزت الورقة البحثية على مبادرة بنك الامارات للتنمية والتي عززت مستوى الشمول المالي من خلال وضع استراتيجيات تدعم تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

توصلت الدراسة الى ان بنك الإمارات للتنمية دعم الجهود الهادفة حتى تكون دولة الإمارات تحتل الصدارة في مؤشرات الشمول المالي عالمياً، وذلك من خلال تطبيق رقمي يتيح الوصول السهل والسريع للخدمات المصرفية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وعقد شراكات مع المصارف التجارية لضمان تمويلاتها، وتوفير البنية التحتية الرقمية التي وسعت من استخدام الخدمات المالية الرقمية بمختلف أشكالها مما انعكس ايجابا على مستوى الشمول المالي في الامارات.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مبادرة الشمول المالي، بنك الامارات للتنمية.

Abstract

This study aims to highlight the importance of the financial inclusion initiative in financing medium and small enterprises, the latter being the backbone of the UAE economy.

The study concluded that the Emirates Development Bank supported the efforts aimed at bringing the UAE to the fore in the indicators of financial inclusion globally, through a digital application that provides easy and quick access to banking services for medium and small enterprises and partnerships with commercial banks to ensure their financing, and the provision of digital infrastructure that expanded from The use of digital financial services in its various forms, which was positively reflected on the level of financial inclusion in the UAE.

Keywords: financial inclusion, Small and medium enterprises, initiative Financial Inclusion, Emirates Development Bank.

مقدمة:

لقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالقضايا المتعلقة بتعزيز الشمول المالي من قبل صناع القرار والباحثين الأكاديميين خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه نتيجة لدوره في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي واستدامته.

يعد الشمول المالي في الوقت الحاضر ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية كونه يساعد على مواجهة الفقر والتقليل من حدة البطالة خاصة في الدول النامية، حيث تظهر التقارير والدراسات أن هذه الأخيرة تواجه مشاكل اقتصادية ومالية وبالأخص مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل الحاجة الملحة في توسيع وتشجيع نطاق الشمول المالي، وتقديم الخدمات المالية والدعم بشكل أكثر فاعلية لهذه المؤسسات نظرا لدورها الكبير في التنمية وخلق فرص العمل.

ويعد قطاع البنوك من القطاعات التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر بنك التنمية في الإمارات العربية المتحدة من بين أبرز البنوك التي تبنت مبادئ الشمول المالي على نطاق أوسع لتدعيم وتمويل هذا النوع من المؤسسات.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف ساهم بنك الامارات للتنمية في تعزيز الشمول المالي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهمية الدراسة

نظرا لتزايد اهتمام البنوك بالشمول المالي، فقد أصبح من الضروري زيادة الوعي بشأنه وتوضيح أهدافه، فتبني مبادئ الشمول المالي كهدف أساسي له دور في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مما يسرع عملية التمويل.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الاهداف يمكن ايجازها فيما يلي:

- توضيح مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهم مبادئه؛
- التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية،
- التعرف على واقع الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة؛
- إبراز أهمية مبادرة الشمول المالي التي تبناها بنك التنمية بالإمارات العربية المتحدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

محاور الدراسة: من أجل الإلمام بكافة جوانب الدراسة، تم تقسيمها على النحو التالي:

- المحور الأول: عموميات حول الشمول المالي؛
- المحور الثاني: عموميات حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
- المحور الثاني: مبادرة بنك الامارات للتنمية في الشمول المالي لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المحور الأول: عموميات حول الشمول المالي

لقد حظي الشمول المالي باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والهيئات المختصة والمؤسسات ذات الصلة نظرا لأهميته الكبيرة، سيتم فيما يلي التعرف على أهم المراحل التاريخية التي مر بها مصطلح الشمول المالي، بالإضافة إلى عرض أهم التعاريف التي جاءت في شأنه وإبراز أهميته، وأخيرا سيتم التطرق إلى أهم أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.

أولا: التطور التاريخي للشمول المالي

ظهر الشمول المالي في عام 1993 في دراسة للباحثين Leyshon and Thrift عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا حيث تناولت الدراسة كيفية وصول سكان المنطقة إلى الخدمات المصرفية نتيجة إغلاق فرع أحد البنوك، فظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية[1].

منذ سنة 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع حيث عبر عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المصرفية، وفرق بين التخلي الاختياري عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لانعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية وعقائدية، وبين عدم القدرة للوصول إلى تلك الخدمات[2].

وفي 2010 اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G20)[3] جملة من المبادئ لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية بهدف تعزيز فرص نفاذ حوالي 2.7 مليار نسمة من سكان العالم للخدمات المالية خاصة الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات[4].

أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" في سنة 2013 مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي مثل مؤسسة التمويل الدولية[5].

التزمت المجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأكدت التزامها بتنفيذ المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين للشمول المالي الرقمي، ويمكن تلخيص التطور التاريخي للشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): التطور التاريخي للشمول المالي

السنوات	التطور التاريخي
1993–1999	ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة حيث ركز على الصعوبات التي يواجهها المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية، وكيفية مواجهة هذه الصعوبات.
2010	ظهور مبادئ لتعزيز الشمول المالي للخدمات المالية.
2013	تركيز مجموعة البنك الدولي على استخدام الابتكار لتعميم الخدمات المالية في جميع أنحاء دول العالم، واعتبار أن الشمول المالي هو أحد عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.
2013–2020	تعميم الخدمات المالية بشكل أوسع ومبادرة مجموعة البنك الدولي لإتاحة الخدمات المالية للجميع، من خلال إمكانية الوصول إلى حساب المعاملات التي تسمح بتخزين الأموال وإرسال المدفوعات وتلقيها.

المصدر: من إعداد الباحثتين.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن مصطلح الشمول المالي قد لقي اهتماما كبيرا من طرف جميع دول العالم، ذلك كون الحصول على الخدمات المالية سيسهل أمور الحياة اليومية للأسر والشركات، ومساعدتهم على التخطيط للأهداف طويلة الأجل ومواجهة الطوارئ غير المتوقعة.

ثانيا: تعريف الشمول المالي وأهميته

لقد تعدد التعاريف والمصطلحات التي أطلقت على الشمول المالي، فيطلق البعض عليه لفظ الاشتمال المالي، والبعض الآخر يطلق عليه التعمق المالي، لكن مع تعدد الألفاظ إلا أن الدلالة واحدة، وسيتم فيما يلي التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهميته.

1. تعريف الشمول المالي

لقد تعددت التعاريف التي جاءت من طرف الباحثين والهيئات حول مصطلح الشمول المالي، ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

تعرف **هيئة دعم التنمية المستقلة** (ADA) الشمول المالي بأنه: جميع الآليات الموضوعة لمكافحة الإقصاء المالي والمصرفي، وهو يشمل مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية (منتجات الائتمان المختلفة، تقاعد منتجات التوفير، حوالة مالية) وخدمات غير مالية (التدريب في إدارة الأعمال، المخاطر، الحوكمة، برامج دعم اتخاذ القرار، المشورة والخبرة الفنية، التثقيف والتوعية المالية) المتاحة للسكان الفقراء[6].

عرفت **مجموعة العشرين والتحالف العالمي** الشمول المالي: هو الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وتكاليف معقولة[7].

حسب البنك الدولي فإن الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة مسؤولة وميسورة.

عرف **بنك الجزائر** الشمول المالي بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف والتي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات بلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يمج جانبي العرض والطلب[8].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نوجز تعريف شامل للشمول المالي على أنه: مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها المؤسسات والهيئات المالية، من أجل تسهيل استخدام مختلف المنتجات المالية بطريقة سهلة وشفافة وبتكاليف معقولة تخدم جميع فئات المجتمع خاصة الفئة المهمشة والفقيرة.

2. أهمية الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محل تركيز العديد من الحكومات والمنظمين الماليين، وذلك لوجود علاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، كما يحقق الشمول المالي العديد من الفوائد لجميع أفراد المجتمع وكذلك الجهات المانحة للخدمات المالية، ويمكن ايجازها فيما يلي[9]:

- تحسين كفاءة وفاعلية تنفيذ المدفوعات الحكومية وكذلك التحويلات بين الأفراد؛
- يساعد الشمول المالي في تحديد حجم الدخل الفعلي للأفراد والمؤسسات مما يساعد على زيادة المتحصلات من الضريبة على الدخل، ويحد من عمليات الفساد المالي والإداري لموظفي الجهاز الإداري، مما يزيد من مستوى الشفافية في الدولة ويتيح جذب الاستثمارات؛
- يعتبر الشمول المالي وسيلة مهمة لمحاربة الفقر متعدد الأبعاد؛
- يوفر الوصول إلى العديد من الخدمات المصرفية مثل حسابات الايداع والاقتراض والتأمين وتحويل الأموال؛

- يسهل الشمول المالي التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية، حيث يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال، كما يمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة إلى تحسين الاداء المالي للمنظمة؛
- يمكن الشمول المالي من الحد من المخاطر ويمكن الأفراد المستبعدين اقتصاديا من الاندماج، ويساهم ذلك في التنمية الاقتصادية.

ثالثا: مؤشرات وأبعاد الشمول المالي

تم تقسيم أبعاد ومؤشرات الشمول المالي من قبل مختلف المؤسسات والهيئات المالية العالمية والباحثين كل حسب نظرته، ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): مؤشرات وأبعاد الشمول المالي

البعد	المفهوم	مؤشرات القياس
الوصول إلى الخدمات المالية	تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية	-عدد نقاط الوصول لكل 1000 من البالغين. -حسابات النفوذ الالكترونية. -عدد اجهزة الصرف الآلي. -مدى ترابط بين نقاط تقديم الخدمة. -النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	تشير غلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي.	-البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. -البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. -البالغين حملة وثائق التأمين. -عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. -عدد معاملات الدفع بالهاتف. -نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية. -الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات وطائع وقروض.
جودة الخدمات المالية	يشير إلى مدى ملاءمة الخدمة أو المنتج المالي لاحتياجات ونمط حياة المستهلك.	-القدرة على تحمل التكاليف، ويقاس هذا المؤشر بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي خصوصا لذوي الدخل المنخفض. - الشفافية، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة. -حماية المستهلك، وينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته. -الراحة والسهولة. -التثقيف المالي، يقيس هذا المؤشر المعارف المالية الأساسية، و قدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

المصدر: ياسر محمود أحمد، محمد رجب صديق هاشم، مرجع سابق، ص.195-196

المحور الثاني: عموميات حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وهي أحد دعائم التنمية الأساسية في أي دولة نظرا للدور الكبير الذي تلعبه، سيتم فيما يلي التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهميتها، وأخيرا المعوقات والتحديات التي تواجهها.

أولا: تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف التي استخدمت في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لاختلاف المعايير المتبعة في تصنيفها من دولة إلى أخرى وقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا بها نظرا للدور الذي تؤديه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسيتم فيما يلي التعرف على مفهومها وأهميتها.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى ،باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه و اختلاف المعايير المستعملة في تصنيفها حيث إن كلمة "صغيرة "و "متوسطة" كلمات لها مفاهيم نسبية، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة. (10)

يعرف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات متناهية الصغر، والتي يعمل فيها ما بين 10-50 عاملا بالمؤسسات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها ما بين 100-500 عامل بالمشروعات المتوسطة. (11)

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يزيد رأسمالها عن 100ألف دولار، وتشغل أقل من 50 عامل.

تعرف المادة 04 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الصادر في 12 ديسمبر 2001 بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1-250 عامل، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية.

من خلال التعاريف السابقة نتوصل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات لا يتطلب إنشاؤها رأس مال كبير وعدد كبير من العمال ولها دور كبير في زيادة الدخل الوطني للدولة لممارستها أنشطة مدعمة ومكملة لنشاط المؤسسات الكبيرة كما لها دور في دعم التشغيل وتخفيض مستويات البطالة والفقر في الدول النامية.

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم الركائز المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لجميع دول العالم، ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات فيما يلي: [12]

- المساهمة في إتاحة فرص العمال والحد من مشكل البطالة، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات كثيفة العمالة؛
- المساهمة في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لقدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها؛
- تكوين قوى العمل الماهرة من خلال اكتساب العمال المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات؛
- دعم المؤسسات الكبيرة حيث تقوم بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة من خلال تزويدها بالعمالة الماهرة؛
- تنمية المناطق الريفية حيث تساعد هذه المؤسسات في تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى استثمارات منخفضة مقارنة بما تحتاجه المؤسسات الكبرى.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها فيما يلي: [13]

- انخفاض حجم رأس مالها وذلك في ظل تظني مدخرات المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاعتماد على الموارد المحلية الاولية مما يساهم في تخفيض التكلفة الإنتاجية؛
- ملاءمة انماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات؛
- تدني قدراتهم الذاتية على التطور والتوسع نتيجة لإهمال جوانب البحث والتطوير، وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها؛
- المرونة والقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف في مختلف الظروف مما يساعد على تحقيق التوازن في العملية التنموية؛
- الافتقار إلى هيكل إداري كونها تدار من طرف شخص واحد مسؤول إداريا وفنيا وماليا؛
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع تكلفة هذه العمليات؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناعات مكملة ومغذية للمؤسسات الكبيرة؛
- تكلفة خلق فرص العمل متدنية مقارنة بتكلفتها في المؤسسات الكبيرة؛

- سرعة الاستجابة لاحتياجات السوق.

ثالثا: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالرغم من سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية رأسمالها وعدد ملاكها وعدد العمال الذين يتشغلون بها، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والتحديات يمكن تلخيصها فيما يلي:[14]

- **كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها؛
- **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية؛
- **التمويل:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين؛
- **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **الضرائب** : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب؛
- **المنافسة** : المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمؤسسات الكبيرة؛
- **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء الى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

المحور الثالث: مبادرة بنك الامارات للتنمية في الشمول المالي لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة التي اهتمت بتعزيز الشمول المالي على نطاق الواسع، وقد كان لبنك الإمارات للتنمية تجربة رائدة في هذا المجال من خلال تعزيز القابلية المصرفية لمشاريع رواد الاعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على الوصول إلى الخدمات المالية، عبر حلول التمويل المباشر وغير المباشر والخدمات الرقمية.

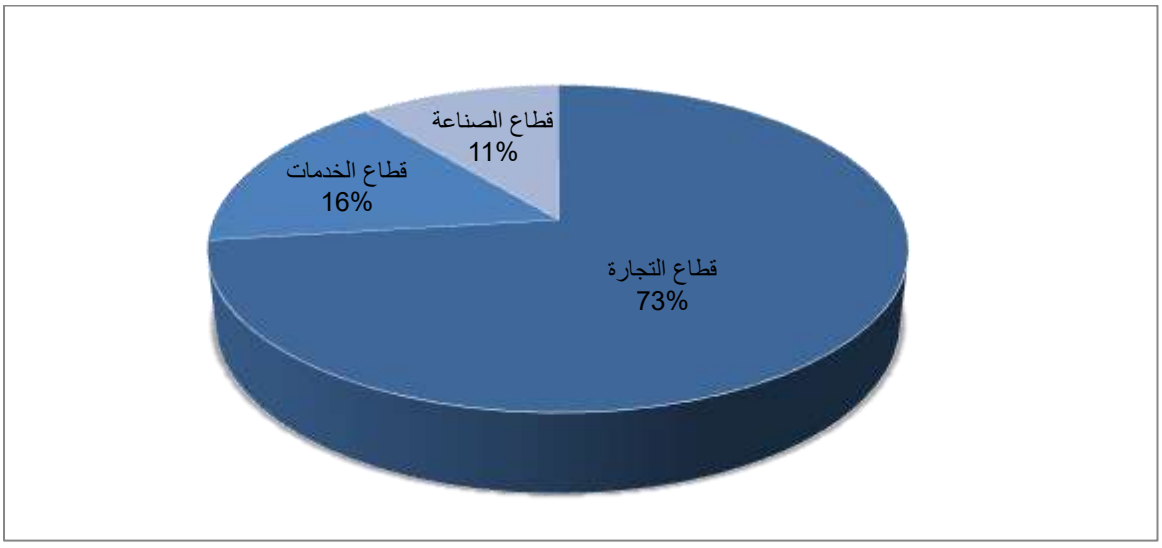
أولا: واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الامارات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي والداعم الاستراتيجي لاقتصاد دولة الإمارات، خاصة في المجال التجاري حيث لعبت دورا مهما في دعم الشركات الكبرى ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وسيتم فيما يلي عرض لطبيعة هذه المؤسسات في الإمارات العربية، والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى عرض مسارها الاقتصادي.

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الامارات والهيئات المنظمة لها

وفقاً لوزارة الاقتصاد الإماراتية، تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة كواحدة من أهم آليات التوجه الاستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي، إذ تعتبر دافعا رئيسيا للنمو الاقتصادي ومساهما أساسيا في الناتج المحلي الإجمالي خاصة، وأنها تمثل ما يزيد على 94%من إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة، أي نحو 350 ألف مؤسسة.

شكل رقم (01) : توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة على القطاعات



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الامانة العامة لإدارة الأبحاث والدراسات

توفر المؤسسات المتوسطة والصغيرة فرص العمل لما يزيد على 86 % من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، وتساهم بما يفوق 60 %من الناتج المحلي الإجمالي ، بعد أن كانت النسبة 53 % في عام 2018، و 49% عام 2017 مع توجهات نحو تعزيز مساهمة هذا القطاع ليصل 70 %بحلول 2021 وفي دبي وحدها، كما تبلغ نسبة الزيادة في عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في دولة الإمارات ما بين 5 و7% سنوياً.

وعلى صعيد الإطار التنظيمي، توجد خمس جهات تشترك وتتكامل فيما بينها في تنظيم عمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الامارات، وتتمثل في وزارة الاقتصاد، مجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزارة الموارد البشرية والتوطين، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

كما تُصنف المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الامارات ضمن ثلاثة قطاعات وهي التجارة والصناعة،الخدمات. حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (03) : تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة

القطاعات	عدد الموظفين	العائد السنوي	التصنيف
التجارة	50-5	3-49 مليون	صغيرة الحجم
	200-51	3-250 مليون	متوسط الحجم
الصناعة	100-9	3-49 ملون	صغيرة الحجم
	250-101	3-250 مليون	متوسط الحجم
الخدمات	5-1	مليون درهم	متناهية الصغر
	50-6	2-19 مليون	صغيرة الحجم
	200-5	20-200 مليون	متوسطة الحجم

المصدر: مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة,

2. التحديات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الامارات

يمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة بما يلي:[15]

- نقص التمويلات الموجهة من البنوك التجارية، حيث انه بلغ إجمالي الائتمان المصرفي الموجه للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بحسب إحصاءات البنك المركزي 5.9% وهي نسبة أقل من النسبة المخصصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا والمحددة بنحو 8 %وللأسواق الناشئة المحددة بنحو 18% كما تشكل هذه النسبة 10.4% من إجمالي الائتمان الموجه لقطاع المؤسسات الخاصة في الإمارات، فضلاً عن أن 13% من إجمالي التمويلات موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- عدم وجود خريطة للمؤسسات الصغيرة توضح أي المشاريع أفضل ربحاً وعائداً وإنتاجية للمواطن والاقتصاد؛
- ضعف رؤوس أموالها التي يديرها المواطنون؛
- ارتفاع تكلفة تأسيسها خاصة ارتفاع إيجارات المكاتب والمحلات التجارية وارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات والدراسات للمشروع؛
- غياب الأنظمة المالية والمحاسبية عن غالبية المشاريع بسبب ارتفاع تكلفتها؛
- التغير المستمر في السياسات والإجراءات والاشتراطات التي تضعها جهات حكومية وغير حكومية؛
- تعدد جهات إصدار التراخيص التي تتعامل معها المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

3. مسار المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الإمارات 2022

أعربت 93% من المؤسسات المتوسطة والصغيرة عن تفاؤلها حيال مستقبل أعمالها، بزيادة نسبتها 5% مقارنة بنتائج دراسة Visa العالمية "العودة إلى الأعمال 2021."، هذا جعلها تتبنى ما يلي:[16]

- **توجه متسارع نحو المستقبل غير النقدي:** تعتزم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في دولة الإمارات 71% مقابل 59% عالمياً إلى التحول إلى النموذج غير النقدي خلال العامين المقبلين. في حين يعتزم أكثر من نصف المستهلكين في دولة الإمارات 52% مقابل 41% عالمياً، التوقف عن استخدام التعاملات النقدية بحلول عام 2024، ويدرك جميع المستهلكين تقريباً 99% المزايا التي تتمتع بها المجتمعات غير النقدية؛
- **تبني أشكال المدفوعات الرقمية مثل العملات الرقمية:** جميع أصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذين شملهم الاستطلاع في دولة الإمارات 100% مقابل 82% عالمياً، إنهم يعتزمون قبول بعض أشكال المدفوعات الرقمية في عام 2022، بما فيها العملات المشفرة، حيث يشير 35% مقابل 24% عالمياً إلى استعدادهم لقبول العملات المشفرة؛
- **التجارة الإلكترونية تدعم الأعمال:** تبين أن غالبية المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تتمتع بحضور على الإنترنت في دولة الإمارات 99% إن الفضل في استمراريتها خلال الجائحة يعود إلى التجارة الإلكترونية التي تمثل نحو 58% من إيراداتها.

ثانيا: مبادرة الشمول المالي لبنك التنمية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد التعرف على الدور الكبير الذي تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل الاقتصاد الإماراتي، سنركز فيما يلي على الدور الفعال لبنك التنمية وجهوده في مجال تعزيز الشمول المالي من أجل توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات.

1. الشمول المالي في الامارات

تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة المتصدرة لغالبية مؤشرات الشمول المالي على المستوى العربي واحد من أهم الدول العربية التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال حماية الأجور الذي اقره البنك المركزي، والسماح للمؤسسات المصرفية بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية يفتح آليات لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلة التكاليف.

حسب واقع الأرقام الواردة في قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي، لعام 2021[17]، تبين الأداءً الجيد للإمارات فيما يتعلق بالشمول المالي مقارنة مع مستويات انتشار المدفوعات الرقمية ومستويات مرونة الخدمات المصرفية على مستوى العالم في زمن جائحة «كوفيد 19» وما بعدها.

سجلت الإمارات نسباً مرتفعة فيما يتعلق بامتلاك سكانها لحسابات مصرفية خاصة بهم حتى نهاية 2021، فقد بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الإمارات إلى إجمالي عدد سكان الدولة 86%، وارتفعت هذه النسبة إلى 87% فيما يتعلق بنسبة السيدات اللائي يمتلكن حسابات مصرفية خاصة بهم، أما النسبة الأبرز، فهي نسبة البالغين الفقراء الذين يمتلكون حسابات مصرفية خاصة بهم إلى إجمالي عدد سكان الدولة، وقد بلغت هذه النسبة في الإمارات 83% .

تشير هذه الأرقام إلى تجاوز الإمارات حاجز 80% في كافة مؤشرات الشمول المالي، الأمر الذي يشير إلى تمتع الإمارات بمستوى جيد من الشمول المالي، بالمقارنة مع باقي دول العالم.

2. التعريف ببنك الامارات للتنمية [18]

تأسس بنك الامارات للتنمية بموجب القانون الاتحادي رقم 7 لعام 2011 بموجب مرسوم صادر عن الشيخ خليفة بن زايد، أما أطلاق عملياته رسميا كان عام 2015 .

ان لبنك الامارات للتنمية دورا رئيسيا في أجندة التحول الصناعي والتنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال القطاعات الرئيسية ذات الأولوية، وزيادة التنافسية العالمية والنمو المستدام للدولة.

كما يقدم البنك الدعم المالي وغير المالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات الكبرى في قطاعات صناعية متنوعة، بالإضافة الى تشجيع الابتكار وزيادة الأعمال، تبني التكنولوجيا المتقدمة، كما ترتكز استراتيجية البنك على توفير الحلول التمويلية التنموية لخمس قطاعات رئيسية (قطاع التكنولوجيا، القطاع الصحي، قطاع البنية التحتية، قطاع الأمن الغذائي، قطاع الصناعة).

يقدم البنك مجموعة من الخدمات المتاحة فقط لمواطني دولة الامارات العربية المتحدة والمتمثل في:[19]

- طلب تمويل شراء أو بناء مسكن؛
- خدمات قروض الإسكان؛
- فتح ملف قرض ممنوح من برنامج الشيخ زايد للإسكان؛
- تقديم طلب تمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة.

إن بنك الإمارات للتنمية يكرس جهوده لتمكين المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال التمويل المباشر أو غير المباشر، بما في ذلك برنامج ضمان التمويل المقدم بالشراكة مع 9 بنوك تجارية والذي أقر أكثر من 332 مليون درهم من التمويل الرأسمالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بين أفريل 2021 وأفريل 2022، وتضمن الحلول الرقمية لبنك الإمارات للتنمية الوصول إلى خدمات آمنة وشاملة تدعم عمليات رواد الأعمال وأصحاب الشركاء.

3. برامج مبادرة بنك الامارات للتنمية

واصل بنك الإمارات للتنمية جهوده وإنجازاته الداعمة لتعزيز الشمول المالي في دولة الإمارات من خلال مبادرته التي أطلقها عام 2021، بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي الموافق لـ 27 أفريل من كل عامٍ، والتي كان الغرض منها تعزيز القابلية المصرفية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتعزيز قدرتها على الوصول إلى الخدمات المالي، وقامت هذه المبادرة على ثلاثة برامج طرحت للتنفيذ وهي:

أ. تطبيق الخدمات المصرفية الرقمية:

أطلق بنك الامارات للتنمية خدمة جديدة تعتبر الاولى من نوعها في دولة الامارات وهي تتيح للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة(تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها، تعمل في أحد القطاعات الخمسة ذات الأولوية)، فتح حساب مصرفي دولي IBAN

خلال دقائق ويكتمل تفعيله في غضون 48 ساعة بدون أي حد أدنى للرصيد، من خلال شراكة البنك مع منصة بيهايف للتكنولوجيا المالية المتخصصة بالتمويل.

من خلال الحساب المصرفي الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة يمكن للبنك تقديم خدمة تتمثل في الحصول على تمويل سريع يصل إلى 5 ملايين درهم وتلقي الموافقة أو الرد في غضون 5 أيام، على أن ستستفيد من فترات سداد تصل إلى 60 شهرا.[20]

ب. مبادرة سند لتسريع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد كوفيد 19:

أطلق بنك الامارات للتنمية مبادرة الشمول المالي تتمثل في مبادرة سند لتسريع أعمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة بعد كوفيد، من خلال صندوق 100 مليون درهم، حيث تهدف إلى تعزيز هذه المؤسسات والتي يمتلكها مواطنون اماراتيون والوصول بسرعة وسهولة إلى القروض المرنة لتسريع وتعزيز نمو أعمالها بعد كوفيد 19.[21]

تتماشى مبادرة سند مع استراتيجية التنويع الاقتصادي للدولة وتحقيق نمو مستدام في المستقبل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، كما تندرج ضمن جهود المصرف في تعزيز وتسريع نمو الأعمال ومسيرة التحديث في الدولة خلال الخمسين عاماً القادمة وما بعدها.

ينفرد بنك الإمارات للتنمية بتقديم هذا النوع والمستوى من الدعم المالي المرن وغير المسبوق للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، حيث يوفر حزم من الخدمات المالية وفق شروط وأحكام شفافة، وحرصاً منه على تمكين الشركات الإماراتية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي بعد الوباء من خلال هذه المبادرة، يُقدم بنك الإمارات للتنمية القروض بمعدل فائدة يبدأ من 5.99٪ سنويًا على أساس الرصيد المتناقص، وهو أكثر معدلات الإقراض تنافسية في السوق.[22]

ج. برنامج ضمان التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة

يقدم برنامج ضمان التمويل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والشركات الناشئة في دولة الامارات العربية المتحدة من بنك الامارات، بتنمية لدعم تجاوز التحديات المالية التي تعيق الوصول إلى التمويل من البنوك التقليدية، تم تصميم هذا البرنامج لتحسين فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على تمويل من خلال توفير ضمان جزئي للمصارف المقرضة في حالة فشل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في سداد التزاماتها المالية، والهدف الأساسي من هذه المبادرة: [23]

- زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على التمويل وبفوائد ميسرة؛

- العمل على دعم نشاط المؤسسات المتوسطة والصغيرة عن طريق زيادة فرصها وقدرتها للحصول على التمويل؛
- المساهمة في تنمية قدرة المؤسسات على إنشاء تاريخ ائتماني لدى المصارف من أجل تمويل مستدام في المستقبل؛
- توفير مجموعة من الحلول المالية على المديين القصير والمتوسط تلبي كافة متطلبات الاعمال.

4. تقييم مبادرة بنك الامارات للتنمية في سنة 2022

في الاجتماع الذي عقده مجلس إدارة البنك لاستعراض إنجازاته خلال النصف الأول من عام 2022 ومتابعة التقدم في تطبيق برامج المبادرة التي تم إطلاقها في أفريل 2021، سعياً لدعم التنمية الصناعية في دولة الإمارات وتسريع وتيرة تبني التقنيات المتقدمة وتمكين نمو المؤسسات المتوسطة والمتوسطة.

حيث كشف البنك عن أبرز إنجازاته خلال النصف الأول من عام 2022، في مقدمتها تخصيص تمويلات بقيمة 2.4 مليار درهم للقطاع الصناعي، بما يشكل زيادة تبلغ 418% مقارنة بـ 464 مليون درهم من التمويلات الخاصة بالقطاع الصناعي منذ إطلاق مبادرة 2021، وأسهم نمو تمويل القطاع الصناعي في رفع مساهمة البنك في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات إلى 1.9 مليار درهم بزيادة قدرها 356% على 425 مليون درهم خلال عام 2021 بأكمله.

وضمن جهوده لتحقيق الشمول المالي وتعزيز القابلية المصرفية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، نجح بنك الإمارات للتنمية، من خلال برنامج ضمان التمويل، في توفير ضمانات ائتمانية قدرها 351 مليون درهم خلال النصف الأول من عام 2022، بزيادة ملحوظة بواقع 109% عن الضمانات المقدمة خلال العام 2021 كاملاً والتي وصلت إلى 168 مليون درهم. وحظيت هذه الجهود بدعم من الحلول الرقمية لدى المصرف والتي تشمل تطبيقاً مصرفياً رقمياً يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة على إطلاق مشاريعها من خلال فتح حساب مصرفي، وتوفير رقم IBAN في غضون 48 ساعة، ثم إتاحة الوصول المباشر إلى خدمات مصرفية شاملة وسريعة وآمنة، ومتوفرة على مدار الساعة بما فيها خدمة طلب وتلقي التمويل. (24)

وحصل البنك على 66% من معاملاته على 4 درجات* أو أكثر على "مقياس الأداء التنموي" الذي يعتمده المصرف بهدف ضمان منح التمويل للشركات والمشاريع ذات الأثر الاقتصادي التنموي، مما يعكس مساهمة تلك المشاريع في الاقتصاد الوطني وأثرها التنموي الإيجابي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً– الاستنتاجات:

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية في دفع عجلة التنمية المستدامة، ومبادرة بنك الإمارات للتنمية ساهمت في تعزيز الشمول المالي خلال عام 2021، من خلال تنفيذ استراتيجيته الجديدة التي تدعم تمويل ونمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مقدمة أولوياته، ومن خلال دراستنا للمبادرة التي أطلقها البنك في أفريل 2021 توصلنا الى:

- تكمن مهمة بنك الإمارات للتنمية في تمكين أجندة التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي لدولة الإمارات وتضمن خلق بيئة داعمة للأعمال؛
- يقدم بنك الإمارات للتنمية لتحقيق الشمول المالي أدوات تتمثل في طرح حلول تمويلية متخصصة وتوظيف الخدمات الرقمية لتسهيل وصول المؤسسات للحلول التمويلية التي تسهم في دعم نجاح أعمالها خصوصا بعد جائحة كوفيد-19؛
- المبادرة المقدمة مكنت المؤسسات المتوسطة والصغيرة من توسيع أعمالها وتعزيز دورها الصناعي لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية المستدامة في الامارات؛
- تطوير مقياس متخصص بالأداء التنموي لتقييم الشركات والمشاريع المتقدمة بطلبات للتمويل بحسب أثرها الاقتصادي التنموي مثل مساهمتها المحتملة في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- أن مبادرات الشمول المالي في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الامارات، وبالأخص مبادرة بنك الامارات للتنمية خلال الفترة الممتدة من عام 2021 وحتى 2022 لها تأثير على الاقتصاد الاماراتي متمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.9 مليار درهم؛
- البنك لديه رؤية رشيدة نحو دعم رواد الأعمال الإماراتيين وتعزيز تمويل ونمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي بعد وباء كوفيد 19.

ثانياً–التوصيات:

تعتبر مبادرة الشمول المالي لبنك الامارات للتنمية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة أحد المبادرات الرائدة التي رسخت مكانة دولة الإمارات عالميا في مجال الصناعة والتكنولوجيات المتقدمة وصناعات المستقبل، وجب على الدول العربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة الاستفادة منها لرفع مستوى الشمول المالي في البلد وتنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن الاقتراحات التالية:

- التحول الرقمي واعتماد الابتكارات التكنولوجية في العمليات المصرفية لتعزيز الإنتاجية ورفع مستويات الربحية وتخفيض التكاليف وجعل العمليات المصرفية أكثر سرعة وسهولة؛
- التوسع في شبكة مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر؛
- ضرورة تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة مثل الشمول المالي لدى مؤسسات التمويل التقليدية من بنوك تجارية ومتخصصة، ومؤسسات تمويل تناسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

التهميش:

[1] مفتاح غزال، مراد بركات، **الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد3، العدد1، جامعة الأغواط، 2020، ص.47.

[2] محمد محروس سعدوني، الشمول **المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد52، العدد4، جامعة المنوفية،2021، ص.12.

[3] الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وجمهورية كوريا، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

[4] عادل عبد العزيز السن، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد5، العدد2، جامعة مدينة السادات، 2019، ص18.

[5] سمير عبد الله، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2016، ص15.

[6] نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآلية تعزيزه**، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2021، ص. 16.

[7] ياسر محمود أحمد، محمد رجب صديق هاشم، **مبادرات الشمول المالي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة جمهورية مصر العربية**– مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا، المجلد17، العدد21، 2021، ص.194.

[8] كركار مليكة، **الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10، العدد05، جامعة البليدة، 2019، ص.364.

[9] خالد صبيح الهادي تهامي، **دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات الرقمية وأداء المنظمة**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد13، العدد02، القاهرة، 2022، ص.1061، 1062.

[10] ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان–الأردن،2012، ص.16.

[11] ياسر محمود أحمد، محمد رجب صديق هاشم، مرجع سابق، ص.197.

[12] عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2010، ص. 29-33.

[13] محمود سلامة الجويفل، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الغيرة والمتوسطة الحجم**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013.

[14] ماهر حين ايهاب، **المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ص 4 ، www.almerja.com تاريخ التصفح 21-09-2022.

[15] اتحاد المصارف العربية، **اضاءة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة**، الأبحاث والدراسات، سبتمبر2020،ص 06.

[16] بوابة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الامارات، موقع https://u.ae/ar-AE، تاريخ التصفح 09-09-2022، على الساعة 10 صباحا.

[17] Demirgüç-Kunt, Asli, and all "**The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**", World Bank: Washington, D C, 2021

[18] الصفحة الرسمية لبنك الامارات للتنمية، www.edb.ae/ar/about-us-ar ، تاريخ التصفح 10-09-2022، على ساعة 4 مساءا

[19] نفس المرجع السابق

* جاء إطلاق اليوم العربي للشمول المالي بمبادرة من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2016، حيث اعتمد المجلس يوم 27 أفريل من كل عام.

[20] مجلة امارات اليوم، www.emaratalyoum.com/business/local/2022-08-30 تاريخ التصفح 10-09-2022 ، على ساعة 4 مساءا.

[21] نفس المرجع السابق.

[22] مجلة امارات اليوم، www.emaratalyoum.com/business/local/2022-05-01، تاريخ التصفح 10-09-2022. على ساعة 4 مساءا.

[23] مجلة البيان الاقتصادية، www.albayan.ae/economy ، تاريخ التصفح 10-09-2022، على ساعة 4 مساءا.

[24] مجلة المقاول العربية، https://entrepreneuralarabiya.com ، تاريخ التصفح 10-09-2022، على ساعة 4 مساءا.

* تقييم يبدأ من صفر حتى 6 درجات.

الملتقى الوطني حول: الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق

مداخلة بعنوان:

واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه

د. علالي سارة، أستاذ محاضر ب، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، allali_sara@yahoo.fr

د. تنيو كنزة، أستاذ مساعد ب، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية teniou_kenza@hotmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة متغير الشمول المالي باعتباره عاملا أساسيا للارتقاء بالقطاع المالي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، كما تسعى إلى تحليل واقعه في الجزائر من خلال دراسة ميدانية قائمة على استمارة إلكترونية استهدفت عينة عشوائية قدرها 230 مستجوبا من المجتمع الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- مستوى الوصول إلى الخدمات المالية يبقى متوسطا ولا يرقى إلى المستويات المنشودة.
- مستوى استخدام الخدمات المالية في الجزائر مرتفع نسبيا.
- مستوى جودة الخدمات المالية في الجزائر متوسط نسبيا ولا يزال بعيدا عن تطلعات المتعاملين.
- مستوى الشمول المالي في الجزائر متوسط وبعيد عن المستويات العالمية والركب الدولي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية.

Abstract :

This research paper aims to study the variable of financial inclusion as a key factor for upgrading the financial sector and achieving economic development goals. It also seeks to analyze its reality in Algeria through a field study based on an electronic form that targeted a random sample of 230 respondents from Algerian society. The study reached a number of results, the most important of which are:

- The level of access to financial services remains average and does not reach the desired levels
- The level of use of financial services in Algeria is relatively high.
- The level of quality of financial services in Algeria is relatively average and is still far from the aspirations of dealers.
- The level of financial inclusion in Algeria is medium and far from global levels and the international track.

Keywords: Financial inclusion, Access to Financial services, Use of Financial services, Quality of Financial services.

مقدمة:

استحوذ الشمول المالي في السنوات الأخيرة على نصيب وافر من اهتمام صناع القرار على المستوى العالمي؛ حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر؛ فالشمول المالي يعمل على إتاحة فرص متساوية لكل من الأفراد والأعمال التجارية للوصول إلى مدى واسع من الخدمات المالية، واستخدامها عن طريق كيانات مالية رسمية بجودة عالية، مسؤولية واستدامة.

وبغية الوصول إلى شمول مالي يلبي تطلعات مختلف شعوب العالم يجب الالتحاق بالركب التكنولوجي والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية من منتجات، تقنيات وخدمات مبتكرة؛ حيث أن تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة سيساهم حتما في التخفيف من الأمية المالية، ويدفع بالكثير من شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل للالتحاق بركب الاشتمال المالي، التعليم المالي وبالتالي بناء مجتمعات مثقفة ماليا تعمل على الارتقاء بالقطاع المالي والاقتصادي بشكل عام.

الجزائر وعلى غرار سائر دول العالم حاولت التوجه نحو الشمول المالي وتعزيز هذا الأخير من خلال دعم التحول الرقمي والتكنولوجي وكذا محاولة تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي وتدعيمها بكيانات، تجهيزات وتقنيات وخدمات مالية تعمل على استقطاب أكبر فئة ممكنة من المجتمع الجزائري. وعليه بغية تحديد معالم الشمول المالي في الجزائر نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وماهي سبل تعزيزه؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل تقتضي منا الاجابة عن بعض التساؤلات الفرعية:

1. ما هو واقع الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر؟
2. ما هو واقع استخدام الخدمات المالية في الجزائر؟
3. ما مستوى جودة الخدمات المالية في الجزائر؟

خدمة للتساؤلات المطروحة لا بد من اختبار بعض الفرضيات أبرزها:

1. يواجه المواطنون الجزائريون اشكالات وعراقيل عديدة في الوصول إلى الخدمات المالية
2. تستخدم الخدمات المالية في الجزائر بشكل محدود جدا.
3. تقدم المؤسسات المالية الرسمية الخدمات المالية بجودة محدودة لا ترقى إلى تطلعات أفراد المجتمع.

❖ **أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشمول المالي في النهوض بالقطاع المالي والقطاع الاقتصادي ككل نظرا لارتباطه الوثيق بفكرة النماء الاقتصادي، وكذا لاهتمام الدراسة بدراسة واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة ميدانية شملت مختلف مؤشرات الشمول المالي على غرار الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- التعريف بالشمول المالي وآليات تعزيزه.
- التعرف على واقع الشمول المالي في العالم.
- ابراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.
- التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر.

أولا: مدخل عام حول الشمول المالي

1. تعريف الشمول المالي:

يقصد بالشمول المالي اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على ادارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والاشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة. يتم قياس الشمول المالي، من حيث قياس مدى اتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في جانب الطلب. وبالتالي فإن الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية، من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 5).

2. مفهوم الشمول المالي الرقمي:

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم .يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل

والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة. بالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليا (طلحة و الفران، 2020، صفحة 1).

والجدير بالذكر أن الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي الرقمي تساعد على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لاسيما تلك المتعلقة بخفض الفقر ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتمكين المرأة. (طلحة و الفران، 2020، صفحة 1).

وتعمل نماذج الأعمال المالية الرقمية على تمكين المؤسسات المالية من استخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من جمع وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة أكبر، إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال اكتساب عملاء جدد. (طلحة و الفران، 2020، صفحة 2).

3. سبل تعزيز الشمول المالي:

في الوقت الحاضر أصبح تحقيق الشمول المالي أولوية لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، تشمل تطوير البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (صندوق النقد العربي، 2017، الصفحات 7-11)

- ✓ **دعم البنية التحتية المالية:** وتمثل إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، وتتضمن توفير البيئة التشريعية الملائمة وتعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية وانشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين وغيرها بالإضافة إلى تطوير نظم الدفع والاستفادة من التطورات التكنولوجية من خلال توسيع الخدمات المالية الرقمية.
- ✓ **حماية مستهلكي الخدمات المالية:** من خلال تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي من خلال التأكيد على حصول العميل على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة

وبتكلفة مناسبة وجودة عالية مع توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية وتوفير الخدمات الاستشارية بالإضافة إلى تقديم ضمانات لحماية بيانات العملاء المالية.

- ✓ **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع**: يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة.
- ✓ **التثقيف المالي**: يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. ويهدف التثقيف المالي إلى ايجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع. يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

ثانيا: واقع الشمول المالي في العالم

1. **واقع الشمول المالي في العالم**: بغية التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر نعرض فيما يأتي جملة من الاحصائيات المتعلقة بتطور نسب الشمول المالي في المنطقة العربية، في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط وفي العالم بصفة عامة.

الجدول رقم(1): تطور الشمول المالي في المنطقة العربية والعالم

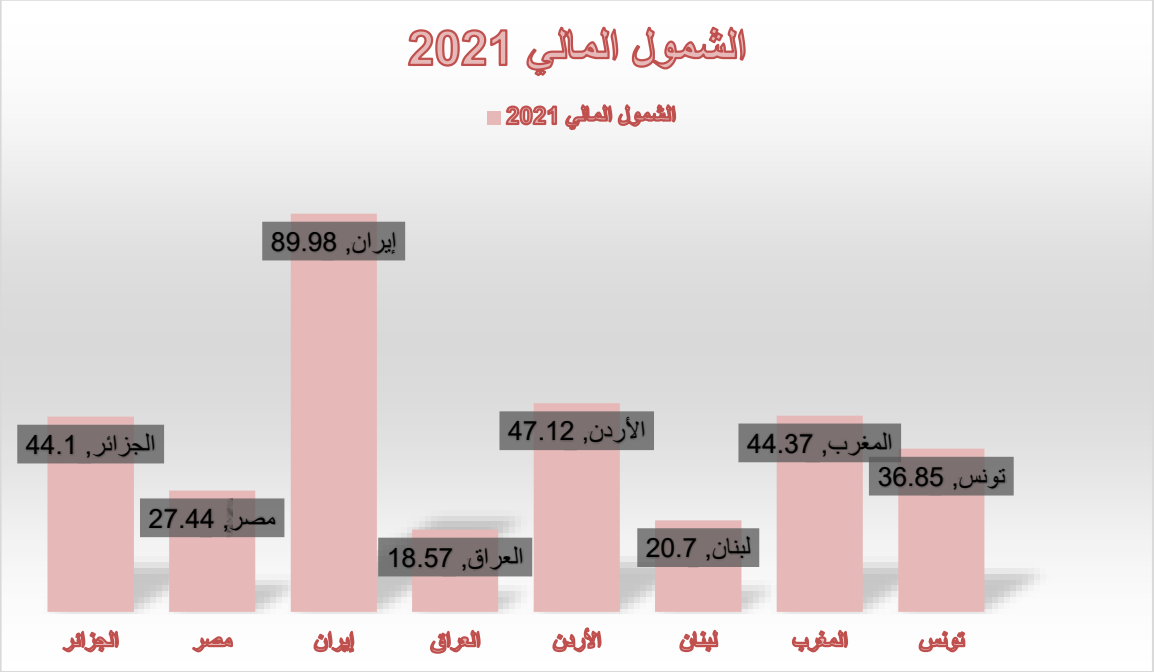
السنة	المنطقة العربية%	العالم%
2011	**22.48**	**50.63**
2014	**30.47**	**61.92**
2017	**37.23**	**68.50**
2021	**40.21**	**76.20**

Source: (RAD Data Analytics and Visualization (ITSES), 2021)

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق وجود تطور ملحوظ في نسب الشمول المالي المسجلة في كل من المنطقة العربية والعالم خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2021، حيث تم تسجيل نسبة زيادة قدرها تقارب الضعف في

المنطقة العربية ونسبة تطور تزيد عن 30% في العالم بأسره، الأمر الذي يؤكد المساعي الجادة لتحقيق الشمول المالي من طرف مختلف قادة الدول وكذا يوحي بزيادة معدلات الوعي والتثقيف المالي.

الشكل رقم(2): الشمول المالي في الجزائر وبعض دول شمال افريقيا والشرق الأوسط



Source: (RAD Data Analytics and Visualization (ITSES), 2021)

يوضح الجدول السابق نسب تطور الشمول المالي في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط خلال سنة 2021، ومن الواضح أن دول المنطقة عرفت انتعاشا وتوجها واضحا اتجاه الشمول المالي، حيث تم تسجيل نسب تطور جد معتبرة أهمها تلك المسجلة في إيران بنسبة 89.98%، والتي تقترب من تحقيق شمول مالي كامل، كما سجلت كل من الأردن، المغرب، الجزائر، تونس نسب تطور مشجعة توحي بالتوجه الواضح لهذه الدول نحو الشمول المالي في حين سجلت كل من لبنان والعراق أدنى نسب التطور في المنطقة في مجال الشمول المالي.

وقد كشف البنك الدولي من خلال مجموعة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما في ذلك الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. وفي هذا الإطار يظهر المؤشر العالمي للشمول المالي2021 أن: (The Global Findex Database 2021, 2021)

- ✓ وصول ملكية الحسابات في جميع أنحاء العالم إلى 76%من سكان العالم و71% من سكان العالم النامي.
- ✓ انخفاض الفجوة بين الجنسين فيما يخص ملكية الحسابات عبر الاقتصادات النامية إلى 6 %مقارنة بالنسبة المسجلة سابقا والمقدرة ب 9%.

- ✓ ساهمت المدفوعات الرقمية في رفع وتيرة استخدام الخدمات المالية مثل تخزين الأموال وادخارها واقتراضها.
- ✓ في الاقتصادات النامية، قام حوالي 40 %من البالغين بدفع فواتير الخدمات العامة مباشرة من حساباتهم، في الصين، دفع حوالي 80 %من البالغين مشترياتهم رقميا، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 20 % من البالغين في الاقتصادات النامية الأخرى.

وفيما يلي جدول يبين مؤشرات الشمول المالي في العالم لسنة 2018 بالاعتماد على قاعدة البيانات المقدمة من البنك الدولي

الجدول رقم(2):مؤشرات الشمول المالي 2018

البيان	النسبة	البيان	النسبة
الحساب(% العمر +15)		**المدفوعات الرقمية**	
جميع البالغين 2017	68.5	المدفوعات الرقمية المقدمة أو المستلمة2017	52.3
جميع البالغين 2014	62.0	المدفوعات الرقمية المقدمة أو المستلمة2014	41.5
جميع البالغين 2011	50.6	استخدام حساب لدفع فواتير الخدمات	22.3
الحساب للمؤسسات المالية(% +15)		استخدام الحساب لتلقي أجور القطاع الخاص	15.9
جميع البالغين 2017	67.1	استخدام حساب لتلقي المدفوعات الحكومية	16.3
جميع البالغين 2014	61.2	استخدام الانترنت لدفع الفواتير أو للشراء	29.0
جميع البالغين 2011	50.6	استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلى الحساب	24.9
حساب نقدي عبر الهاتف المحمول(% +15)		استخدام بطاقة الخصم أو الائتمان لاجراء عملية شراء	32.6
جميع البالغين 2017	4.4	**الحسابات غير النشطة 2017**	
جميع البالغين 2014	2.1	بالنسبة للأفراد(لا ايداع ولا سحب)	13.4
		بالنسبة للمؤسسات المالية(لا ايداع ولا سحب)	13.7

Source : (world bank, 2018, p. 2)

2. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

تعمل التكنولوجيا على تغيير القطاع المالي، وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية بطرق أكثر فعالية وسرعة. وكان العمل على تبني التكنولوجيا المالية جاري منذ عدة سنوات على مستوى جميع دول العالم، وخلال جائحة كوفيد-19 خلقت التكنولوجيا

فرصا جديدة للخدمات المالية الرقمية أدت إلى تسريع وتعزيز مفهوم الشمول المالي في ظل التدابير الوقائية التي فرضتها الجائحة وضرورة التباعد الاجتماعي مما أعطى دفع كبير لكل من التكنولوجيا المالية واستعمالها لتحقيق الشمول المالي لتخطي الأزمة الحالية والأزمات المماثلة في المستقبل.(Ratna & others, 2020)

وفي هذا الاطار أجرى باحثون في صندوق النقد الدولي دراسة تحليلية من خلال إجراء مقابلات مع ممثلي أكثر من 70 من شركات التكنولوجيا المالية والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية والبنوك حول العالم، وتمت الدراسة على مرحلتين: المرحلة الأولى من المقابلات أجريت قبل أزمة كوفيد19، وقدمت رؤى رئيسية حول المجالات التي تتمتع فيها التكنولوجيا المالية بقدرة كبيرة في تحقيق الشمول المالي. أما المرحلة الثانية فكانت عبارة عن مقابلات مع عينة من ممثلي المؤسسات السابقة وكان الغرض منها فهم تأثير جائحة كوفيد19 على الشمول المالي الرقمي وكانت النتائج كالتالي (Ratna & others, 2020, pp. 5-9):

- ✓ يزيد التمويل الرقمي من الشمول المالي، حتى في حالة تراجع الشمول المالي التقليدي، ففي جميع البلدان الـ52 التي شملتها الدراسة تحسن الشمول المالي الرقمي بين 2014 و2017 خاصة في افريقيا وآسيا، وحتى في الحالات التي كان فيها الشمول المالي التقليدي يتوقف أو يتراجع.
- ✓ يرتبط الشمول المالي الرقمي بزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن اعتماد المدفوعات الرقمية يرتبط بشكل كبير وايجابي بالنمو، بما يتفق مع فكرة أن التكنولوجيا المالية قد تساهم في النمو. وبالتالي يمكن للتكنولوجيا المالية أن يكون لها دورا مهما في التخفيف من الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا، حيث ستجد البلدان ذات الشمول المالي الرقمي العالي سهولة في:1) ضمان الوصول المستمر إلى الخدمات المالية وتدفقات الائتمان إلى الأسر والشركات مع الحفاظ على سلامة الناس؛ 2) تقديم الدعم الحكومي بشكل فعال وآمن؛3) دعم الاستهلاك والابتكار وزيادة الانتاجية بالاعتماد على الاقتصاد الرقمي. وبالرغم من المزايا المذكورة سابقا إلا أن إحتمال أن يتأثر النمو وتوزيع الدخل فيما بعد جائحة كورونا بسبب التغييرات المحتملة في سوق التكنولوجيا المالية الناتجة عن اختفاء شركات التكنولوجيا المالية الأصغر التي لديها وصول أعلى للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، مما قد يؤدي إلى زيادة تقسيم الدخل بين الاغنياء والفقراء.
- ✓ جائحة كورونا ممكن أن تسرع من تحول المؤسسات التقليدية نحو الرقمنة، بالإضافة إلى أن التكنولوجيا المالية تتيح للحكومات زيادة التعاون مع مزودي الخدمات المالية الرقمية الخاصة لضمان وصول الخدمات الحكومية الالكترونية إلى قطاعات أوسع من السكان.
- ✓ من جهة أخرى يمكن أن يخلق التمويل الرقمي مخاطر جديدة على الشمول المالي لعدة أسباب أهمها عدم المساواة في الوصول إلى البنية التحتية الرقمية أو الفجوة الرقمية، الأمية الرقمية وصعوبة حماية المستهلك بالإضافة إلى

موضوع الأمن السيبراني وحماية البيانات والخصوصية وتحديد الهوية الرقمية وغيرها من المواضيع التي من الممكن أن تنعكس سلبا على الشمول المالي خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا والانتقال السريع للاعتماد على التكنولوجيا المالية دون معالجة المواضيع السابقة.

ومن جهة أخرى أكد صندوق النقد الدولي أنه من الممكن أن تحدث جائحة كوفيد-19 تغييرا كاملا في وضع الخدمات المالية الرقمية، فالأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة يمكن أن تحقق منافع كبيرة من الإنجازات المحققة في مجال النقود الإلكترونية المحمولة، وخدمات التكنولوجيا المالية، والصيرفة عبر شبكة الإنترنت. ويمكن أيضا أن يؤدي الشمول المالي الناتج عن الخدمات المالية الرقمية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي. وبعد تزايد الاعتماد على هذه الخدمات بسبب الجائحة، يسلط صندوق النقد الدولي الضوء على التحديات التي تواجهها الكيانات الأصغر نسبيا في هذه الصناعة بالإضافة إلى عدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية. (صندوق النقد الدولي، 2020)

ويمتلك العالم في الوقت الحاضر قدرات وفرص لا متناهية في تحقيق الشمول المالي بالاعتماد على التكنولوجيا المالية من خلال انتشار شبكة الانترنت والهواتف المحمولة والذكية وشبكات النطاق العريض المتنقل(3G,4G,5G)، بالإضافة إلى الدفعة القوية التي أعطتها جائحة كورونا للتحول الرقمي وجعله ضمن الأولويات على مستوى كل الدول. وفيما يلي جدول يبين الامكانيات التي تتيحها التكنولوجيا لتعزيز الشمول المالي في العالم.

الجدول رقم(3): واقع البيئة الرقمية المتاحة لتعزيز الشمول المالي

البيان	المعطيات
الانترنت في العالم2021	
تعداد السكان	7,875,765,587
عدد المشتركين	5,168,780,607
معدل الاختراق	%65.6
عدد مشتركي الهواتف النقالة حول العالم2021	
الهواتف المحمولة	7.26 مليار(%91.69)
الهواتف الذكية	6.64 مليار(%83.96)
شبكة5G/4G/3G (نسبة التغطية حول العالم)2020	
5G	%16
4G	%87
3G	%16

الاتصال العالمي بالإنترنت عبر الهاتف المحمول2020	
عدد المتصلين(انترنت مع هاتف محمول)	4 مليار(51% عالميا)
فجوة الاستخدام*	3.4 مليار(43% عالميا)
فجوة التغطية**	450 مليون(6%على مستوى العالم)

*تشير فجوة الاستخدام إلى عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق بها تغطية النطاق العريض للهواتف المحمولة.

**فجوة التغطية تشير إلى السكان الذين لا يشملهم النطاق العريض المتنقل.

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على:&(www.bankmycell.com)

(www.gsma.com) (https://www.internetworldstats.com) &

من خلال الجدول يمكن إدراج النقاط التالية &(https://www.internetworldstats.com)

:(www.gsma.com)

- حسب الموقع (internetworldstats) الذي يقدم احصائيات دورية حول حالة الانترنت عبر العالم، فإن أكبر معدل اختراق شمال أمريكا بـ93.9% ثم أوروبا بـ88.2%،أما أضعف معدل اختراق فكان لإفريقيا 43.2%، وبالنسبة للدول تحتل كل من الكويت وقطر المرتبة الأولى عالميا في معدل اختراق الانترنت بنسبة99.6%.
- تستمر شبكة 4G في التوسع حيث انتقلت النسبة من 40% سنة 2014 إلى 87% سنة 2020، في حين وصلت شبكة3G لـ94% حول العالم، أما شبكة 5G فهي في مراحلها الأولى وبلغت نسبة التغطية 16% في سنة 2020 .
- يمتلك نصف سكان العالم القدرة على الولوج إلى الانترنت باستخدام الهواتف المحمولة، وتغطي شبكات النطاق العريض نسبة 94% من سكان العالم، من بينها 4 مليار شخص يتصلون بالإنترنت عبر الهواتف المحمولة.
- أصبحت الهواتف والبيانات التي تدعم الإنترنت أقل تكلفة في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام 2020 بسبب التأثير الاقتصادي لوباء، وفي نفس الوقت على الرغم من انخفاض تكلفة أجهزة الهاتف والبيانات على مستوى الدخول في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فقد ساءت القدرة على تحمل التكاليف في العديد من البلدان بسبب انخفاض دخل الفرد بسبب الوباء.

وبالرغم من الفرص السابقة إلى أن هناك العديد من العراقيل أمام تحقيق الشمول المالي الرقمي من بينها الفجوة الرقمية حيث أن 450 مليون شخص يعانون من الفجوة الرقمية لعدم قدرتهم للولوج عبر الانترنت(لا تغطية لـ3G أو أقل) و3.4 مليار

شخص موجودين في مناطق تشملها تغطية النطاق العريض المتنقل ولا يستعملون الانترنت، أي أن 3.8 مليار شخص غير قادرين على الوصول إلى الانترنت لعدة أسباب منها بسبب نقص تغطية النطاق العريض النقال نقص الوعي بالأنترنت وفوائده أو انعدام المهارات الرقمية، أو القدرة على تحمل التكاليف أو مخاوف السلامة والأمن (GSM Association, 2021).

ثالثا: دراسة ميدانية لواقع الشمول المالي في الجزائر

بغية التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر، تم تصميم استمارة استبيان إلكترونية وتوجيهها لعينة عشوائية من المجتمع الجزائري، بالاعتماد على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث تم استرجاع 230 إجابة. وبطبيعة الحال تم التحقق من ثبات الاستمارة وقابليتها للقياس من خلال جملة من الاختبارات أبرزها معامل الثبات ألفا كرونباخ والذي أكد إمكانية اعتمادها بكل أريحية.

الجدول رقم(4) : معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحور	عنوان المحور	معامل ألفاكرونباخ
الأول	الوصول إلى الخدمات المالية	0.894
الثاني	استخدام الخدمات المالية	0.837
الثالث	جودة الخدمات المالي	0.886
جميع فقرات الاستبيان	الشمول المالي في الجزائر	0.926

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

1. **خصائص أفراد عينة الدراسة:** نورد فيما يلي خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس، السن والمستوى التعليمي.

الجدول رقم(5): خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	89	38.7%
	أنثى	141	61.3%
	المجموع	230	100%
السـن	من 18 إلى أقل من 30 سنة	74	32.3%

	من 30 إلى أقل من 42 سنة	117	51.1%
	من 42 سنة فأكثر	39	16.6%
	المجمـوع	230	100%
المستوى التعليمي	ابتدائي	2	0.9%
	متوسط	12	5.2%
	ثانوي	40	17.4%
	جامعي	64	27.8%
	دراسات عليا	110	47.8%
	أخرى	2	0.9%
	المجموع	230	100%

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 61.3 % من أفراد العينة من فئة الإناث؛ حيث يتركزون ضمن الفئة العمرية الثانية التي تتراوح ما بين 30 و42 سنة، أما عن المستوى التعليمي ف 75 % من المستجوبين من أصحاب الشهادات الجامعية والدراسات العليا الأمر الذي يمكن تفسيره بتعاون هذه الفئة وقابليتها للرد على هذا النوع من الاستبيانات ذات الطابع العلمي.

بما أن استمارة الاستبيان تشمل ثلاثة محاور أساسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وأخيرا جودة الخدمات المالية كان لزاما علينا حصر العينة في فئة الأشخاص المشمولين ماليا للتأكد من استقصاء إجابات تخدم الدراسة وتبرز واقع الشمول المالي في الجزائر، وفي هذا الصدد تم إدراج بعض التساؤلات الاقصائية نعرضها فيما يلي:

الجدول رقم(6): أسئلة عامة اقصائية لغير المشمولين ماليا

العبارات		**التكرارات**	**النسب المئوية**
هل تمتلك حسابا مصرفيا أو بريديا؟	نعم	206	89.6
	لا	24	10.4
	المجموع	230	100
إذا كانت الإجابة لا	بعد المؤسسات المصرفية والبريدية	2	8.3
	ارتفاع تكاليف فتح حساب	3	12.5
	عدم الثقة في التعامل مع هذه المؤسسات	3	12.5

ما سبب عدم امتلاكك لأي حساب؟	لا أحتاج إلى الخدمات المالية الرسمية	14	58.3
	لا أمتلك الأموال	1	4.2
	لا أعمل	1	4.2
	المجموع	24	100
إذا كانت الإجابة نعم ما نوع حسابك؟	حساب مصرفي	14	6.8
	حساب بريدي	135	65.5
	حساب مصرفي وحساب بريدي	57	27.7
	المجموع	206	100

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

على ضوء البيانات الواردة في الجول أعلاه يتضح أن 10.4% من عينة الدراسة غير مشمولين ماليا حيث لا يمتلكون أي نوع من الحسابات سواء المصرفية أو البريدية، ويرجع الأمر حسبهم إلى عدة أسباب أبرزها عدم الحاجة إلى الخدمات المالية، عدم الثقة في المؤسسات المالية، ارتفاع تكاليف فتح حساب وكذا بعد المؤسسات المصرفية والبريدية، أما عن الفئة المتبقية والمقدرة ب 89.6% فتعبر عن أشخاص مشمولين ماليا حيث يمتلكون حسابات بريدية أو مصرفية أو النوعين معا، وتجدر الإشارة أن أغلبهم يمتلكون حسابات بريدية وهذا بنسبة 65.5%.

من هنا قررنا اقصاء 24 مفردة من العينة المدروسة بسبب كونهم غير مشمولين ماليا لتصبح عينة الدراسة الجديدة المعتمدة 206 مفردة.

الجدول رقم(7): الوصول إلى الخدمات المالية

العبارة/المؤشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
يوجد عدد فروع كافية للمؤسسة المالية التي أتعامل معها تسمح لي بالوصول إلى الخدمات المالية	2.83	1.084	محايد
تتوفر المؤسسة المالية على عدد كافي من الصرافات الآلية يسمح لي بالوصول للخدمات المالية	2.63	1.091	محايد
يقدم العاملون في المؤسسة المالية المعلومات الكافية للعملاء مما يسهل عملية الوصول للخدمات المالية	2.82	1.071	محايد

تحرص المؤسسة المالية على تقديم كافة الاجوبة عن الاستفسارات الخاصة بالعملاء لتوضيح لهم عن كيفية الحصول على الخدمات	2.88	1.076	محايد
تحرص المؤسسة المالية على تقديم المعلومات لكافة شرائح المجتمع بغض النظر عن الدخل باعتبار أنه يقدم خدمات مالية تتماشى مع كل الفئات في المجتمع	2.86	1.043	محايد
تقدم المؤسسة مجموعة من الخدمات عبر الهاتف المحمول	3.46	0.995	موافق
تقدم المؤسسة مجموعة من الخدمات عبر الانترنت	3.56	0.959	موافق
تتيح المؤسسة المالية امكانية اجراء المعاملات المالية عن بعد (باستخدام الهاتف أو عبر الانترنت)	3.56	0.990	موافق
مستوى الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر	**3.07**	**0.787**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يتضح من خلال الجدول السابق أن الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر صعب نسبيا أو بتعبير أقرب يعاني الجزائريون من صعوبات في الوصول إلى الخدمات المالية متعلقة بالخصوص عدد فروع المؤسسات المالية وعدد الصرافات المتاحة وكدا درجة تعاون موظفي هذه المؤسسات مع المواطنين في شأن استفهاماتهم وتساؤلاتهم بشأن الخدمات المالية، غير أنهم يقرون بأن المؤسسات المصرفية والبريدية في الجزائر توفر خدمات مالية عن بعد سواء عبر الهاتف المحمول أو عبر الأنترنت، وعلى ضوء هذه النتائج نقر بأن مستوى الوصول إلى الخدمات المالية يبقى متوسطا ولا يرقى إلى المستويات المنشودة.

الجدول رقم(8): استخدام الخدمات المالية

العبارة/المؤشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
يتم تقديم الخدمات المالية من قبل المؤسسة المالية بشكل منتظم	3.37	0.937	محايد
تقدم المؤسسات المالية بطاقات بنكية أو بريدية ذات استخدامات متعددة	3,49	0.956	موافق
يمكن استخدام الحساب في دفع فواتير الخدمات (كهرباء، غاز، انترنت...)	3,81	0.815	موافق

توفر المؤسسة المالية للعملاء امكانية تحويل الأموال الكترونيا	3.75	0.851	موافق
مستوى استخدام الخدمات المالية في الجزائر	**3.60**	**0.730**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يوضح الجدول أعلاه أن أفراد العينة يوافقون على أن المؤسسات المصرفية والبريدية في الجزائر تقدم الخدمات المالية بشكل منتظم؛ حيث توفر لمتعامليها بطاقات بنكية متعددة الاستخدام كما تتيح إمكانية اعتماد الحسابات المصرفية أو البريدية في تسديد الفواتير، بالإضافة إلى إمكانية تحويل الأموال إلكترونيا، وعليه نستخلص أن مستوى استخدام الخدمات المالية في الجزائر مرتفع.

الجدول رقم(9): جودة الخدمات المالية

العبارة/المؤشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
تقدم المؤسسات المالية كافة المعلومات المتعلقة بتكاليف فتح حساب بنكي أو بريدي (تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، متوسط التكلفة الشهرية للحساب، متوسط الرسوم السنوية...)	3.28	1.016	محايد
تعتبر التكاليف المتعلقة بالحصول على الخدمات المالية مقبولة تتماشى مع دخل العميل	3.29	1.008	محايد
يحصل العميل على المعلومات المتعلقة بالخدمات المالية بشفافية	3.28	0.991	محايد
يحصل العميل على الخدمات المالية بكل راحة وسهولة، ولا يستغرق ذلك وقتا كبيرا	2.95	1.138	محايد

تتوفر المؤسسات المالية على القوانين اللازمة لحماية المستهلك في حالة تقديم شكوى أو مشكل يتعرض له العميل	3.10	0.998	محايد
مستوى جودة الخدمات المالية في الجزائر	**3.18**	**0.855**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

اتخذت إجابات أفراد العينة منحى الحياد الأمر الذي يمكن تفسيره بتردد آراء المستجوبين إزاء جودة الخدمات المالية المقدمة إليهم، سواء من ناحية التكاليف، الشفافية، السهولة وكذا مدى توفر القوانين اللازمة لحماية العملاء، وعلى ضوء هذه النتائج يمكن القول أم مستوى جودة الخدمات المالية في الجزائر متوسط نسبيا ولا يزال بعيدا عن الجودة المنتظرة من طرف المتعاملين.

الجدول رقم(10): مستوى الشمول المالي في الجزائر

العبارة/المؤشر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
مستوى الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر	3.07	0.787	متوسط
مستوى استخدام الخدمات المالية في الجزائر	3.60	0.730	مرتفع
مستوى جودة الخدمات المالية في الجزائر	3.18	0.855	متوسط
مستوى الشمول المالي في الجزائر	**3.29**	**0.671**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يلخص الجدول السابق مستويات مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ومستوى هذا الأخير بشكل عام، حيث أن كافة المؤشرات اتخذت مستويات متوسطة ماعدا مستوى مؤشر الاستخدام والذي جاء مرتفعا نسبيا، ومن هنا يمكن القول بصفة عامة أن مستوى الشمول المالي في الجزائر متوسط وبعيد عن المستويات العالمية والركب الدولي.

❖ **نتائج وتوصيات:**

حاولت الدراسة تقديم لمحة تعريفية حول الشمول وواقعه في العالم وفي الجزائر، وقد توصلت لجملة من النتائج أبرزها:

- ✓ يعبر الشمول المالي عن اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية.
- ✓ يغطي الشمول المالي الرقمي نطاقا جغرافيا أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة. بالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليا.
- ✓ يمكن تعزيز الشمول المالي في أي بلد من خلال التركيز على أربعة محاور أساسية هي: دعم البنية التحتية المالية، حماية مستهلكي الخدمات المالية، تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع وكذا من خلال دعم فكرة التثقيف المالي.
- ✓ يعرف الشمول المالي وتيرة تطورية تصاعدية في السنوات الأخير؛ حيث وصلت ملكية الحسابات في جميع أنحاء العالم إلى 76%من سكان العالم و71% من سكان العالم النامي.
- ✓ تعمل التكنولوجيا على تغيير القطاع المالي، وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية بطرق أكثر فعالية وسرعة.
- ✓ مستوى الوصول إلى الخدمات المالية يبقى متوسطا ولا يرقى إلى المستويات المنشودة.
- ✓ مستوى استخدام الخدمات المالية في الجزائر مرتفع نسبيا.
- ✓ مستوى جودة الخدمات المالية في الجزائر متوسط نسبيا ولا يزال بعيدا عن تطلعات المتعاملين.
- ✓ مستوى الشمول المالي في الجزائر متوسط وبعيد عن المستويات العالمية والركب الدولي.

وبالتالي فإن تعزيز الشمول المالي في الجزائر يعتمد على تحقيق جملة من المتطلبات أهمها توفير امكانية الوصول إلى الخدمات المالية لكل شرائح المجتمع وتحسين جودتها مع ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا المالية كأساس لتعزيز الشمول المالي في الجزائر خاصة في وقت الأزمات من جهة، وما توفره هذه التكنولوجيا من امكانيات هائلة في ايصال عدد كبير من الخدمات إلى كافة أفراد المجتمع بالاعتماد على الانترنت والهواتف الذكية والتطبيقات الرقمية وغيرها.

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- ✓ ضرورة الاهتمام بفكرة التثقيف المالي لتعزيز مستوى المعرفة والوعي الادراك المالي لدى المجتمع الجزائري، الأمر الذي من شأنه رفع نسبة الشمول المالي.
- ✓ زيادة عدد فروع المؤسسات المالية الرسمية وتدعيمها بالتجهيزات والتقنيات اللازمة لتسهيل وصول المواطنين إليها.
- ✓ العمل على تدعيم جودة الخدمات المالية المقدمة من ناحية التكاليف، الشفافية، السهولة.
- ✓ العمل على توطين التكنولوجيا المالية في الجزائر والاستفادة من تقنياتها ومنتجاتها في توسيع دائرة الاشتمال المالي في الجزائر.

Références

world bank. (2018). *The Little Data Book on Financial Inclusion.*

GSM Association. (2021). *The State of Mobile Internet Connectivity.* Retrieved 1 31, 2022, from www.gsma.com

https://www.internetworldstats.com. (n.d.).

RAD Data Analytics and Visualization (ITSES). (2021). Retrieved 8 28, 2022, from https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

Ratna , S., & others. (2020). *The Promise of Fintech : Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era.* Retrieved 1 28, 2022, from //C:/Users/HPMHIN~1/AppData/Local/Temp/PFFIEA.pdf

The Global Findex Database 2021. (2021). *Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.* Retrieved 9 12, 2022, from https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

www.bankmycell.com. (n.d.).

www.gsma.com. (n.d.).

الوليد طلحة ، و صبري الفران. (ديسمبر, 2020). *الشمول المالي الرقمي*. صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد17.

صندوق النقد الدولي. (2020). تاريخ الاسترداد 31 1, 2022، من www.imf.org

صندوق النقد العربي. (2017). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 30 08, 2022، من www.amf.org.ae

Problématique de l'inclusion financière en Algérie : entre réalité et perspectives

Radhia ZEMIRLI
Enseignante à la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou
Email : radhia_zemirli@hotmail.fr

Résumé

L'inclusion financière requiert l'attention particulière des dirigeants pour son rôle considérable pour impulser la croissance économique, réduire la pauvreté et préserver la stabilité financière. Ainsi, face à l'importance de l'inclusion financière dans la politique de cohésion économique et sociale, le présent article a pour objectif de présenter un état des lieux de l'inclusion financière en Algérie afin d'appréhender le niveau de pénétration des services bancaires au sein de la population. Il serait également question de proposer des pistes de modernisation d'un système financier inclusif pour améliorer sa contribution à la relance économique.

Mots clés : *Inclusion financière ; Système financier ; Banques ; Algérie.*

Abstract

Financial inclusion requires the attention of policy makers for its considerable role in driving economic growth, reducing poverty and preserving financial stability. Thus, given the importance of financial inclusion in the policy of economic and social cohesion, this article aims to present the state of financial inclusion in Algeria in order to understand the level of penetration of banking services among the population. It would also be a question of proposing ways to modernize an inclusive financial system to improve its contribution to economic recovery.

Keywords: *Financial inclusion; Financial system; Banks; Algeria.*

Introduction

Le secteur financier dispose d'un intérêt fondamental pour le développement économique. En effet, l'adoption des programmes de libéralisation financière a montré au fil des années son effet direct sur la croissance économique.

Les institutions internationales utilisent dans leurs estimations l'inclusion financière comme indicateur de mesure du niveau de développement financier. On entend par inclusion financière, la facilité d'accès, la disponibilité et l'utilisation du système financier formel par les agents économiques. Elle permet l'accès à des services financiers de base tels que l'épargne, les moyens de paiement, les crédits, les dépôts, l'assurance, …etc.

Pour cela, le développement de l'inclusion financière est devenu l'une des préoccupations majeures des décideurs politiques et des régulateurs (banques centrales) qui ont pris conscience de la nécessité d'un système financier inclusif pour soutenir la croissance économique et préserver la stabilité financière.

Plusieurs études ont montré une corrélation positive entre le taux d'accès aux services bancaires et financiers et le taux de croissance d'un pays, notamment celles de Demirguc-kunt et al. (2017), Fouillet et Morvant Roux (2018), Kabikissa (2020), …etc. Mais pas seulement, l'inclusion financière peut également jouer un rôle dans la stabilisation macroéconomique ainsi que le renforcement de l'indépendance financière des ménages. Erlando et al. (2020) montrent que les ménages et les entreprises qui ont accès aux services financiers résistent mieux aux épisodes de chocs financiers que les autres.

Dans cette perspective, l'Algérie a mis en œuvre des programmes et des réformes pour moderniser le secteur financier dans le cadre de la transition à l'économie de marché. L'objectif de ces réformes était de constituer un système financier plus efficace et plus stable, qui assurera une stabilisation et une mobilisation efficace des capitaux pour soutenir la croissance économique et aider à la réduction de la pauvreté en mettant fin à l'exclusion financière. Toutefois, depuis les années 1990, l'inclusion financière cause toujours un retard en dépit des réformes qui n'ont pas encore contribué à faire avancer le taux de bancarisation de la population. En effet, selon les données du Global Findex (2021), l'Algérie fait encore partie des pays où l'inclusion financière demeure relativement faible malgré l'amélioration de certains indicateurs. A titre de précision, le nombre d'agences bancaires est 1 690 en 2021, soit 1 agence pour 26 000 habitants, un réseau peu dense et très insuffisant vu l'énorme besoin en termes d'offre de financement dans notre pays. Le niveau de crédit fourni au secteur privé ne représente que 29,69% du PIB en 2020 contre 24,40% en 2017 comparativement à 58,84%

enregistré dans la région MENA et 56,79% dans le monde arabe. Quant à la détention des comptes courants par la population algérienne, les statistiques révèlent aussi un niveau faible par rapport au taux moyen au niveau mondial, avec seulement 44% en 2021 des adultes (qui ont plus de 15 ans) qui disposent d'un compte dans une institution financière formelle, contre 52% dans la région MENA et 70% dans les pays à revenu intermédiaire. A noter que la non-accessibilité aux services financiers dans une institution formelle privent les populations notamment les plus vulnérables du bien-être social et les exposent à la pauvreté.

Ainsi, face à l'importance de la question d'inclusion financière dans la vie économique et sociale, le présent article a pour objectif de présenter la réalité de l'inclusion financière en Algérie.

Ce travail s'articulera autour d'une problématique centrale, à savoir :

Quel est le niveau de pénétration des services financiers au sein de l'économie algérienne ?

Ce travail sera structuré comme suit: Premièrement, nous allons présenter des faits stylisés sur l'inclusion financière en Algérie. Deuxièmement, nous allons expliquer les avantages de l'inclusion financière pour l'économie. Enfin, nous allons présenter des pistes de modernisation d'un système financier inclusif pour promouvoir l'inclusion financière en Algérie.

1. Faits stylisés de l'inclusion financière en Algérie

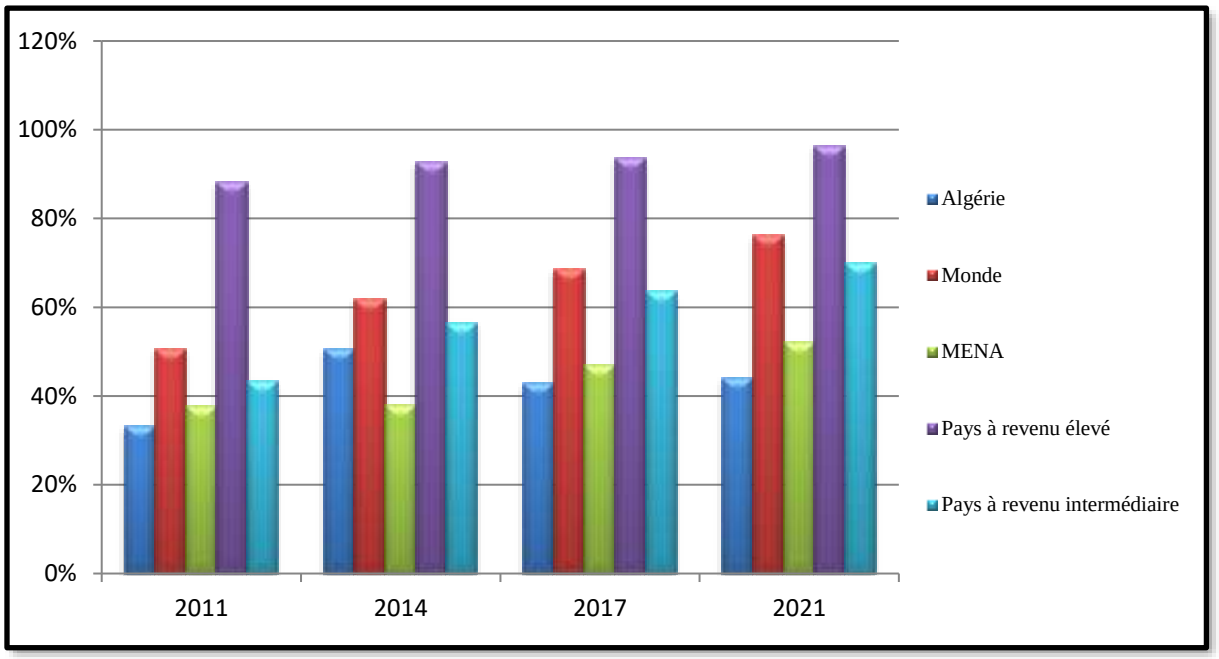
Aujourd'hui, il est largement admis par les experts que l'inclusion financière joue un rôle crucial dans le développement financier et économique. En Algérie, elle est devenue le centre d'intérêt des dirigeants afin de remédier à la marginalisation de l'utilisation des services financiers et de limiter le recours au secteur informel comme source de placements privilégiés de certains agents économiques.

Il est donc légitime de s'interroger sur l'état des lieux de l'inclusion financière en Algérie ? Quel est son étendu et sa contribution aux fondamentaux macroéconomiques ?

Pour examiner l'état des lieux de l'inclusion financière en Algérie, il semble important d'étudier l'évolution de certains indicateurs de mesure, que la banque d'Algérie identifient selon la disponibilité en termes d'offre des services financiers et par leurs utilisations en termes de demande, ainsi que par la qualité de ces services. Ainsi, nous pouvons énumérer les indicateurs suivants : l'utilisation d'un compte courant, la détention de cartes bancaires, le nombre d'agences bancaires et de distributeurs automatiques de billets (DAB), et le niveau de crédits octroyés au secteur privé.

Selon Global Findex (2021), 76% d'adultes dans le monde en 2021 possèdent un compte auprès d'une institution financière ou d'un prestataire de services d'argent mobile (graphique n°01). A noter que, le nombre de personnes possédant des comptes dans le monde a augmenté de 50% au cours des dix années allant de 2011 à 2021, passant de 51% à 76% d'adultes. Entre 2017 et 2021, le taux moyen de détention de comptes dans les économies en développement a augmenté de 8 points de pourcentage, passant de 63% à 71% d'adultes.

Graphique N°01 : La part des personnes (+15 ans) possédant un compte courant dans une institution financière



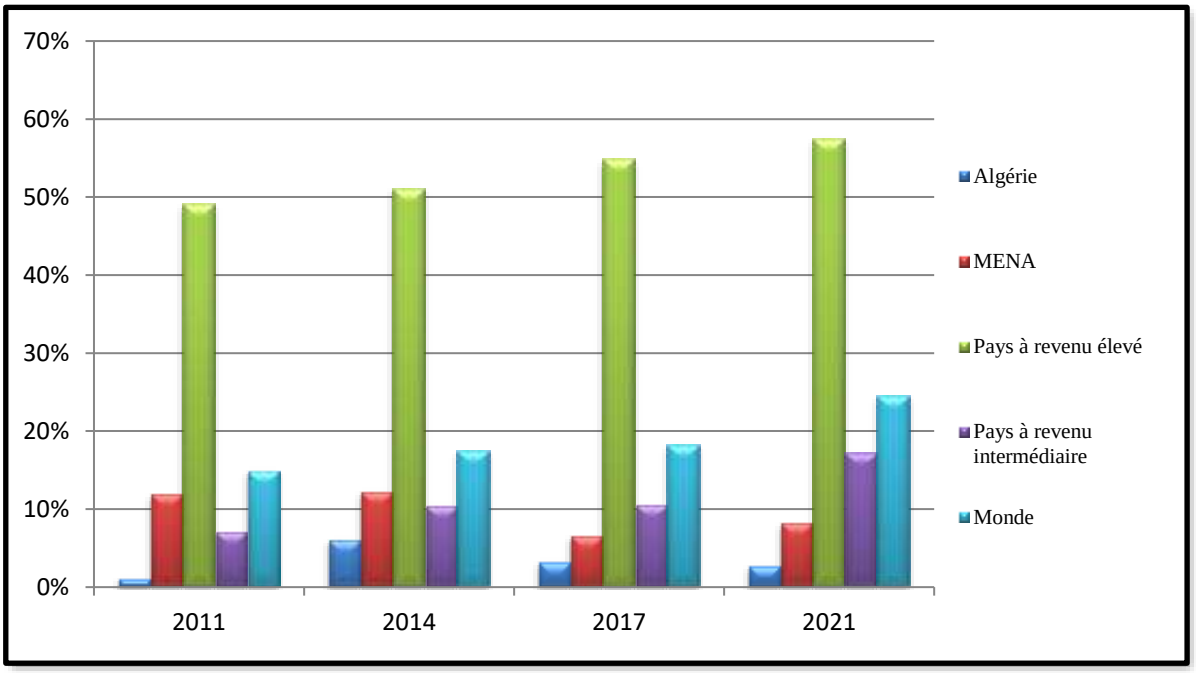
Source : Construit à partir de la base de données du Global Findex. Tiré du site web : https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data.

Quant à la situation en Algérie, l'observation de ce graphique fait ressortir un retard en la matière. Les données du Global Findex révèlent aussi un niveau faible par rapport au taux moyen au niveau mondial, avec seulement 44% en 2021 des adultes en Algérie (qui ont plus de 15 ans) qui disposent d'un compte dans une institution financière formelle, contre 52% dans la région MENA et 70% dans les pays à revenu intermédiaire. Les femmes restent exclues financièrement dont 31% seulement qui possèdent un compte dans une banque en 2021 contre 40% enregistré en 2014. Ainsi, les femmes restent vulnérables et privées d'accès à des services financiers de base tels que l'épargne, l'assurance ou le crédit. Le niveau d'éducation constitue également un déterminant essentiel de l'inclusion financière puisque la part des détenteurs de comptes qui ont un niveau secondaire est de 46% en Algérie en 2021 et de 82% dans le monde.

L'accès à ce type de services financiers demeure toujours confronté à des obstacles d'où le niveau inférieur de la part des comptes courants en Algérie comparativement à la tendance au niveau mondial mais aussi dans la région MENA. Cependant, l'évolution dans le temps de cet indicateur montre une amélioration mais insuffisante pour contrecarrer le niveau faible d'utilisation des services bancaires pour le règlement des différentes transactions fortement asphyxiées par l'étendu de l'informel.

En effet, l'utilisation de la monnaie électronique laisse à désirer toujours en Algérie puisque seulement 03% de la population qui dispose d'une carte de paiement en 2021 (graphique n°02), alors qu'au niveau mondial, la part est de 24% et 57% dans les pays à revenu élevé. De ce fait, les modes de règlement en Algérie demeurent peu sécurisés et ne répondent pas aux standards internationaux.

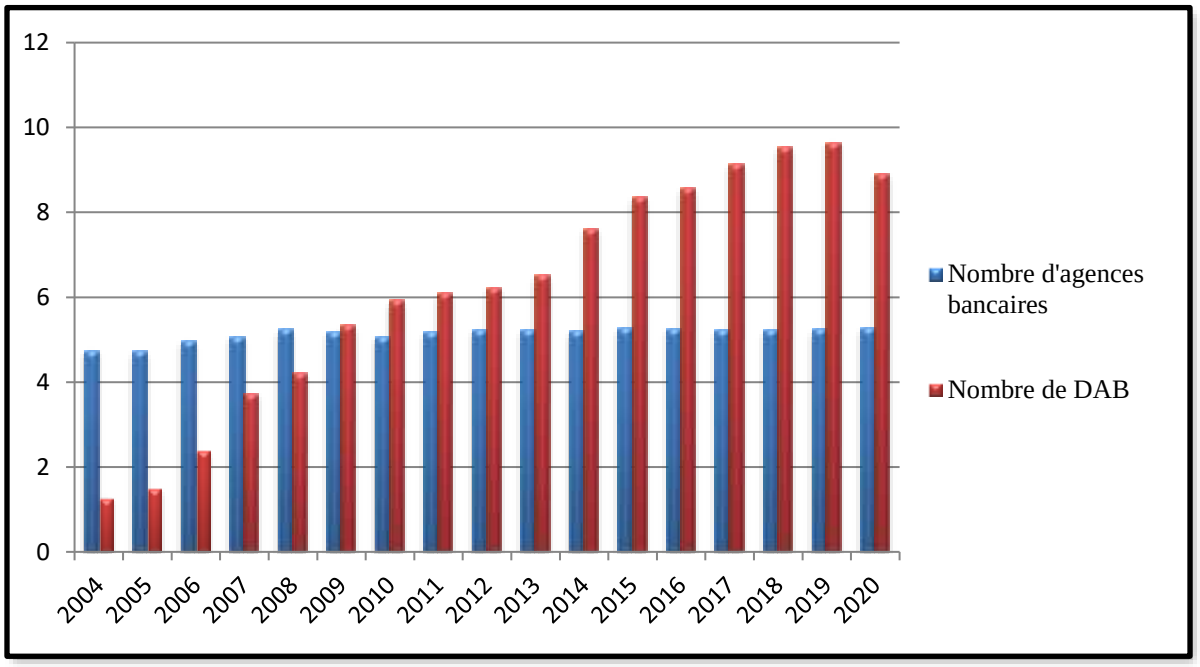
Graphique N°02 : La part des personnes (+15 ans) possédant une carte bancaire



Source : Construit à partir de la base de données du Global Findex. Tiré du site web : https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data.

Par ailleurs, un autre indicateur de l'inclusion financière peut confirmer ce constat, notamment l'évolution du nombre d'agences bancaires réparties sur le territoire national et le nombre de DAB, comme le montre le graphique suivant :

Graphique N°03 : Evolution du nombre d'agences bancaires et de DAB en Algérie pour 100 000 adultes



Source : Construit à partir de la base de données de la Banque Mondiale. Tiré du site web : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur.

En effet, la disponibilité des services mesurés par le nombre de distributeurs automatiques de billets pour 100 000 habitants reflète une faible couverture des services financiers puisqu'il n'enregistre que 8,9 DAB pour 100 000 habitants en 2020. Selon la SATIM (2021), le nombre de DAB opérationnels au niveau national a atteint 3 053 distributeurs, tandis que le nombre des terminaux de paiement électronique (TPE) est de 39 000 unités à la fin 2021. Il est important de souligner à cet égard que, la crise de Covid-19 et les programmes de confinements ont eu des répercussions positives sur le recours aux paiements numériques qui ont considérablement augmenté depuis 2019.

Concernant le nombre d'agences bancaires en Algérie a atteint 1 690 en 2021, un nombre très faible en comparaison aux normes internationales, tel que précisé par le Ministre des finances (Février 2021)[1]. La moyenne par rapport au nombre des habitants est de 1 agence/10.000 habitants, tandis qu'en Algérie cette moyenne est de 1 agence/26.000 habitants ou moins de 6 agences pour 100 000 habitants (graphique n°02), occupant ainsi la 120^{e} place loin derrière l'Egypte et la Mauritanie.

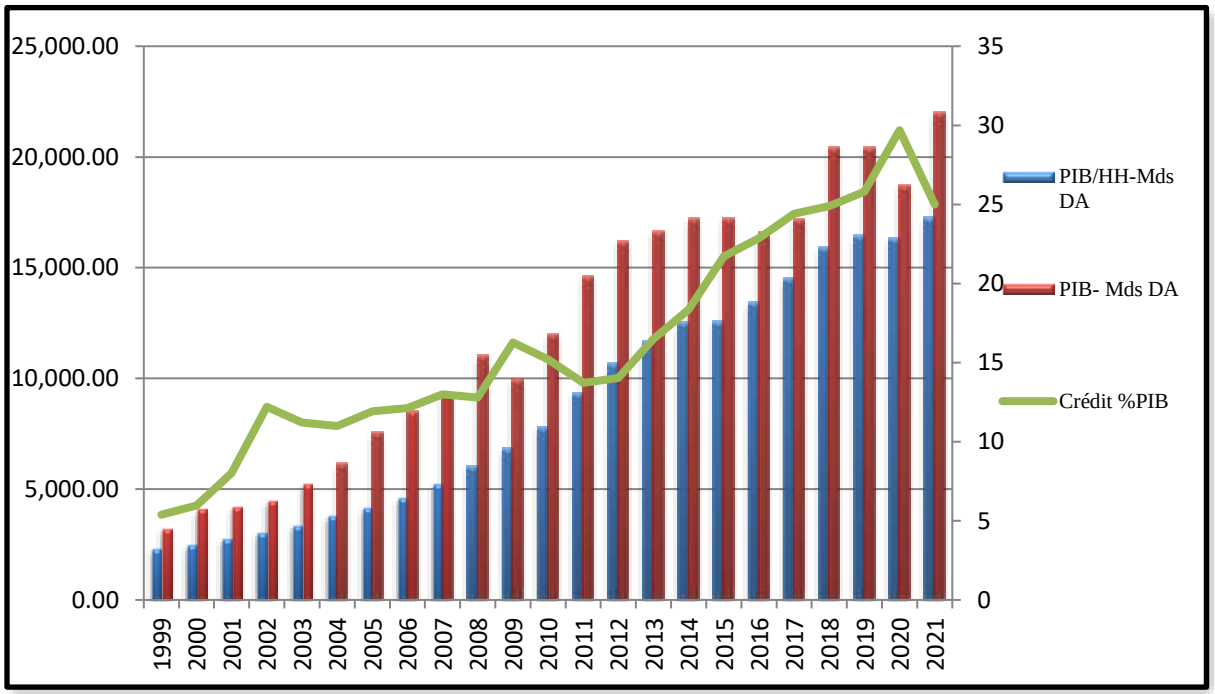
Dans ce sens, Hadefi et Bensaid (2020) ont déterminé l'indice d'inclusion financière en Algérie qui ressort inférieur à 0.5 et l'indice de pénétration bancaire proche de 5.17, deux indices relativement faibles indiquant la faible pénétration du système bancaire.

[1] Tiré du site web : https://www.aps.dz/economie/117058-finances-necessite-d-elargir-le-reseau-bancaire-pour-une-meilleure-inclusion-bancaire. Date de consultation : 14/07/2022.

Cette bancarisation vraisemblablement modeste en Algérie peut être expliquée par l'insuffisance des ressources financières, l'éloignement de l'institution financière, le coût du transport, le manque de culture financière, la défiance des ménages envers le système bancaire et l'ampleur du secteur informel, autant de facteurs qui entravent l'essor de l'inclusion financière, un catalyseur sans conteste de la croissance économique.

En effet, les académiciens ne cessent d'affirmer l'existence d'une relation étroite entre l'inclusion financière, la stabilité financière et la croissance économique. Le graphique n°04 représente l'évolution simultanée de la croissance économique (axe de gauche) et de l'inclusion financière perçue par le niveau de crédit (axe de droite). On peut constater qu'il y a une hausse continue et surtout concomitante de ces indicateurs.

Graphique N°04 : Relation entre l'évolution de l'inclusion financière et de la croissance économique en Algérie



Source : Construit à partir de la base de données de l'Office National des Statistiques (ONS) et de la Banque Mondiale.

2. Les avantages de l'inclusion financière

Divers avantages de l'inclusion financière peuvent être recensés afin d'encourager la population à se bancariser :

➢ Moyen de sécurité :

Les services financiers numériques tels que l'argent mobile permettent aux utilisateurs de stocker les fonds en toute sécurité et à moindre coût et de les transférer rapidement et à un prix abordable sur de longues distances.

Le versement de paiements tels que les salaires et le règlement des transactions dans un compte directement peut réduire les fraudes et le risque de non paiement.

De plus, des études ont révélé que les travailleurs qui recevaient leurs salaires par le biais d'un dépôt direct épargnaient davantage que les travailleurs rémunérés en espèces. Aussi, le recours à la monnaie électronique pour les paiements publics peut réduire les coûts administratifs et les pertes (les paiements qui ne parviennent pas aux bénéficiaires visés).

➢ Moyen de prévention :

Les détenteurs de comptes peuvent prévoir des situations d'urgence et de réaliser des investissements productifs pour l'avenir, par exemple dans les secteurs de la santé, de l'éducation et de l'entrepreneuriat. En revanche, les personnes qui n'ont pas de compte doivent gérer leur argent en utilisant des mécanismes informels (par exemple les espèces), qui peuvent être moins sûrs, moins fiables et plus coûteux que les méthodes formelles.

➢ Levier de croissance économique:

Un système financier performant impulse la croissance de l'activité économique indépendamment des recettes d'autres secteurs.

Plusieurs études ont montré qu'il existe une relation linéaire entre l'inclusion financière et la croissance économique, notamment Demirguc-kunt et al. (2017), Fouillet et Morvant Roux (2018), Kabikissa (2020), Hadefi et Bensaid (2020).

Il est donc nécessaire d'améliorer la taille du secteur financier dans la mesure où une forte pénétration du système bancaire, une meilleure utilisation des services financiers, une large gamme de produits financiers aura inévitablement une meilleure contribution de l'inclusion financière à la croissance économique, une condition sine qua non pour atteindre l'objectif ultime de diversification des économies.

➢ **Levier de développement humain :**

L'inclusion financière est considérée unanimement comme une dimension du développement social/humain. En effet, l'accès aux services financiers permet de promouvoir un modèle d'entreprenariat social, un moyen pour l'atténuation de la pauvreté, assurant l'amélioration du bien-être social de la population. La facilité et l'égalité d'accès au financement est donc une impérative pour assurer le développement humain en Algérie.

En outre, l'inclusion financière permet aux populations vulnérables, en particulier les femmes, les jeunes et les microentreprises, leur intégration dans le secteur financier officiel à travers une offre de services financiers adaptés pour les catégories marginalisées. Cette inclusion visera la création d'emplois, à la réduction des inégalités de revenu et à l'amélioration du niveau de vie.

3. Les pistes de modernisation d'un système financier plus inclusif

L'accès à des services financiers de base facilite le quotidien. Une personne qui dispose un compte courant sera plus susceptible de recourir à d'autres services financiers, comme le crédit ou l'assurance, de créer une entreprise ou développer son activité, d'investir dans l'éducation ou la santé, de gérer les risques et de surmonter les chocs financiers.

Afin d'atteindre cet objectif, des réformes de promotion de l'inclusion financière peuvent être engagées afin de faciliter l'accès aux services financiers de masse et de réduire ainsi l'exclusion financière et sociale. On peut citer les actions suivantes:

- Développer les services financiers sur mobile par la digitalisation des services bancaires (par exemple : en Afrique subsaharienne, les taux de possession d'un compte d'argent mobile sont passés de 12 à 21% grâce à l'encouragement de l'utilisation de la monétique (Banque Mondiale, 2021).

- Développer des produits financiers qui répondent aux besoins de toutes les catégories sociales notamment au profit des ménages vulnérables et des micros entreprises, en tenant compte de leurs besoins pour une conception des produits et services qui leurs sont destinés avant de les mettre sur le marché, ainsi que l'innovation de nouveaux produits d'épargne, d'assurance, et des moyens de paiement.

- Inciter l'utilisation de la monnaie scripturale, qui demeure peu utilisée en Algérie en raison de la prédominance de la monnaie fiduciaire dans la masse monétaire en circulation.

- Renforcer la densité bancaire notamment par l'augmentation du nombre d'agences bancaires par rapport aux besoins de la population, par l'élargissement de leur répartition spatiale sur l'ensemble du territoire afin d'améliorer l'accessibilité pour les populations marginalisées souffrant de l'éloignement géographique.

- Densifier le réseau bancaire par une forte implication du réseau postal dans la fourniture de services financiers par la conversion de la poste vers une banque postale et la modernisation des systèmes e-paiement.

- Investir dans la microfinance en offrant des services financiers adaptés aux ménages modestes afin de limiter la précarité et de lutter contre la pauvreté.

- Développer la finance islamique par la mise en place d'un cadre réglementaire et institutionnel, qui peut être une alternative pour canaliser l'argent qui circule dans l'informel vers les institutions financières formelles.

- Améliorer l'offre des titres sur le marché financier, laquelle doit nécessairement passer par la réforme du marché financier, la redynamisation de la bourse, notamment par le développement de produits adaptés à la situation économique actuelle et l'implication du secteur économique public dans son processus d'amorçage, la modernisation des infrastructures et du mode de fonctionnement du marché secondaire, par l'implémentation de nouveaux systèmes d'information des institutions du marché financier.

- Renforcer l'intervention de la Banque Centrale pour promouvoir la stabilité financière notamment par la mise en place d'un système bancaire à plusieurs niveaux, la stimulation de la concurrence dans le système bancaire et l'établissement des principes de transparence des systèmes de paiement.

- Mettre en œuvre des politiques plus efficaces de protection des consommateurs et d'éducation financière.

- Améliorer l'équité fiscale par la réduction de la Taxe sur l'activité professionnelle (TAP).

Conclusion

L'inclusion financière est perçue unanimement comme un catalyseur du développement financier, qui stimule à son tour la croissance économique et la stabilité macroéconomique. Cette stabilité devient inconcevable tant que la majorité des ménages et des entreprises demeure financièrement exclue du système économique.

Dans cet article, nous avons tenté de présenter un état des lieux de l'inclusion financière. En effet, l'observation de l'évolution de certains indicateurs de mesure de l'inclusion financière a montré une amélioration timide et/ou une contre-performance due à une offre restreinte de services financiers qui peut être expliquée par l'insuffisance du réseau de proximité, des frais bancaires extrêmement élevés, une réglementation peu favorable. Ajoutant à cela, le manque d'engouement et la réticence de la population à se bancariser suite à leur méfiance, au manque de culture financière mais aussi pour des considérations religieuses. Autant de facteurs qui s'imbriquent entrainant l'accroissement de l'exclusion financière qui mène inévitablement à l'exclusion sociale.

Pour cela, l'Etat devrait réunir les conditions nécessaires pour un système financier plus inclusif et le développement financier doit être un impératif et une priorité pour une croissance économique prospère. Ainsi, le soutien de l'Etat doit être orienté vers l'assouplissement de la réglementation en matière de bancarisation, la densification du réseau d'agences bancaires pour une meilleure proximité à la clientèle, la réduction des coûts bancaires, une offre de services financiers accessibles et diversifiées pour une incitation de la population à se bancariser, et surtout l'utilisation optimale des NTIC par les institutions financières pour une facilité d'utilisation des services proposés.

Références bibliographiques

1. ALLEGRET, J. P. & AZZABI, S. (2014). Intégration financière internationale et croissance économique dans les pays émergents et en développement : le canal du développement financier. *Revue d'économie du développement*, Vol. 22, p-p. 27-68.

2. AJIDE, F. (2020). Can financial inclusion reduce the presence of corruption? Evidence from selected countries in Africa. *International Journal of Social Economics*, vol. 47, issue 11, p-p. 1345-1362.

3. ABBES, M. A. (2022). Les déterminants socio-économiques de l'inclusion financière dans les pays de la région MENA. *Les Cahiers du Cread*, Vol. 38, N° 01, p-p. 5-30.

4. ERLANDO, A., RIYANTO, F. D. & MASAKAZU, S. (2020). Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia. *Heliyon.* N°06, p-p. 1-13.

5. BECK, T., LEVINE, R. & LOAYZA, N. (2000). Finance and the sources of growth. *Journal of Financial Economics*, Vol. 58, Issues 2, p-p. 261-300.

6. BANQUE MONDIALE. (2021). Inclusion financière, paiements numériques, résilience à l'ére de la covid-19. Site : https : ///thedocs.worldbank.org.

7. Base de données de Global Findex. (2021). Site : https://www.worldbak.org/en/publications/globalfindex/Data.

8. DEMIRGUC-KUNT, A. & KLAPPER, L. (2013). Measuring Financial Inclusion: Explaining Variation in Use of Financial Services across and within Countries. *Brookings Papers on Economic Activity*, vol. 44, issue 1, p-p. 279-340.

9. DEMIRGUC-KUNT, A., BECK, T. & LEVINE, R. (2000). A New Database on the Structure and Development of the Financial Sector. *World Bank Economic Review*, Vol. 14, issue 3, p-p. 597-605.

10. DEIDA, L. & FATTOUH, B. (2002). Non-linearity between finance and growth. *Economics Letters*, vol. 74, issue 3, p-p. 339-345.

11. FOUILLET, C. & MORVANT ROUX, S. (2018). Financial inclusion, a driver of state building in India and Mexico?. *International development policy*, vol. 10, p-p. 1-26.

12. HADEFI, A. Z. & BENSAID, M. (2020). Indice d'inclusion financière en Algérie: Essai de quantification. *Les Cahiers du MECAS*, Vol. 16, N° 02, p-p.28-38.

13. KABIKISSA, J. D. (2020). L'incidence de l'inclusion financière sur la croissance économique au Congo. *Revue Congolaise de Gestion*, N°29, p-p. 14-60.

14. LEE, C. C., WANG, C. W. & HO, S. J. (2020). Financial inclusion, financial innovation, and firms' sales growth. *International Review of Economics & Finance*, Vol. 66, p-p. 189-205.

15. LYONS, A. & CONTRERAS, S. (2017). A Simultaneous Model of Youth Entrepreneurship and Financial Inclusion Across Developing Countries. *Conference: 56th Annual Southern Regional Science*, p-p.1-30.

16. MOUGANI, G. (2012). An Analysis of the Impact of Financial Integration on Economic Activity and Macroeconomic Volatility in Africa within the Financial Globalization Context. *Working Paper Series, N°375, African Development Bank*, p-p. 1-23.

17. NEAIME, S. & GAYSSET, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. *Finance Research Letters*, vol. 24, issue C, p-p. 230-237.

18. PRINA, S. (2015). Banking the Poor via Savings Accounts: Evidence from a Field Experiment. *Journal of Development Economics*, Vol. 115, p-p. 16-31.

19. RODRIGUE, N. K. (2020). Inclusion financière et croissance économique en Afrique sub-saharienne : le rôle de la qualité des institutions. *Global Journal of Management and Business Research*, Vol. 20, Issue 12, p-p. 10-22.

20. SARMA, M. & PAIS, J. (2011). Financial Inclusion and Development. *International development*. Vol. 23, Issue 5, p-p. 613-628.

21. ZHANG, R. & FAN, Z. (2017). Financial Inclusion, Entry Barriers, and Entrepreneurship: Evidence from China. *Sustainability*, vol. 9(2), p-p. 1-21.

مقترح مداخلة بعنوان:

دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي –دراسة تجارب بعض الدول العربية–

من اعداد الطالبين: صوار مروة souar.maroua@univ-oeb.dz

بوطالب عزيز boutaleb.aziz@univ-oeb.dz

كلية العلوم الاقتصادية والمحاسبة والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى ابراز دور الخدمات المالية الالكترونية في تعزيز مستويات الشمول المالي من خلال التوسع في استخدام التقنيات المالية الرقمية في المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل على إيصال الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع خصوصا سكان المناطق النائية، بسرعة بدون تكلفة وبجودة عالية من خلال الموزعات الالكترونية او الهاتف المحمول والحاسوب، و من اجل فك العزلة المالية على مستخدمي الخدمات المالية وتوسيع دائرة الشمول المالي وتحقيق استدامة مالية كما مكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم من خلال منصات التمويل الجماعي، كما تم التطرق الى بعض التجارب في عدد من الدول العربية التي أظهرت النتائج انه ورغم التطورات الكبيرة الحاصلة في مجال المعاملات الالكترونية الا ان هناك بعض الفجوات في البيئة التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصال التي تتسبب في تأخر هذه الدول عن تحقيق ابعاد الشمول المالي، وامام اتاحة الفرصة للابتكار الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المعاملات الالكترونية، التقنيات الرقمية.

Abstract :

Through this study, we aim to highlight the role of electronic financial services in promoting levels of financial inclusion by expanding the use of digital financial technologies in financial and banking institutions that work to deliver financial services to all segments of society, especially the residents of remote areas, at no cost and with high quality through electronic distributors or mobile phone and computer ; In order to unravel financial isolation on users of financial services, expand financial inclusion and achieve financial sustainability, SMEs have also been able to obtain the necessary funding through crowdfunding platforms Some experiences have been discussed in a number of Arab States, which have shown that, despite major developments in electronic transactions, there are some gaps in the ICT infrastructure, ..which cause these countries to lag behind financial inclusion and allow for digital innovation

Key words:; financial inclusion , electronic transactions , digital technologies ,

المقدمة:

ساهمت التطورات السريعة في تكنلوجيا المعلومات والاتصال او ما يسمى بالثورة الصناعية الرابعة من ظهور العديد من الخدمات المالية الالكترونية المبتكرة التي حولت الاقتصاد من اقتصاد تقليدي الى اقتصاد رقمي من خلال دمج التقنيات المالية الرقمية في النظام المالي، واصبح تقديم الخدمات يتم عن بعد لتسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية لكل من يرغب فيها دون وجود لحواجز مكانية او زمانية و باقل تكلفة عن طريق الهاتف المحمول والحاسوب او الموزعات الالكترونية باستخدام البطاقات الذكية لتقليص القيود وزيادة شفافية المعاملات وتعزيز الشمول المالي لشمل كافة شرائح المجتمع من الفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق النائية وتمكينهم من استخدام الخدمات المالية وادماجهم في النظام المالي الرسمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وضمان استدامة مالية. كما تحاول الدول العربية كغيرها من الدول الاستفادة من التقنيات الرقمية لتطوير خدماتها المالية والمصرفية وتقديمها لمجتمعاتها على اختلافها كاستراتيجية لتفعيل الشمول المالي وتعبئة لواردها المالية. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية؟**

تنطلق هذه الدراسة من **فرضية** ان هناك علاقة بين الخدمات المالية الالكترونية والشمول المالي، حيث تساهم الخدمات المالية الالكترونية في تعزيز مستوياته.

أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية وقنوات توزيعها.
- التعرف على مفهوم الشمول المالي والاهداف المرجوة منه
- ابراز أهمية الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي
- عرض نماذج بعض الدول العربية وذلك بهدف الوصول إلى جملة من التصورات والتوصيات حول دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي.

أولا: مفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية وقنوات توزيعها

1-تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية

-هي عبارة عن تقديم الخدمات المصرفية باستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصال عن طريق الموزعات الالية والشبكات الخاصة والحاسوب الهاتف النقال، حيث تقدم الخدمة عن بعد خلال 24ساعة ولمدة 7 أيام بسرعة وبأقل تكلفة دون ان يكون هناك التقاء مكاني بين العميل والمصرف. (بوعافية ، 2011، صفحة 24)

-هو تقديم العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في السحب، الدفع او الائتمان، التحويل او التعامل بالأوراق المالية وغيرها، وفي هذا النمط من الممارسة لا يكون العميل مضطرا للتنقل الى المصرف والقيام بها من منزله او مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان. (حسين و هواري معراج، 2004، صفحة 316)

-هي كافة العمليات والنشاطات المصرفية التي يتم تنفيذها بواسطة الوسائل الإلكترونية والرقمية مثل الهاتف الحاسوب الصراف الالي الانترنت التلفاز الرقمي وغيرها. من قبل المصارف او المؤسسات المالية وكذا العمليات التي يجريها مصدرو البطاقات الالكترونية. (عبدلي، 2017، صفحة 385)

-من خلال التعريف السابقة يمكن تعريف الخدمات المصرفية الالكترونية بانها تقديم الخدمات المالية المصرفية المختلف عبر الخط عن طريق تكنلوجيا المعلومات والاتصال باستخدام الانترنت والحاسوب والهاتف النقال وأجهزة الصراف الالي التي يمكن للعميل الحصول على الخدمة لمدة 24/24سا وعلى مدار الأسبوع في ومكان بسرعة واقل تكلفة.

2-قنوات تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية

2-1 الصرافات الالي: (ATM)

تعتمد هذه الصرافات الالية على وجود شبكة الانترنت كما تكون مرتبطة بالحاسوب الرئيسي للمصرف، يتم الوصول الى بيانات حسابات العملاء فوريا باستخدام البطاقات الالكترونية لها شكلان (بن جدو، 2020، صفحة 91)

-**الموزع الالي للأوراق المالية (DAB)**: هو عبارة عن جهاز أو آلة اوتوماتيكية موصول بوحدة مراقبة الكترونية في الحاسوب الرئيسي للمصرف يقوم العميل من خلالها **بعملية السحب** دون اللجوء الى المصرف باستخدام البطاقة الالكترونية عن طريق قراءة المدارات المغناطيسية للبطاقة.

-**الشباك الالكتروني GAB**: يقدم هذا الجهاز أكثر من عملية عكس الموزع الالي الذي يخدم عملية السحب فقط، يمكن من خلال هذا الشباك القيام بالعديد من العمليات مثل معرفة الرصيد، القيام بعمليات السحب، الدفع والتحويل، طلب الشيكات. كل هذا يتم عن طريق البطاقة الالكترونية وإدخال الرقم السري للعميل.

-نقاط البيع الالكترونيةTPV : هي عبارة عن آلات توضع لدى المؤسسات التجارية والخدماتية تكون مربوطة بالحاسوب الخاص بالمصرف يستعملها العميل لتسديد قيمة المشتريات عن طريق البطاقة البلاستيكية أو الذكية حيث تخصم قيمتها مباشرة من حساب العميل الخاص وتحول لحساب المحل. (ديدوش ، 2021، صفحة 106)

2-2 الصيرفة عبر الهاتف المحمول

تساهم الهواتف في تقديم الخدمات المصرفية بسرعة عالية، عن طريق تزويد الزبائن بمجموعة من الخدمات، دون ان يكون العميل مضطرا للتنقل الى المصرف مثل الاطلاع على الرصيد، عمليات الدفع والسحب، خدمات التحويل، التعرف على عروض المصارف، الحصول أسعار العملات مع إمكانية فتح الحسابات وتسديد الفواتير كل هذا عمن طريق الرقم الخاص بالبطاقة الالكترونية للعميل. (بركات، 2021، صفحة 188)

2-3 الصيرفة عبر الانترنت

يمكن للعملاء من خلال هذه القناة القيام بالمعاملات المالية الالكترونية عن طريق الدخول للموقع الإلكتروني للمصرف عبر الانترنت، تعتبر من القنوات الأمنة من أي مكان باستخدام الحاسوب الشخصي من اجل (التحقق من الرصيد السحب التحويل دفع الفواتير شراء وبيع الأسهم ..) وعلى مدار الأسبوع، بإدخال رقم البطاقة والرقم السري وبعض المعلومات الأخرى للعملاء الذين لا يملكون بطاقات السحب الالي (اوصغير ، 2018، صفحة 370)

3-متطلبات تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية

حتى تتمكن المؤسسات المالية والمصرفية من تقديم الخدمات المالية الإلكترونية بالشكل المناسب لابد ان تتوفر لديها مجموعة من المتطلبات منها: (حسيني ، 2020، صفحة 105)

- **البنية التحتية:** تعتبر من العوامل المشجعة للعملاء على اجراء العمليات المصرفية، خاصة وان البنى التحتية تكون مرتبطة ببنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية لدولة وكذا المعدات والأجهزة من اجل معالجة مختلف العمليات.
- **التكلفة:** ان من اهل عوامل المنافسة بين المصارف هي تكلفة المعاملات والخدمات المقدمة، فان كانت عملية ارسال الأموال او اجراء المدفوعات تتم برسوم كبيرة فان العملاء سوف يبحثون عن خيارات أخرى اقل تكلفة، لذلك يجب وضع طريقة ونشرات خاصة لتوضيح المبالغ وعمولات تقديم الخدمات وذلك من اجل تحفيز العملاء على استخدام المدفوعات الرقمية.
- **توفر كوادر بشرية ذات كفاءة عالية:** يعد توفر الكوادر البشرية المؤهلة من المتطلبات الضرورية لضمان التحول نحو الصيرفة الالكترونية، من خلال دورات التدريب والتكوين في مختلف الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والإدارية.

- **مواكبة التطورات والتفاعل مع المتغيرات الفنية والإدارية والمالية:** فالجمود وانتظار الاخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز، والتفاعل لا يكون في التعامل مع جديد البنى التحتية فقط، بل التفاعل ايضا مع الأفكار والنظريات الحديثة التي تخص الأداء الفني والتسويقي والخدمي، لان تلك الأفكار تكون نتيجة تفكير ابداعي وليس تفكير نمطي. (محبوب، 2020، صفحة 15)

ثانيا: مفهوم الشمول المالي واهدافه

1-تعريف الشمول المالي:

-عرفته مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بانه" مجموعة من الإجراءات التي تتخذها هيئات الرقابة لتعزيز وصول الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة، وان تصل لهم بشكل عادل وبتكاليف معقولة في الوقت المناسب، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. ومن شرائح المجتمع التي يستهدفها برنامج الشمول المالي هم فئة الناس الذين يعيشون حالات فقر حادة يقل دخلهم عن 190 دولار في اليوم او اقل او الفقراء اللذين يواجهون مشاكل من اجل الوصول الى فرصة كسب العيش مستدام. كما تعتبر مجموعة البنك الدولي الشمول المالي من عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. يرتكز على ثلاثة ابعاد هي الوصول للخدمات المالية استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية. (الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، 2020)

2-أهمية الشمول المالي

بعدما اصبح الشمول المالي في السنوات الاخيرة محور اهتمام العديد من الحكومات والبنوك المركزية لوجود علاقة بين الشمول المالي من جهة والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى و انه من الصعب تصور استدامة واستقرار مالي في ظل وجود نسبة كبيرة من السكان او المؤسسات المستبعدة من النظام الاقتصادي، لهذا تم التركيز على ايصال الخدمات المالية الى جميع شرائح المجتمع وتمكين المؤسسات الاقتصادية من الحصول على التمويل باعتباره من اهم معوقات النمو لديها، و كذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد من اهم محركات النمو الاقتصادي التي تعتمد عليها الكثير من الدول العربية في توفير مناصب الشغل و الحد من انتشار البطالة، والمساهمة في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات وتحسين تنافسية اقتصاداتها. الا انها هي أيضا تصطدم امام عائق التمويل ومحدوديته وفرص الوصول اليه. وهو ما جعل الدول العربية تكثف جهودها بهدف تعزيز الشمول المالي في هذه المؤسسات. باعتبارها تشكل أكبر نسبة من المؤسسات الناشطة في الدول العربية بنسبة تقدر ما بين 90 و99 بالمائة من إجمالي المؤسسات. ولكن بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية للنهوض بهذه المؤسسات تظل مساهمتها في الاقتصاديات الوطنية متباينة، بحيث تتراوح مساهمتها في الناتج المحلي بين 22بالمائة في الدول النفطية و80بالمائة في الدول العربية المستوردة للنفط، ما يؤكد دور هذا القطاع في تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي. (لطرش، 2020، صفحة 102).

3–اهداف الشمول المالي

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ان بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق اهداف الشمول المالي: (شنبي ، 2019، صفحة 109)

-تسهيل الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية وكذا الحصول على مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين؛

-الاستعمال الواسع لتطبيقات التكنلوجيا المالية (بطاقات الدفع، الخدمات المالية عبر الهاتف) لما لها من فوائد تنموية عديدة؛

-توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف لاتها تسمح للمستخدمين من ادخار المال وتحويله.

-الانتقال من نظام المدفوعات النقدية الى نظام المدفوعات الرقمية من اجل التقليل من شتى أنواع الفساد كتسرب وتبيض الأموال؛

4–مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في تحقيق ابعاد الشمول المالي

تعمل الخدمات المالية الالكترونية على تعزيز الشمول المالي عن طريق:

-**الوصول للخدمات المالية:** عن طريق استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية ومحاولة الوصول الى قاعدة أوسع من العملاء دون التقيد بمكان او زمان معين مع إمكانية طلب الخدمة في أي وقت طيلة أيام الأسبوع، يتم قياس هذا البعد من خلال: (شنبي ، 2019، صفحة 110)

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة او حساب ائتمان منتظم؛

-عدد معاملات الدفع عبر الهاتف

-نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛

-نسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية،

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع وقروض دائمة.

-**استخدام الخدمات المالية:** ويهدف الشمول المالي الى اتاحة نطاق واسع من الخدمات المالية الإلكترونية للجميع مثل حسابات التوفير والائتمان، التامين والمدفوعات، التحويلات والمنتجات المالية الأخرى، ويشمل الوصول للأفراد غير المستفيدين من الخدمات المالية المصرفية من خلال تطبيقات الرقمية مثل الهاتف والصرافات الالية للسكان الفقراء وسكان المناطق النائية ومحاولة ادماجهم في النظام المالي الالكتروني الذي يكون اكثر امانا بشكل كبير من حمل النقود وتعزير الشفافية من خلال انشاء مسارات رسمية لانتقال الأموال وتقليل الاحتيال، بشكل مستدام وبتكلفة معقولة.

-**جودة الخدمات:** توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية وضعها تحالف الشمول المالي كمؤشرات لقياس هذا البعد مثل: **خفض التكاليف** وهو من اهم العوامل التي تميز الصيرفة الالكترونية مقارنة بتقديم الخدمات المالية عبر القنوات التقليدية، فهي تقل بنحو ست مرات عن القنوات الالكترونية ونسبة التوفير فيها تقدر ب(89بالمائة) للمعاملات عبر الانترنت، فان تقليل التكلفة وتحسبن جودة الخدمة هي من عوامل جذب العملاء. **سرعة انجاز الخدمات المالية** سهلة التكنلوجيا عملية الحصول على الخدمات المصرفية بسرعة ويعتبر هذا المؤشر عنصر مهم بالنسبة للمتعاملين بحيث يستطيع العميل تنفيذ الخدمة بنفسه مباشرة عن بعد بواسطة الحاسوب دون اللجوء للمصرف وتجنب مشقة الانتقال خاصة مع سكان المناطق النائية، فالعميل أصبح بإمكانه معرفة الرصيد والقيام بالتحويلات وإدارة اعماله التجارية عن بعد.

ثالثا: دراسة نماذج بعض الدول العربية

سنتطرق في هذا المحور الى دور المعاملات المصرفية الالكترونية في زيادة مستويات الشمول المالي من خلال استعراض بعض تجارب الدول العربية التي استفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي عن طريق التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي.

1-دراسة تجربة الامارات

-تعبر تجربة دولة **الامارات** من التجارب الرائدة في مجال رقمنة الخدمات من خلال توقيع اتفاقية بين حكومة دبي الذكية والهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، واعداد استراتيجية تعزيز التحول الرقمي مع مساعدة المصرف المركزي الاماراتي الذي وضع استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة (fintch strategy) من اجل تعزيز الشمول المالي وتوفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل. حيث تطبق الامارات العربية ثلاث تقنيات في إطار الخدمات المالية الرقمية وهي محفظة الامرات الرقمية التي أصدرها المصرف المركزي في 2017 وهي من الأنظمة الرئيسية لنظام الدفع الإلكتروني يهدف الى تعزيز استخدام المدفوعات الرقمية الامنة والوصول لكافة شرائح المجتمع، يطلق على هذه المحفظة اسم(KLIP) مع اشتراك 15مصرفا وطنيا. وهي على شكل تطبيق رقمي خاص تقدمه لعملائها سواءا كانوا افرادا او مؤسسات وفي كامل المناطق بحيث يتمكن العملاء من نقل أموالهم واجراء العمليات دون الحاجة الى استخدام النقد الورقي وبدون شروط، كما يتم استخدامها في دفع ثمن السلع والخدمات او تحويل الأموال واستلامها او ادخار الأموال رقميا. او من خلال **التمويل الجماعي للقروض والاستثمارات** من خلال **منصات خاصة** مثل منصة (منصة دبي نكست Dubai next، منصة بلوك تشين، يوريكا Eureeca، منصة بي هايف Beehive) وهي عبارة عن منصات اقراض مقراها دبي تستخدم المنصات تقنيات مبتكرة لربط الشركات التي تسعى للحصول على تمويل سريع بأسعار معقولة وذلك من خلال التسجيل في هذه المنصة وفتح حساب مجاني ثم الاطلاع وتدقيق الحساب وبيانات

المستثمر بهدف منع أي عمليات للاحتيال، ولا يشترط على المستثمر ان يحمل إقامة دولة الامارات، كما ويبلغ الحدى الأدنى للاستثمار 100درهم بحيث يمكن للمستثمر اختيار القرض او الشركة التي يرغب في الاستثمار فيها. (قعلول، 2020، صفحة 18)

الشكل02: نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم من 15 عاما و يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي(2020)

نلاحظ من الشكل01:نسب فتح حساب مصرفي في الدول العربية، فقد احتلت الإمارات العربية المتحدّة المرتبة الأولى فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية حيث بلغت النسبة 84 بالمائة في 2017، ثن تليها البحرين والكويت.

2-دراسة تجربة مصر

وفي إطار تعزيز الشمول المالي في **جمهورية مصر** والخروج من الشكل التقليدي لتقديم الخدمات المالية من خلال التوسع في استخدام الهاتف وانتشار الصرافات الالية، بما يؤدي الى السرعة في أداء الخدمات والوفرة في النفقات. و كانت البداية ببناء بنية تحتية قوية ومستقرة من خلال تنفيذ نظام التسوية الاجمالية الفورية لتسوية المدفوعات كبيرة الحجم ،كما وصل عدد الحسابات بالدفع عبر الهاتف المحمول في 2020حوالي 19مليون حساب، وقيمة المعاملات الشهرة للمحفظة 9.7مليار جنيه مصري ل10.9مليون عملية تعكس هذه الأرقام زيادات ملحوظة في نسب النمو الخاصة بخدمات الدفع بالهاتف المحمول، كما اطلق البنك المركزي مبادرة لنشر عدد اكبر من الصرافات الالية بإضافة 6500صراف في نهاية 2021 لتصل الى حوالي 20الف عل ان تتيح هذه الصرافات عمليات الإيداع النقدي والقيام بالمعاملات وعمليات

شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما من اجل الوصول الى مستويات العالمية في الكثافة المصرفية لتلك الصرافة الالية. (عطية ، 2021، صفحة 406)

3–دراسة تجربة الأردن والبحرين

–هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الرجوع اليها لقياس مستوى نجاح التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في دعم مستويات الشمول المالي من خلال ارتفاع نسب نفاذ الافراد و المؤسسات للخدمات المالية، زيادة على دورها في تعزيز التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية (زيادة نسبة المدفوعات الالكترونية الى اجمالي المدفوعات فنجد في **دولة الأردن** مساهمة التكنلوجيا المالية في مجال الدفع في دعم مستويات الشمول المالي من خلال منح الموافقة لشركات الصرافة بالعمل كوكلاء لتقديم خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال وكوكلاء لمقدمي عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا. كما شهدت مستويات الشمول المالي تحسنا في **البحرين** كجزء من مبادرة البنك المركزي المستمرة نحو التحول الرقمي المالي والتطورات في الخدمات المالية الرقمية حيث بلغ عدد الحسابات المصرفية حوالي 1.9مليون حساب في بلد يبلغ عدد سكانه 1.5 مليون نسمة.

4–تجربة كل من السودان والجزائر

وفي **السودان** بذلت السلطات والبنك المركزي العديد من الجهود لتعزيز الشمول المالي من خلال توسيع خدمات الدفع الالكتروني عبر نقاط البيع وبطاقات الصراف الالي، مع ضبط للمصارف التجارية لاقتناء وطرح نقاط البيع التي من المتوقع انها سترتفع من70الف نقطة الى 100الف نقطة، وإطلاق عدد من تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول سنة 2022. كما ثملت مؤشرات نجاح التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في **الجزائر** في ارتفاع عدد البطاقات البنكية، واليات الدفع عن طريق الانترنت إضافة الى عدد الموزعات الالية ومحطات الدفع الالكتروني. (طلحة و صبري الفران، 2020، الصفحات 07-08)

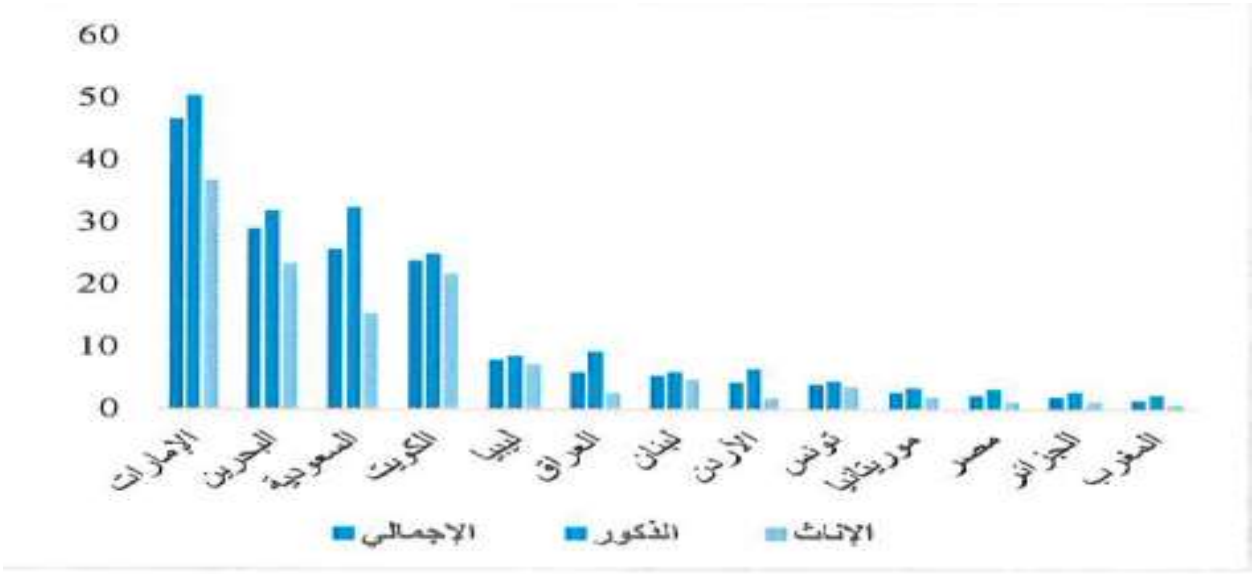
الشكل 02: نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15- عاما ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم



المصدر: صندوق النقد العربي(2020

من خلال الشكل نلاحظ ان العالم العربي يحتل المرتبة الأخيرة بالنسبة للمواطنين البالغين الذين يمتلكون حساب في المؤسسات المالية بنسبة 37بالمائة مقارنة بدول افريقيا وامريكا اللاتينية بنسبة 43و55بالمائة.

الشكل 03: نسبة السكان البالغين المستخدمين للأنترنت والهاتف النقال في النفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين

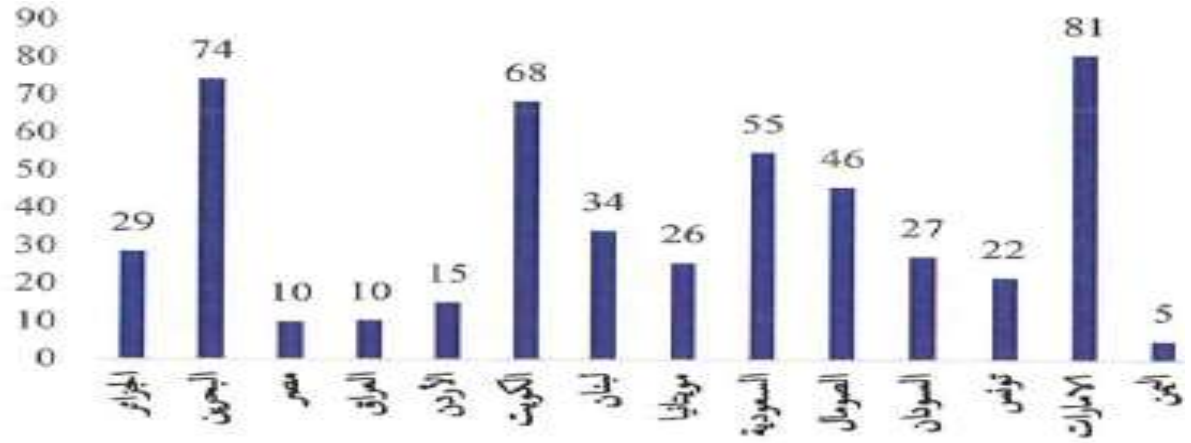


المصدر: صندوق النقد العربي(2020)

من خلال الشكل(03) نلاحظ ان نسبة السكان البالغين المستخدمين للأنترنت والهاتف المحمول في المعاملات المالية والمصرفية كانت مرتفعة في أربعة من الدول العربية وهي (الامارات بنسبة 46.6 بالمائة، البحرين بنسبة 29.0بالمائة،

الكويت 23.8 بالمائة، السعودية 25.7بالمائة) في حين ان النسبة كانت منخفضة في باقي الدولة العربية الأخرى وتراوحت النسبة بين 1.5و7.9 بالمائة لكل من المغرب وليبيا على الترتيب.

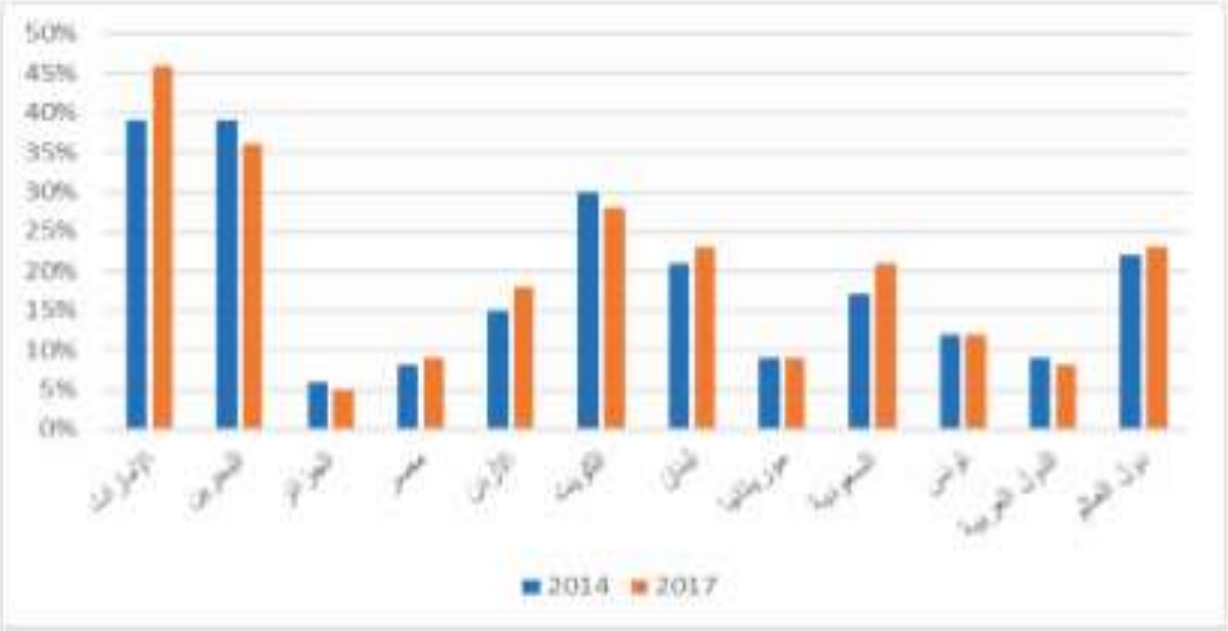
الشكل 04: نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية



المصدر: صندوق النقد العربي(2020)

اما فيما يخص استخدام أنظمة الدفع الالكترونية المختلفة مثل استخدام المحافظ الرقمية، الدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية سنلاحظ من الشكل (02) ان دولة الامارات تستحوذ على اعلى نسبة (81بالمائة) تليها البحرين بنسبة (74بالمائة) ثم الكويت ب(68بالمائة) اما الدول العربية التي حققت أدني النسب هي العراق ومصر بنسبة (10بالمائة)، واليمن بنسبة (5 بالمائة).

الشكل05: **نسبة** المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15سنة خلال عامي 2014 و2017



المصدر: صندوق النقد العربي

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع طفيف لاستخدام البطاقات في سنة 2017حيث ارتفعت النسبة في الامارات من 40الى 50بالمائة، اما ادنى نسبة كانت في الجزائر بنسبة 5بالمائة. وأيضا يمكن ان نلاحظ ان الدول العربية لدها تأخر في استخدام البطاقات مقارنة بدول العالم الذي قدرت النسبة 2017تقريبا 25بالمائة.

الشكل 06: القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال عامي2017/2014



المصدر: صندوق النقد العربي

فيما يخص مؤشرات الخدمات المالية الرقمية فقد تحسنت بشكل طفيف خلال المدة 2017/2014 حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بدفع فواتير او اجراء التحويلات من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف المحمول من

43و5بالمائة في 2014 لتصل الى 47و8بالمائة في سنة 2017، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة المواطنين البالغين ممن قاموا باجراء مدفوعات نقدية من 52بالمائة في 2014الى 45 بالمائة في 2017.

خاتمة

عرفت الخدمات المصرفية انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة وذلك بإدخال تقنيات مالية مستحدثة أحدثت تحولات جذرية في العمل المصرفي. كان الهدف منها توفير الجهد والوقت، توسيع النطاق الجغرافي والزماني، خفض التكاليف، تسهيل عملية نقل الأموال وتحويلها، محاولة إيصال واستخدام الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع من فقراء ومحدودي الدخل وكذا سكان المناطق النائية من خلال قنوات رسمية مبتكرة واتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول للخدمات البنكية والحصول على التمويل اللازم. في إطار تعزيز الشمول المالي وتحقيق الكفاءة والاستدامة المالية، كما تعمل المؤسسات المالية والمصرفية على توفير الفرص المالية وتثقيف الناس حول كيفية إدارة الائتمان وتطوير أعمالهم الخاصة. اما فيما يخص تجارب الدول العربية في تعزيز الشمول المالي نلاحظ ان دولة الامارات كانت من التجارب الرائدة في مجال رقمنة الخدمات من خلال ادخال أنظمة دفع جديدة ومنصات مالية والاستخدام الكبير للبطاقات الالكترونية وهذا ما يدل على مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الا ان بعض الدول العربية لازالت تعاني من بعض الحواجز التنظيمية والتشريعية وعدم وجود بينية تحتية قوية واكتمال بيئة التكنلوجيا، ونقص الوعي المصرفي والتكنلوجي حال دون تحقيق المستوى المطلوب والمستهدف من الشمول المالي.

النتائج

–تحسين الحصول على الخدمات المصرفية بسرعة وسهولة وبأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع عن طريق ادخال تكنلوجيا المعلومات والاتصال العمل المصرفي.

–تقوم الخدمات المصرفية الالكترونية بمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل.

–يعتمد نجاح الصيرفة الالكترونية على وجود بنية تحتية متطورة، وخفض تكاليف الحصول على الخدمة.

–تعاني الدول العربية من نقص الثقافة والوعي التكنلوجي للتعامل بالوسائل والتقنيات الحديثة.

–تحتل الدول العربية أدني المستويات في الشمول المالي بسبب ضعف الجهود المبذولة في توسيع نطاق الخدمات في المناطق النائية المهمشة.

–تعتبر دولة الامارات والكويت والبحرين من الدول الرائدة في استخدام المعاملات المصرفية الالكترونية.

التوصيات

-ضرورة تبني استراتيجية واضحة لتحقق الشمول المالي من قبل حكومات الدول العربية ومصارفها المركزية.

-التركيز على موضوع التثقيف المالي والوعي التكنلوجي لدى الافراد من اجل الوصول لأعلى مستويات الشمول المالي.

-العمل على دعم البنية التحتية الرقمية والمالية في الدول العربية.

-ضرورة تبني إطار تنظيمي ورقابي كبيئة مشجعة لمزودي الخدمات المصرفية الالكترونية

قائمة المراجع

- الويزة اوصغير . (2018). خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية، دراسة القرض الشعبي الجزائري. مجلة اقتصاديات المال والاعمال العدد07.

- امينة بن جدو سمية دقيش . (2020). ممارسات خدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA. مجلة العلوم الادارية والمالية ، المجلد 04،العدد02.

اشرف ابراهيم عطية . (2021)، تعزيز الشمول المالي والتكنلوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر،المدلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع،المجلد 02،العدد02.

- جازية حسيني . (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16،العدد23

- ذهبية لطرش، حراق سمية. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الم ص وم. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي. الجزائر. المجلد 05 . العدد1.

-رشيد بوعافية، زويتة محمد صالح . (2011). الصيرفة الالكترونية –الواقع والتحديات. مجلة الاقتصاد الجديد،العدد 03.

- صورية شنبي ،بن لخضر السعيد . (2019). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزير الشمول المالي في جمهورية مصر العربية مدلة البحوث العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04،العدد01.

- علي سنوسي علي محبوب. (2020). واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر نموذجا. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02.

- كريمات بركات. (2021). الصيرفة الالكترونية في الجزائر (المفهوم ،الواقع، المتطلبات، التنشيط).معارف، المجلد 16، العدد02.

- ديدوش هاجر ،حريري عبد الغني . (2021). دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية، دراسة حالة بنك التنمية الريفية، شلف. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 17(26).

- هالة عبدلي. (2017). الصيرفة الالكترونية الية لضمان جودة الخدمات المصرفية. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية،المجلد 01،العدد01.

-رحيم حسين، و هواري معراج. (2004). الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى وطني بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات.

-وليد طلحة، و صبري الفران. (2020)، الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، موجز سياسات العدد17.

- قعلول سفيان، الوليد طلحة،(2020)،الاقتصاد الرقمي في الدول العربية -الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، العدد71

-الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. (19 03, 2020). تاريخ الاسترداد 16 08, 2022، من البنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

المحور الرابع

التكنولوجيا المالية الإسلامية كنموذج لتدعيم الشمول المالي الرقمي

– دراسة حالة المنصات الرقمية الإسلامية للتمويل الجماعي –

Islamic financial technology as a model to strengthening digital financial inclusion

- Case study of Islamic digital crowdfunding platforms -

د.المانسبع رابح أمين*

جامعة الجزائر 3

amine3355@hotmail.com

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتكشف عن مدى مساهمة التكنولوجيا المالية الإسلامية في تدعيم الشمول المالي الرقمي عن طريق ابتكار وتطوير تقنية المنصات الرقمية الإسلامية للتمويل الجماعي، والتي من شأنها اختصار وتسهيل تنفيذ المعاملات المالية والمصرفية وإيصالها لجميع الفئات من أفراد ومؤسسات مصغرة ومؤسسات مالية. وقد اعتمدت الدراسة على وصف تجربة تكنولوجيا منصات التمويل الجماعي وتحديد كيفية الاستفادة منها. وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تفيد بأن مثل هذه التكنولوجيا لا تزال في بداياتها لدى المصارف الإسلامية علاوة على محدودية ابتكارات هذه التكنولوجيا المعتمدة على المنصات الرقمية في أغلب خدماتها، وهذا من شأنه أن يؤثر على مكاسب المصارف الإسلامية في المستقبل ويحول دون مساهمتها الفعّالة في توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية الإسلامية، الشمول المالي، منصات التمويل الجماعي.

Summary:

This study came to reveal how much the Islamic financial technology contributes to reinforce the digital financial inclusion by inventing and developing the digital Islamic crowdfunding platforms, which should shorten and ease the implementation of financial and banking transactions and their conveyance to the different economic agents. This study is based on describing the experience of crowdfunding Islamic technology platforms and how to benefit from it. This study came to a conclusion that such technology is still in its beginnings, adding to the limited innovations of this technology that relies on the digital platforms in most of their services, that affect the profits of the Islamic banks and prevent their effective contribution to expand the digital financial inclusion.

Keywords : Islamic financial technology, financial inclusion, crowdfunding platforms.

(*) : المؤلف المرسل: المانسبع رابح أمين، الايميل: amine3355@hotmail.com

أولاً. مقدمة:

مع تنامي التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وما أفرزته التكنولوجيا المالية من منتجات وخدمات مالية ومصرفية رقمية متطورة، بات انتشار وتوسع التمويل الإسلامي الرقمي ضروريا لضمان نصيب من السوق الرقمية مستقبلاً وتطوير الخدمات المالية والمصرفية المقدمة في ظل التنافسية الشديدة للتمويل التقليدي. ومن أجل ذلك تم اعتماد تقنيات وابتكارات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع قواعد الشرع الإسلامي ضمن عمليات التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية كنسخة عن نظيرتها غير الإسلامية، بحيث تعددت واختلفت التقنيات المالية والمصرفية الرقمية وفقًا لاحتياجات العملاء من جهة، وحسب درجة تطور السوق الرقمية وطبيعة العمليات موضوع هذه التكنولوجيا من جهة أخرى. فمن بين ما تم تداوله في نطاق التكنولوجيا المالية الإسلامية نجد تقنيات المنصات الرقمية الإسلامية للتمويل الجماعي والتي ساهمت في ايصال خدمات مالية ومصرفية متنوعة للأفراد المستهلكين والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات المالية والمصرفية على حد سواء، وبسهولة وسرعة وبأقل قدر ممكن من التكاليف.

فانتشار المنصات الرقمية الإسلامية للتمويل الجماعي دليل بارز على الدور والمساهمة الكبيرة للتكنولوجيا المالية الإسلامية في توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي بين مختلف فئات المجتمع الإسلامي والغربي وتدعيم ركائز التمويل المصرفي الإسلامي بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات والمواطنين.

ومن أجل دراسة وتحليل نموذج التكنولوجيا المالية الإسلامية ومدى مساهمة منصاتها الرقمية للتمويل الجماعي في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية ومن ثم تعزيز قطاع الشمول المالي الرقمي قمنا بطرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم تكنولوجيا المنصات الرقمية للتمويل الجماعي في توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية لدعم قطاع الشمول المالي الرقمي ؟

كما يندرج من طرح هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل النطاق الحقيقي للشمول المالي؟
- كيف يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية ان تدعم الشمول المالي الرقمي؟
- هل تقنية المنصات الرقمية الإسلامية للتمويل الجماعي كفيلة بتدعيم الشمول المالي؟

منهج الدراسة: اعتمدت دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الدور الأساسي لصناعة التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية والمصرفية ومن ثم تحقيق الشمول المالي، اضافة الى عرض تجربة التكنولوجيا المالية الإسلامية ومكانتها في التعاملات الرقمية الحديثة بالتركيز أكثر على تقنية المنصات الرقمية الإسلامية للتمويل الجماعي.

أهداف الدراسة: نسعى من وراء اختيار هذا الموضوع الى تحقيق التالي:

- توضيح المكانة الحقيقة للتكنولوجيا المالية ضمن التعاملات المالية والمصرفية الحديثة.

- تسليط الضوء على التكنولوجيا المالية الإسلامية ومستقبلها كنموذج فعال يمكنه ضمان تدعيم قطاع الشمول المالي الرقمي.
- دراسة تجربة المنصات الرقمية الاسلامية للتمويل الجماعي في تعزيز التمويل الاسلامي وتوسيع دائرة الشمول المالي الرقمي.

ثانيًا. التأصيل النظري للشمول المالي الرقمي.

يعتبر الشمول المالي من أهم وأحدث الظواهر الاقتصادية التي تحظى في السنوات الأخيرة باهتمام صناع القرار والخبراء ومختلف المتعاملين في مجال المال والأعمال. فتوسيع دائرة الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لفائدة جميع فئات المجتمع سيساهم في تطوير أنظمة التمويل التقليدي وبخاصة عند اعتماد تقنيات وابتكارات التكنولوجيا المالية ضمن عملياته.

1. ماهية الشمول المالي:

يشير مصطلح الشمول المالي عمومًا الى امكانية وصول الخدمات المالية والمصرفية الى جميع فئات المجتمع بما فيها الفئة الضعيفة أو المنخفضة الدخل أو المهمشة ماليًا. وسنعرض وفق التالي الأطر الخاصة المنوطة بمفهوم الشمول المالي.

1-1: نشأة وتطور الشمول المالي:

إرتبط ظهور مصطلح الشمول المالي(**Inclusion Financial**) لأول مرة سنة 1993 بعد دراسة "**ليشون ترفت**" حول الخدمات المالية وأثر غلق فرع أحد البنوك في جنوب شرق انجلترا على إقصاء سكان المنطقة من الخدمات المصرفية. كما ظهرت العديد من الدراسات خلال التسعينيات من القرن الماضي حول صعوبات وصول الخدمات المصرفية لبعض فئات المجتمع، واستخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع ولأول مرة سنة 1999 لوصف محددات وصول الأفراد الى الخدمات المالية المتوفرة، سواء تم التخلي عنها اختياريًا لعدم الحاجة لها أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية أو لعدم توفرها أو لعدم القدرة على امتلاكها. أما اهتمام الشمول المالي فلم يشمل من اختاروا اقصاء انفسهم من الخدمات المالية بل يستهدف من تم اقصائهم قصريًا لمحاولة ايجاد آليات من شأنها حل مشكلة الاقصاء.

وعقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 زاد التوجه نحو الشمول المالي من خلال السياسات المتخذة لتعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، بحيث اتخذت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد أهم محاورها في مجال التنمية الاقتصادية والمالية، كما اتجه البنك الدولي الى اعتبار الشمول المالي كركيزة أساسية لمحاربة الفقر وقام في سنة 2013 بإطلاق ما سمي "بالبرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" للتركيز على انشاء انظمة دفع ومدفوعات تجزئة حديثة، مع تبني برامج أخرى لتحقيق الشمول المالي بالتعاون مع مؤسسات عالمية كالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية. (البشير فضيل ضيف، 2020، الصفحات 474-475)

1-2: مفهوم الشمول المالي:

يقصد بالشمول المالي أو التمويل الشامل تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية لإيصالها لأكبر عدد من المؤسسات والأفراد المنخفضي الدخل في المجتمع وبأقل تكلفة ممكنة. ومن متطلبات تحقيق ذلك ضرورة توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمة واستخدامها بفاعلية ومسؤولية، والتحلي بالوعي والثقافة المالية لإدراك الحقوق والواجبات وحجم المكاسب ومستوى المخاطر المنوطة بالمنتج أو الخدمة المالية المقدمة.

وحسب البنك الدولي فإن الشمول المالي: "يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والادخار والتأمين– التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة".

ويعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE): "بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (مفتاح غزال, مراد بركات، 2020، صفحة 48)

2. مبررات التوجه نحو الشمول المالي:

من بين أهم المبررات وراء التوجه نحو اعتماد الشمول المالي في الأنظمة المالية والمصرفية نذكر التالي: (فريد زكريا عبيد، طيب موسلي، 2020، الصفحات 473-474)

- شدة القيود النقدية المفروضة غالبًا على تعاملات الأسر الفقيرة.
- ظاهرة عدم المساواة في الدخل، بحيث سيؤدي زيادة الشمول المالي في الحد منها وتحقيق الاستقرار والتنوع لتقل المخاطر المصرفية وتتحول الحكومات نحو برامج التحويلات الالكترونية للأموال بدل الاعانات المهدورة لضمان الشفافية والحد من الفساد.
- التشكيك في بعض نتائج الدراسات بسبب اعتمادها على البيانات الكلية الخاضعة لقضايا عديدة، إلاّ أن العديد من الأبحاث قد اثبتت حقيقة مدى مساهمة تعميم الخدمات المالية في بعث النمو الاقتصادي والحد من الفقر وزيادة مستويات الدخل والتوظيف بمجرد زيادة فروع البنوك.
- لغرض ادارة المخاطر المالية وتسهيل عملية الاستهلاك في الأوقات الصعبة، فإن ذلك ممكن بواسطة ما يقدمه الشمول المالي من خدمات تحويل الأموال بين العائلات والأصدقاء والأقارب عبر الهاتف المحمول، فضلاً عن امكانية تجميع الأفراد للمدخرات وزيادة الانفاق على الضروريات.

3. أهمية الشمول المالي:

أصبح للشمول المالي أهمية كبيرة نظرًا لعلاقته الوثيقة مع الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وزيادة تنافسية المؤسسات المالية، فضلاً عن مساهماته العديد في الجانب الاجتماعي. ويمكن إبراز ذلك في النقاط التالية: (مفتاح غزال, مراد بركات، 2020، صفحة 48)

- **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** فمن الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول في ظل استبعاد نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات عن الحصول على خدمات مالية عبر قنوات رسمية وبتكاليف معقولة، وهذا من شانه ان يعرض النظام الاقتصادي الى اضطرابات مالية.
- **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** وذلك بتقديم منتجات وخدمات مالية متنوعة وذات جودة لجذب أكبر عدد من العملاء وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.
- **الشمول المالي عامل أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** يعتبر تحسين المستوى المعيشي وتمويل المشروعات المصغرة والحدّ من الفقر وعدم المساواة والتقليل من البطالة ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من أهداف التنمية المستدامة للاقتصاد والتي يمكن تحقيقها بتعميم الخدمات المالية.
- **الشمول المالي يهتم بالجانب الاجتماعي:** وبخاصة فئة محدودي الدخل والفقراء، بحيث سيسمح حصولهم على خدمات مالية وبأقل تكلفة من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والإجتماعية.

4. أبعاد الشمول المالي:

أما عن الأبعاد الرئيسية التي يشملها مفهوم الشمول المالي فهي كالتالي: (صليحة فلاق، شارفي سامية، 2020، صفحة 307)

- **الوصول للخدمات المالية:** ويتطلب ذلك تحليل العوائق المحتملة المنوطة بفتح او استخدام حساب مصرفي ويعتبر ذلك مؤشرا عن مدى القدرة على الوصول الى استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.
- **استخدام الخدمات المالية:** أي معرفة مدى لجوء العملاء الى استخدام الخدمات المالية لمؤسسات القطاع المصرفي، وذلك بعد جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر هذا الاستخدام خلال فترات زمنية معينة.
- **جودة الخدمات المالية:** وهو المقياس الذي يشير الى مدى أهمية الخدمة المالية التي استفاد منها العميل، وفقا لرأيه وموقفه اتجاه جودة الخدمة المالية المقدمة.

ثالثًا. دور التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي لإتاحة فرصة التمويل والاستثمار لكافة المؤسسات وفئات المجتمع لإنشاء وتطوير مشروعاتهم وأعمالهم الخاصة المدرة للدخل. إلاّ أن نجاح هذه العملية مرهون بمدى استخدام قنوات ومنتجات وخدمات مالية فعالة ومتطورة ، إذ

تسعى شركات التكنولوجيا المالية لتوفير ذلك عبر التحوّل الرقمي للخدمات المالية والمصرفية في ظل انتشار استخدام الانترنيت والهواتف الذكية.

1. تعريف التكنولوجيا المالية وخصائصها:

تعدّدت تعاريف مصطلح التكنولوجيا المالية، فمجلس الاستقرار المالي يعرفها على أنها: "ابتكارات مالية قائمة على التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعند تقديم الخدمات المالية، وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل مثل: مدفوعات التجزئة والجملة والبنى التحتية للأسواق المالية وإدارة الاستثمار والتأمين وتوفير الائتمان وزيادة رأس المال". (مرزق سعد، زيان نورة، 2021، صفحة 636)

أما تعريفها وفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية". (جواني صونيا، مريمت عديلة، 2021، صفحة 280)

وعليه فإن التكنولوجيا المالية هي تلك الصناعة التي تختص في تنفيذها مؤسسات تكنولوجيا ناشئة هدفها تحقيق التحوّل نحو المنتجات والخدمات المالية الرقمية التي تمتاز بالسرعة والسهولة وقلّة التكلفة وشمولها لجميع المتعاملين من أفراد ومؤسسات.

والجدول التالي يشير الى عدد المؤسسات الناشئة الناشطة في مجال التكنولوجيا المالية عبر العالم:

الجدول رقم 1: عدد مؤسسات التكنولوجيا المالية النائشة في العالم بين سنة 2018–2020.

مناطق العالم	2018	2019	2020
أمريكا الشمالية والجنوبية	5686	5779	8775
أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا	3581	3583	7385
آسيا والمحيط الهادي	2864	2849	4765

المصدر: سارة بوزيد، دور التكنولوجيا المالية في ابتكار الحلول للمنتجات الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية، جماعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 01، مارس 2022، ص553.

كما أن لصناعة التكنولوجيا المالية جملة من الخصائص نوجز اهمها وفق التالي: (مرزق سعد، زيان نورة، 2021، صفحة 637)

- **الوصول لكافة المستخدمين:** كل طبقات وفئات المجتمع تستهدفها مؤسسات التكنولوجيا الناشئة، فتدعم امكانياتها باستمرار عن طريق الشراكات، أو تحسين المنتجات الخاصة بالعملاء محدودي الدخل.
- **مرونة وقدرة على تحمل التكاليف:** تقدم مؤسسات التكنولوجيا المالية آليات وأساليب عدة للدفع مقابل السلع والخدمات.

- **التصميم وفق طلب العميل:** ترتكز تصاميم مؤسسات التكنولوجيا المالية على طلبات العملاء في ابتكار منتجات وخدمات بسيطة وسهلة.
- **السرعة:** تنجز مؤسسات التكنولوجيا المالية المعاملات بسرعة فائقة بفضل تحليلاتها السريعة واستخدام البيانات الضخمة والخوارزميات.
- **سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة:** تساهم هذه السياسة في تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، فضلاً عن تسهيل اتخاذ القرار لأصحاب الأعمال التجارية واستغلال الفرص.

2. مجالات استخدام التكنولوجيا المالية:

تقدم مؤسسات التكنولوجيا المالية تشكيلة واسعة من الخدمات المالية موجهة لعدة قطاعات نذكر أهمها في التالي: (نور الدين كروش، أسماء بللعما، زهرة سيد أعمر، 2020، صفحة 119)

- **خدمات الدفع:** وتشمل الأنشطة المصرفية النشطة والمرنة المقدمة للعملاء من خلال توفير مجموعة متنوعة من أساليب الدفع كالدفع عبر الهاتف النقال، والتحويلات المالية نحو الخارجTransfer Wis، وادارة تدفقات الدفع للتجارة الإلكترونية، وتبادل العملات دون تكلفةKantox.
- **خدمات الاستثمار والتمويل:** تستقطب Fintech مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة، وتوفير منصات التمويل الجماعي crowdfundig للشركات سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال، فضلا عن تقديم خدمات استشارة مالية عبر الانترنيت للأفراد.
- **خدمات مصرفية للأفراد:** من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية للأفراد عبر الشبكة دون أي وجود مادي للوكالة وبأقل التكاليف، واقتراح أيضًا حلول تسيير الميزانية وتقديم أدوات متنوّعة للإدارة المالية الشخصية.
- **خدمات للمصارف على أساس قاعدة Big Data:** وهي خدمات تقدم خصيصا للقطاع المصرفي، وذلك من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات لتحسين ادارة العلاقة مع الزبون(سلوك الشراء، الادخار، الملاءة المالية).
- **خدمات للمصارف والشركات:** تساهم Fintech في تقديم حلول من اجل تحسين ادارة الشركات، كتقنية البلوكات Blocktech لتطوير الحلول الموجهة للمصارف والمعتمدة على تكنولوجيا البلوكتشين لتسجيل المعاملات ومعالجة المعلومات وإدارة المخاطر والضرائب...إلخ.

والجدول التالي يعكس معدلات تطور التكنولوجيا المالية في بعض القطاعات بين سنة 2015و 2019.

الجدول رقم 2: تطور معدلات صناعة التكنولوجيا المالية حسب القطاعات من 2015 الى 2019

الرتبة	القطاعات	صناعة التكنولوجيا المالية حسب القطاع (٪)		
		2015	2017	2019
1	الدفع والتسوية	18	50	75
2	ادراة الثروات	17	20	34
3	التخطيط المالي	8	10	29
4	التأمين	8	24	48
5	الإقراض	6	10	27

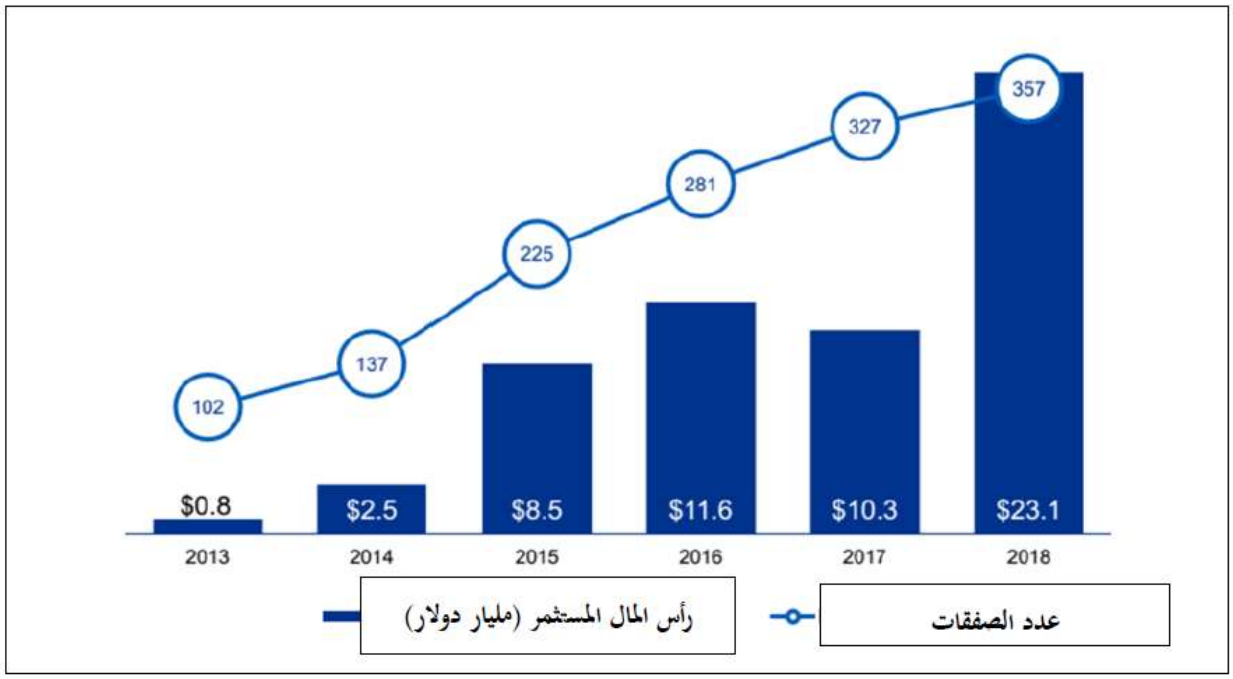
المصدر: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تطبيق الابتكار المفتوح في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي: مايزيا نموذجًا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 04، ديسمبر 2021، ص549.

3. ابتكارات وخدمات التكنولوجيا المالية الداعمة للشمول المالي:

من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز دعائم الشمول المالي، بحيث تساعد المستحدثات المالية الرقمية على توسيع المؤسسات المالية نطاق الخدمات المالية والمصرفية وتحصل الفئات المستبعدة ماليًا على الخدمة المالية بسهولة وسرعة وبأقل تكلفة.

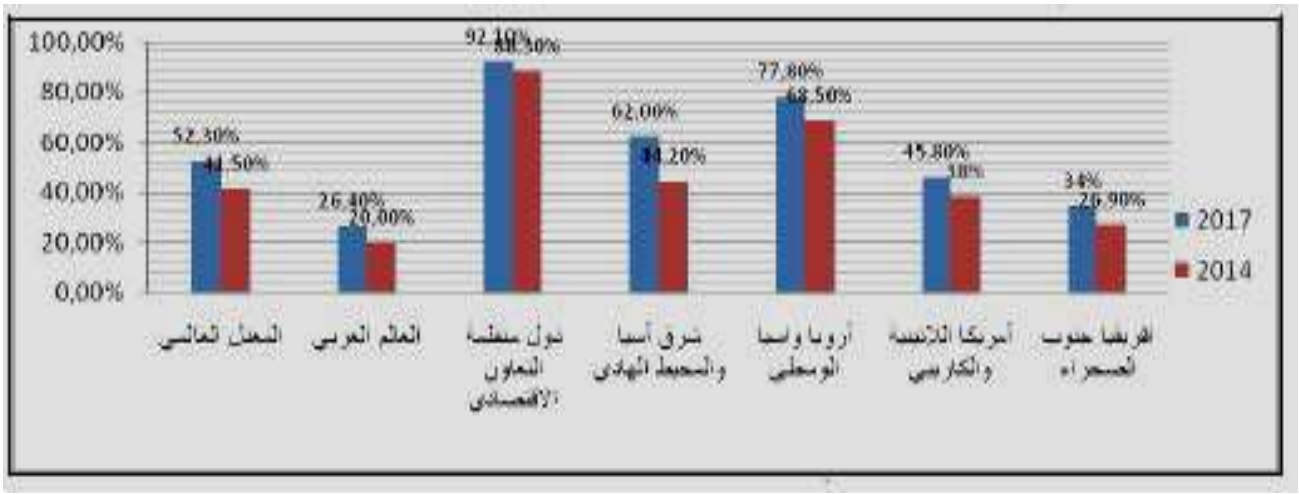
وفي نفس السياق، فإن تحسن الشمول المالي العالمي يتضح جليًا من خلال نمو النشاط الاستثماري العالمي في مجال التكنولوجيا المالية ونسبة الافراد الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية، كما يتضح في الشكلين التاليين:

الشكل رقم1 : تطور النشاط الاستثماري العالمي في التكنولوجيا المالية بين 2013 و2018.



المصدر: صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة1، المجلد 21، العدد 1، جوان 2020، ص303.

الشكل رقم 2: مقارنة نسبة الأفراد البالغين الذين أبرموا صفقات رقمية بين 2014 و2017.



المصدر: مرزق سعد، زيان نورة، التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص639.

أما فيما يخص ابرز التقنيات المالية المبتكرة والداعمة لقطاع الشمول المالي نذكر: (أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، 2021، الصفحات 553-554)

- تقنية الدفع عبر الهاتف المحمول.
- تقنية المنصات الرقمية للتمويل الجماعي(Crowd Funding)
- تكنولوجيا الحوسبة السحابية (الغيمية).(Cloud Computing)
- العملات الافتراضية. (Cryptocurrencies)
- البيانات الضخمة(Big Data)
- الذكاء الاصطناعي.(Artificial Intelligence)
- التكنولوجيا التنظيمية(Regulatory Technology)
- سلسلة الكتل (البلوكتشين).(Blockchain)

رابعًا. مساهمة التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعميم الشمول المالي الرقمي.

1. نشأة وتطور التكنولوجيا المالية الإسلامية:

يعرف قطاع التمويل الإسلامي نموًا وتطورًا ملحوظًا على المستوى العالمي ويُتوقع أن يصل معدل نمو هذه الصناعة البالغ حجمها 2.2 تريليون دولار الى 10 أو 12٪ ما بين سنة 2021 و2022 وفق وكالة "ستاندارد اند بورز" للتصنيف الائتماني تماشيًا مع توسع اصدارات السندات المالية الاسلامية.

وفي ظل هذه الظروف جاءت مبادرة قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية من الغرب نظرًا للجودة والثقة والفرص التي يضمنها مثل هذا القطاع. (بوزيد سارة، 2022، صفحة 558)

وتشكل التكنولوجيا جوهر ومستقبل الخدمات المالية والتجارية وبخاصة بعد توسع وانتشار الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي. وغم قدم مفهوم التكنولوجيا المالية إلاّ أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي من طرف جميع المشاركين في الصناعة المصرفية الإسلامية حتى سنة 2014 أين تم الجمع بين التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي لتبرز التكنولوجيا المالية الإسلامية كنسخة متوافقة مع الشرع الإسلامي من نظيرتها التكنولوجيا المالية التقليدية. (نور الدين كروش، أسماء بللعما، زهرة سيد أعمر، 2020، صفحة 124)

وعليه يمكن تلخيص أهم التطورات الحاصلة في سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية وفق ما جاء به تقرير سنة 2021 والصادر عن شركة الأبحاث« **DinarStandard** » والمتخصصين في التمويل الرقمي المهيكل« **Elipses** » الخاص بالتكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية في النقاط الرئيسية التالية: (بوطريف لويزة، يونس شعيب، 2021، الصفحات 456-457)

- بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية عالميًا 241 شركة، بعدما كان 93 شركة ناشئة وفق تقرير التكنولوجيا المالية الاسلامية لعام 2018.
- بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي 49 مليار دولار سنة 2020 وهو ما يمثل نسبة 0.72٪ من حجم سوق التكنولوجيا المالية العالمية وفقًا لحجم المعاملات. كما يتوقع نموها بمعدل 21٪ سنويا لتبلغ حجم 128 مليار دولار سنة 2025 بحيث ستفوق معدل نمو نظيرتها التقليدية المقدر ب15٪.
- تسيطر الأسواق الخمسة(العربية السعودية، ايران، الامارات العربية المتحدة، ماليزيا، إندونيسيا) على نسبة 75٪ من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي. وهذا يدل على التركيز العالي لنشاط هذه السوق بين الدول الخمسة الرائدة.
- نسبة 77٪ من شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية تنشط في مجال: جمع الأموال، الودائع، الاقراض، ادارة الثروات، التمويل البديل والمدفوعات.

2. مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية:

يشمل مصطلح التكنولوجيا المالية الإسلامية « **IFinTech** » مكونين رئيسيين هما: التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي، بحيث تعرف على أنها جميع التطبيقات ومنتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المعتمدة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

كما يمكن تعريفها على أنها جميع التطبيقات المالية الرقمية المعاصرة المستخدمة ضمن قطاع الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية وتكون متوافقة مع قواعد الشرع الإسلامي، تساهم في: (بوطريف لويزة، يونس شعيب، 2021، الصفحات 472-473)

- استحداث نماذج أعمال قائمة على التكنولوجيا تعزز أهداف الشريعة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية.
- تحسين الخدمات المقدمة لعملاء المصارف الإسلامية من حيث سرعة التنفيذ وجودة الخدمة.
- تسهيل الوصول للخدمات المالية الإسلامية وبأقل التكاليف ومواكبة تطلّعات الجيل الجديد، وتحقيق الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر.
- إرساء العدالة الاجتماعية.

وعمومًا يمكن تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية على أنها تلك الابتكارات المالية الرقمية المستخدمة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، تهدف الى تحقيق نفس أهداف التكنولوجيا التقليدية كالسرعة والسهولة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية وبالكيفية التي تسمح لجميع شرائح المجتمع من الاستفادة منها، بالإضافة الى مشروعيتها من الناحية الشرعية.

3. النظرة الشرعية للتكنولوجيا المالية:

من الناحية العملية فإن التكنولوجيا المالية تلعب دورًا مهمًا في تطوير الأنشطة المالية والمصرفية الحديثة، أما من الناحية الشرعية فهي مباحة ويجوز استخدامها ما دامت تتفادى المحاذير الشرعية كالربا، القمار، الميسر، الغرر وعدم اليقين، وذلك من أجل ضمان المحافظة على المصلحة العامة للمتعاملين.

وقد اشتهرت التكنولوجيا المالية الإسلامية خلال الآونة الأخيرة مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية وفقدان الأفراد للثقة في الأنظمة المصرفية، مما زاد من رغبتهم في البحث عن بديل يلبي احتياجاتهم من جهة ويحقق التعافي من الأزمة الناتجة عن أسعار الفائدة المحرمة من جهة أخرى. فمستقبل التمويل الإسلامي يبدو مزدهرًا مع انتشار الهواتف الذكية واعتماد التكنولوجيا المالية الإسلامية ليس في الدول الإسلامية فقط بل كل دول العالم وذلك لشفافيتها وإلتزامها بالقيم الأخلاقية. فالتكنولوجيا المالية مساعدة وممكنة لخدمات ومنتجات التمويل الإسلامي. (مريم جامع، أحمد علاش، 2021، الصفحات 456-457)

4. مواكبة المصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية الحديثة:

لجأت المصارف الإسلامية الى مسايرة نظيرتها التقليدية في مجال التكنولوجيا المالية الحديثة وذلك من خلال: (ايمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاوي، 2020، صفحة 340)

- اعتماد المصارف الإسلامية أدوات تعامل حديثة تمثلت في اصدار بطاقات الائتمان العالمية، وبطاقات الصرف الآلي وتوفير الأجهزة الخاصة بها.
- انشاء مصرف إسلامي افتراضي الاول من نوعه عبر العالم سنة 2000 بعد اعلان بيت التمويل الخليجي بالبحرين عن نيته وطموحه الجريء في مزاولة العمل المصرفي الرقمي عبر الانترنيت، وبالاشتراك مع عدد من البنوك والهيئات لتقديم مختلف الخدمات المصرفية الإسلامية. وذلك من خلال: الاستعانة بكبرى شركات الكمبيوتر العالمية لمراعاة كافة وسائل الأمان عند اعداد أنظمة المصرف الإسلامي الإفتراضي، إعداد صفحات وعناوين المصرف على الشبكة الدولية بعد موافقة البنك المركزي البحريني.

وفي نفس السياق فقد سارعت العديد من الدول الإسلامية وبخاصة العربية الى تبني واعتماد تقنيات وابتكارات التكنولوجيا المالية ضمن مصارفها الإسلامية من أجل تطوير آدائها وتحسين جودة خدماتها المالية.

وقد توصلت الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها شركة"**أرنست أند يونغ**" « **E&Y** » حول انتشار التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية لبعض الدول العربية الى النتائج: (ايمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاوي، 2020، الصفحات 341-342)

- نسبة 78٪ من زبائن وعملاء المصارف الاسلامية في دول الخليج يتطلعون الى تحسين الخدمات وبخاصة الالكترونية منها.

- رغبة العملاء في توسيع المصارف الإسلامية لقاعدة برامجها التقنية المرقمنة لتشمل خدمات متعددة، على غرار برامج الدفع الالكتروني التي تحتل لوحدها نسبة 40٪ من برامج التكنولوجيا المالية في هذه الدول.
- جملة من الدول الإسلامية العربية شهدت تطورًا في تبني مصارفها الإسلامية للتكنولوجيا المالية وبخاصة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين وقطر، وذلك من خلال إما اطلاقها لصيغ تمويلية إلكترونية ترتكز على تقنية "**البلوكتشين**" أو توفير عملات رقمية أو انشاء "**عقود ذكية**" أو استحداث "**منصات رقمية إسلامية**" للتمويل الجماعي.

5. اعتماد تقنية المنصات الرقمية الإسلامية كآلية لتعميم الشمول المالي الرقمي:

شهدت منصات التمويل الجماعي الإسلامي نموًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة سواءًا في دول منظمة التعاون الإسلامي أو خارجها، وذلك راجع لسرعة انتشار سوق التمويل الإسلامي الذي ساهم بدوره في توسيع دائرة الشمول المالي في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لإحتواء الفئات المهمشة ماليًا واستفادتهم من مختلف الخدمات المالية والمصرفية المتوافقة مع الشرع الإسلامي. فلم تشمل صناعة التكنولوجيا المالية الإسلامية البلدان المسلمة فقط بل انتشرت واتسعت أنشطتها حتى في البلدان غير المسلمة، وقد بلغ حجم أنشطة الاقراض بواسطة منصات التمويل الجماعي 4.182 مليون دولار في العالم سنة 2018 مع توقع نمو حجمها لتصل الى 5.726 مليون دولار سنة 2023. (أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، 2021، صفحة 559)

وعليه ومع تنامي التحولات الرقمية وظهور الاقتصاد الرقمي أصبحت المنصات الرقمية تشكل أحد أهم الركائز لقطاع المال والأعمال، ولا سيما قطاع الصيرفة الإسلامية التي بادرت بدورها لإعتماد تكنولوجيا منصات التمويل الجماعي الرقمية لإقراض المؤسسات وتوفير الخدمات التمويلية بسهولة ووفق الاحتياجات المختلفة للمستخدمين، مما سيساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية ويعمل على تعزيز مستويات تعزيز الشمول المالي الرقمي.

ويمكن التعرّف على أهم هذه المنصات وحجم تداولها عالميًا وفق التالي: (شالور وسام، 2021، الصفحات 406-409)

5-1: منصة الاستثمار "لوا" (Liwwa): أنشئت منصة "لوا" سنة 2013 في مختبر الابتكار بجامعة هارفارد الأمريكية، وقد بدأت نشاطها في الأردن أين أقرضت في سنة واحدة مبلغ 1.6 مليون دولار. كما شجعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تطوير أعمالها بقروض تصل الى 100 ألف دولار. وقد شمل تمويل هذه المنصة دولة مصر أيضًا ليصل حجم اقراضها الى أكثر من 40 مليون دولار، كما أنها إعتمدت في أنشطتها التمويلية مصطلح "معدل الربح" بدل معدل الفائدة ليتوافق مع الشريعة الإسلامية وتصبح أعمالها تقدم قيمة مضافة.

وتقترح منصة "لوا" منتج إسلامي واحد هو "قرض المرابحة" الى جانب تقديمها لقروض تقليدية لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

5-2: منصة التمويل المباشر "بيهايف" (Beehive): بدأ نشاط منصة "بيهايف" عبر الانترنيت في نوفمبر 2014 ومقرها الامارات العربية المتحدة. وقد أنشئت أول شبكة إلكترونية من نوعها تضم المستثمرين المباشرين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وتهدف هذه المنصة الى بناء شراكات بين المستثمرين وشركات صغيرة ومتوسطة ذات جدارة ائتمانية، ولها تكنولوجيا رقمية خاصة بها تلغي تكلفة وتعقيد عملية التمويل التقليدي لهذه الشركات، بحيث تعمل بمبدأ "الند بالند" وجمع أكبر عدد من المستثمرين لتوفير التمويل الجماعي للشركات في الامارات.

وتعتبر منصة "بيهايف" أول منصة رقمية تمتثل للشريعة الإسلامية بإتاحتها الفرصة للمستثمرين في تقديم التمويل والمشاركة في دعم المشروعات الناشئة بكل أمان مع ضمان تحقيق عوائد تفيد الطرفين.

5-3: منصة المرابحة "ناسداك دبي" (Nasdaq Dubai): تعتبر منصة "نازداك دبي للمرابحة" فريدة للتمويل الإسلامي الجماعي، أنشئت في أفريل 2014 بالتعاون بين ناسداك دبي والإمارات الإسلامي(EI) والإمارات الإسلامية للوساطة(EIFB). وقد صُمّمت هذه المنصة وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية وبإشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في شركة "الصكوك الوطنية"، تستخدم شهادات متوافقة مع الشرع الإسلامي، كما اعتمدت في استثماراتها على تطوير استثمارات الوكالة كأصل أساسي في جميع أنشطتها والمتمثلة في تقديم حلول مالية مستقرة وكفءة وموثوقة وأقل مخاطرة طوال الوقت.

5-4: منصة الحساب الاستثماري "أي إيه بي" (AIB): تعتبر منصة الحساب الاستثماري "أي إيه بي" أحد النماذج الواقعية والمقترحة خلال المنتدى العالمي للتمويل الإسلامي بماليزيا في جوان 2016، وذلك لحل الاضطرابات في الأعمال التجارية عند استخدام التكنولوجيا المالية. وتعتبر هذه المنصة بمثابة مصرف إسلامي وسيط مختص في التمويل الجماعي الرقمي، يعزز النزعة الابتكارية للصناعة المالية الإسلامية ويقدم بدائل تمويلية مختلفة عن النماذج التقليدية. وهذا ما سيساهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي للتمويل الإسلامي.

5-5: منصة "أيفين البحرين" IFIN (Islamic Finance Initiation Network): اتفقت كل من شركة الاستشارات الدولية (IFAAS) وشركة الحلول التكنولوجية (Path Solutions) بتطوير برمجيات خاصة تخدم الصناعة المالية الإسلامية، حيث تم انشاء شركة "آيفن" سنة 2014 تمتثل عملياتها لقواعد الشرع الإسلامي وتختص في ربط المؤسسات المالية الإسلامية بتجار التجزئة وبالمشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وبالهيئات والوكالات الحكومية، وهذا من شأنه انشاء بيئة تمويل إسلامي فعّال وتوسيع نطاقه وتجاوز عقباته وتعزيز دور الصيرفة الإسلامية وزيادة فرص العمل وتعزيز الشمول المالي.

وهذا بالإضافة الى العديد من المنصات الرقمية الإسلامية الأخرى، كمنصة (**Finterra Waqf Chain**) التي تستعمل تكنولوجيا البلوكتشين في الأوقاف، ومنصة (**I-Dinar**) المدعومة بالذهب لتبادل العملة الرقمية، ومنصة (**Nusakapital**) الماليزية للتمويل الجماعي، ومنصة (**Skolafund**) الأخلاقية لتمويل التعليم العالي وغيرها من المنصات الرقمية الأخرى.

6. آثار تبني الصيرفة الإسلامية لإبتكارات التكنولوجيا المالية:

سمح تبني الصيرفة الإسلامية التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية بتوفير جملة من الفرص ساعدت على تطوير الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية الرقمية وتوسع دائرة الشمول المالي الرقمي الى جانب نظيرتها التقليدية، كما أن لهذه الابتكارات بعض الجوانب السلبية على قطاع الصيرفة الإسلامية.

6-1: ايجابيات تبني التكنولوجيا المالية الإسلامية: تتمثل فرص اعتماد التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية في النقاط التالية: (زهير غراية، 2019، صفحة 276)

- الاستخدام الأمثل للسيولة، نظرًا لكون كفاءة المصارف الإسلامية في توظيف فوائضها تعتبر أقل من نظيرتها التقليدية وذلك راجع لأسباب شرعية أو فنية في غالب الأحيان.
- تقليل تكاليف المعاملات الشرعية المرتفعة مقارنة بمعاملات المصارف التقليدية لأسباب شرعية كمتطلبات التملّك والحيازة وغيرها. فبالتكنولوجيا المالية تقل التكاليف وتصبح منافسة المصارف التقليدية ممكنة.
- يسمح استخدام التكنولوجيا المالية الحد من الأخطاء الشرعية عند تعامل المصرف مع زبائنه بإنشاء برامج خاصة للرقابة واكتشاف الأخطاء وتداركها لتجنب الخسارة المحتملة بسبب المخاطر الشرعية.

6-2: سلبيات تبني التكنولوجيا المالية الإسلامية: يمكن لإستخدام المصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية أن يُنتج بعض الآثار السلبية مثل: (زهير غراية، 2019، الصفحات 276-277)

- يمكن للتكنولوجيا المالية أن تجعل المعاملات المصرفية صورية، بسبب السرعة الفائقة في انجازها. فالعقود الرقمية للتمويل بالمرابحة تستغرق بضع ثواني لا يدرك الزبون ما اشتراه وما باعه. وهذا يساعد على انتشار التورق الإسلامي بشكل كبير على حساب المنتجات الأخرى.
- يسمح استخدام المصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية بتخفيض التكاليف، لكن تخفيض التكاليف التشغيلية سيؤثر على توظيف الأيادي العاملة. حيث سيتم إحلال الموظفين بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي كما حدث في أحد المصارف الكويتية التي تعاملت مع استفسارات وأسئلة زبائنها دون الحاجة الى قيام عدد كبير من الموظفين بذلك.
- زيادة حدّة المنافسة في سوق التمويل الإسلامي نتيجة دخول مصارف أخرى بإمكانياتها وخدماتها المتنوّعة لتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة. وهذا ما سيؤدي الى فقدان المصارف الإسلامية لزبائنها على المدى الطويل.

7. الآفاق المستقبلية للتكنولوجيا المالية الإسلامية:

7-1: تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية: بعد انتشار فيروس كورونا سنة 2020 و2021 وما سببه من صدمة في عالم المال والأعمال ظهرت العديد من التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية، نوجز أهمها في النقاط التالية: (نور الدين كروش، أسماء بللعما، زهرة سيد أعمر، 2020، صفحة 128)

- حداثة نشأة المصارف الإسلامية وانخفاض مستويات الرقمنة والتكنولوجيا المالية لديها مقارنة بالمصارف التقليدية.
- انخفاض اندماج العملاء في الخدمات المصرفية الإسلامية عبر الهاتف النقال.
- وفقًا لمجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) ستعرف المصارف المتخلفة عن الرقمنة انخفاضًا في أرباحها بين 15 و30٪ خلال السنوات القادمة مقارنة بالمصارف المواكبة للرقمنة.
- توسع محتمل لمؤسسات Fintech في التمويل الإسلامي البديل للتمويل التقليدي، وبخاصة في الأسواق غير المتطورة في التمويل الإسلامي. وهذا سيزيد من تنافسية هذه المؤسسات مع المصارف الإسلامية غير الرقمية.
- وفق نتائج الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين الصادر في جوان 2020 فإن المصارف الإسلامية ستواجه تحديات إلكترونية كلّما زاد استخدامها لتقنيات الرقمنة، كالأمن السيبراني وحماية البيانات، النظم الرقابية على العمليات الرقمية، ضعف البنية التحتية وإدماج التكنولوجيا، اكتساب عملاء جدد والاحتفاظ بهم، منافسة نماذج تجارية غير تقليدية قائمة على التكنولوجيا المالية.

7-2: مستقبل التكنولوجيا المالية الإسلامية:

وعلى ضوء التحديات السابقة فإن الأفق المستقبلية للتكنولوجيا المالية الإسلامية سترتكز على عدة أمور نذكر منها: (بوطريف لويزة، يونس شعيب، 2021، صفحة 478)

- بداية توجه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية نحو تقديم خدمات مالية جديدة ذات اهمية بالغة في مستقبل اندماج المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية والمصارف الإسلامية مع هذه الشركات.
- سيتسنى لمطوري التكنولوجيا المالية ايجاد حلول عملية ومبتكرة للمشكلة الحالية بواسطة استخدام تحليلات البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والعملات المشفرة.
- ضرورة توجه الحكومات والجهات التنظيمية نحو صياغة تشريعات ولوائح مناسبة تخدم وتبعث نمو الابتكارات والتكنولوجيا المالية عوض كبحها.

خامسًا. نتائج الدراسة:

- لا يقتصر نطاق الشمول المالي على ايصال المنتجات والخدمات المالية غير الاسلامية فقط بل حتى النوع الاسلامي منها وذلك نظرا للجودة والثقة المتنامية في الصناعة المالية الاسلامية لدى المسلمين والغرب على حد سواء.

- تعرف المصارف الاسلامية بداياتها الاولى في مجال التكنولوجيا المالية، فحداثتها ومحدودية ما تقدمه من خدمات رقمية بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية يجعلها متأخرة في مجال الابتكار والتطوير الرقمي لعملياتها.
- التركيز على خدمات المنصات الرقمية للتمويل الجماعي الإسلامي لا يكفي ولا يضاهي ما يتم تداوله على الشبكة من تقنيات مالية غير اسلامية عالية الجودة.
- غياب التنسيق الحقيقي بين كل من صناع القرار وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة والمؤسسات المالية والمصرفية لبعث قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية خاصة والتي –على سبيل المثال– لا تزال معظم بنوكها الإسلامية غير قادرة أصلاً على التأقلم داخليًا.ضمن الاسواق المحلية العربية. التنسيق بين للنجاح في ايصال المنتج والخدمة المالية المطلوبة بكفاءة وفعالية لجميع الفئات المقصية ماليًا.
- لا تواكب التكنولوجيا المالية الإسلامية دائمًا كل ما يستحدث من تقنيات رقمية عبر العالم وهذا نتيجة ضعف البنية التحتية الرقمية في البلدان العربية خاصة. وبالتالي سيتراجع دورها في توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي محليًا.

سادسًا. الخاتمة:

يواجه عالم المال والأعمال الحديث ثورة في صناعة التكنولوجيا المالية، فمراكز القوى في سوق التمويل والخدمات المالية قد تغيرت وأصبح التمويل الرقمي يفرض وجوده بقوة ضمن مختلف القطاعات المالية والاقتصادية محليًا اقليميًا ودوليًا. أما التكنولوجيا المالية الإسلامية فقد أضحت اليوم تعاني من تأخرها في هذه الصناعة والفجوة التشريعية والرقمية الكبيرة التي تعاني منها الدول العربية على وجه الخصوص بالمقارنة مع الدول المتقدمة والناشئة، وهذا يطرح تحديًا كبيرًا حول ضرورة استحداث منظومة توافق بين كل من متطلبات التطورات الرقمية والاحتياجات الانسانية والمؤسساتية.

الاقتراحات:

- للتكنولوجيا المالية الإسلامية القدرة على دعم الشمول المالي الرقمي طالما يستمر سعيها لإستحداث آليات وتقنية كفءة وفعّالة تواكب الثورة التكنولوجية والتغير المستمر في رغبات العملاء.
- ضرورة دعم البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي والتكنولوجيا المالية لخروج الدول العربية خاصة من النظام التمويل التقليدي غير الرقمي وغير الإسلامي.
- يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية– ومن خلال البحث والتطوير– أن تنجح في تحقيق الشمول المالي الرقمي من جهة، وتجاوز صعوبات التمويل التقليدي من جهة أخرى.

سابعًا. قائمة المراجع:

البشير فضيل ضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة ادراة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، 06* (01)، الصفحات 471-485.

ايمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاوي. (2020). ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير اداء البنوك الاسلامية العربية. *مجلة رؤى اقتصادية ، 10* (01)، 332-348.

أيمن بوزانة، وفاء حمدوش. (2021). تطبيق الابتكار المفتوح في التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي: ماليزيا نموذجا. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 09* (04)، 543-568.

بوزيد سارة. (2022). دور التكنولوجيا المالية في ابتكار الحلول للمنتجات الاسلامية-دراسة حالة منصة إشهاد لمعهد البنك الاسلامي للتنمية. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي ، 09* (01)، 550-565.

بوطريف لويزة، يونس شعيب. (2021). واقع التكنولوجيا المالية الاسلامية في ظل التحديات الراهنة. *مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، 05* (02)، 466-483.

جواني صونيا، مريمت عديلة. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-تجربة البحرين-. *مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة ، 04* (02)، 272-291.

زهير غراية. (2019). مستقبل صناعة التمويل الاسلامي في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. *مجلة أبعاد اقتصادية ، 09* (02)، 265-285.

شالور وسام. (2021). الاقتصاد الرقمي ومنصات التكنولوجيا المالية الاسلامية-دراسة حالة:منصة I DINAR المدعومة بالذهب. *مجلة العلوم الادارية والمالية ، 05* (01)، 396-416.

صليحة فلاق، شارفي سامية. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي-تجربة البحرين-. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، 21* (01)، 297-320.

فريد زكريا عبيد، طيب موسلي. (2020). فعالية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 06* (02)، 469-480.

مرزق سعد، زيان نورة. (2021). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي. *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، 07* (02)، 631-646.

مريم جامع، أحمد علاش. (2021). دور التكنولوجيا المالية في النهوض بالمالية الاسلامية. *مجلة الابداع ، 11* (01)، 454-467.

مفتاح غزال, مراد بركات. (2020). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، 03* (01)، 46-56.

نور الدين كروش، أسماء بللعما، زهرة سيد أعمر. (2020). مستقبل الصناعة المصرفية الاسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، 04* (02)، 111-132.

استمارة المشاركة

الإسم واللقب: عامر خديجة باللغة الأجنبية: AMEUR KHADIDJA

مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي نور البشير –البيض–

المخبر: مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية–المركز الجامعي نور البشير–البيض.

الرتبة العلمية: طالبة–سنة ثانية دكتوراه

الهاتف المحمول: 0671279651

البريد الالكتروني:k.ameur@cu-elbayadh.dz

المحور الثاني: مدى قدرة التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي

عنوان المداخلة: شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية آلية لدعم وتيرة الشمول المالي

شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية آلية لدعم وتيرة الشمول المالي

Islamic banking windows in Algerian public banks A mechanism to support the pace of financial inclusion

ط.د عامر خديجة – المركز الجامعي نور البشير– البيض الايميل:k.ameur@cu-elbayadh.dz

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية–المركز الجامعي نور البشير–البيض.

الملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية في دعم وتيرة الشمول المالي، حيث تسجل الجزائر أدنى المستويات في مؤشرات الشمول المالي، لذا تبذل الحكومة مجهودات كبيرة من أجل تعزيزه، أبرزها اصدار النظام 20-02 الذي أتاح للبنوك و المؤسسات المالية انشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية.

واعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة و تحليل الجوانب المختلفة للشمول المالي و النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية، و خلصت الدراسة الى أن النوافذ الإسلامية تساهم بشكل كبير في استقطاب شرائح جديدة من المجتمع تأبى التعاملات الربوية وذلك من خلال تقديم خدمات مالية تتماشى مع المعتقدات والقيم الدينية ، وبالتالي هي تساهم في رفع معدل الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: شبابيك صيرفة إسلامية، خدمات مالية، شمول مالي، بنوك عمومية.

The abstract:

The study aims to identify the contribution of islamic banking windows in Algerian public banks to support the pace of financial inclusion, as algeria records the lowest levels in the indicators of financial inclusion, so the government is making great efforts to strengthen it, most notably the issuance of the 20/02 system that allowed banks and financial institutions setting up windows for Islamic banking.

In our study, we relied on the descriptive analytical approach to studying and analyzing the different aspects of financial inclusion and islamic windows in public banks, and the study concluded that Islamic windows contribute significantly to attracting new segments of society

that refuse usurious transactions, and that by providing financial services that are in the line with religious beliefs and values, thus is contributes to raising the rate of financial inclusion.

Keywords : Islamic banking windows , financial services , financial inclusion , public banks.

1.مقدمة:

حظيت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من قبل مختلف الحكومات في العالم، باعتبارها ترتكز على المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية إسلامية تتسمم بالنزاهة وقلة المخاطر.

يعتبر الشمول المالي هدفا استراتيجيا لدول العالم، والدول العربية خاصة بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية، ويرتبط تعزيز الشمول المالي بمدى القدرة على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة و مناسبة تسمح بوصول جميع فئات و شرائح المجتمع لها. حيث تسجل الجزائر أدنى مستويات الشمول المالي في العالم.

وفي هذا الإطار سعت الحكومة الجزائرية الى تفعيل اليات لتعزيز الشمول المالي من بينها انشاء نوافذ مالية إسلامية في البنوك العمومية استجابة لرغبة شريحة كبيرة من المجتمع تفضل الخدمات المالية الإسلامية لأنها تتوافق مع ثقافة و قيم المجتمع الجزائري.

1.1. اشكالية البحث: انطلاقا مما سبق، كيف تساهم شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية في دعم ووتيرة الشمول المالي؟

أسئلة فرعية:

-ماذا نقصد بشبابيك الصيرفة المالية؟

-ماهي أهم أبعاد وأهداف الشمول المالي؟

-ماهو واقع شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

2.1. أهمية البحث: محاولة التحسيس بدور الشبابيك المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، خاصة في ظل اهتمام الحكومة الجزائرية بنشر خدمات مصرفية إسلامية.

3.1. أهداف البحث: نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على مفهوم الشبابيك المالية الإسلامية و دوافع انشائها.

-التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته.

-توضيح دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

4.1.هيكل البحث: وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم التطرق الى المحاور التالية:

-المحور الأول: شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية.

-المحور االثاني: ماهية الشمول المالي.

-المحور الثالث: مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي.

2.الشبابيك المالية الإسلامية:

يعتبر إقامة الشبابيك المالية الإسلامية أو ما يطلق علبها باسم النوافذ الاسلامية أحد الأساليب المعتمدة لدى الأنظمة التي تهدف الى ادخال الصيرفة الإسلامية لدى بنوكها ومؤسساتها المالية، واتجهت الجزائر نحو توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، من خلال فتح شبابيك إسلامية والتي أقرها نظام بنك الجزائر (20-02) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها.

1.2. تعريف شبابيك الصيرفة الإسلامية:

أطلق المشرع الجزائري تسمية "شباك المالية التشاركية" على النوافذ الإسلامية، وجاء هذا بعد اعتماد الصيرفة الإسلامية لدى البنوك التقليدية الجزائرية، ذلك من خلال اصدار مجلس النقد والقرض للنظام رقم 18-02 المتضمن العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. وجاء هذا ضمن أحكام نص المادة الخامسة منه الفقرة الأولى والثانية جاء فيها: يقصد ب "شباك المالية التشاركية" دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية موضوع هذا النظام.

نتيجة للنقائض التي تضمنها هذا النظام سواء في الأخذ بالمصطلحات وتحديد المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وعدم ضبطها بشكل جيد، ألغي هذا النظام وحل محله النظام رقم 20-02 المتضمن تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

أول ما جاء هو استبدال مصطلح "شبابيك المالية التشاركية" بمصطلح "شباك الصيرفة الإسلامية" وفي هذا المقام نقول أحسن ما فعل المشرع عندما غير المصطلح لأن عبارة "الصيرفة الإسلامية" أسهل وأوسع من "المالية التشاركية" من حيث مدلول المصطلح وهذا هو القصد أي ادراج كل ما يمكن أن يدخل ضمن أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات (د.فريدة، 2021، صفحة 319). المالية

جاء تعريف شباك الصيرفة الإسلامية ضمن نص المادة السابع عشر من النظام رقم 20-02 المتضمن تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها

من طرف بنك الجزائر على أنه "هيكل مستقل استقلالا ماليا واداريا، ضمن بنك أو مؤسسة مالية يقدم حصريا خدمات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 32) ومنتجات الصيرفة الإسلامية".

2.2.خصائص شباك الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

–شباك الصيرفة الإسلامية عبارة عن هيكل ينشأ ضمن بنك أو مؤسسة مالية تقليدية.

–يتمتع شباك الصيرفة الإسلامية بالاستقلالية المالية ولقد فرضها المشرع من اجل إقامة هذا النوع من الشبابيك وتشمل الاستقلالية المحاسبية ومجسدة الفصل بين المحاسبة الخاصة بالبنك أو المؤسسة المالية المنشأة للشباك على اعتبارها محاسبة وفق قواعد ربوية قائمة على أساس حساب الفائدة المحرمة شرعا والمحاسبة التي يخضع لها شباك الصيرفة الإسلامية الذي (د.فريدة، 2021، صفحة 319) يعتمد قواعد محاسبة لا تقوم على حساب الفوائد الربوية.

–يتمتع شباك الصيرفة الإسلامية بالاستقلالية الإدارية وذلك من حيث الهيكل التنظيمي والمستخدمين.

–من أبرز خصائص هذا الشباك قيامه بنوع واحد من العمليات وهي العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهذا أساس اقامته، اذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقدم الشباك عمل مصرفي ربوي على الاطلاق.

3.2. دوافع انشاء الشبابيك الإسلامية:

أن الأسباب والدوافع في نشوء النوافذ الإسلامية تختلف من بنك لآخر، ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي لا يخرج (خضير، 2021، صفحة 452) أي بنك يريد انشاء نافدة إسلامية النظر اليها، وأهمها:

–تنامي الوعي لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره الى تحول أعداد كثيرة من العملاء الى البنوك الإسلامية.

–انها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، وجلب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية.

–اثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية

–ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية، وذلك للسعي نحو تعظيم أرباحها.

–الحوافز العقائدية والإجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بغض البنوك التقليدية، وتكون هذه خطوة أولى نحو التحول الكامل الى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك.

–تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى المصارف الإسلامية.

-نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

-بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فارن الهدف الرئيس من افتتاح نوافذ إسلامية هو دافع مادي بحت، وهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

4.2. أهم الشبابيك الإسلامية التي تم فتحها بالمصارف العمومية الجزائرية:

بالنسبة للنوافذ الإسلامية التي تم افتتاحها في المصارف العمومية الجزائرية، كانت بدايتها بالبنك الوطني الجزائري، حيث تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى هذا البنك يوم 04 أوت 2020، من خلال تسويق منتجات مطابقة للشريعة الإسلامية، تحت اشراف الوزير الأول السابق عبد العزيز جراد، ثم بنك القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، في انتظار تعميمها على البنوك الأخرى.

وبالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، أطلق في نوفمبر 2020 خدمات الصيرفة الإسلامية،

على مستوى خمس وكالات مختلطة (صيرفة إسلامية وصيرفة تقليدية)، بسعيد حمدين (الجزائر العاصمة)، عين تموشنت، بسكرة، البويرة وقسنطينة، وفي ديسمبر 2020، تم افتتاح وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية، بمدينة سطاوالي بالعاصمة، حيث دشنها وزير المالية يوم 01 ديسمبر 2020.

وتسعى وزارة المالية الى رفع عدد الشبابيك المخصصة للصيرفة الإسلامية بالمصارف العمومية الى 320 شباك على المستوى الوطني، مع نهاية سنة 2021، في حين تبلغ حاليا 130 شباك، حسب وزير المالية. (نواري و خليل ، 2021، صفحة 30)

3.ماهية الشمول المالي:

1.3.مفهوم الشمول المالي:

حظي مصطلح الشمول المالي باهتمام كبير من قبل المؤسسات الدولية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء مما أدى الى ظهور عدة مفاهيم له تصب مجملها في إطار واحد حيث يقصد بالشمول المالي اتاحة وتوسيع الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية.

ومن أهم التعاريف المقدمة للشمول المالي ما يلي:

- **يعرفه البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014** تحت عنوان **"تقرير التنمية المالية العالمي"** على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية " (بن رجب، 2018، صفحة 02)

❖ **تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) على أنه:**

"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، 2015، صفحة 03)

❖ **تعرفه مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي على أنه:** "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (بدر و ماجد، صفحة 179)

2.3. أهمية الشمول المالي: وتتمثل في العناصر التالية:

-الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي.

-الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها الاجتذاب اكبر عدد من الزبائن والعملاء.

-الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

-يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي: و من خلال حصولهم علي المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

3.3.أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

ان من أهم المؤشرات الأساسية لقياس الشمول المالي نجد ما يلي:

1-مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية

-عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزئة حسب نوع الوحدة الإدارية.

-عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000كلم مربع.

-مدى الترابط بين نقاط تقديم النقاط.

-النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2-مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية

✓ **استخدام الحسابات المصرفية**

-نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد.

-الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).

-عدد المعاملات (الإيداع والسحب)

-طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية (أجهزة الصراف الالي، فروع البنك).

✓ **الادخار**

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة.

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة مالية رسمية مثل البنوك ومكاتب البريد.

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

✓ **الاقتراض**

-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.

-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.

✓ **المدفوعات**

-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو ارسال الأموال الى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.

--النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.

-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو ارسال او تلقي أموال في 12 شهر الماضية

3-مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية

✓ **القدرة على تحمل التكاليف:**

-معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.

-متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.

-متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

-نسبة العملاء الذين أفادو بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

✓ **الشفافية:**

-نسبة العملاء الذين أفادو أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.

-وجود نموذج محدد للخدمات المالية المقدمة.

✓ **حماية المستهلك:**

-مدى وجود قانو ن أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية

-مدى وجود إمكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية.

-نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

✓ **التثقيف المالي:**

-حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل: المخاطرة، التضخم والتنويع.

-النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون اعداد ميزانية لهم كل شهر.

✓ **المديونية أو السلوك المالي:**

-نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.

-كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن اما بالاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول، أو قرض بنكي.

✓ **العوائق الائتمانية:**

-نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.

-نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات اخر قرض مصرفي (مبرك و أقوجيل، 26 سبتمبر 2019، صفحة 5)

-مدى وجود عوائق أو نقص معلومات حول أسواق الائتمان.

4.3.أهداف الشمول المالي:

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/ البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطرية الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي كما وضعها أبودية عام 2016 هي كالتالي:

-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

-تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

-تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

-خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي. (خضير، 2021، صفحة 454)

4- شبابيك الصيرفة الإسلامية آلية لتحسين الشمول المالي:

1.4.مساهمة شبابيك الصيرفة الإسلامية في تحسين الشمول المالي:

شبابيك الصيرفة الإسلامية هي صناعة مالية إسلامية ، وبالتالي فهي تساهم على نحو متزايد في تحسين الشمول المالي، حيث تسمح بتطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد و الأسر التي تعاني من:

-الفقر المدقع (تحت خط الفقر): عن طريق الزكاة، الصدقات الوقف وتقاسم المخاطر الاجتماعية.

-الفقر (فوق خط الفقر): عن طريق القرض الحسن الزكاة، الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر.

-الدخل المنخفض: عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. (فلاق صليحة، سوداني، و حمدي، 2021، صفحة 286)

لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي ،كونه يقدم حلولا للفئات التي امتنعت عن التعامل مع البنوك التقليدية لإعتبارات مختلفة، فتصميم منتجات و خدمات مالية مختلفة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات الأفراد و الشركات يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، من خلال جذب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات، إضافة الى ذلك فإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، كما يحتوي النظام الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات كالزكاة و الصدقة، الوقف و القرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات تقاسم المخاطر لإستهداف أصحاب الدخل المنخفض في المجتمع، وهنا تظهر أهمية التمويل الإسلامي و مساهمته في تعزيز الشمول المالي.

2.4. دور خدمات الشبابيك الإسلامية في دعم الشمول المالي:

الشمول المالي يعتبر هدف استراتيجي لجميع الدول و هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة و بأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء، وبمأن شبابيك الصيرفة الإسلامية هي صناعة مالية إسلامية تهدف الى اتاحة منتجات وخدمات مالية تستند الى الشفافية و الضوابط الشرعية، وتم انشائها استجابة لرغبة شريحة كبيرة من الجزائريين الذين يرغبون في استثمار و توظيف أموالهم وفق أحكام الشريعة الاسلامية ، وبالتالي فإن الشبابيك الاسلامية تساهم على نحو متزايد في تحسين الشمول المالي من خلال الوصول الى الفئات المستبعدة التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة أهمها تجنب المعاملات الربوية وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات الاتية : (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، الصفحات 34-33)

- **المرابحة:** هي عقد يقوم بموجبه بنك البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفق لشروط العقد المتفق عليها بين الطرفين.
- **المشاركة:** هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع او في عمليات تجارية من أجل تحقيق الأرباح.
- **المضاربة:** هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى "مقرض للأموال" ، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

- **الإجارة:** هي عقد ايجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى "المؤجر" تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر"، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة او غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد ايجار يتم تحديده في العقد.
- **السلم:** هو عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له اجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.
- **الاستصناع:** هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة الى زبونه صاحب الامر، او بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين.
- **حسابات الودائع:** هي حسابات تحتوي على أموال يتم ايداعها في بنك من طرف افراد أو كيانات، مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها الى المودع أو الى شخص اخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا.
- **الودائع في حسابات الاستثمار:** هي توظيفات لأجل، تترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

3.4. واقع تفعيل الصيرفة الإسلامية بهدف دعم الشمول المالي في الجزائر:

لابد من الإشارة الى الخطوات الجادة التي قامت بها الحكومة الجزائرية في اتجاه توطين الصناعة المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية، وتعزيز دورها، وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله "ان العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، وأكد أن الصيرفة الإسلامية سيتم العمل بها وتعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة وذلك لكسب ثقة المواطن".

وفي هذا الإطار تم اصدار النظام 20-02 بتاريخ 15-03-2020 الذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية انشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية واشترط ان يكون الشباك مستقلا من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة المالية، وتكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 34)

وفيما يخص مساهمة شبابيك الصيرفة المالية في دعم وتيرة الشمول المالي ، فقد صرح المدير العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، السيد محند بوراي، على هامش اشرافه على فتح شباك الصيرفة الإسلامية بالوكالة المحلية بالجلفة يوم 17 جوان 2021 ان استراتيجية البنك في فتح خدمات الصيرفة الإسلامية، أعطت مؤشرات جد مشجعة حيث تم تسجيل اقبال كبير للاستفسار عن هذه الخدمات وابداء رغبات في الانخراط في هذا النمط الجديد، من أجل الاستفادة من المنتجات و الخدمات، وأشار الى ان مؤسسته المالية استطاعت منذ عملية اطلاق الشبابيك الصيرفة

الإسلامية استقطاب أزيد من 350 زبون وأكثر من 500 مليون دج تمثل ادخارات وحسابات مفتوحة لفائدة زبائن البنك.

كما أشار نفس المسؤول الى أن خدمات الصيرفة الإسلامية لذات البنك سوف تعمم عبر جميع ولايات الوطن "قبل نهاية العام القادم "حيث تعتزم إدارة البنك أن تكون هناك وكالات وشبابيك خاصة بالصيرفة الإسلامية عبر جميع وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تقدر ب .**327**

ومع افتتاح شباك الصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالة الرئيسية للبنك بوهران يكون "**بدر بنك** "قد أطلق تاسع شباك يقدم 14منتوجا وفق تعاليم الشريعة الإسلامية القائمة على المرابحة على غرار "**مرابحة غلتي** "و" **مرابحة الأشغال العمومية** "و "**مرابحة وسائل النقل**"، وغيرها.

كما أوضح السيد بوراي أن الشبابيك التسعة للصيرفة الإسلامية التي افتتحتها ذات المؤسسة البنكية عبر الوطن منذ بداية مايو الماضي استقطبت ما يقارب 1 مليار دج من الودائع.

وأوضح السيد بوراي أن البنك يقدم 14 خدمة في إطار الصيرفة الإسلامية، ستة منها تخص الادخار والتوفير وثمانية أخرى هي منتجات تموين على صيغة المرابحة: تموين من أجل اقتناء مواد أولية، واقتناء العتاد، واقتناء العتاد الفلاحي، وتغطية النفقات المتعلقة بالعمليات الزراعية و كذلك تمويل عملية التصدير.

كما أشار الى أنه سيتم إطلاق منتوجات أخرى في السوق قريبا، خاصة تلك المتعلقة باقتناء السيارات والمساكن، مبرزا أن المنتجات تخضع الى مصادقة هيئة شرعية داخل "بدر بنك" إضافة إلى مصادقة المجلس الإسلامي الأعلى. (وكالة الأنباء، 2021)

ويبلغ عدد الشبابيك المخصصة للمنتجات الاسلامية على مستوى البنوك العمومية حاليا 130شباكا، حسب تصريحات السيد بن عبد الرحمان في مداخلة ألقاها خلال يوم برلماني بمجلس الامة حول الصيرفة الاسلامية ودورها في الشمول المالي.

وفي هذا الإطار، أوضح الوزير أن أربعة بنوك عمومية تحصلت إلى غاية الان على ترخيص لتسويق المنتجات المالية الموافقة للشريعة وهي البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الجزائري للتنمية الفلاحية.

وباشرت فعليا البنوك الثلاثة الاولى في تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية بينما سيشرع البنك الجزائري للتنمية الفلاحية في ذلك "قريبا", حسب السيد بن عبد الرحمان.

وبخصوص تحسين الشمول المالي في البلاد وتطوير معدل الخدمات المصرفية للأسر، اعتبر الوزير **أن** المالية الاسلامية تشكل اطارا مناسب لتعبئة الموارد في ظل غياب الادوات التي تستجيب لقناعات شريحة معنية من المجتمع لافتا إلى ان الصيرفة الاسلامية تشكل "**رغبة اجتماعية وآلية للشمول المالي**".

وأضاف بأن صيغ الاستثمار القائمة على الاساليب التشاركية مثل المضاربة او المشاركة تعد "أكثر مردودية" مقارنة باستثمارات البنوك التقليدية، خاصة خلال فترات انخفاض اسعار الفائدة.

كما قام السيد وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، خلال اليوم البرلماني حول "**الصيرفة الإسلامية: استجابة لمطلب اجتماعي و دور في الشمول المالي**" بتقديم عرض مفصل حول المالية الإسلامية، مبرزاً بأنها تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتعمل وفق مبادئ المساواة والعدل والإنصاف، مؤكداً بأن دائرته الوزارية وفي إطار الشمول المالي شجّعت البنوك العمومية على وجه الخصوص ومعها البنوك الخاصّة العاملة على تكثيف جهودها من أجل تحسين مستوى الخدمات المصرفية للساكنة، اعتماداً على محاور عدة أبرزها: تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع إضفاء السرعة اللازمة في التكفل بالمعاملات البنكية؛ تطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛ توسيع شبكة الوكالات البنكية والموزعات والشبابيك الآلية وكذا تطوير خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية... كما تطرق إلى منتجات المالية الاسلامية واستعرض المزايا الرئيسية لها وشروط تطويرها عبر وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية والحاجة إلى وضع إطار تنظيمي يحكم جميع الأنشطة المالية الإسلامية. (مجلس الأمة، 2021)

5.الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تتضح لنا أهمية الخدمات التي تقدمها شبابيك الصيرفة الإسلامية للمجتمع الجزائري، بصفته مجتمع مسلم يأبى المعاملات الربوية، حيث تعتبر الخدمات المالية الإسلامية ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي فهي تتوافق مع ثقافة ومعتقدات الفرد الجزائري، وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

–نتائج الدراسة:

– تساهم شبابيك الصيرفة الإسلامية في استقطاب شريحة كبيرة كانت تمتنع عن المعاملات مع القطاع المصرفي التقليدي.

–تساعد شبابيك الصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال المتداولة خارج دائرة الاقتصاد خوفا من المعاملات الربوية.

– إن اصدار النظام رقم 20 – 02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، سيعمل على تشجيع خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

–زيادة الوعي ونشر الثقافة المالية والمعرفة بالمنتجات الإسلامية والية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأفراد يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي.

–توصيات الدراسة:

– ضرورة الإسراع في توفير أرضية تشريعية وتنظيمية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛ خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب وخصوصية العمل المصرفي الاسلامي، وكذا القانون التجاري، قانون الضرائب، قوانين الاستثمار، قانون الشركات وغيرها بما يتناسب وعقود التمويل الإسلامي.

– ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في البنوك الجزائرية تدريبًا مناسبا للعمل المصرفي الاسلامي وطبيعة عمله وضوابطه، مع ضرورة تنمية الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الأفراد والمؤسسات.

– الإسراع في تكوين هيئات رقابية شرعية ومحاسبية لكسب ثقة المواطنين وإنجاح التوجه نحو المالية الاسلامية.

–ضرورة تطوير البنية التحتية لدعم وتعزيز الشمول المالي.

-العمل على تعميم فتح النوافذ الإسلامية في جميع البنوك العمومية في كل المناطق لتقريبها من المواطنين لاستقطاب المزيد من المعاملات وبالتالي توسيع دائرة الشمول المالي.

المراجع

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (24 مارس, 2020). النظام02-20. الجزائر.

الجزائرية وكالة الأنباء. (30 جوان, 2021). *شبابيك الصيرفة الاسلامية تستقطب قرابة 1 مليار دج منذ مايو*. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/109187-1

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ، و مؤسسات النقد العربية. (2015). *متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*. دولة الامارات المتحدة: صندوق النقد العربي.

جلال الدين بن رجب. (2018). *احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية*. صندوق النقد الدولي.

ختير د.فريدة. (2021). الضوابط القانونية للشبابيك المالية الإسلاميةفي النظام المصرفي الجزائري. *دفاتر السياسة و القانون المجلد 13 العدد 03*، 314-329.

شحدة حمدان بدر، و أبودية ماجد. (بلا تاريخ). أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين. *مجلة الاقتصاد تالمالية، المجلد 04*.

عقبة خضير. (2021). النوافذ الاسلامية في البنوك التقليديدية و دورها في تعزيز الشمول المالي. *مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02*، 449-458.

فلاق صليحة، نادية سوداني، و معمر حمدي. (2021). تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01*، 278-291.

كامل مبرك، و أيوب أقوجيل. (26 سبتمبر 2019). واقع تعزيز الشمول في الدول العربية. *فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية*، (الصفحات 6-5). جامعة يحي فارسن المدية، الجزائر.

لعلاوي نواري، و عبد القادر خليل . (2021). مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدراسات المجلد 10 ، العدد 02*، 36-22.

مجلس الأمة. (16 مارس, 2021). *الصيرفة الاسلامية: استجابة لمطلب اجتماعي و دور في الشمول المالي*. تم الاسترداد من http://majliselouma.dz/index.php/ar/2016-10-05-06-52-20/3886-2021-03-16-15-42-47

جامعة فرحات عباس سطيف 1

الملتقى الوطني الافتراضي حول:

الشمول المالي في الجزائر: الواقع والأفاق

يوم 13 أكتوبر 2022

عنوان المداخلة:

محور المداخلة:	المحور الرابع: مدى قدرة التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي في الجزائر
عنوان المداخلة:	دور المالية الإسلامية بالبنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري أنموذجا.
الكلمات المفتاحية:	شمول المالي؛ نوافذ الإسلامية؛ نسبة التوطين؛ صيغ الادخار؛ بنك الوطني الجزائري.

الاسم كامل	**د. عبد الله كمال بن مسعود**	**د.نورالدين عاد**
الدرجة العلمية	أستاذ مؤقت	أستاذ مؤقت
الجامعة	جامعة غرداية	جامعة الوادي
البريد الإلكتروني	bmak73@yahoo.fr	dinaad90@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال قياس وتحليل مؤشرات الشمول المالي (نسبة التوطين وصيغ الادخار وصيغ التمويل الإسلامي)، ولبلوغ أهداف الدراسة ونتائجها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق الاستعانة بالبيانات المالية المفصح عنها من طرف البنك قبل وبعد تسويق هاته منتجات، وخلصت الدراسة إلى وجود دور فعال لهاته المنتجات على المؤشرات الكلية للبنك حيث ظهر ذلك جليا في ارتفاع عددا الحسابات المفتوحة وقيم الادخار والتمويلات الإسلامية الممنوحة جراء استفادة شرائح جديدة من المجتمع الجزائري بالخدمة المالية المبتكرة كانت في وقت سابق غير مستفيدة لعدة أسباب.

الكلمات المفتاحية: شمول المالي؛ نوافذ الإسلامية؛ نسبة التوطين؛ صيغ الادخار؛ بنك الوطني الجزائري.

Abstract

The study aims to highlight the role of Islamic finance at the National Bank of Algeria in promoting financial inclusion by measuring and analyzing indicators of financial inclusion (nationalization percentage, saving formulas and Islamic finance formulas). On the part of the bank before and after marketing these products, and the study concluded that there is an effective role for these products on the overall indicators of the bank, as this was evident in the increase in the number of open accounts and the values of savings and Islamic financing granted as a result of new segments of Algerian society benefiting from the innovative financial service that was previously not Beneficial for several reasons.

Keywords: financial inclusion, Islamic windows, settlement rate, savings formulas, National Bank of Algeria**.**

المقدمة:

اكتسب مفهوم الشمول المالي أهميته في مطلع الألفية الثانية، اذ يعد بمثابة هدف مشترك للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول العالم حيث يلعب دوراً بالغ الأهمية في الحد من الفقر وتقليص درجة التفاوت في الدخل وزيادة النمو الاقتصادي.

يمكن للتمويل الإسلامي تعزيز وتعميق الشمول المالي ليس فقط لأنه يقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمجتمعات الإسلامية ولكن أيضًا لأن جوهره يعتمد على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وإتاحة الفرص للجميع بهدف تنمية حقيقية على كافة الأصعدة وخاصة الإنتاجية منها ولا تقتصر على اغناء الغني وزيادة الفقاعات المالية.

لذلك سنهدف من خلال هذا العمل إلى إبراز دور التمويل الإسلامي والمقدم من طرف النوافذ الإسلامية في توسيع وانتشار الشمول المالي، من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم المنتجات المالية الإسلامية المسوقة مؤخرا من طرف النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

– كيف يمكن للنوافذ الإسلامية أن تساعد في استقطاب فئات جديدة من المجتمع والرفع من نسبة التوطين بالبنك ككل معززة بذلك الشمول المالي بالجزائر؟

– كيف يمكن لصيغ الادخار الإسلامية المبتكرة والمسوقة مؤخرا من طرف النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري أن تساعد في استقطاب فئات جديدة من المجتمع معززة بذلك الشمول المالي بالجزائر؟

– كيف يمكن لصيغ التمويل الإسلامية المبتكرة والمسوقة مؤخرا من طرف النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري أن تساعد في استقطاب فئات جديدة من المجتمع معززة بذلك الشمول المالي بالجزائر؟

الفرضيات: للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا ان نفترض ما يلي:

– في إطار نشاطها المبتكر تؤدي النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري الى الرفع من عدد الحسابات المفتوحة بالبنك ككل وذلك من خلال استقطاب فئات جديدة من المجتمع كانت غير قادرة على النشاط لأسباب عدة؛

– كصيغ مبتكرة فإن صيغ الادخار الإسلامية التي تم تسويقها حديثًا في النوافذ الإسلامية للبنك الوطني الجزائري ستسمح بزيادة محفظته وجذب شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري في إطار تعزيز شموله المالي؛

– كصيغ مبتكرة فإن صيغ التمويل الإسلامي المسوقة حديثًا في النوافذ الإسلامية للبنك الوطني الجزائري ستزيد من أصوله وستفيد شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري من الخدمات المالية في سياق تعزيز شمولها المالي.

أهداف البحث:

– تحديد مفهوم كل من صيغ التمويل الإسلامي والشمول المالي؛

– الكشف عن التحديات والمعوقات التي تقف حائلاً دون توسيع الشمول المالي؛

– إسهامات منتجات المالية الإسلامية المسوقة بالجزائر في تعزيز الشمول المالي.

منهج البحث:

للتمكن من دراسة الإشكالية وتحليل أبعادها والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يلائم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف محاوره.

تقسيم البحث: من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية تمّ تقسيم البحث الى ثلاث محاور أساسية وهي:

المحور الأول: الشمول المالي – خلفة نظرية–

المحور الثاني: المالية الإسلامية

المحور الثالث: مساهمة منتجات المالية الإسلامية المسوقة من طرف النوافذ الإسلامية بالجزائر في تعزيز الشمول المالي

المحور الأول: الشمول المالي – خلفة نظرية–

أولا: مفهوم الشمول المالي

1. نشأة الشمول المالي: ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة عام **1993** في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية (فضيل ، 2020، صفحة 474)

وفي سنة **1999** استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من تم إقصاءهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية /أو أسباب عقائدية) عن استخدم المنتجات والخدمات المالية.

وفي سنة **2003** في إطار تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي، كانت أول هذه الدول (ماليزيا، المملكة المتحدة)، عن طريق قيامها بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكره لتطوير الشمول المالي في العالم والعمل على افادة أكثر عدد من فئات المجتمع، كما سعت العديد من الدول في الألفية الثالثة إلى تطويره واظهار أهميته بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة **2008**، بالتزام الحكومات بالسعي لتحقيق أهم مبادئه من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكنيهم من استخدامها بشكل صحيح، إضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة (مهدي و سالم صلال ، 2020، صفحة 34).

وفي عام **2013** أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية". مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت منتجات جديدة تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية.

2. تعريف الشمول المالي:

يعرفه **البنك الدولي** بأنه: "إمكانية وصول الافراد والمؤسسات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم–المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين–مع تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (نادية، 2021، صفحة 15).

وعرفته منظمة(**OECD**) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(**INFE**) على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، مع توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق **مناهج مبتكرة** والتي تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (بوحلبال و حاكمني ، 2019، صفحة 26)".

وعرفه **بنك الاحتياط الهندي** بأنه: "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، مع توفير الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز كهدف رئيسي للسياسة العامة" (بوطرفة و عماد، 2021، صفحة 27).

بينما عرفه **صندوق النقد الدولي** بأنه: "تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ائتمان، تأمين...إلخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2020، الصفحات 65-66).

3. أهمية الشمول المالي: تتحدد أهمية الشمول المالي في النقاط التالية (صباغ و سليمة ، 2020، صفحة 516):

- ✓ يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي؛
- ✓ يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ ان تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها؛
- ✓ يزيد من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظراً لأن معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية؛
- ✓ يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.

ثانيا: مقومات الشمول المالي

1. مؤشرات الشمول المالي: يمكن حصر هاته الابعاد أو المؤشرات في العناصر التالية:

- ✓ **الوصول للخدمات المالية**: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تعيين وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب

مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية الفروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ، إضافة إلى الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية (بطاهر و عقون ، أيام 27 /28 نوفمبر 2018،، صفحة 4).

- ✓ **ديمومة استخدام الخدمات المالية:** وتعني الإستمرار والإنتظار والاصرار في الطلب على الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك والنظام المالي بشكل عام من طرف الزبائن، أي الإستعمال المتواصل والغير المنقطع للخدمات المالية من طرف العميل، ويتم قياسها من خلال النقاط التالية: نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر،نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع والتي لها قروض قائمة، عدد البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل **10000**بالغ (غربي و صلاح الدين ، 2021، صفحة 373).
- ✓ **جودة الخدمات المالية:** جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة على آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة (صليحة و سامية ، 2020، صفحة 307).
- ✓ **الادخار:** يمكن تحديد مستوى الشمول المالي لدى الافراد لنفس البلد من خلال قياس وتحليل النسب التالية (ايمان ا.، 2021، صفحة 18):
  - نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك؛
  - نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسات التوفير غير الرسمية؛

- ✓ **الاقتراض:** يمكن تحديد مستوى الشمول المالي لدى الافراد لنفس البلد من خلال قياس وتحليل النسب التالية:
  - نسبة البالغين الذين اقترضوا خلال 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية كالبنوك؛
  - نسبة البالغين الذين اقترضوا خلال 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك العائلة والاصدقاء؛

2.الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي: يمكن توضيح هذه الركائز كالآتي (حسيني، 2020، صفحة 100):

- ✓ **دعم البنية التحتية المالية:** يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية، لتعزيز النمو الاقتصادي وتسيير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية.
- ✓ **الحماية المالية للمستهلك:** نظراً لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات، فقد حظي مفهوم حماية المستهلك مالياً بإهتمام كبير مؤخراً، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي.

- ✓ **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع**: يعتبر ذلك أحد ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها خصوصا للأفراد وللمنشآت المتناهية الصغر وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.مبادئ الشمول المالي: فيما يلي نورد أهم المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي المعتمدة من قبل **G20** (نبيل ، 2019، صفحة 164):

- ✓ **التناسب**: وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية؛
- ✓ **الإطار العلمي**: يجب أن يستند الإطار العلمي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى، حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة؛
- ✓ **التنوع**: تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة مثل: التوفير، الاقتراض، التحويل، التامين والاستثمارات المالية. بحيث يكون هناك تنوع في مزودي الخدمات المالية وطرق تقديمها؛
- ✓ **المعرفة**: يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر أمراً ضرورياً لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.

ثالثا: تقييم الشمول المالي

1. محددات توسع الشمول المالي: هناك تحديات كبيرة تواجهها علميات الشمول المالي، نذكر منها (مهدي و سالم صلال ، 2020، صفحة 37):

- ✓ عدد كبير من الفئات لا تتعامل مع المصارف في بعض الحالات بسبب عدم وجود سياسات صحيحة وواضحة خاصة بالمصارف وغياب اللوائح التنظيمية الفعالة؛
- ✓ التحديات التي تواجه البلدان المنخفضة الدخل والتي تظهر في تحليل قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي، اذ تضمن التقرير أن **(30%)** من البالغين في هذا البلدان قاموا بعمليات ادخارية في عام **2011** مقارنة مع **58%** في البلدان المرتفعة الدخل، واستعمل **11%** من البالغين حساب مصرفي للادخار مقارنة مع **45%** في البلدان المرتفعة الدخل؛
- ✓ انخفاض عدد الأنظمة المالية والمصرفية الغير قادرة على مواكبة التقنيات والتطورات التكنولوجيا؛
- ✓ التحديات في مساهمة القطاع المصرفي في مجال المسؤولية المجتمعية؛
- ✓ يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أشخاص غير مؤهلين للحصول عليه، اذ تظهر التقارير إلى ان تعزيز الائتمان دون مراعاة التكلفة يؤدي في الواقع إلى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي؛

- ✓ الخدمات المالية تكون ليست في متناول الكثير من الأشخاص باعتبار أن الحكومات رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، وفي حالات كثيرة فإن الخدمات تكون غير متاحة بسبب العقبات التنظيمية والقانونية.

2. آليات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي: قدمت العديد من المؤسسات المالية الإقليمية عدداً من المبادرات التي تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي، وأهمها (**ايمان ب.**، 2018، **صفحة** 9):

- ✓ تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات عبر الحسابات البنكية ؛
- ✓ استمرارية تطوير المنتجات المالية والمصرفية المبتكرة؛
- ✓ تحسين حصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر على التمويل؛
- ✓ تحديث الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية إلكترونياً؛
- ✓ زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وابراز دور النظام المصرفي الإسلامي؛
- ✓ تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية لسياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة؛
- ✓ اجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية؛
- ✓ حصر تحويلات العاملين بالخارج في القنوات الرسمية فقط؛
- ✓ وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي.

المحور الثاني: المالية الإسلامية

أولا: مفهوم المالية الإسلامية

1. تعريف التمويل الإسلامي:

عرفه الدكتور **منذر قحف** بأنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح، من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية" (**علي و عبد القادر** ، 2021، **صفحة** 109).

ويعرف كذلك بأنه:" قيام الشخص بتقديم شيء دو قيمة مالية لشخص أخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منها ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار" (**حفاظ و عمر**، 2018، **صفحة** 51).

بينما عبر عنه بنك الجزائر بمفهوم الصيرفة الإسلامية أو منتجات الصيرفة الإسلامية والتي حددتها المادة الثانية من نظام بنك الجزائر 03/20 المؤرخ في 15 مارس 2020 على أنها تعد في مفهوم هذا النظام كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد مع وجوب ان تكون مطابقة للأحكام المشار اليها في المواد 66 إلى 69 من الامر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم (بنك الجزائر، 2020).

خصائص المالية الإسلامي: تتميز مجمل صيغ التمويل الإسلامي بالخصائص التالية (سهام و مايو ، 2020، صفحة 154):

- ✓ استبعاد التعامل بالربا أخذاً أوعطاء؛
- ✓ توجيه المال نحو الإستثمار الحقيقي؛
- ✓ توجيه المال نحو الإنفاق المشروع والمباح؛
- ✓ التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة؛
- ✓ التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته.

2. منهاج تطوير منتجات التمويل الإسلامي: بغرض تطويرها يعتمد على إحدى المقاربتين التاليتين (فائزة، 2016، الصفحات 12-13):

- ✓ **منهج المحاكاة:** والذي يعني أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة من منتج الصناعة المالية الإسلامية، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي. وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث تثير الكثير من الجدل فإن المنهجية التي تتبعها قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية. وإذا كان من أبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذا أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع.
- ✓ **منهج الأصالة والإبتكار:** هذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليبالتقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الإقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة مالية إسلامية مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية ولا ريب أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالإستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصداقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية.

ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي

يمكن تصنيفها حسب الحاجة اليها والهدف من استعمالها إلى ما يلي:

صيغ التمويل قائمة على المديونية:

أ. **المرابحة:** هي عقد من العقود الاستثمارية التجارية، يتم بموجبها التمويل عن طريق البيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح (فطوم ، 2010، صفحة 277).

ب. **الاستصناع:** يعرف في المصطلح الشرعي عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، مع التحديد المسبق لجنسه ونوعه وصفته ومقداره ويتفقان على ثمنه وأجل تسليمه وكيفية أداء الثمن (سهام و مايو ، 2020، صفحة 157).

ت. **الإجارة:** عقد على المنافع بمدة معلومة وبثمن معلوم، من شروطها (زهير و عويسي ، 2018، صفحة 245):

- ضرورة أن يتوفر في المتعاقدان الرشد والبلوغ والأهلية لإبرام العقود والتصرفات؛
- مع وضوح صيغة الإجارة وهي الإيجاب والقبول؛
- كما يجب أن يكون المعقود عليه مباح ومملوك للبائع؛
- الثمن معلوماً لدى الطرفين.

ث. **السلم:** هو نوع من أنواع البيع ا تؤجل فيه السلعة المباعة المحددة المواصفات ويعجل بثمنها ويشترط لصحة السلم ما يلي (بهلول ، 215، صفحة 116):

- لابد من بيان جنس المسلم ونوعه وصفته ومقداره؛
- معرفة أماكن وجود المسلم فيه ملك البائع عند حلول الأجل؛
- أن يكون الثمن معلوماً حال العقد ومضبوطاً في المجلس؛
- أن يكون الأجل بالنسبة للمسلم فيه معلوم ويمكن تعجيل المسلم فيه قبل حلول الأجل؛
- تحديد مكان إبقاء المسلم فيه عند حلول الأجل إذا كان له حمل ومؤونة.

1. صيغ التمويل القائمة على الملكية:

أ. **التمويل بالمضاربة:** هو عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداء، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه. ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الآخر العامل أو المضارب (سهام و مايو ، 2020، صفحة 156).

ب. التمويل بالمشاركة: يقصد بها إنشاء عقد شراكة بين اثنين أو أكثر، يتفقان بموجبه على القيام بنشاط اقتصادي معين، قصد تحقيق الأرباح (زهير و عويسي ، 2018، صفحة 245).

ت. المساقاة: هي شراكة بين طرفين يملك إحداهما مزروعات ويتعهد الثاني بالسقي والرعاية على أن يتم تقسيم المحصول وفق الاتفاق، للمساقاة نفس شروط المزارعة (بهلول ، 215، صفحة 118).

ث. المزارعة: هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحدد لمالك معين إلى عامل ليقوم بالعمل والإنتاج، ومقابل نصيب مما يخرج من الأرض وفق نسبة لكل منهما (فطوم ، 2010، صفحة 278).

ثالثا: تقييم التمويل الإسلامي نسبة إلى الشمول المالي

1. تحديات تطوير التمويل الإسلامي: رغم كل ما سبق إلا أن التمويل الإسلامي يمثل فقط 1%من الأصول العالمية وذلك راجع إلى عوائق عدة تواجهه نحاول ابراز أهمها فيما يلي (جقريف و حلوز، 2016، صفحة 11):

- ✓ ضعف التكامل؛
- ✓ ضعف عمق السوق؛
- ✓ القضايا التشريعية؛
- ✓ الشفافية؛
- ✓ ضعف تطور الأسواق المالية الثانوية؛
- ✓ نقص أدوات التحوط؛
- ✓ عدم وجود تقارب بين أحكام بين أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ قضية رأس المال التنظيمي والأوزان النسبية للخطر.

2. آليات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

تساهم صناعة المالية الإسلامية على نحو متزايد في تحسين الشمول المالي، حيث تسمح بتطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من (نواري و خليل، 2021، صفحة 33):

- ✓ **الفقر المدقع (تحت خط الفقر)**: عن طريق الزكاة، الصدقات، الوقف وتقاسم المخاطر الجماعية؛
- ✓ **الفقر (فوق خط الفقر)**: عن طريق القرض الحسن، الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر؛
- ✓ **الدخل المنخفض**: عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسط.

3. متطلبات المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي

رغم الأداء المعتبر الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية خلال العقد الأخير إلا أن هناك فجوة كبيرة مقارنة بالصناعة التقليدية في مختلف الاقتصاديات. كما ان عمليات الشمول المالي لا تزال معتبرة في تلك الاقتصاديات رغم الميزة النسبية التي تكتسبها الصناعة المالية الإسلامية في ملأ الشغور المالي الذي تعجز عنه المالية التقليدية، مما يتطلب ما يلي (مصيطفى و بوهريره ، 2021، الصفحات 16-17):

أ. على سلطات الإشراف المالي وواضعي السياسة النقدية إيلاء أهمية لمعتمدي الصناعة المالية الإسلامية فيما يخص ترتيبات وإجراءات الرقابة عليهم بما يتوافق مع خصائص الأصول المالية التي يتعاملون بها؛

ب. كما ينبغي على سلطات الإشراف وهيئة الخدمات المالية الإسلامية على وجه الخصوص معرفة محددات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية؛

ت. تطوير البدائل عن السندات التقليدية فلا تزال الصناديق والصكوك الإسلامية لا تسهم في القطاعات المالية أو الصناعة الإسلامية إلا في حدود معتبرة نسبياً؛

ث. على مجلس خدمات المالية الإسلامية النظر في إنشاء سوق مالي مشترك ومتكامل بين الاقتصاديات التي تنتمي إليه من أجل تعزيز الأمور التنظيمية خاصة في مجال السيولة؛

ج. ضرورة تعميم استعمال مؤشرات الشمول المالي من قبل البنوك المركزية وسلطات الإشراف المالي والمصارف والمؤسسات المالية على وجه التحديد؛

ح. هناك عدة اقتراحات مقدمة من قبل صندوق النقد العربي في تفعيل الصناعة المالية الإسلامية، نذكر منها (صليحة و سامية ، 2020، صفحة 189):

- تشجيع قطاع المصارف الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية من خلال برامج تمويلية ميسرة وتطوير نظام مالي محلي يحفز المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويخفف عنها أعباء الأموال المودعة لديها؛
- استخدام التقنية الحديثة لتسهيل الخدمات وتطوير نظم الدفع والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والتقنية؛
- إيجاد منتجات إسلامية جديدة ومرنة تناسب معظم القطاعات وكافة شرائح طالبي التمويل يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي؛
- إنشاء صناديق لاستهداف التمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة، والعمل على فتح نوافذ تمويل إسلامي مخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة؛

المحور الثالث: مساهمة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

سنحاول في هذا العنصر ابراز دور المالية الإسلامية من خلال منتجاتها المسوقة من طرف النوافذ الإسلامية المتواجدة بالبنوك التقليدية على شمولية الخدمات المالية الموجهة للأفراد وهذا بدراسة مستوى هذا الأداء وتطوره بالبنك الوطني الجزائري. ولا ثبات صحة أو عدم صدق الفرضيات سنقوم بدراسة أداء المؤشرات المعبرة عن الشمول المالي، أخذا

بعين الاعتبار سنتي 2019 و2020 كمرجع:

1.مساهمة منتجات النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري في تعزيز الشمول المالي:

1.1.النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري: يعد البنك محل الدراسة أول بنك عمومي تمنح له شهادة المطابقة لفتح نوافذ لتسويق منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 تحت رقم 2020/26، وذلك من خلال تسويق مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، وانتهاج مجموعة من الإجراءات وأنشاء مجموعة من الهياكل على مستوى المديريات العامة، ليقوم بعدها على المستوى الجزئي ابتداء من 2020/08/04 بالتسويق الفعلي لها على مستوى وكالته الرئيسية بالجزائر العاصمة، ليصل في نهاية 2020 إلى 64 شباكا على كامل مستوى التراب الوطني منفصلة هيكليا وبشريا وماليا ومحاسبيا عن النشاط التقليدي للبنك الأم.

2.1.المنتجات المسوقة من طرف البنك: سنسعى من خلال هذا العنصر إلى تبيان عدد المنتجات المقدمة من قبل مصالح البنك للأفراد قبل وبعد اعتماد الصيرفة الإسلامية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01 تعداد المنتجات البنكية بالبنك محل الدراسة لسنتي 2019 و2020.

		2019	2020
الادخـــار	نشاط تقليدي	الايداعات لأجل (DAT)	الايداعات لأجل (DAT)
		سندات الصندوق (Bon de Caisse)	سندات الصندوق (Bon de Caisse)
		دفتر التوفير بفائدة	دفتر التوفير بفائدة
		دفتر التوفير بدون فائدة	دفتر التوفير بدون فائدة
	نافذة اسلامية		دفتر التوفير الاسلامي
			الاستثمار الإسلامي غير المقيد
			التوفير الإسلامي شباب
الاقتراض	نشاط تقليدي	القروض المدعمة من طرف الدولة	القروض المدعمة من طرف الدولة
		القروض طويلة المدى والمتوسطة المدى	القروض طويلة المدى والمتوسطة المدى
		القروض الاستهلاكية	القروض الاستهلاكية
		القرض الإيجاري	القرض الإيجاري
		القروض العقارية	القروض العقارية

		القروض الخاصة بالأطباء	القروض الخاصة بالأطباء
	نافذة اسلامية		مرابحة سيارات
			مرابحة عقارية
			مرابحة تجهيزات مصغرة
			الاجارة
المجموع		**10**	**17**

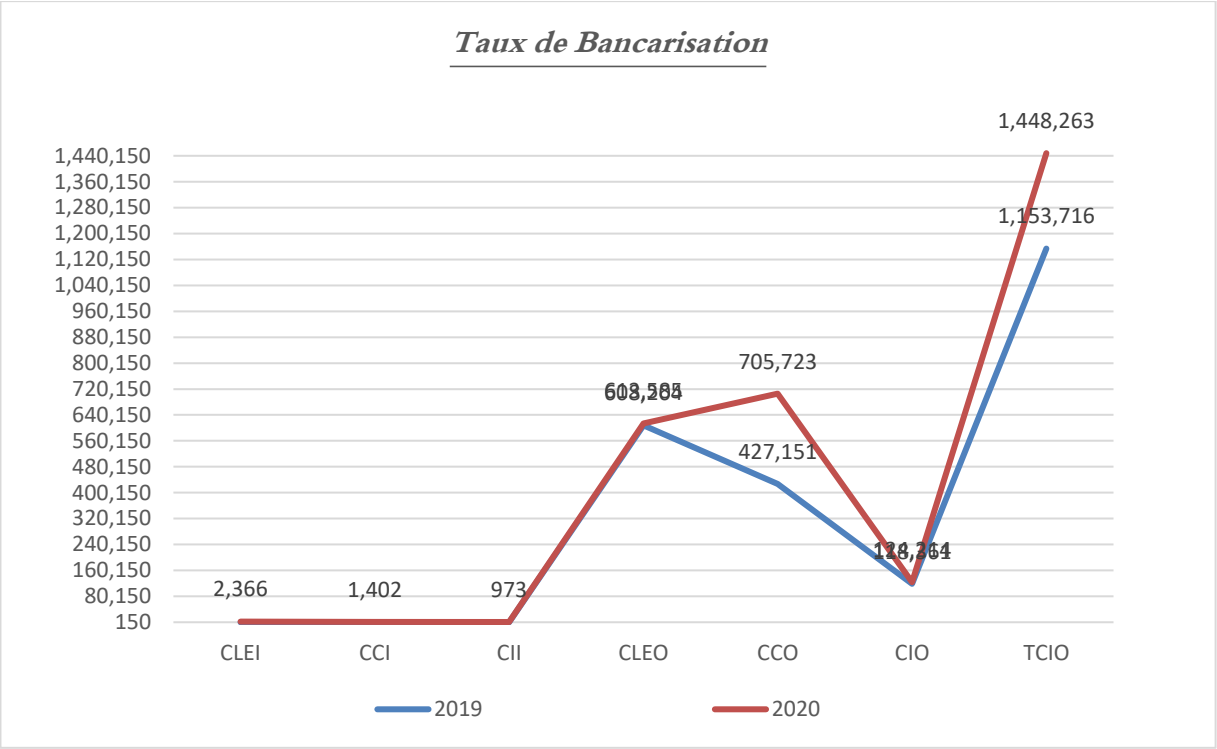
المصدر: من اعداد الباحثان بناء على: موقع البنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz/ar/

مما سبق يتضح لنا مبدئيا ان عدد المنتجات البنكية لصيغ التمويل والادخار ارتفع بنسبة **70%** خلال سنة واحدة فقط وأن البنك من خلال تبنيه للصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ خاصة بها ساهم في شمولية وتنوع سلة منتجاتها حسب رغبات الافراد وقدراتهم المالية وحتى تماشيا مع مبادئ فئة كبيرة من المجتمع الجزائري كانت تعتبر نفسها مقصاة والذي سيعتبر في حال نجاحه وانتهاجه من طرف بنوك أخرى توسعا عموديا وأفقيا يساهم في سهولة الوصول للخدمات المالية لكافة الافراد دون استثناء أو اقصاء ويكرس مسعى الشمولية المالية للجميع.

3.1.حجم الحسابات المصرفية (التوطين): يقصد بعملية التوطين حجم الحسابات المفتوحة بالبنك للأفراد البالغين على مستوى كل من النشاط التقليدي وعلى مستوى النوافذ الإسلامية، ممثلا احدى مؤشرات الشمول المالي بالبلد المدروس، وبغرض تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحسابها من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

المنحنى رقم 01.حجم الحسابات المصرفية بالبنك الوطني الجزائري للفترة المدروسة.

المبالغ بملايين الدينار



المصدر: من اعداد الباحثان بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, Rapports annuels de gestion 2019, 2020.

حيث أن: حساب دفتر التوفير الإسلامي معبر عنه ب **CLEI**، الحسابات العادية الإسلامية معبر عنها ب **CCI**، حساب الاستثمار الإسلامي معبر عنه ب **CII**، حساب دفتر التوفير التقليدي معبر عنه ب **CLEO**، الحسابات العادية التقليدية معبر عنها ب **CCO**، الحسابات الاستثمارية التقليدية معبر عنها ب **CIO**، اجمالي الحسابات التقليدية والإسلامية معبر عنه ب **TCIO**.

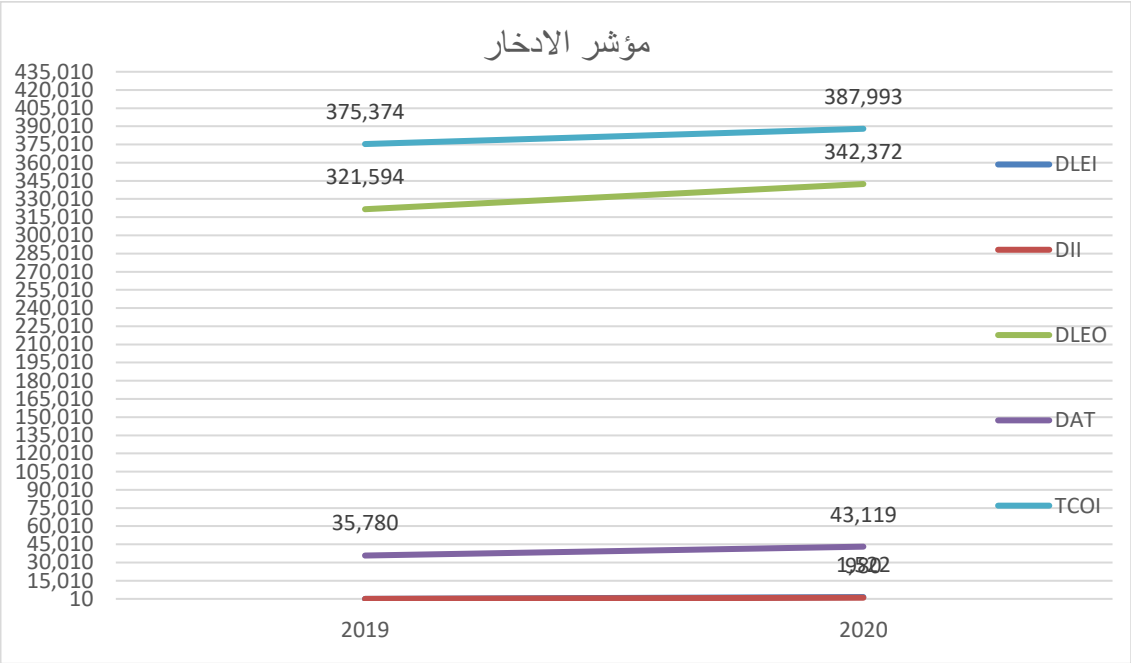
من المنحنى السابق نلاحظ أنه خلال سنة 2020 سجل البنك طلبات معتبرة على الحسابات الموجودة على مستوى النوافذ الإسلامية لمختلف الصيغ المعتمدة من طرف هيئة الرقابة الشرعية رغم حداثة العملية والتي كانت في بداية السداسي الثاني فقط، حيث تم فتح اجمالي 4740 حساب مما أدى إلى ارتفاع TCIO والذي يمثل عدد الحسابات الكلية بالبنك الوطني الجزائري من 1153716 إلى 1448263 أي بنسبة نمو مقدرة بحوالي 25% تعود نسبة مهمة منها إلى التنوع الحاصل في سلة المنتجات المسوقة عن طريق أنشطة النوافذ الإسلامية، مما سيعزز مستقبلا أداء المنتجات الموجهة للجميع دون اقصاء فيما يعرف بمبدأ الشمولية المالية.

4.1.حجم الادخار: يقصد به مجموع المبالغ والارصدة للمدخرات المسجلة على مستوى الحسابات المفتوحة بالبنك للأفراد البالغين على مستوى النشاط التقليدي وعلى مستوى النوافذ الإسلامية، وهو يمثل احدى المؤشرات المعبرة على مستوى الشمول المالي بالبلد المدروس ومن أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد

قمنا بحسابها من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

المنحنى رقم 02.حجم المدخرات بالبنك الوطني الجزائري للفترة المدروسة.

المبالغ بملايين الدينار



المصدر: من اعداد الباحثان بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, Rapports annuels de gestion 2019, 2020.

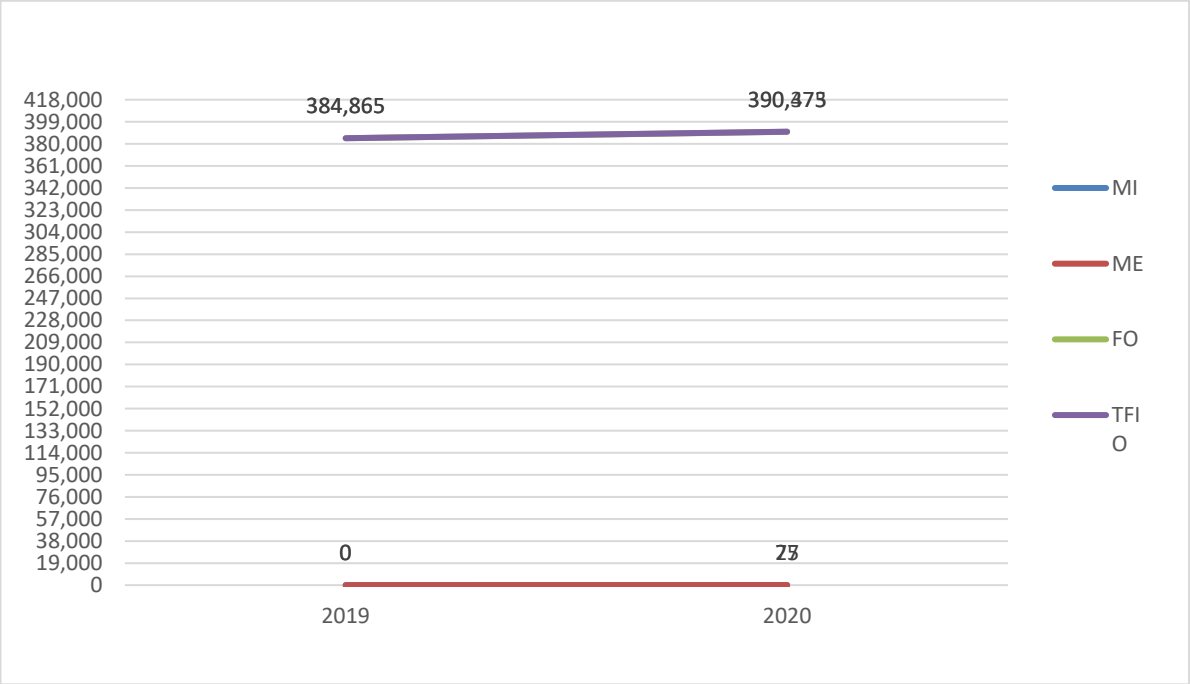
حيث أن: المدخرات بحساب دفتر التوفير الإسلامي معبر عنه ب **DLEI**، المدخرات بحساب الاستثمار الإسلامي نعبر عنه ب **DII**، المدخرات بحساب دفتر التوفير التقليدي معبر عنه ب **DLEO**، المدخرات بالحسابات التقليدية معبر عنه ب **DAT**، اجمالي المدخرات بالحسابات التقليدية والإسلامية معبر عنه ب **TDIO**.

من المنحنى السابق نلاحظ أنه خلال سنة 2020 سجل البنك مدخرات معتبرة على مستوى النوافذ الإسلامية لمختلف الصيغ المقدمة رغم حداثة العملية والتي كانت في بداية السداسي الثاني فقط، حيث تم استقطاب اجمالي 2648 مليون دج على المنتجات الإسلامية منها 1522 مليون دج على حسابات التوفير الإسلامية بنسبة 75%، مما أدى إلى ارتفاع اجمالي المدخرات البنكية TCIO من 375364 مليون دج في 2019 إلى 387993 مليون دج بنسبة نمو مقدرة ب 3%، عادت نسبة مهمة منها إلى تدعيم صيغ الادخار بمنتجات إضافية سعت إلى استقطاب فئات إضافية من أفراد المجتمع كانت غير مهتمة بسبب عدم تناسب الصيغ مع مبادئها، مما سيعزز مستقبلا أداء المنتجات الموجهة للجميع دون اقصاء فيما يعرف بمبدأ الشمولية المالية.

5.1.حجم الاقتراض: يقصد به مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك للأفراد البالغين على مستوى النشاط التقليدي وعلى مستوى النوافذ الإسلامية، وهو يمثل احدى المؤشرات المعبرة على مستوى الشمول المالي بالبلد المدروس ومن أجل تحليل جيد لهاته النسبة وتوضيح ادائها تاريخيا طيلة مدة الدراسة، فقد قمنا بحسابها من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية للتسيير الموجهة للجمعية العامة للبنك، وتمثيل ذلك بيانيا وتبيان التطور فيها، بغرض الحكم على أدائها أو تفسيره فيما يلي:

المنحنى رقم 03.حجم التمويلات الممنوحة بالبنك الوطني الجزائري للفترة المدروسة.

المبالغ بملايين الدينار



المصدر: من اعداد الباحثان بناء على:

Banque Nationale d'Algérie, Rapports annuels de gestion 2019, 2020.

حيث أن: مرابحة عقارات معبر عنها ب **MI**، مرابحة تجهيزات نعبر عنها ب **ME**، اجمالي القروض التقليدية معبر عنها ب**FO** ، اجمالي القروض التقليدية والإسلامية معبر عنها ب**TFIO** .

من المنحنى السابق نلاحظ أنه خلال سنة 2020 سجل البنك منحه لتمويلات معتبرة على مستوى النوافذ الإسلامية لمختلف الصيغ المقدمة رغم حداثة العملية والتي كانت في بداية السداسي الثاني فقط إضافة إلى صعوبة وتعقد صيغها وإجراءاتها مقارنة مع التمويلات التقليدية، حيث تم منح اجمالي 102 مليون دج على المنتجات الإسلامية منها 77 مليون دج للمرابحة العقارية و25 مليون دج للمرابحة تجهيزات، مما أدى إلى ارتفاع اجمالي التمويلات البنكية TFIO من 384865 مليون دج في 2019 إلى 387993 مليون دج بنسبة نمو مقدرة ب 1%، عادت نسبة مهمة منها إلى

تدعيم صيغ التمويل بمنتجات سعت إلى استقطاب فئات إضافية من أفراد المجتمع كانت غير مستهدفة بسبب عدم تناسب التمويلات المقدمة مع مبادئها، مما سيعزز مستقبلا من أداء المنتجات الموجهة للجميع دون اقصاء فيما يعرف بمبدأ الشمولية المالية.

الخاتمة:

النتائج:

بناءاً على ما تقدم يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- زيادة وتوسع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي بالجزائر عبر الترخيص للأفراد بالتعامل مع النظام المصرفي وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- حاجة المصارف الإسلامية إلى تحسين الشمول المالي والمصرفي الإسلامي عن طريق تطوير البنى التحتية الإلكترونية؛
- استناداً إلى القواعد الإسلامية يتحقق الشمول المالي من خلال تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الدخل مما يحقق العدالة الاجتماعية.

اختبار الفرضيات:

- ساهمت النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري من خلال تبنيها للصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ خاصة بها في شمولية وتنوع سلة منتجاتها حسب رغبات الأفراد وقدراتهم المالية وحتى تماشيا مع مبادئ فئة كبيرة من المجتمع الجزائري كانت تعتبر نفسها مقصاة، مما أدى إلى ارتفاع TCIO والذي يمثل عدد الحسابات الكلية بالبنك الوطني الجزائري من 1153716 إلى 1448263 أي بنسبة نمو مقدرة بحوالي 25%، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة؛**
- باعتبارها صيغ مبتكرة أدت صيغ الادخار الإسلامية المسوقة حديثا بالنوافذ الإسلامية للبنك الوطني الجزائري إلى الرفع من اجمالي المدخرات البنكية TCIO من 375364 مليون دج في 2019 إلى 387993 مليون دج بنسبة نمو مقدرة ب 3%، عادت نسبة مهمة منها إلى تدعيم صيغ الادخار بمنتجات إضافية سعت إلى استقطاب فئات إضافية من أفراد المجتمع كانت غير مهتمة بسبب عدم تناسب الصيغ مع مبادئها، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة؛**
- باعتبارها صيغ مبتكرة أدت صيغ التمويل الإسلامية المسوقة حديثا بالنوافذ الإسلامية للبنك الوطني الجزائري إلى الرفع من أصوله رغم صعوبة وتعقد صيغها وإجراءاتها مقارنة مع التمويلات التقليدية، حيث تم منح اجمالي 102 مليون دج على المنتجات الإسلامية منها 77 مليون دج للمرابحة العقارية و25 مليون دج للمرابحة تجهيزات، مما أدى إلى ارتفاع اجمالي التمويلات البنكية TFIO من 384865 مليون دج في 2019 إلى 387993 مليون دج بنسبة نمو مقدرة ب 1%، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة؛**
- نتاجا على صحة وصدق الفرضيات الفرعية للدراسة فانه يمكننا أن نخلص إلى انه من خلال توجه البنك الوطني الجزائري إلى فتح نوافذ إسلامية تقدم منتجات حديثة ومبتكرة ساهم في تعزيز الشمول المالي بالجزائر عن طريق إيصال منتجاته المالية إلى شريحة كبيرة من المجتمع كانت مقصاة أو غير مهتمة وهو ما سيكون له أثر أكبر على

المستوى الكلي في حال انتهاجه من طرف باقي مكونات القطاع المصرفي الجزائري، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.**

التوصيات:

من بين التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا الصدد:

- ضرورة تهيئة بيئة تنافسية عادلة بين البنوك والمؤسسات التقليدية والإسلامية وتعزيز أدوات الثروة في الشمول المالي؛
- العمل على تعزيز البنية التحتية للمصارف وتحديث الوسائل التكنولوجيا المستعملة؛
- تشجيع الابتكار لاستقطاب كافة فئات واسعة من المجتمع.

قائمة المراجع

دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

* بولصباع مريم، جامعة فرحات عباس سطيف 01 (الجزائر). meriem.boulasbaa@univ-setif.dz
حملاوي ليندة، جامعة فرحات عباس سطيف 01 (الجزائر). hamlaoui@univ-setif.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز وتوسيع نطاق الشمول المالية في الدول العربية، وذلك باستقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته.

وقد توصلت الدراسة إلى حقيقة أن المصارف الإسلامية تعتبر من أهم الآليات والمنافذ المناسبة التي من شأنها تعزيز دور الشمول المالي في الدول العربية من خلال إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها، خصوصا استقطاب الفئات الاجتماعية المتوسطة ومحدودة الدخل المقصاة طواعية بسبب المعتقدات الدينية أو الثقافية، ويتطلب ذلك ضرورة تعزيز التثقيف المالي ومواكبة التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الشمول المالي، الخدمات المالية الإسلامية، الاقتصادات العربية.

Abstract

This study aims to identify the role of the Islamic banking industry in promoting and expanding the scope of financial inclusion in the Arab countries, by attracting the largest possible number of segments of society and its institutions.

The study found the fact that Islamic banks are considered one of the most important mechanisms and appropriate outlets that would enhance the role of financial inclusion in the Arab countries by providing financial services and products and facilitating access to and use of them, especially by attracting middle and low-income social groups who are voluntarily excluded because of religious or cultural beliefs. This requires the need to strengthen financial education and keep pace with financial technology.

Keywords: Islamic banks, financial inclusion, Islamic financial services, Arab economies.

*بولصباع مريم (meriem.boulasbaa@univ-setif.dz).

1. مقدمة:

لقد حظي موضوع الشمول المالي والذي يعني توسيع فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية باهتمام واسع خلال الأعوام الأخيرة على مستوى صناع السياسات الاقتصادية والمالية، نظرا للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. وبالتالي فان الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء والمعاملات، وبالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

وقد استأثرت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل. فلعقود من الزمن لم تجد المجتمعات المسلمة مفرا من التعامل وفق نظام مالي تقليدي قائم على أساس الفائدة، الشيء الذي أحدث نوعا من المفارقة بين ما يتطلبه واقع الاقتصاد والتنمية، وما تمليه المعتقدات الدينية بين أواسط المجتمع، وفي ظل التعثرات والانعكاسات المالية التي أحدثتها الأزمة المالية لسنة 2008م، تم تسليط الضوء على النظام المالي الإسلامي ومدى قدرته على تفادي الأزمات المالية، وما قد يحمل في طياته من حلول للآثار السلبية التي عصفت بالنظام الرأسمالي.

ويشكل الشمول المالي هدفا استراتيجيا جديدا للاقتصادات العربية والجهات الرقابية لديها، وذلك في سبيل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك. إذ يحقق الشمول المالي في إطار الخدمات المالية الإسلامية لدى الدول العربية ومنها **الجزائر** سهولة الوصول لمختلف شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئات محدودة الدخل لخدمات ومنتجات مالية متنوعة ومبتكرة وبأقل التكاليف الممكنة، وكذلك إيجاد مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، وضمان الاستدامة المالية للمؤسسات المالية والمصرفية، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية، لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

1.1. إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق من تقديم، يمكن طرح إشكالية الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تحقيق وتعزيز الشمول المالي في الاقتصادات العربية؟**

2.1. فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضية الرئيسية التالية: **يمكن للمصارف الإسلامية في البلدان العربية المساهمة بشكل كبير في الوصول إلى تحقيق الشمول المالي، من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية واسعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.**

3.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من بروز تحديات كبيرة تواجه القطاع المالي المصرفي العربي الذي يتطلب منه الإسهام في مواجهة المشكلات الناتجة عن الفقر المدقع والبطالة والأمية وانخفاض معدلات النمو، عن طريق معالجة الاستبعاد المالي وتثقيف الناس ماليا وإتاحة الفرص أمامهم للوصول الشامل إلى النظم المالية الرسمية. بالإضافة إلى قلة البحوث العلمية التي تتناول علاقة المصرفية الإسلامية بالشمول المالي، إذ توجد حاجة ماسة لزيادة الوعي بشأن التحديات المتمثلة في تحسين الشمول المالي والدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية الإسلامية في حل هذه القضايا.

4.1. أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن حصرها فيما يلي:

- التأكيد على أهمية الشمول المالي في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي؛
- توضيح أهمية المصارف الإسلامية في تدعيم وتعزيز الشمول المالي؛
- الوقوف على واقع دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛

- محاولة تقديم بعض التوصيات لتفعيل دور المصارف الإسلامية بما تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؛

2. تعريف الصيرفة الإسلامية:

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر جزءا من الصناعة المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة لكونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي حيث أنها أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية المرتكز الأساسي القائم بمهام الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي.

1.2.2. تعريف المصارف الإسلامية وبيان أهدافها:

اختلفت آراء الباحثين والكتاب حول وضع تعريف متفق عليه للمصارف الإسلامية تبعا لاختلاف وجهة نظرهم وفي ما يلي نورد بعضا من هذه المفاهيم على سبيل المثال لا الحصر:

- عرفها الدكتور أحمد النجار بأنها: تمثل أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الأخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية (مسدور، 2007، صفحة 80)
- كما عرفت على أنها مؤسسات مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم الإسلامية في المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية (الرفاعي ، 2004، صفحة 17).

وبالتالي نخلص إلى أن جل التعريفات التي تطرقت للمصارف الإسلامية تجمع على أنها مؤسسات مالية تقوم بالأعمال والأنشطة المصرفية وتقدم خدمات مع مراعاتها لأحكام الشريعة الإسلامية، بغرض تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع.

وقد أشار الدكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي إلى الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقية كما يأتي: (المغربي، 2004، صفحة 89).

- الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية؛
- تحقيق أهداف المساهمين بالمصرف والأطراف المتعاملة معه؛
- إشباع حاجات الأفراد المالية؛
- رعاية متطلبات ورغبات المجتمع.

2.2.2. صيغ التمويل المصرفي الإسلامي:

تستخدم المصارف الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن ذكرها كما يلي: (ناصر و بوشرمة، 2010، الصفحات 309- 310).

1. **التمويل بالمضاربة:** المضاربة هي عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما: صاحب رأس المال، والمضارب أو العامل وهو الطرف المكلف باستثمار المال، حيث يتفق الطرفان معا على تقاسم ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة متفق عليها، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب رأس المال.
2. **التمويل بالمشاركة:** وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون بحسب نسب المشاركة في رأس المال. ويطبق المصرف الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع المشاركة في إدارتها ومتابعتها.
3. **التمويل بالمزارعة والمساقاة:** تعتبر المزارعة نوعا من المشاركة، حيث تقوم هذه العملية على عقد زرع ببعض الخراج منه بين طرفين أحدهما مالك الأرض الذي يقدم أرضه لشخص يزرعها أو يعمل عليها. أما المساقاة فهي قيام شخص بالعناية بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار مقابل حصة من الثمار أو الزرع بحسب ما يتفق عليه.
4. **التمويل المرابحة:** وهي أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحواله، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم بها أحد عملائه، فاذا اقتنع المصرف بحاجة السوق لهذه السلعة وقام بشرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مرابحة، وأن يعين المصرف قيمة الشراء مضافا إليها ما تكبده المصرف من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معينا من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها.
5. **التمويل بالتأجير:** معناه أن يقوم المصرف الإسلامي بتأجير أصل ثابت (عقارات أو معدات وأدوات) لمؤسسة أو شخص لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويتم ذلك عن طريق أقساط محددة تدفع للمؤجر، مع إمكانية تملك المستأجر الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل.
6. **التمويل بالسلم:** يعرف السلم بأنه بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن.
7. **التمويل بالإستصناع:** وهو أن يطلب العميل من المصرف الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، وأفضل مجال يطبق فيه المصرف هذه الصيغة هو بناء العقارات، بحيث يقوم بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط، وعادة يتم ذلك مقابل ضمانات تدفع للمصرف مسبقا.
8. **التمويل بالقرض الحسن:** وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو ر مثله دون زيادة عليه في الزمان والمكان المتفق عليهما، ولا تقدم المصارف الإسلامية القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء.

3.2. حجم القطاع المصرفي العربي:

أحرزت الصيرفة الإسلامية العربية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المصارف والعملاء والأصول منذ نشأتها في الستينات. ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المصرفية الإسلامية المزيد من التطور لا سيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن وتعزيز الشمول في المنطقة العربية. والمصارف العربية لديها دور جوهري في تحقيق التنمية الاجتماعية وإحداث نقلة نوعية في عالم الصيرفة، وتحفيز الاقتصادات وتنشيطها وفق الضوابط الشرعية الإسلامية، فمن ميزات المصارف الإسلامية أن علاقتها مع العملاء ليست قائمة على أساس دائن ومدين، بل هي علاقة تؤكد

على مبدأ تقاسم المخاطر والأرباح والخسائر، كما أن المصارف الإسلامية تستهدف منح الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والتي تجد صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي نظرا لعدم امتلاكها الضمانات المطلوبة من قبل المصارف والمؤسسات المالية التقليدية. وبالتالي فان لزيادة وتوسيع دور التمويل الإسلامي إمكانات هائلة لتعزيز الشمول المالي في العالم العربي.

وتستمر المصارف الإسلامية العربية بالهيمنة على الساحة المصرفية الإسلامية العالمية من حيث عدد المصارف وحجمها، حيث يوجد نحو **164 مصرفا عربيا** إسلاميا بالكامل موزعين على الدول العربية على الشكل التالي: **38 مصرفا في السودان،** وهو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، **25 مصرفا** في العراق، **23 مصرفا في البحرين، 8 مصارف** في **الإمارات، 7 مصارف** في **اليمن، 6 مصارف** في كل من **الكويت وموريتانيا والصومال، 5 مصارف** في كل من **قطر ولبنان والمغرب، 4 مصارف** في كل من **السعودية ومصر والأردن وجيبوتي**، و**3 مصارف** في كل من **تونس وسوريا وفلسطين، ومصرفين** في كل من **الجزائر وسلطنة عمان.**

وقد بلغ إجمالي موجودات المصارف الإسلامية العاملة في الدول العربية في سنة **2018 نحو 600 مليار دولار** ، أي ما يمثل **18%** من إجمالي الأصول المصرفية العربية، وبلغت أرصدة التوظيفات المالية أو التمويلات المقدمة من المصارف العربية الإسلامية للعملاء نحو **381 مليار دولار (21 % من إجمالي القروض المصرفية العربية)**، وبلغت ودائعها نحو **420 مليار دولار (20% من إجمالي الودائع)**، أما حقوق الملكية فبلغت **حوالي 82 مليار دولار سنة 2018 (22 % من الإجمالي)**، في حين بلغت أرباح المصارف الإسلامية العربية أكثر من **9 مليار دولار (إتحاد المصارف العربية)**.

3. مفهوم الشمول المالي:

يعتبر موضوع الشمول المالي موضوعا مهما باعتباره مصطلح جديد في زمن انتشرت فيه التكنولوجيا المالية والمصرفية وأصبحت ضرورية، حيث حظي باهتمام واسع على جميع الأصعدة الاقتصادية والمالية، فهو يعنى بمدى استفادة السكان في منطقة معينة من التمويل والخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية في الدولة والعمل على توسيعها على أكبر نطاق جغرافي.

1.3. تعريف الشمول المالي:

حسب البنك الدولي يعني الشمول المالي: أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (الدولي).

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (**INFE**) الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (غريب و دريد، 2021، صفحة 181).

يعرف اتحاد المصارف العربية الشمول المالي على أنه: "مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف، والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته. ويستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا (اتحاد المصارف العربية، 2017، صفحة 01).

وقد عرف أيضا بأنه: إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض) والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب) مع تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية (البنك المركزي المصري، صفحة 02).

2.3. أهمية الشمول المالي:

أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي فمثلا إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي؛

- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
- تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة؛
- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول (البنك المركزي المصري، صفحة 02)

كما كشفت مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. فعلى سبيل المثال:

- دراسة في كينيا أثبتت أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات المالية حققت منافع كبيرة، لاسيما للنساء، حيث مكن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو **185 ألف امرأة** بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه المعيشية بواقع **22 %**؛
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضا على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة؛

- يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي برنامج للإغاثة في **النيجر**، أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهاتف المحمول بدلا من دفعها نقدا، إلى توفير **20 ساعة** في المتوسط على المستفيدين وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات؛
- يمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية، مثلا في **مالاوي** ارتفع إنفاق المزارعين الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار على المعدات الزراعية بنسبة **13%** كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع **15%**، وفي **كينيا** وبعد استفادة النساء من حسابات ادخار ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بواقع **60%**؛
- بالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع **47%** عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلا من تسليمها نقدا، وفي النيجر أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة وليس نقدا إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة **20%**. (كلابر و وآخرون، 2017، صفحة 1، 2).

3.3. أهداف الشمول المالي:

في الآونة الأخيرة ظهر اهتمام عالمي بالشمول المالي، وتم إنشاء مؤتمرات وتحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة، وعربيا هناك اهتمام كبير من عدد من المنظمات والمؤسسات المالية للدول العربية واتحادات المصارف وخاصة المصارف الإسلامية، ومن جهة أخرى يرى البنك الدولي– المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي وهي كالتالي:

- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي؛
- العمل على تيسير الوصول إلى المؤسسات المالية وطرق التمويل من أجل تحسين الظروف المعيشية؛
- تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر؛
- تعزيز الشركات الصغيرة في الاستثمار والتوسع؛
- تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (قفيشة خميس، 2020، صفحة 13، 14).

4. دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

دأبت المصارف الإسلامية في نظامها منذ نشأتها على جذب الفئة الفقيرة من المسلمين وإدراجهم ضمن الشمول المالي، وذلك عن طريق تصميم وتقديم منتجات التمويل الإسلامي الصغيرة المناسبة للفقراء على أساس مبدأ التضامن الإسلامي، فهذه الخدمة تساعد الفقراء على تحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي يحولون مدخراتهم إلى البنوك لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الشخصية والاجتماعية لهم.

1.4. أهمية الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي:

إن أدوات التمويل الإسلامي الصغيرة تساعد على الوصول المالي للفقراء ومن ثم الملايين من المواطنين، وذلك من خلال الأدوات التي تسهل إعادة توزيع الثروة، إذ يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن. حيث تتمتع الأدوات المالية الإسلامية بجذور تاريخية قوية، بالإضافة إلى ذلك يوفر التمويل الإسلامي بديلا للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية. ويعد استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر تعزيز دور المصارف الإسلامية في تقديم نموذج التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتوفير فرص الحصول على التمويل (قتيبة، 2021).

ومن هذا المنطلق تعمل السلطات الإشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، سيما أن قطاع التمويل الإسلامي أظهر صلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، وذلك لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي التي تتجنب الإفراط في المديونية والمضاربات الغير منتجة، إضافة إلى أن الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية تسهم في تنويع المخاطر النظامية (عبيد، 2019، صفحة 2، 3).

2.4. مميزات الدول العربية في إطار التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق الشمول المالي:

تتسم الدول العربية بنشاط ملحوظ لقطاع التمويل المتوافق مع الشريعة، حيث تستأثر الصيرفة المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية بنحو **60%** من إجمالي أصول الصيرفة المتوافقة مع الشريعة على مستوى العالم، ونحو ثلث الإصدارات العالمية من الصكوك. وتعد البنوك المتوافقة مع الشريعة ذات أهمية نظامية محلية في سبع دول عربية، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن **15%** من مجمل الأصول المصرفية. كما تعتبر مؤسسات الصيرفة المتوافقة مع الشريعة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ذات أهمية نظامية عالمية، حيث تستأثر بنحو **20,4%** و**9,3%** على التوالي من أصول الصناعة على مستوى العالم.

وتشير التقديرات إلى أن 25% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لا يتوفر لديها فرص للنفاذ إلى التمويل نتيجة محدودية أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة.

وتتفاوت هذه النسبة من دولة إلى أخرى، ففي **السعودية** تفضل نحو **90%** من الشركات الصغيرة والمتوسطة الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة على وجه التحديد. وفي **المغرب** و**الأردن** تفضل نحو **54** و**45%** من الشركات الصغيرة والمتوسطة التعامل مع الخدمات المصرفية الإسلامية على التوالي، وفي الدول العربية الأخرى تتراوح النسبة بين **20– 35%**. وتتوزع المصارف في الدول الثمانية ما بين بنوك تقدم خدمات مصرفية تقليدية وبنوك تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة بما يمثل نحو **20%** أو أكثر من إجمالي البنوك العاملة في هذه الدول.

وتسجل نسبة البنوك المتوافقة مع الشريعة أعلى مستوياتها في **السودان** بنسبة **100%**، إذ تعمل الدولة وفقا لنظام مصرفي متوافق بالكامل مع الشريعة الإسلامية، تليها **الكويت** بنسبة **26%**، و**البحرين 22%** ، ونحو**21%** في كل من **المغرب** و**فلسطين**، ويصاحب تنامي عدد هذه البنوك في غالبية الدول الثمانية زيادة في مستويات الشمول المالي للأفراد والشركات، من ناحية أخرى يوجد في **المملكة الأردنية** الهاشمية شركتان تقدمان التأمين التكافلي، وتخضع حاليا لرقابة وإشراف وزارة الصناعة والتجارة ومستقبلا سوف تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني.

وإضافة إلى ما تم ذكره، يوجد عدد من المؤسسات العامة التي تقدم خدمات مالية إسلامية وهي صندوق الحج، صندوق الزكاة، مؤسسة تنمية الأيتام، وهي مؤسسات عامة تخضع لرقابة الحكومة (قتيبة، 2021)

3.4. البرامج والمبادرات التي تندرج ضمن إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدول العربية:

واصلت السلطات الرقابية في الدول العربية اهتمامها في دعم المؤسسات المالية الإسلامية، إدراكا لدورها الهام في تعزيز الشمول المالي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

في **مملكة البحرين**، تستضيف مملكة البحرين عددا كبيرا من المنظمات والهيئات الهامة لتطوير الخدمات الإسلامية، منها: 1) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2) السوق المالية الإسلامية الدولية، 3) الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، 4) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية(**CIBAFI**). كذلك قام مصرف البحرين المركزي بتأسيس صندوق تحت مسمى" صندوق الوقف "خاص لتمويل البحوث والتعليم والتدريب في مجال الخدمات المالية الإسلامية، كما يوجد شركات تكافل وشركات استثمار إسلامية وشركات تمويل متناهي الصغر متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك، قامت مملكة البحرين بتأسيس صندوق(تمكين) لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ضمان نسبة من التمويلات الممنوحة لهذه المؤسسات عن طريق البنوك وشركات التمويل المتناهية الصغر الإسلامية.

أما في **الجمهورية التونسية**، من بين المبادرات التي يمكن ذكرها في إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هو تنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال القانون المصرفي رقم **48 لسنة 2016**، كما تم لاحقا دراسة إمكانية السماح للبنوك التجارية تقديم نوافذ لخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وسعيا لتعزيز الشمول المالي في تونس، تم الترخيص لفرع بنك إسلامي يتعامل مع نشاط التمويل الإسلامي الأصغر .كما تم الترخيص لشركات تأمين تتعامل مع نشاط التأمين التكافلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

في **جمهورية العراق**، يوجد مبادرات لتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (**2016– 202**) ، كما يوجد برنامج شهادات الإيداع الإسلامية لإدارة سيولة البنوك الإسلامية.

في **دولة الكويت**، يشارك بنك الكويت المركزي في العديد من اجتماعات اللجان وفرق العمل الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية (**IFSB**) وكذلك المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة(**IILM**)، إضافة إلى المشاركة المستمرة في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومنها على سبيل المثال مؤتمرات أيوفي الدولية السنوية للهيئات الشرعية، ومؤتمرات شركة شورى الفقهية.

أما في **دولة فلسطين**، تم النص صراحة في خطة عمل استراتيجية الشمول المالي إلى ضرورة تطوير المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بشقيها التجارية والإسلامية، وكذلك تعزيز المناهج الدراسية في الجامعات وبما يشمل دمج وتدريس أساسيات فقه المعاملات الإسلامية ضمن المنهاج التعليمي لطلبة كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية وتطوير وتنفيذ برامج لزيادة وعي ومعرفة المواطنين بالعمل المالي الإسلامي وخصائصها وطبيعتها .وكذلك إنشاء هيئة الرقابة الشرعية العليا.

فيما يخص **الجمهورية اللبنانية**، فإن أبرز المبادرات في هذا الإطار تتمثل بإنشاء لجنة المصارف الإسلامية في لبنان، التي تضم أعضاء من مختلف مديريات المصرف المعنية بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

في **دولة ليبيا**، قام مصرف ليبيا بعدة مبادرات في إطار تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، منها على سبيل المثال: استحداث قسم الصيرفة الإسلامية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، تكوين لجنة استشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية، اعتماد مجموعة من الضوابط والقواعد التي تنظم نشاط الصيرفة الإسلامية من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، صدور القانون رقم **46** لسنة **2012** بتعديل قانون المصارف رقم **1** لسنة **2005** ، بإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، منح تراخيص لتأسيس 5مصارف إسلامية خاصة، مبادرة الخطة الاستراتيجية لتطوير الصيرفة الإسلامية بليبيا، بالتعاون مع البنك الدولي، إصدار معايير مصرفية وشرعية لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية، اعتماد لائحة الصناديق الإسلامية من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

فيما يخص **المملكة العربية السعودية**، فتعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على دعم قطاع المالية الإسلامية بشكل عام والمصرفية الإسلامية على سبيل الخصوص، ومن تلك إطلاق البرامج التدريبية المتخصصة برعاية المؤسسة لتأهيل الكوادر الوطنية في القطاع، إضافة إلى ذلك فقد أنشأت المؤسسة لجنة تضم جميع إدارات المصرفية الإسلامية في المصارف العاملة في المملكة، وعلى مستوى المؤسسة الداخلي فقد تم استحداث شعبة متخصصة في المالية الإسلامية تضم خبراء في الصناعة وتتولى دراسة وتقديم التوصيات لتعزيز القطاع، كما تقوم المؤسسة بإقراض المصارف الإسلامية – عند طلب الاقتراض من المؤسسة – بصيغة المرابحة الإسلامية، إضافة إلى أن هناك برنامج مع مؤسسات مالية دولية لتقديم الاستشارات والدعم اللازم لتطوير وتعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة. من جانب آخر، فيما يخص قطاع التأمين، وبحسب المادة الأولى من نظم مراقبة شركات التأمين التعاوني فيلزم تقديم التأمين بما لا يخالف الشريعة الإسلامية، وتخضع جميع المنتجات التأمينية في المملكة للتأمين التعاوني والذي ينص على توزيع **10** في المائة على حملة الوثائق في حالة تحقيق فائض من عمليات التأمين.

أما **بالنسبة لدولة الجزائر**، فقد تم إصدار القوانين والتشريعات المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية حتى سنة **2018**، أين صدر النظام رقم **18-02** المتعلق بالمالية التشاركية، ولكن لم يجد طريقه للتطبيق، ليصدر نظام **20- 02 سنة** 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والذي ألغى النظام **18- 02**، ليمهد الطريق من أجل تبني منتجات التمويل الاسلامي على اختلاف أنواعها سواء من طرف البنوك التقليدية العامة والخاصة التي يمكنها فتح نوافذ خاصة بهذا الغرض أو من طرف البنوك الإسلامية الموجودة أصلا.

أخيراً في **المملكة المغربية**، عمل المشرع على وضع الإطار القانوني والجبائي والمؤسساتي الكفيل بضمان تكافؤ الفرص بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية ويبقى تطور هذه الفئة الجديدة من الصناعة المالية رهينا بالعرض والطلب.

4.4. دور الخدمات المالية الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي:

إن المصارف الإسلامية ومن خلال أدواتها التمويلية الإسلامية التي تبنى على المساهمة والمشاركة تبدو ملائمة لتمويل الأفراد والشركات وتوفير الضمان المبني على الثقة المتبادلة في البيئات الريفية بالذات، وذلك مع عدم إغفال ما يمكن أن تضيفه خدمات التمويل الإسلامي من مظاهر تعاونية تخدم تلك المجتمعات، كنظام الزكاة والوقف والقرض الحسن والصدقات التي تضيف لمفهوم الشمول المالي لمسات مجتمعية إنسانية، إذ يمكن في البيئات البسيطة من قاطني المدن والمجتمعات الريفية ترويج بعض أدوات الخدمات المالية، كالتمويل السكني وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك يعد التمويل الإسلامي وسيلة رئيسية من وسائل الشمول المأمول في الخدمات المالية بتقنياتها الحديثة، ولكن بالقدر الذي يتلاءم مع طبيعة وظروف المجتمعات التي يخدمها (**قتيبة، 2021**).

حيث يلعب التمويل الإسلامي دورا هاما في تعزيز الشمول المالي كونه يقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات وبالتالي تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة.

وقد أولت السلطات التنظيمية في الدول العربية بشكل عام والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بشكل خاص اهتماما متزايدا اتجاه تعزيز الخدمات المالية الإسلامية الموجهة نحو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إدراكا منها للدور الفاعل للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم شريحة كبيرة من قطاعي الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وهو الشيء الذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم **02** حول الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه البنوك في جميع الدول المبينة بالجدول المذكور تقدم خدمات مالية موجهة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يضاف لذلك وجود بنوك تجارية تقدم خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك في كل من السعودية، و عمان، كذلك هناك مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم خدمات مالية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تأخذ أشكالا متعددة، فعلى سبيل المثال، في الأردن، يقع ضمن الشركات المالية غير المصرفية شركات التمويل الأصغر والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، حيث يسمح لهذه الشركات بما فيها تلك التي تقدم خدمات التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بمنح التسهيلات والتمويلات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ولا يجوز لها منح قروض وتمويلات لشركات متوسطة الحجم، كذلك هنالك مؤسسات تقدم خدمة التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل :صندوق الحج ، صندوق الزكاة، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام وليبيا، والمغرب. (عبيد، 2019، الصفحات 20 - 21).

الجدول رقم (01):دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدولة	بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية	بنوك تجارية تقدم خدمات التمويل	مؤسسات مالية غير مصرفية تقدم	مؤسسات مالية

	أو فروع لبنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية	المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال نوافذ	خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية	أخرى
الأردن	√	–	√	√
البحرين	√	√	√	–
تونس	√	–	–	–
السعودية	√	√	√	–
العراق	√	–	–	–
عمان	√	√	–	–
فلسطين	√	–	√	√ (التمويل الأصغر، التأمين، التأجير التمويلي)
الكويت	√	–	√	–
لبنان	√	–	√	–
ليبيا	√	√	–	–
الجزائر	√	√	–	√ التأمين التكافلي
المغرب	√	√	–	–

المصدر: عبيد رامي يوسف، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رقم 128، 2019، ص: **22**.

وتشير الدراسات المسحية إلى أن اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي التي تشتمل على الاقتصاديات العربية هي أقل إتاحة للخدمات المالية وأقل استخداما لها مقارنة بالمتوسطات العالمية، وذلك للاعتبارات التالية:

- البنية التحتية المالية أقل تطورا –بما في ذلك الحقوق القانونية– مما يحد من قدرة البنوك الإسلامية على اختيار الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها وتمويلها.
- الإطار التنظيمي ملائم لمؤسسات التمويل التقليدية أكثر من الإسلامية.
- الافتقار إلى الموارد البشرية المدربة على الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة؛ مما يحول دون التوسع بسرعة أكبر في إتاحة الخدمات المالية.

كما تشير نتائج البنك الدولي حول أسباب الامتناع عن فتح حسابات مصرفية أبرزها: بنسبة **5%** لأسباب عقائدية، و**13%** بسبب قلة الثقة في البنوك، و**18%** لعدم القدرة على توفير المستندات اللازمة، و**20%** بسبب بعد المسافة، و**23%** بسبب الاعتماد على فرد من العائلة لديه حساب مصرفي، و**25%** لارتفاع تكلفة الخدمات المالية، و**65%** بسبب انخفاض الدخل. واستنادا إلى استطلاع البنك الدولي فإن **90%** من البالغين المقيمين في اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي يعتبرون الدين جزءا مهما من حياتهم اليومية، وقد يساعد ذلك في تفسير سبب توفر حساب مالي ومصرفي لدى **25%** فقط منهم، بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ نحو **50%**، بالإضافة إلى أن **4%** ممن لا يملكون حسابا رسميا في الاقتصاديات غير

الإسلامية يستشهدون بعوامل دينية، مقارنة بـ **7%** في اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي **و12%** في الاقتصاديات العربية.

ومن ناحية أخرى هناك عدد من التحديات التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية الإسلامية، وتعوق فرص وصول العملاء إلى التمويل الشامل والخدمات المالية والمصرفية واستخدامها. وتتمثل أبرز تلك التحديات فيما يلي:

1. عدم تطور البنى التحتية للقطاعات المالية الإسلامية بالقدر الذي يمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، ويتمثل أهمها في ضرورة وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني وضمان حقوق الدائنين.
2. ارتفاع مستويات الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
3. ارتفاع تكلفة إجراءات المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع جهاز الصرف الآلي.
4. ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقها.
5. انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المصرفية، وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها (قتيبة، 2021).

5.4. متطلبات توسيع الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية:

تحاول معظم الاقتصادات العربية وضع استراتيجية على المستوى الوطني لتوسيع الشمول المالي والمصرفي، ويتطلب ذلك خمس ركائز أساسية هي: (عمار غربي، 2018، الصفحات 82 - 83.)

- ❖ دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات والمنتجات المالية لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية للشمول المالي؛
- ❖ توفير بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير نظم الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة قانونية ملائمة تدعم الشمول المالي؛
- ❖ إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة؛
- ❖ حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية، وإنشاء آلية للتعامل مع شكواهم، وتوفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم؛
- ❖ تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشرعات الصغيرة والمتوسطة.

وعادة ما تكون لدى البنوك المركزية السلطات والإمكانات والمهارات التي تسمح لها بتنسيق العملية نحو استراتيجيات وطنية فعالة للشمول المالي، على الرغم من أنها ليست دائما مسؤولة عن جميع الجوانب المتعلقة بالشمول المالي.

ويمكن أن تقوم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بدور مهم في تحسين في تحسين مستويات الشمول المالي، وذلك من خلال:

- ✓ وضع قواعد وأنظمة قانونية هدفها تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
- ✓ العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
- ✓ الموافقة على إتاحة قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، مثل: وكلاء الخدمات المالية والمصرفية **BRANCHLESS BANKING** باستخدام الهاتف المحمول والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
- ✓ العمل على تشجيع التمويل الاسلامي خدمة للعملاء الذين يفضلون المعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة؛
- ✓ تحفيز القطاع المالي والمصرفي على نشر الثقافة المالية والمصرفية.

5. الخاتمة:

تقوم الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية وتعمل وفق مبادئ المساواة والعدل والإنصاف، حيث أصبحت البنوك الإسلامية لا تعيش بمعزل عن هذا العالم المتغير والمتطور باستمرار، وبالتالي لا بد من التكيف والتعايش مع الاتجاهات الحديثة للتكنولوجيا لتطوير نظام التمويل الإسلامي بما يخدم الشريعة الإسلامية، وعليه تبلورت الأفكار حول دورها في تعزيز الشمول المالي وبالضبط في الدول العربية، حيث يتلخص دور المصارف الإسلامية في الشمول المالي ووسائله بأن تقترن الدعوة للشمول المالي بالدعوة إلى رفع مستوى الشفافية في النشاط المصرفي والتذكير بأن هذا النشاط يقوم على (مساهم ومودع ومقترض)، ولابد من أن يقتسموا منافعه على نحو نزيه وعادل، وذلك دعما للثقة في النشاط المصرفي الذي يعد من أخطر وأهم الأنشطة الاقتصادية في كافة المجتمعات.

1.5. النتائج: وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **إن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي.**
- **أن الاقتصاديات الإسلامية قد شهدت تحسنا في الشمول المالي والمصرفي خلال الأعوام الماضية، حيث قامت بتشجيع البنوك العمومية على وجه الخصوص ومعها البنوك الخاصة وعملت على تكثيف جهودها من اجل تحسين مستوى الخدمات المصرفية للمجتمع خاصة الفئات الهشة، وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع إضفاء السرعة اللازمة في التكفل بالمعاملات البنكية، وتطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت مع توسيع شبكة الوكالات البنكية والموزعات والشبابيك الآلية وكذا تطوير خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية من أجل وصولها لأعمق فئة في المجتمع.**
- **تحتاج الفئات المتوسطة والمحدودة الدخل والفقيرة في الجزائر إلى تثقيف وتوجيه يخرج بهذه الفئات مما هي عليه من حذر أو قلة ارتياح في التعامل المصرفي، نتيجة نقص معرفي قد يؤدي أحيانا لضعف في الثقة بالنشاط المصرفي والتمويلي عموما.**

- **البنوك العربية اهتمت بتعزيز البنية التحتية لتتلاءم مع تطورات أنظمة الدفع وتسهيلها بين الأفراد والمؤسسات بالشكل الذي يضمن إتاحتها للعملاء من خلال جميع القنوات، بالإضافة إلى أنها طورت في حزم المنتجات المصرفية المخصصة للأفراد محدودي الدخل وذلك ضمن تكاليف منخفضة بهدف زيادة استفادتهم من الحلول التمويلية. ومثال ذلك بنك الأردن الذي كان له دور في شمولية الخدمات المالية وما حققه من إنجازات تصب في تحقيق توجهات البنك المركزي الأردني نحو تعزيز الشمول المالي.**
- **الدعوة إلى الشمول المالي تبدو في كثير من الأحيان وكأنها تسعى إلى تقديم عروض ترويجية هدفها إفادة جانب العرض من جوانب الشمول المالي، أي جانب أصحاب الخدمات المالية والنقدية ومثل هذا التجاوز في الدعوة للشمول المالي قد يسهم في فقدان الثقة في الوقت الذي لابد لهذه الدعوة من أن تثبت حرصها على جانب الطلب، أي جانب الجمهور المطالب بالتعامل مع الخدمات المالية والعمل على حماية المستهلك.**

2.5. التوصيات: وبناء على النتائج المحققة، فإننا نقترح التوصيات التالية:

- **ضرورة توفير بنية مالية تحتية قوية تسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات، خصوصا الصغيرة والمتوسطة. من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، والاستفادة من التطورات التكنولوجية، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم وتعزز من الشمول المالي.**
- **ضرورة تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي، من خلال إعداد استراتيجية وطنية، لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخصوصا الشباب والنساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.**
- **إنشاء صناديق تمويل إسلامية لاستهداف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مفهوم الادخار والتوفير بين الأفراد وفق خطط التوفير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.**
- **يجب أن يكون للمصارف العربية بصفة عامة وللمصارف الجزائرية بصفة خاصة دورا أعمق وأشمل في خدمة المجتمعات العربية، وابتكار أدوات وخدمات مالية تواكب احتياجات الفقراء والنساء والشرائح المستبعدة.**
- **على المؤسسات المالية في الدول العربية بشكل خاص تعزيز الإفصاح والشفافية كأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي ويساهم في توسيع قاعدة العملاء من شرائح المجتمع كافة من الأفراد والمؤسسات وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة.**
- **الدعوة إلى الشمول المالي تتطلب دعما للنشاط المصرفي والمنشآت المالية والتمويلية النقدية ولابد أن يكون هذا الدعم مبنيا على المزيد من الثقة والشفافية في هذا النشاط لزيادة الانضمام إليه.**
- **المصارف الإسلامية في حاجة إلى المزيد من التحسين في الشمول المالي والمصرفي الإسلامي عن طريق تطوير البنى التحتية الإلكترونية، إذ يسهم تقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الوكلاء في خفض تكلفتها ووصولها إلى فئات أوسع في المجتمع.**
- **حاجة المصارف الإسلامية إلى تطوير الإجراءات والممارسات المتعلقة بحماية المستهلكين في الخدمات المالية الإسلامية، في ظل تطور المنتجات المالية وضعف الوعي المالي والمصرفي الإسلامي.**

6. قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية. البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب : مكتبة الملك فهد للنشر.
2. فارس مسدور. (2007). التمويل الاسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
3. محمد فادي الرفاعي . (2004). المصارف الإسلامية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

ثانيا: المقالات:

1. سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة الباحث.

2. الطاوس غريب، و حنان دريد. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية – دراسة حالة بعض التجارب العربية – (المجلد 15). الجزائر: المجلة الاقتصادية للاقتصاد والتسيير.

3. عبد الحليم عمار غربي. (2018). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصادات العربية نموذجا. (مجلة بيت المشورة، المحرر) قطر: بيت المشورة للاستشارات المالية.

4. عبد الخالق سيف الإسلام ففيشة خميس. (2020). واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين. 13، 14. كلية الدراسات العليا جامعة الخليل، فلسطين.

5. عبد الرحمان العاني قتيبة. (2021). دور المصارف الإسلامية في الشمول المالي . ح2: مجلة الاقتصاد العالمي.

6. غريب الطاوس, دريد حنان. (المجلد 15 العدد 1 2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية – دراسة حالة بعض التجارب العربية –. جامعة الجزائر: المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير.

7. منال منصور، و نوال بن لكحل. (2021). الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول (المجلد 9). الجزائر: مجلة دفاتر البحوث العلمية.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

1. قفيشة خميس عبد الخالق سبف الإسلام (2020)، واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.

رابعا: منشورات علمية:

1. اتحاد المصارف العربية. (2017). واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه. الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث.

2. البنك الدولي. (بلا تاريخ).

3. البنك المركزي المصري. (بلا تاريخ). الشمول المالي. النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي.

4. رامي يوسف عبيد. (2019). أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية . صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية(128).

5. ليورا كلابر، و وآخرون. (2017). قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف–1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملتقى وطني إفتراضي حول:الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق.

يوم:13 أكتوبر2022

محور المداخلة(المحور الرابع): مدى قدرة التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

عنوان المداخلة:دور التمويل الإسلامي في نعزيز الشمول المالي في الجزائر –مصرف السلام نموذجا–.

الإسم واللقب	**بوبكر سعيدي**
الايميل المهني	**Boubeker.saidi@univ-msila.dz**
الهيئة المستخدمة	**جامعة محمد بوضياف–المسيلة**
الدرجة العلمية	**طالب دكتوراه – السنة الثالثة**
الهاتف	**0672347322**
المخبر	**الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة بعض المفاهيم ذات الصلة بالتمويل الإسلامي ودوره في تحقيق وتعزيز الشمول المالي، من خلال استعراض مفهوم التمويل الإسلامي ومبادئه وخصائصه وأثره في تعزيز نطاق الشمول المالي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي له الأثر البالغ في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة مدى قدرة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي اعتمدها مصرف السلام في تعزيز الشمول المالي.

Abstract :

This study aims to discuss some concepts related to islamic finance and its role in promoting financial inclusion in Algeria, by reviewing the concept of Islamic finance, its principales and characteristics and its impact on enhancing financial inclusion in Islamic banks operating in Algeria.

The study concluded that Islamic finance has a significant impact on enhancing financial inclusion in Algeria, by studying the extent to which Islamic financial products and sevices adopted by alsalam bank are able to enhance financial inclusion.

مقدمة.

يعتبر التمويل الإسلامي من المواضيع الهامة التي تحتل مكانة لا يستهان بها في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، والذي استمد جذوره منذ 14 قرنا وواصل مسيرته بنجاح من خلال ابتكار منتجات و صيغ وخدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومع متطلبات الحياة الاقتصادية المعاصرة، هذه الصيغ والمنتجات المالية الإسلامية من شأنها أن تُرسِّخ الثقة وتشجِّع مختلف الأطراف ذات المصلحة من أفراد ومؤسسات على التعامل بها.

ولفهم الأسباب الرئيسة التي أدت إلى إقصاء العديد من شرائح المجتمع من الاستفادة من مختلف الخدمات التمويلية، والتي من بينها المعتقدات الدينية والثقافية، وجب على صانعي السياسات المالية والاقتصادية تصميم قوانين وضوابط من شأنها الحد من الآثار السلبية للاقصاء المالي، وزيادة الاستفادة أكثر من الخدمات المالية ومن ثم تشجيع الوصول إلى شمول أو إدماج مالي يساهم بطريقة أوبأخرى في تحقيق نمو اقتصادي وكفاءة مالية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع وخصوصا الفئة الفقيرة ومحدودي الدخل.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

ينبثق عن إشكالية الدراسة الفرضية الرئيسة التالية:

للتمويل الإسلامي دور فعال في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال الخدمات التمويلية المقدمة لشريحة كبيرة من الزبائن.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع حديث وذو حيوية، لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات البحثية العربية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

-التأصيل النظري للشمول المالي. -دراسة مدى قدرة التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

هيكل البحث: وللإلمام بموضوع البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة محاور.

-**المحور الأول:** الإطار النظري للشمول المالي.

-**المحورالثاني:**الإطار النظري للتمويل الإسلامي.

-**المحورالثالث:**علاقة التمويل الإسلامي بالشمول المالي.

منهج الدراسة: للتمكن من دراسة الإشكالية وتحليل أبعادها والإلمام بهذا الموضوع اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يلائم طبيعة الموضوع المدروس من خلال تحليل مختلف محاوره.

المحور الأول:الإطارالنظري للشمول المالي

أولا:تعريف الشمول المالي: هناك عدة تعريفات للشمول المالي نذكر منها.

– الشمول المالي هو" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة، وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". (حسيني، 2020، صفحة 100)

– تُعرِّف مجموعة العشرين(G20)والتحالف العالمي للشمول المالي(AFI) الشمول المالي على أنه

" الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمّشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تُقدّم لهم بشكل عادل وبتكاليف معقولة" (معهد الدراسات المصرفية، 2016، صفحة 2).

تعريف الشمول المالي الرقمي: هو الوصول الرقمي إلى استخدام الخدمات المالية الرسمية من قبل المستبعدين والسكان المحرومين، عن طريق خدمات مالية رقمية مبتكرة عبر الهواتف المحمولة والأجهزة المماثلة لتشجيع ملايين العملاء الفقراء على استخدام الخدمات المالية الرقمية حصريا بدلا من المعاملات النقدية. (غراية، 2020، صفحة 80)

ثانيا:أهمية الشمول المالي:إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية تنعكس ايجابا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، ولهذه الأسباب تلقى قضايا تضمين الفئات المستَبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي إهتماما ملحوظا من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في أغلب الدول، كما أن المؤسسات المالية والمصرفية نفسها أصبحت اليوم أكثر اهتماما في السعي لتحسين انتشارها والوصول إلى عدد أكبر من شرائح المجتمع، وتطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف هذه الفئات. ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي في النقاط التالية:

–تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: في دراسة أجرتها مجموعة البنك الدولي أثبتت وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي.

–تعزيز استقرار النظام المالي و المصرفي:الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغير أكثر قوة، من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

-تعزيز قدرة الأفراد على الإندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم.

-أتمتة النظام المالي والمصرفي من خلال الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كلا من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل. (حسيني، 2020، صفحة 103)

ثالثا: الركائز الأساسية للشمول المالي: يستند الشمول المالي على المبادئ التالية. (بهوري، 2019، الصفحات 174-175):

1-**دعم البنية التحتية المالية:**تعتبر البنية التحتية ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي ومن بينها (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 748).

-بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

-الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها (فروع بنوك،نقاط البيع، الصّرّاف الآلي، خدمات التأمين وغيرها).

-توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بالبيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

2-**الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الوصول إلى خدمات مالية بأقل تكلفة وبجودة عالية وحماية بياناته المالية.

3-**تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات كافة أفراد المجتمع:** لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات المصغّرة، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي.

4-**التّثقيف المالي:**إعدادا استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، والعمل على قياس وتقييم مدى نجاحه.

رابعا:المبادئ المبتكرة للشمول المالي: بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بدأ الاهتمام بإيجاد معايير دولية يمكن اتباعها من طرف الدول للعمل على تعزيز الشمول المالي، فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين (G20) عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي. (يسر، عبيد، و اعطيه، 2019، الصفحات 7-8)

التي تتلخص فيما يلي:

1-القيادة:ضرورة الإلتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر.

2–التنوع:تبنّي سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق و تقديم خدمات مالية متنوعة.

3–الابتكار:تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن تحسين البنية التحتية.

4–الحماية:حماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية المستهلك المالية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من من مزوّدي الخدمات المالية والعملاء.

5–التمكين:زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.

6–التعاون:إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

7–المعرفة: إجراءالدراسات الكافية وبناء قواعد المعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

8–النسبية:التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

9–**الإطار المرجعي**:الأخذ بعين الاعتبار أفضل التجارب العالمية عند وضع الإرشادات للشمول المالي، وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، وإيجاد تعليمات للعمل المالي الالكتروني.

خامسا:أبعاد وتحدّيات الشمول المالي

1–**أبعاد الشمول المالي**: حسب منهجية البنك الدولي فإن للشمول المالي مكونات أهمها. (بن رجب، 2018، الصفحات 3-4)

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

-نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد..

-الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).

-عدد المعاملات (الإيداع والسحب).

-طريقة الوصول إلى الحسابت المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنوك).

البعد الثاني: الإدخار

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (بنوك ومكاتب بريد وغيرها).

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة.

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلافا لذلك (في المنزل خلال 12 شهرا الماضية).

البعد الثالث: الإقتراض

-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسات مالية رسمية.

-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مصادر تقلدية غير رسمية(بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهرا الماضية.

-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلا 12شهرا الماضية.

-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهرا الماضية.

البعد الخامس: التأمين

-النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.

-النسبة للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعة كالأمطار والعواصف.

2-تحديات الشمول المالي:هناك عدة تحديات للشمول المالي أهمها. (صباغ و غزري، 2020، صفحة 517)

-ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء وفقراء الريف.

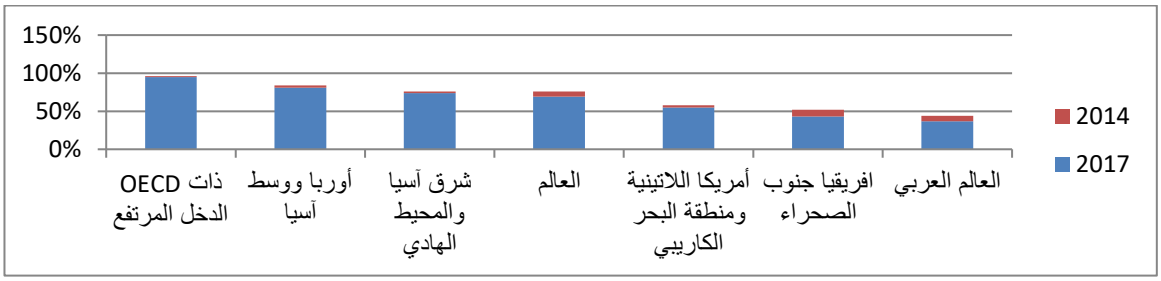
-ابتكار منتجات مالية مفيدة و مصممة حسب احتياجات المستهلك.

-وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك.

-نشر الوعي والثقافة المالية وسط الأفراد، من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية.

سادسا: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية:بالرغم من المؤشرات الإيجابية للشمول المالي في دول العالم بفضل سياساتها الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي، إلا أن هذه المؤشرات في الدول العربية لا تزال دون المستوى المطلوب. لاحظ الشكل رقم(1).

شكل رقم(1): نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم.

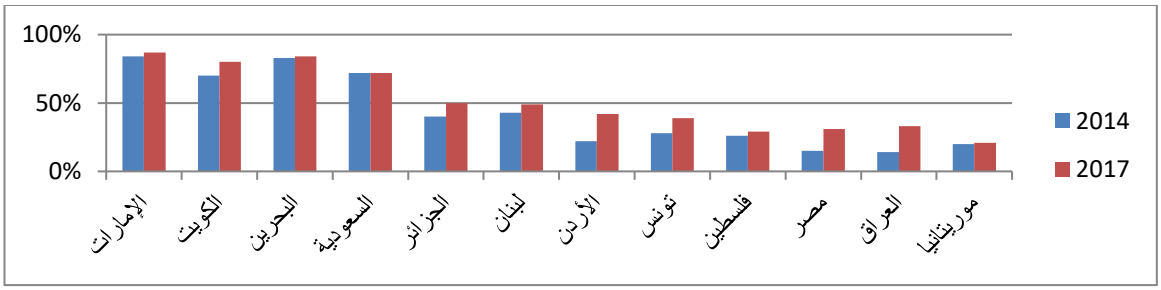


المصدر: (يسر، عبيد، و اعطيه، 2019، صفحة 12)

من الرسم البياني نلاحظ أنه على الرغم من تحسّن مؤشر الشمول المالي لدى الدول العربية بين 2014 و2017، إلا أنها لا تزال تحتل المراتب الأخيرة بين مختلف دول العالم، مما يُحتّم على الدول العربية وخصوصا البنوك المركزية بذل الجهود لرفع نسبة الأفراد المتعاملين مع النظام المالي الرسمي، وبالتالي تعميق الوصول المالي بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في القطاع العام والخاص.

أما على صعيد الدول العربية، فقد احتلّت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية،إذ بلغت النسبة لديها 84% عام 2017، فيما جاءت البحرين والكويت والسعودية بالمراتب التي تليها بنسب بلغت83%و80%و72% على التوالي، في حين كانت أقل نسبة لدى موريتانيا (21 %)خلال نفس الفترة. (يسر، عبيد، و اعطيه، 2019، صفحة 27). أنظر الشكل رقم (2).

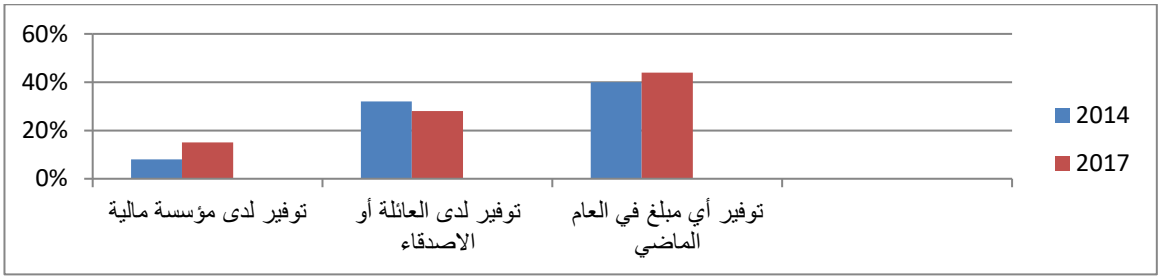
شكل رقم (2):نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في الدول العربية خلال الفترة2014-2017.



المصدر: يسر برنية، رامي عبيد وحبيب أعطيه،الإدماج المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،صندوق النقد العربي،ورقة رقم 109،2019.

أما فيما يخص مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية في الدول العربية خلال الفترة 2014-2017، فلا يزال دون المستوى المطلوب والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم(3): نسبة المواطنين المدّخرين في الدول العربية خلال الفترة:2014-2017.



المصدر:تقرير صندوق النقد العربي على الموقع الالكتروني:

https :www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb:

من خلال معطيات الرسم البياني نجد أن نسبة المواطنين الذين يضعون مدّخراتهم في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية لم يبلغ المستوى المطلوب، وعليه وجب على البنوك المركزية للدول العربية وضع استراتيجية وتكثيف الجهود التوعوية ونشر الثقافة المالية في أوساط الأفراد، بهدف جذب مدّخراتهم وتوجيهها نحو البنوك و المؤسسات المالية الرسمة.

المحورالثاني: الإطار النظري للتمويل الإسلامي:

يحتل التمويل مكانة بالغة الأهمية في النظام الاقتصادي الإسلامي، نظرا إلى روافده المتعددة والتي من خلالها يشعر الفرد في المجتمع الإسلامي بالراحة والطمأنينة والرفاهية الاقتصادية، بغض النظر عن المستوى المالي لكل فرد من أفراد المجتمع، وتتجلى هذه الحقيقة عند معرفة أن نظام التمويل الإسلامي لا يقتصر على الجانب الاستثماري، وإنما يتعداه إلى التمويل المجاني(التعاوني) الأمر الذي يجعل منه نظاما يفوق فيه العطاء الأخذ أو الاسترباح.

وقبل التطرق إلى تعريف التمويل الإسلامي نتطرق أولا إلى تعريف المال.

تعريف المال: المال هو أي حق ذو قيمة مالية،وهذا يكون عينا أو نقدا أو حقا من الحقوق الأدبية والفنية والصناعية، وفي الشرع الإسلامي يعرّف المال على أنه "كل عين مباحة النفع أو كل ما أُبيح نفعه إلا ما استثناه الشارع". (قندوز، 2019، صفحة 17)

أولا– تعريف التمويل الإسلامي: يعرف التمويل بأنه" توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس مال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك. (الباحوث، 2018، صفحة 317)

–يعرف التمويل الإسلامي على أنه " تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يريدها ويتصرف فيها، لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". (قحف، 2008، صفحة 12)

ثانيا:خصائص التمويل الإسلامي: تَنْبُع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، وهي أن المال في الأساس هو مال الله، وأن الإنسان ما هو إلا مُستَخلَف على هذا المال في هذه الأرض، ويجب عليه أن يسير وفقا لأوامر الله ومقاصده ، ووفقا لهذا الأساس نستنبط أهم الخصائص المتعلقة من التمويل الإسلامي. (بدران، 2015)

1-**تعدد وتنوع أدوات وصيغ التمويل الإسلامية:**بحيث تتناسب مع نوع النشاط الاقتصادي المطلوب تمويله، وكذلك يكون لكل مصرف إسلامي ولكل مستثمر أن يختار الصيغة التي تتناسب مع احتياجاته وظروفه الاقتصادية والمالية.

2- **ارتباط ربح المُموِّل بظهور ربح حقيقي:** أي زيادة حقيقية في الشيء المملوك، ولذلك يرفض الإسلام الفائدة الربوية لأنها تعتبر زيادة افتراضية لا تقوم على أساس واقعي. (المصري، 2001، صفحة 68)

3-توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها، وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربحا حقيقيا يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، ممّا يبيّن لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية موارد وطاقات المجتمع.

4- **توجيه المال نحو الإنفاق المشروع:** أي أن يكون هذا التمويل في مشاريع مباحة من وِجهة نظر الشّرع، فلا ينفق في مشاريع مخالفة لمقاصد الشارع الحكيم، والتي تؤدي إلى مَفسدة الفرد والمجتمع.

5-التركيز على طاقات الفرد وإبداعاته ومهاراته، من خلال كوْن التمويل الإسلامي هو قاعدة الانطلاق لهذه المهارات والطاقات والإبداعات، التي يُعَوَّل عليها في تقدم المجتمع.

والتمويل الإسلامي ليس للمسلمين فحسب-كما قال سامي السويلم- بل هو للعالم أجمع، وهذا يعني أن أمام علماء الاقتصاد الإسلاميين مسؤولية كبيرة في إبلاغ هذه الرسالة، والمساهمة في تحقيق الرخاء والاستقرار الاقتصادي العالمي.

ثالثا: مبادئ التمويل الإسلامي: تضبط التمويل في الإسلام مجموعة من المبادئ، تحدد ملامح الإطار العام الذي يجعل التمويل مقبولا شرعا وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي. (ناصر، 2002، صفحة 37)

1:الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية: يعتبر الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية من أهم مبادئ التمويل الإسلامي.

أ- **تحريم الربا**: إن اللبنة الأساسية التي يقوم عليها نظام التمويل الإسلامي هي تحريم الفائدة، التي أصبحت اليوم السّمة التي تتشابه فيها جميع المعاملات المالية.

ب- تحريم الاكتناز:الاكتناز بالمفهوم الاقتصادي هو حبس الثروة عن التداول، وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج. (قدي و بوزيد، ماي2009، صفحة 13)

ج-**استثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث**: مراعاة الحلال أمر واجب في كسب المال وفي إنفاقه على حد السواء، وسواء كان الإنفاق استهلاكيا أو إنتاجيا، فبالضرورة أن يستثمر في الحلال أو في الطيبات، قال الله تعالى: "... وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ.."(الأعراف-157)

د-**الالتزام بالأخلاق والقيم**:وهو مبدأ مهم وأساسي في معاملات الأفراد مع بعضهم البعض، فإذا صلحت أخلاق الفرد فسيحرص على احترام باقي المبادئ، أما إذا فسدت أخلاقه فلن تنتظر منه احترام المبادئ الأخرى، وفي هذا الصدد يقول العلامة يوسف القرضاوي: " إن الإسلام لا يفصل أبدا بين الأخلاق والاقتصاد... وإنه لا يجيز أبدا تقديم الأغراض الاقتصادية على رعاية المثل والفضائل". (القرضاوي، 1995، صفحة 57).

هـ-تحريم العقود الوهمية القائمة على الجهالة و الغرر: يجب أن تكون عمليات التمويل مبنية على الوضوح في جميع مراحلها، لذلك أوجبت التعاليم الإسلامية التعامل بالعقود، وألزمت بكتابة الديون و توثيقها مِصداقا لقوله تعالى" يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ..."(البقرة-282)

2- الالتزام بقاعد الخَراجُ بالضّمان والغُرْم بِالغُنْمِ:الخَرَاج بالضّمان هي قاعدة فقهية وهي نصّ لحديث نبوي شريف، فعَن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الخَرَاجُ بالضَّمان".رواه الإمامأحمد.

ومعنى الخراج هو الغلّة أو المنفعة. (سماي، 2020، الصفحات 7-8)

والغُرْم بالغُنْمِ هي القاعدة العكسية للخراج بالضمان وهي مستمدة من الحديث النبوي الشريف السابق، وتفيد أن الضمان – أيضا–بالخراج، أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا، فمن ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه. (كامل، 2008، صفحة 188)

3–مبدأ استمرار الملك لصاحبه: محتوى هذا المبدأ أن الملك في التمويل الإسلامي يستمر لصاحبه، حتى ولو تغيّر شكل ملكه، فالتمويل في العادة يكون مالا نقدياً ثمّ تُشترى به الاستثمارات والعقارات اللازمة لبدء المشروع، بمعنى أن المال في العمليات الاستثمارية هو ملك لصاحبه الأصلي، فصاحب المال يستحق الربح نتيجة لماله.

4– ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد:التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد، أي أن التمويل لا يُقَدّم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنّما على أساس مشروع استثماري معيّن تمّت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقَبِل كلٌّ من المستفيد والمموِّل بهذه الدراسة، وأقْدما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما.

رابعا:صيغ التمويل الإسلامي يحتل التمويل الإسلامي مكانة ذات أهمية في النظام الاقتصادي الإسلامي، نظرا لمساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال شموليته للأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية المختلفة لأي نشاط اقتصادي، وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية.

أولا:المشاركة: المشاركة هي"اتفاقية أو عقد بين المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنِسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، أو في تملّك عقار أو موجود منقول، سواء على أساس دائم أو متناقص، بحيث يشتري العميل حصّة المصرف بشكل متزايد (المشاركة المتناقصة)، وتتم المشاركة في الأرباح التي يُدرُّها المشروع أو العقار أو الموجود وفقا لشروط اتفاقية المشاركة، في حين تتم المشاركة في الخسائر وفقا لنصيب المشارك في رأس المال". (الكراسنة، 2013، صفحة 11)

ثانيا: المضاربة: المضاربة هي " دفع المال من طرف رب المال إلى المضارب للتجارة فيه والربح بينهما على ما اتفقا، والخسارة على رب المال وحده، إلا إذا تعدّى المضارب أو قصّر في عمله". (العيفة، 2021، صفحة 242)

ثالثا:الإجارة: " الإجارة هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة، لمدة معلومة وعوَض معلوم". (المكاوي، البنوك الإسلامية، 2009، صفحة 328). فالإجارة إذن هي الحصول على منفعة معينة مقابل دفع ثمن.

رابعا–المزارعة: وهي عبارة عن مشاركة من طرفين أحدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها والناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زَرعها، ولذلك فهي نوع من أنواع المشاركة الإسلامية. (الأسرج، 2012، صفحة 14)

خامسا– المساقاة: المساقاة هي" أن يستأجر مالك غرس أو زرع شخصا لإصلاح غرسه أو زرعه أو تنقيته من الأعشاب أو سقيه، بأُجرة معلومة بجزء مما تنتجه الأرض، وهي عقد صحيح ملزم ولا يفسخ إلا برضاء الطرفين أو إهمال أو تفريط أو جناية من العامل أو لعدم الوفاء من قِبل المالك بما شَرَط للعامل من أُجرة". (عزي، 2002، صفحة 43)

سادسا– بيع المرابحة:المرابحة في اللغة مشتقة من الربح وهو النماء والفضل والزيادة الحاصلة في المبايعة، يقال رابحته على سلعتة مرابحة أي أعطيته ربحا، وأعطاه مالا مرابحة أي على أن الربح بينهما. (العبار، 2018، صفحة 12)

–أما اصطلاحا فهي"بيع مشتري بثمنه مع زيادة ربح معلوم عند البائع والمشتري على ما اتفقا عليه". (العيادي، 2010، صفحة 54)

سابعا: السّلَم: السّلم (يسمى كذلك السّلف) هو" بيع موصوف في الذمة بِبَدل يعطى عاجلا (في مجلس العقد)، أي أن البضاعة المشتراة دَيْناً في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلا للبائع، وهذا يعني أن أصل تشريع بيع السّلم هم تمويل المحتاجين". (قندوز، إعادة هندسة التمويل المصرفي لصالح محدودي الدخل والفقراء، 2015، صفحة 23)

ثامنا:الاستصناع:هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد، فالصانع فيه صانع وتاجر في نفس الوقت. (الشباتي، 1995، صفحة 16)

تاسعا:بيع التقسيط (البيع الآجل): البيع الآجل هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل سداد الثمن إلى وقت معلوم، سواء تأجيل الثمن كله أو جزء منه وعادة ما يُسدّد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات وأقساط،فإذا سُدّدت القيمة مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها مع انتقال الملكية في البداية فهو بيع آجل، أما إذا سُدّد الثمن على دفعات من بداية تسَلُّم الشيء المبيع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط. (زكريا، 2010، الصفحات 289-290)

عاشرا: القرض الحسن:القرض لغة هو القطع، ويعني ذلك قطع جزء من مال المقرِض وتسليمه للمقترِض وهو دفع المال لمن ينتفع به ويرد مثله. (قندوز، دور التمويل الإسلامي في حالات الحوائج، 2020، صفحة 77)

أما اصطلاحا: هو "عقد بين طرفين أحدهما المقرِض والآخر مقترِض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرِض إلى المقترِض، على أن يقوم الأخير بِرَدّه أو رَدّ مثله إلى المقرِض في الزمان والمكان المتفق عليهما". (العجلوني، 2008، صفحة 341)

المحور الثالث: علاقة التمويل الإسلامي بالشمول المالي– مصرف السلام نموذجا–

لاقى التمويل الإسلامي في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف صانعي السياسات الاقتصادية والمالية، كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، من خلال المساهمة بشكل أو بآخر في تلبية الإحتياجات المالية للمؤسسات والأفراد الذين لا يستخدمون الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية.

حيث أن التمويل الإسلامي كنظام مالي يوفر أدوات وآليات تمكّن من إعادة توزيع الثروة، مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تؤدي إلى توسيع شريحة المستفيدين من الخدمات المالية الإسلامية وإدماج وجذب فئة كبيرة من أفراد المجتمع كانت في الأصل مستبعدة ماليا. وفي هذا المحور سوف نتطرق إلى بعض المنتجات المالية الإسلامية لمصرف السلام الجزائري والتي ساهمت في توسيع نطاق الشمول المالي في الجزائر.

أولا: التعريف بمصرف السلام الجزائري

1-تعريف مصرف السلام: مصرف السلام هو مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريع الإسلامية في كافة تعاملاته المالية، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم اعتماد المصرف سنة 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديمخدمات مصرفية مبتكرة. يعمل هذا المصرف وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تقديم خدمات مالية حديثة بهدف تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الاقتصاد والشريعة.

ويقترح مصرف السلام مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يموّل المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق مجموعة من الصيغ.

2- منتجات مصرف السلام:تتمثل منتجات وخدمات مصرف السلام الجزائري فيما يلي:

أ- عمليات التمويل: يعمل مصرف السلام الجزائري على تمويل المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات المتعاملين والمستثمرين في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق توليفة من الصيغ التمويلية: كالمشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السّلم، البيع بالتقسيط...الخ.

ب**-التجارة الخارجية:** يعمل مصرف السلام الجزائري أيضا على ضمان تنفيذ تعاملات التجارة الدولية دون تأخير، حيث يقترح على العملاء خدمات سريعة وفعالة منها:

-وسائل الدفع على المستوى الدولي (العمليات المستندية).

-التعهدات وخطابات الضمتن المصرفية.

ج– **الاستثمار والادخار**: يقدم مصرف السلام مجموعة من الاستثمارات والخدمات المالية عن طريق:

-اكتتاب سندات الاستثمار. -فتح دفتر التوفير(أمنيتي).

-بطاقة التوفير (أمنيتي). -حسابات الاستثمار.

د– **الخدمات**: يسعى مصرف السلام أن يضع خدمات تفيد عملائه وفق معايير مصرفية معاصرة، وتقنيات عالمية مبتكرة أهمها:

-خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.

-الخدمات المصرفية عن بعد"السلام مباشر". -بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة".

-بطاقات السلام فيزا الدولية. -ماكينات الدفع الآلي وماكينات الصراف الآلي.

ثانيا: تعزيز الشمول المالي من حيث متغيرات المصرف: سوف نتطرق في هذا العنصر إلى مجمل المتغيرات التي يستخدمها مصرف السلام في سبيل تعزيز نطاق الشمول المالي.

I.تعزيز الشمول المالي عن طريق حسابات الإيداع: يتيح مصرف السلام كغيره من البنوك الإسلامية التعامل مع زبائنه والمستثمرين في مجموعة من الحسابات (إيداع/إقراض)، وسوف نتطرق إلى أحد أهم حسابات الإيداع.

-حسابات الاستثمار (مصرف السلام–الجزائر–، 2013–2019):

1– حسابات الاستثمار: هو حساب محدد المدة يُدرُّ لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمَر، ويتم فيه توزيع الأرباح وفق الشروط المصرفية السارية المفعول لدى مصرف السلام–الجزائر، ما يميّز هذا الحساب أنه وديعة معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف ويتم دفع الأرباح ثلاثة أشهر.

يتم تصنيفه من حيث الصيغة الشرعية على أنه صيغة مضاربة، على اعتبار أنه عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم العميل في تمويله ويتكفل المصرف بإدارته وتنفيذه، على أن يتم توزيع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

2–الحسابات الجارية: تعرّف الحسابات الجارية على أنها حساب إيداع تحت الطلب بالدينار الجزائري يتيح للمتعاملين القدرة على تحويل أموالهم والقيام بعمليات مالية وقت ما أرادوا استغلال أموالهم أو سحبها.

–تطورحسابات الإيداع لمصرف السلام 2013–2019:شهدت حسابات الإيداع لمصرف السلام تطورات كبيرة خلال الفترة 2013–2019، وفيما يلي جدول يمثل هذه التطورات.

جدول رقم 1: تطور حسابات الإيداع لدى مصرف السلام–الجزائر– للفترة 2013–2019. الوحدة ألف دينار جزائري

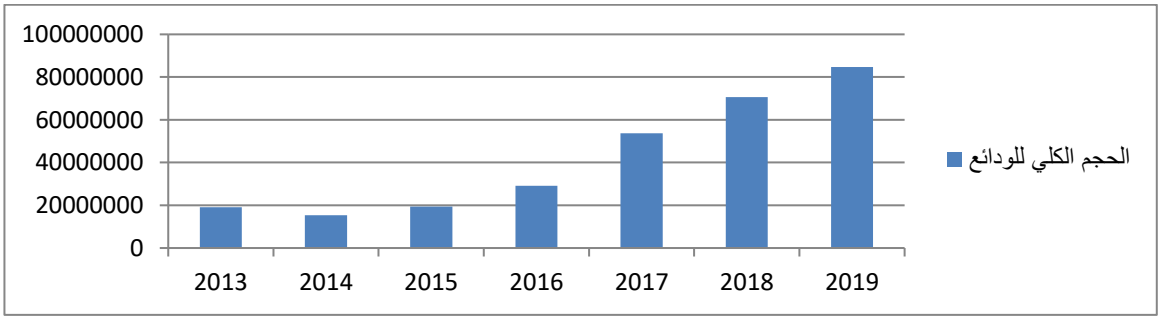
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	19084716	15409819	19407756	2908423	5371782	70615294	84671904

معدل النمو	–	%19.25-	%25.94	49.85%	%84.6	%31.4	%19.9
حجم ودائع الاستثمار	1218393	1403860	2253596	4101081	6026287	7762247	11794091
معدل نمو ودائع الاستثمار	–	%15.22	%60.52	%81.97	%46.94	%28.8	%51.94
حجم الودائع الجارية	6321437	5938373	7503315	11483179	19008462	20869577	22718951
معدل نمو الودائع الجارية	–	%6.05-	%26.35	%53.04	%65.53	%9.79	%8.86

المصدر: تقارير مصرف السلام 2013-2019 على الموقع: **www.alsalamalgeria.com**

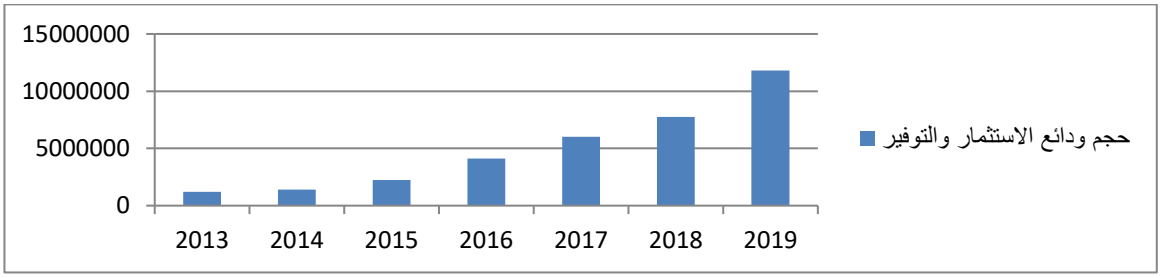
وللتوضيح أكثر نقوم بتمثيل معطيات الجدول في رسم بياني وتحليلها:

أ- شكل رقم 4 يوضح تطور الحجم الكلي للودائع للفترة 2013-2019.



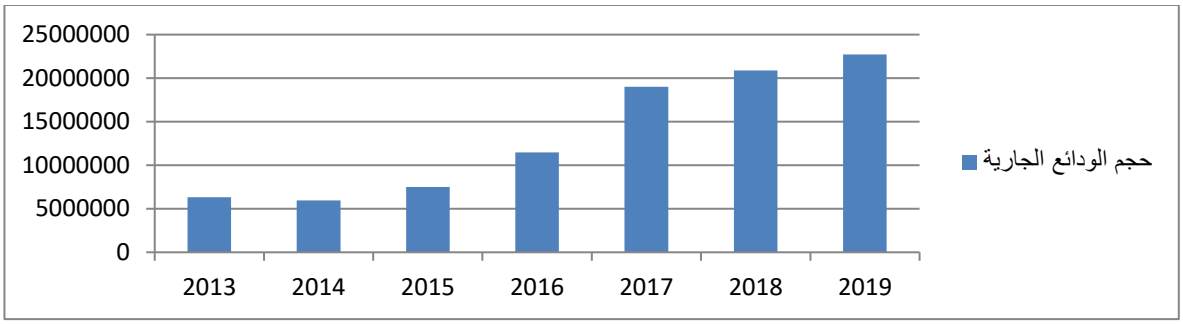
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2013-2019.

ب-شكل رقم 5 يوضح تطور حجم ودائع الاستثمار والتوفيرللفترة 2013-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2013-2019.

ج- شكل رقم 6 يوضح تطور حجم الودائع الجارية لمصرف السلام للفترة 2013-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2013-2019.

التحليل: من معطيات الجدول والشكل رقم(4) الذي يوضح تطور الحجم الكلي للودائع في مصرف السلام للفترة 2013-2019، نلاحظ أن حجم الودائع الكلي بلغت أكثر من 53 مليار دينار سنة 2017 ، أي بزيادة تقدر ب 84.6% ، بينما شهدت الودائع أدنى قيمة لها سنة 2014 ،فالمصرف كان قد شهد سنة 2013 زيادة في عدد المتعاملين والذي بلغ في نهاية السنة 5580 متعامل ، ويرجع ذلك إلى اعتماد مصرف السلام استراتيجية تنويع المحفظة في نشاطاتها، ةإذ عمد المصرف إلى إطلاق خدمات مالية الكترونية جديدة مثل "السلام مباشر" وبطاقات الدفع "أمنة" ، إضافة إلى إطلاق خدمة "السلام إيجار" كمنتوج جديد استقطب به العديد من المتعاملين الاقتصاديين. وفي ظل سعي المصرف نحو تطوير جودة خدماته فقد قام بتشغيل ست(6) وحدات جديدة للدفع الالكتروني (TPE) بالمحلات التجارية ما سهل على المتعاملين القيام بعملياتهم المالية التي يحتاجونها، إضافة إلى قيام المصرف بحملات ترويجية عن طريق مشاركته في التظاهرات الاقتصادية والتجارية، كل هذا أدى إلى زيادة معدل نمو المصرف بنسبة 23%، إلا أنه في سنة 2014 شهد المصرف انخفاضا معتبرا في عدد المتعاملين الذي بلغ عددهم نحو 600 متعامل والذي يعتبر قيمة ضئيلة بالمقارنه مع عدد المتعاملين في السنة السابقة، مما أدى إلى انخفاض نسبة نمو المصرف ب 19.25%. غير أن المصرف سارع إلى تدارك هذا الانخفاض سنة 2015 من خلال تركيزه على تحسين خدماته وتطويرها بدءا بتطوير مهارات موظفيه بهدف التكيف مع المتغيرات والتفاعل مع التطورات الحديثة، والتحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية والنوعية، كما زاد المصرف من فروعه وقام بتوظيف 30 موظف جديد ما زاد من ثقة المتعاملين بالمصرف وشعورهم بالأمان وكذا رضاهم على الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه.

وعلى نفس المنوال استمر المصرف في استراتيجيته لسنة 2016 مما أدى إلى تحقيق قفزة نوعية في نسبة الودائع .

أما بالنسبة لسنة 2017 فقد سجلت الودائع الجارية ارتفاعا ملحوظا قدرت بنسبة 56% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، منتقلة بذلك من 11.4مليار دج إلى 19مليار دج ، نتيجة قيام المصرف باستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالمصرف وفتح 1005 حساب جديد.

ومن الملاحظ أن الودائع الادخارية عرفت نموا معتبرا خلال السنتين الأخيرتين (2018 و2019) حيث ارتفعت بميلغ 1.4 مليار دج ، أي بنسبة 54%، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها توسيع شبكة فروع المصرف ، حيث تم فتح عشرة فروع جديدة خلا سنتي 2018 و2019، وكذا النمو السريع لنشاط تمويل الأفراد.

II.تعزيز الشمول المالي من حيث القروض: يسعى مصرف السلام كغيره من المصارف الإسلامية إلى تقديم التمويل اللازم لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية بطريقة تتناسب مع كل نشاط وبما يتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، كل ذلك في إطار تعزيز الشمول المالي.

يقوم مصرف السلام بتقديم خدمات تمويلية لعملائه سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، وتنقسم هذه الخدمات التمويلية إلى قسمين رئيسيين هما:) مصرف السلام-الجزائر(2019-2013 ,-

-ائتمانات قصيرة الأجل (دورة الاستغلال). -ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل

ويمكن تقسيم التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام إلى تسهيلات ممنوحة للمؤسسات سواء عامة أو خاصة، وتسهيلات ممنوحة للأفراد ممثلة في الجدول الآتي:

جدول رقم(2) يمثل تطور التسهيلات الممنوحة من طرف بنك السلام للفترة 2013–2019. الوحدة: ألف دينار جزائري

	السنة / البنود	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	تمويل دورة الاستغلال	19696910	15066234	16567805	20169054	27143656	42244302	53168392
	تمويل دورة الاستثمار	7104262	8649378	6430485	7866447	8171368	10487621	11333094
	إجارة أصول منقولة	/	/	/	822162	3911926	7173303	9006385
	إجارة عقارات	/	/	/	183005	3154795	4030784	5081941
	حسابات جارية مدينة	1551461	80515	39956	63793	27145	47769	209146
مؤسسات عامة	إجارة أصول منقولة	/	/	/	/	/	9368	14352
الأفراد	تمويل عقاري للأفراد	412613	143348	92031	494700	1376376	2246893	3029808
	تمويل استهلاكي للأفراد	/	/	/	46826	3653767	11587952	16742640
إجمالي التمويلات		**28774**	**23939**	**21268**	**29337**	**45454**	**75340**	**95583**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام 2013–2019.

التحليل:من الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي التمويلات بلغت أكبر قيمة لها سنة 2019 والتي هي 95583 ألف دينار، أي بنسبة نمو تقدر ب 27% عن السنة السابقة، وبلغت أدنى قيمة لها سنتي 2014 و2015 ويعود ذلك إلى الوضع

الاقتصادي للبلد (أزمة البترول) التي أضعفت الاقتصاد الوطني عموما والنظام المصرفي خصوصا، بينما في 2013 كانت قيمة التمويلا ت 28774 الف دينار، ويعود ذلك إلى الاستراتيجية التي انتهجها مصرف السلام من ترويج وزيادة في عدد المتعاملين مما أدى ذلك إلى زيادة في عدد الودائع، والذي بدوره زاد في منح التسسهيلات.وفي عام 2016 تدارك مصرف السلام الوضع وحقق معدل نمو مرتفع مقارنة بالسنتين السابقتين، إذ بلغ حجم التمويلات 29337 الف دينار، ويعود الفضل في ذلك إلى سرعة معالجة ملفات التمويل بسبب إعادة الهيكلة في إدارة التمويلات، وتعزيز سمعة المصرف واستقطاب متعاملين جدد، إضافة إلى قيام المصرف بتنويع صيغ التمويل والتركيز على التمويلات قصيرة الأجل موزعة على عدة قطاعات.

ابتداء من سنة 2017 إلى غاية نهاية الفترة شهدت التمويلات الممنوحة ارتفاعا ملحوظا، يرجع السبب في ذلك إلى تحسن في الوضع الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى افتتاح ثلاثة فروع للمصرف في كل من ورقلة أدرار وبسكرة، كما اعتمد المصرف على تنويع صيغ التمويل والولوج إلى قطاع التجزئة والأفراد بصفة أوسع.

الخاتمة:

يمتلك نظام التمويل الإسلامي أدوات وأساليب تمكّنه من المساهمة بشكل فعال في دعم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، من خلال توفير صيغ تمويلية تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية بديلة عن الصيغ التمويلية القائمة على نظام الفائدة، وتساهم بدورها في القضاء على الفقر وإعادة توزيع الثروة من خلال تعزيز الوصول إلى هذه الخدمات المالية الإسلامية بأقل تكلفة وفي أسرع وقت ودون استثناء.

وكنتيجة للدراسة الميدانية التي قمنا بها في مصرف السلام الجزائري، تأكد لنا بأن المصارف الإسلامية ومن ثم التمويل الإسلامي له أثر بالغ في تعزيز الشمول المالي وفي وصول جميع شرائح المجتع إلى الاستفادة من الخدمات المالية الإسلامية.

- **التوصيات**: توصي الدراسة بمايلي:
- ضرورة القيام بحملات التثقيف والتوعية المالية للفئات التي تفتقر إلى المعرفة المالية، عن طريق النشرات التوعوية عبر المواقع والصفحات الرسمية للبنوك.
- –ابتكار منتجات وخدمات مالية إسلامية جديدة تتماشى مع متطلبات المستهلك المالي.
- –ضرورة تبَنّي البنوك الإسلامية للخدمات المالية الرقمية.
- –التحقيق في الأسباب المسؤولة عن الاستبعاد الماليُ(Financial Exclusion) وتطبيق استراتيجية الشمول المالي.
- –ضرورة تطوير البِنية التّحتيّة التكنولوجية، لتحفيز ودعم استخدام وسائل الدفع الالكتروني.

قائمة المراجع:

m samra ،j paris .(2011) .financial inclusion and development .*journal of international development 5* ، .(23)

ابراهيم الكراسنة. (2013). *البنوك الإسلامية:الإطار المفاهيمي والتحديات*. ابو ظبي، معهد السياسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

أحمد جابر بدران. (2015). مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي. *مجلة المسلم المعاصر* (156).

أحمد صبحي العيادي. (2010). *أدوات الاستثمار الإسلامية:البيوع والقروض والخدمات المصرفية* (الإصدار 1). الأردن: دار الفكر.

آسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي. *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 10* (3).

برنية يسر، رامي عبيد، و حبيب اعطيه. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب*. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

بسمة محمد ادريس الحريري. (2021). تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، 2* (2).

جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 16* (23).

جلال الدين بن رجب. (2018). *احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج الإجمالي للدول العربية*. الامارات العربية المتحدة: صنجوق النقد العربي.

حسين عبد المطلب الأسرج. (2012). المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية بالمغرب*. المغرب: جامعة السلطان مولاي.

رفيق يونس المصري. (2001). *الربا والفائدة:دراسة اقتصادية مقارنة*. لبنان: دار الفكر.

رفيقة صباغ، و سليمة غزري. (2020). الشمول المالي في الدول العربية واقع وآفاق. *مجلة أبعاد اقتصادية ، 10* (2).

زهير غراية. (2020). تأثير التمويل الرقمي على الادماج المالي والاستقرار المالي. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 19* (1)،.

سعد خليفة العبار. (2018). *المرابحة المصرفية وصلاحيتها كبديل شرعي للفائدة الربوية* (الإصدار 1). ليبيا: دار الكتب الوطنية.

سليمان ناصر. (2002). *تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية* (الإصدار 1). غرداية، الجزائر: جمعية التراث.

عبد الحق العيفة. (2021). *المصارف الإسلامية المعاصرة* (الإصدار 1). الجزائر: البدر الساطع للطباعة والنشر.

عبد الحليم عطية صقر. (2003). *عمليات البنوك من الوجهة الشرعية*. القاهرة : مكتبة القاهرة.

عبد الكريم قندوز. (2015). إعادة هندسة التمويل المصرفي لصالح محدودي الدخل والفقراء. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة* (32).

عبد الكريم قندوز. (2019). *المالية الإسلامية*. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

عبد الكريم قندوز. (2020). *دور التمويل الإسلامي في حالات الحوائج*. الامارات العربية المتحدة، معهد التدريب وبناء القدرات: صندوق النقد العربي.

عبد الله بن سليمان الباحوث. (2018). دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة. *دور الاقتصاد والتمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية*. الاسكندرية.

عبد المجيد قدي، و عصام بوزيد. (ماي2009). التمويل في الاقتصاد الإسلامي: المفهوم والمبادئ. *الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية* خميسملیانة: جامعة خميس مليانة.

علي سماي. (2020). واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية. *الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*. خميس مليانة: جامعة خميس مليانة.

عمر عبد الله كامل. (2008). القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية (أطروحة دكتوراه). *طروحة دكتوراه* . القاهرة، كلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة الأزهر، مصر: جامعة الأزهر.

فخري حسين عزي. (2002). *صيغ تمويل التنمية في الإسلام*. السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

محمد بن عبد الله الشباتي. (أوت, 1995). دراسات اقتصادية: وقفات متأنية مع عمليات التمويل في البنوك الإسلامية. *مجلة البيان* (91).

محمد محمود العجلوني. (2008). *البنوك الإسلامية: أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

محمد محمود المكاوي. (2009). *البنوك الإسلامية* (الإصدار 1). مصر: المكتبة العصرية.

محمود عبد الكريم ارشيد. (2007). *الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية* (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

مصرف السلام. (بلا تاريخ). *www.alsalamalgeria*. تم الاسترداد من rapport annuel.

مصرف السلام-الجزائر-. (2013-2019). *التقارير السنوية لمصرف السام*. مصرف السلام.

مصطفى كمال السيد طايل. (200-). *القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

معهد الدراسات المصرفية. (2016). نشرة توعوية. *(7) ، السلسة الثامنة*، 2. الأردن.

منذر قحف. (2008). *مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي* (الإصدار 1). جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه. *مجلة الاقتصاد الجديد ، 10* (3).

وحيد أحمد زكريا. (2010). *دليلك إلى العمل المصرفي* (الإصدار 1). حلب، سوريا: دار البراق.

يوسف القرضاوي. (1995). *دور القيم و الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: مكتبة وهبة.

عنوان المداخلة: تعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية –دراسة التجربة الصينية–

المشارك الأول:
د. بن عيني رحيمة
أستادة محاضرة أ
المركز الجامعي مغنية
benainirahima2021@gmail.com

المشارك الثاني:
د.هاشيم مريم نبيلة
أ محاضر أ
المركز الجامعي مغنية
meriem.hachim@yahoo.fr

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التكنولوجيا المالية في الصين ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي حيث خصت الدراسة التطبيقية دولة الصين كونها تعد الدولة الرائدة في مجال صناعة التكنولوجيا المالية في العالم ، فضلا عن تسجيلها لأعلى مؤشرات الشمول المالي فيه. ومن خلال هذه الدراسة تم إبراز أهم المبادرات والاستراتيجيات التي تبنتها دولة الصين لتفعيل التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن دولة الصين تمكنت من تحقيق مؤشرات مرتفعة في الشمول المالي حتى في المناطق الريفية في عام 2020، ويعود ذلك لمدى تقدمها في مسار التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي، وتوفرها على بنية تحتية رقمية قوية وأطر تنظيمية تواكب التطور السريع للابتكار المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، التكنولوجيا المالية ، التجربة الصينية.
تصنيفJEL: E44 ، F65، G21،

Abstract: This study aims to shed light on the reality of financial technology in CHINA and its contribution to enhancing digital financial inclusion , The applied study singled out the china, as it is the leading country in the financial technology industry in the world. Through this study, the most important initiatives and strategies adopted by china to activate financial technology as a mechanism to enhance financial inclusion . The study reached a set of results , that china was able to achieve high indicators in digital financial inclusion in 2020, due to its progress in the path of digital transformation in the financial and banking sector, and its availability on strong digital infrastructure and regulatory frameworks that keep pace with the rapid development of financial innovation.
Keywords: financial inclusion; financial technology (FinTech); Chinese experience.
Jel Classification Codes : E44, F65, G21.

مقدمة:

أصبح موضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي والتحول الرقمي من أهم القضايا المطروحة على الساحة العالمية والتي أولت لها جميع الدول أهمية كبيرة خاصة في ظل سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شهدت مستويات الشمول المالي تطورات متسارعة خلال السنوات الأخيرة خاصة مع الثورة الصناعية الرابعة وما حملته من تقنيات رقمية سرعت من التحول الرقمي بشكل غير مسبوق في ظل وجود مستويات عالية من النضج الرقمي ووجود بنية تحتية تمكينية رقمية متطورة خاصة بالدول المتقدمة والناشئة منها.

في الصين، لا يستطيع معظم المواطنين اليوم تذكر آخر مرة حملوا فيها محفظة نقود، لأنهم ببساطة يستخدمون الهاتف المحمول لدفع كل شيء من البقالة وفواتير المطاعم إلى فواتير الخدمات والمواصلات العامة. يشير تقريرFintech100 لسنة 2019 إلى أن Fintech الصينية تواصل قيادة Fintech 100. (KPMG; Pollari, I.; Ruddenklau, A ، 2019) ووفقا لمجموعة UBS، يدفع 80٪ من مستخدمي الهواتف الذكية في الصين عن طريق الهاتف المحمول، وهو أعلى معدل في العالم. يستخدم معظم

الافراد (54٪) خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول بالاعتماد على Alipay التابعة ل Alibaba وWeChat Pay التابعة ل Tencent. (Bloomberg News; Anstey, C.; Chen, L.; Xie, H) ويعتبر ذلك أحد أهم ثمار جهود التنمية والشمول المالي الذي خاضته الحكومة على مدار سنوات منذ إطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح على يد الزعيم دنج شياو بينج عام 1979.

من هذا المنطلق، كان لابد من دراسة التجربة الصينية في مجال الشمول المالي، والتكنولوجيا المالية باحتوائها على أكبر شركات التكنولوجيا العالمية، هذا النجاح الذي حققته الصين في مجال الشمول المالي يجعلنا نطرح العديد من التساؤلات حول الاسباب والطرق التي اتبعتها الحكومة الصينية في رسم استراتيجية شمولها المالي عن طريق تطوير التكنولوجيا المالية، وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي والمتمثل فيما يلي:

كيف ساهمت التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي وتعزيزه في الصين؟

تهدف هذه المداخلة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في دعم استراتيجية الشمول المالي وتعزيزه وذلك بالتركيز على التجربة الصينيةخلال الفترة الأخيرة.

الفرضيات: تعتمد الدراسة على تافرضية التالية:

– تلعب التكنولوجيا المالية دورا فعالا في تعزيز الشمول المالي في الصين؛

أهمية البحث: تتجسد أهمية البحث في إبراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتقديم الخدمات المالية، مع إضفاء طابع الشفافية والثقة المتبادلة بين أطياف المجتمع، متخذين مثال على خطة الصين في تبني الشمول المالي.

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية، وتطرقت لأهم المعوقات والأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في المنطقة العربية، وإبراز أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي، إضافة إلى البلدان التي وضعت استراتيجيات وبرامج مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في المستقبل. (مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية، 2018).
- دراسة قدمها البروفيسور كيلي تساي ، مساعد الكلية في المعهد ،المعنونة ب "FinTech and Financial Inclusion in China," HKUST IEMS Thought Leadership Brief Series 2017-20 لرؤى حول خطة الحكومة الصينية 2016–2020 لتشجيع التقنيات الرقمية من أجل تعزيز الشمول المالي والاستقرار الاجتماعي. يفحص هذا الموجز النمو الهائل للتكنولوجيا المالية في الصين استجابةً للطلب على الخدمات المستندة إلى الويب ، ومحاولات الحكومة لتنظيم هذا الفضاء. (Kellee S. Tsai، 2017).
- دراسة سيد اعمر زهرة ،بن عب ، د الفتاح دحمان ، "التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا – " حيث عالج الباحثين الإشكالية التالية : في ظل التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا المالية كيف هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي ؟و إلى أي مدى ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في تعزيزه؟ و قد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي و مقارنتها و تصنيفها و كذلك التعرف على واقع التكنولوجيا في الوطن العربي من خلال الشركات الناشئة التي تقدم أشكال جديدة و مبتكرة للخدمات المالية ، و قد كانت نتائج الدراسة أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم ، حيث يمتلك نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية ، أي حوالي 160 مليون شخص عربي و بالتالي

63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية رغم تمركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي . (سيد اعمر زهرة ،بن عب ، د الفتاح دحمان ، 2020).

- دراسة بعنوان Using digital technology to improve financial inclusion in China حاول فيها الباحثون البحث في القنوات التي يمكن من خلالها تحقيق الشمول المالي في الصين. وقد تم استخدام نهج المربعات الصغرى الجزئية لنمذجة المعادلات الهيكلية لتحليل العلاقات بين محو الأمية المالية ، واستخدام الإنترنت ، واستخدام المنتجات المالية الرقمية ، والشمول المالي. فظهر أن استخدام الإنترنت ليس له تأثير مباشر على الشمول المالي. بدلاً من ذلك ، يأتي التأثير المباشر من مستوى التثقيف المالي واستخدام المنتجات المالية الرقمية ، والتي تطورت بسبب شعبية الإنترنت. يلعب استخدام الإنترنت واستخدام المنتجات المالية الرقمية دورًا متعددًا في الوساطة بين محو الأمية المالية والشمول المالي. وقد استنتج الباحثون أنه لتحقيق هدف تعزيز الشمول المالي ، يجب على صانعي السياسة الصينيين تحسين المعرفة المالية للمستهلكين وتعزيز استخدام المنتجات المالية الرقمية. (Yan Shen-C James Hueng &Wenxiu Hu، 2020)

1/ المحور الأول: التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية:

1-1/ تعريف التكنولوجيا المالية: توجد عدة تعاريف للتكنولوجيا المالية، ومن بينها:

- يشير مصطلح التكنولوجيا المالية: "لكل مؤسسة تتدخل في هذا المجال من أجل اقتراح على عملائها حلولا تكنولوجية مبدعة أو ابتكارية فهي شركات ناشئة والتي تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية" (lorenzi, 2016).
- هي مزيج من التكنولوجيا والخدمات المالية التي تعمل على تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركات المالية وتتعاون وتتعامل مع عملائها ومنظميها وغيرهم في الصناعة، حيث تستخدم جميع أنواع الشركات، كالشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية القائمة. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من أشكال التكنولوجيا المالية التي تعتمد على أحدث التقنيات المصممة خصيصا لقطاعات أو وظائف معينة ضمن النظام البيئي للخدمات المالية، مثل التكنولوجيا التنظيمية وتكنولوجيا التأمين." (Pwc, 2019).
- "تشمل صناعة التكنولوجيا المالية الشركات التي تدعم التكنولوجيا والتي تقدم خدمات مالية، فضلا عن الهيئات أو الكيانات التي تقدم خدمات التكنولوجيا بشكل مباشر إلى المؤسسات المالية، حيث تستخدم شركات التكنولوجيا المالية التكنولوجيا لتعزيز المعاملات المالية بين الشركات والمستهلكين؛ كما تدفع التطورات التكنولوجية وتغير الطلب على المنتجات المالية والمنافسة في الخدمات المالية موجة جديدة من الشركات الناشئة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية." (S&P, 2016, p. 2) .
- "التقنيات المدفوعة بالثورة الصناعية الرابعة والتي تعزز بشكل كبير و/أو تحدث اضطرابا في الخدمات المالية والعمليات ونماذج الأعمال ومشاركة العملاء للقرن العشرين."(DinarStandard, 2018, p. 9) .
- أساس التكنولوجيا المالية هو تغيير العمليات وتغيير الخدمات وتغيير التكاليف بطريقة إيجابية(Zavolokina, 2016, p. 8) .

2-1/ تصنيفات الخدمات التي تقدمها التكنولوجيا المالية: تقدم شركات التكنولوجيا العديد من الخدمات، وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تصنيف خدمات التكنولوجيا المالية

الخدمة	أنواعها
الصيرفة	الودائع بما فيها: ▪ الودائع تحت الطلب؛ ▪ الودائع لأجل؛ ▪ حسابات التوفير. الإقراض وحقوق الملكية، من أهمها: ▪ إقراض المستهلك الند للند، إقراض الأعمال الند للند ▪ تداول الفواتير والتمويل الجماعي القائم على الأسهم والقائم على العقارات والقائم على التبرعات ▪ الأوراق المالية القائمة على الديون، السندات المصغرة، تقاسم الأرباح...إلخ
المدفوعات والتحويلات وسوق الصرف	▪ المحافظ المتنقلة ▪ مدفوعات الند للند عن طريق الهاتف النقال؛ ▪ صرف العملات الأجنبية والتحويلات ▪ الدفع في الوقت الحقيقي
العملات الرقمية	▪ محافظ العملات المشفرة، مدفوعات العملات المشفرة، تبادل وتداول العملات المشفرة
إدارة الثروات والأصول	▪ مواقع للمقارنة ▪ منصات للتجميع المالي، المستشار الآلي، التداول الاجتماعي والتداول الخوارزمي
الإدارة المالية الشخصية	▪ الميزانية، منصات مقارنة الخدمات المالية
تكنولوجيا التأمين	▪ منصات مقارنة لمنتجات التأمين ▪ معاملات التأمين الند للند ▪ التأمين عند الطلب، المستشار الآلي، التأمين على أساس الاستخدام
التقنيات والبنى التحتية التمكينية	▪ تقنيات دفتر الأستاذ الموزع، تحليلات البيانات، الذكاء الاصطناعي ▪ الأمن الالكتروني ▪ خدمات متقدمة من بنى تحتية سحابية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (lberto Fraile Carmona and others، July 2018).

1-3/ مزايا وفوائد التكنولوجيا المالية: يمكن تلخيص مزايا التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:(Capgemini, 2018, pp. 16-17-18):

- ✓ نماذج أعمال جديدة: أدى ظهور التكنولوجيا المالية إلى إدخال نماذج أعمال جديدة مثل الإقراض الند للند (P2P).
- ✓ خدمة أسرع وأكثر كفاءة: تستخدم شركات التكنولوجيا مجموعة متنوعة من التقنيات لزيادة إمكانية الوصول إلى خدماتها والتي تعزز بشكل ملحوظ تجربة الزبون.
- ✓ الشفافية والخدمات المجانية: غالبا ما تقدم شركات التكنولوجيا المالية خدماتها مجانا أو بفترات ترويجية طويلة نسبيا.
- ✓ التخصيص: تعتبر شركات التكنولوجيا المالية رائدة في خدمة العملاء والمنتجات الشخصية، الأمر الذي دفع بالبنوك التقليدية إلى إعادة التفكير في كيفية استخدام بيانات العملاء لتقديم منتجات متخصصة، حيث تقدم شركات إدارة الثروات للعملاء نصائح شخصية بناءً على مدى تقبلهم للمخاطرة ونمط حياتهم، كما تستفيد شركات التكنولوجيا المالية في مجال تكنولوجيا التأمين من الابتكار لتقديم تخصيص أفضل لصناعة التأمين وقدرات اكتتاب متقدمة.
- ✓ الضغط على الهوامش والرسوم: تمتلك شركات التكنولوجيا المالية بنية تحتية تمكنها من الحفاظ على انخفاض التكاليف وتقديم خدمات منخفضة السعر نسبيا.
- ✓ النمذجة التنبؤية: تستخدم شركات التكنولوجية المالية أدوات تنبؤية وتحليلية تسمح لها باستهداف العروض وتخصيصها بناءً على ملف تعريف العميل وسلوكه.
- ✓ التوزيع المبتكر: أدى ظهور شركات التكنولوجيا المالية إلى إجبار الشركات القائمة على إعادة تقييم توزيع المنتجات على مختلف المتعاملين.
- ✓ الوصول إلى القطاعات المحرومة: تعمل شركات التكنولوجيا المالية على التوزيع المحسن والحلول المبتكرة منخفضة التكلفة مثل المستشارين الآليين.
- ✓ الكفاءة التشغيلية: تعمل التكنولوجيا المبتكرة على تقليل حواجز الدخول وتحفيز المنافسة، مما يجبر شركات الخدمات المالية التقليدية الكبيرة على زيادة الكفاءة من خلال أتمتة العمليات وتحويل نماذج الأعمال.
- ✓ تحليلات البيانات المتقدمة: تمنح التحليلات المتقدمة جنبا إلى جنب مع مجموعة أوسع من مصادر البيانات شركات التكنولوجيا المالية إدارة أفضل للمخاطر وقدرة الاكتتاب، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف والرفع من الكفاءة.

2/ المحور الثاني : التأصيل النظري لمفهوم الشمول المالي

حظي موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد لدى الكتاب والباحثين الاقتصاديين وذلك لارتباطه بجوانب عدة منها المؤسسات المالية، العائلات والوحدات الاقتصادية.

2-1/ تعريف الشمول المالي: عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (شاوي، 2020)

فالشمول المالي هو أن يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا :حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة.ويجب أن تقدم تلك المنتجات من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات من الأهلية وغيرهم، كما يجب أن تبقى أسعارها مناسبة للجميع، مع سهولة الحصول عليها وأن تراعي حماية حقوق المستهلك، حتى نضمن أن يصبح لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وإشراف، والتي يمكن أن تتعرض لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوم مبالغ فيها. (قاضي، جوان 2020) .

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE " هو العملية التي من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية والرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مختلفة تشمل النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (معمر، 2019) .

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه (شنبي، 2018) "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا " من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الاساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي: (شنبي، 2018).

2-2/ أبعاد الشمول المالي:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الاشتمال المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء . وقديما تم قياس الاشتمال المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وهذا ما سيتم توضيحه في النقاط التالية: (عقون، يومي 27 و 28 نوفمبر 2018) .

أ. **الوصول للخدمات المالية :**

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية . يتم تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي . . الخ، و يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ب. **استخدام الخدمات المالية:**

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي .تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ت. **جودة الخدمات المالية:**

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على سنوات الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. فعدم الوصول للخدمات الدالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية .ومع ذلك، فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. إن بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

2-3/ أهداف الشمول المالي:

ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل . وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي الآتية: (كركار، 2019) .

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية و كيفية الحصول عليها و الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و خاصة الفقراء منهم
- تعزيز مشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي
- خفض مستويات الفقر و تحقيق الرخاء و الرفاه الاقتصادي

2-4/ أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي في النقاط التالية (معمر، 2019):

- الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية ،اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام المالي الذي لا تتوافر لدى كافة الشرائح السكانية فيه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار؛
- الشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية : يتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛
- الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يساهم مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو.
- يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي: وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل ومن خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية

كما تكمن اهمية الشمول المالي في (يلقاسم، 2007) :

– يساهم الشمول المالي في "تحسين الوصول إلى منتجات وخدمات التامين التي تعتبر أساسية في معالجة مواطن الضعف في أي نوع من الأعمال

– تعزيز كفاءة النظام المالي واستقراره ونزاهته لان المشاركة الفعالة في القطاع المالي الرسمي من جانب المدخرين والمقترضين من شأنها أن تحسن فعالية السياسة النقدية واستقرار المؤسسات المالية وكفاءة الوساطة المالية من خلال و زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية و تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي للأفراد من خلال محاربة الفقر و الأمية.

– الشمول المالي هو السبيل لاستخدام الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وبأسعار معقولة لتقليل الحسابات غير الرسمية؛ و تقليل لجوء الأفراد إلى الاقتصاد الموازي من خلال تقديم خدمات مالية ذات جودة وميزة تنافسية.

3/ التجربة الصينية في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي:

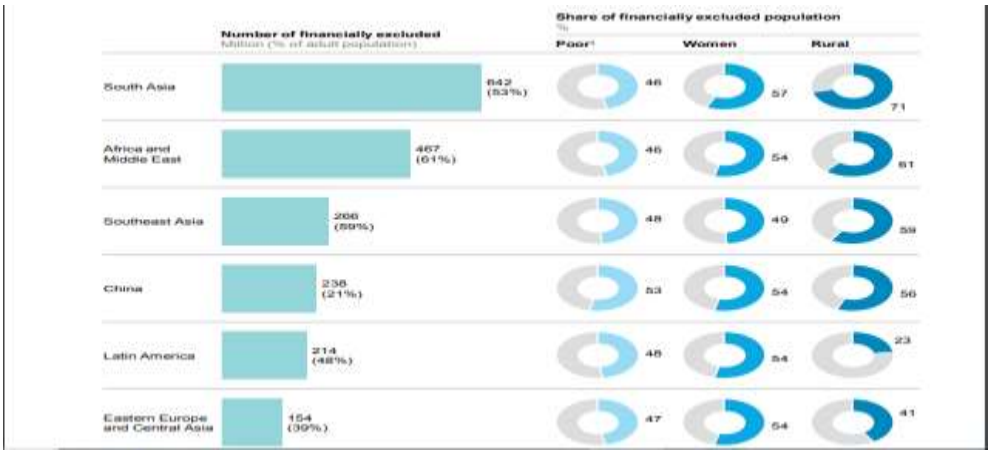
3-1/ التجربة الصينية في الشمول المالي:

تعمل لجنة تنمية الشمول المالي في الصين على توسيع مفهوم الشمول المالي وتعرفه بأنه "توفير خدمات مالية مناسبة وصحيحة لجميع الطبقات والمجموعات الاجتماعية، بتكاليف معقولة، بناءً على مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة والاستدامة التجارية ". وتشمل كذلك العملية "المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمزارعين، والفئات الحضرية ذات الدخل المنخفض، والفقراء والمعاقين والمسنين والمجموعات الخاصة الأخرى هم العملاء المستهدفون للشمول المالي في الصين."

وقد كانت الصين تتمتع بمستوى عال نسبيا من الشمول المالي من حيث الودائع الادخارية في المؤسسات المالية الرسمية؛ حيث تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للبنك الدولي إلى أن 79٪ من السكان البالغين في الصين في عام 2014 يملكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية، وهو ما يزيد بنسبة 10٪ عن المتوسط الإقليمي البالغ 69٪(world bank, China 2014) .

مع ذلك، ولغاية 2014 كان لا يزال هناك 234 مليون بالغ لا يتعاملون مع البنوك في الصين، ما اعتبرته الصين مجالا كبيرا يفصلها عن القضاء على الاستبعاد المالي. ينتمي الأفراد الذين يحصلون على أدنى مستويات التمويل الى الأسر الريفية (صغار المزارعين ومربي الماشية والصيادين) والنساء والعمال المهاجرين والعاطل;ن عن العمل والعمال المسرحون. كما تواجه الشركات متناهية الصغر والصغيرة فجوة تمويلية حادة، حيث تحجم البنوك التجارية المملوكة للدولة في الصين عن إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بسبب الشروط الصارمة للضمانات وتاريخ الائتمان، وتفضيل إقراض الشركات المملوكة للدولة، وارتفاع تكاليف المعاملات لمعالجة الأعداد كبيرة من القروض الصغيرة قصيرة الأجل.

الشكل رقم(01): السكان المستبعدون ماليا في الاقتصادات الناشئة في 2014



Source: (Manyika, 2016)

3-1-1/ أهداف سياسة الشمول المالي في الصين: لقد اعتبرت الصين الشمول المالي مهما لتحقيق مجتمع مزدهر وهو ما تم توضيح في خطة مجلس الدولة كخطة استراتيجية وطنية لتعزيز تنمية الشمول المالي (2016-2020) والتي تمت الموافقة عليها من قبل المجموعة القيادية المركزية، والتي يرأسها الرئيس شي جين بينغ.

هدفت الخطة الى تحسين جودة الخدمات والمنتجات المالية، مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سكان الريف وسكان الحضر ذوي الدخل المنخفض، الفقراء، المعوقين وكبار السن، باعتبارهم العملاء المستهدفين للشمول المالي. بموجب هذه الخطة، تم اتخاذ مجموعة واسعة من تدابير السياسة، بما في ذلك السياسات النقدية والسياسات الضريبية وسياسات الإشراف، كما شجعت على استخدام التكنولوجيا المالية لتقليل التكلفة التشغيلية والتواصلية لخدمة العملاء وتشجيع التكنولوجيا والابتكار في المنتجات المالية لتعزيز الشمول المالي (Weidong Chen, Xiaohui Yuan، 2021، صفحة 04).

تتلخص استراتيجية الشمول المالي في الصين حول النقاط الأساسية التالية:

- إنشاء نظام خدمة ودعم للشمول المالي يتوافق مع استكمال مجتمع مزدهر باعتدال من جميع النواحي.
- تحسين توافر الخدمات المالية بشكل فعال، وزيادة شعور الناس بالرضا عن الخدمات المالية؛
- تلبية طلبات الناس المتزايدة على الخدمات المالية، وخاصة تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمزارعين والفئات الحضرية ذات الدخل المنخفض والفئات الفقيرة والمعوقين والمسنين والمجموعات الخاصة الأخرى للحصول على الخدمات المالية بسعر معقول وبطريقة مريحة وآمنة.

شكلت ممارسات الشمول المالي في الصين بشكل تدريجي مسارًا فريدًا وقابل للاستمرار في التنمية على عدة جوانب:

➢ **تزايد المدفوعات الرقمية في المناطق الريفية:** أدى الدفع الرقمي إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الشمول المالي في الصين بشكل كبير في المناطق الريفية من خلال استكمال الوصول المادي والقضاء على القيود الجغرافية للخدمات المالية.

وحافظت المدفوعات عبر الإنترنت والهاتف المحمول على زخم نمو جيد. حيث قامت العديد من البنوك التجارية ببناء منصات خدمات مالية جديدة، على سبيل المثال، "الدفع عبر الفلاش السحابي" لشركة UnionPay و "الرابط المباشر للتجارة الإلكترونية عبر الحدود" من بنك الصين، والاستخدام النشط لتقنيات الدفع الجديدة، على سبيل المثال، استخدام رموز NFC و QR.

إلى جانب ذلك، تعزيز الدفع الرقمي للمؤسسات المالية غير المصرفية مثل Alipay و WeChat Pay علاوة على ذلك، كان معدل نمو الدفع الرقمي في المناطق الريفية الصينية أعلى بشكل ملحوظ منه في المناطق الحضرية (انظر الشكل رقم02). وفقًا لبنك الادخار البريدي الصيني، فإن عدد المدفوعات الرقمية في المناطق الريفية، بما في ذلك عبر الإنترنت ومدفوعات المحمول تطور من 160 مليار إلى 309 مليار خلال 2017-2018، بالقرب من المبلغ في المناطق الحضرية.

الشكل رقم (02): تطور المؤسسات الدفع الالكتروني عبر المناطق الحضرية والريفية ما بين سنة 2017و2018.

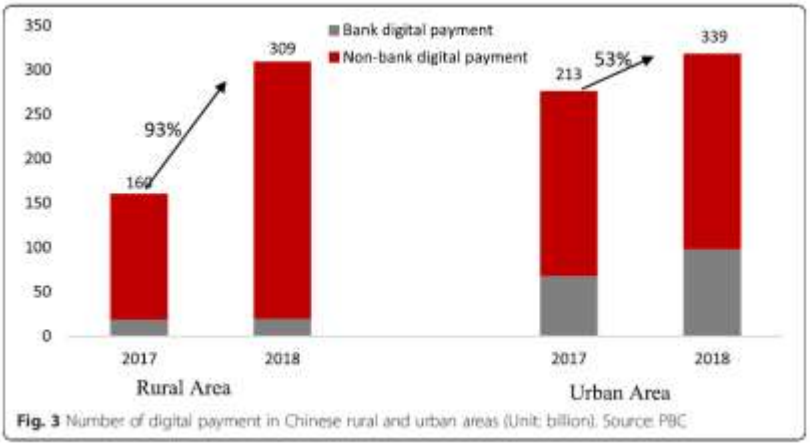


Fig. 3 Number of digital payment in Chinese rural and urban areas (Unit: billion). Source: PBC

Source : (Weidong Chen, Xiaohui Yuan, 2021)

➢ **توسيع البنية التحتية للشمول المالي في المناطق الريفية:** تعمل الصين على تقوية البنية التحتية بشكل متزايد لنشر هذه التقنيات نحو الشمول المالي. حيث أفاد بنك الشعب الصيني أن أكثر من 90٪ من القرى لديها بالفعل أجهزة صراف آلي أو أجهزة نقاط البيع (POS) من خلال تجار التجزئة أو المؤسسات المالية غير المصرفية التي تمكن سكان الريف من سحب النقود. تعد الأنماط الرقمية للشمول المالي واعدة أيضًا. أكثر من 95٪ من سكان الصين عبر الإنترنت البالغ عددهم 731 مليونًا يستخدمون الإنترنت من خلال الأجهزة المحمولة، وخاصة الهواتف، حيث يقدر أن 66٪ من الأسر الريفية في الصين لديها هاتف ذكي واحد على الأقل. على هذا النحو، فإن خطة الشمول المالي الحكومية للفترة 2016-2020 تشجع صراحةً التقنيات الرقمية "لتقديم الودائع الصغيرة والقروض الصغيرة والمدفوعات والتسويات والتأمين وأنواع أخرى من الخدمات المالية للمنتجين الزراعيين."

تُظهر مبادرات القطاع الخاص هذه أن الشمول المالي الصيني القائم على التكنولوجيا يمكن أن يكون مربحًا للغاية. على سبيل المثال في عام 2015، أصبحت Yirendai.com أول شركة تمويل عبر الإنترنت يتم إدراجها في بورصة نيويورك. وفي العام التالي، جذبت صناعة التكنولوجيا المالية في الصين استثمارات بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي، والتي تمثل 90٪ من إجمالي الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الآسيوية، وأكثر من نصف رأس المال الاستثماري في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى العالم. (Kellee S. Tsai, 2017)

الجدول رقم 02: **تطور أجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع**

السنوات	عدد أجهزة الصراف الآلي (بالآلاف)		عدد نقاط البيع (بالآلاف)	
	على الصعيد الوطني	٪ في المناطق الريفية	على الصعيد الوطني	٪ في المناطق الريفية
2011	334	41%	4,827	60%
2012	416	43%	7,118	56%
2013	520	39%	10,632	42%
2014	615	41%	15,935	33%
2015	867	36%	22,821	28%
2016	924	37%	24,535	28%

Source: **PBOC, 2016. (The World Bank and the People's Bank ofChina, 2018)**

➢ **استهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تسعى البنوك في الصين إلى الاستفادة من منصات التكنولوجيا والبيانات على الإنترنت لاستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. على سبيل المثال، لدى WeBank منتجان من القروض الصغيرة، "Weilidai"و "Weiyedai" ، يستهدف كل منهما الأفراد والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، بحد إقراض يصل إلى 300000 يوان صيني (43000 دولار أمريكي) و 3 مليون يوان صيني دولار أمريكي (430،000 دولار أمريكي) على التوالي. في نهاية عام 2019، امتلك كل من WeBank وMyBank، بصفتهما بنوك الإنترنت الرائدة في الصين، أصولًا إجمالية قدرها 42 مليار دولار أمريكي و20 مليار دولار أمريكي لكل منهما، وقروض غير مسددة بقيمة 23 مليار دولار أمريكي و10 مليار دولار أمريكي على التوالي. أظهرت بنوك الإنترنت خصائص فريدة مقارنة بالبنوك التقليدية لتحديد وتطوير نماذج إدارة المخاطر بناءً على البيانات والتكنولوجيا من كبار المساهمين والشركات القائمة على الإنترنت. مما جعل بنوك الإنترنت تساهم بشكل كبير في الشمول المالي من خلال عروض منتجات أكثر تنوعًا وأدوات إدارة مخاطر دقيقة. (Weidong Chen, Xiaohui Yuan، 2021) .

تتمثل جهود الحكومة الصينية على الاعتماد بالأساس على الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات الخدمات المالية والشكل الموالي يبين حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استعمال خدمات التأمين بنسبة 62% مقابل 32% للولايات المتحدة الامريكية وبنسبة 26 % في الجنوب أفريقيا أما المملكة المتحدة فلم تتجاوز نسبة 24 %بينما حققت المكسيك نسبة 23% من الشركات التي تكنولوجيا الخدمات المالية على غرار الدول الأخرى كما هو مبين في الشكل رقم03 (blog، 2020)

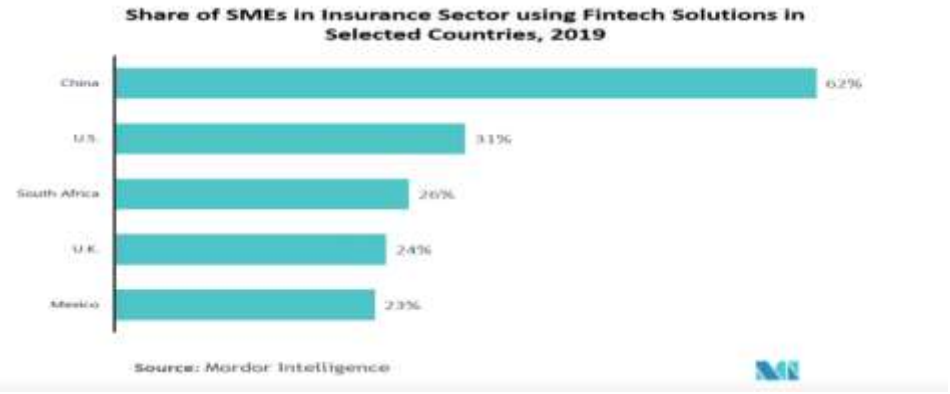
وكان التمويل الصعب والمكلف هو المشاكل الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع تعميق الإصلاح والتحول المالي، فإن التكنولوجيات المالية الجديدة التي تمثلها البيانات الضخمة يمكن أن تدفع الخدمات المالية إلى مستوى أعمق.

وقد أصبح التطبيق المبتكر للخدمات المالية في نموذج الاقتصاد الحقيقي والتكنولوجيا وسيلة فعالة لكسر عنق الزجاجة الإنمائية للخدمات المالية. في ظل خلفية الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، والاعتماد على مزايا نموذج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، لإيجاد وسيلة لحل صعوبات التمويل لهذه الشركات.

وتحرص الحكومة الصينية لتحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال التمويل العلمي والتكنولوجي. فالعلوم والتكنولوجيا قادرتان على تحسين قدرة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى على الابتكار، كما يمكنهما تحسين الوعي بخدمات الأعمال التجارية للعملاء.

ومع ذلك، من حيث القيمة المطلقة، لا يزال هناك 234 مليون بالغ لا يتعاملون مع البنوك في الصين. لا يزال هناك مجال كبير لإحراز تقدم في القضاء على الاستبعاد المالي. تشمل قطاعات السكان التي تتمتع بأدنى مستويات الحصول على التمويل الأسر الريفية (صغار المزارعين ومربي الماشية والصيادين) والنساء والعمال المهاجرين والعاطلين عن العمل والعمال المسرحين. تواجه الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فجوة تمويلية حادة. تحجم البنوك التجارية المملوكة للدولة في الصين عن إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بسبب متطلباتها الصارمة للضمانات وتاريخ الائتمان، والتفضيل السياسي لإقراض الشركات المملوكة للدولة، وارتفاع تكاليف المعاملات لمعالجة أعداد كبيرة من القروض الصغيرة قصيرة الأجل.

الشكل رقم (03): نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكنولوجيا المالية لعام 2019.

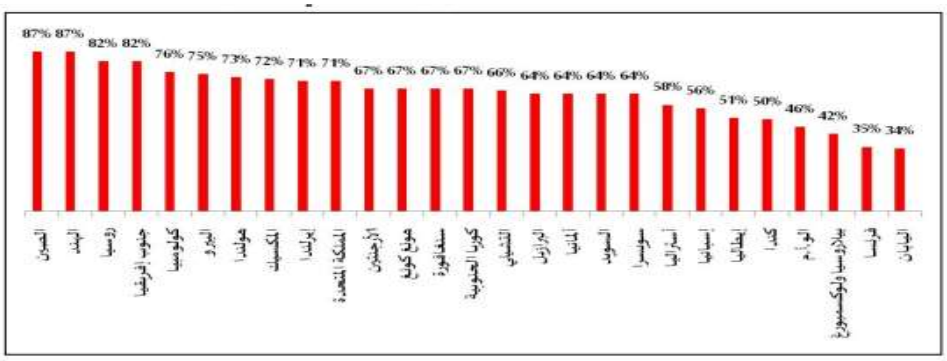


Source : (Mordor Intelligence, 2019)

2-3/ تطوير التكنولوجيا المالية (FINTECH) في الصين:

برزت الصين كرائدة عالمية في تطوير التكنولوجيا المالية حيث سعت السلطات التنظيمية للحفاظ على سياسة متوازنة تجاه دخول وتوسيع نطاق شركات التكنولوجيا المالية من خلال توفير خدمات الدفع الرقمي غير البنكي حيث برز هذا النوع في الصين مع النمو الهائل في التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت ومنصات الشبكات الاجتماعية، وتم تكييف منتجات الدفع عبر الإنترنت مع تطبيقات الهاتف المحمول لتسهيل عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول،. والشكل الموالي يوضح نسبة اعتماد التكنولوجيا المالية في 27 سوقا حول العالم:

الشكل رقم 04: نسبة اعتماد التكنولوجيا المالية في 27 سوقا



Source: EY Building a better working world, Global Fintech Adoption Index, 2019, P 7.

تتباين معدلات نمو اعتماد الدول على التكنولوجيا المالية في 27 سوق دولي. حيث تعد الصين أكثر دول العالم اعتمادا على التكنولوجيا المالية بمعدل بلغ 87% من مستهلكي الخدمات المالية لسنة 2017 تليها الهند بنسبة 87%، ثم روسيا وجنوب إفريقيا 82%. وتمثل الأسواق الرئيسية للتكنولوجيا المالية التي تضم كل من الو م أ والصين وبريطانيا 39% من الصفقات وتعد الوم أ أكبر سوق

للصفقات التي بلغ مجموع استثماراتها 659 صفقة بقيمة 11.89 مليار دولار[1]. إلا أن السوق عرف ظهور مساهمين من الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط وهذا ما يؤكد تبلور فكرة تبني التكنولوجيا المالية في عديد دول العالم كأساس لانطلاقة جديدة في عامل المعاملات المالية والمصرفية. وتشهد الدول الآسيوية والمحيط الهادئ أسرع معدلات نمو في سوق التكنولوجيا المالية، بمعدل قدر بـ 16.37% ويرتبط ذلك بتزايد استخدام الحلول الرقمية من طرف السكان الآسيويين في معاملاتهم المالية اليومية وإدارة مدخراتهم بسهولة.

ونذكر فيما يلي أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في الصين:

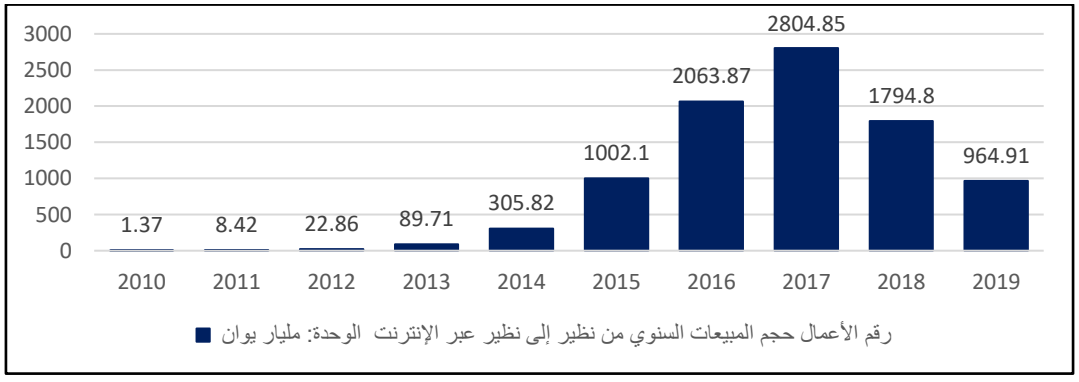
3-2-1/ الإقراض من نظير إلى نظير P2P:

يسمح الابتكار البنكي المعروف باسم الإقراض من نظير إلى نظير (P2P) للأفراد بتجاوز الوسطاء التقليديين وجمع الأموال مباشرة من المستثمرين، ويقول أنصار هذا الابتكار أنه يقلل من عدم تناسق المعلومات، ويوفر بديل مرن للخدمات البنكية التقليدية، مما يجعل تخصيص الائتمان أكثر كفاءة.

ولا يوجد بلد يتبنى برنامج P2P بإخلاص أكثر من الصين، حيث استخدم المستثمرون الصينيون منصات الإقراض عبر الإنترنت على نطاق واسع منذ إطلاق أول منصة P2P في عام 2007، ووفقا لبوابة P2P Wangdaizhijia (WDZJ.com)، ارتفع عدد منصات الإقراض من نظير إلى نظير إلى 6621، ما شكل إجماليا تراكميا قدره 8.03 تريليون يوان صيني (1.209 تريليون دولار) في شكل قروض بنهاية عام 2018 (He & Li, 2021, p. 01).

يجدر بالذكر أنه في أغسطس من عام 2011 أصدرت لجنة تنظيم البنوك الصينية تعميما بشأن المخاطر المرتبطة بالإقراض من نظير إلى نظير، والذي حدد المخاطر المحددة مثل غسيل الأموال والاحتيال، لكنه لم يقدم أي قواعد محددة لهذه الصناعة، ويتصدر الصينيون اليوم العالم في استخدام منصات P2P بكل المقاييس، ولكن الشعبية المتزايدة لإقراض النظير لنظير لها جانب مظلم، وهو الامر الذي حذرت منه لجنة تنظيم البنوك الصينية (CBRC)، ويوضح الشكل 04 أن رقم الأعمال السنوي لمنصات الإقراض عبر الانترنت من نظير إلى نظير (Peer to Peer) بلغ ذروته سنة 2017 ثم ما لبث بالتراجع المطلق سنة 2019 وهذا راجع لعدد قضايا الاحتيال التي انجرت عن التعامل به، الى توقفها عن العمل في جميع أنحاء البلاد في 2020 نتيجة حملة الحكومة الصينية ضد المقرضين من نظير إلى نظير عبر الإنترنت.

الشكل 05: رقم الأعمال السنوي لمنصات الإقراض عبر الإنترنت من نظير إلى نظير (P2P) في الصين من عام 2010 إلى عام 2019 (بمليارات اليوان)



المصدر: (Statista, 2020)

3-2-2/ بنوك الإنترنت:

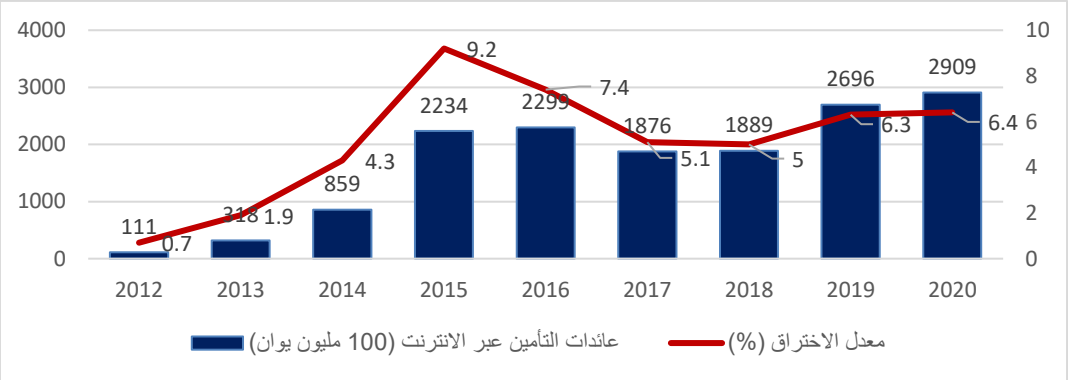
مع التقدم في تكنولوجيا المعلومات، حققت العديد من الشركات القائمة على الإنترنت نجاحا في التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، وطورت أعمالها لتمتد للخدمات البنكية عبر الإنترنت، حيث منحت لجنة تنظيم البنوك الصينية تراخيص بنكية تجارية لبنكي WeBank وMYbank عام 2014 وهما أول بنكين يعملان عبر الانترنت حصرا، وقامت السلطات الصينية بتشجيعهما لتحسين قدرة خدمات الشمول المالي وكذلك سد الثغرات في الخدمات المالية بآليات مؤسسية ونماذج أعمال جديدة.

3-2-3/ التأمين عبر الإنترنت:

يمثل تطور التأمين عبر الإنترنت علامة بارزة في صناعة التأمين في الصين، وتستفيد شركات التأمين التي تعمل عبر الإنترنت من التقنيات الرقمية لإجراء معالجة المعاملات وتخزين البيانات، والتحليل بشكل أسرع وعلى نطاق أوسع بكثير من شركات التأمين التقليدية، حيث تتميز منتجاتها بأنها منخفضة القيمة مع شروط تعاقدية بسيطة وعمليات تشغيلية سهلة.

تعتبر المبيعات الضخمة لتأمين إعادة الشحن، كمنتج مبتكر مضمن في نظام التسوق عبر الإنترنت، انعكاس للتطور السريع لسوق التأمين عبر الإنترنت في الصين، ووفقا لإحصاءات جمعية التأمين الصينية (IAC) لسنة 2018، ارتفعت جداول أقساط التأمين عبر الإنترنت إلى 223.4 مليار يوان صيني في عام 2015، بزيادة قدرها 70 ضعفا عن 3.2 مليار يوان صيني في عام 2011. وفي ديسمبر 2020، أعلنت لجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية CBIRC إلى أن الرقمنة وسعت تغطية التأمين بشكل ملحوظ في الصين.

الشكل 06: أقساط التأمين عبر الإنترنت ومعدل الانتشار في الصين خلال الفترة 2012-2020



المصدر: (Xilai, 2021)

نلاحظ من الشكل 06 أنه من عام 2012 إلى عام 2015، شهد التأمين على الإنترنت في الصين نموا هائلا، حيث زاد دخل الأقساط 20 مرة تقريبا، ولكن من حيث انتشار التأمين على الإنترنت، كان 9.2% فقط في عام 2015 في ذروته، وابتداء من عام 2016، شهد نمو أقساط التأمين على الإنترنت ركودا وبدأ في الانخفاض، وبحلول عام 2018، كان معدل الاختراق 5% فقط، ويرجع السبب الرئيسي إلى أن سياسة صناعة التأمين قد بدأت بالاهتمام بتطوير صناعة التأمين عبر الإنترنت وهذا ما يسمى الضرر قصير المدى، حيث انتعش معدل انتشار تأمين الإنترنت من 2019 إلى 2020، إلى 6.4% في عام 2020، مع هذا يبقى معدل اختراق سوق التأمين عبر الإنترنت في الصين أقل من 10%، أي أن هناك مجال كبير لنمو صناعة التأمين عبر الانترنت المستقبل.

4-2-3/ إدارة الأموال عبر الإنترنت:

جدير بالذكر هنا أن ندكر مؤسسة Yu'E Bao وهي أكبر صندوق سوق الأموال في الصين يقدم من خلال شركة علي بابا الصينية العملاقة للتجارة الإلكترونية، تأسست في عام 2013، ولديها أكثر من 250 مليون مستثمر، ما يمثل عدد مستثمرين أكثر من أسواق الأسهم الصينية، ويمكن للمستثمرين بسهولة تحويل أي مبلغ من المال إلى Yu'e Bao أي وقت، بدون رسوم معاملات، من خلال عملية بسيطة عبر الإنترنت أو عبر الهاتف المحمول.

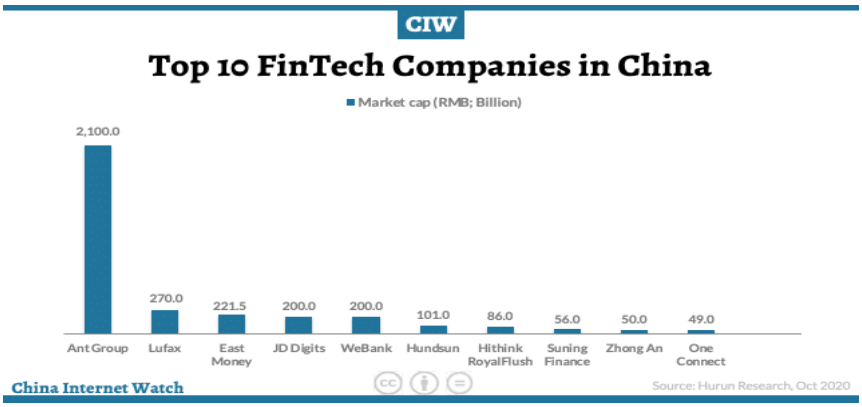
وتعد Yu'E Bao واحدة من أكبر الشركات في العالم حيث يبلغ إجمالي الأصول حوالي 800 مليار يوان صيني (120 مليار دولار أمريكي) في نهاية سبتمبر 2016 (McLoughlin & Meredith, 2017, p. 79)، وحسب بيانات Yu'E Bao وصل عدد المستخدمين الذين لديهم أموال في الصندوق في نهاية عام 2018 إلى 588 مليون مستخدم، مما يعني أن أكثر من نصف السكان البالغين في الصين قد استثمروا في الصندوق، وفي نهاية مارس 2021، كان لدى صندوق Yu'e Bao 972 مليار يوان صيني (150 مليار دولار أمريكي) من الأصول الخاضعة للإدارة (AUM) وحصة سوقية بلغت 11% (Fitch Ratings, 2021)

3-2-5/ العوامل الرئيسية وراء تطور التكنولوجيا المالية في الصين:

تستخدم الصين التقنيات الحديثة في التكنولوجيا المالية وهي البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. التي تشجع البنوك والمؤسسات التكنولوجية الكبيرة على الابتكارات والتميز على المستوى المحلي والعالمي ومن العوامل المساعدة على ذلك نذكر ما يلي:

- **امتلاك تكنولوجيا رقيمة هائلة:** تملك الصين أكبر الشركات المنتجات للخدمات المالية الرقية والذكية التي مكنتها من تربع عرش الابتكار الاختراع. حيث يبين الشكل رقم (07) أكبر 10 شركات في مجال التكنولوجيا المالية في الصين. (WATCH، 2020)

الشكل رقم (07): أكبر 10 شركات للتكنولوجيا المالية في الصين في عام 2020.



SOURCE :)Chicom News(2020 ،

- تعتبر شركة Ant Financial Company، أكبر شركة للتكنولوجيا المالية في الصين وهي شركة تابعة لشركة علي بابا، والتي قدرت قيمتها ب 14 مليار دولار في عام 2019. وهي حجر الزاوية في نظام الائتمان الاجتماعي الجديد في الصين، والمعروف أيضا باسم ائتمان السمسم، وتوفر مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك Alipay والإقراض وأكثر من ذلك.

أصبحت مجموعة Antأكثر شركات التكنولوجيا المالية قيمة في الصين بقيمة 2.1 تريليون يوان. ويتوقع بنك كريدي سويس أن تنمو إيرادات Ant بنسبة 34٪ CAGR من 2019-2022 مع خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية كمحرك رئيسي.

- واحتلت شركة «لوفاكس"، وهي منصة مالية يقع مقرها الرئيسي في شنغهاي، المرتبة الثانية بقيمة 270 مليار يوان، واحتلت "إيست موني" المرتبة الثالثة بقيمة 221.5 مليار يوان، وفقا لأفضل 10 شركات للتكنولوجيا المالية قيمة في الصين لعام 2020 صدرت الأسبوع الماضي.
- تدعم شركة Lufax شركات الإنترنت الكبرى مثل مجموعة Antو وين بنك وتينسنت ليكيتونج.
- احتلت شركة جي دي دوت كوم التابعة لشركة جي دي ديجيتال وواي بنك المركز الرابع بقيمة 200 مليار يوان.

- **البيانات الضخمة:** تتحول الصين ببطء إلى نظام اقتصادي غير نقدي بسبب النمو السريع في المدفوعات عبر الهاتف المحمول من خلال تطبيقات مثل Alipay وWeChat pay. حيث تستخدم هذه الطريقة للدفع على نطاق واسع في الصين، في المطاعم

ووسائل النقل العام. من خلال هذه التطبيقات تحص الشركات على الكثير من البيانات. مثال آخر على استخدام البيانات الضخمة هو عشرات الائتمان الفردية والشركة التي يتم إنشاؤها من ذلك. وهذا يسهل على الناس التقدم بطلب للحصول على قرض ويسمح للناس بالدفع بسهولة أكبر عن طريق الأقساط على أساس وضعهم المالي.

- **الذكاء الاصطناعي**: الذكاء الاصطناعي يستخدم في عدة طرق في الصناعة المالية في الصين. على سبيل المثال، بدأ بنك Ping An باستخدام الذكاء الاصطناعي كجزء من خدمة العملاء الخاصة بها، من خلال تطبيق تقنية معالجة اللغة. تستخدم منصات التسوق عبر الإنترنت، مثل تاوباو وجيندونغ، الذكاء الاصطناعي وتعدين البيانات معا للتنبؤ بسلوك العملاء. وبناء على هذه المعلومات ثم إدخال منتجات جديدة لهم. كما تستخدم منصات التجارة الإلكترونية بيانات المستهلكين بمساعدة الذكاء الاصطناعي للترويج لمنتجات للمستهلكين بناء على مشتريات سابقة.

- **سهولة الوصول إلى البيانات**: تستفيد FinTech من شركات الخدمات عبر الإنترنت وسهولة الوصول إلى البيانات في الصين. وفي الوقت الحاضر فان الصين لديها أكبر صناعة للتجارة الالكترونية في العالم. وتوفر البيانات التي يولدها ذلك العمود الفقري للتكنولوجيا المالية في الصين. وعلاوة على ذلك، بالمقارنة مع المستهلكين الذين ولدوا في السبعينات والثمانينات، فإن جيل الشباب أكثر استعدادا لإنفاق الأموال مقارنة بالأجيال التي سبقتهم. بدلا من توفير أكبر قدر ممكن، فإن الجيل الحالي يقرض المزيد من المال، ويمكنهم استخدام هواتفهم الذكية للقيام بذلك. وقد أدى ذلك إلى ازدهار سوق القروض الصغيرة عبر الإنترنت، وهو أحد تطبيقات FinTech.

- **قاعدة كبيرة من المستخدمين وتنوع المنتجات**: الصين لديها عدد كبير من المستخدمين بسبب عدد سكانها الكبير. وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا المالية في الصين لديها تطبيق واسع النطاق لتكنولوجيا الهاتف المحمول مقارنة ببعض البلدان الأخرى. حيث تستخدم التكنولوجيا المالية في جميع القطاعات المالية الرئيسية الستة في الصين: الدفع والاقتراض والتجزئة والبنوك والتأمين وإدارة الثروات والتجارة. في المقابل، تركز التكنولوجيا المالية الأمريكية على التداول عالي التردد (HFT) وبعض الأسواق الرأسية. يركز مقدمو الخدمات في السوق الرأسية على سلع وخدمات محددة التي تلبي احتياجات مجموعة عملاء متخصصة. وسوق الدفع وسوق الرعاية الصحية هما مثالان على الأسواق الرأسية. ومن سمات الأسواق الرأسية الحواجز العالية أمام دخول الشركات الجديدة. من خلال العمل في المزيد من القطاعات، وشركات التكنولوجيا المالية في الصين لديها فرص أكثر بكثير عندما يتعلق الأمر بخلق المنتجات والوصول إلى العملاء.

- **تشجيع الحكومة على الابتكار**: تشجع الحكومة الصينية جميع انواع الابتكار المالي بينما تضع حكومات العديد من الدول الغربية سياسات تقييدية على استخدام الصناعات المالية للتكنولوجيا الجديدة. خاصة بعد استخدام المشتقات المالية، الذي أدى جزئيا إلى الأزمة المالية في عام 2008، كانت الحكومات حذرة من الابتكار المالي.

رغم ذلك تقوم الصين بالجمع بين الدعم الحكومي للشمول المالي، وريادة الأعمال الخاصة في مجال التكنولوجيا المالية، واستجابة للطلب المتزايد على الاستثمار الدولي في قطاع التكنولوجيا المالية في الصين. (Kellee S. Tsai، 2017، صفحة 03)

خاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية تحليل دور التكنولوجيا المالية في دعم استراتيجية الشمول المالي والآثار المترتبة عليه في تحقيق الشمول الاجتماعي في الصين وتبيان كيف أسهم الشمول المالي في دعم مسارات التنمية المحلية خصوصا الريفية بصورة حديثة من خلال بدائل تمويلية مبتكرة وخلاقة. توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

تمت من خلال هذا البحث دراسة دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مع دراسة حالة الصين وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعنى الشمول المالي بتوصيل الخدمات المالية الرسمية إلى الطبقات المستبعدة ماليا بطريقة مستدامة وتكلفة منخفضة. ويحظى الشمول المالي بأهمية بالغة خاصة من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأتمتة واستقرار النظام المالي؛
- يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تخفيض قيود الطلب المتمثلة في الدخول المنخفضة والمتقلبة والحواجز الجغرافية ونقص الوثائق وانخفاض الثقافة المالية، وتخفيض قيود العرض التي تشمل التكاليف ونماذج الأعمال القديمة ومحدودية المنافسة والابتكار؛
- يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تعزيز الشمول المالي في عدة مجالات، كالتحقق من هوية العملاء رقميا وخفض التكاليف ورقمنة المدفوعات والتحويلات والحد من مخاطر الائتمان عن طريق تحليل البيانات الرقمية وتعبئة المدخرات بطريقة فعالة؛
- إن ضمان تكافؤ الفرص للمستهلكين الذين يعيشون في المناطق الريفية أو المناطق المعزولة عن هياكل الاقتصاد الحضري أمر حيوي في تحقيق الإدماج المالي والاجتماعي الكامل؛ حيث تضمن مكافحة الفقر
- يمكن أن تحقيق التنمية المالية المحلية بدمج الفئات الفقيرة والضعيفة من خلال نماذج وبدائل التمويل المبتكرة التي تدمج المناطق المحلية والفئات التي تعاني من الاستبعاد المالي في عملية التنمية، وذلك للتخفيف من عدم المساواة والفجوات على الأساس الجغرافي، حيث يخدم هذا المسار ما تسميه المؤسسات المالية الدولية بالنمو المنصف، بحيث يتم الاحتفاظ بالقيمة محليا ودعم الاستثمارات المسؤولة والمستدامة.

مقترحات البحث: أصبح تبني التكنولوجيا المالية ضرورة حتمية في جميع دول العالم، وقد قطعت الدول المتقدم شوطا كبيرا في هذا المجال، في حين مازالت الدول النامية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، لذا لابد من:

- تطوير البنية التحتية التكنولوجية الرقمية خاصة في المناطق الريفية؛
- محاولة الأخذ بنهج الصين في تحقيق الشمول المالي الرقمي.
- نشر ثقافة التعامل المالي الرقمي بين أوساط الجمهور؛
- ضمان الحماية المالية للعملاء؛
- توسيع تقديم الخدمات المالية الرقمية بشكل متكافئ بين المناطق والعملاء.

المراجع:

Jean-harvé lorenzi .(2016) .*banque et fintech : enjeux d'innovation dans la banque de détail* .Paris: Revue-Banque Edition.

.(2014)*World Bank, Financial Inclusion Data/Global Findex" ,China 2014 ",available at: http://datatopics. worldbank.org/financialinclusion/ country/china* .

blog .(2020 ,12 07) .China Market Overview) . . making business easy: https://www.fdichina.com/blog/china-fintech-market(المحرر، /

Bloomberg News; Anstey, C.; Chen, L.; Xie, H .(بلا تاريخ) .China's Digital Currency Could Challenge Bitcoin and Even the Dollar.r) .Available online: https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-06-01/china-is-makingcryptocurrency-to-challenge-bitcoin-and-dolla(المحرر ،

Capgemini .(2018) .*World FinTech Report 2018* .

Chicom News .(2020 ,11 02) .Chinese News Feed Aggregator) .https://chicomnews.org https://chicomnews.org/2020/11/02/top-10-fintech-companies-in-china-in-2020-chinesenews ، (المحرر)

DinarStandard .(2018) .*Islamic Fintech Report 2018: Current Landscape &Path Forward* .

Fitch Ratings. (2021, 04 25). *Regulatory Cap on Yu'e Bao May Affect Other Chinese Funds*. Retrieved from Fitch Ratings: https://www.fitchratings.com/research/fund-asset-managers/regulatory-cap-on-yu-e-bao-may-affect-other-chinese-funds-25-04-2021

He, Q., & Li, X. (2021). The failure of Chinese peer-to-peer lending platforms: Finance and politics. *Journal of Corporate Finance*, 1-27.

Kellee S. Tsai .(2017) .FinTech and Financial Inclusion in China .*institute for emerging market studies ،no 20*.02 ، ,

Kellee S. Tsai .(2017) .FinTech and Financial Inclusion in China," HKUST IEMS Thought Leadership Brief Series 2017-20 .*HKUST Institute for Emerging Market Studies*.

KPMG; Pollari, I.; Ruddenklau, A .(2019) . .*Fintech 100: Leading Global Fintech Innovators* ..

lberto Fraile Carmona and others) .July 2018 , .(*Competition issues in the Area of Financial technology (FinTech .,(*European Union ،directorate general for internal policies policy department a: economic and scientific polic.

Manyika, J. L. (2016). Digital Finance for All: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies. *McKinsey Global Institute, McKinsey & Company*, 09.

McLoughlin, K., & Meredith, J. (2017). The Rise of Chinese Money Market Funds. *RBA Bulletin*, 75-84.

Mordor Intelligence .(2019) .CHINA FINTECH MARKET - GROWTH, TRENDS, COVID-19 IMPACT, AND FORECASTS (2021 - 2026) .(www.mordor intelligence.com: تم الاسترداد من. https://mordorintelligence.com/industry-reports/china-fintech-market(المحرر ،

Pwc. (2019). *Global Fintech Report 2019.*

S&P .(2016) .*An introduction to fintech: Key sectors and trends* .

Statista. (2020, 05 26). *Annual turnover of online peer-to-peer (P2P) lending platforms in China from 2010 to 2019(in billion yuan)*. Retrieved from Statista: https://www.statista.com/statistics/652734/china-online-p2p-lending-turnover/

Weidong Chen, Xiaohui Yuan .(2021) .Financial inclusion in China: an overview) .accessed on 10 September 2021 https://doi.org/10.1186/s11782-021-00098-6 (المحرر ،*Frontiers of Business Research in China* ، .04

world bank) .China 2014 .(*Financial Inclusion Data/Global Findex* .available at: http://datatopics. worldbank.org/financialinclusion/ country/china.

Xilai, T. (2021, 06 16). *Analyse de l'état du marché et des perspectives de développement de l'industrie chinoise de l'assurance Internet en 2021*. Retrieved from Finance Eastmoney: http://finance.eastmoney.com/a/202106161963003225.html

Yan Shen-C James Hueng &Wenxiu Hu .(2020) .Using digital technology to improve financial inclusion in China .*Applied Economics Letters*.34-30 ،(01)*27* ،

Zavolokina, L. (2016). FinTech – What's in a Name? *Thirty Seventh International Conference on Information Systems*, (p. 8). Dublin.

بطاهر بختة، عبد الله عقون. (يومي 27 و 28 نوفبر 2018). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول -تجارب بعض البلدان العربية-. *الملتقى الوطني الاول تعزيز الشمول المالي في الجزائرآلية لدعم التنمية المستدامة*. المركز الجامعي لخميس مليانة.

رفيقة صباغ. (2020). *التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول* . مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 04 /العدد 01 جوان.

س. يلقاسم. (2007). . *اسس البحث العلمي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

سيد اعمر زهرة ،بن عب ، د الفتاح دحمان . (2020). التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا –. *مجلة التكامل الاقتصادي، 08*(01).

ص. شنبي. (2018). اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03*(02).

علي سماوي، عمر قاضي. (جوان 2020). واقع الشمول المالي في البنوك الإسلامية الجزائرية-دراسة حالة فرع بنك البركة بالبليدة. *الملتقى الوطني الأول بعنوان "تعزيز الشمول المالي في الجزائرآلية لدعم التنمية المستدامة"* . جامعة ألجيلالي بوعمامة ، خميس مليانة.

عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي. (حزيران/يونيو, 2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول. *مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97*، 120-138.

ف. ص. ح. معمر. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي . *مجلة التكامل الاقتصادي، 07*(04).

مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية . *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية*، 90-105.

مليكة كركار. (31 12, 2019). الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد رقم 10 العدد 03*، 362-377.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني الافتراضي حول:
الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق
يوم 13 أكتوبر 2022
مداخلة ضمن المحور الخامس بعنوان:

دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الرقمي

من إعداد

د. عبد القادر دبوش
أستاذ محاضر أ
Kader.prof@gmail.com

د. لياس قلاب ذبيح
أستاذ محاضر أ
kd_lies@hotmail.com

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخص:

تتيح الخدمات المصرفية الإلكترونية للمستخدمين تخزين الأموال بأمان وبتكلفة زهيدة وتحويلها بسرعة عبر مسافات طويلة، كما تتيح لأصحابها تلبية الاحتياجات اليومية، والتخطيط لحالات الطوارئ، وإجراء استثمارات مثمرة للمستقبل، مثل الصحة والتعليم والأعمال. ويمكن للخدمات المصرفية الإلكترونية أن تعزز الشمول المالي الرقمي إذا كانت مدعومة ببنية تحتية مادية موثوقة وبنية تحتية مالية. من المهم أيضا أن تضمن الحكومات وضع اللوائح المناسبة وضمانات حماية المستهلك بحيث يستفيد جميع المستخدمين، بما في ذلك أولئك الذين قد يكون لديهم مهارات منخفضة في القراءة والكتابة والحساب، من الخدمات المصرفية الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المصرفية الالكترونية، الشمول المالي الرقمي، التكنولوجيا، أموال بواسطة الهاتف المحمول.

Abstract :

Electronic banking services let users safely and inexpensively store funds and transfer them quickly across long distances, allow their owners for everyday needs, plan for emergencies, and make productive investments for the future, such as in health, education, and businesses. Electronic banking services can reinforce digital financial inclusion if they are underpinned by reliable physical infrastructure and financial infrastructure. It is important as well for governments to ensure that appropriate regulations and consumer protection safeguards are in place so that all users including those who may have low literacy and numeracy skills benefit from electronic banking services

Keywords : Electronic banking services, digital financial inclusion, financial literacy, technology, mobile money.

مقدمة

أدى التقدم التكنولوجي والعولمة إلى تغيير طريقة تقديم الخدمات المصرفية في جميع أنحاء العالم. كما تغير ذوق العملاء وتفضيلاتهم استجابة للاتجاهات الجديدة في التكنولوجيا. أصبح عملاء البنوك بشكل خاص أكثر تطورا ويطلبون الجودة والسرعة وتنوع الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك. من أجل تلبية الأذواق المختلفة للعملاء ولتحقيق ميزة تنافسية، قامت البنوك على مر السنين بتصميم وتقديم منتجات وخدمات مختلفة تعتمد على التكنولوجيا للسوق. يشار إلى هذه المنتجات بالخدمات المصرفية الإلكترونية في الغالب. وهي تشمل أجهزة الصراف الآلي (ATM)، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتحويل الأموال عبر الإنترنت، وكشف الحساب المصرفي الإلكتروني، ودفع الفواتير، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

ولقد أدت الهواتف المحمولة والإنترنت إلى ظهور جيل جديد من الخدمات المصرفية الالكترونية. لا يتطلب استخدام هذه الخدمات بالضرورة أجهزة متطورة. فلقد ساعدت الهواتف المحمولة البسيطة نسبيا في انتشار حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول. ويتم استخدام تقنية الهواتف الذكية بشكل متزايد لإجراء المعاملات من خلال حسابات المؤسسات المالية في العديد من الاقتصاديات النامية.

لكن الهواتف المحمولة والإنترنت لا يمكن أن تقود إلى الشمول المالي الرقمي إلا إذا كانت مدعومة بالبنية التحتية اللازمة، المادية مثل الكهرباء الموثوقة وشبكات الهاتف المحمول، والبنية التحتية المالية التي تشمل كلا من نظام مدفوعات مناسب وشبكة مادية لتسليم المدفوعات إلى جميع أركان الاقتصاد سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. في حين أن المؤسسات المالية قد لا تجد أنه من المفيد التكلفة لفتح فرع فعلي في كل مكان به عدد كبير من السكان غير المتعاملين مع البنوك، يمكنهم استخدام الخدمات المصرفية للوكيل مثل تشكيل شراكات مع مكاتب البريد أو متاجر البيع بالتجزئة لتقديم الخدمات المالية الأساسية للعملاء. يحتاج الأشخاص الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية إلى أن يكونوا قادرين على إيداع وسحب النقود بأمان وموثوقية وسهولة في نقاط الإيداع والسحب النقدي، سواء كانت تأخذ شكل وكيل مصرفي أو وكيل أموال عبر الهاتف المحمول أو جهاز صراف آلي.

أ– مشكلة الدراسة

تبعا للعرض السابق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الرقمي؟

ب– فرضية الدراسة

للإجابة على التساؤل المطروح، ندرج الفرضية التالية:

تلعب الخدمات المصرفية الالكترونية دور موجب في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

ج– هدف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

– التعرف على مفهوم الخدمات المصرفية الالكترونية وفوائد اعتماد هذا الصنف الحديث من الخدمات المصرفية.

– التعرف على مفهوم الشمول المالي الرقمي وتحديد مختلف مبادئه ومكوناته.

– تحديد الدور الذي تلعبه الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

د– أهمية الدراسة

على الرغم من أن الشمول المالي الرقمي يبدأ بامتلاك حساب، إلا أن فوائده تأتي من الاستخدام النشط لهذا الحساب من خلال الادخار، إدارة المخاطر، إجراء المدفوعات أو تلقيها وغيرها من مختلف العمليات المالية. مثلما توجد فرص لزيادة ملكية الحساب، فهناك أيضا فرص لمساعدة الأشخاص الذين لديهم حساب بالفعل على الاستفادة منه بشكل أفضل. من هنا تنبع أهمية الدراسة، وذلك من خلال الدور الكبير الذي تلعبه الخدمات المصرفية الالكترونية كمنتجات آمنة وبأسعار معقولة ومريحة تجعل استخدام الحسابات أكثر جاذبية من استخدام النقود وهو ما يعزز الشمول المالي الرقمي ويمكن مختلف دول العالم من الاستفادة من المزايا التي يوفرها للتنمية.

هـ- منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليل الذي نتمكن من خلاله على الإطلاع على مختلف الأطروحات النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة وهما: الخدمات المصرفية الالكترونية والشمول المالي الرقمي. ومحاولة الكشف عن وتحديد الدور الممكن الذي تلعبه الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

و- تقسيمات الدراسة

لغرض البحث في مشكلة الدراسة، ارتأى الباحثون تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية

المحور الثاني: الشمول المالي الرقمي

المحور الثالث: واقع الشمول المالي الرقمي ودور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيزه

المحور الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية

1.1 تمهيد

أعادت الخدمات المصرفية الإلكترونية تعريف الطريقة التي تدار بها الخدمات المصرفية في جميع أنحاء العالم. أنشأت الخدمات المصرفية الإلكترونية سوبر ماركت مالي حيث يمكن تقديم العديد من الخدمات المالية المختلفة مثل التأمين والاستثمار والقروض والحسابات الجارية وحسابات التوفير.

2.1 تعريف الخدمات المصرفية الالكترونية

يؤدي التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية. وهذا يستلزم تبني رؤية شاملة للتجارة الإلكترونية لتلائم الوضع التكنولوجي لهذه الأخيرة. ولقد امتدت التجارة الإلكترونية لتؤثر على أبعاد التكلفة الأساسية وهيكل التوزيع لصناعة الخدمات المالية في معظم البلدان. علاوة على ذلك، فقد أثرت على أنواع المنتجات المالية التي تم إطلاقها للعملاء وطريقة تسليم هذه المنتجات. ويعرف تطبيق التجارة الإلكترونية في القطاع المصرفي بالخدمات المصرفية الإلكترونية. وتشمل الخدمات المصرفية الالكترونية مجموعة واسعة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. وبناء على ذلك، تتمثل الخدمات المصرفية الإلكترونية على أنها تسليم المنتجات المالية باستخدام أجهزة الصراف الآلي (ATM) أو إحدى الوسائط الإلكترونية مثل الكمبيوتر الشخصي (PC)، والخدمات المصرفية عبر الهاتف التي تشير إلى استخدام الهاتف كوسيلة لممارسة الأعمال التجارية مع البنوك، وكذلك الإنترنت. وتعرف الخدمات المصرفية الالكترونية على أنها: "ابتكار في الخدمات المالية يوفر للشركات المصرفية فرصا لتقليل تكاليف المعاملات المصرفية، وتعزيز العلاقة مع العملاء وتوزيع مجموعة واسعة من المنتجات المالية."(El Naggar, 2010, pp. 4-5)

ويصف تقرير لجنة بازل حول الإشراف المصرفي لسنة 2003 الخدمات المصرفية الإلكترونية على أنها: "توريد منتجات مصرفية صغيرة القيمة ومنتجات التجزئة عبر وسيط إلكتروني." تشمل هنا الأشكال الرئيسية للخدمات المصرفية الإلكترونية أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والبطاقات المصرفية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وتعرف الخدمات المصرفية الإلكترونية كذلك على أنها: "خدمة تمكن عميل البنك من إجراء معاملة مالية في أي مكان، عبر الوسائل الإلكترونية دون الحاجة إلى زيارة فرع البنك التقليدي." والخدمات المصرفية الإلكترونية لم تحل محل الخدمات المصرفية التقليدية، ولكنها حسنت نسبيا في تقديم هذه الخدمات بجودة عالية وسرعة وخفض التكلفة وتحسين الكفاءة. (KAJUJU, 2016, pp. 1-2)

كما تعرف الخدمة المصرفية الالكترونية بأنها:" تقديم الخدمات المصرفية مباشرة للعملاء من خلال التفاعل الآلي مع القنوات الإلكترونية المختلفة التي يوفرها البنك لجميع المستخدمين (الأفراد والشركات) على مدار الساعة". (الغامدي، 2019، صفحة 284)

وتعرف الخدمات المصرفية الإلكترونية كذلك بأنها: "العملية أو الخدمة التي تسمح لعميل البنك بإجراء المعاملات المالية عبر الوسائط الإلكترونية دون الحاجة بالضرورة إلى زيارة مؤسسة مصرفية حقيقية." مثل استخدام ماكينة الصراف الآلي، الخصم بطاقة أو إيداع مباشر أو دفع مباشر أو أي شكل آخر من أشكال تحويل الأموال. توفر هذه الخدمات للمستهلكين قدرا كبيرا من الراحة وتوفر الوقت عند إدارة الأمور المالية، كما توفر أيضا تكاليف أقل عن طريق خفض رسوم الخدمة. (Lee, Cho, & Abdul-Rahman, 2008, p. 105)

عموما يمكن تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية على أنها: "نشر الخدمات المصرفية عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة للعملاء." وتشمل هذه الشبكات الإلكترونية وشبكات الاتصالات أجهزة الصراف الآلي، واتصالات الطلب الهاتفي المباشر، والشبكات الخاصة والعامة، والإنترنت، والأجهزة المحمولة، والهواتف الثابتة.

3.1 منتجات الخدمات المصرفية الالكترونية

هناك العديد من المنتجات التي توفرها الخدمات المصرفية الالكترونية للعملاء، ونخص بالذكر منها:

1.3.1 الصراف الآلي: هو عبارة على جهاز أتوماتيكي لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، يتَّضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بناء على طلب منه، وتحمل هذه البطاقة معلومات العميل ورقما خاصا بها بالإضافة إلى تاريخ إصدارها، و تاريخ نهاية صلاحيتها،كما يقوم البنك بتزويد صاحب البطاقة برقم سري يعرفه ويحدده حامله فقط. (جلايلة و بن عبد الفتاح، 2019أ، صفحة 255)

2.3.1 الخدمات المصرفية عبر الانترنت: هو مفهوم جديد في عصر العمل المصرفي، حيث يقوم على استخدام التكنولوجية ويقرب البنك من عملائه بشكل كبير، وقد صنفت مستويات الخدمة المصرفية المقدمة من خلال الانترنت على نطاق واسع في ثلاثة أنواع هي: (الأعرج، 2013، صفحة 20)

- مستوى الخدمة الأساسية وهي مواقع البنوك التي تقوم بنشر المعلومات عن الخدمات والمنتجات المختلفة والتي تقدمها البنوك إلى عملائها بشكل خاص وكافة الجمهور بشكل عام، إضافة إلى إمكانية تلقي استفسارات العملاء والرد عليها من خلال البريد الإلكتروني.

- المستوى التالي وهي مواقع المعاملات البسيطة والتي تسمح للعملاء بتقديم تعليماتهم وطلباتهم للخدمات المختلفة، والاستعلام عن أرصدة حساباتهم وغيرها، ولكن لا تسمح لهم بإجراء أي عمليات مالية أو نقدية على حساباتهم.
- المستوى الثالث من الخدمات البنكية عبر الإنترنت يقدم من خلال مواقع تمكن من إجراء المعاملات بشكل كامل حيت تسمح للعم ء باستخدام حساباتهم بغرض التحويل المالي، وسداد الفواتير المختلفة، والاشتراك في مختلف منتجات البنك الأخرى والتعامل في شراء وبيع الأوراق المالية وغيرها، حيت يقدم هذا المستوى من الخدمات البنكية من قبل البنوك التقليدية كوسيلة إضافية لخدمة العملاء، كما يوجد أيضاً البنوك التي تقدم خدماتها البنكية في المقام الأول من خلال الإنترنت أو غيرها من قنوات التوزيع الإلكترونية، حيت يطلق عليها البنوك الإلكترونية أو بنوك الإنترنت، والتي من المحتمل بأن لا يكون لها أي تواجد مادي (فعلي) في الدولة على الرغم من تقديمها لمختلف الخدمات البنكية.

3.3.1 نظام التحويلات المالية الإلكترونية: هو جزء بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية، ويمتاز هذا النظام في حال تطبيقه بطريقة صحيحة بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام والموثوقية، ويتيح هذا النظام نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر بطريقة إلكترونية آمنة بالإضافة على نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات. (أبو شاويش، 2019، صفحة 14)

4.3.1 نهائي نقطة البيع: يشير نظام نقاط البيع إلى النقطة – من حيث التاريخ والوقت والمكان (منفذ البيع بالتجزئة) – حيث يقوم العميل بالدفع باستخدام بطاقة بلاستيكية للشراء الذي تم إجراؤه أو تلقي الخدمات.

5.3.1 الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: تشير الخدمات المصرفية عبر الموبايل إلى استخدام الهواتف النقالة الذكية أو الأجهطة الخلوية الأخرى لأداء المهام البنكية من أي مكان وبعيداً عن أجهزة الكمبيوتر المتواجدة في المنزل أو المكتب، مثل مراقبة أرصدة الحسابات، وتحويل الأموال بين الحسابات، وسداد الفواتير، وتحديد مواقع أجهزة الصراف الآلي. والخدمات المصرفية عبر الموبايل تعمل عادة عبر جميع مزودي الهواتف النقالة الرئيسيين من خلال شبكة الإنترنت المحمولة، أو التطبيقات التي تم تطويرها لأجهزة الآي فون iPhone وبلاك بيري Blackberry والأجهزة التي تستخدم نظام الأندرويد Android. ومن هنا يتضح لنا بأن الخدمات البنكية عبر الموبايل تتم بطريقتين: (الأعرج، 2013، الصفحات 26-27)

- **الأولى:** وهو الخيار الذي يتم من خلال استخدام المتصفح "الويب" المماثل تماما لطريقة الوصول إلى الحسابات عبر الإنترنت من جهاز الكمبيوتر في المنزل، وبالتالي يسمح للعميل بمراقبة الحسابات وتسديد الفواتير والتحويل بين الحسابات ببساطة عن طريق تسجيل الدخول إلى حساب المستخدم من خلال متصفح الإنترنت على جهاز الموبايل.
- **الثانية:** وهو الخيار الذي يتم من خ ل التطبيقات المخصصة للهواتف النقالة الذكية، الآي فون وبلاك بيري والأجهزة التي تستخدم نظام الأندرويد وتعمل من خلال ربط المستخدم مباشرة بخادم Server البنك، والحصول على الوظائف البنكية كاملة دون الحاجة إلى استخدام متصفح الانترنت عبر الموبايل، كما ويمكن تحميل هذه التطبيقات على أجهزة الموبايل من خلال موقع البنك على الانترنت أو من خلال المتاجر المخصصة لكل نوع من الهواتف النقالة الذكية مثلiTunes store لأجهزة الآي فون أو Play store للأجهزة التي تستخدم نظام الأندرويد

6.3.1 بطاقة الدفع: تستخدم بطاقات الدفع في حياتنا اليومية لأداء المعاملات. ترتبط بطاقات الخصم بالحساب المصرفي للعميل، وبالتالي يحتاج العميل فقط إلى تمرير البطاقة، من أجل إجراء الدفع في منافذ نقاط البيع، والتسوق عبر الإنترنت، والسحب من أجهزة الصراف الآلي. بهذه الطريقة، يتم خصم المبلغ من حساب العميل مباشرة.

4.1 مزايا الخدمات المصرفية الالكترونية

إن الاستمرار في تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية يساهم في تحسين الأنظمة المصرفية، ويساهم في خفض تكلفة العمليات الخاصة بعملاء البنوك، كما تساعد العملاء في استلام مدفوعاتهم بالطريقة التي توفر لهم الراحة في أداء الأعمال، سواء أكان العملاء أفرادا أم مؤسسات، وتساعد الخدمات المصرفية الالكترونية كذلك البنوك على توفير عدد من القنوات للعملاء الذين كانوا يعانون سابقا من محدودية هذه البنوك. ومن خلال تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية فإن البنوك تحصل على مجموعة من الميزات من أهمها: (الطراونة، 2016، الصفحات 58-60)

– **انخفاض التكاليف التشغيلية**: يؤدي ممارسة البنوك لأنشطتها وتقديم خدماتها الالكترونية عبر وسائل الاتصال وتقنية المعلومات الحديثة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية وذلك لعدم حاجة تلك البنوك إلى البنى التحتية والحد من العوائق اللوجستية، الأمر الذي ساوى بين البنوك الكبيرة والصغيرة في تقديم كل ما لديها.

– **جودة وسرعة خدمة العملاء**: حيث تمتاز البنوك التي تقدم خدماتها المصرفية الالكترونية عبر وسائل الاتصال وتقنية المعلومات الحديثة بتقليل التكاليف والجهد البدني المبذول الذي يتحمله العملاء في الحصول على الخدمة المصرفية أو البحث عن المعلومات المتعلقة بالأمور المالية.

– **التوسع في المقارنة بين البدائل المتاحة**: إذ تساعد الخدمات المصرفية الالكترونية العميل في إمكانية المقارنة بين كم هائل من البدائل المتاحة واتخاذ قرارات الاختيار النهائي للخدمة المطلوبة.

– **زيادة الكفاءة والفاعلية**: إذ أن تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية يتيح للبنوك التعامل مع شريحة كبيرة جدا من العملاء في وقت قصير ودون الحاجة إلى مراجعة مكان البنك والإجابة على تساؤلاتهم الفنية واستفساراتهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية.

– **ملاءمة المعلومات وتبادلها والرقابة عليها**: تسهل الخدمات المصرفية الالكترونية عملية مبادلة المعلومات وتقديمها عند الحاجة، والرقابة عليها، إذ يمكن لعملاء لبنوك الدخول إلى موقع البنك الالكتروني وولوج حساباتهم الخاصة، أو إمكانية التسجيل دون الالتزام بالمكان المادي للبنك. ومن خلال الانترنت يمكن للبنوك تقديم خدماتها المصرفية لعملائها في الأسواق المحلية أو الخارجية المستهدفة بما يتلاءم مع حاجاتهم ورغباتهم.

وفيما يتعلق بمزايا الخدمات المصرفية الالكترونية بالنسبة للعملاء، فيمكن تحديدها في العناصر التالية: (جلايلة و بن عبد الفتاح، 2019، صفحة 146)

– توفر الخدمات المصرفية الالكترونية في أوقات غير محدودة 24 سا/24سا وفي كل أيام الأسبوع 7أيام/7أيام، فالزبون يكون في غنى عن التنقل إلى البنك أوقات دوامه، كما أن الزبون قد تصادفه وتعترضه رغبات مفاجئة وفي ظرف زمني خارج أوقات عمل البنك، ما يجعل الخدمات المصرفية الالكترونية حلا مناسبا لهذه الحالات الطارئة.

– الوظائف المقترحة من خلال التطبيقات المحملة التي يوفرها البنك على موقع للزبائن، تتيح للزبون عدة خيارات للحصول على خدمات البنك حسب تطلعاته وأذواقه، كما أن هذه التطبيقات تطورت كثيرا لارتباطها بالتكنولوجيا الحديثة، ما تجعل الزبون أمام خدمات مصرفية عديدة ومتنوعة مقترحة على موقع البنك.

– إن الخدمات المصرفية الالكترونية تقلل من أهمية العامل الجغرافي بالنسبة للصناعة المصرفية، فالزبون الذي يستفيد من منتجات الصيرفة الالكترونية يكون في غنى عن التنقل إلى البنك، وذلك من خلال استخدام الشبكة التي تربطه بالبنك، واستعماله لجهاز الكمبيوتر المنزلي أو جهاز التلفون المحمول، فلقد أصبح باستطاعة الأفراد الحصول على بعض الخدمات التي تقدمها بنوك عالمية عبر الانترنت وهم داخل أوطانهم.

5.1 متطلبات الخدمات المصرفية الالكترونية

هناك عدة متطلبات لازمة لتنفيذ الخدمات المصرفية الالكترونية من طرف البنوك، وهي: (الشرقاوي، 2003، الصفحات 19-21)

– ضرورة الاهتمام باستيعاب أساليب التكنولوجيا بسرعة وكفاءة واقتناء الوسائل الحديثة وتطبيقها على نحو سليم، حتى يمكن للبنوك الصمود أمام المنافسة الشديدة في ظل إزالة القيود والحدود أمام المعاملات.

– الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في البنوك وتهيئة العاملين وتطوير نوعية تدريبهم بما يتواكب مع مستحدثات العصر، وذلك عن طريق إيفادهم في بعثات تدريبية لاستيعاب وسائل التكنولوجيا المستخدمة في البنوك والاستعانة بخبراء في تكنولوجيا المعلومات لتدريب كوادر جديدة على استخدام الأدوات المعاصرة.

– ضرورة سن التشريعات التي تحفظ حقوق كل من البنوك والعملاء وخاصة فيما يتعلق بالتوقيع الالكتروني الذي يعد الشرط الأساسي للمعاملات الدولية والمحلية عبر الانترنت. وتجدر الإشارة إلى أن التوقيع الالكتروني من شأنه أن يساعد كل المؤسسات على حماية نفسها من التزييف وتزوير التوقيعات حيث يعتمد التوقيع الالكتروني على عنصرين أساسيين:

- **أولهما** التعريف بالشخص الذي له حق التعامل والدخول إلى المؤسسة أو الشركة عبر الانترنت.
- **ثانيهما** اعتماد رقم سري أو شفري أو رمزي معين لاستخدامه للتعريف بالشخص.

– العمل على وضع مبادئ مناسبة لإدارة المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية وكذا العمل على قيام السلطات الرقابية بالإشراف المناسب على هذه العمليات التي تجريها الوحدات الخاضعة لرقابتها مع مختلف الدول.

– يجب أن يكون العملاء على دراية كافية بالتعامل مع الحاسبات الآلية حتى يستطيعوا إنجاز عملياتهم المصرفية بأسرع وقت ممكن وتنمية قدرتهم على استخدام شبكة الانترنت في معاملاتهم المصرفية، كما يجب أن يكون العملاء ملمين تماما بجميع الخدمات المصرفية.

– ضرورة حصول البنوك على ترخيص بتقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت وذلك لحماية البنوك ذاتها من المخاطر التشغيلية المرتبطة بتقديم تلك الخدمات، وحماية السوق المصرفي المحلة من مقدمي الخدمات المصرفية الأجانب غير المرخص لهم محليا بتقديم تلك الخدمات. وكذلك حماية أصحاب المدخرات المقيمين من الانسياق وراء الإعلانات الوهمية عن تقديم خدمات مصرفية متميزة من غير المرخص لهم بذلك، بالإضافة إلى حماية الأمن الوطني من عمليات غسيل أموال محتملة قد تتم عبر الشبكة.

– الاهتمام بتطوير خدمات التوزيع، فقد يحتاج بنك الانترنت إلى إرسال بعض المستندات للعميل كالاعتمادات المستندية أو خطاب الضمان أو دفتر الشيكات وهي المستندات التي يلزم تسليمها باليد، لذا لا بد من توافر شركة للتوزيع المأمون التي تستطيع تسليم هذه المستندات إلى العميل في أدق وأسرع وقت.

– لا بد من توافر قاعدة بيانات متكاملة وشاملة بين البنوك مع إيجاد آلية متكاملة للربط الإلكتروني بين البنوك.

المحور الثاني: الشمول المالي الرقمي

1.2 تمهيد

خلال الربع الأخير من القرن العشرين، زاد عدد التطبيقات الرقمية التي تقدم خدمات مالية واستمر في النمو على نحو واسع، حيث تم تطوير العديد من التطبيقات الرقمية المستخدمة لتقديم الخدمات المالية من قبل شركات التكنولوجيا أو شركات التكنولوجيا المالية لأنفسهم أو لكي تخدم البنوك عملائها. وهذا ما أدى إلى زيادة القدرة على دعم الشمول المالي. الغرض من هذه المحور هو عرض الشمول المالي الرقمي.

2.2 تعريف الشمول المالي الرقمي

الشمول المالي الرقمي Digital financial inclusion هو المرحلة الرابعة للثورة المالية بعد الإقراض الأصغر microcredit والتمويل الأصغر microfinance والشمول المالي financial inclusion. بالمقارنة مع الشمول المالي، يولي الشمول المالي الرقمي أهمية أكبر للتكنولوجيا لتوسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. في البداية، يشير مصطلح الائتمان الأصغر إلى قرض صغير تقدمه المؤسسات المالية للشركات والأفراد. في التسعينيات، تم استبدال كلمة الائتمان الأصغر بكلمة "التمويل الأصغر"، والتي تغطي نطاقات أكبر من الخدمات المالية مثل المدخرات والصناديق المشتركة والتأمين والقروض. ثورة أخرى مهمة هي التحول من التمويل الأصغر إلى "الشمول المالي". الشمول المالي هو مفهوم يسعى إلى ضمان أن الخدمات المالية الرسمية في متناول جميع الناس. ومع ذلك، فإن مبادرات الإقراض الأصغر والتمويل الأصغر والشمول المالي هي عمليات يدوية وميدانية. وبالتالي، فإنه يحد من فعالية مساعدة الفقراء. في الآونة الأخيرة، قادت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشمول المالي للتقدم إلى المرحلة الرابعة وهي الشمول المالي الرقمي. هذا الابتكار الجذري لديه القدرة على تغيير حياة من هم في أسفل السلم الاقتصادي.(Tay, Tai, & Tan, 2022, p. 4)

قبل تقديم تعريف للشمول المالي الرقمي، نورد تعريف الشمول المالي الذي عرفه البنك الدولي بأنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية."(WorldBank, 2014, p. 1)

بالتالي، فإن الشمول المالي، كما هو محدد، له أبعاد متعددة ، تعكس مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الممكنة، من المدفوعات وحسابات التوفير إلى الائتمان، والتأمين، والمعاشات التقاعدية، وأسواق الأوراق المالية. يمكن تحديده بشكل مختلف للأفراد والشركات. (WorldBank, 2014, p. 14)

يصف تقرير الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي GPFI الشمول المالي الرقمي على نطاق واسع بأنه: "استخدام الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي". وهو ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا والذين يعانون من نقص الخدمات – مع إدراك الأهمية الخاصة للنساء – مع مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول ومستدام وبتكلفة معقولة للعملاء. ويشمل ذلك نشر خدمات ممكنة رقميا آمنة ومسؤولة تعمل على توسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية على أساس مستدام، ومعالجة المخاطر المحتملة لهذه التقنيات، بما في ذلك حماية البيانات وقضايا الخصوصية والأمن السيبراني والمديونية المفرطة وكذلك المال –غسل وتمويل انتشار الإرهاب والاحتيال ومخاطر التمويل غير المشروع الأخرى–. ويعتبر التعليم المالي وحماية المستهلك مع اللوائح التنظيمية من العوامل الرئيسية في حماية وتمكين الفئات الأكثر ضعفا.(GPFI, 2020, p. 12)

ويعرف الشمول المالي الرقمي كذلك بأنه: "استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا والتي لا تحصل على خدمات كافية حاليا من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب احتياجاتهم والتي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات." (البنكالدولي، 2022)

كما يعرف الشمول المالي الرقمي بأنه:"التوفير المستدام للخدمات المالية الرقمية بأسعار معقولة والتي تدخل الفقراء إلى القطاع المالي الرسمي للاقتصاد." وبالتالي فإن الشمول المالي الرقمي يشمل تقديم خدمات مالية رقمية إلى الفئات السكانية المستبعدة والمحرومين مالياً باستخدام الهاتف المحمول أو أي تقنية رقمية أخرى للوصول إلى هذه الخدمات المالية الرقمية . (ozili, 2022, p. 3)

عموما، يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي بأنه: "الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل العملاء المستبعدين والمحرومين".

3.2 مبادئ الشمول المالي الرقمي

حدد تقرير الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي –وهي منصة شاملة لجميع دول مجموعة العشرين، والبلدان المهتمة من غير مجموعة العشرين وأصحاب المصلحة المعنيين– لمواصلة العمل على الشمول المالي وتنفيذ خطة عمل الشمول المالي لمجموعة العشرين (FIAP)، التي تمت الموافقة عليها في قمة مجموعة العشرين في سيول سنة 2010. وقد حددت مبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي في ثمانية مبادئ هي:(GPFI, 2016)

المبدأ 1: تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي

تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية لدفع تطوير أنظمة مالية شاملة، بما في ذلك من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنسقة والمراقبة والتقييم. وتشمل الأمثلة على الإجراءات الرامية إلى تعزيز الشمول المالي الرقمي، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

– التأكد من أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ذات الصلة تعكس نماذج رقمية جديدة لتحقيق أهداف سياسة الشمول المالي الرقمي وتشجيع استخدامها.

– الحفاظ على الحوار والتنسيق النشطين بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في النظام البيئي المالي الرقمي، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان الفهم المشترك لأهداف الشمول المالي الرقمي وتوقعات سلوك السوق.

– رقمنة، حيثما أمكن، المدفوعات الكبيرة الحجم والمتكررة من الوكالات الحكومية إلى المستهلكين والشركات الصغيرة. علاوة على ذلك، تقديم التسهيلات والحوافز للمدفوعات من وإلى الحكومات رقميا (مثلا، من خلال رسوم أقل).

– تشجيع الصناعة من خلال: (أ) اعتماد مناهج تصميم المنتجات التي تركز على احتياجات العملاء وتفضيلاتهم وسلوكياتهم وتسهيل استيعاب واستخدام الخدمات المالية الرقمية بين المستبعدين ماليا والذين يعانون من نقص الخدمات؛ (ب) إتاحة حسابات معاملات أساسية منخفضة التكلفة للمستبعدين والمحرومين ماليا والتي تعمل على تمكين المدفوعات الرقمية وتوفر مكانا آمنا لتخزين القيمة.

– إزالة العوائق التي تحول دون تطوير الخدمات المالية الرقمية والاستفادة منها، بالإضافة إلى إصلاح الأنظمة الضريبية والقيود المفروضة على الاستيراد التي تعيق انتشار التقنيات الجديدة.

المبدأ 2: الموازنة بين الابتكار والمخاطر في تحقيق الإدماج المالي الرقمي

الموازنة بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي مع تحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر الجديدة. تشمل الأمثلة على الإجراءات الرئيسية لتحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر المتعلقة بالشمول المالي الرقمي، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

– تشجيع الابتكار الرقمي من خلال الحوافز القائمة على السوق والشراكات بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى الفئات المستبعدة مالياً والمحرومة على وجه الخصوص.

– تشجيع الصناعة على تطوير واجهات مستخدم آمنة وبسيطة للخدمات المالية الرقمية التي تجعلها أسهل في الاستخدام وتقلل من مخاطر المعاملات الخاطئة والاستخدام غير المصرح به أو غير القانوني.

– العمل مع خبراء الصناعة وإدارة المخاطر للبحث وتحديد وتقييم المخاطر الناشئة عن استخدام التقنيات الرقمية الجديدة، والتأكد من مراقبتها وإدارتها بشكل فعال.

– إنشاء آليات منتظمة لتبادل المعرفة بين المنظمين ومقدمي الخدمات إلى جانب قنوات اتصال واضحة.

– تشجيع مزودي الخدمة على استخدام مصادر متعددة للبيانات الرقمية لتقييم الجدارة الائتمانية للمستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المبدأ الثالث: توفير إطار قانوني وتنظيمي ممكّن ومناسب للشمول المالي الرقمي

توفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومتناسب للشمول المالي الرقمي، مع الأخذ في الاعتبار معايير وإرشادات هيئة المعايير الدولية ذات الصلة. تشمل الأمثلة على الإجراءات الرئيسية لتطوير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني ومتناسب، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

– تنفيذ إطار عمل للشمول المالي الرقمي ينص على المشاركة في السوق (بما في ذلك متطلبات الدخول)، والمتطلبات الاحترازية عند الاقتضاء (على سبيل المثال، لرأس المال والسيولة)، وسلوك السوق ونزاهته، وحماية المستهلك، وضمانات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإعسار.

– يجب أن يسمح هذا الإطار أيضا بتجربة قنوات تقديم ومنتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة ومبتكرة، دون الحاجة إلى الامتثال الفوري لجميع المتطلبات التنظيمية.

– تعزيز المنافسة وإيجاد مجال عادل ومفتوح ومتكافئ للشمول المالي الرقمي من خلال ضمان أن يكون لمقدمي الخدمات المالية الرقمية المماثلة حقوق ومسؤوليات مماثلة بغض النظر عن نوعها المؤسسي والتكنولوجيا المستخدمة.

المبدأ الرابع: توسيع النظام البيئي للبنية التحتية للخدمات المالية الرقمية

توسيع النظام البيئي للخدمات المالية الرقمية – بما في ذلك البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – لتوفير خدمات مالية رقمية آمنة وموثوقة ومنخفضة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصلة ، وخاصة المناطق الريفية المحرومة.

المبدأ الخامس: إنشاء ممارسات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين

وضع نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات يركز على القضايا ذات الصلة المحددة بالخدمات المالية الرقمية. على سبيل المثال:

– تصميم إطار عمل لحماية المستهلك للخدمات المالية الرقمية يعالج المخاطر الخاصة بالبيئة الرقمية ويعكس الأدلة الإحصائية والسلوكية والمدخلات المباشرة المجمعة من المستهلكين.

– إنشاء إطار قانوني متسق لحماية أموال العملاء التي يحتفظ بها مقدمو الخدمات غير الخاضعين للتنظيم التحوطي.

– تأكد من حصول المستهلكين على وصول ملائم إلى آليات حل الشكاوى سهلة الفهم وفعالة ومجانية والتي يمكن الوصول إليها وتشغيلها عن بعد.

المبدأ السادس: تقوية المعرفة والوعي الرقمي والمالي

دعم وتقييم البرامج التي تعزز الثقافة الرقمية والمالية في ضوء الخصائص والمزايا والمخاطر الفريدة للخدمات والقنوات المالية الرقمية.

المبدأ السابع: تسهيل تحديد العميل للخدمات المالية الرقمية

تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير أو تشجيع تطوير أنظمة هوية العملاء والمنتجات والخدمات التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة ويمكن التحقق منها وتستوعب الاحتياجات المتعددة ومستويات المخاطر من أجل نهج قائم على المخاطر للعناية الواجبة للعملاء.

المبدأ الثامن: تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي الرقمي

تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي الرقمي من خلال نظام قياس وتقييم شامل وقوي للبيانات. يجب أن يستفيد هذا النظام من مصادر جديدة للبيانات الرقمية ويمكن أصحاب المصلحة من تحليل ورصد العرض والطلب على الخدمات المالية الرقمية ، فضلاً عن تقييم تأثير البرامج والإصلاحات الرئيسية.

4.2 مكونات الشمول المالي الرقمي

يمكن تقديم الخدمات المالية الرقمية من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التكنولوجيا المالية (Fintech) وشركات التكنولوجيا. تشمل مكونات الشمول المالي الرقمي ما يلي: (ozili, 2022, pp. 4-5)

– **الأجهزة الرقمية:** يحتاج العملاء أو مستخدمو الخدمات المالية الرقمية إلى جهاز رقمي، على سبيل المثال، هاتف محمول أو هاتف ذكي أو كمبيوتر محمول أو كمبيوتر يسمح بنقل المعلومات أو الأدوات الإلكترونية.

– **وكلاء البيع بالتجزئة:** وكلاء البيع بالتجزئة هم بائعون أو وكلاء لديهم جهاز رقمي متصل بالبنية التحتية للاتصالات. يمكن لوكلاء التجزئة إرسال واستلام تفاصيل المعاملات المالية التي تمكن العملاء من تحويل النقود إلى قيمة مخزنة إلكترونيا وتحويل القيمة الإلكترونية المخزنة إلى نقود.

– **خدمات مالية إضافية:** يشير هذا إلى الخدمات المالية الإضافية التي تقدمها البنوك أو غير البنوك أو شركات التكنولوجيا المالية للعملاء. وهي تشمل منتجات الائتمان ومنتجات الادخار ومنتجات التأمين والمنتجات الاستثمارية ومنتجات الرهن العقاري وخدمات إدارة المخاطر.

– **منصة معاملات رقمية:** يشير هذا إلى الواجهة التي تربط العميل بالمؤسسة المالية التي تقدم خدمات مالية محددة. قد تكون منصة المعاملات الرقمية تطبيقا مصرفيا أو برنامجا رقميا أو موقعا إلكترونيا على الإنترنت أو وكيل بيع بالتجزئة.

– **الخادم الخلفي:** يشير هذا إلى البنية التحتية للاتصالات الرقمية التي تخزن البيانات وتتحقق إلكترونيا من صحة تفاصيل العملاء الموجودة لدى المؤسسات المالية قبل السماح بإجراء المعاملات المالية الرقمية. وهي مسؤولة عن تخزين البيانات وتنظيمها، والتأكد من أن كل شيء على واجهة الواجهة الأمامية يعمل بشكل جيد للمستخدمين. يتصل خادم الواجهة الخلفية بالواجهة الأمامية. يقوم بإرسال واستقبال المعلومات ليتم عرضها على واجهة مستخدم الواجهة الأمامية. عندما يملأ العملاء تفاصيل تسجيل الدخول الخاصة بهم أو يرغبون في إجراء تحويل رقمي، يرسل تطبيق الواجهة الأمامية طلبا إلى خادم

الواجهة الخلفية، والذي يقوم بإرجاع المعلومات في شكل كود الواجهة الأمامية التي يمكن لتطبيق الواجهة الأمامية تفسيرها وعرضها.

– **العملاء:** العملاء في برامج الشمول المالي الرقمي هم في الأساس أفراد وشركات وحكومات. يشمل الأفراد الشباب وكبار السن والأسر والأفراد الفقراء والأفراد ذوي الدخل المنخفض والأفراد ذوي الدخل المتوسط والأفراد ذوي الدخل المرتفع. تشمل الشركات الشركات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. تشمل الحكومات الوكالات البلدية والأحياء والوكالات الحكومية الأخرى.

المحور الثالث: واقع الشمول المالي الرقمي ودور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيزه

1.3 تمهيد

يهدف الشمول المالي الرقمي إلى القضاء على العوائق لتشجيع الأفراد على المشاركة في الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والاستفادة منها. نظرا للتقدم التكنولوجي السريع، تتمتع الحواسيب الشخصية والهواتف المحمولة بمعدل اختراق مرتفع للغاية في الاقتصاد المرتبط دوليا اليوم. بحيث أصبحت مختلف دول العالم تمتلك إمكانات هائلة لتعزيز التنمية من خلال تبني الشمول المالي الرقمي عبر الخدمات المصرفية الالكترونية.

2.3 واقع الشمول المالي الرقمي سنة 2021

يمكن طرح النتائج الرئيسية للشمول المالي الرقمي التي جاء بها تقرير Global Findex 2021 فيما يلي: (Demirgüç-Kunt, Klapper, Singer, & Ansar, 2022, p. 11)

– في جميع أنحاء العالم، زادت ملكية الحساب بنسبة 50% في السنوات العشر الممتدة من 2011 إلى 2021، لتصل إلى 76% من السكان البالغين في العالم.

– من عام 2017 إلى عام 2021، ارتفع متوسط معدل ملكية الحسابات في الاقتصاديات النامية بمقدار 8 نقاط مئوية، من 63% إلى 71%.

– تدفع الأموال عبر الهاتف المحمول النمو في ملكية الحسابات، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمتلك 33% من البالغين حسابا نقديا عبر الهاتف المحمول.

– انخفضت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات عبر الاقتصاديات النامية سنة 2021 إلى 6% من 9% التي ظلت تحوم حولها لسنوات عديدة.

– يتم الاستشهاد باستمرار بنقص المال، والمسافة إلى أقرب مؤسسة مالية، وعدم كفاية الوثائق من قبل البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك كأحد الأسباب الرئيسية لعدم امتلاكهم حسابا.

– يعد الافتقار إلى الهاتف المحمول سببا شائعا يتم الاستشهاد به في إفريقيا جنوب الصحراء من قبل 35% من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية أو ليس لديهم حساب أموال عبر الهاتف المحمول.

– إمكانية استخدام الجهود العالمية للوصول الشامل إلى التعريف الرقمي والهواتف المحمولة لزيادة ملكية حسابات السكان الذين يصعب الوصول إليهم.

3.3 أنواع مزودي الخدمات المصرفية الالكترونية للشمول المالي الرقمي

هناك أربعة أنواع واسعة من مقدمي الخدمات المصرفية الالكترونية للشمول المالي الرقمي، وهي: (ozili, 2022, pp. 5-6)

– **المزود الأول** هو بنك كامل الخدمات يقدم حساب معاملات أساسي للمدفوعات الرقمية والتحويلات الرقمية وتخزين القيمة الرقمية من خلال الأجهزة الرقمية مثل جهاز محمول أو بطاقة دفع أو نقطة بيع (POS). يوفر بنك الخدمة الكاملة مجموعة غير محدودة من الخدمات المالية الرقمية.

– **المزود الثاني** هو بنك محدود الخدمة يقدم خدمات مالية محددة من خلال جهاز محمول أو بطاقة دفع أو عبر جهاز نقاط البيع. يقدم البنك ذو الخدمة المحدودة مجموعة محدودة للغاية من الخدمات المالية الرقمية مثل توفير الخدمات المالية الرقمية للمنطقة.

– **المزود الثالث** هو مُصدر الأموال الإلكترونية mobile network operator (MNO) لمشغل شبكة الهاتف المحمول.

– **المزود الرابع** هو مُصدر الأموال الإلكترونية غير المصرفية a nonbank(non-MNO) e-money issuer.

يتطلب مقدمو الخدمات المالية الرقمية الأربعة للإدماج المالي الرقمي ثلاثة مكونات لتعمل بشكل فعال، وهي (أ) منصة المعاملات الرقمية، (ب) شبكة الوكيل، و (ج) جهاز وصول العميل. مع وجود هذه المكونات الثلاثة، يمكن تقديم الخدمات المالية الرقمية للعملاء المستبعدين والمحرومين وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي الرقمي.

4.3 الخدمات المصرفية الالكترونية: تدنية تكاليف المعاملات لتعزيز الشمول المالي الرقمي

تعتبر تكاليف المعاملات عائقا كبيرا أمام قبول واستخدام الخدمات المالية الرسمية. تمنع رسوم فتح الحساب ومتطلبات الحد الأدنى للرصيد الفقراء من فتح حسابات بنكية. ويمكن أن تؤدي الإعانات الصغيرة إلى زيادات كبيرة في الشراء. تعتبر تكاليف المعاملات غير المباشرة – مثل وقت السفر – أيضا عائقا: المسافة إلى أقرب بنك أو وكيل الأموال عبر الهاتف المحمول هي مؤشر رئيسي على قبول حسابات التوفير. الخدمات المصرفية الالكترونية، مثل أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الخصم، وأموال الهاتف المحمول، والائتمان الرقمي، لديها القدرة على تقليل تكاليف المعاملات. وقد قدم Bachas et al دليلا على كيفية قيام تقنية معينة وهي بطاقة الخصم Debit card بتخفيض تكاليف المعاملات غير المباشرة عن طريق: (Bachas, Gertler, Higgins, & Seira, 2018, pp. 444-448)

أ– بطاقات الخصم لمستلمي التحويلات

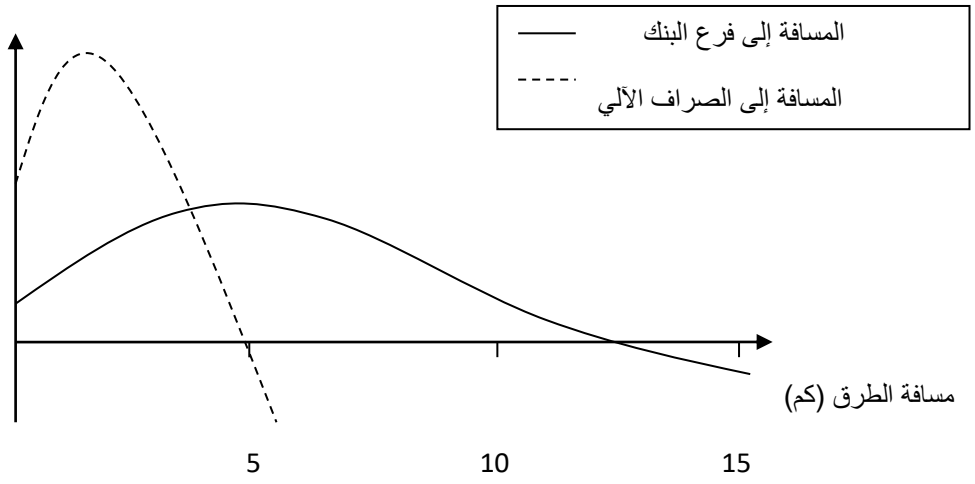
يتم تحويل برامج التحويلات النقدية من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم إلى الرقمنة بشكل متزايد، ودفع المبالغ تلقائيا في الحسابات المصرفية المرتبطة ببطاقات الخصم أو حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول.

بأخذ برنامج التحويلات النقدية المشروطة في المكسيك كحالة دراسية، الذي تتم إدارة حسابات المستفيدين منه من قبل Bansefi، وهو بنك حكومي تم إنشاؤه لزيادة المدخرات والشمول المالي بين السكان المحرومين. في عام 2009، بدأت الحكومة في إصدار بطاقات خصم للمستفيدين في المناطق الحضرية الذين كانوا يتلقون مبالغهم مباشرة في حسابات Bansefi. تم توفير بطاقات الخصم للمستفيدين من برنامج التحويلات في مواقع مختلفة في نقاط زمنية مختلفة، مع بدء التشغيل من يناير 2009 إلى أبريل 2012. تتيح البطاقات لأصحاب الحسابات سحب النقود والتحقق من رصيد حساباتهم في أي جهاز صراف آلي تابع للبنك، وكذلك إجراء المدفوعات الإلكترونية في المتاجر التي تقبل البطاقات. لتقييم برنامج بطاقة الخصم، تم الاعتماد على بيانات المعاملات الإدارية من Bansefi وذلك لـ 255.760 مستفيدا من جانفي 2007 إلى أكتوبر 2011. (يوجد 505 فرع لبنك Bansefi و27000 جهاز صراف آلي)

ب– بطاقة الخصم تقلل من مسافة السفر

بعد استلام بطاقة الخصم ، يمكن للمستفيد سحب المبالغ من أي جهاز صراف آلي تابع لأي بنك وليس فقط في فرع Bansefi. يوضح الشكل 1 توزيع المسافة إلى أقرب فرع بنك Bansefi وأقرب ماكينة صراف آلي. يقع متوسط المسافة التي يتعين على المستفيد قطعها للوصول إلى حسابها من 4.8 كيلومتر لفرع البنك إلى 1.3 كيلومتر للصراف الآلي.

شكل 1: المسافة للوصول إلى الحساب



المصدر:

Bachas, P., Gertler, P., Higgins, S., & Seira, E. (2018). Digital Financial Services Go a Long Way: Transaction Costs and Financial Inclusion. *AEA Papers and Proceedings* (108). P 445.

يوضح الشكل 1 المكاسب في مسافة السفر للمستفيدين من التحويلات النقدية. قبل استلام بطاقات الخصم، سيحتاج المستفيد إلى السفر إلى فرع Bansefi. بعد استلام البطاقة، يكون المستفيد قريبا من متوسط مسافة الطريق (1.3 كم) من أقرب ماكينة صراف آلي. (بعض المناطق الحضرية ليس لديها فرع Bansefi، وهو ما يفسر الذيل الأيمن لتوزيع المسافات لأقرب فرع بنك).

باستخدام بيانات المسح، تم الكشف عن كيفية تأثير خفض تكاليف المعاملات على طرق النقل وتكلفة الفرصة البديلة للوقت. على سبيل المثال. قبل استلام البطاقة، سار 22% من المستفيدين للوصول إلى مدفوعات التحويل الخاصة بهم، بينما استقل 69% الحافلة. بعد استلام البطاقة، تزداد نسبة الذين يمشون إلى 35%، بينما تنخفض النسبة المئوية الذين يستقلون الحافلة إلى 57%. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون وقت الانتظار لسحب الأموال في فرع البنك أطول من وقت الانتظار في أجهزة الصراف الآلي.

في مسح آخر، حول سؤال مباشر عن تكلفة الفرصة البديلة لسحب مدفوعات التحويل. أكدت إجابات عينة الدراسة على أن تلقي بطاقات الخصم بشكل كبير يؤدي إلى تقليل نسبة المستفيدين الذين اضطروا إلى التغيب عن الأعمال المنزلية أو رعاية الأطفال (من 64% إلى 21%) والنسبة المئوية الذين اضطروا للتغيب عن العمل (من 20% إلى 3%). مع البطاقة، أبلغ 74% عن عدم الاضطرار إلى التخلي عن أي نشاط مهم لسحب تحويلهم باستخدام بطاقة الخصم (زيادة من 14% قبل البطاقة).

ج– زيادة استخدام الحسابات

يشير تأثير بطاقات الخصم على النقل والأنشطة التي تم التخلي عنها لسحب التحويل إلى أن بطاقات الخصم أدت إلى تغيير في سلوك الأفراد المستفيدين. على وجه التحديد، نلاحظ العلاقة بين تقليل المستفيدين لمسافة الطريق للوصول إلى حساباتهم والتغيير في عدد عمليات السحب أو صافي المدخرات.

باستخدام بيانات على مستوى المعاملات من Bansefi لـ 180،204 مستفيدا، تلقوا بطاقات الخصم بحلول أكتوبر 2011، تم قياس التغيير في عدد عمليات السحب بعد استلام البطاقات. لوحظ أنه قبل الحصول على البطاقة، قام 90% من المستفيدين بسحب واحد لكل فترة وسحبوا، في المتوسط، 100% من تحويلهم. نتيجة لذلك، كان لدى معظم المستفيدين تفاعلات محدودة مع البنك قبل استلام بطاقة الخصم.

باستخدام نتائج تقدير نموذج انحدار خطي غير معلمي، لاستكشاف أثر التغيير في المسافة على عدد عمليات السحب، أكدت النتائج أن المستفيدين يقومون بزيادة عدد عمليات السحب بعد الحصول على البطاقة. علاوة على ذلك، ترتبط الزيادة في عمليات السحب ارتباطا وثيقا بتقليل مسافة الطريق للوصول إلى الحساب؛ يرتبط انخفاض مسافة الطريق بمقدار كيلومتر واحد بزيادة قدرها 0.06 عمليات سحب.

وفيما يتعلق بصافي المدخرات، نلاحظ الارتباط بين الانخفاض في مسافة الطريق والتغير في صافي المدخرات في الحساب، مقاسا بالبيزو. بحيث يتوافق خفض مسافة الطريق بمقدار كيلومتر واحد للوصول إلى الحساب مع زيادة قدرها 28 بيزو في صافي المدخرات. نظرا لأن متوسط مسافة السفر للأسرة انخفض بمقدار 3.5 كيلومتر، فإن هذا يتوافق مع زيادة في صافي المدخرات بمقدار 98 بيزو (8 دولارات أمريكية) في المتوسط. باستخدام الانحدار اللامعلمي، نرى مرة أخرى أن التغيير في المدخرات يتزايد في كل مكان تقريبا مع انخفاض تكاليف المعاملات.

دراسة Bachas et al تؤكد على أن خفض تكاليف المعاملات غير المباشرة الناتج عن استخدام بطاقات الخصم تؤدي إلى تحسين الشمول المالي الرقمي؛ حيث أكدت على أن استخدام الحساب والمدخرات مرتبطان بالتغيير في مسافة السفر للوصول إلى الحساب. يمكن أن تكون هذه الآثار مهمة بشكل خاص في سياق بلد نام ذي شمول مالي منخفض: 61% من السكان البالغين في المكسيك ليس لديهم حساب بنكي أو نقدي عبر الهاتف المحمول، و74% من سكان الخمس الأفقر من السكان ليس لديهم حساب.

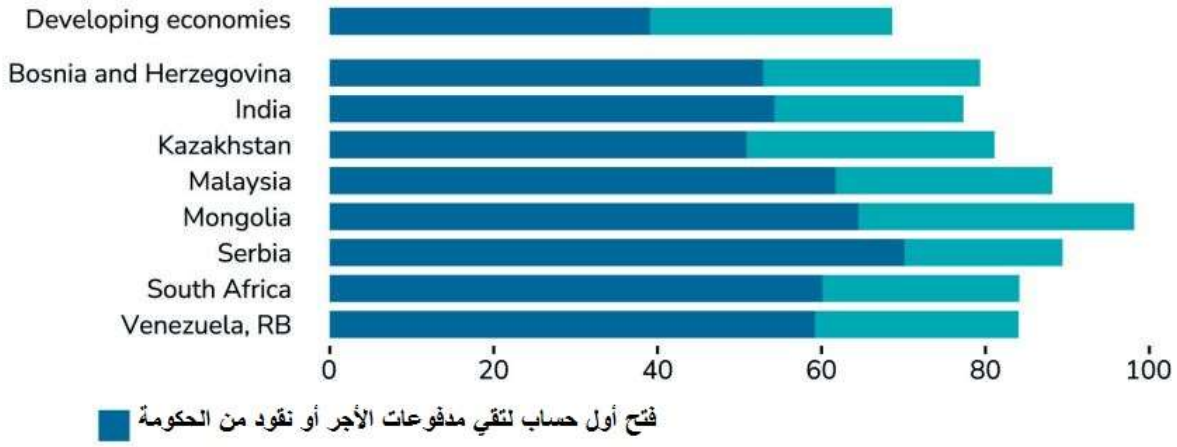
5.3 فرص زيادة ملكية الحسابات من خلال رقمنة المدفوعات

بناء على نتائج استطلاع Global Findex 2021 بشأن استخدام الخدمات المالية. تم تقديم أدلة حول الطرق التي من خلالها يمكن الخدمات المالية – ولا سيما المدفوعات – أن تمنح المستلمين خصوصية وأمانا وتحكما أفضل في أموالهم، مع زيادة المدخرات والمرونة المالية. على سبيل المثال، يمكن للمدفوعات الرقمية للأجور أن تشجع العمال على الادخار باستخدام حساباتهم، ويمكن للمدفوعات الرقمية للمنتجات الزراعية أن تسهل على المزارعين الوصول إلى منتجات مالية إضافية مثل تمويل المدخلات والتأمين على المحاصيل. يساعد رقمنة الأجور أو المدفوعات الحكومية المتلقين أيضا عن طريق تقليل وقت وتكلفة تلقي هذه المدفوعات، ويمكن أن يساعد دافعي الأموال من خلال ضمان وصول الأموال إلى المستلمين المقصودين وتقليل التسرب. ونورد فيما يلي شرح موجز لهذه التفاصيل: (Demirgüç-Kunt, Klapper, Singer, & Ansar, 2022, pp. 131-136)

1.5.3 دور رقمنة المعاملات النقدية في زيادة ملكية الحساب

هناك فرص لزيادة ملكية الحساب عن طريق رقمنة المعاملات النقدية لغير المتعاملين مع البنوك. لا يزال الملايين من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم يتلقون مدفوعات منتظمة نقدا من أرباب العمل أو من الحكومة. إن رقمنة مثل هذه المدفوعات هو وسيلة مجربة لزيادة ملكية الحساب. وذلك على النحو الذي يظهره الشكل 2.

شكل 2: فتح أول حساب للبالغين (%) في مؤسسة مالية لتلقي أجر أو مدفوعات حكومية سنة 2021



المصدر:

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (22). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.* The World Bank. P 131.

يظهر الشكل رقم 2 نسبة البالغين الذين يملكون حساب في مؤسسة مالية، وكذا نسبة البالغين الذين فتحوا حساب لتلقي مدفوعات الأجر أو نقود من الحكومة لأول مرة سنة 2021. نلاحظ أن في الاقتصاديات النامية، فتح 39% من البالغين (أو 57% من أصحاب الحسابات في المؤسسات المالية المقدرة نسبتهم ب 68%.) حسابهم الأول في مؤسسة مالية على وجه التحديد لتلقي مدفوعات الأجور أو لتلقي الأموال من الحكومة. أن حصة فتح أول حساب لتلقي أجر أو مدفوعات أعلى في بعض الاقتصاديات في الهند وماليزيا وجنوب إفريقيا وفنزويلا، فتح 70% من أصحاب الحسابات أول حساب لهم في مؤسسة مالية لتلقي أجر أو مدفوعات حكومية. وينطبق الشيء نفسه على حوالي ثلثي أصحاب الحسابات في منغوليا، وكذلك في عدد قليل من الاقتصاديات في أوروبا وآسيا الوسطى، بما في ذلك البوسنة والهرسك وكازاخستان وصربيا.

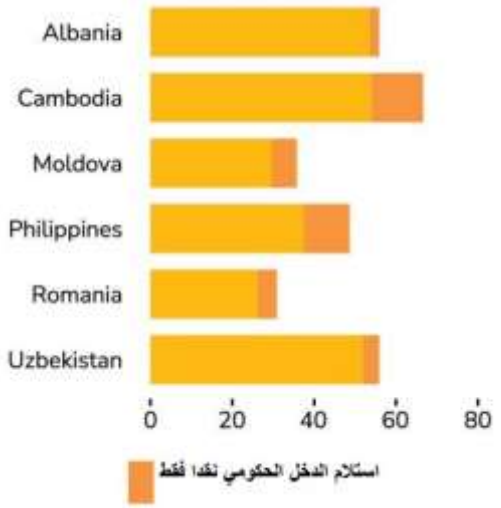
2.5.3 رقمنة المدفوعات الحكومية

تكشف بيانات استطلاع Global Findex 2021 أن رقمنة المدفوعات الحكومية قد أدى بالفعل إلى زيادة ملكية الحسابات. من بين البالغين في الاقتصاديات النامية الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية، فتح ما يقرب من 865 مليون حسابهم الأول لتلقي الأموال من الحكومة، بما في ذلك 423 مليون امرأة.

ترسل الحكومات عدة أنواع من المدفوعات إلى الناس (رواتب، معاشات تقاعد، تحويلات اجتماعية). على الصعيد العالمي، تلقى حوالي 5% من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك – 85 مليون شخص – مثل هذه المدفوعات نقدا. من

بينهم الكثير من يمتلك هاتفا محمولا، مما يشير إلى إمكانات ووسائل لزيادة ملكية الحسابات عن طريق نقل هذه المدفوعات إلى حسابات. ويظهر الشكل 3 إمكانية رقمنة المدفوعات الحكومية من تقليل عدد البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك.

شكل 3: نسبة البالغين العاملين في قطاع حكومي من دون حساب في مؤسسة مصرفية لدول مختارة سنة 2021



المصدر:

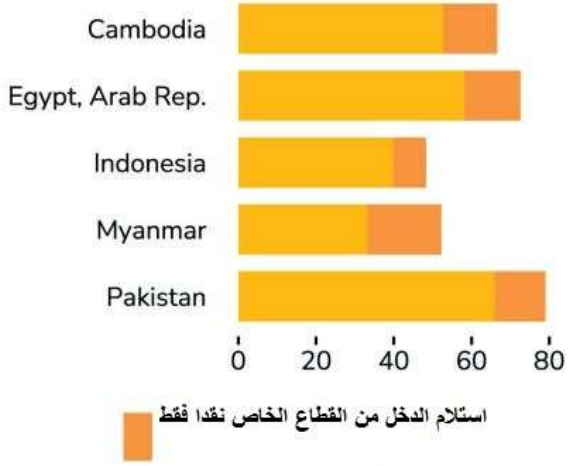
Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.* The World Bank. P 133.

على الرغم من أن الغالبية العظمى من أجور القطاع العام تُدفع في حساب، لا تزال هناك فرص مهمة في بعض الاقتصاديات لزيادة ملكية الحساب عن طريق دفع التحويلات الحكومية والمعاشات التقاعدية إلى حسابات. يظهر الشكل 3، أن في كمبوديا والفلبين، تلقى حوالي 20% من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك – أو حوالي 10% من جميع البالغين – مدفوعات تحويل حكومية نقدا. أكثر من 80% من الذين لا يتعاملون مع البنوك الذين يتلقون مثل هذه المدفوعات في هذه الاقتصاديات لديهم هاتف محمول. في ألبانيا وأوزبكستان، تلقى 16% من البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية – أو ما يقرب من 10% من جميع البالغين – مدفوعات تقاعدية نقدا. في مولدوفا ورومانيا، نسبة البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك والذين يتلقون مدفوعات تقاعدية أعلى، 24% و33% على التوالي، مما يترجم إلى نسبة مماثلة لما يقرب من 10% من جميع البالغين في هذه الاقتصاديات الذين يمكن إدخالهم في النظام المالي الرسمي إذا تم دفع هذه المدفوعات في الحسابات. من بين البالغين الذين يتلقون معاشا حكوميا نقدا في هذه الاقتصاديات الأربعة في أوروبا وآسيا الوسطى، يمتلك نصفهم على الأقل هاتفا محمولا.

3.5.3 رقمنة مدفوعات القطاع الخاص

تكشف بيانات استطلاع Global Findex 2021 أن الشركات، مثل الحكومة، يمكنها أيضا تعزيز ملكية الحسابات عن طريق الدفع لموظفيها الذين ليس لديهم حسابات مصرفية من خلال الحسابات بدلا من النقد. على الصعيد العالمي، تلقى 12% من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك – حوالي 165 مليون شخص – مدفوعات أجور القطاع الخاص نقدا، بما في ذلك حوالي 50 مليون امرأة وحوالي 70 مليون شخص بدخل في أفقر 40% من الأسر في اقتصادهم. العديد من هؤلاء الأجراء لديهم أيضا بالفعل هاتف محمول. ويظهر الشكل 3 إمكانية رقمنة مدفوعات القطاع الخاص من تقليل عدد البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك.

شكل 4: نسبة البالغين العاملين في قطاع خاص من دون حساب في مؤسسة مصرفية لدول مختارة سنة 2021



المصدر:

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.* The World Bank. P 134.

يمكن لرقمنة مدفوعات أجور القطاع الخاص أن تقلل من نسبة البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك ugn على النحو الذي يظهره الشكل 2 بنسبة تصل إلى 36% في ميانمار وبنحو 20% في كمبوديا وجمهورية مصر العربية وإندونيسيا وباكستان، من بين اقتصاديات أخرى. في باكستان، ستؤدي هذه الرقمنة إلى زيادة بنسبة 13% في ملكية الحساب وستجلب حوالي 20 مليون بالغ لا يتعاملون مع البنوك إلى النظام المالي الرسمي. في إندونيسيا ، سيقلل رقمنة مدفوعات أجور القطاع الخاص بالمثل عدد الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك بما يصل إلى 17 مليون بالغ ويزيد معدل ملكية الحساب بمقدار 9%. يمكن أن تساعد الهواتف المحمولة في تسهيل مدفوعات الأجور الإلكترونية لأن أكثر من 80% من البالغين الذين حصلوا على أجور من القطاع الخاص نقدا في كمبوديا ومصر وباكستان، ونحو الثلثين في إندونيسيا، لديهم هاتف محمول.

4.5.3 رقمنة مدفوعات المنتجات الزراعية

هناك فرصة أخرى لزيادة ملكية الحساب وهي رقمنة المدفوعات لبيع المنتجات الزراعية. حصل حوالي 11٪ من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك في الاقتصاديات النامية – 145 مليون شخص – على مدفوعات زراعية نقدا، وفقا لنتائج استطلاع Global Findex 2021، من بينهم حوالي 65 مليون امرأة و70 مليون بالغ من ذوي الدخل في أفقر 40٪ من الأسر في اقتصادياتهم. ما يقرب من نصف هؤلاء البالغ عددهم 145 مليون نسمة يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء. يمكن لرقمنة المدفوعات الزراعية أن تزيد من نسبة البالغين المودعين في البنوك في هذه المنطقة، في المتوسط، حتى 10 نقاط مئوية، بما في ذلك ما يصل إلى 30 نقطة مئوية في جنوب السودان، و 24 نقطة مئوية في سيراليون، وما يصل إلى 16 نقطة مئوية في غينيا ونيجيريا وتوغو.

قد يكون إجراء المدفوعات الزراعية عبر الهواتف المحمولة مفيدًا بشكل خاص للمزارعين الذين لا يملكون حسابات مصرفية والذين يعيشون في مناطق ريفية نائية، وكثير منهم يستطيعون الوصول إلى الهاتف. 55% من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك في أفريقيا جنوب الصحراء والذين تلقوا مدفوعات زراعية لديهم هاتف محمول.

5.5.3 تحويل المدخرات إلى الحساب

يستخدم البالغون الذين لا يتعاملون مع البنوك مجموعة متنوعة من الأساليب للادخار، بما في ذلك الأساليب شبه الرسمية مثل تعهد الأموال إلى شخص خارج الأسرة أو المشاركة في نوادي الادخار. تعتبر جمعيات الادخار والائتمان الدورية ذات أهمية خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. قد ينجذب الكثير من الأشخاص الذين يختارون هذه الطريقة إلى الجانب الاجتماعي لنوادي التوفير. ولكن قد يكون استخدام الحساب بديلا جذابا إذا كانت المؤسسات المالية تقدم منتجات ادخار مجانية أو منخفضة التكلفة وفائدة تتطلب القليل من الرصيد أو لا تتطلب حدا أدنى من الرصيد.

يعد نقل المدخرات شبه الرسمية إلى الحسابات فرصة مهمة لزيادة الشمول المالي في بعض الاقتصاديات. وجد استطلاع Global Findex 2021 أنه في الاقتصاديات النامية، يدخر حوالي 85 مليون شخص – 6% من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك – بشكل شبه منتظم. في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها، تم إنقاذ حوالي 50 مليون من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك بشكل شبه رسمي، بما في ذلك حوالي 35 مليون امرأة. يمكن أن يؤدي نقل المدخرات شبه الرسمية إلى الحسابات إلى تقليل نسبة البالغين الذين ليس لديهم حساب بنسبة تصل إلى 19 نقطة مئوية في سيراليون ونحو 12 نقطة مئوية في غينيا وليبيريا وملاوي ومالي ونيجيريا. خارج إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن أن يؤدي نقل المدخرات شبه الرسمية إلى الحسابات إلى تقليل نسبة البالغين الذين ليس لديهم حساب بنسبة تصل إلى 6-8 في المائة في مصر والعراق والأردن والمغرب.

خاتمة

تعرف الخدمات المصرفية، كما يوحي الاسم، عندما يمكن للعميل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية ومعاملاتها من خلال الإنترنت أو شبكة الويب العالمية. تحدث الخدمات المصرفية الإلكترونية تغييرا جذريا في الأعمال المصرفية وتحول الصناعة المصرفية من الورق والنقد إلى المعاملات الالكترونية. يمكن للعميل إجراء العديد من المعاملات من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية في أي وقت وفي أي مكان. الخدمات المصرفية الالكترونية فعالة من حيث التكلفة والوقت والراحة. وبفضل الخدمات المصرفية الالكترونية، أصبح الوصول الشامل إلى الخدمات المالية في متناول اليد، خصوصا لأولئك المستبعدين من القطاع المالي والمحرومين ماليا من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة.

من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

– تزايد الاهتمام بالخدمات المصرفية الالكترونية وذلك باعتبارها وسيلة نفاذ آمنة ومستدامة لمختلف الخدمات المصرفية من طرف كافة شرائح المجتمع خصوصا المستبعدين منهم على اختلاف مسبباتهم إن كانت المسافة أو مستوى الدخل أو أسباب دينية أو عادات مجتمعية.

– إن تطوير خدمات مصرفية الكترونية يتطلب بذل المزيد من الجهود في تطوير البنية التحتية مثل عدم انقطاع الكهرباء، الاتصالات، شبكة الانترنت عالية التدفق، أنظمة دفع عصرية، إطار رقابي للسلطة النقدية، نصوص قانونية وتنظيمية لحماية الحقوق، ...

– للشمول المالي الرقمي عدة فوائد يقدمها للأفراد المستبعدين ماليا، منها الوصول إلى الخدمات المالية، وفتح حسابات رقمية، والحد من المخاطر التعاملات بالنقد مثل السرقة والتزوير، ودمج المرأة خصوصا الريفية في الدورة الاقتصادية.

– تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال الدور الموجب الذي تلعبه الخدمات المصرفية الالكترونية في هذا المجال،يفتح آفاقا واسعة للبنوك، ويساعد على الوصول إلى العملاء الذين يعانون نقصا في الخدمات المصرفية، وذلك بواسطة التقنيات الرقمية.

المراجع:

Bachas, P., Gertler, P., Higgins, S., & Seira, E. (2018). Digital Financial Services Go a Long Way: Transaction Costs and Financial Inclusion. AEA Papers and Proceedings (108).

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19. The World Bank.

El Naggar, R. A. (2010). The Value of E-Banking Services in the Egyptian Environment: An Integrated Model. Thesis doctor . THE UNIVERSITY OF HULL, England.

GPFI. (2020). G20 Financial Inclusion Action Plan 2020. G20.

GPFI. (2016). G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. G20.

KAJUJU, N. K. (2016). THE EFFECT OF ELECTRONIC BANKING ON LIQUIDITY OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA. master's degree . UNIVERSITY OF NAIROBI, Kenya.

Lee, J., Cho, J. E., & Abdul-Rahman, F. (2008). E-banking. In j. j. Xiao, Handbook of Consumer Finance Research. Springer.

Lee-Ying Tay ،Hen-Toong Tai و ،Gek-Siang Tan .(2022) .Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development.(6) 8 .

ozili, P. (2022, jul 20). Digital financial inclusion. MPRA Paper (113789).

WorldBank. (2014). GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT 2014 Financial Inclusion.

البنكالدولي. (20 09, 2022). الشمول المالي.

الجوهرة الغامدي. (2019). استخدام تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين مستوى الخدمات البنكية. *مجلة القراءة والمعرفة* (212).

أنس محمد نوفيق أبو شاويش. (2019). أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على تميز الأعمال في البنوك الأردنية. جامعة آل البيت، الأردن.

طارق محمد خليل الأعرج. (2013). العوامل المؤثرة في اختيار نوع الخدمات والنوافذ التي تقدمها البنوك الالكترونية. *أطروحة دكتوراه* . الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك.

عبد الجليل جلايلة، و دحمان بن عبد الفتاح. (2019أ). الصيرفة الاكترونية، خدماتها ومخاطرها. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 13* (1).

عبد الجليل جلايلة، و دحمان بن عبد الفتاح. (2019). واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية الجزائرية. *مجلة معهد العلوم الإقتصادية ، 22* (1).

محمد عيسى جراد الطراونة. (2016). الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في تعزيز ولاء العملاء للبنوك. جامعة العلوم الاسلامية العاملية، الأردن.

محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي. (10-12 ماي, 2003). مفهوم الأعمال المصرفية الاكترونية وأهم تطبيقاتها. *مؤتمر الأعمال المصرفية الاكترونية بين الشريعة والقانون ، المجلد الول* . جامعة الامارات العربية المتحدة، الامارات العربية المتحدة.

ملتقى وطني افتراضي حول : الشمول المالي في الجزائر - الواقع و الآفاق - يوم 13 أكتوبر 2013

المحور الخامس : دور التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر .

عنوان المداخلة : واقع الشمول المالي الرقمي في الاقتصاد الوطني و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه - واقع و تحديات -

ط.د قاسي بسمينة ، جامعة احمد زبانة - غليزان- الايميل : yasmina.kaci@univ-relizane.dz

المخبر: إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضية و الإعلام الآلي؛جامعة احمد زبانة *غليزان*

د. تقرارت يزيد ،جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- (الجزائر) ؛ الايميل : yazidtagraret400504@gmail.com

المخبر: مخبر المحاسبة و المالية و الجباية و التامين ، جامعة العربي بن مهيدي ، - أم البواقي-

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتوضيح المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي الرقمي في الاقتصاد الوطني ، والدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيزه من خلال التطرق إلى دراسة واقع و آفاق الشمول المالي في الجزائر ،بالإضافة إلى دراسة مؤشرات الشمول المالي و تحليلها وكيف تؤثر على التكنولوجيا المالية ،زيادة على ذلك التعرف على دوافع تطبيق التكنولوجيا المالية في الجزائر

و توصلت هذه الدراسة إلى أن تحقيق إستراتيجية الشمول المالي تحتاج إلى توفير جملة من المستلزمات الفنية و البنى التحتية لإيصال الخدمات إذ أن تحقيق الشمول المالي يسهم في تحقيق منافع اقتصادية للبلد ، وكذلك ما يقوم به الشمول المالي في إتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص لكي يقوموا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة وكسب دخل ثابت.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، الشمول المالي الرقمي ، التكنولوجيا المالية .

Abstract :

This study aims to highlight and clarify concepts related to digital financial inclusion in the national economy, and the role that financial technology plays in enhancing it by addressing the study of the reality and prospects of financial inclusion in Algeria, in addition to studying and analyzing financial inclusion indicators and how they affect financial technology, in addition to This is to identify the motives for the application of Financial technologie in Algeria.

This study concluded that achieving the financial inclusion strategy needs to provide a set of technical requirements and infrastructure for the delivery of services, as achieving financial inclusion contributes to achieving economic benefits for the country, as well as what financial inclusion does in providing opportunities for more people to create own business and earn a steady income.
Keywords : Financial inclusion , digital Financial inclusion, Financial technology

مقدمة :

أصبحت مجالات البحث المتخصصة في الشمول المالي وتطوير القطاع المالي من السياسات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي شهدته القطاعات الاقتصادية و المالية في الأعوام القليلة السابقة، ظهرت مجموعة من المبادرات الهادفة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل وزيادة الشمول المالي، كما تسارعت وتيرة تطور هذه المبادرات لتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، وبرز ما يسمى بالشمول المالي الرقمي من خلال إدراج خدمات مالية رقمية ميسورة التكلفة، و فعالة وآمنة للجميع.

ومن الخدمات المالية الرقمية الشاملة النقود النقالة ، و بطاقة الدفع ، و الحسابات الالكترونية ، و المدفوعات الالكترونية ، و التامين و الإقراض ، بالإضافة إلى مجموعة تطبيقات التكنولوجيا المالية FINTECH ، التي تهدف إلى الوصول للأشخاص الذين كانوا مستبعدين في السابق من عملية التنمية، لإعادة إدماجهم فيها، هذه التكنولوجيات المالية قادرة على تطوير هيكلية الخدمات المالية وتحسين ظروف تقديمها من حيث السرعة والكلفة والإتاحة والشمولية لتطال الشرائح المهمشة من السكان الذين ليس لديهم حسابات مالية في المصارف ولا يتعاملون بشكل رسمي مع القطاع المالي.

وعلى ضوء ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في:

❖ **ما هو واقع الشمول المالي الرقمي على مستوى الاقتصاد الوطني؟ وكيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تعزيزه؟.**

و لمعالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ✓ ما المقصود بالشمول المالي الرقمي ؟ وفيما تكمن أهميته؟.
- ✓ كيف يمكن أن يؤثر الشمول المالي الرقمي على الاقتصاد الوطني؟ .
- ✓ فيما تتمثل تجارب الشمول المالي الرقمي على مستوى الاقتصاد الوطني؟ و ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيزه؟.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية البحث في كونه محاولة أكاديمية لإلقاء الضوء على موضوع الشمول المالي الرقمي وأهميته المتزايدة، من خلال إدراج خدمات مالية رقمية ميسورة التكلفة فعالة و آمنة على المجتمع، وإبراز الدور الذي يمكن الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيزه من خلال التطرق إلى بعض التجارب على مستوى الاقتصاد الوطني.
- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- توضيح طبيعة العلاقة بين الشمول المالي الرقمي و التكنولوجيا المالية.
- إبراز الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال التطرق إلى واقع والتحديات على مستوى الاقتصاد الوطني.
- تقديم مفاهيم عامة حول الشمول المالي الرقمي و أثره على الاقتصاد الوطني.
- **منهج الدراسة** : تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهجية للدراسة ، من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية و التطبيقية ، و كذا البيانات الإحصائية ذات الصلة بإشكالية البحث ، و العمل على التحليل المرتكز على المعلومات المتوفرة حول موضوع الدراسة ، من اجل الوصول إلى نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية ، كما تم الاستعانة بوسائل الإيضاح المختلفة من جداول و أشكال من اجل عرض المعلومات بطريقة تسهل تحليلها و تفسيرها.
- **الدراسات السابقة** :

✓ **د.نهلة أبو العز** ،جامعة القاهرة –كلية الدراسات الإفريقية العليا ؛ اثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد العدد العاشر – ابريل 2021.حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية و المتمثلة في ماكينات الصرف الآلي و بطاقات الائتمان و غيرها و قد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود اثر معنوي موجب لاستخدام ماكينات الصراف الآلي و النقود المحمولة على الشمول المالي .

✓ **بوزانة أيمن ؛ حمدوش وفاء ؛ جامعة عنابة** ؛ مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي – تجربة كينيا نموذجا–؛تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي و تحقيق أهدافه؛وتطوير الخدمات المالية و المصرفية الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما ركزنا على

أساسيات الشمول المالي وعلاقته بالتحول الرقمي وعرض وتحليل مؤشراته حسب مختلف المجتمع الكيني و استراتيجياتها في مجال الحلول الرقمية المرتبطة بالشمول المالي.

- **تقسيمات الدراسة** : تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة محاور رئيسية و هي كالتالي :

- ✓ **المحور الأول** : الإطار النظري حول الشمول المالي الرقمي.
- ✓ **المحور الثاني**: حقائق عن التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي الرقمي على الصعيد الوطني .
- ✓ **المحور الثالث** : واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر (تحديات و آفاق).

أولا– الإطار النظري حول الشمول المالي الرقمي :

1.1. تعريف الشمول المالي :

يعني الشمول المالي توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المالي بمكوناته من مصارف ومؤسسات مالية وتأمين وصناديق الضمان الاجتماعي وغيرها، بضمان وصول الخدمات المالية لأكبر شريحة من السكان وبصورة مستمرة وبتكلفة أقل ويتم تطبيق سياسات الشمول المالي عبر تطبيق إستراتيجية شاملة للشمول المالي وذلك من خلال وضع أهداف واضحة وسهلة القياس (**حسنية،2016.ص04**)

كما يعرف بأنه العملية التي **OECD** كما يعرف وفقا لمنظمة التعاون والتنمية والاقتصادية يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت و بالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (**بطاهر، عقون ، بختة ، عبد الله ،2018.ص 10**).

ويعرف كذلك بأنه عملية ضمان الو صول إلى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة في الوقت المناسب والتي تحتاج إليها كافة فئات المجتمع عامة وكذلك للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الجهات الفاعلة (**أسماء دردور ، سعيدة حركات ،1980–2017.ص 75**).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن الشمول المالي يتمثل في توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بما فيهم الفئات المهمشة و ذوي الدخل المحدود، بتكلفة منخفضة دون تمييز تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءا من النشاط الاقتصادي الرسمي (**صليحة فلاق ، سامية شارفي ،2019.ص03**).

1.2. تعريف الشمول المالي الرقمي :

مصطلح الشمول المالي الرقمي يشير إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية و استخدامها من قبل السكان الغير مشمولين ماليا ، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء ، و تقدم بطريقة مسؤولة و مستدامة و بكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي و قانوني ملائم . يمكن للشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل و الخدمات المالية التقليدية ، كما انه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع ، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع و أكثر كفاءة ، و بتكلفة منخفضة . و بالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات الغير مشمولة ماليا.

(بوعيشاوي مراد ، عماد غزازي ، 2021.ص75)

وتضمن جهود الوصول إلى الشمول المالي الرقمي أن تكون الخدمات المالية قابلة للنفاذ للجميع وقابلة للتشغيل البيني مع مختلف موردي الخدمات ومتاحة ومؤمنة باستمرار وتوفر الحماية للهويات الرقمية للمستعملين وبياناتهم وتضمن لهم سلامة أموالهم وهوياتهم ومساعي القضاء على الفقر العالمي لا يمكن أن تقتصر على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية ، فلا بد أن يكون لدى المستعملين المعارف المالية والرقمية الكافية إذا كان من المحتم تحسين معيشة ملياري شخص منن غير المتمتعين بالخدمات المصرفية. **(صالح ليلى ،2018 .ص10)**

2.1. أهمية و أهداف الشمول المالي الرقمي: وتكمن فيمايلي :

- **الشمول المالي الرقمي يحقق الاستقرار المالي ويرفع معدل النمو الاقتصادي** : تشير احدث الدراسات وجود 1.7 مليار شخص بالغ حول العالم ،بحسب التقديرات الدولية ،لا يملكون حسابات مصرفية ،من بينهم 1.1 مليار لديهم هواتف محمولة ،وهو ما يمثل فرصة خاصة بالنسبة للبلدان النامية للاستفادة من التوسع في استخدام الهاتف المحمول في النفاذ إلى الخدمات المالية ،كما تشير الدراسات إلى التأثير الايجابي للشمول المالي الرقمي على الأداء الاقتصادي على سبيل المثال ،يمكن أن يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6 %و تحقيق مكاسب يبلغ مجموعها 3.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025.

- أصبح الشمول المالي الرقمي يحضى باهتمام كبير من طرف صانعي السياسات و الهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم وهذا لعدة أسباب أهمها:

- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة

- اعتراف و التزام مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي الرقمي في جميع أنحاء العالم و بتطبيق مبادئها للدمج المالي الرقمي.

- اثبت الشمول المالي مساهمته في الحد من الفقر و تحسين توزيع الدخل و الارتفاع في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

الشمول المالي الرقمي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية و المصرفية : وهذا من خلال العمل على تنويع منتجاتها وخدماتها المالية، و الاهتمام بجودتها لجذب اكبر عدد من العملاء و الزبائن و تقنين بعض القنوات الغير الرسمية.

يهتم الشمول المالي الرقمي بالجانب الاجتماعي و التثقيف المالي : و يتجلى ذلك من خلال إتاحة الفرصة للفقراء و محدودي الدخل بالحصول على منتجات و خدمات مالية بشكل عادل و أسعار منخفضة و بالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية و من خلال هذا تكون فيه توعية و تثقيف مستهلكي الخدمات و المنتجات المالية و زيادة معرفتهم بالحقوق و الواجبات المترتبة عليهم وذلك لحماية حقوقهم . (**بوعيشاوي مراد ، عماد غزازي ، مرجع سبق ذكره.2021.ص ص 75–76**).

ثانيا.حقائق عن التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي الرقمي على الصعيد الوطني :

1.2.التكنولوجيا المالية و الشمول المالي :

يشير مصطلح (**Fintech**) إلى "التكنولوجيا المالية" ويتم تعريفه على أنه تقديم الخدمات المالية و المصرفية من خلال الابتكار التكنولوجي الحديث بقيادة برامج وخوارزميات الكمبيوتر من ناحيةُ عَّرف التكنولوجيا المالية على أن أخرى، وت هـ فرد أو شركة تستخدم منصة تقنية ، سواء عبر الإنترنت أو دون اتصال بالإنترنت، لتقديم خدمات مالية جديدة أو لتحسين تقديم الخدمات المالية الحالية. من الناحية المثالية ، سيكون مقدم الخدمة مؤهلا ليتم تسميته بمزود التكنولوجيا المالية إذا كان يستخدم التكنولوجيا

سواء عبر الإنترنت أو دون اتصال بالإنترنت لتوفير أو تحسين تقديم الخدمات المالية بحيث يتم تقليل عدد العقبات بين طلب الخدمة المالية وتلقي الخدمة المالية بشكل كبير لمستخدمي الخدمات المالية. ومع ذلك، ومن الناحية العملية، فإن التكنولوجيا التي يتبناها بعض موفري التكنولوجيا المالية الذين يحددون أنفسهم بأنفسهم لا تقلل بشكل كبير من العقبات التي يجب أن يمر بها العملاء بين طلب الخدمة المالية وتلقي الخدمة المالية، مما يثير الشكوك فيما إذا كان ينبغي على هؤلاء الأفراد أو الشركات أن يطلق عليها اسم ، Fintech ولا يزال الجدل حول إلغاء تصنيف مثل هذه الشركات مثل : Fintech" مستمرا في بعض البلدان.

إن تطبيق التكنولوجيا في التمويل مع ظهور الحوسبة السحابية والهواتف الذكية والإنترنت عالي السرعة، تصف FinTech عصر جديد من التمويل الرقمي حول العالم يمتد من تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى البيانات الضخمة، ومن استخدام التعرف على القياسات الحيوية 12إلى تقنية بلوكشاين ، وتوفير النقود الإلكترونية على الهواتف المحمولة ومع ذلك، فإن الفرصة الحقيقية التي توفرها FinTechهي تطوير نظام بيئي مالي رقمي كامل يلبي احتياجات كل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات المالية إما للتنافس مهم يستخلص الباحثان أن التكنولوجيا المالية تلعب دور مع البنوك أو لتكملة وظائف البنوك لعملائها، تكلفة الحصول على الخدمات المالية من البنوك ا، لكن عملية الانتظار الطويلة للحصول على قرض من البنوك المنظمة تجعل العملاء أقل نسبي يبتعدون عن مزودي البنوك إلى غيرهم مزودي البنوك. وتعزى هذه الظاهرة إلى حقيقة أن من كبير منظمي البنوك وإجراءات إدارة المخاطر الداخلية للبنوك تتطلب تقضي البنوك قدر الوقت لتقييم ما إذا كان الفرد مؤهلا للحصول على قرض أم لا، و إن التكنولوجيا المالية هي تلك التي تشارك في خدمات صرف الشيكات السريعة وإقراض يوم ا الدفع والخدمات ذات الصلة. أخير ، يمكن أن يكون ألنشطة موفري التكنولوجيا المالية آثار على الشمول والاستقرار المالي، حيث أن التكنولوجيا المالية تستطيع توفير عبر منصات الإنترنت من خلال توفير الوصول إلى هذه الخدمات وإتاحتها دائما راحة متزايدة للمستخدمين إلكترونيا أي مكان حيث يمكن للمستخدم أو المستهلك الوصول إلى الإنترنت، يتيح ذلك لمقدمي التكنولوجيا المالية مساعدة العملاء على تجنب الاضطرار إلى السفر إلى قاعة مصرفية لإجراء معاملات مالية

(Dirk Zetzsche, Ross Buckley, Douglas W. Arner, 2019 ,pp177-203).

الشكل رقم (01): أهم تطبيقات التقنية المالية Fintech



المصدر: شريف سامي ، التحول الرقمي و الشمول المالي –التكنولوجيا المالية غير المصرفية –واقع و تحديات– ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية ،30اكتوبر 2019،ص 11.

الشكل رقم (02) : أهم التطبيقات التقنية المالية– الإقراض–



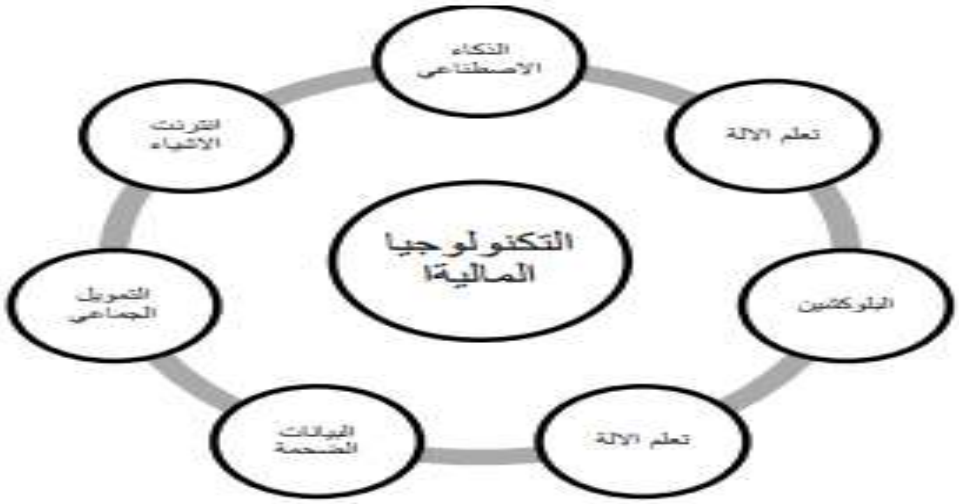
المصدر: شريف سامي ، التحول الرقمي و الشمول المالي مرجع سبق ذكره ، 30اكتوبر 2019،ص 12

2.2. التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية :

تعتمد التكنولوجيا المالية على مجموعة واسعة من التقنيات الرقمية، نوجزها فيما يلي:

- **البيانات الضخمة** : هي مجموعات من البيانات ضخمة الحجم يمكن تحليلها حسابيا للكشف عن الأنماط والاتجاهات، لاسيما فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته، حيث تتسم البيانات الضخمة بسمات محددة وهي الحجم، التنوع، والسرعة، ويعتمد عليها في تحديد فئات العملاء، الكشف عن الغش، إدارة المخاطر، والخدمات المالية الشخصية.
- **سلسلة الكتل (البلوكشيند)** :هي عبارة عن برنامج المركزي ومفتوح لجميع الذين يودون التعاطي بعمليات التبادل المالية والمصرفية والتجارية والأسهم في العالم، والأهم أنها تمتلك سجال عالميا لكل التحركات المالية والتجارية التي تدخل إليه، وهي تقنية مشفرة وشفافة. وفي هذا الإطار تعمل شركة "فيزا إنك" من أجل زيادة قدرتها التنافسية على تطوير نظام B2B Visa Connect ،والذي يضمن سرعة التحويلات التي تتضمن مبالغ كبيرة بين البنوك وبين الشركات.
- **العملة المشفرة** : هي عملة افتراضية لا مركزية تعتبر كأصول رقمية من تقنية " البلوكشين" مخزنة على وسائط إلكترونية، حيث تتميز بسرعة تسوية المعاملات، تخفيض الرسوم، القدرة على تسجيل وتخزين المعلومات تكون غير قابلة للتغيير، والأمان حيث تعتمد على تقنيات التشفير المتقدمة وهذا ما يعيق عملية اختراق تفاصيل معاملة معينة أو تغييرها.
- **الذكاء الاصطناعي**: تهدف أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والاستدلال عند البشر، وتساعد هذه التقنية البنوك على مكافحة غسيل الأموال، روبوتات الدردشة، الكشف عن الغش والاحتيال، التحليلات، إنشاء التقارير، وأتمتة العمليات الآلية (**وفاء احمدوش، لمياء عماني،سمية بن علي، 2021.ص ص 543–544**).

الشكل رقم (03) : أهم مسرعات التكنولوجيا المالية.



المصدر : من إعداد طالبة الدكتوراه قاسي يسمينة.

2.3. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي على الاقتصاد الوطني :

شكّل قطاع التكنولوجيا المالية Fintech خلال السنوات القليلة الماضية ثورةً في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، كما نجحت في خلق الطلب على تلك المنتجات، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية في ظل النمو المتزايد لتلك الشركات الناشئة وكذلك سرعة الابتكارات والحلول التكنولوجية في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية،وتتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي.

كما تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي و النمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي، من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال

استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية والتحويلات، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة.

تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار Empowering the Unbanked أو تمكين المستبعدين مالياً، و إن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

و تمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، فقد تتغير طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية كما هي مفهومة تقليدياً نتيجة لتزايد الاعتماد على التكنولوجيا المالية.

وفي حين أن هذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطر جديدة، فإنه يمكن أيضاً أن يفتح فرصاً جديدة للمصارف، وللعملاء، وللقطاع المصرفي بشكل عام، وللجهات الرقابية أيضاً ولذلك، يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومتانة النظام المصرفي، وتطوير الابتكار في القطاع المالي والمصرفي ، ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومتانة المصارف والاستقرار المالي ، وحماية المستهلك، و تعزيز الامتثال للقوانين والتشريعات ، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، دون الإضرار بالابتكارات النافعة في الخدمات المالية، وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي. (**الموقع الالكتروني** : https://uabonline.org)

ثالثا. واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر (تحديات و آفاق) :

1.3. مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الجزائر :

يقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الوصول إلى الخدمات المالية استخدام الخدمات المالية ، وجودة الخدمات المالية وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي (**global findex**) الأداة المرجعية الأكثر استخداما لتوفيرها بيانات دولية محينة حول مختلف المؤشرات لذلك سنعتمد على قاعدة البيانات هذه تحليل مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة ببعض

البلدان العربية و الإفريقية من خلال بعض المؤشرات لسنة 2017 و التي يتضمنها الجدول رقم (01) الموالي.

الجدول رقم (01) : جدول مقارن لبعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بنفاذ الأفراد إلى الخدمات المالية في الجزائر و بعض البلدان العربية و الإفريقية لسنة 2017

	نسبة (%) الأفراد فوق سن 15 سنة من مجموع السكان			
الدول	**يملكون حسابات في المؤسسات المصرفية**	**يملكون حسابات في الادخار**	**يصلون إلى الخدمات المالية عبر الانترنت و الهاتف المحمول**	**يملكون بطاقات الائتمان**
الجزائر	42.78	12.39	2.02	3.24
المغرب	28.41	4.93	1.49	0.19
تونس	36.82	13.65	4.05	7.13
مصر	32.07	4.23	2.25	3.33
الإمارات العربية	87.39	24.05	46.62	45.44
البحرين	82.61	22.89	29.01	29.85
كوت ديفوار	14.77	9.65	33.29	1.35
الكاميرون	26.87	10.00	15.55	3.05
جنوب إفريقيا	67.44	10.36	20.60	8.87
العالم العربي	36.71	7.59	5.68	4.64
العالم	67.09	20.63	24.94	18.39

المصدر: من إعداد طالبة دكتوراه قاسي يسمينة بالاعتماد على:

Eduardo Diniz , Rene Birochi, Marlei Pozzebon : Triggers and barries to Financial inclusion : The use of ICT-based branchless banking in an Amazon country, Electronic Commerce Research Applications, Volume 11, Issue 5،2012،p 484-494

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول رقم (01) أعلاه ، يتبين تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالمؤشرات العالمية ، ويظهر التدني الشديد في مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية عبر الانترنت و الهاتف المحمول ومؤشر بطاقات الائتمان فنسبة الذين يستخدمون الهاتف النقال والانترنت لتلقي

الخدمات المالية في الجزائر 20.2 % ، وهي جد متدنية مقارنة كوت ديفوار 29.33 % وبالكاميرون 55.15 % بالإضافة إلى ذلك ، فإن عدد الوكالات البنكية في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بالعديد من الدول العربية، فهي بمتوسط 2.5 وكالة لكل مئة ألف نسمة في الجزائر، و20.5 وكالة و في تونس ، و في المغرب 24.5 وكالة ، ومتوسط الدول العربية 11.6 وكالة لكل مئة ألف نسمة (**صندوق النقد العربي ،2020 ، صفحة 392**.).

2.3. تقييم البنية التحتية التقنية في الجزائر:

إذا اعتبرنا أن مجال التكنولوجيا المالية يعد حديثا ومبتكرا ويتطلب وقتا أكرب للتبلور، فيمكن الاعتماد على تحديث النظام المصرفي لتعزيز الشمول المالي، ولكن بالرغم من رغبة الجزائر في التحول نحو المالية الالكترونية خلال العشرية الأخيرة، إلا أن المنظومة المصرفية لم تستفد من البنية التحتية التقنية المتوفرة (**الحد الأدنى المتوفر**) في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل تعزيز الشمول المالي من خلال الاستفادة من تطور نسبة المشركين في خدمات الهاتف الثابت، والمحمول، والانترنت ، المالي من خلال الاستفادة من تطور نسبة المشركين في خدمات الهاتف الثابت، والمحمول، والانترنت ، والتي تعبر بشكل ما عن مستوى الحلول الرقمية المتاحة لدعم التنمية الرقمية .

جدول رقم (02) : البنية التحتية التقنية الداعمة للشمول المالي في الجزائر للفترة : 2014 – 2017

المؤشرات	2014	2017	%
العدد الإجمالي لمكاتب البريد الموجودة	**3633**	**3824**	**5.2**
عدد مكاتب البريد في الخدمة	**3533**	**3743**	**5.9**
عدد مكاتب البريد المتصلة بالانترنت	**3533**	**3743**	**5.9**
الكثافة البريدية	**10489**	**10904**	**3.95**
نسبة الهاتف الثابت في المنازل %	**40**	**36**	**10**
نسبة المشتركين في شبكة المحمول %	**43**	**50**	**16.3**

المصدر: بيانات مجمعة عن موقع الوزارة HTTP : //www.mpttn.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه، يمكن أن نلمس تطورا ملحوظا في البنية التحتية التقنية الضرورية لخلق بنية تحتية مالية عند المقارنة بين الفترات، إذ نلاحظ تحسنا في الكثافة البريدية التي تضمن الخدمات

الجوارية التي تعد سندا قويا للاستدامة (و لعلها وجه من أوجه المالية الجوارية) ، التحسن في نسب الربط بالانترنت وهو التوجه العالمي الذي يجب السير معه ، ولكنها بالعموم أرقام المالية على الفئات المستهدفة و التي تعاني من الاستبعاد المالي ، إلا أن المقارنة مع دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تبين أن هذه الجهود غير كافية و تحتاج إلى تطوير أكثر للحاق بالمنطقة (**حمدوش وفاء، عماني لمياء ، السنة 2021، ص 119**).

3.3.آفاق تحقيق الشمول المالي وتجاوز الفجوة الرقمية :

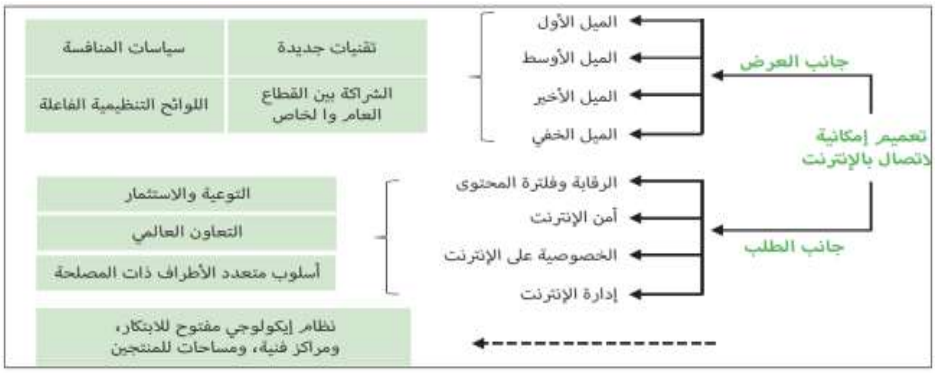
يمكن الاستمرار في تطوير البنية التحتية الرقمية المؤسسية ، واليت من بينها تشمل، خدمات الانترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، و الوصول إلى البيانات الضخمة، والبنية التحتية لبطاقات الهوية الرقمية، وخدمات الدفع الرقمية، للعمل على بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي تراعي المتطلبات الضرورية لنجاحها. حيث لابد من تفعيل الأدوار الثالثة للعرض و البنية التحتية و المؤسسية و الطلب .

- **من جانب العرض** : ينبغي على البنوك العاملة في الجزائر وكذلك شركات الدفع الالكتروني و منصات التمويل الجماعي الناشئة الاهتمام أكثر بالابتكار والعمل على مواجهة هذا التحدي من خلال تطوير الشراكة مع شركات الاتصالات من خلال محاكاة التجارب افريقية رائدة للصيرفة المحمولة أو الالكترونية ، وفي إطار الجهود المتواصلة لتعميم الخدمات المالية والمصرفية، هناك مسعى نحو إقامة مشروع بريد البنك يستهدف قطاع البريد وعملاءه الفعليين و المحتملين ، وذلك بإدخال خدمات إضافية كالادخار وتقديم القروض الاستهلاكية . وذلك من خلال إعادة هيكلة تسمح بظهور مؤسسة مالية جديدة "بنك بريدي" كما هو معمول به في الدول المتطورة بهدف إعادة تأهيل الخدمة العمومية وتعزيز مفهوم الجوارية، وبالتالي سوف يكون منوطا هذه المؤسسة الجديدة تقديم القروض الاستهلاكية من خلال الحسابات الجارية مع إمكانية القيام بعمليات على المكشوف عبر نفس الحسابات..

من خلال تقييم البنية التحتية التقنية والربط بالانترنت من حيث السرعة والسعر سوف يكون من الصعب الاستفادة من المشروعات المعلن عنها حاليا بما فيها "البنك البريدي"، والتي تعد في مراحل الخبرة والتقييم ولذلك تظل كل هذه المبادرات مرهونة بقدرة السلطات المعنية على تحسين قدرات الربط بالانترنت سواء من جانب العرض (التكنولوجيا الجديدة ، التعاون مع القطاع الخاص، المنافسة)، والأطر المؤسسية و القوانين المنظمة (أو من جانب الطلب) الوعي والثقافة، الخصوصية والأمن، و الابتكار، و

التي يمكن أن تستفيد من إطار الإصلاحات التي تقترحها مجموعة البنك الدولي المسؤولة عن هذا الجمال كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (04): إطار العمل لتحسين الربط بالانترنت



المصدر: مجموعة البنك الدولي، (2016) العوائد الرقمية: تقرير عن التنمية في العامل رقم: 102724 ، ص 28

من جانب الطلب : التثقيف المالي أو الوعي المالي الضروري لتفعيل جانب الطلب من خلال تحسيس العملاء بالمصلحة العامة و الخاصة الممكن تحقيقها من خلال التوجه نحو الدفع الالكتروني والاعتماد على الأدوات المالية المبتكرة رقميا، وقد انضمت الجزائر إلى المبادرة الإقليمية العربية سنة 2010 الهادفة إلى تمكين وتدريب الشباب من خلال برامج تعليمية وتدريبية حول الجاهزية الوظيفية وروح المقاولاتية و الثقافة المالية وذلك من خلال شركات إستراتيجية مع القطاع الخاص ووزارات التعليم و الجامعات ومع حلول سنة 2020 تكون قد مرت قرابة العشر سنوات على الانخراط في هذا المنحى إلا أن الثقافة المالية في الجزائر لا تزال محدودة و غير معممة بين أطراف الفئات المستهدفة من الشمول المالي ، خاصة النساء والأفراد القاطنات في المناطق الريفية ويعد التثقيف المالي أساسيا على هذا الصعيد وهو الكفيل بربط الطلب مع العرض الذي لن يكون مجديا في ظل غياب الوعي الكافي من قبل الفئات المستهدفة فقد تطلب الأمر وقتا طويلا لنشر الوعي المطلوب حول أهمية المالية المصغرة وما يرتبط هبا من خدمات على المستوى المحلي لدعم التنمية المحلية، خاصة في المناطق البعيدة عن المركز، وسوف تكون هناك حاجة أكرب للتعريف بما تقدمه التنمية الرقمية و المالية الرقمية تحديدا لهذه الفئات، خاصة بتعريفها وربطها بمنصات التمويل أو الإقراض الجماعي. **(حمدوش وفاء،عماني لمياء، مرجع سبق ذكره، ص ص 122–123)**.

خاتمة :

من خلال ماسبق يكمن القول أن الجزائر كغيرها من دول العالم معنية بالشمول المالي الرقمي و الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيزه ، لدعم النمو الاقتصادي، ومواكبة التقدم التكنولوجي في المجال المالي والمصرفي لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- ✓ تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر وغياب إستراتيجية وطنية للشمول المالي.
- ✓ يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية، مثل (البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية الخ).
- ✓ الطابع النقدي هو سمة المعاملات المالية في الجزائر، نتيجة ضعف الخدمات المالية الرقمية، وضعف مستوى الثقافة المالية.
- ✓ الإسهام في تقليص الفجوة الرقمية خاصة مع دول الجوار (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وهو ما يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق مستويات أفضل من الشمول المالي في الجزائر.
- ✓ ونقول بكل بساطة أن التكنولوجيا المالية هي الأكثر أمانا في الوقت الراهن وإتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع فهي تعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي و التخفيف منه ضمن أهداف الشمول المالي ،امتصاص التضخم المالي و بالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

التوصيات :

- ✓ الاستفادة من تجارب المنطقة(الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) للانخراط في التحول التكنولوجي الرقمي من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص ضمن إطار قانوني وتنظيمي ضابط ومناسب، ووضع انجازات قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تحتاج بدورها إلى المزيد من الإصلاح والانفتاح في خدمة البنية التحتية المالية، حيث يجب المضي أكثر في ربط المناطق الريفية بشبكة الانترنت وزيادة سرعة التدفق والعمل على تخفيض التكلفة، وذلك لتسهيل عملية وصول الخدمات المالية للفئات المستبعدة ماليا داخل المجتمع .
- ✓ وضع إستراتيجية شاملة للشمول المالي الرقمي تضمن فعالية الخدمات المالية الرقمية.
- ✓ الاهتمام بالنظم الإلكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة.
- ✓ ضرورة تبني إستراتيجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي الرقمي خاصة في الجزائر.
- ✓ تفعيل الدور التنظيمي للدولة في مجال حماية الشركات العامة و الخاصة و الأفراد خاصة في قطاعات حساسة كالاتصالات و الخدمات المالية و البنكية بما يدعم التعميم لمثل هذه الخدمات دون إعاقتها

بسبب الحذر المفرط ، وبما يعزز الشفافية و الموثوقية و الأمان، حيث لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون محاربة الجرائم الالكترونية و تعزيز الأمن المعلوماتي ووجود اطر ضبط شاملة و شفافة.

✓ **المصادر و المراجع :**

الكتب باللغة العربية :

✓ حسنية ،2016 ، العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي – دراسة نظرية و تطبيقية – الجزائر.

✓ بطاهر، عقون بختة ، عبد الله ،2018، الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات الدول – تجارب بعض البلدان العربية –

✓ أسماء دردور ، سعيدة حركات ، 1980-2017، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج ARDL.

✓ شريف سامي ،30 أكتوبر 2019، التحول الرقمي و الشمول المالي –التكنولوجيا المالية غير المصرفية – واقع و تحديات– ،المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الكتب باللغة الفرنسية :

✓ Eduardo Diniz, Rene Birochi, Marlei Pozzebon،2012: Triggers and barries to Financial inclusion: The use of ICT-based branchless banking in an Amazon country, Electronic Commerce Research d Applications, Volume 11, Issue 5، p 484-494.

✓ Dirk Zetzsche, Ross Buckley, Douglas W. Arner, 2019, FinTech for Financial Inclusion: Driving Sustainable Growth, In book: Sustainable Development Goals.p 177-203

المجلات :

✓ صليحة فلاق ، سامية شارفي ،2019، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي – تجربة مملكة البحرين – مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، باتنة ، الجزائر.

- ✓ بوعيشاوي مراد ، عماد غزازي ،– جوان 2021، الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا ، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية ، المجلد 06/ العدد01.
- ✓ وفاء احمدوش، لمياء عماني،سمية بن علي،2021، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري – الدوافع والتحديات–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12،العدد 04.

الموقع الالكتروني : https://uabonline.org

الملتقيات :

- ✓ صالح ليلى ، يومي 06/05 ديسمبر 2018، المقاولة النسوية مدخل المرأة لتمكين المرأة اقتصاديا و أداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني : تعزيز الشمول المالي في الجزائر – آلية دعم التنمية المستدامة – جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة .

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي–دراسة مقارنة بين الدول العربية

The role of financial technology in promoting financial inclusion - a comparative study between Arab countries

خليفة الحاج*

أستاذ محاضر (أ)، مخبر (LARAFIT)، جامعة مستغانم،

hadj.khelifa@univ-mosta.dz

بلعربي يسرى ستي

طالبة دكتوراه، مخبر (POIDEX)، جامعة مستغانم،

yousrasetti.belaribi@univ-mosta.dz

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وتعزيزه، ولبلوغ هذا الهدف تم تسليط الضوء على عينة من الدول العربية، من خلال تحليل وعرض لأهم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية عينة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن للتكنولوجيا المالية دور فاعل في تعزيز فعالية الشمول المالي، كما توصلت دراستنا إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة في استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى العالمي للشمول المالي، وهذا بسبب العقبات والتحديات التي تُواجهها.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي،خدمات مالية،دول عربية.

تصنيف JEL: E58، G21، P34.

Summary

This study aims to know the role played by financial technology in achieving and enhancing financial inclusion, and to achieve this goal, a sample of Arab countries was highlighted, through an analysis and presentation of the most important indicators of financial inclusion in the Arab countries the study sample.

The study concluded that financial technology has an effective role in enhancing the effectiveness of financial inclusion, and our study also found that despite the efforts made to use financial technology in the Arab countries to enhance financial inclusion, it remains far from the global level of financial inclusion, and this is due to the obstacles and challenges that you encounter it.

Keywords: Financial technology, financial inclusion, financial services, Arab countries.

JEL Classification : E58, G21, P34.

*المؤلف المرسل: **خليفة الحاج**، الإيميل: **hadj.khelifa@univ-mosta.dz**

أولا. مقدمة

شكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة العالمية والعربية، حيث باتت تلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة، وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة، ولقد نجحت الشركات الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية، تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي، إدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، حيث تتميز هذه الخدمات بوصولها لكافة فئات المجتمع، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي، وعليه تم في هذه الورقة البحثية التطرق إلى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية.

1. إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق، يُمكن طرح الإشكالية التي تتمحور في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؟

2. فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا إلى طرح فرضيتين كإجابات مسبقة:

- **H1**: يوجد دور للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي من خلال إيصال الخدمات المالية والمصرفية إلى شريحة واسعة من الجمهور العربي.
- **H2**: لا تُؤدي التكنولوجيا المالية دوراً فعالاً في تحقيق الشمول المالي وفقاً لمؤشراته المعتمدة.

3. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- التأكد من دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فعالية الشمول المالي في الدول العربية؛
- التعرف على ماهية التكنولوجيا المالية وكيفية تحقيقها للشمول المالي؛
- التعرف على مفهوم الشمول المالي، وأهميته ومبادئه، والتحديات التي تواجهه.

4. منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار الفرضيات المصاغة، ووصولاً إلى الأهداف، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، والأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على المصادر العربية والأجنبية، والمواقع الالكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

5. الدراسات السابقة

المسح الأدبي لموضوع الدراسة قادنا إلى انتقاء بعض الدراسة الحديثة ذات الصلة بالدراسة الحالية:

- **دراسة (جواني صونيا، مريمت عديلة، 2021)، الموسومة بـ: "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–تجربة البحرين–"**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن مملكة البحرين حققت سبقاً مالياً واقتصاديا في

تعزيز إستراتيجية الشمول المالي، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، إذ احتلت البحرين المرتبة الثانية عربياً في مؤشر الشمول المالي الصادر من البنك، وذلك بنسبة شمول مالي قدرها 82 %.

- **دراسة (مرزق سعد، زيان نورة، 2021)، الموسومة بـ: "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي"**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي وتصنيفها، وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في الوطن العربي، باستثناء دول الخليج التي تسجل مستويات مقبولة، أما مستوى الثقافة المالية متفاوت من دولة عربية لأخرى، حيث هناك مبادرات متنوعة لتعزيز انتشار الشمول المالي في الوطن العربي.
- دراسة (سيد أعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، 2020)، **الموسومة بـ: "التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي، ومقارنتها وتصنيفها، وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، وأهم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من العمليات المالية والمصرفية، بهدف تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي. إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن المنطقة العربية تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يمتلك نحو 37 % فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160 مليون شخص عربي أو 63 % من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية، رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي.
- **دراسة (م.م زهراء جار الله حمو أسكندر، 2020)، الموسومة بـ: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي"**،حيث هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي، وتوصلت هذه الأخيرة إلى أن للتكنولوجيا المالية دور فاعل في تعزيز فاعلية الشمول المالي، كما خلصت إلى أن هناك علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين التكنولوجيا المالية وأبعادها، وبين تعزيز فاعلية الشمول المالي.

ثانيا.الأدبيات النظرية للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

سنحاول في هذا الجزء من الورقة البحثية تناول الأدبيات النظرية للتكنولوجيا المالية (مفهومها، أهميتها، خصائصها، وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في البلدان العربية)، بالإضافة إلى الأدبيات النظرية للشمول المالي (مفهومه، أبعاد ومؤشرات قياسه، أهميته وأهدافه).

1 . تعريف التكنولوجيا المالية

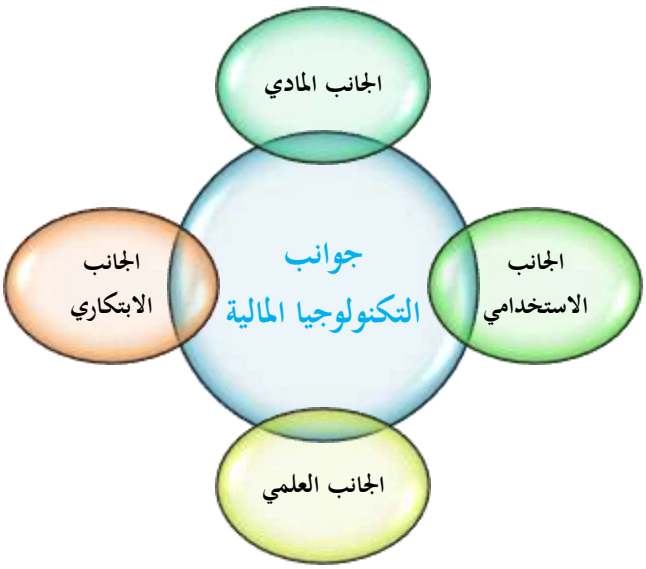
- التكنولوجيا المالية هي عبارة عن ابتكار مالي يُمكن أن يُؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات، او منتجات أو خدمات جديدة، لها تأثير مادي يُؤثر على الأسواق أو المؤسسات المالية، وتقديم الخدمات المالية. (John Schinder، 2017، صفحة 02)
- يُعرفها معهد البحوث الرقمية بأنها: عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من

ضمنها (المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية، مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة، والأرباح غير المتوقعة من الاستثمارات)، وغير ذلك من العمليات المصرفية. (دحمان،، 2020، صفحة 27)

- أما لجنة بازل للرقابة المصرفية: فتعرف التكنولوجيا المالية على أنها ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال، أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية. (قدور، 2018، صفحة 14)

مما سبق ذكره، يُمكن القول أن التكنولوجيا المالية تقوم على أربعة جوانب أساسية كما يُوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل 1: جوانب التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الباحثين، بتصرف: (مطاي، 2013، صفحة 24)

2. أهمية التكنولوجيا المالية

تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن أهمية كبيرة يُمكن تجسيدها فيما يلي:

- تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي، وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لمن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي؛
- تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية، وإدارة المخاطر؛
- تيسير التجارة الخارجية لتحويلات العاملين في الخارج، بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛
- استخدام وسائل الدفع الالكترونية يُؤدي إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات، في الأطر المعنية بالواعد التنظيمية، وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

جدول 1: فرص ومزايا التكنولوجيا المالية

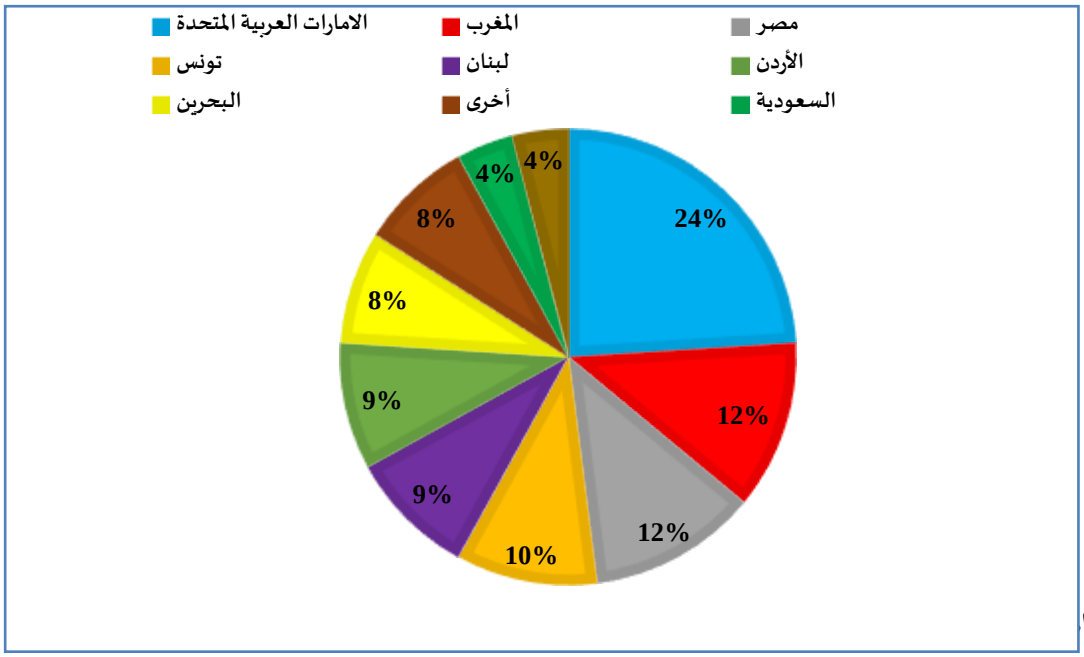
الجهاز الرقابي/النظام المالي	المؤسسات المالية	المستهلكين/ العملاء من رجال الأعمال
نظام مالي تنافسي	تحقيق أرباح مرتفعة	الشمول المالي وحرية الحصول على التمويل.
تحقيق الاستقرار المالي	تعظيم الحصة / القيمة السوقية	خيارات أكثر، وتكلفة منتجات أقل
سهولة المراقبة والإشراف	تخفيض التكلفة / زيادة الكفاءة والفعالية	سهولة وسرعة الاستخدام والتنفيذ
أكثر فاعلية لتوفر نظام التسوية	إدارة الاحتيال وغسل الأموال	الحصول على مختلف أنواع التمويل للأعمال
معاملة العملاء معاملة عادلة	تكلفة التزام أقل بالمتطلبات الرقابية	حفظ المدخرات، وتنمية الاستثمارات

المصدر: (عادل، 2019، صفحة 11)

3. تحليل تطور استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية

التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة دفعت الدول العربية إل التوجه نحو التعامل مع التكنولوجيا المالية، وذلك سعياً في الوصول إل مستويات أعلى في تقديمها للخدمات المالية من خلال الاعتماد عل التقنيات الجديدة التي جاءت بها هذه التكنولوجيا، ويمكن إبراز معدلات استخدام هذه الأخيرة في الدول العربية خلال سنة 2019 م ن خلال الشكل التالي:

الشكل 2: معدل التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال سنة 2019



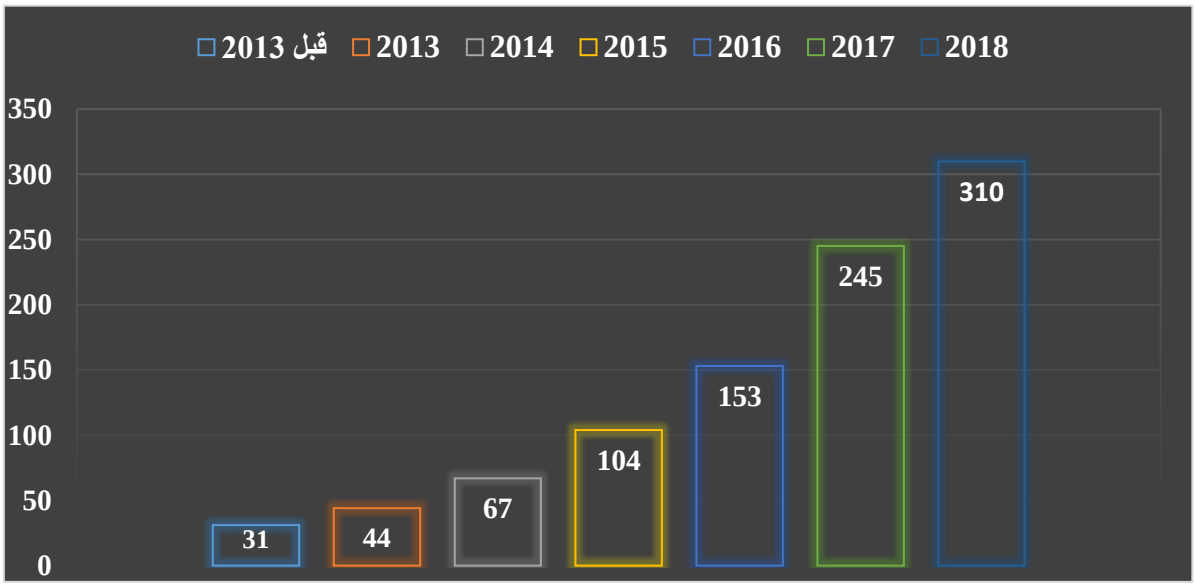
(09

من خلال الشكل البياني أعلاه، نُلاحظ أن التكنولوجيا المالية شهدت تطوراً ملحوظاً في استخدامها في الدول العربية، حيث جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة 24 %، ثم تليها المغرب ومصر بنسبة 12 %، ثم تونس، لبنان، الأردن، البحرين، بنسب 10 %، 9 %، 9 %، 8 %، على التوالي، في حين جاءت السعودية والكويت في المراتب الأخيرة بنسب 4 % لكل منهما.

4. عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية نمواً متزايداً بالدول العربية من خلال تزايد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بوتيرة سريعة، على مدار السنوات الماضية مقارنةً بغيره من القطاعات، وخلال الفترة ما قبل 2013 شهد عدد من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة معدل نمو سنوي مركب بلغ 39 %، ويُمكن توضيح تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 3: عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال الفترة قبل (2013–2018)



المصدر: (MAGNITT & ABU DHABI Global Market, 2019)

من الشكل البياني أعلاه، نلاحظ هناك ارتفاع مستمر في عدد شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة قبل 2013–2018، حيث وصل عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلى 310 شركة عام 2018 مقارنة بنحو 31 شركة فقط قبل سنة 2013، وهذا راجع إلى زيادة انفتاح الدول العربية للتكنولوجيا المالية، والحاجة المتزايدة للخدمات المصرفية الرقمية وزيادة تطور العملاء.

5. شركات التكنولوجيا الرائدة عربياً

من بين الشركات التكنولوجية المالية العربية المصنفة من 100 أحس شركة في العالم ما يلي: (وحيدة ش.، 26 سبتمبر 2019، ، صفحة 11)

- **Ageed Technology**: شركة من الإمارات العربية تأسست سنة 2017، مختصة في تكنولوجيا التأمين، وتهدف إلى جعل التأمين بسيطاً وشفافاً ويمكن الوصول إليه، وتعتبر أول منصة للتأمين الرقمي في المنطقة.
- **Liwwa Jordon**: شركة من الأردن تأسست سنة 2013، وهي أول منصة للإقراض عن طريق الند للند في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تقوم بربط الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى رأس المال مع المستثمرين ذوي الدخول الثابتة.

- **Pay Tabs**: شركة من البحرين تأسست سنة 2014، تهتم بمعالجة المدفوعات المالية والكشف عن الاحتيال، كما تهتم بتزويد المشترين والبائعين بتكنولوجيا متقدمة للدفع والحصول على الأموال.

6. تحديات استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

من أبرز التحديات والعوائق التي تعرقل انتشار وتوسع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الوطن العربي:

- ضعف بيئة الأعمال والقيود التي لا تزال مفروضة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق المحلية، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل لهذه الأسواق؛ (حرفوش، 2019، صفحة 740)

- صعوبة اكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوف من الاحتيال في ظل عدم وجود أطر كافية لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية، بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات بشأن الجرائم الالكترونية والأمن المعلوماتي، إلا في سبعة دول في المنطقة (الجزائر، مصر، عمان، المغرب، قطر، تونس، الإمارات العربية المتحدة)؛

- تدني جودة خدمة الإنترنيت والهواتف المحمولة وأسعارها، بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة، ورغم هذا الانتشار الواسع للإنترنيت في الوطن العربي إلا أن جودتها متباينة من دولة إلى أخرى؛

- ضعف القدرة التنافسية للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، في حالة عدم تبنيها نموذج أعمال قائم على التعاون مع المصارف التقليدية؛

- الدعم المؤسسي لا يزال محدوداً، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات (مصر، لبنان والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة؛

- القوانين والتشريعات المفروضة على التكنولوجيا المالية والتي أدت بدورها إلى عرقلة تطور هذا المجال في الوطن العربي، كما أن هناك دول لا زالت التكنولوجيا المالية فيها شبه غائبة كالجزائر، نظراً لصرامة القوانين، وغياب إرادة الدولة في تطوير هذا المجال.

7. خصائص التكنولوجيا المالية التي يُمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي:

تتمثل خصائص التكنولوجيا المالي من خلال: (دحمان،، 2020، صفحة 12)

- تقنية البلوك شين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات، وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛
- تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني؛
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءات الإجراءات "إعرف عميلك"؛
- التكنولوجيا الرقابية للحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، والنزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي.

ثالثاً: مفهوم الشمول المالي

احتل الشمول المالي أهمية كبيرة من قبل صانعي السياسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كبيرة. وهناك مفاهيم متعددة للشمول المالي تنطلق من خلال أن الشمول المالي عبارة عن نظام مالي يسهل للغالبية العظمى من الفئات المحرومة، وذات الدخل المنخفض الاستفادة من الخدمات المصرفية الأساسية مثل (الائتمان والتامين والادخار والتحويلات المالية(بتكلفة منخفضة تضمن تحقيق التنمية الاجتماعية).

ويرى (Cnaan, 2012) بأن الشمول المالي هو وصول جميع الأفراد إلى الخدمات المالية بطريقة عادلة وبتكلفة منخفضة. (Cnaan، صفحة 184) بينما أعطى (Sailaja & Rao, 2018) مفهوماً للشمول بأنه بيئة يستطيع فيها كافة فئات المجتمع الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية للوصول في النهاية إلى الخدمات المالية الأساسية.(Sailaja, 2018, p. 462)

1. أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

إن قياس الشمول المالي يتم من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، يندرج فيها مجموعة كبيرة من المؤشرات لقياس الشمول المالي وهذه الأبعاد: هي الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية، ويتحقق الشمول المالي في المجتمع في قدرة الأفراد على الوصول واستخدام مجموعة كاملة من الخدمات المالية بسهولة وبكلفة منخفضة. وقد وضعت مجموعة العشرين (G20 Basic set of Financial Inclusion Indicators, 2016) أبعاد متعددة لقياس الشمول المالي توضح مؤشرات كثيرة تستخدم لقياس الشمول المالي والمتمثلة في الآتي:

الجدول 2: مؤشرات قياس الشمول المالي

الرقم	البعد	مؤشرات قياسه
1	**الوصول إلى الخدمات المالية**	▪ عدد فروع المصارف لكل 10000 من البالغين على المستوى المحلي حسب المحافظة؛ ▪ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، أو نقاط البيع لكل 1000 كلم^2. ▪ حسابات النقود الالكترونية؛ ▪ نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
2	**استخدام الخدمات المالية**	▪ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنظمة. ▪ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات ائتمان المنظمة؛ ▪ عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛

		▪ الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛ ▪ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛ ▪ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛ ▪ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛ ▪ نسبة المؤسسات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ ▪ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛ ▪ ما هو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
3	**جودة الخدمات المالية**	**▪ القدرة على تحمل التكاليف:** - معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءً على الحد الأدنى الرسمي للأجور؛ - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ - متوسط تكلفة تحويلات ائتمان؛ - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. **▪ الشفافية:** - نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛ - وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **▪ حماية المستهلك:** - مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع؛ - الراحة والسهولة؛ - نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية؛ - متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية. **▪ المعرفة المالية:** - حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المخاطرة، التضخم والتنويع؛

		- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

المصدر: (النعيمي، صفحة 385)

الشكل البياني أدناه يُوضح بصورة مختصرة أبعاد الشمول المالي والمتمثلة في الاتاحة، الاستعمال والجودة.

الشكل 4: أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المرجع: (زياني، 26 سبتمبر 2019، صفحة 04)

والآتي شرح مفصل لأبعاد الشمول المالي:

- **الوصول للخدمات المالية**: يُعتبر الوصول للخدمات المالية أداة أساسية يتم استخدامها من قبل الحكومات وصناع السياسات لتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال توفير التمويل وبكلف منخفضة للمستثمرين. وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.(Bigirimana, 2018, p. 07)
- **استخدام الخدمات المالية**: يُشير استخدام الخدمات المالية إلى عمق ومدى تلك الخدمات التي يكون لها أثر إيجابي على تحسين مستوى الشمول المالي، وقد ازدادت أهمية الشمول المالي كأداة إستراتيجية لدعم أهداف النمو الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري.(Okoye, 2017, p. 02)
- **جودة الخدمات المالية**: إن جودة الخدمات المالية تتمثل في مدى ملائمة الخدمات والمنتجات المالية لحاجة المستهلكين، وموقفهم من الخدمات المقدمة والمتوفرة ومجهزي هذه الخدمات، ويتم تقييم جودة الخدمات المالية للمستهلكين من حيث القدرة على تقديم خدمات منخفضة التكلفة وخدمات حديثة، ونظام حماية المستهلك. (Sarma, 2015)

2. أهمية الشمول المالي

للشمول المالي أهمية كبيرة تتمثل في الوصول للخدمات المالية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار

الاقتصادي، وان توصيل الخدمات المالية إلى الفئات الغير مستفيدة أو المستبعدة من الخدمات المالية يلقي اهتماما ملحوظا من قبل المؤسسات المالية في معظم دول العالم، كما أن المؤسسات المالية أصبحت أكثر اهتماما في السعي للوصول إلى أكبر عدد من فئات المجتمع المختلفة، وتحسين انتشارها، وتطوير الخدمات المبتكرة والجديدة التي تتناسب مع مختلف الفئات المجتمعية. (طاهر، 2021، صفحة 128) وأن قادة مجموعة العشرين G-20 أكدت بان الشمول المالي عنصر أساسي لسلامة النظام المالي المحلي والعالمي، فالشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية وينوع الخدمات التي تقدمها بتكلفة منخفضة وجودة عالية، وذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن فضال عن تقليل القنوات غير الرسمية كما يؤدي ارتفاع مستوى الشمول المالي إلى زيادة المعلومات عن التعاملات المالية التي تكون ضمن النظام المالي الرسمي. (Mbutor, 2013, p. 321) كذلك يؤثر الشمول المالي ايجابيا في تقليل معدلات البطالة وتعزيز توظيف العمالة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تلعب دوًرا رئيسيًا في زيادة فرص العمل، لاسيما في الاقتصاديات النامية. وتعتبر المساهم الكبير في التوظيف عبر فئات الدخل المتنوعة في مختلف البلدان.(Blancher, 2019, p. 6)

3. أهداف الشمول المالي

يُؤكد العديد من الكتاب والباحثين على أن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسية وهي كما يلي: (العزاوي، 2021، صفحة 155)

- الوصول بتكلة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية؛
- بناء مؤسسات سليمة، تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة ومعايير أداء الصناعة ومراقبة الأداء من قبل السوق، وكذلك من خلال التنظيم التحوطي السليم المطلوب؛
- نشر العديد من مقدمي الخدمات المالية قدر الإمكان، بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة؛
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنوع قاعدة أصول المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها؛
- تعزيز قدرة الأفراد على بدء وتوسيع الأعمال التجارية الخاصة بهم، والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية؛
- تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع النمو الاقتصادي؛
- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين مالياً لأسباب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي؛
- يُسهم في نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية من خلال مشاركة كافة الأطراف المعنية وبالطرائق المثلى.

4. واقع الشمول المالي في الدول العربية

تلعب التكنولوجيا المالية دور مهم في زيادة نسبة الشمول المالي في الدول العربية، إذ تعتمد هذه الأخيرة على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63 %من السكان البالغين إلى الخدمات المالية، خصوصاً من فئات الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة الإناث المشمولة مالياً 26 % من إجمالي الإناث البالغات فيما تبلغ نسبة الشباب المشمولين ماليا 22 % بينما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا تتوفر إلا على حوالي 9 % من فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية.كذلك يوفر حجم

التدفقات فرصة كبيرة للاستفادة من التحويلات في تعزيز الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية، (عديلة،، صفحة 285) حيث أن تحويلات العاملين في المنطقة العربية وصل إلى حوالي 60 مليار دولار في عام 2019. كما تركز حكومات الدول العربية على الاستفادة مما تتيح التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي وإرسائه، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الإنترنيت، والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة، ودورها في دعم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

- **مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية بالنسبة للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق)**

حسب هذا المؤشر يُمكن قياس إمكانية الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل: البطاقات الائتمانية والصرافات الآلية.

الجدول 3: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين لديهم قدرة الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية خلال سنوات 2011، 2014، 2017

	2011	2014	2017
الجزائر	14%	22%	20%
الإمارات العربية المتحدة	55%	77%	83%
البحرين	62%	75%	80%
مصر	5%	10%	25%
العراق	3%	4%	6%
الأردن	15%	19%	31%
الكويت	84%	70%	78%
لبنان	21%	33%	35%
السعودية	42%	64%	67%
تونس	/	19%	23%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: Global Findex Database

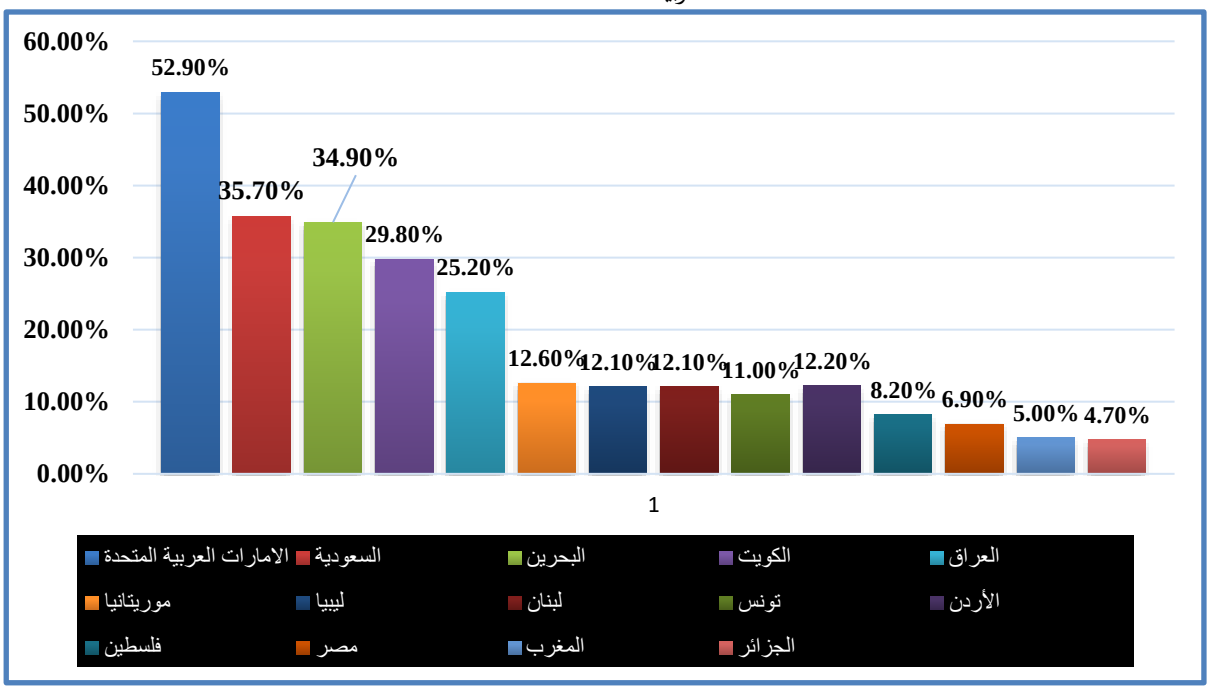
من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن النسبة الخاصة بمؤشر الوصول إلى الحسابات المالية الرسمية للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) في الإمارات العربية المتحدة بلغت 83 % سنة 2017، أما في سنة 2014 فقد بلغت نسبة هذا المؤشر 77 %، بينما كانت 55 % سنة 2011، وعليه تصنف الأولى عربياً من خلال هذا المؤشر، تليها البحرين بنسبة 80 % سنة 2017، بينما سجلت 75 % سنة 2014، أما سنة 2011، فقد سجلت 62 %، تليها على الترتيب الكويت بنسبة 78 % سنة 2017، بينما سجلت 70 % سنة 2014،

و 84 %سنة 2011، أما المراتب الأخيرة فقد سجلت في كل من تونس، الجزائر والعراق بنسب 23 %، 20 %، 6 % على التوالي.

- **مؤشر نسبة البالغين المستخدمين للإنترنيت والهاتف المحمول للولوج إلى الحساب المصرفي في الدول العربية**

حسب هذا المؤشر يُمكن قياس النفاذ المالي للأشخاص البالغين وقدرتهم للولوج إلى الحسابات المصرفية عن طريق الإنترنيت والهواتف المحمولة، والشكل البياني أدناه يوضح نسبة هذا المؤشر لمجموعة من الدول العربية خلال سنة 2017.

الشكل 5: نسبة البالغين المستخدمين للإنترنيت والهاتف المحمول للولوج إلى الحساب المصرفي في الدول العربية لسنة 2017.



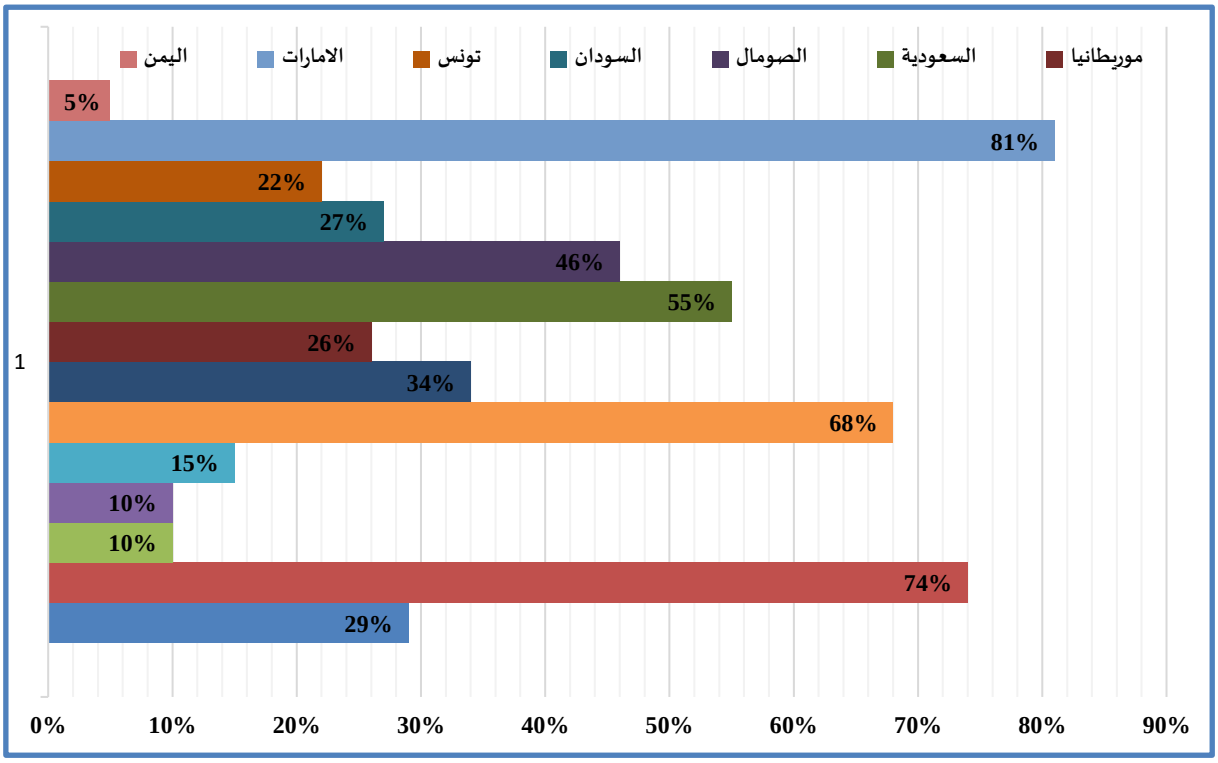
المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المرجع: (مريمت، 2021، صفحة 285)

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه، أن نسبة السكان البالغين المستخدمين للإنترنيت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين، حيث حققت أربعة دول عربية معدلات مرتفعة في استخدام الإنترنيت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية، وهي الإمارات التي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 52,9%، ثم البحرين بنسبة 34,9%، ثم الكويت بنسبة 29,8%، ثم السعودية بـ 35,7%، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في بقية الدول العربية بين 4,7% في الجزائر، 5 % في المغرب و 6,9% في مصر.

- **مؤشر نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية**

يُمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية، والشكل البياني أدناه يُوضح نسبة هذا المؤشر في عينة من الدول العربية.

الشكل 6: نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية



المصدر: (صبري، ديسمبر 2020، صفحة 06) **بتصرف**:

الموقع:https://www.findevgateway.org/ar/organization/arab-monetary-fund?title=&page=0

تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية بنسبة 81 %، ثم تليها البحرين بنسبة 74 %، ثم الكويت بسنة 68 %، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 55 %، بينما جاءت الجزائر في المرتبة السادسة في ترتيب الدول العربية لنسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية بنسبة 29 %، بينما حلت في المراتب الأخيرة كل من مصر، العراق، اليمن بنسب 10 %، 10 %، 5 % على التوالي.

- **مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية**

هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم من خلاله مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) لحسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية،

الجدول 4: نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عام ويمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية لدى الدول العربية.

الدول	2011	2014	2017
جزر القمر	21,7	غ.م	غ.م

جيبوتي	12,3	غ.م	غ.م
سلطنة عمان	73,6	غ.م	غ.م
قطر	65,9	غ.م	غ.م
الصومال	غ.م	38,7	غ.م
السودان	6,9	15,3	غ.م
سوريا	23,3	غ.م	غ.م
اليمن	3,7	6,4	غ.م
الإمارات العربية المتحدة	59,7	83,7	88,2
البحرين	64,5	81,9	82,6
الكويت	86,8	72,9	79,8
السعودية	46,4	69,4	71,7
ليبيا	غ.م	غ.م	65,7
لبنان	37,0	46,9	44,8
الجزائر	33,3	50,5	42,8
الأردن	25,5	24,6	42,5
تونس	غ.م	27,4	36,9
مصر	9,7	14,1	32,8
المغرب	غ.م	غ.م	28,6
فلسطين	19,4	24,2	25,0
العراق	10,6	11,0	22,7
موريتانيا	17,5	22,9	20,9

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادا إلقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: Global Findex Database

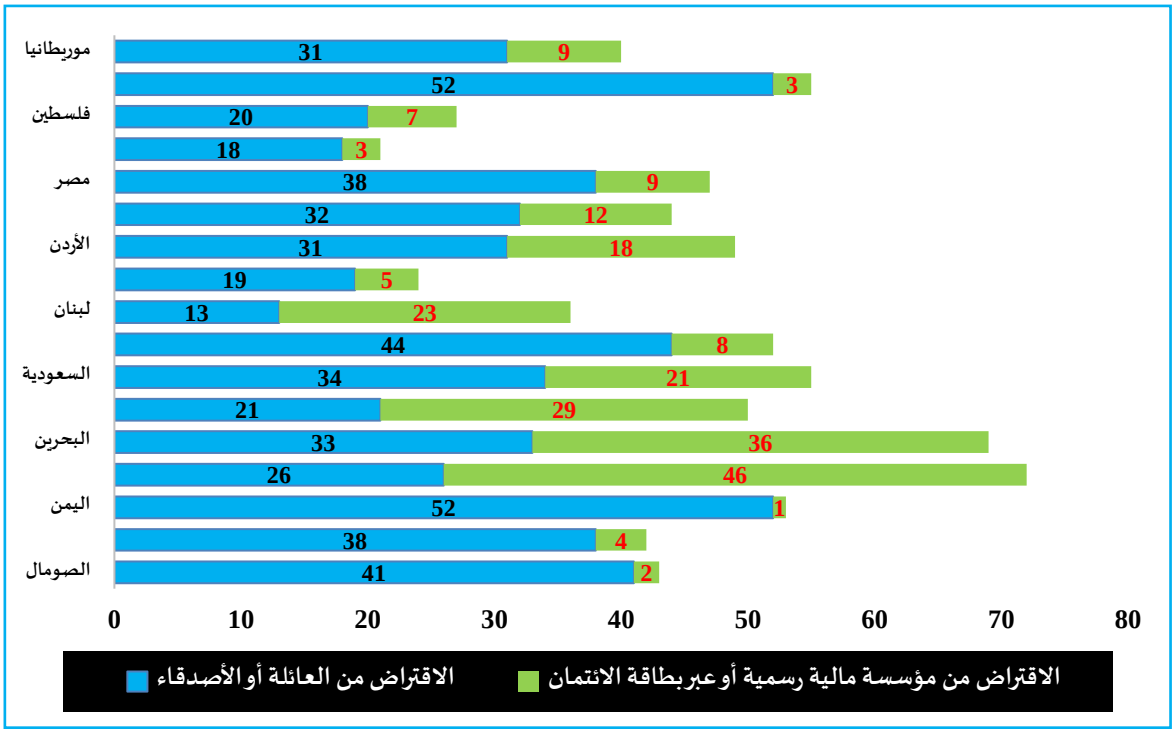
جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، حيث بلغت النسبة 84 % سنة 2017، تليها البحرين والكويت والسعودية بنسبة بلغت 83 %، 80 %، 84 % على التوالي، في حين كانت أقل نسبة لدولة موريتانيا.

- **مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية**

تأتي الدول العربية في ذيل الترتيب العالمي من حيث مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، كما

يظهره الشكل البياني التالي لنسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو بواسطة بطاقة الائتمان.

الشكل 7: مصادر الاقتراض في الدول العربية للبالغين فوق سن 15 سنة



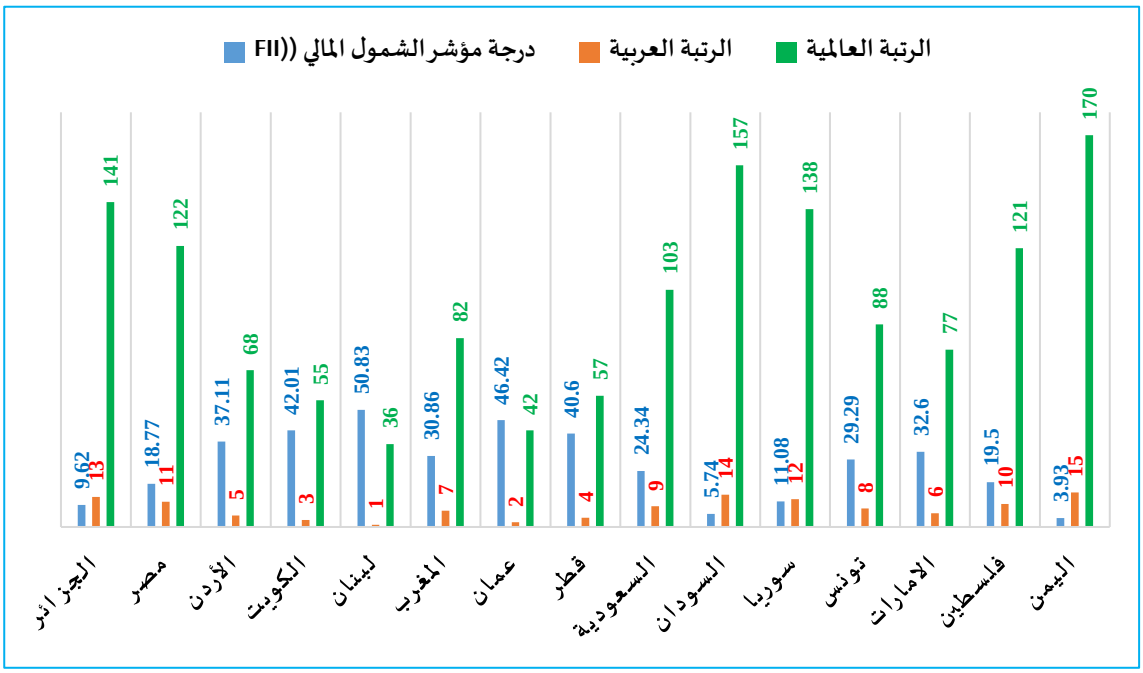
المصدر: من إعداد الباحثين، بتصرف (اتحاد المصارف العربية، 2019، ص 15)

نُلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو عبر بطاقة ائتمان في الدول العربية منخفضة بشكل عام، خاصة في اليمن 0,6%، والصومال 2,1%، والعراق 3,1%، والسودان 4,2%، بالإضافة إلى دول المغرب العربي كالمغرب 2,6%، والجزائر 5 %، في المقابل،سجلت الإمارات العربية المتحدة 46,1%، والبحرين36,3%، والكويت28,5%، ولبنان 22,6%، أعلى نسب اقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو عبر بطاقات الائتمان في المنطقة العربية سنة 2017 أعلىمن المعدل العالمي البالغ22,5%.

- **مؤشر الشمول المالي في الدول العربية**

تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل سن 25 سنة،كما أن الشباب دون سنا لثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية باستثناء دول الخليج،والجدول الآتي يوضح مؤشر الشمول المالي للبلدان العربية بصفة عامة.

الشكل 8: مؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية



المصدر: من إعداد الباحثين بتصرف: (دريد، 2021، صفحة 188)

- **ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي**

سوف نحاول استعراض تريب الدول العربية حسب ثلاثة مؤشرات جزئية كما يلي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية؛
- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية.

جدول 5: ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية
الامارات العربية المتحدة	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
المملكة العربية السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8

فلسطين	10	10	9
موريتانيا	8	7	10
السودان	11	9	11
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات البنك الدولي

من الجدول أعلاه يتضح أن البحرين تحتل المرتبة الأولى في ترتيب الدول العربية حسب نسبة البالغين الذين في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية وحسب نسبة البالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، ثم تلتها كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، أما في ترتيب الدول العربية حسب نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية فقد جاءت الامارات العربية في المرتبة الأولى، ثم تلتها كل من البحرين و الكويت ثم المملكة العربية السعودية ثم الجزائر. في حين جاءت مصر والعراق واليمن في المراتب الأخيرة في ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي.

رابعاً: الخاتمة

تُساهم التكنولوجيا المالية في تفعيل العديد من الخدمات المالية، مما يجعلها أكثر سهولة وسرعة، وبأقل تكلفة وصولها لكافة شرائح المجتمع بعدل ومساواة، والذي يسمح بتعزيز الشمول المالي، وهذا ما دفع بالدول العربية نحو مواكبة هذا التوجه العالمي خاصةً دول مجلس التعاون الخليجي، التي كانت سباقة لتوفير بيئة مناسبة للتطورات الحاصلة مؤخراً، نتيجة العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك، لذا نجدها سعت نحو تبني استراتيجيات حول استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بها.

وعلى ضوء ما سبق، يُمكن الخروج بجملة من النتائج المتمثلة في:

- تُعاني التكنولوجيا المالية في الدول العربية من جملة من التحديات والعقبات على غرار: غياب الأطر القانونية والتنظيمية، ضعف البنية التحتية...إلخ؛
- رغم العقبات والتحديات التي تُواجهها التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، إلا أنها تلعب دور حاسم وفعال في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة معدلاته، استنادا على أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية، التي يُمكن إجراؤها عبر الهاتف النقال والإنترنيت وغيرها من تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الرقمية؛
- رغم الجهود التي تبذلها الدول العربية في تعزيز الشمول المالي، إلا أنها لا تزال تتمركز في أدنى المستويات عالمياً من حيث مستوى الشمول المالي، وهو ما تعكسه مؤشرات الشمول المالي المتعددة؛
- مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة نسبياً، لذا لا بد من تضافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة؛

- من بين العقبات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية هو ارتفاع تكلفة الإنترنيت، وضعف الثقافة المالية للجمهور العربي؛

وبناءً على النتائج المتوصل إليها أعلاه، ارتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المتمثلة في:

- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي، خاصةً ما يتعلق بالبنية التحتية والاستفادة مما وفرته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال المالي قدر الإمكان؛

- تطوير التشريعات والأنظمة والإجراءات الرقابية الكفيلة بحماية العملاء، إضافةً إلى دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي؛

- ضرورة تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية، فضلاً عن تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات العملاء.

خامساً: قائمة المراجع والمصادر

A.R., Moodithaya, M. S & ,.Handy, F., Cnaan .*Financial inculsion : Lessons from rural South India* .University of Pennsylvania.

John Schinder .(2017) .*Fintech and financial innovation : drivers and depth* .finance and economics discussion series.

L. U., Okoye .(2017) .financial inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development .*Journal of Internet Banking and Commerce*.(08) *22* ،

M & .Hongyi, X. Bigirimana .(2018) .Research on Relationship between Financial Inclusion and Economic Growth of Rwanda: Evidence from Commercial Banks with ARDL Approach .*International Journal of Innovation and Economic Development*.(01) *04* ،

M. N. R., Appendino, M., Bibolov, A., Fouejieu, M. A., Li, M. J., Ndoye, A & ,. Sydorenko, T., Blancher .(2019) .*Financial inclusion of small and medium-sized enterprises in the Middle East and Central Asia* .International Monetary Fund.

M. O & ,.Uba, I. A., Mbutor .(2013) .*The Impact of Financial Inclusion on Monetary Policy in Nigeria, Research Department* .Nigeria :Central Bank of Nigeria.,

M., Sarma .(2015) .Measuring financial inclusion .*Economics Bulletin*-604 ،(01) *35* ، .611

Regional Report) .April 2020 .(*Fintech Landscaping in the Arab World* .Final Draft.

Sailaja, V. N. (2018). A study on financial inclusion awareness through Pradhan mantra Jan-Dhan Yojana in Guntur District. *Journal of Mechanical Engineering and Technology (IJMET),International , 09* (03).

أحمد طاهر كاظم العنبكي، سعاد عدنان نعمان الشمري، ندى سلمان حبيب العزاوي. (2021). دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي،. *مجلة وارث الأنبياء، عدد خاص ، 03*.

أسماء أحمد عزيز أحمد، زهراء أحمد النعيمي. أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 18* (57).

الفران، الوليد طلحة، صبري. (ديسمبر 2020). *الشمول المالي الرقمي*. العدد 17: صندوق النقد العربي.

جواني صونيا، مريمت عديلة،. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–تجربة البحرين. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، ، 04* (02).

حسان عادل. (2019). التكنولوجيا المالية ومستقبل الشمول المالي،. *مجلة المرساة المصرفية* (23).

حنان، غريب الطاوس، دريد. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية–دراسة بعض التجارب العربية–. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، ، 15* (01).

سعيدة، حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. *مجلة آفاق علمية ، 11* (03).

سيد أعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان،. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 02* (01).

سيد أعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان،. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 02* (01).

شافية كتاف، بولمرج وحيدة. (26 سبتمبر 2019،). ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية والمالية التقليدية– عرض لبعض تجارب. *صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية*. المدية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس المدية.

شنيتر، عبد الرحمن طاهر. (2021). الدور التفاعلي للشفافية المالية في العالقة بين التعلم الاستراتيجي والشمول المالي، بحث تحليلي. *اطروحة دكتوراه* . بغداد، العراق: كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

عبد القادر مطاي. (2013). متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية،. *المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* (10).

عديلة جواني صونيا، مريمت. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي–تجربة البحرين–. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، 04* (02).

كتاف شافية، بولمرج وحيدة. ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية والمالية التقليدية– عرض لبعض تجارب .

نسرين بوزاهر، منيرة زياني. (26 سبتمبر 2019). دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *صناعة التكنولوجيا المالية، ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية*. المدية: كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر.

وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 07* (03).

أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري

The Impact of The Application of Financial Technology on Enhancing Financial Inclusion in The Algerian Banking Sector

الدكتورة: عون الله سعاد، جامعة ابن خلدون – تيارت –، souad.aounallah@yahoo.fr

الدكتورة: بن طراد أسماء، جامعة ابن خلدون – تيارت –، asmabentrad@live.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أبعاد ومؤشرات الشمول المالي في الجزائر، بالإضافة إلى إبراز مدى قدرة التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول الشامل إلى الخدمات المالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في النظام المصرفي الجزائري.

وبعد الوقوف على أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري، فقد خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تعتبر آداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث تسمح بتسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، مما يسهم بوصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، والتقليل من حجم القطاع غير الرسمي. ومن خلال تحليل بيانات الشمول المالي في الجزائر اتضح بأنها لا تزال تتمركز في أدنى المستويات عالميا، من حيث مستوى الشمول المالي، وكذا عدم فعالية التكنولوجيا المالية في تعزيزه وذلك لغياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، القطاع المصرفي، المؤشرات، الاستقرار المالي.

Abstract:

This study aims to show the dimensions and indicators of financial inclusion in Algeria, in addition to highlighting the extent of the ability of financial technology to facilitate comprehensive access to financial services, and thus contribute to achieving financial stability in the Algerian banking system.

After examining the impact of the application of financial technology on enhancing financial inclusion in the Algerian banking sector, the study concluded that financial technology is an effective tool for promoting financial inclusion, as it allows facilitating and accelerating daily financial transactions, thus contributing to the access of financial services to all segments of society, and reducing the volume of financial services. informal sector. By analyzing the financial inclusion data in Algeria, it became clear that it is still concentrated in the lowest levels globally, in terms of the level of financial inclusion, as well as the ineffectiveness of financial technology in promoting it, due to the absence of a clear national strategy.

Key words: Financial Technology, Financial Inclusion, Banking Sector, Indicators, Financial Stability.

مقدمة:

برز موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة كقضية بارزة على أجندة الاجتماعات الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك أجندة مجموعة العشرين G20 وصندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يهدف مفهوم الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من الأفراد في المجتمع، خاصة الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، مما يستوجب ابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف ملائمة ومنافسة، هنا يأتي دور التكنولوجيا المالية في تسخير الاتصالات الحديثة في المجال المالي وابتكار وتقديم خدمات مالية الكترونيا، فالتكنولوجيا المالية لا تجعل هذه الخدمات أكثر سهولة فحسب، بل يمكن أيضا أن تجعلها أقل تكلفة مما يمكن كل أفراد المجتمع كل حسب وضعه من الاستخدام الأفضل للأدوات المالية، وبالتالي احداث أثر ملموس على الفئات المحرومة من هذه الخدمات، وهذه هي غاية الشمول المالي كاستراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي في النظم المصرفية.

وقد أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية في أغلب دول العالم، حيث حدد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ولقد ازداد اهتمام واضعي السياسات والحكومات والمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص بمفهوم الشمول المالي، وبدأت العديد من الدول في تطبيق سياسات تعزز وتوسع من نطاق الشول المالي بما يحفز النمو الاقتصادي ويحقق الاستقرار المالي، كما أنه يخفض من معدلات الفقر، ويزيد من تمكين المرأة، وذلك من خلال تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية المدعومة بالتطور التكنولوجي، حيث ظهرت الابتكارات المالية، والأموال والمدفوعات الالكترونية، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

أما في الجزائر وكباقي الدول العربية تحاول السلطات العمومية ممثلة في بنك الجزائر تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات لتجاوز المعوقات والتحديات التي تؤدي إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية.

ولقد حققت الجزائر خطوات ملموسة لتحقيق الشمول المالي، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين الانتشار والوصول والاستخدام الموسع للخدمات المالية، حيث كانت هذه النتيجة مدفوعة بشمل أساسي بخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول كمنصة لتقديم الخدمات المالية، ومن خلال أدوات الابتكار المالي تم التغلب على الحواجز الجغرافية، خاصة في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة حيث انخفضت تكاليف الحصول على الخدمات المالية بشكل ملموس، كما خفف ابتكار التكنولوجيا المالية من القيود المرتبطة بالوصول إلى الخدمات المالية.

ففي ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد نحو التكنولوجيا المالية كخيار استراتيجي لتعزيز سياسة الشمول المالي في النظام المصرفي الجزائري تبرز لنا معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو واقع تفعيل تطبيق التكنولوجيا المالية لتعزيز سياسة الشمول المالي في النظام المصرفي الجزائري؟.

تنطلق الدراسة من فرضية أن تفعيل سياسة الشمول المالي في الجزائر، من شأنها أن تؤدي إلى تقليص مستوى الاستبعاد المالي، مما ينعكس ايجابا على تعزيز الاستقرار المالي للنظام المصرفي، إذا تم الأمر ضمن استراتيجية شاملة لتوسيع أدوات الابتكار المالي كقاعدة لتعزيز الشمول المالي قصد الوصول إلى استراتيجية وطنية متكاملة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في اختبار أثر تطبيق تكنولوجيا المالية على الشمول المالي، من خلال تحديد العناصر المساعدة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، وهذا من أجل صياغة استراتيجية وطنية تهدف إلى اتاحة فرصة استخدام التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف طبقات المجتمع، وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النظم المالية الرسمية، من خلال تبني استراتيجية واضحة لتعزيز درجة الشمول المالي، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في النظام المصرفي الجزائري.

إن المنهج الذي طغى على الدراسة هو المنهج الوصفي وذلك لإبراز المفاهيم الأولية المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي في تحليل مؤشرات وبيانات الدراسة المتعلقة بكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الجزائر.

وقصد الإحاطة بمرامي هذه الورقة البحثية، وتبيان الدور الكبير للمؤسسات الناشئة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر سيتم التطرق للمحاور التالية:

- التأصيل النظري لمفهوم الشمول المالي.
- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.
- دور التكنولوجيا المالية في تفعيل سياسة الشمول المالي لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي الجزائري.

أولا: التأصيل النظري لمفهوم الشمول المالي.

يعد الشمول المالي هدفا تنمويا تسعى جميع الدول نحو تحقيقه لأهميته الواسعة لما له من أثر واضح على تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يستدعى ضرورة قياس مستواه اعتمادا على مجموعة من الأبعاد والمؤشرات لتحديد ورسم الاستراتيجية المناسبة لتعزيزه، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

1- تعريف الشمول المالي: اختلفت مسميات الدارسين لمصطلح الشمول المالي في الأدبيات المالية والمصرفية، فهنالك من يطلق عليه لفظ التمويل الشامل أو الاشتمال المالي، وهنالك أيضا من يطلق عليه لفظ التعمق المالي، حيث تتباين في الاطار النظري العام، إلا أنها تتوحد من حيث الجوهر.

يعرفه صندوق النقد العربي: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية و تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة. يتم قياس الشمول المالي،

من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في جانب الطلب، بالتالي فإن الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية، من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب. (محافظي المصارف المركزية و العربية، 2017، صفحة 05)

كما يعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (العراقي و النعيمي ، 2018، صفحة 03)

كما عرفه البنك الدولي: بأن الأفراد و الشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات و الائتمان والتأمين)،ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (Abbes & SADI, 2018, p. 01)

كما عرفته المنظمة الدولية (OECD) وشبكة التثقيف المالي (INFE) على أنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (اوسياف و شاوي، 2020، الصفحات 02-03)

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء. (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 26)

ويعرف على أنه ضمان توفر مجموعة من الخدمات المالية المناسبة لكل وسيط، وقد يشمل ذلك حسابا مصرفيا أساسيا بدون رفاهيات لعمل المدفوعات واستلامها، وهو منتج ادخاري مناسب لنمط التدفقات النقدية لأسرة فقيرة بالإضافة إلى تسهيل تحويل الأموال والقروض الصغيرة والسحب الزائد للأغراض الإنتاجية والشخصية، والشمول المالي لا يعني مجرد فتح حساب مصرفي للادخار بل يعني خلق وعي حول المنتجات المالية والتعليم بالإضافة إلى إدارة الأموال. (Babasi & Fali, 2021, p. 135)

تعقيبا على هذه التعاريف نقول إنها قد تختلف فيما بينها، من حيث النص، في بعض التفاصيل والجزئيات التي تظهر نصا في أحدها ولا تظهر في الآخر. لكن هذه التفاصيل أو الجزئيات الغائبة عن التعريف نصا نجدها فيه ضمنا، إذ أن كل هذه التعاريف تشير نصا أو ضمنا إلى ما يلي:

– أن تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء والمهمشين وذوي الدخل المحدود؛

– أن يكون الوصول إلى الخدمة المالية سهلا ومتاحا، بالتكلفة المناسبة، وبالجودة المطلوبة، وفي الزمن المناسب، وفي المكان المرغوب؛

– تلبية الخدمات المالية للحاجات القائمة، وتلك المتوقعة، وهو ما يطرح قضية الابتكار؛

– شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي؛

– تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، وتنويع أدواتها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

2– أهمية الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي آداة تستخدمها الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وله أهمية بالغة بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع: (الطيب، 2020، صفحة 05)

2-1- **بالنسبة للفرد:** يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخار والاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس مشروعات، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.

2-2- **بالنسبة للأسرة:** يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتحاد قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.

2-3- **بالنسبة للمجتمع:** يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات، وخلق المزيد من فرص العمل بالتالي زيادة مستويات الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع مع المؤسسات المالية الرسمية.

كما تتجلى أهمية الشمول المالي من منظور أخر في النقاط التالية: (صباغ و غرزي، 2020، صفحة 516)

– لشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي؛

– يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها؛

– يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.

3– أهداف الشمول المالي: يهدف الشمول المالي إلى:

– زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي؛

– تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة؛

– توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم؛

– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

– خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي؛

– بناء الاستدامة المالية حتى يكون لدى الأشخاص الأقل حظا اليقين في الحفاظ على الأموال التي يكافحون من أجلها؛

– توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة بحيث يكون هناك منافسة كافية، ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات والاختيار من بينها؛

– تحسين المعرفة المالية والوعي المالي في البلاد؛

– إيجاد حلول مالية رقمية للأفراد المحرومين اقتصاديا في البلاد؛

– توفير حلول مالية مخصصة ومصممة خصيصًا للفقراء وفقا لظروفهم المالية الفردية واحتياجات أسرهم ومستويات دخلهم (أبو العز، 2021، صفحة 348)

4– أبعاد الشمول المالي: تعمل مجموعة البنك الدولي على توسيع دائرة الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني لدمج من لا يتعاملون مع البنوك في كل أنحاء العالم، لهذا وضعت بالتعاون مع مؤسسة التحالف الدولي من أحل الشمول المالي (AFI) وبالشاكة العالمية من أجل المول المالي (GPFI)، بعض الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي، والمتمثلة في الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية المقدمة، وهو ما يلخصه الجدول الموالي: (Alliance for financial inclusion, 2013, pp. 04-05)

الجدول رقم (01): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه.

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى الخدمات	–عدد تقارب الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية. – عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع. – حسابات النقود الالكترونية. – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

المالية	– النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم. – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم. – عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين. – عدد المعاملات (الإبداع والسحب). – الغرض من الحسابات(شخصية أو تجارية). – نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. – نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. – نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	**القدرة على تحمل التكاليف:** – معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساس ي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. –متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. – متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. – نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. **الشفافية:** – نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. – وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **حماية المستهلك:** –مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. –مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة

	بالخدمات المالية من 2 الى 3 شهور الاخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. -نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **الراحة والسهولة:** -نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. - متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية. **التثقيف المالي:** -حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل معدل المخاطرة، التضخم والتنويع. -النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد ميزانية لهم كل شهر.

Source: (Alliance for financial inclusion, 2013, pp. 04-05)

ثانيا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

ساعد التطور الكبير لوسائل الاتصال عبر الأنترنيت والتقنيات الحديثة في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق وصول خدماتها المالية إلى الفئات المستبعدة ماليا سواء الأفراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما أدى إلى خفض تكاليف تقديم الخدمات المالية وتحسين كفاءتها، حيث من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دورا حاسما في تعزيز دعائم الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراءها عبر الأنترنيت.

1- تعريف التكنولوجيا المالية: هو المصطلح المستخدم لوصف أي تقنية تقدم خدمات مالية من خلال البرامج، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول أو حتى العملات المشفرة .كما تمثل فئة واسعة تشمل العديد من التقنيات المختلفة، ولكن الأهداف الأساسية هي تغيير طريقة وصول المستهلكين والشركات إلى مواردهم المالية والتنافس مع الخدمات المالية التقليدية. (زايخ و يونسي، 2022، صفحة 749)

وعرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية ال"فينتك" أو التقنية المالية بأنها: ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية. (بن عيشوبة ، صدقاوي ، و بزارية، 2021، صفحة 162) وعلية فالتكنولوجيا المالية عبارة عن المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي، كما تستخدم التكنولوجيا المالية في

جوهرها لمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على إدارة عملياتهم المالية بشكل أفضل من خلال استخدام البرامج والخوارزميات المتخصصة التي تستخدم على أجهزة الكمبيوتر وعلى الهواتف الذكية...

2–مبادئ تعزيز الشمول المالي الرقمي: تبنت دول مجموعة العشرين (G20) في عام 2016، مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الاجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي، تؤكد الحاجة إلى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين ماليا، واستكمالا لجهودها في هذا الإطار، أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية الرفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي هذه المبادئ اعتمدتها دول مجموعة العشرين في اجتماعها في تشينغدو –الصين تموز 2016، للاستفادة من الإمكانات الضخمة التي تتيحها التكنولوجيا الالكترونية إلى جانب الإشراف الفعال للمساهمة في إغلاق الفجوات المتبقية في الشمول المالي، وهذه المبادئ هي: (أبودية ، 2016، صفحة 133)

- الترويج الالكتروني للشمول المالي؛
- موازنة الابتكار والمخاطر الالكترونية لتحقيق الشمول المالي؛
- التمكين القانوني والتنظيمي؛
- توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية؛
- إنشاء مسؤول الكتروني لحماية الممارسات المالية للمستهلكين؛
- تعزيز الثقافة المالية والمعرفة الالكترونية؛
- تسهيل وصول العميل للخدمات المالية الرقمية؛
- متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمي.

3– أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: إن التطور التكنولوجي الهائل، وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة، ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصل إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي، تأكيدا على ذلك تشير التقديرات إلى أن الشمول المالي القائم على الحلول الرقمية – الهوية الرقمية خاصة– عمِل على تضمين حوالي 57 % من الأفراد غير المشمولين ماليا في النظام المصرفي، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يعمل الكثير منهما في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية كذلك هناك ما يقدر بـ 2.5 ترليون شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفي .من هنا أصبحت الحاجة ضرورية لتبني نظام قوي للهوية الرقمية من قبل المجتمع الدولي لاستفادة رواد الأعمال وأصحاب المشاريع من الخدمات المالية الكترونيا.

كما يمكن أن يساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز جوانب عدة، بالأخص في برنامج الحماية الاجتماعية مثل :وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، وكذلك مساعد رجال الأعمال والتجار على القيام

بعمليات السداد الرقمي وسهولة الوصل إلى خطوط الائتمان. علما أن القضاء على الفقر لا يقتصر على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، بل يتطلب المعرفة بطريقة استخدام التقنية الرقمية من قبل غير المشمولين ماليا، مما يضع على عاتق البنوك عبء التكثيف من برامج التثقيف المالي وبناء القدرات. (طلحة، 2019، صفحة 22)

فهناك العديد من الفرص لاستفادة المؤسسات المالية والمصرفية من استخدام الحلول الرقمية، فعلى الرغم من التقدم الذي تم احرازه في الخدمات المالية على مدار العقود الماضية، لا تزال الوظائف المرتبطة بتنفيذ وحفظ التعاملات وابرام الصفقات، تتطلب اجراءات طويلة ومعقدة وغير فعالة للغاية في معظم الأنشطة المالية .كما تعول الكثير من البلدان على التقنيات المالية لزيادة مستويات الشمول المالي لنحو 2 مليار نسمة من سكان العالم غير المشمولين ماليا، فعلى سبيل المثال: يعد كل من الهاتف المحمول والبلوكشين من الحلول الرقمية الواعدة للغاية لتوفير الخدمات المالية لمليارات الأشخاص من غير المشمولين ماليا، وهو ما يمكن أن يحقق للمصارف عائدات مصرفية تبلغ حوالي 380 مليار دولار أمريكي في عام 2020، منها 270 مليار دولار أمريكي جراء تغطية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالخدمات المالية و 110 مليار دولار أمريكي من تقديم الخدمات المالية للأفراد غير المشمولين ماليا.

وعليه فالحلول الرقمية وحدها لا تكفي لتعزيز الشمول المالي، ولضمان استفادة الأفراد من الخدمات المالية الرقمية، يتطلب ذلك توفير نظام مدفوعات متطور، وبنية تحتية رقمية جيدة، وتنظيمات مناسبة، وضمانات قوية لحماية المستهلك وتوفير النزاهة والشفافية المالية، ومهما كانت الخدمات المالية الرقمية المقدمة، يجب أن تكون مصممة لتلائم احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي الخدمات المالية لأول مرة، الذين قد يكون لديهم مهارات منخفضة في القراءة والحساب.

4- مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي: إن اعتماد التكنولوجيا المالية بغرض تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على العوائق التي تواجه وصول العملاء للخدمات المالية، ومعلومات العملاء والسلامة التجارية وتطوير الأسواق يظهر من خلال تحسين البنية التحتية.

4-1- شروط اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي: سيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعلوقات التي تواجه الشمول المالي واتاحة الفرصة للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية، وذلك من خلال:

4-1-1- نطاق التغطية: لقد ساعدت القنوات الرقمية التي ينشرها مقدمي الخدمات من البنوك وشركات الاتصالات وغيرها..، ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطها ليس فقط بخدمات المدفوعات ولكن أيضا بخدمات الإدخار والتأمين والإستثمار.

4-1-2- معلومات العملاء: في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العملاء حيث تتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات المالية الرقمية (يشمل ذلك خدمات الهاتف المحمول، المدفوعات الإلكترونية، التجارة الإلكترونية).

4-1-3- السلامة التجارية: ينطوي اشتمال الفئات المهمشة والمستبعدة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء.

وعليه ستتمكن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة من توسيع نطاق عمل البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل الوصول إلى فئات المجتمع المحرومة والمهمشة، الذين لا تصلهم الخدمات المالية الرقمية بشكل كاف وسيتم ذلك عن طريق وكلاء المجتمع، ويمكن لوكلاء المجتمع أيضا أن يعملوا كمزودي معلومات، بما يوفر التمويل والتدريب والمعلومات للأشخاص محدودي الدخل زالمهمشين. كما يمكن للشركات الناشئة أن تعمل في بعض البلدان و/أو المناطق التي تكون فيها التنية التحتية راسخة مع الوكلاء الحكوميين مثل وكلات تحديد الهوية الوطنية وشركات الإتصالات للوصول إلى الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات البنكية ولديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول. وبذلك تحقق التكنولوجيا المالية نطوير النظام الرقمي يشكل أشمل وتكون لديها قدرة أكبر على ضم المهمشين والمستبعدبن ماليا وتحقيق الفائدة لهم. (سيد أعمر و بن عبد الفتاح ، 2020، صفحة 12)

4-2- خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي: وذلك من خلال:

- تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة الحسابية في القطاع المالي؛
- تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الإئتماني؛
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءات الإجراءات "اعرف عميلك"؛
- التكنولوجيا الرقابية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تعزيز الامتثال للمعايير الدولية والنزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي.

ثالثا: دور التكنولوجيا المالية في تفعيل سياسة الشمول المالي لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي الجزائري.

1- مستجدات ومبادرات مصرف الجزائر لتعزيز الشمول المالي: تتمثل هذه المستجدات والمبادرات في مصرف الجزائر لتعزيز الشمول المالي فيما يلي: (حمدوش، 2020، صفحة 21)

- تندرج ضمن التشريع الجزائري أحكام المواد 119 مكرر و119 مكرر1 من الأمر رقم 02 -11 المعدل والمتمم إلزامية مبدأ الحق للجميع في فتح حساب بنكي وحماية المستهلك من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بتزويده بالمعلومات الخاصة بالتسعيرات والشروط المطبقة على المنتجات المالية التي تعرضها للجمهور، كما يندرج في النظام رقم 13 -10

المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية الصادر عن مجلس النقد والقرض بتاريخ 08 أفريل 2013، والذي يحدد الخدمات المصرفية التي ينبغي على البنوك أن تقدمها مجانا بهدف تعزيز الشمول المالي للطبقات الأكثر هشاشة.

– كما يسمح لكل شخص طبيعي أو معنوي الذي رفض له فتح حساب أن يتصل بمصالح بنك الجزائر الذين بدورهم يعينون بنكا يلزم بفتح الحساب، وفي مجال عصرنة أنظمة الدفع، فقد أدخل بنك الجزائر نظامان للدفع بين البنوك، ويتعلق الأمر بنظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور.

– وقد يتضمن النص رقم 35 من قانون المالية مهمة جديدة لبنك الجزائر تتمحور حول تعزيز الشمول المالي، من خلال تكثيف الانتشار المصرفي بتوسيع شبكة الوحدات البنكية لتشمل المناطق الريفية والنائية غير المغطاة، والترويج الجيد لمنتجات الادخار والقروض بما يسمح للعملاء اختيار ما يناسب احتياجاتهم، إلى جانب توفير أدوات الدفع الإلكتروني ذات الاستعمال الشخصي.

– كما حث بنك الجزائر البنوك العاملة على ضرورة احترام الآجال المحددة لمعالجة طلبات الحصول على القروض، والتي يجب ألا تتعدى 15 يوم بالنسبة للأسر و45 يوم بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأمر البنوك ذات الانتشار الواسع تأمين على مستوى كل شباك مصلحة الاستعلام لصالح الزبائن فيما يتعلق بتكوين الملف المرفق بطلب الحصول على القروض الاستثمارية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب ظهور بعض الهيئات المتخصصة في التمويل المتناهي الصغر، تساعد في التمويل لكن بشكل محدود جدا.

2– مؤشرات الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي في النظام المصرفي الجزائري: الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، وتأتي في المرتبة المتوسطة (حيث احتلت المرتبة 13 عربيا) بتراجع هذه النسبة من 50 % في 2014 إلى 43 % في 2017. وسنستعرض فيما يلي أهم مؤشرات الشمول المالي الأساسية المبنية على التكنولوجيا المالية خلال السنوات (2011 –2014 -2017)، من خلال عرض النسب الاجمالية لكل عام، مع اظهار وتحليل أسباب ضعف المؤشرات الخاصة بالنظام المصرفي الجزائري، ومدى تأثيرها على استقراره.

2–1 – تطور مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر خلال السنوات (2011 –2014 –2017): لقياس تطور سياسة الشمول المالي في الجزائر هناك عدة مؤشرات أساسية يمكن الاعتماد عليها، وهي: نسبة الانتشار المصرفي، عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين، عدد الفروع لكل 1000 كلم^2 ، عدد الصرافات الآلية في كل1000 كلم^2، نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين، نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين، وهو ما سنستعرضه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر خلال السنوات (2011 –2014 –2017).

البيان	نسبة الانتشار المصرفي	عدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين	عدد الفروع لكل 1000 كم^2	عدد الصرافات الآلية 1000 كلم^2	نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين	نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين
2011	3.92	2.44	0.61	0.27	2.5	1.4
2014	3.90	1.92	0,64	0.23	3.2	2.3
2017	3.84	2,18	0.67	0.27	3.5	3.02

المصدر: (ولد عوالي و صفيح ، 2021، صفحة 200)

يمثل الجدول أعلاه تطور مؤشرات قياس الشمول المالي في الجزائر خلال السنوات (2011-2014-2017)، حيث نلاحظ أن نسبة الانتشار المصرفي انخفضت في هذه السنوات بنسبة 0.02% و0.06%على التوالي، كما هو الحال أيضا بالنسبة لعدد الصرافات الآلية إلى عدد البالغين حيث كانت النسبة متقاربة تتراوح بين 2.44% و2.18% وهي قيم ضعيفة مقارنة بعدد البالغين في الجزائر، في حين نرى أن عدد الفروع في تزايد خلال هذه السنوات لكن بنسب ضعيفة جدا لا تلبي احتياجات الزبائن رغم الانتشار الجغرافي الواسع لمختلف الوكالات البنكية عبر كامل التراب الوطني، أما بالنسبة لحسابات الودائع والقروض شهدت تحسنا ملحوظ خلال (2011 -2014-2017)، وبذلك يمكن القول أن تطور مؤشرات الشمول المالي يساعد على فتح حساب الاقتراض وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

2-2- النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر: فيما يخص النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014، 2017 فهي تظهر في الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (03): النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر.

السنوات	2011	2014	2017
ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية	%33	%50	%43
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	%1	%2	%3
استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور	-	%16	%8
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	-	-	%8

ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%1	%6	%3
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	%25	%13	%19
ادخار الأموال خلال السنة الماضي	-	%45	%39
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	-	%89	%66

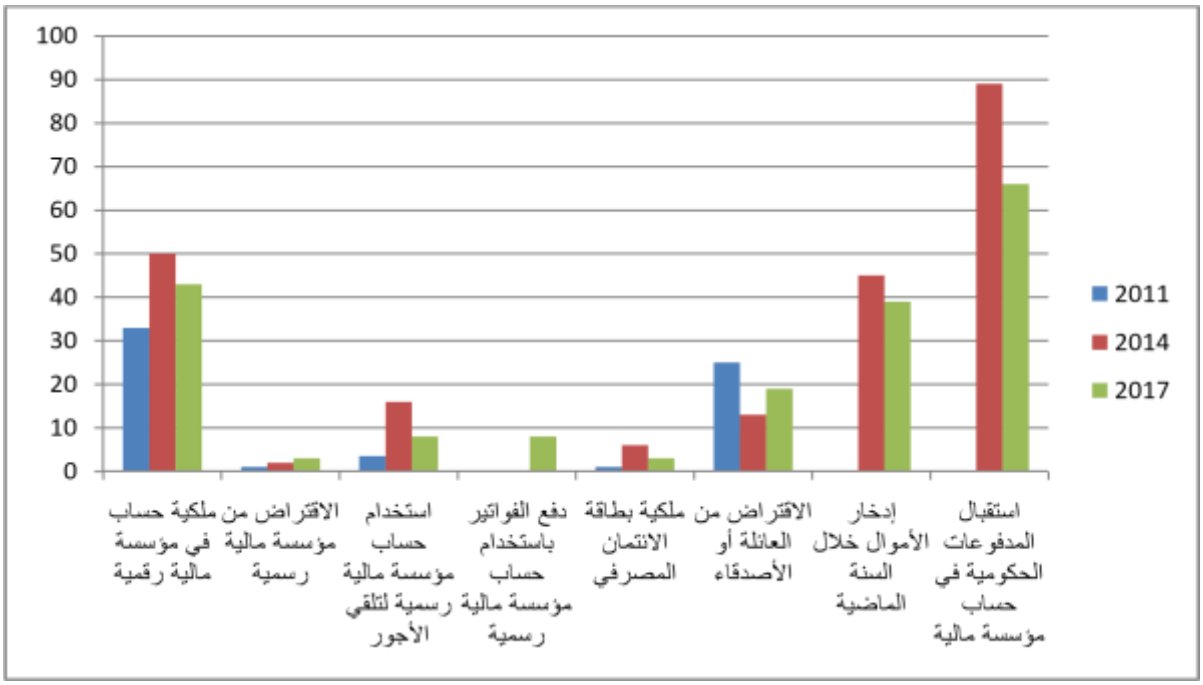
المصدر: (بوطلاعة و آخرون، 2020، صفحة 372)

من خلال معطيات النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014، 2017، والتي تشير أن مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيد، حيث بلغ 33% سنة 2011، و 50% سنة 2014، فيما كان 43% سنة 2017، حيث نجد أن متوسط النسب لهذا المؤشر خلال تلك الفترة كان حوالي 50%، وهو معدل معتبر مقارنة بدول أخرى، وتعكس هذه النسب اندماج عدد كبير من السكان البالغين للمنظومة المصرفية الجزائرية، ومن اسباب هذا الاندماج اجبار الحكومة على فتح حسابات مصرفية أو بريدية نظرا للانتشار الجغرافي الواسع لمكاتب البريد ووكالات البنكية.

بينما لا تزال نسبة الاقتراض في المؤسسات المصرفية في الجزائر منخفضة جدا جدا حيث لم تتعدى 3% سنة 2017، حيث أن عدد المقترضين لم يتجاوز 51 مقترض من بين كل 1000 بالغ إذ يمكن أن يكون لأسباب دينية تكمن في تحريم الربا وندرة المعاملات السلامية، فسجل المؤشر من سنة 2011 إلى سنة 2013 ما بين 39 مقترض إلى 45 مقترض من بين كل 1000 بالغ، ثم انخفضت القيمة قليلا سنة 2014 إلى غاية 2017 ويفسر عذا بارتفاع أسعار الفائدة أي تكلفة القروض طويلة الأجل وإلغاء القروض الاستهلاكية.

أما فيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية الرسمي لتلقي الأجور هو في مستوى عالي قدر بـ 16% سنة 2014 مقارنة بسنة 2017 أين تراجع إلى 8%، كما أن هناك تطور شديد في دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي ملكية بطاقة الائتمان، حيث تم دفع 8% من فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان سنة 2017 ما يقارب 3% وهي لم تتطور كثيرا حيث كانت شبه منعدمة (1%) سنة 2011. لذلك يجب بذل جهود لتحسين من الوضعية والعمل على تعزيز الشمول المالي لجلب كل الأشخاص المستبعدين ماليا، بحيث أن ذلك يدعم تحقيق استقرار مالي في النظام المصرفي الجزائري.

الشكل رقم (01): النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ما نلاحظه من خلال المنحنى البياني أن الشمول المالي عرف زيادة نسبية ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من النساء في الجزائر، حيث بلغت 56% بالنسبة للذكور، في مقابل 29% بالنسبة للإناث من البالغين ، كما يشير أيضا إلى زيادة نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين النساء، حيث بلغت 4% للذكور مقابل 2% للإناث، أي أن هناك فجوة واسعة بين الإناث والذكور بلغت 7% في ملكية الحسابات المصرفية و7% في الاقتراض من المؤسسات الرسمية بسبب صعوبة وصول النساء إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان بصفة متساوية بين فئات المجتمع، كما تعود أسباب الملكية أو عدم الملكية في الحسابات المالية في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلى امتلاك أحد الأفراد لحساب في مؤسسة مالية بودائع 21%، كذلك عدم الثقة في المؤسسات المالية بنسبة 15%. (بوطلاعة و آخرون، 2020، صفحة 251)

3- جهود بنك الجزائر لتحقيق الشمول المالي: تمثل جهود بنك الجزائر في تحقيق الشمول المالي فيما يلي:

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير الإجراءات المصرفية بكافة أشكالها، وتقليل العقبات على جانبي العرض والطلب؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنك المركزي؛
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛
- تحسين البنية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالية على نشر الثقافة المالية؛

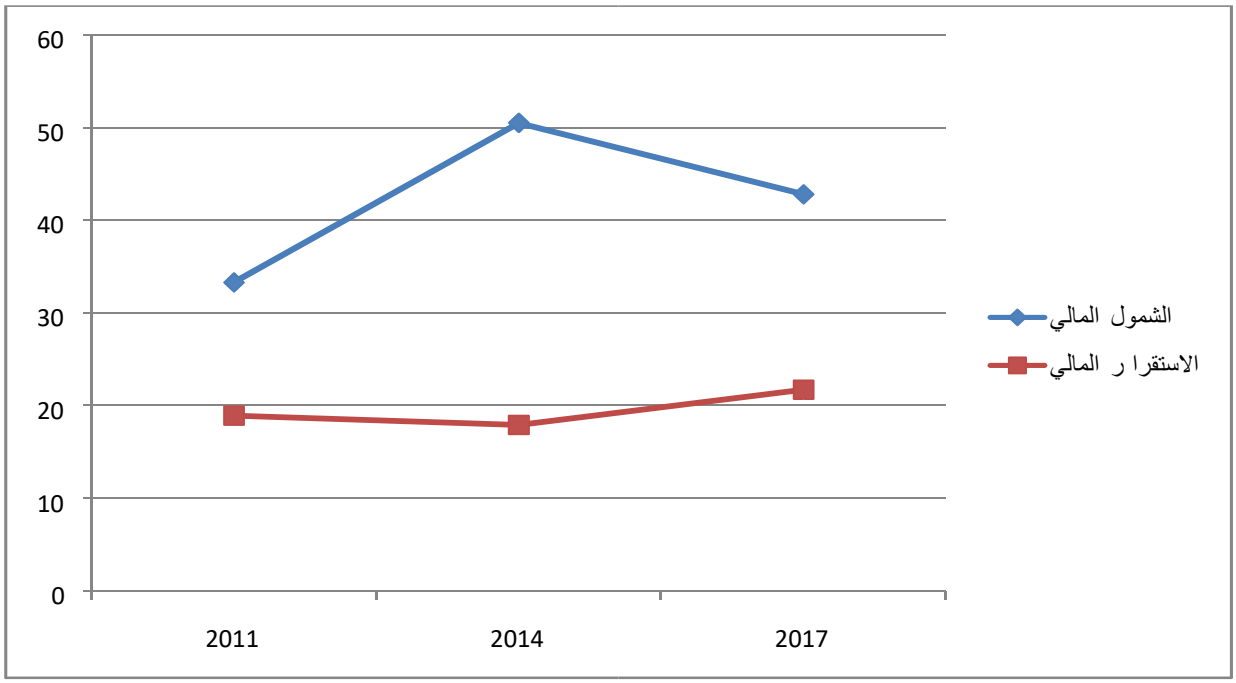
- يعمل البنك على تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، من خلال إعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية؛

- يتم تطبيق الاشتمال المالي بعد دراسة الفجوات المحيطة بجانبي العرض والطلب على الخدمات المالية وبعد ذلك حجر الأساس الذي يتم على إثره وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي، والنجاح في تغطية أكثر ما يمكن من الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة.

رابعا: انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر.

من خلال العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي سيتم التعرف من خلال هذا الشكل على انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي في الجزائر خلال السنوات (2011 -2014-2017):

الشكل رقم (02): مستويات الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر.



المصدر: (سفاري و بن داية، 2021، صفحة 09).

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن تطور مؤشري الشمول المالي والاستقرار المالي لا يعرفان منحى واحد، فإذا تم تقييم كل مؤشر على حدى يلاحظ أن كل منهما يشهد تذبذا في وتيرة نموه ما بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى، في حين أن الجمع بين المنحنيين يؤكد بدوره على عدم وجود ارتباط وصلة قوية بين المؤشرين، فإذا تم اعتماد الدراسات النظرية والتطبيقية في عديد من الدول كمرجع فإن ارتفاع مؤشر الشمول المالي يؤدي إلى تحسين مستوى الاستقرار المالي في

البلد والعكس بالعكس، (سفاري و بن داية، 2021، صفحة 09) في حين أنه ما تم تسجيله في الجزائر سيتم اختصاره في النقاط التالية:

-في سنة 2011 كان مؤشر الشمول المالي يقدر بنسبة 33,3% مقابل 18,9% بالنسبة للاستقرار المالي؛

-وفي سنة 2014 ارتفع مؤشر الشمول المالي إلى 50,5% مقابل 17,9% بالنسبة للاستقرار المالي بحيث أنه انخفض بنسبة 1% رغم التحسن الملحوظ في مؤشر الشمول المالي.

-أما في سنة 2017 سجل مؤشر الشمول المالي 42,8% مقابل 21,7% للاستقرار المالي.

ومن خلال ذلك يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر، وهذا لضعف مستويات الشمول الملي، لذلك يجب على الجزائر بذل المزيد من الجهود لتحسين مستوى الشمول المالي للمحافظة على الاستقرار المالي في النظام المصرفي.

رابعا: النتائج والتوصيات.

بعد الوقوف على أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري، مكنتنا هذه الدراسة من الوصول إلى جملة من النتائج:

- يعد الشمول المالي بعدا أساسيا في تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع، من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية الضرورة لتسوية معاملاتهم المالية وإقامة مشاريعهم، وادخار فوائضهم المالية وذلك دون التمييز، مما يساعد على مكافحة الفقر والجوع، وتوفير مناصب الشغل، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكنهم اقتصاديا واجتماعيا، وبالتالي مساهمتهم الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام؛

- تعتبر التكنولوجيا المالية آداة فعالة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث تسمح بتسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، مما يسهم بوصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع؛

- من خلال تحليل بيانات الشمول المالي في الجزائر اتضح بأنها لا تزال تتمركز في أدنى المستويات عالميا، من حيث مستوى الشمول المالي، وكذا عدم فعالية التكنولوجيا المالية في تعزيزه مما ينعكس سلبا على تعزيز الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري، وهو ما ينفي صحة الفرضية؛

- إن تعزيز الشمول المالي في الجزائر من شأنه التقليل من حجم القطاع غير الرسمي وذلك باعتماد اجراءات تحفيزية للتعامل مع البنوك التجارية؛

- تمتلك الجزائر كل أسباب تحقيق الشمول المالي غير أن غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم قلل من مستوى انتشار واستعمال الخدمات المالية.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها تبين لنا جملة من الاقتراحات والتوصيات نوردها فيما يلي:

- التواصل مع الوسائل الإعلامية المختلفة لتوضيح مدى أهمية الشمول المالي للمواطنين؛

– اعتماد استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك بعد دراسة الامكانات المتوفرة والتحديات والمعوقات؛

– العمل على استمرار الإصلاحات البنكية في الجزائر تماشيا مع مستجدات الصناعة المصرفية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية؛

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول بعضها من بعض في مجال الحلول الرقمية الذي يمكن أن يكون مساعدا في تعميق درجة الشمول المالي، وذلك بوضع البرامج والسياسات لتعميم خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية؛

– إنشاء أدوات مالية مبتكرة لنشر البنية التحتية الرقمية في الجزائر مع التركيز على المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المالية التكنولوجية؛

– تطوير واعتماد سياسات تحقيق الأمن الالكتروني الوطنية لحماية خصوصية البيانات ومكافحة الجريمة الالكترونية.

قائمة المراجع:

–Babasi, M., & Fali, N. (2021). the reality of financial inclusion indicators in the city of setifAsurvey. Mounia Babas ,Nabila Fali, the reality of financial inclusion indicators in the city of setifAsurvey. Economic Researcher Review,N°1. Faculty of Economics commercial and management science. university Al Bashir Ibrahimi. BordjArredj.

– رفيقة بن عيشوبة . صورية صدقاوي . و أمحمد بزارية. (2021). التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا. مجلة الاقتصاد والبيئة. المجلد 04 . العدد01. جامعة مستغانم.

–Abbes, M., & SADI, K. (2018). Constriction d’un indice d’inclusion financière pour les pays Membres de l’organisation de la coopération Islamique (OCI).

-Alliance for financial inclusion .(2013) .measuring financial inclusion (core set of financial inclusion indicators .(Guideline note ,N° 04.Malaysia.

– اسماء سفاري. و آسيا بن داية. (2021). تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على إستقرار القطاع المصرفي– دراسة حالة الجزائر–. مجلة الإقتصاد الصناعي. العدد 1. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر باتنة.

– أسيا سعدان. و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي. مجلة دراسات وأبحاث. المجلد 10 العدد 3. جامعة الجلفة.

–أمينة ولد عوالي .و صادق صفيح. (2021). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 2017/2010. مجلة دفاتر البحوث العلمية. العدد 2، المركز الجامعي مرسلي عبد الله. تيبازة .

– الوليد طلحة. (2019). صندوق النقد العربي. تم الاسترداد.2022.08.02 من دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي: https://www.amf.org.ae/ar/content

– أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية. و مؤسسات النقد العربية. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

- بشار أحمد العراقي. و زهراء النعيمي النعيمي . (2018). الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي. المؤتمر العالمي الثاني حول الشمول المالي. اربيل: جامعة جيهان للعلوم الادارية والمالية.

- حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد الدولي، العدد1، الإمارات العربية المتحدة.

- رفيقة صباغ. و سليمة غرزي غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية واقع وأفاق. مجلة أبعاد اقتصادية، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوقرة: بومرداس.

- زهرة سيد أعمر . و دحمان بن عبد الفتاح . (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 08. العدد01. أدرار.

- عمار ياسين اوسياف. و شافية شاوي. (2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. العدد97. مخبر التنمية المحلية المستدامة: الزراعة، التنمية الريفية والسياحية. كلية العلوم الايكولوجية. جامعة باجي مختار عنابة.

- محمد بوطلاعة. وآخرون. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا. مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 2. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي.

- محمد ماجد محمود أبودية . (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. مذكرة ماجستير . كلية الاقتصاد. مصر: جامعة الأزهر .

- محمد أمين زايخ، و محمد يونسي. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -تجربة المملكة العربية السعودية -749. دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10 ، العدد 1،المركز الجامعي تيبازة.

- نهلة أبو العز. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد10، كلية الدراسات الإفريقية العليا، القاهرة.

- وفاء حمدوش. (2020). أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية. العدد1. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة.

بطاقة المشاركة في الملتقى الوطني الافتراضي حول:

الشمول المالي في الجزائر: الواقع والأفاق

يوم:13 أكتوبر 2022

جامعة فرحات عباس سطيف-1

معلومات المشاركين	
اللقب: صايفي	**اللقب:** جدي
الاسم: عمار	**الاسم:** أمنة
الرتبة: أستاذ محاضر "أ"	**الرتبة:** طالبة دكتوراه الطور الثالث
التخصص: اقتصاديات المالية والبنوك	**التخصص:** اقتصاد نقدي و بنكي
المؤسسة: جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل	**المؤسسة:** جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
الهاتف: 0777509270	**الهاتف:**0657851108
العنوان الالكتروني: ammarsaifi@yahoo.fr	**العنوان الالكتروني:**amina.djeddi@gmail.com

عنوان المداخلة: دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

محور المداخلة: المحور الخامس: دور التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

لغة المداخلة: اللغة العربية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر استنادا إلى قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي، وقاعدة بيانات مسح الوصول إلى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي، مع إبراز أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى تقنيات ومجالات التكنولوجيا المالية وتأثير استخداماتها على تعزيز الشمول المالي وزيادة عدد الحاصلين على الخدمات المالية في الجزائر.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تسجل مستويات متدنية في مؤشرات الشمول المالي بالمقارنة مع المعدلات العالمية، كما توصلت الدراسة إلى أن اعتماد التكنولوجيا المالية في الجزائر ساهم بشكل ملحوظ في زيادة سرعة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وهو ما يعني أنها تساهم في تحسن مستوى الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية، مؤشرات الشمول المالي.

Abstract:

This study aims to identify the reality of financial inclusion in Algeria based on the financial

inclusion database of the World Bank and the database of the Access to Financial Services Survey database of the International Monetary Fund, highlighting the importance of financial technology and its role in promoting financial inclusion in Algeria, By referring to the techniques and fields of financial technology and the impact of its uses in enhancing financial inclusion and increasing the number of beneficiaries of financial services in Algeria.

The study found that Algeria records low levels in financial inclusion indicators compared to global rates. The study also found that the adoption of financial technology in Algeria has contributed significantly to increasing the speed of access to and use of financial services, which means that it contributes to improving the level of financial inclusion.
Keywords: financial inclusion, financial technology, financial services, indicators of financial inclusion.

دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

د. عمار صايفي –جامعة جيجل
ammarsaifi@yahoo.fr
ط د. أمنة جدي –جامعة جيجل
amina.djeddi@gmail.com

مقدمة:

يعد الشمول المالي أحد أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والمصرفية، فقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من طرف صناع القرار في كافة أنحاء العالم، وقامت غالبية الدول المتقدمة والنامية بإتباع سياسة تضمن تحقيق الشمول المالي، من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم.

في المقابل لعب انتشار التكنولوجيا المالية دور متزايد في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق استراتيجياته والتي عملت مختلف دول العالم على تطبيقها بما في ذلك الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال. وعلى غرار جميع الدول، وضعت الجزائر استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية مع استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات المالية.

غير أنه لا يزال أكثر من نصف البالغين في العالم بعيدين عن الخدمات المالية، وكذا التطور الكبير الذي عرفته التكنولوجيا في مجال الاتصال والرقمنة، ونجد أن أكثر نسبة تتمركز في البلدان الفقيرة في العالم، وتعتبر الجزائر ضمن هذه المجموعة، إذ تعاني الجزائر من ضعف وعجز كبير في استفادة مجتمعها من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي.

مشكلة الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تظهر من خلال زيادة الاهتمام بالشمول المالي، لما له من دور كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وكذلك الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز وإرساء الشمول المالي.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في الآتي:

- التطرق إلى الجانب النظري لكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية.
- إيضاح دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.
- تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.
- التطرق لفرص وآليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة التي تقوم على تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها.

هيكل الدراسة: قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

- أولا: الإطار النظري للشمول المالي والتكنولوجيا المالية.
- ثانيا: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.
- ثالثا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

أولا: الإطار النظري للشمول المالي والتكنولوجيا المالية.

1. مفهوم وأهمية الشمول المالي:

1.1 . مفهوم الشمول المالي:

عرفت **مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI**: بأنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".(بلحرش عائشة، 2022، صفحة 141)

كما عرفت كل من **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)** الشمول المالي على أنه:" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي "(عزاوي اسامة، 2020، صفحة 108)

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن الشمول المالي هو ضمان وصول المنتجات والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع بتكلفة معقولة ووقت مناسب.

2.1.أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي فيما يلي (قاسي يسمينة، 2022، صفحة 600):

- يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المستبعدين من التعامل مع النظام المالي الرسمي.(غربي ناصر صلاح الدين، 2021، صفحة 373).

- زيادة القدرة التنافسية بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لزيادة الحصة السوقية.
- تحسين الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب ورواد الأعمال وأصحاب الحرف.
- تضمين خدمات مالية تشمل متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين فرص العمل من خلال خلق مشاريع تتناسب مع الفئات الهشة في المجتمع.
- تشجيع الأنشطة غير الرسمية على تبني طرق رسمية في نشاطها.

2. أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى:(حسين، 2018، صفحة 4.5)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف الأفراد بأهمية الخدمات المالية والمصرفية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي؛
- دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الأصول المصرفية، وجذب المصارف لعملاء جدد، وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة.

3.مبادئ الشمول المالي وفقا لمجموعة G20:

فيما يلي المبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي المعتمدة من طرف مجموعة الـ G20:(بلحرش عائشة، 2022، الصفحات 142,143)

- **القيادة:** من خلال غرس التزام حكومي واسع النطاق اتجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف حدة الفقر.
- **التنوع:** تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات.
- **الابتكار:**عن طريق تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.
- **الحماية:** تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة.
- **تمكين العملاء:** من خلال تمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فانه لابد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية.

- **التعاون:** تهيئة بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص.
- **التناسب:** وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتتالية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة.
- **إطار العمل:** يجب أن يستند الإطار العملي على المعايير والممارسات الدولية والظروف المحلية، لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة.

4. مؤشرات قياس الشمول المالي:

تتمثل مؤشرات قياس الشمول المالي فيما يلي:(قاسي يسمينة، 2022، صفحة 601)

1.4. مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمة المالية:

- عند نقاط الوصول لكل 1000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع، ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2.4. مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كتاب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كتاب ائتمان منتظم.
- تعداد معاملات التجزئة عبر التقنية للفرد.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال السنة.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3.4.مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية:

- القدرة على تحمل التكاليف: معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بقاء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- الشفافية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.

5. مفهوم التكنولوجيا المالية:

1.5.تعريف التكنولوجيا المالية:

- **عرفها مجلس الاستقرار المالي على أنها:** ابتكار مالي يمكن أن ينتج نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات ذات تأثير مادي على الأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية (sadlakowski & sobieraj) .
- **يعرف البنك الدولي التكنولوجيا المالية:** على أنها خلق لفرص وتحديات جديدة للقطاع المالي، من المستهلك، إلى المؤسسة المالية، إلى المنظمين.(the world bank.(nd), 2021)

ومما سبق يمكن القول أن التكنولوجيا المالية هي كل ابتكار يعتمد على التكنولوجيا من اجل تطوير القطاع المالي، وتحسين الخدمات وكذا تخفيض تكاليفها.

2.5.خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن ذكر أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:(محمد امين زايخ، 2022، صفحة 750).

- تعتبر التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف في المجال المالي، وكذا المناهج والطرق والأساليب المالية والمصرفية.
- تعتبر التكنولوجيا المالية أهم وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية لتحقيق مختلف أهدافها.
- لديها المرونة والقدرة إذ توفر شريحة واسعة من العروض للشركات الناشئة.
- تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بالسرعة، إذ تقوم شركات التكنولوجيا المالية بإنجاز المعاملات في بضعة دقائق.
- استخدام التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية يجعلها أكثر مرونة، وتساهم في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية.
- استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي يضمن تحقيق الاستقرار بين القطاع المالي والاقتصادي من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة وإدارة المخاطر.

6. أهمية التكنولوجيا المالية:

تكتسب التكنولوجيا المالية أهمية كبيرة خاصة في الوضع الراهن في مختلف البلدان المتقدمة منها والنامية، ومن بين أهم فوائد التكنولوجيا المالية نورد ما يلي:(عبد الغاني مولود، 2019، صفحة 15)

- تعزيز الإبداع والابتكار في القطاع المالي وتنمية المعاملات الاقتصادية.
- رقمنه القطاع المالي وتحقيق المصداقية والشفافية.
- تعزيز الرغبة للتعاملات وكسب الزبائن وتوسيع شريحة القطاع المالي.
- تسهيل إتاحة مصادر التمويل لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل المعاملات التجارية الكبرى والمساهمة في توسيع النشاطات المالية.
- استخدام التكنولوجيا المالية يضمن الامتثال للوائح التنظيمية والحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي.

7.مجالات التكنولوجيا المالية:

تشمل التكنولوجيا المالية على مجموعة من القطاعات من أهمها:(ذهبية لطرش، 2020، صفحة 95)

- **عمليات الدفع والتحويلات:** وهي تحل محل أنظمة الدفع التقليدية أوتحويل الأموال.
- **الإقراض:** ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل (منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي).
- **التمويل الشخصي/ المؤسسي:** يجمع بين الخدمتين السابقتين من خلال توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية.
- **الخدمات المصرفية للمستثمرين/ أسواق رأس المال:** خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية.
- **تكنولوجيا التأمين:** تقدم منتجات التأمين للعملاء أو حلولا أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب لشركات التأمين.
- **إدارة الثروات:** تقدم حلولا لإدارة الثروات لعملائها بدعم من التعليم العالي.
- **تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية:** تساعد الشركات على الامتثال للأنظمة.
- **سلسلة الكتل:** وهي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفرة.

8. دور التكنولوجيا المالية في دعم الوصول إلى الشمول المالي:

تعد التكنولوجيا المالية سبيلا لحل بعض المشاكل المتمثلة بالتكلفة المرتفعة للخدمات وبعد المسافات بين المناطق النائية ومركز الخدمات المالية، فالتكنولوجيا المالية تتمتع بالمرونة المطلوبة إذ تسمح التكنولوجيا بإيصال الخدمات من خلال الأجهزة الذكية إلى ابعد نقطة ممكنة فهي تصل إلى مختلف الشرائح المجتمعية بتكلفة منخفضة للغاية وأكثر أمنا وشفافية، وكذلك تتيح البيانات المشتركة للزبائن الموجودة لدى مزودي الخدمة، وقد نشر البنك الدولي دراسة على الشمول المالي أكد فيها أن هناك تحسنا ملحوظا في الآونة الأخيرة في نسبة الحاصلين على خدمات مالية في العالم إذ بلغت نسبتهم 69%. من البالغين، وهذه النسبة تشير إلى تحسن جيد في نسبة الشمول المالي وهذا بفضل التكنولوجيا المالية، فالابتكارات التي قدمتها التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية معتمدة على التقدم التكنولوجي.(مصطفى سلام عبد الرضا، 2020، صفحة 154)

ثانيا: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى الشمول المالي، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي التي تصدر عن البنك الدولي وقاعدة بيانات مسح الوصول إلى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي أكبر مجموعات بيانات حول كيفية قيام البالغين بالعمليات المالية أو القرب منها وهو ما سنقوم باعتماده في هذه الدراسة لتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر.

1.مؤشر ملكية حسابات في مؤسسات مالية رسمية:

وهو مؤشر الشمول المالي العام، ويقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة الذين أبلغوا عن امتلاكهم حسابات في مؤسسات بنكية أو بريدية.

الجدول رقم01: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية للبالغين (فوق 15سنة).

البيان	الكل				إناث				ذكور			
السنوات	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
النسبة%	33.3	50.5	42.8	44.1	20.4	40.1	29.3	31.2	46.1	60.9	56.3	56.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية في الجزائر عرفت تذبذبا واضحا خلال السنوات الثلاث محل الدراسة وذلك لكلا الجنسين الإناث والذكور وهو ما انعكس على النسبة الكلية أيضا، حيث سجلت ارتفاعا معتبرا من 33.3 % سنة 2011 إلى 50.5 % سنة 2014، قبل أن يتراجع في سنة 2017 إلى نحو 42.8%. والسبب في هذا التذبذب يعود إلى عدم وجود خطة إستراتيجية متبعة في الجزائر تهدف إلى تعزيز الشمول المالي.

كما يظهر من الجدول أيضا أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث في ملكية الحسابات في المؤسسات المالية وهي تتغير في نفس الاتجاه بالزيادة أو النقصان خلال سنوات الدراسة، وهي في المجموع أقل من المعدل العالمي 68.5% عام 2017 و 76.2% عام 2021، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر وإلى عدم امتلاك الأموال أو نقص مصدرها، بالإضافة إلى نقص الثقة في المؤسسات المالية.

2.مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

يعتبر مؤشر القرض ذات أهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغين (15سنة فما فوق).

الجدول رقم02: نسبة الأفراد الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية (فوق 15سنة).

البيان	الكل				إناث				ذكور			
السنوات	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
النسبة%	1.5	5.8	5	3.8	0.5	4.9	3.3	2.3	2.5	6.8	6.6	5.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن نسبة البالغين أكبر من 15سنة الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم تتعدى عتبة 06% في المجموع خلال سنوات الدراسة، وقد بلغت أعلى نسبة لها في عام 2014 عند نسبة 5.8% قبل أن تتراجع في سنتي 2017 و 2021 وتبلغ نحو 5% و 3.8% على التوالي وهي أقل من المعدل العالمي 22.7% عام 2017 و 28.4% عام 2021. ويرجع هذا الانخفاض إلى تعقيد وصرامة شروط الحصول على القروض من المصارف التجارية والمؤسسات المالية.

3.مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم 03: الادخار في المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (فوق 15سنة).

البيان	الكل				إناث				ذكور			
السنوات	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021	2011	2014	2017	2021
النسبة%	4.3	13.8	11.4	16.1	3	5.7	8.4	13.7	5.7	21.9	14.4	18.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي:

databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

من خلال الجدول رقم 03 يتبين لنا أن نسبة الادخار في المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين فوق من 15سنة في الجزائر عرفت تحسنا معتبرا خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت من 4.3% سنة 2011 إلى 13.8% سنة 2014، قبل أن تعاود الانخفاض سنة 2017 وتسجل 11.4%، لتعرف سنة 2021 قفزة نوعية إلى نحو 16.1% وهي الأعلى خلال فترة الدراسة، ورغم ذلك فهي تبقى دون المعدل العالمي والذي بلغ نحو 29.4%.

ويرجع هذا الانخفاض في النسب لعدة أسباب منها ضعف الأجور والقدرة على الادخار، وارتفاع معدلات التضخم، وتجنب الفوائد الربوية، كما يرجع سبب تفوق فئة الذكور على فئة الإناث وبفارق واسع إلى كون فئة الذكور هي الفئة الغالبة من اليد العاملة في الجزائر.

4. مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ:

يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفروع البنكية في الجزائر لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات 2005 إلى 2020.

الجدول رقم 04: عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ للفترة 2005– 2020

السنوات	2005	2008	2011	2014	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	4.72	5.24	5.18	5.21	5.22	5.24	5.25	5.25	5.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: data.imf.org

نلاحظ من خلال الجدول 04 أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر تماما خلال سنوات الدراسة بنفس القيمة التي قدرت بنحو 05 فروع وذلك مند 2008، فالجزائر لا تمتلك إلا 05 فروع لكل 100 ألف بالغ، أي أن هناك ضعف في انتشار في القطاع المصرفي، وهو ما يعني ضعف في البنية التحتية البنكية في الجزائر، والذي لا يزال أقل من المعدلات العالمية، حيث بلغ المعدل في تركيا سنة 2021 نحو 12.68، وفي تونس نحو 22.28 و 33 في فرنسا.

5.مؤشر استخدام الصراف الآلي:

يقيس مدى انتشار واستخدام أجهزة الصراف الآلي في الجزائر من قبل الأشخاص الذين لديهم حساب في مؤسسات مالية.

الجدول رقم 05: عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ).

السنوات	2005	2008	2011	2014	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	1.5	4.2	6.10	7.61	9.13	9.54	9.33	9.31	9.30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: data.imf.org

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن معدل انتشار أجهزة الصراف الآلي ATMs في تزايد ملحوظ خلال سنوات الدراسة بالرغم من أن المعدلات المحققة ضعيفة في الجزائر بسبب ضعف الشمول المالي في القطاع البنكي، وهي تتزايد بشكل تدريجي حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي نحو 6 أجهزة لكل 100 ألف بالغ في سنة 2011، ليرتفع إلى نحو 9 أجهزة مند سنة 2017. ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي إلى توسيع استخدام هذه الأجهزة على مستوى البنوك ومكاتب البريد في عديد من النقاط، وقد بلغ عدد هذه الأجهزة سنة 2019 نحو 1621 جهاز.

وعلى الرغم من ذلك يبقى مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر عند مستويات متدنية بالمقارنة مع المؤشرات العالمية والعربية، حيث بلغ العدد عام 2021 في تونس نحو 33.22، وفي الإمارات نحو 51.70، وتركيا 80.87، وفرنسا بنحو 93.54 وبريطانيا 96.28جهاز لكل 100 ألف بالغ.

وبالنظر إلى مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر لكل 1000 كيلومتر مربع نجد أيضا ضعفا كبير في انتشار هذه الأجهزة، وقد سجل عام 2021 أفضل معدل بنحو 1.20 جهاز لكل ألف كيلومتر كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: عدد أجهزة الصراف الآلي (لكل ألف كلم2).

السنوات	2005	2008	2011	2014	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	0.15	0.44	0.68	0.89	1.12	1.18	1.17	1.19	1.20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: data.imf.org

وبهذا تحتل الجزائر مراتب ومستويات متأخرة مقارنة بالمعدلات العالمية والعربية، حيث بلغ المعدل عام 2021 في تونس نحو 19.34، و في تركيا 67.87، و في الإمارات 61.90 و 220.72 في بريطانيا.

ثالثا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يعود مشروع دمج التكنولوجيا الحديثة مع العمليات المالية في الجزائر إلى سنة 1995، بإنشاء الشركة النقدية للعلاقات التلقائية مابين البنوك، والتي بدورها أسست سنة 1996 الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك، حيث بذلت الجزائر جهود كبيرة جدا من أجل تبني الشمول المالي في أنظمتها المصرفية.

1. خدمات السحب والدفع الالكترونيين في الجزائر:

استخدمت المصارف في الجزائر أجهزة السحب الآلية سنة 2005 باستخدام البطاقة البنكية، أما عمليات الدفع الالكتروني بدأ العمل بها سنة 2007، وفيما يلي تطور عمليات السحب والدفع الالكترونية في المصارف الجزائرية:

الجدول رقم07: تطور عمليات السحب والدفع الالكترونيين الخاصة بالمصارف في الجزائر للفترة(2016-2019).

السنوات	عدد أجهزة السحب الآلي	إجمالي عدد عمليات السحب	عدد أجهزة نهائي الدفع	العدد الإجمالي لعمليات الدفع
2016	1370	6868031	5049	65501
2017	1443	831070	11985	122694
2018	1441	8833913	15397	195898
2019	1621	9929652	23762	274624

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي، عبر موقع الانترنت Dz/ar/active-retrait-sur-atm/http// giemonetique

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07، أن هناك ارتفاع في عدد عمليات السحب والدفع لالكترونيين خلال سنوات الدراسة، فقد كانت عمليات السحب في ارتفاع، حيث بلغت 6868031 عملية سحب سنة 2016، وارتفعت سنة 2019 إلى 9929652 عملية سحب، وهذا راجع إلى ارتفاع عدد أجهزة السحب. أما عمليات الدفع هي الأخرى كانت مرتفعة، حيث ارتفعت من 65501 عملية سحب سنة 2016 إلى 274624 عملية دفع سنة 2019، وهذا راجع إلى زيادة عدد أجهزة الدفع النهائي.

2.1.الدفع عبر الانترنت:

أتيحت خدمت الدفع عبر الانترنت في الجزائر أول مرة سنة 2016، وقد استهدف في البداية القائمين على الفوترة كشركات توزيع الماء والكهرباء، الهاتف، التأمين وبعض الإدارات، وفي سنة 2018 صدر قانون التجارة الالكترونية، غير أن هذا النمط من الخدمات لم يلق الرواج.

الجدول رقم08: تطور عدد عمليات الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات في الجزائر (2016–2021).

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
هاتف/اتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135
النقل	388	5677	871	6292	11350	72164
التامين	51	2467	6439	8342	4845	8372
الكهرباء والماء	391	12414	29722	38806	85676	120841
الخدمات الإدارية	0	0	1455	2432	68395	155640
الخدمات	0	0	0	5056	213175	457726
بيع السلع	0	0	0	0	235	13468
العدد الإجمالي للعمليات	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346
المبلغ الإجمالي (مليون دج)	15.01	267.99	332.99	503.87	5423.72	11176.47

المصدر: إحصائيات تجمع النقد الآلي، عبر موقع الانترنت: Dz/ar/active-retrait-sur-atm/http// giemonetique

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن عمليات الدفع عبر الانترنت كانت متأخرة في قطاع الخدمات وبيع السلع، وقد تم تسجيل أولى عمليات الدفع عبر الإنترنت لبيع السلع في سنة 2020 بنحو 235 عملية، لترتفع بعد ذلك في السنة الموالية إلى 13468 عملية دفع، ما يعني وجود تطور ملحوظ في عدد العمليات، وهو ما نلاحظه أيضا في عدد العمليات بالقطاعات الأخرى والتي تعرف زيادات مهمة من سنة إلى أخرى خاصة مند سنة 2020، الأمر الذي انعكس بشكل واضح في التطور

السريع في العدد الإجمالي للعمليات. حيث قفز العدد من 202.480 عملية بقيمة 503.8 مليون دج سنة 2019 إلى 4.593.960 عملية وبقيمة 5423.7 مليون دج عام 2020، أي زيادة بنسبة 2168% في عدد العمليات و زيادة بنسبة 976% في المبلغ الإجمالي للعمليات.

وهو ما يعني أن هناك تحسن في عمليات الدفع عبر الانترنت، ورغم ذلك فهي لا تزال دون المستوى وتتطلب مزيد من الاهتمام والترويج وتوفير الوسائل اللازمة لذلك.

2.1. العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

تقع على البنك المركزي مسؤولية صياغة إستراتيجية تعزيز الشمول المالي باعتباره المشرف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، إذ أن البنك المركزي هو الذي يمنح الترخيص والاعتماد وهو الذي يتابع كل تطورات القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره.

وتبرز أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي من خلال: (صندوق النقد العربي، 2015).

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي.
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
- تحديد نقاط الضعف والقوه في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي.
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
- توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة.
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة بشكل يسهل انجاز بناء إستراتيجية متكاملة.
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجي.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن الشمول المالي في الجزائر وعلى الرغم من الجهود المبذولة لا يزال دون مستويات الشمول المالي في العالم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن 44.1 % فقط من السكان البالغين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية عام 2021، أي أن نسبة السكان الذين لا تتوافر لهم فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية تصل إلى نحو 55.9% وترتفع هذه النسبة عند النساء إلى نحو 68.2%.

ولتحسين مستوى الشمول المالي في الجزائر ينبغي على الحكومة تسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والحسابات المصرفية من خلال التشجيع على الانتشار المصرفي وفتح وكالات جديدة للتقرب أكثر من العملاء، واعتماد التكنولوجيا المالية

وتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي، مع إطلاق مبادرات للتوعية وتعريف الأفراد بالخدمات المالية المتاحة وطرق الدفع الحديثة الممكنة.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التالية:

- الشمول المالي هو تسهيل وصول المنتجات والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، كل حسب احتياجاته، حيث تقدم لهم بجودة وأسعار معقولة. بهدف خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء و الرفاه الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.
- يسمح استخدام التكنولوجيا المالية على تسجيل وتسريع المعاملات المالية، وتقريب الخدمات من العملاء، مما يساهم في وصولها لكافة فئات المجتمع وبأقل التكاليف، ونظرا للامتيازات التي توفرها فقد استطاعت أن تستقطب شريحة كبيرة من المتعاملين، الأمر الذي يؤدي لتعزيز الشمول المالي.
- هناك عدة مؤشرات تكشف مستوى الشمول المالي ، وهي في الجزائر دون المستوى المطلوب مقارنة بالمعدلات العالمية والعربية، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف الانتشار المصرفي وغياب إستراتيجية وطنية واضحة المعالم للشمول المالي مما يجعله في بداية تطبيقه.
- إن تعزيز الشمول المالي في الجزائر من شأنه التقليل من حجم القطاع غير الرسمي وذلك بزيادة المنافسة بين البنوك واعتماد إجراءات تحفيزية للتعامل معها.
- لدى الجزائر كل المقومات والإمكانيات التي تساهم في تحقيق الشمول المالي غير أن غياب إستراتيجية وطنية واضحة المعالم قلل من مستوى انتشاره واستخدام الخدمات المالية.

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية.

- العمل على تزويد الأفراد بالثقة والوعي بمختلف الجوانب المالية.
- تطوير البنية التحتية والتقنية للنظام المالي الجزائري، ووضع تشريعات في مجال التكنولوجيا المالية.
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.
- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة ترتكز على الأخذ بعين الاعتبار الشمول المالي كمتغير أساسي ضمن الإصلاح المصرفي.

قائمة المراجع:

1. sadlakowski، & sobieraj. (n.d.). the development of the finteh industry in the visegrad group countries. world scientific news، p. 21.

2. the world bank.(nd). (2021).

3. ذهبية لطرش، س. ح .(2020) .واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية واهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة.

4. صندوق النقد العربي .(2015) .متطلبات تبني استراتجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.ابوظبي: صندوق النقد العربي.

5. عزاوي اسامة، ر. ت2020) .، جوان .(تعزيز الشمول المالي كالية في تحقيق الاستقرار المالي .مجلة العلوم التجارية والتسيير، .

6. فتيحة علالي عبد الغاني مولود. (2019). الابتكار في التكنولوجيا المالية كألية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق. مجلة الاقتصاد والبيئة.

7. قاسي يسمينة، م. م2022) .، مارس .(دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنموالاقتصادي في الجزائر .مجلة اقتصاد المال والاعمال.

8. محمد امين زايخ، م. ي .(2022) .دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-تجربة المملكة العربية السعودية .-دفاتر البحوث العلمية.

9. مسعد خالد بلحرش عائشة. (افريل، 2022). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية.

10. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion

11. قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: data.imf.org

12. إحصائيات تجمع النقد الآلي، على الموقع الالكتروني: Dz/ar/active-retrait-sur-atm/ http// giemonetique

13. مصطفى سلام عبد الرضا واخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتجية الشمول المالي' بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري، مجلووراث للبحث العلمي.2020.

14. غربي ناصر صلاح الدين، سعدوني محمد، بوغرارة بومدين، سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة دفاتر،2021.

15. أحمد نوري حسين، نغم حسين النعمة، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد، 2018، ص 04، 05

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة فرحـــات عباس سطيف 1 — كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وحدة البحث PRFU رقم: F03N01UN190120210004

"دور الشمول المالي في تعزيز الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة
تجارب دولية رائدة واستفادة الجزائر منها"

تنظم ملتقى وطني افتراضي حول: الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق

مداخلة بعنوان: الصيرفة الإلكترونية كنموذج لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

يـــوم: 13 أكتوبر 2022

من إعداد الباحثتين:

نصيـــرة كريمـــات — دكتوراه ل.م.د تسويق الخدمات
جامعـــــة غرداية — الهاتف: 0662124569
البريد الالكتروني: naciraimen@univ-ghardaia.dz

خولـــة قريـــشي — دكتوراه ل.م.د تسويق الخدمات
جامعـــــة غرداية — الهاتف: 0698102125
البريد الالكتروني: korichi.khaoula@gmail.com

الملخص:

سمحت هذه الدراسة بتسليط الضوء على أسلوب حديث من أساليب المعاملات الإلكترونية في القطاع المالي ألا وهو أسلوب الصيرفة الإلكترونية مع التركيز على دورها في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، وكذا أهم المتطلبات الواجب تسخيرها والتحديات التي تعيق نجاحها في الوصول إلى كافة شرائح المجتمع؛ وأهم ما خلصت الدراسة إليه هو ضرورة تكثيف جهود الدولة في تشجيع التحول إلى الصيرفة الإلكترونية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المالي على المستوى العالمي ومواجهة تزايد حدة المنافسة لتعزيز الشمول المالي خاصة في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية التي تشهدها الجزائر مؤخرا.

Abstract :

This study allowed to shed light on a modern method of electronic transactions in the financial sector, which is the method of electronic banking with a focus on its role in achieving financial inclusion in Algeria, as well as the most important requirements to be harnessed and the challenges that hinder its success in reaching all segments of society; The most important finding of the study is the need to intensify the state's efforts to encourage the transition to electronic banking in order to keep pace with developments in the financial sector at the global level and to confront the increasing intensity of competition to enhance financial inclusion, especially in light of the financial and banking reforms that Algeria is witnessing recently.

مقـــدمة:

نتيجة للنمو المتسارع للتكنولوجيا مؤخرا، تطور القطاع المالي عبر عدة مراحل أهمها ظهور ما يسمى بالتكنولوجيـا الماليـــة (Fin-Tech)، مما نتج عنه انتشار الصيرفة الإلكترونية (E-Banking) بما تحققه من فوائد عديدة كرفع مستوى المنافسة وتحسين نوعية الخدمات المالية وتقديم أفضل العروض لجلب الزبائن وكسب رضاهم؛ حيث يعتبر استخدام التقنيات الحديثة في القطاع المالي من العوامل المساعدة على انتشار ووصول الخدمات المالية لشريحة كبيرة من المجتمع ومن ثم تحقيق الشمول المالي الذي أضحى المبتغى الذي تصبو إليه كل الدول على غرار الجزائر التي عملت على مواكبة هذه التطورات بتطوير آليات عمل البنوك بدءا من البنية التحتية لمنظومات شبكات الربط الواسعة وصولا إلى أرقى النظم البنكية، لكن ضعف الوعي الثقافي والتكنولوجي والمالي للأفراد، لا زال يقف عائقا أمام حصولهم على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة وتحقيق الهدف المنشود، ومن هنا تبرز معالم الإشكالية الجوهرية للدراسة على النحو التالي:

" ما هو دور تبني الصيرفة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟".

سنحاول – من خلال هذه الورقة البحثية– الإجابة على الإشكالية المذكورة سابقا، بتسليط الضوء على مفهومي الصيرفة الإلكترونية والشمول المالي في الجزئين الأول والثاني من الدراسة، أما الجزء الثالث فخصص لدراسة واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إعطاء تصور واضح عن مدى ضرورة التوجه نحو تبني الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من أجل الاستفادة من المزايا والفوائد المحققة في عصرنة هذا القطاع من أجل الوصول إلى الشمول المالي في ظل مجموعة من المتطلبات والتحديات التي تفرضها البيئة المحلية والعالمية ، وتهدف إلى:

- ✓ التعريف بمصطلح الصيرفة الإلكترونية وخصائصها، وكذا استعراض أهم أدواتها وأنواعها؛
- ✓ تسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي والوقوف على أهم أبعاده ومؤشراته؛
- ✓ رصد واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

للوصول إلى الأهداف المذكورة اعتمدت الدراسة في تشكيل إطارها النظري على المنهج الوصفي، كما دعمت بإحصائيات رقمية للمساعدة على فهـم الواقع واستخلاص النتائج.

أولا: ماهية الصيرفة الإلكترونية:

تعد الصيرفة الإلكترونية من أهم نماذج الابتكار في القطاع المالي والمصرفي على مستوى المنتجات، لذا وجب على مؤسسات القطاع إدراجها في استراتيجياتها لمسايرة التطور التكنولوجي والتصدي للمنافسة الشرسة وخدمة الزبائن المتزايدين بجودة عالية طول أيام الأسبوع وساعات اليوم وإعادة النظر في مزيجها التسويقي التقليدي الذي أصبح غير كاف لتحقيق ذلك [1]:

1/ مفهوم الصيرفة الإلكترونية ونشأتها:

يقصد بالصيرفة الإلكترونية إجراء المعاملات المالية بين المؤسسات الاقتصادية والمالية والأفراد والحكومات بطرق إلكترونية بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة والابتكار، وذلك من أجل السيطرة على التكاليف لتحسين الربحية[2]، سواء تعلق الأمر بـ: السحب، الدفع، الإئتمان، التحويل، التعامل في الأوراق المالية أو غيرها ذلك من الخدمات[3]؛ فالصيرفة الإلكترونية هي تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال الأنترنيت والموزعات لآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسب الشخصي، فهي تتيح الخدمة عن بعد 24/24 ساعة 7/7 أيام في الأسبوع بسرعة فائقة بتكلفة أقل دون الانتقال إلى البنك.[4]

تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية القرن الماضي مع ظهور النقد الإلكتروني، حيث استخدمت في فرنسا بطاقات كرتونية في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية على مستوى البريد في أمريكا؛ وفي عام 1958 أصدرت (American Express) أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع، ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة (Bank Americard) عام 1968 لتتحول إلى شبكة Visa العالمية، كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء (Carte Bleue) من طرف ستة بنوك فرنسية؛ وفي عام 1986 قامت (France Telecom) بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة (Cartes à mémoire) لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية (Cartes à puce) تحمل بيانات شخصية لحاملها، وخلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية؛ عموما يرجع ظهور وانتشار البنوك الالكترونية إلى تنامي دور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية في مجال التجارة والاستثمار الناتجة عن العولمة، وكذا تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال أو ما يسمى بـ" الصدمة التكنولوجية".[5]

2/ خصائص الخدمات البنكية الإلكترونية وأهميتها:

تتمتع الخدمات البنكية الإلكترونية بجملة من الخصائص أهمها: [6]

- التنوع وعدم التجانس لذا يصعب قياسها، لاستنادها على اعتبارات الخبرة والمهارة والنوعية في التقديم؛
- تخفيض التكلفة وكذا تخفيض جزء كبير من رأس المال لإقامة علاقات مستمرة بين البنك والعميل؛
- اعتراف المؤسسات المالية بجميع الخدمات البنكية الإلكترونية؛

- معرضة لمخاطر وقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية؛
- وجود وسيط إلكتروني متصل بشبكة المعلومات ينقل التعبير عن إرادة الطرفين في نفس الوقت رغم المسافة؛
- السرعة في إنجاز العمل؛
- التلازم ويعني أنها تنتج وتستهلك في آن واحد، فعند ابتكار خدمات جديدة تظهر التكلفة والنوعية بوضوح؛
- الطبيعة الدولية فهي مقبولة من الجميع لتسوية حسابات المعاملات الإلكترونية بين المستخدمين في كل العالم؛
- التشتت الجغرافي فامتلاك البنوك شبكة فروع واسعة لتلبية الحاجات محليا ودوليا يمنح لخدماتها التطبيق الواسع؛
- التمايز حيث تعمل البنوك الإلكترونية على تقديم خدمات بنكية واسعة ومتنوعة لزبائن مختلفين في مناطق مختلفة؛
- الملموسية لاستعانة هذه الخدمات في تقديمها بالآلات والأنظمة الإلكترونية الحديثة مما يضفي عليها الطابع المادي.

فقد سمحت هذه الخصائص للصيرفة الإلكترونية باختصار الوقت وتحسين إدارة النقد، والمساهمة في تقديم خدمات مالية متنوعة بفعالية بتكاليف منخفضة وبوجه تكنولوجي يتميز بالمرونة والسرعة؛ بتحقيقها لفوائد عديدة أبرزها [7]:

- تخفيض التكاليف كتكاليف إنشاء فروع جديدة، واختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية؛
- حرية الاختيار حيث تزود الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات والخدمات المصرفية؛
- التكامل مع العميل، فالأنترنيت توفر خدمة التوصيل للمنازل إلى جانب كونها سوقا تجاريا متكاملا؛
- تلقائية التعامل فلا حاجة لوجود علاقة مسبقة لإجراء حركة تجارية وبدء تعامل جديد؛
- تؤدي إلى تسيير التعامل بين المصارف وبناء علاقات مباشرة؛
- توفير المزيد من فرص العمل والاستثمار وهو ما يساعد على النجاح والبقاء في السوق؛
- يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الارتقاء إلى مستوى البنوك الإلكترونية.

3/ أنواع الخدمات البنكية الإلكترونية، وسائلها وأطرافها:

أنتجت التطورات التي طرأت على الأساليب البنكية تطور النقود وظهورها في شكل جديد مستحدث في صورة خدمات بنكية إلكترونية، ما تطلب إنشاء هياكل وقنوات لتداولها:

أ- أنواع الخدمات البنكية الإلكترونية:

هناك أدوات مختلفة يمكن من خلالها أن تقدم البنوك خدماتها عبر التجارة الإلكترونية تتمثل في الآتي:

1/ البطاقات الذكية (النقود البلاستيكية): هي بطاقات مغناطيسية تحوي خلية إلكترونية مخزنة لبيانات حاملها [8]، يستطيع استخدامها لتسديد مقابل مشترياته، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: **بطاقات الدفع أو الخصم** (Dibt Cards) وتعتمد على وجود أرصدة فعلية للزبون لدى البنك في الحسابات الجارية أي مدفوعة سلفا وتكون القيمة المالية مخزنة فيها بصيغة إلكترونية، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الأنترنيت كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية لحسم قيمة المشتريات، **البطاقات الإئتمانية** (Credit Cards) التي يمنح البنك بها للزبون حد إئتماني متفق عليه لسحبه من البنوك أو المتاجر مثل: (Visa, Mastercard, American Express) ثم يقوم مستخدمها بتسديده بعد الشراء، وأخيرا **بطاقات الصرف أو السداد الشهري** (Charge Cards) حيث يسددها الزبون كاملة للبنك في الشهر الذي تم السحب فيه.[9]

2/ النقود الإلكترونية (الرقمية): هي قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على وسيلة إلكترونية (بطاقة، ذاكرة كومبيوتر) مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها في عمليات البيع أو لشراء أو التحويل بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة (المفوضية الأوروبية)؛كما تعرفها (شركة أرنست أندونغ) بأنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية.[10]

3/ الصكوك والشيكات الإلكترونية: الصكوك الإلكترونية هي رسالة إلكترونية موثقة يرسلها مصدر الصك إلى حامل الصك ليقدمه إلى البنك الذي يعمل عبر الأنترنيت ليقوم بدوره بتحويل قيمة الصك المالية إلى حساب حامله، ثم يقوم بإلغاء الصك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الصك كدليل على صرفه، أما الشيكات الإلكترونية فهي المكافئ للشيكات الورقية، وهي عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى حامل الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي بتحويل قيمة الشيك المالية لحساب حامله، ثم يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى حامل الشيك كدليل على صرفه.[11]

4/ المحفظة الإلكترونية: هي برنامج ينظم عمليات الدفع بالبطاقة الإئتمانية إذ تحفظ بياناتها في صيغ مشفرة على القرص الصلب العائد لصاحب البطاقات وعند قيام صاحب المحفظة بعمليات شراء عبر الأنترنيت في جهات تدعم نوع محفظته الإلكترونية يقوم برنامج المحفظة بتوفير الوقت اللازم لتعبئة بطاقة الإئتمان عند القيام بمعاملة إلكترونية عبر الانترنيت فمثلا وفي كل مرة يتم فيها الشراء عبر الانترنيت يتطلب الأمر إدخال بيانات بطاقة الإئتمان وبيانات أخرى مثل العنوان ورقم الهاتف..، فكرة عمل هذه الحافظة بسيطة وهي كتابة تلك البيانات مرة واحدة وعند زيارة أي موقع على الشبكة لإتمام أي معاملة يتطلب الأمر في تلك المعاملة الدفع باستخدام بطاقة الإئتمان فإن هذه المحفظة ستقوم بإرسال هذه البيانات أوتوماتيكيا لهذا الموقع.[12]

أ- قنوات توزيع (وسائل) الخدمات البنكية الإلكترونية:

يتم توزيع الخدمات البنكية الإلكترونية عبر عدة قنوات إلكترونية أهمها:

*- **الصراف الآلي:** ظهر لأول مرة في بنك (Barclays) ببريطانيا عام 1968 ثم انتشر في فروع البنوك والمطارات والجامعات ومراكز التسوق والمناطق التجارية[13]، وهو جهاز أوتوماتيكي لخدمة الزبائن دون تدخل الأفراد على مدار 24/24 ساعة، ضمن برامج معدة سلفا، ويقدم الصراف الآلي خدمات عدة أهمها: السحب من الحساب الجاري والتوفيري نقدا بالعملة المحلية، الإيداع بالحساب نقدا، التحويلات من حساب لآخر، الاستفسار عن الرصيد، طلب دفتر الشيكات، طلب كشف الحسابات، تسديد بعض الفواتير؛ ومن أهم أنواعه: الموزع الآلي للأوراق (DAB)، الشباك الآلي للأوراق (GAB)، نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPV).[14]

*- **الصيرفة عبر الأنترنيت:** تندرج ضمن الخدمات البنكية الفورية أو من المنزل، باستخدام الأنترنيت للحصول على الخدمات البنكية: كفتح الحسابات، تحويل الأموال، خدمات جديدة؛ فالبنوك اتجهت إلى توسيع نشاطها بإنشاء مواقع على الأنترنيت ليسهل على الزبون الاتصال بالفروع الإلكترونية.[15]

والبنك الإلكتروني هو أنظمة برمجية تتيح مكافئا إلكترونيا لا يحتاج إلى بطاقة بلاستيكية، وتعتمد على برمجيات لدفع النقود عبر الأنترنيت ولكي يكون نظام النقود الإلكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالا وناجحا لابد من توفر ثلاثة أطراف فيه هي: الزبون، البائع والبنك الذي يعمل إلكترونيا عبر الأنترنيت فضلا عن ذلك يجب أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه ومنفذ إلى الأنترنيت كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر والزبون حساب بنكي لدى البنك الإلكتروني الذي يعمل عبر الأنترنيت.[16]

*- **الصيرفة المحمولة:** بدأت البنوك استخدام الهاتف النقال بإرسال رسائل قصيرة تبين الحركات التي تمت على الحساب حيث يستقبلها الزبون بشكل منتظم على هاتفه النقال ويطلق على نشاط البنك من خلاله بالصيرفة الخلوية، وقد تم في سنوات لاحقة ربط الأنترنيت بالهاتف النقال (WAP) حيث يشترط البنك لعرض هذه الخدمة وجود فيزا إلكترونية لمن يريد ربطها بالأنترنيت، أما في الوقت الحالي ومع ظهور الجيل الجديد للهواتف النقالة والتي أصبحت تتميز بنفس خصائص الحاسب الآلي إلا أنها بحجم مصغر وبسعة أقل، فبمجرد توفر خدمة التغطية بالشبكة يمكن للزبون الحصول على أي خدمة بنكية يريد، فقد أصبح يستعمله الزبائن دون شروط في معرفة الرصيد، التحويل من حساب إلى حساب وكذا القيام بعمليات الدفع المختلفة.[17]

*- **أوامر الدفع البنكية وخدمات المقاصة الإلكترونية:** المقاصة الإلكترونية هي آلية يتم بها تحويل الأموال من حسابات الزبائن إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في نفس البنك أو أي فرع سواء كان في الدولة محل العملية أو دولة أخرى مثل دفع المرتبات

والمعاشات الشهرية، أو دفع فواتير الكهرباء والغاز وقد بدأ التعامل بهذه الآلية سنة 1960؛ كما يتم تسوية المدفوعات البنكية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) ضمن خدمات المقاصة الإلكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية سهلة وآمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بنفس القيمة دون إلغاء أو تأخير.[18]

*– **الصيرفة عبر الهاتف:** أنشأت هذه الخدمة البنكية لتسهيل إدارة الزبائن لعملياتهم البنكية وتفادي الطوابير، وهي طريقة متطورة لأداء الخدمات البنكية المقدمة للزبائن حيث تعمل 24/24 ساعة، فيستطيع الزبون بواسطة رقم سري سحب ميلغ من حسابه وتحويله لسداد كمبيالة أو فاتورة مطلوبة، والحصول على قروض وفتح إعتمادات مستندية، ورغم أن استخدام البنوك لهذه الخدمة البنكية يعتبر حديثا، إلا أنها لا زالت تواكب التطورات التكنولوجية بهدف تحقيق المزيد من المزايا فنلاحظ أنه أصبح بالإمكان إدخال أجهزة الرد التلقائي على مكالمات الزبائن، وتقديم خيارات لهم لإجراء عمليات متعددة كفتح حساب، طلب دفتر الشيكات، تحويل الأموال، تسديد الفواتير... إلخ، واليوم أصبحت هذه الخدمة تعتمد على إنشاء مراكز للاتصال لخدمة الزبائن مما يوفر عليها الكثير من الخدمات التي تستغرق وقتا مقدرا زيادة على اقتصاد التكلفة.[19]

*– **الصيرفة عبر التلفزة الرقمية:** لازال التلفزيون من أنجح وسائل الإعلام الجماهيري لذا تم تطوير نظام يتيح المراسلة من المشترك لمقدمي خدمة الإرسال سمي التلفزيون التفاعلي، والذي بدأ باحتلال موقعه في الدول المتقدمة بتحول المؤسسات في تقديم هذه الخدمة إلى المشتركين بالتعاون مع مؤسسات مالية، وأصبح جاذبا حيث أن السعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومات عبر الصورة تفوق تلك التي يتم نقلها عبر تبادل البيانات التقليدي بستة أضعاف، فإدخال البنوك لهذه التقنية الجديدة ستفتح أبوابها إلى نسبة كبيرة من الزبائن خاصة ربات البيوت المتعاملين الذين لا يملكون حواسيب في منازلهم أو الذين يفضلون التلفزة الرقمية لكونهم أكثر معرفة بتقنياتها.[20]

*– **نظام تحويل الأموال إلكترونيا:** يمكن من انتقال الأموال بين الزبائن وتجار التجزئة والبنوك على شكل بيانات إلكترونية أكثر من أن تكون عملية تحويل النقد مادية تقترن باستخدام الأوراق والملفات والعمليات الكتابية المختلفة، ويقلل استخدام هذا النظام من ارتياد الزبون إلى البنك، والصراف الآلي هو شكل من أشكال هذا النظام (EFTS).[21]

*– **التسويق عن بعد:** أقل تكلفة من فروع العمليات الكاملة يفيد البنوك التي لا تملك شبكة فروع واسعة كمنافذ توزيعية، وله نوعين:

– **تحويل الأموال الإلكتروني عند نقطة البيع:** يوفر أسلوب غير نقدي للدفع للزبون عند نقطة البيع وهو مهم في مناطق التعامل بالتجزئة، ويهدف للحصول على أغلب عمليات الدفع لما يتطلب ذلك زيادة تعامل الزبون والتاجر مع البنك ما يعني جذب الأموال إليه وفي الوقت ذاته للتخلص من مشاكل الشيكات المقاصة وغيرها لتقلي التعامل بالنقد ويحث على استخدام بطاقات الإئتمان.[22]

– **البنوك المنزلية:** طبقت لأول مرة سنة 1980 في الو.م.أ ولكن استخدامها التجاري الواسع لم يتحقق إلا بعد انتشار الحواسيب الشخصية، وتعتمد على عملية تحويل البيانات حتى يتم ربط الحاسب الآلي للبنك بالحاسب الشخصي في منازل الزبائن بوسائط الاتصال (كشبكة الخطوط الهاتفية)، ويعمل هذا الحاسب الشخصي كمحطة طرفية لتقديم الخدمات البنكية (عرض أرصدة الزبون، بيان الشيكات المحصلة وتحت التحصيل، إرسال تعليمات للبنك كتجديد الودائع، تحويل مبلغ من حساب لآخر، طلب دفتر الشيكات...)، ويتم تداول البيانات بين حاسب البنك وحاسب الزبون بتحويلها من شكلها الرقمي إلى إشارات تنقل إلكترونيا إلى حاسب الزبون بواسطة محولات (Modems) والتي تقوم أيضا بالعملية العكسية.[23]

*– **العمليات البنكية عن طريق البريد:** يعرف بـ (Giros Bank)، إذ تقوم مكاتب البريد مقام البنك في إنجاز العمليات التي يحتاجها الفرد، ولكن بحدود معينة، والهدف منه تقديم خدمة ذات نوعية مضمونة، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا النوع من الخدمات يفضلها التقسيم السوقي الخاص بكبار السن خاصة المتقاعدين.[24]

*– **نظام خدمة** (E-Switch): هي خدمة تتمثل في الربط بين فروع البنك الواحد بحيث تمكن الزبون من سحب أو الإيداع لدى أي فرع دون وجوب حضوره إلى الفرع الذي فتح فيه حسابه، وكذلك الأمر بالنسبة للشيكات، كما تتمثل هذه الخدمة في الربط بين البنك والبنوك الأخرى للتحويل منه وإليه وتبادل الرسائل المالية وغير المالية إلكترونيا عبر نظام مستقر وعلى درجة عالية من الإتقان.[25]

ج– الأطراف المقدمة للخدمات البنكية الإلكترونية:

يعتمد تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية على عدة أطراف هي:

*– **البنوك التقليدية:** العامة والتي لم تتخطى بعد عتبة البنوك الإلكترونية، لكنها على الأقل تملك موقعا معلوماتيا يحدد: طبيعة وأسعار الخدمات المقدمة، سعر الفائدة، إضافة إلى معلومات عن مجموع الوكالات المنتمية للبنك.

*– **بنوك ثنائية النشاط:** هي بنوك تقدم الخدمات البنكية بشكليها التقليدي والإلكتروني، وتهدف بهذا إلى غزو أسواق جديدة.

*– **البنوك الإفتراضية:** تأخذ الشكل الافتراضي بتقديم الخدمات من سحب ودفع وتحويل عبر مواقعها على الأنترنيت دون تنقل العميل إلى الوكالات البنكية، وهي تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف البنك العادي، والبنوك الأرضية: وهي البنوك التي تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.

*– **الداخلون الجدد في العالم المالي:** يتمثلون في شركات التأمين وشركات التوزيع التي تبحث عن تنويع نشاطاتها لزيادة المردودية، غير أنها تكتفي حاليا بخدمات محددة مثل: حسابات الإدخار وقروض الإستهلاك.[26]

ثانيا: ماهية الشمول المالي

حظي مصطلح الشمول المالي باهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين بالقطاع المالي كأداة رئيسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية وتحسين مستويات معيشة لأفرادها خاصة مع تكاتف الجهود الدولية لمحاربة ظواهر الفساد المالي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد انتشر في الفترة الأخيرة كانعكاس لحركة عالمية تسعى إلى إدماج أكبر عدد ممكن من سكان العالم في المنظومة المصرفية الدولية بهدف امتلاك كل شخص حسابا نشطا في مؤسسة مالية رسمية يستخدمه في الإيداع، السحب و الإدخار:

1/ مفهوم ونشأة الشمول المالي:

استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 من طرف ليشون وثرفت في دراسة حول الخدمات المالية في بريطانيا متناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، ثم توسع استخدامه سنة 1999 لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.[27]

ينحصر اهتمام الشمول المالي باستهداف المقصيين وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ومن بين أولى الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم هي المملكة المتحدة وماليزيا في عام 2003.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع التركيز على أنظمة الدفع المبتكرة، كما عملت العديد من الحكومات على إصدار تشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة بحيث تكون عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.[28]

وفيمايلي أهم التعاريف حول مصطلح الشمول المالي (Financial Inclussion):

يعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان " تقرير التنمية المالية العالمي" بأنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية[29]؛ كما يعرفه بأنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الإئتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.[30]

الشمول المالي حسب منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي : هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[31]

وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، إدخار، ائتمان، تأمين) يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.[32]

كما عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AF) الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[33]

2/ أبعاد الشمول المالي:

من خلال التعارف السابقة يمكن استخلاص أن الشمول المالي يعتمد على مجموعة أبعاد هي[34]:

- ضرورة وصول الخدمات المالية والمنتجات المالية الرسمية والمنظمة لكل أفراد المجتمع دون استثناء مع ضرورة تحمل التكاليف وقرب المسافة؛ وتتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة أمام فتح واستخدام حساب مصرفي لأي غرض مثل التكلفة والقرب المادي نقاط الخدمة المصرفية، يمكن الحصول على نسبة لقياس الوصول عن طريق حساب عدد الحسابات المفتوحة عبر المؤسسات المالية وتقرير نسبة السكان الذين لديهم حساب من عدد البالغين؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال والتخطيط للمستقبل والتعامل مع ضائقة مالية.
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام. مدى استدام وملكية الأفراد للخدمات والمنتجات المالية الرسمية مثل حسابات الودائع وخدمات الدفع ومنتجات التأمين والاحتفاظ بمنتج مالي نشط واحد على الأقل يسمح بإجراء وتلقي المدفوعات وتخزين الأموال والحصول على حسابات ادخار وكذلك على قرض في مؤسسة مالية رسمية؛
- الارتكاز على جودة الخدمات والمنتجات المالية والتي قد تكون خدمات مصممة خصيصا لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها وتحسينها وبثها لجميع فئات المجتمع. تلبية الخدمة المالية أو المنتج لاحتياجات المستهلك، تشمل الجودة تجربة

المستهلك والتي تظهر في المواقف والآراء تجاه المنتجات المتاحة حاليا ومستويات فهم المستهلكين لتلك الخيارات وآثارها.

2/ مبادئ الشمول المالي:

توجد للشمول المالي مبادئ كثيرة ومتنوعة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية[35]:

- القيادة لإيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة في المستويات العليا والأطراف المشاركة لتعزيز الشمول المالي؛
- التنوع في السياسات لتعزيز المنافسة وتقديم التحفيزات للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل صحيح وتنويع مزوديها وطرق تقديمها؛
- تعزيز الابتكار التكنولوجي لتوسيع انتشار الخدمات المالية ووصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق الريفية والقروية بما في ذلك ضرورة تحديد نقاط ضعف النظام المالي، مع مراعاة تكلفة تقديم الخدمات وتلبيتها لمتطلبات الفئات المستهدفة؛
- اتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح، حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزودي الخدمات المالية إلى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات، لذا وجب وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال: توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية؛ توفير آلية لمعالجة الشكاوى والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدمات المالية؛ تحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية مستهلكي الخدمات المالية؛
- المعرفة توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسب والموثوقة، يعتبر أمر ضروري لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي؛
- التعاون ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع، حيث يجب تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق مع الجهات الحكومية الأخرى وتنظم وتتابع عمليات الشراكة مع الشركاء الآخرين لتحديد دور كل طرف بالمجموعة بشكل واضح.
- التناسب وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية.
- الإطار المرجعي يجب أن يستند إلى الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الأفضل حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.
- التمكين: للعملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فإنه لابد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية من خلال مايلي: الثقافة

المالية أي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية، القدرات المالية تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم، القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.

3/ أهمية الشمول المالي:

بات موضوع الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية في دولها، في حين اعتبر البنك الدولي أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها يشكل واقعة رئيسية لمحاربة البطالة والفقر، وتحسين الظروف المعيشية وزيادة خيارات الأفراد وقدرتهم على المبادرة بإقامة منشآتهم الصغيرة واستغلال الفرص.

وقد اهتمت العديد من الدول العربية بتحقيق خطوة نحو الشمول المالي، من خلال تبني استراتيجيات لتقديم الخدمات المالية إلكترونيا، وخصص مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي يوم 27 أفريل من كل عام يوما للشمول المالي لتشجيع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية على تطوير خدماتها وتقديم المزيد من منتجاتها المالية.

تكمن أهمية الشمول المالي فيمايلي[36]:

- تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بحصول كافة شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، لحماية النظام المالي من التعرض للصدمات المالية ورفع قدرته على تحقيق الاستقرار من خلال توفر المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع.
- تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية بالعمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتعميم الخدمات المالية والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل ودمج الاقتصاد غير الرسمي عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي بالاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل بحصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، بهذا تكون فيه توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وبزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم وذلك لحماية حقوقهم.

4/ مؤشرات الشمول المالي:

لقياس الشمول المالي نعتمد على مجموعة من المؤشرات نذكرها كالآتي[37]:

أ- المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex): تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على البيانات الشاملة نظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والأنترنيت لإجراء المعاملات المالية وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول وبالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي لإجراء مقارنة دولية وإقليمية.

ب-مؤشر المعرفة العالمي (Global Knowledge Index): وهو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها منها: التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج-مؤشر محو الأمية المالية (Financial Literacy): محو الأمية المالية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات، المفاهيم والمهارات المالية والقدرات المالية بشكل عام من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي، بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشكل محور الأمية المالية مزيج من الوعي، المعرفة، المهارات، المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.

5/ مخاطر الشمول المالي:

للشمول المالي مخاطر يتعرض لها الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وحتى على المستوى القومي، تتمثل في [38]:

- زيادة احتمالات الغش من جانب العملاء؛
- زيادة حدة المنافسة في سوق المال؛
- الحاجة إلى التدريب المستمر في جودة الخدمات والمنتجات المالية؛
- الحاجة إلى التدريب المستمر للموظفين وزيادة مؤهلاتهم؛
- الحاجة إلى تخفيض أسعار المنتجات والخدمات المالية لكسب مزايا تنافسية.

ثالثا: واقع الصيرفة الإلكترونية والشمول المالي في الجزائر:

شهد القطاع المالي والمصرفي في الجزائر تطورات متتالية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إلى أن أصبح يضم 28 مؤسسة منتشرة وطنيا عبر 5335 فرعا، تشغل ما يقرب من 50000 موظفا وتسير حوالي 12 مليون حساب بالدينار 90% منها لأشخاص طبيعين، وأكثر من 4 ملايين حساب بالعملة الصعبة 98% منها لأشخاص طبيعيين، وتستحوذ المؤسسات العمومية منها على حوالي 87 % من إجمالي القروض والبالغة 9974 مليار دج، و40 % من إجمالي الودائع والبالغة أكثر من 10000 مليار دج في السوق الجزائرية؛ كما تشمل هذه المؤسسات: 8 مؤسسات مالية (6 عمومية و2 خاصة) و20 بنكا منها: 6 عمومية و14 خاصة منتشرة عبر 1619 وكالة عبر تراب الوطن.[39]

1/ واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

بخصوص الصيرفة الإلكترونية، فقد وضعت المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر تحت تصرف زبائنها تشكيلة متنوعة منها: البطاقات الالكترونية بأنواعها CIB (كلاسيكية، فضية، ذهبية)، توفير، دولية (تيتانيوم، VISA، MASTERCARD، AMERICAN EXPRESS)، الصكوك والشيكات والدفاتر الإلكترونية، أوامر الدفع وخدمات المقاصة الإلكترونية، المحفظة الإلكترونية عبر الأنترنيت أو الهاتف النقال، النقود والإلكترونية والمبرمجة، وقد زاد الطلب على هذا النوع من الخدمات بسبب جائحة كورونا الأخيرة، لكنها لم تتخلى عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات بالوسائل التالية: كالسحب والإيداع من الصندوق، الاعتمادات المستندية، الصكوك والشيكات العادية، النقود المعدنية والورقية، الحوالات والأوراق التجارية والمالية، خطابات الضمان، لكونها وسيلة لجذب السيولة النقدية، وكذا لشدة الطلب عليها من بعض الفئات من الزبائن في الجزائر نظرا لقلة ثقتهم بالوسائل الإلكترونية...إلخ.

وقد حقق القطاع المالي والمصرفي الجزائري تطورا ملحوظا في تبني الصيرفة الإلكترونية منذ أول تجربة له في استخدام البطاقات الإلكترونية لأجهزة الصراف الآلي سنة 1997 بالإتفاق مع شركة (SATIM) وأطراف أخرى كبداية للتوجه نحو المعاملات البنكية الإلكترونية والتي توجت بإصدار أول بطاقة دولية عام 2004 إلى الآن، هذا التطور الذي انعكس في بعض المؤشرات الإيجابية المحققة مؤخرا والتي يمكن إيجازها فيمايلي:

الجدول رقم (1): بعض مؤشرات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر لسنة 2022

المعاملات البنكية الإلكترونية	البطاقات الإلكترونية	أجهزة ATM GAB/DAB	الصيرفة عبر الأنترنيت	أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE)	البنوك المشاركة مع SATIM
16 مليون معاملة	10 ملايين بطاقة	1374	187 موقع معتمد	40667	19

Source :https://satim.dz/fr/ date: 15/05/2022

لكن رغم الإنجازات الكبيرة التي حققها القطاع المالي والمصرفي في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية لمواكبة التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث وفي ظل تزايد استخدام الإنترنت في جميع الأنشطة اليومية تقريبًا، وتزايد الحاجة الماسة لما يعرف بالصيرفة الإلكترونية، ورغم التوجه الجديد الهادف إلى رقمنة الاقتصاد الوطني، وفي الوقت الذي يشهد فيه سوق النقال بالجزائر إطلاق خدمـات متنوعة في مجال الإنـترنت النقال بإطلاق خدمات الجيلين الثالث والرابع، حيث تشير الأرقام الأخيرة الصادرة عن سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إلى نمو حظيرة مشتركي الأنترنت النقال إلى 26.9 مليون مشترك 25.2 مليون مشترك للجيل الثالث و1.46 مليـون مشترك للجيل الرابع، في حين سجلت الكثافة الهاتفية للأنترنيت الإجمالية 71.17 % في 2016، مقـابل 46.9 % لسنة 2015 وهذا راجع لنمو حظيرة الجيل الثالث والجيل الرابع، وللعلم فإن أكثر من 26 مليون جزائري مشتركون اليوم في شبكة الأنترنيت حسب إحصائيات سنة 2020، لايزال تبني الصيرفة الإلكترونية محدودا في القطاع المالي والمصرفي في الجزائر ولا يزال أمامه الكثير للوصول إلى مصاف البنوك العربية والأجنبية في هذا المجال، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى السعي لمواكبة هذا التطور وكبح التأخر المسجل تحسينا لأدائه ورغبة في تقديم خدمات لا تحتاج إلى جهد كبير لاستخدامها.[40]

2/ متطلبات وتحديات تبني الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

يتطلب تبني الصيرفة الإلكترونية في القطاع المالي والمصرفي مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تضمن حسن وسلامة سيرها وضمان نوجزها فيمايلي:

– البنية التحتية التقنية: يعتبر هذا المتطلب – الذي يأتي في مقدمة متطلبات الصيرفة الإلكترونية– الدعامة الأساسية للتعامل البنكي الإلكتروني في عصر المعلوماتية لضمان خدمات إلكترونية ناجحة وكذلك دخول آمن وحماية للبيانات المعلوماتية، وتتمثل البنى التحتية في وسائل الإتصالات وتقنية المعلومات.

–التكنولوجيا الحديثة للعمليات المالية والمصرفية: لقد تفاقم تدخل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق ترقية وتطوير وسائل تقديـــــم الخدمة المالية، بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة البنكية في القرن الواحد والعشرين، وقد أعتبر جهاز إدارة البنك الجهز الأكثر استخداما لأدوات العصرنة وزيادة حجم استثماراتها في تقنيات النظم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

–المؤهلات البشرية القادرة على تحقيق الصيرفة الإلكترونية: إن بناء بنية تحتية لتكنولوجيا معلومات عالية وقوية ومتكاملة تتطلب بناء قاعدة بشرية مدربة وكفؤة مؤهلة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والمعدات والإتصالات، وذلك لضمان قيام الموظفين بمسؤولياتهم بطريقة متجانسة وكذا تحسين فعاليات العمليات وإنتاجياتها وتعزيز مخرجاتها.

–الوعي والثقافة المجتمعية للعمليات البنكية الإلكترونية: تلعب الثقافة والمعرفة بالخدمات الإلكترونية دورا هام في إنتشارها وتطورها

لاسيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية، يعد مستوى التعليم ونوعيته في أي بلد وسيلة مهمة في نشر الثقافة والإستخدام الإلكتروني على الصعيد العام، كما أن غياب مثل هذه الثقافة من شأنه أن يؤدي إلى بروز مشكلة عدم الثقة في التعامل عبر الوسائل الإلكترونية وإرتفاع المخاطر التي تواجهها بنية التكنولوجيا البنكية ومخاطر الإتصال بشبكة الأنترنت.[41]

كما يعترض تبني الصيرفة الإلكترونية في هذا القطاع مجموعة من التحديات المؤثرة سلبا على نجاحه، أبرزها: :

– **هشاشة القطاع المصرفي الجزائري**: لا تزال البنوك الجزائرية في زمن المعلوماتية تتعامل بالأوراق وتضرب بأهمية سرعة العمل البنكي عرض الحائط، إذ تشير إحدى الدراسات في الجزائر أن تسليم دفتر الشيكات في البنوك الخاصة يتطلب 14 يوما، ويصل إلى 21 يوما في البنوك العمومية، ولم ينتشر استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بالشكل المأمول، علاوة على نقص قدرة البنوك على استقطاب العملاء والأموال.

– **التأخر النسبي في مجال المعلوماتية**: تشهد الجزائر تأخرا نسبيا في تكنولوجيا المعلومات ومن مظاهرها محدودية استخدام الأنترنت مقارنة بالمعدلات العالمية وضعف البنية التحتية للإتصالات والمعلومات (ضعف تدفق الأنترنت، الانقطاعات المتكررة في الشبكة، طول مدة الاستجابة لطلبات التزود بالأنترنيت..)، إضافة إلى وجود فجوة رقمية بين منطقة وأخرى وذلك لتباين البنية التحتية للاتصالات بين مختلف المناطق، وعجز قطاع البريد وتكنولوجيا الاتصال عن تلبية الطلبات العملاء الهاتف الذي يعد أهم وسائل الاتصال في المنظومة البنكية.

– **حداثة الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**: رغم وجود خطوات جديرة بالتثمين في هذا الصدد، كاعتماد بطاقات الدفع والسحب الإلكتروني أو بدء التعامل بالمقاصة الإلكترونية، غير أن الحقيقة هي أن الصيرفة الإلكترونية في الجزائر متأخرة بمراحل عديدة: فلا يزال الدفع نقدا هو المسيطر على التعاملات المالية، بل أن نسبة مهمة من رؤوس الأموال لازالت تخضع للادخار التقليدي في المنازل، كل ذلك يعطي انطباعا بأن البيئة المصرفية الجزائرية لا زالت غير مؤهلة لشيوع المعاملات الإلكترونية بصفة عامة والمقاصة الإلكترونية بصفة خاصة.

–**الحاجز النفسي من التعاملات الإلكترونية لدى البنوك وزبائنها**: يفضل المتعاملون الاقتصاديون في الجزائر التعاملات النقدية أو التعاملات الورقية غالبا (شيكات ونحوها)، إذا أن التعامل المالي الإلكتروني لايزال يمثل هاجسا لدى المتعاملين الاقتصاديين والبنوك على حد سواء.

– **نقص تأهيل الكادر البشري**: القادر على التعامل مع الجوانب التكنولوجية الدقيقة للمقاصة الإلكترونية.[42]

– **ارتفاع المخاطر التشغيلية للصيرفة الإلكترونية مقارنة بالصيرفة التقليدية**: كالمخاطر التقنية، مخاطر الاحتيال والتزوير والتقليد، سوء عمل برامج ونظم المعلومات، مخاطر الاعتداء على أنظمة الدفع الإلكتروني والتبادل الإلكتروني للبيانات، المخاطر القانونية، المخاطر التكنولوجية....). [43]

إضافة إلى:

- غياب بنك المعلومات لدى بعض البنوك يؤدي إلى نقص المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر وتجنب الفشل؛

- مركزية القرار وشروط بنك الجزائر الصارمة من شأنها تعطيل الابتكار وتضعف التحفيز خاصة بالنسبة للبنوك العمومية التي تتبع السياسة العامة للدولة الجزائرية، كمنعه لبطاقات الائتمان في الجزائر مثلا؛
- نقص الثقافة لدى الزبائن وقلة ثقتهم بالوسائل الحديثة واختلاف أذواقهم؛
- قلة وغموض التشريعات تحد بصفة كبيرة من إمكانيات الابتكار المالي، خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني للصيرفة الإسلامية والصيرفة الإلكترونية اللتين يعتبر تطبيقهما في حد ذاته تحديا؛
- صعوبة السيطرة على السوق واستقطاب عملاء جدد لديمومة نجاح البنوك بسبب المنافسة بين البنوك العمومية وكذا القطاع الخاص؛
- توفير السيولة من الخارج، وكيفية استرجاع أموال السوق الموازي للدخول في الاقتصاد الرسمي خاصة بالنسبة للعملة الصعبة؛
- صعوبة الاندماج في النظام العالمي بموقع قوة ومواكبة الدول المتقدمة في الرقمنة لكونها سلاح ذو حدين؛

لذا على الدولة الجزائرية الاستمرار في تدابير إصلاحات القطاع المالي والمصرفي الجزائري ومعالجة هذه التحديات، والعمل على الحد من التفاوت الكبير في الحجم والامكانيات بين البنوك، والتوسّع في مجالات الإقراض للشركات الخاصة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، التخلص من القيود المركزية.

3/ دور تبني الصيرفة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

إن إمكانية حصول الفئات المحرومة على الخدمات المالية والمصرفية حول العالم، تدرك أن صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعدها في تعزيز الشمول المالي، فقد عزز التمويل الرقمي من إمكانية وصول التكنولوجيا إلى المناطق النائية في الجزائر كما ساهمت ابتكارات التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وكذلك في تخفيض تكاليفها، حيث يمكن لشركات التكنولوجيا المالية توفير خدمات مصرفية أسرع وبتكلفة أق، كما أن دخول لاعبين جدد ينافسون المصارف القائمة قد يؤدي إلى تقسيم سوق الخدمات المصرفية، وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصاريف الكبيرة، كما يمكن لاستخدام التكنولوجيا المالية تحسين عمليات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية، فرغم زيادة تعقيد الرقابة والتنظيم على المستوى العالمي، يمكن للتطوير الفعال لتطبيقات الرقابة المالية أن تخلق فرصا في السوق الجزائرية عن طريق الذكاء الإصطناعي.[44]

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة ماهية الصيرفة الإلكترونية وواقع تبينها لدى القطاع المالي والمصرفي في الجزائر إضافة إلى أهم متطلبات وتحديات تبنيها، وقد توصلت الدراسة – بعد استعراض جوانب الموضوع- إلى محدودية تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المالي الجزائري – خاصة الصيرفة النقالة – رغم المزايا المتعددة لهذا النوع من الخدمات الإلكترونية، وذلك راجع لمجموعة التحديات التي تقيد تطبيقها على مجال واسع، خاصة التحديات المرتبطة بحداثة الصيرفة الإلكترونية ومحدودية الأمن المصرفي وقلة الوعي بمزايا التعامل الإلكتروني في الواقع الجزائري، لذا فقد حان الوقت لاتخاذ تدابير كافية وإجراءات فعالة تمكن البنوك من تسيير المخاطر ومواجهتها، حفاظا على استقرار الإقتصاد وحماية لأموال الأشخاص المتعاملين معها من خلال سن قوانين تشريعات لحماية المعاملات البنكية الإلكترونية وإعطاء ضمانات بنكية من أجل دعم الأمن المصرفي، بالإضافة إلى القيام بحملات التوعية بمزايا الصيرفة الإلكترونية قصد عودة الثقة المفقودة في التعامل البنكي الإلكتروني، بتبني استراتيجية مدروسة تقوم على التكنولوجيا الحديثة لتسيير القطاع المالي والمصرفي ماديا وبشريا، مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي بالتطوير المستمر للوسائل الإلكترونية الضرورية لعمل البنوك وتدريب العاملين بشكل مستمر في المجال الإلكتروني نظرا للدور الفعال للعنصر البشري المحرك الأساسي للإدارة الإلكترونية حتى تبقى هذه البنوك رائدة في سوق المنافسة المصرفية وتحقق الهدف المنشود لها وهو إتاحة سهولة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع الجزائري خاصة الفئات الهشة منه.

هوامش المادة العلمية:

[1]- نوالة مريم، (2016)، **أهمية الإبداع والإبتكار في تعزيز جودة الخدمات البنكية**، أطروحة دكتوراه في تخصص التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 114-115، الرابط: https : // www.rdoc.univ-sba/pdf

[2]- طارق عبد العالي حماد، (2003)، **التجارة الإلكترونية: المفاهيم، التجارب، التحديات**، الدار الجامعية الإسكندرية، ص 141.

[3]- رحيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف يوم 14و 15ديسمبر2004، الجزائر، ص 316.

[4]- بومدين نورين، قندوز عبد الكريم، **الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، يومي 04-05ديسمبر2007، ص03.

[5]-https://ar.wikibooks.org/wiki/date: 19/10/2019 heure :21: 50

[6]- خالد أمين عبد الله، اسماعيل الطراد، (2006)، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الأردن، ص 207.

[7]- زبير عياش ،سمية عبابسة، (2016)، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 46، ص 342.

[8]- طارق عبد العالي حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[9]- فريد النجار وآخرون، (2006)، **وسائل المدفوعات الإلكترونية: التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة**، الدار الجامعية الإسكندرية، ص 118.

[10]- علاء فرحان طالب، (2017)، **إدارة التسويق: منظور فكري معاصر**، دار الأيام، الطبعة العربية، الأردن، ص 285.

[11]- تيسير العفيشات العجارمة، (2013)، **التسويق المصرفي**، دار الحامد، ط2، 2013، الأردن، ص ص 360-361.

[12]- علاء فرحان طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 286.

[13]- تيسير العفيشات العجارمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[14]-https://marsadz.com/ وقت الجزائر/ date: 19/10/2019 heure:22:08

[15]- https://www.elkhabar.com/press/article/158869/date:19/10/2019 heure : 21 : 25

[16]– علاء فرحان طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 286.

[17]-https://www.banxybank.com/ar/banxy-au-quotidien/date: 19/10/2019 heure: 21 34

[18]– حسن شحاذة الحسين، (2002)، **العمليات المصرفية الإلكترونية**: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، ص115.

[19] – تيسير العفيشات العجارمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

[20]– بريكة السعيد، (2011)، **واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، ص 70.

[21]– تيسير العفيشات العجارمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 179-180.

[22]– **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

[23]– طارق طه، (2007)، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنيت**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 279.

[24]– تيسير العفيشات العجارمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

[25]– عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، **تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008، ص 23.

[26] https://www.banxybank.com/ar/banxy-au-quotidien/date: 19/10/2019 heure 21 34

[27]– سمير عبد الله، (2016)، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني، ص 15.

[28]–حسيني، ج، (2020)، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16 (23)، ص99.

[29] جلال الدين بن رجب، (2018)، **احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، يونيو، 2018 .، ص2

[30]– سعدان آ، محاجبية ن، 2019، واقع الشمول المالي في المغرب العربي: دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 10 (3)، ص 747-748.

[31]– بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، **واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد 9 رقم1 ، ص93

[32]– عبد الحليم عمار غربي، (2018)، **فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية**، مجلة بيت المشورة، عدد 2018/09/16، ص 33.

[33] شاوي، ش، أوسياف، ع، (2020)، الشمول المالي في الجزائر الواقع المعيقات والحلول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 97، ص 121-138.

[34]– لفته، م، لفته، ب، (2019)، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ص3.

[35]– صندوق النقد العربي، (2015)، **متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، ص 4-6.

[36]– غزازي، ع، بوعيشاوي، م، (2021)، الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19)، مجلة التمويل والتنمية المستدامة، 6(1)، 75-76.

[37]– بن موسى، م، (2019)، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم عام 2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 8(15)، 8-11.

[38]– سالم، م، (2018)، تطوير أداء التدقيق الداخلي في البنوك الكويتية كمدخل مقترح للحد من مخاطر الشمول المالي- دراسة ميدانية على البنوك الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 6(1)، ص 18.

[39]-https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf date: 29/05/2020.

[40]-https://www.elkhabar.com/press/article/182027/date 12/05/2021 heure 22: 49

[41] - يوسف سعداوي، (2000)، **البنوك الإلكترونية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية: الواقع التحديات، جامعة البليدة، الجزائر، ص 5.

[42] - مسيردي سيد أحمد، (2018)، **النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، ص 253-254.

[43] - محمود محمد أبو فروة، (2013)، **مسؤولية البنك المدنية عن عمليات التحويل الإلكتروني**، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 80-81.

[44]– زاوية رشيدة، بلعور سعيدة، (2019)، **التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة، ملتقى صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية**، جامعة المدية، الجزائر، ص 15.

استمارة المشاركة

الملتقى الوطني الافتراضي حول: الشمول المالي في الجزائر: الواقع و الآفاق

1- الباحث الأول

الاسم: معمر

اللقب: ملياني

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه سنة أولى تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

المؤسسة الجامعية: جامعة علي لونيسي البليدة 2

مخبر الانتماء: مخبر الإبداع

رقم الهاتف: 0795939120

البريد الالكتروني:mel.maamar@yahoo.fr

2- الباحث الثاني:

الاسم: وافية

اللقب: زاير

الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي

المؤسسة الجامعية: جامعة البليدة 2

مخبر الانتماء: مخبر الإبداع

رقم الهاتف: 0559578180

البريد الالكتروني: marketingblida@gmail.com

محور المداخلة: المحور الخامس، دور التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر

عنوان المداخلة: تشخيص واقع استخداماالخدمات المالية الرقمية و التكنولوجيا الماليةفي تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر و مقارنتها مع نظيرتها في عدد من بلدان العالم المختلفة، العربية، الافريقية، الأوروبية، الأمريكية و الآسيوية، و هذا قصد التمكن من تشخيص واقع استعمال التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر و ذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيانات و مؤشرات الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي في آخر إحصائياته لسنة 2022.

و لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن الجزائر تسجل مستويات جد ضعيفة من الشمول المالي الرقمي مقارنة بدول العالم، ودلك لعدة أسباب منها ما هو تقني و منها ما هو نفسي، و من أهمها ضعف البنى التحتية للتكنولوجيا الرقمية لمقدمي الخدمات المالية، غياب الثقافة المالية الرقمية لدى العملاء و فقدان ثقتهم في المؤسسات الماليةبسبب عدم رضاهم على جودة الخدمة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية الرقمية، التكنولوجيا المالية، التقنيات الرقمية، الشمول المالي الرقمي.

Summary:

This research paper aims to analyze some indicators of financial inclusion in Algeria and compare them with their counterparts in a number of different countries of the world, Arab, African, European, American and Asian, This is in order to be able to diagnose the reality of the use of digital technologies and financial technology in promoting financial inclusion in Algeria, by relying on the descriptive analytical approach of financial inclusion data and indicators issued by the World Bank in its latest statistics for the year 2022.

The study reached a set of results, the most important of which is that Algeria records very low levels of digital financial inclusion compared to the countries of the world, and that is for several reasons, some of which are technical and some are psychological, the most important of which is the weak digital technology infrastructure for financial service providers, the absence of culture Customers' digital finance and loss of confidence in financial institutions due to their dissatisfaction with the quality of service.

Keywords: financial inclusion, digital financial services, financial technology, digital technologies, digital financial inclusion.

مقدمة:

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، حيث أن سهولة الحصول على الخدمات المالية من قبل جميع شرائح المجتمع يحسن نوعية حياة الأفراد عن طريق تمكينهم من القدرة على توفير الأموال و سداد المدفوعات و الوصول الى الائتمان و يساعدهم على بناء خططهم المستقبلية.

ان ارتفاع تكاليف الوصول للفئات السكانية المستبعدة حاليا من جهة، و التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة من جهة أخرى، هو ما يعزز الحاجة الى انتهاج ما يعرف بالشمول المالي الرقمي، و هو استخدام التقنيات الرقمية الحديثة على غرار الهواتف المحمولة و الأنترنيت و التكنولوجيا الرقمية الأخرى لاستقطاب الفئات المهمشة و ذوي الدخول الضعيفة و الفقراء و تمكينهم من الحصول على مجموعة من الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم و بأسعار معقولة و ملائمة.

و باعتبار أن الجزائر بلد قارة يمتلك مساحة جغرافية شاسعة و نمو ديمغرافي متزايد، فإنها معنية أكثر من غيرها بضرورة تعزيز جهود الشمول المالي الرقمي و ذلك نظرا لارتفاع تكاليف ايصال الخدمات المالية بالطرق التقليدية الى المناطق الريفية البعيدة و المعزولة، و ذلك قصد تنميتها و تطويرها محليا لكي تساهم هي بدورها أيضا في تعزيز مخططات التنمية الوطنية، و على ضوء هذا ارتأينا صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما هو واقع استخدام التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

الفرضيات:

- تساهم التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية المستخدمة في القطاع المصرفي الجزائري في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- هناك العديد من التحديات التي تعيق استخدام التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري.
- ان مستوى استخدام التقنيات الرقميةو التكنولوجيا المالية مازال غير كافي لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

و سعيا منا للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية الى عدة محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: ماهية الشمول المالي.

المحور الثاني: ماهيةالخدمات المالية الرقمية و التكنولوجيا المالية.

المحورالثالث: تشخيص واقع استخدام التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المحور الأول: ماهية الشمول المالي:

1- مفهوم الشمول المالي(InclusionFinancial):

يعرفالبنك الدولي (BM) الشمول المالي كما يلي: "الشمول المالي يعني وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين، حيث يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة"(أوسياف و شاوي، 2020، صفحة 122).

و يعرف الشمول المالي في التقرير المشترك لصندوق النقد الدولي و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر جانفي 2017 على أنه" تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض و الشركات بما في ذلك أصغرهابإمكانية الوصول و الاستفادة الفعالةمقابل أسعار مقبولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية(مدفوعات، تحويلات، ائتمان، تأمين، ...ألخ) يقع توفيرها بطريقة مسؤولة و مستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية و تنظيمية مناسبة"(سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2020، الصفحات 65-66).

وحسبمنظمة(OECD)و الشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) المنبثقة عنها فان الشمول المالي هو" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة بالوقت و السعر المعقولين و بالشكل الكافي، و توسيع استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة و التي تظم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي الاقتصادي"(عبيد و موسلي، 2021، صفحة 473).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف مختصر للشمول المالي و هو الطريقة أو العملية التي تسمح باستقطاب أكبر عدد من الجمهور خاصة ذوي الدخول الضعيفة عن طريق نشر الثقافة البنكية في أوساط هذه الفئات و ذلك بتمكينهم من الاستفادة من خدمات مالية ملائمة و مناسبة لهم سواء من حيث الجودة أو السعر.

2- أهميةالشمول المالي:

- تحسين الاستقرار المالي عن طريق تفعيل أداة الوساطة المالية، و ذلك من خلال استغلال مدخرات الفئات المستبعدة من التعامل مع البنوك مما يمكن من تحسين أداء هذه الأخيرة و حثها على تحسين و تنويع منتجاتها(غربي ناصر، سعدوني، و بوغرارة، 2021، صفحة 374).
- يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر و عدم المساواة في المجتمع و ذلك عن طريق تمكين الفئات الأشد فقرا من الوصول الى الخدمات المالية و الاستفادة منها(ولد عوالي و صفيح، 2021، صفحة 199).
- يستهدف الشمول المالي دعم و تمويل المشاريع التنموية الصغيرة و المتوسطة و هذا من شأنه تحقيق التنمية المستدامة(حسين و حسين الحيدري، 2021، صفحة 109)
- نظرا لأن معظم الخدمات المالية غير الرسمية لا تتمتع بقدر كافي من الحماية، لذلك فان الشمول المالي يرفع من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك(صباغ و غرزي، 2020، صفحة 516).
- يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي بحيث يزيد من معدلاته و ذلك عن طريق جلب مدخرات و أموال الأفراد المستخدمة في السوق الموازي و تحويلها او دمجها ضمن الاقتصاد الرسمي للدولة(لزهاري، 2021، صفحة 11).

– يحسن الشمول المالي من قدرة الأفراد الى الوصول و استخدام الخدمات المالية و بالتالي تحسين قدرتهم على ادارة أعمالهم الخاصة و كذا المخاطر المرتبطة بها، مما يعزز قدرتهم على الاندماج و المساهمة في بناء مجتمعاتهم(حسين و حسين الحيدري، 2021، صفحة 109)

3– أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسه:

يشمل مفهوم الشمول المالي على ثلاثة أبعاد رئيسية نذكرها كما يلي:

3–1– الوصول للخدمات المالية: يشير الى مدى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، اي ضرورة تحديد و تحليل مختلف العوائق التي تمنع و تعرقل و تحول دون تمكين الأفراد من فتح حسابات مصرفية و هذا على غرار تكلفة تسيير الحساب و ضعف التغطية الجغرافية للوكالات المصرفية(فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 04).

3–2– استخدام الخدمات المالية:تشير الى مدى استخدامالعملاء للخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المصرفية، و هو ما يتحدد بواسطة جمع معطيات و بيانات حول فترة زمنية معينة و دراسة و تحليل بعض المؤشرات عن مدى انتظام عملية الاستخدام في تلك الفترة(حسيني، 2020، صفحة 102).

3–3– جودة الخدمات المالية:تشكل الخدمة المالية في حد ذاتها تحديا يتطلب دراسة و قياس كبيرين، لأن طلبها يتوقف على جودتها و أراء و مواقف العملاء تجاهها، كما تعتبر هذه الجودة مقياسا يعكس أهمية هذه الخدمة بالنسبة لهؤلاء العملاء(فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 04).

4– الشمول المالي الرقمي:

يعرف الشمول المالي الرقمي من طرف مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي "أنه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول الى السكان المستبعدين ماليا و الذين يعانون من نقص الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، و التي يتم تقديمها بشكل مسؤول و بتكلفة معقولة للعملاء و مستدامة لمقدمي الخدمات"(شكرين، 2021، صفحة 220).

المحور الثاني: الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية:

1– مفهوم الخدمات المالية الرقمية:

تعرف الخدمة المالية الرقمية على أنها تلك الخدمات المبنية على تكنولوجيا المعلومات المتاحة عبر الشبكات الالكترونية على غرار شبكة الأنترنيت، و التي يمكن تقديمها عن بعد أي تتجاوز بعدي الزمان و المكان، حيث توفر على العميل عناء التنقل الى البنك للقيام ببعض العمليات، و انما يمكنه اجرائها مباشرة من خلال بيته أو مكتبه سواء تعلق الأمر بسحب الأموال أو تحويلها أو التعامل بالأوراق المالية أو الائتمان أو غير ذلك من الخدمات التي تقدمها البنوك(حسيني، 2020، صفحة 103).

2– مفهوم التكنولوجيا المالية:

عرفها مجلس الاستقرار المالي بأنها" ابتكارات مالية قائمة على التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها تأثير ملموس على الأسواق و المؤسسات المالية و عند تقديم الخدمات المالية، و تظهر الابتكارات المالية في

العديد من جوانب التمويل مثل: مدفوعات التجزئة و الجملة و البنى التحتية للسوق المالية و ادارة الاستثمار و التأمين و توفير الائتمان و زيادة رأس المال(شكرين، 2021، صفحة 222)

3- التقنيات الرقمية الحديثة المستخدمة في تقديم الخدمات المالية:

بالإضافة للأنترنيت و الهواتف المحمولة، تستخدم المصارف العديد من التقنيات الرقمية الحديثة و المتقدمة و التي يمكن ذكر البعض منها باختصار كما يلي:

3-1- الذكاء الاصطناعي: هو مجال دراسة يهتم بجعل أجهزة الكمبيوتر تنسخ أو تقلد الذكاء و السلوك البشري، بمعنى آخر فان الذكاء الاصطناعي يحاكي السلوك البشري و يمكن الآلات من التفكير مثل البشر(Lang، 2021، صفحة 166).

3-2- أنترنيت الأشياء:و الذي بعد بفرص غير محدودةللتفاعلو نماذج الأعمال الجديدة من خلال ربط المنتجات و أجهزة الاستشعار(Ferri، 2017، صفحة 15)

3-3- التكنولوجيا المحمولة أو المتنقلة:هي تقنيات تسمح من الممكن الوصول الى المعلومات في أي وقت و أي مكان و بالتالي التفاعل و أخذ القرارات الصحيحة بسرعة(Ferri، 2017، صفحة 14)

3-4- تقنية سلاسل الكتل(البلوكتشين):هو نوعمن تقنية دفتر الأستاذ الموزع، حيث يتم الاحتفاظ بسجل جميع المعاملات في العديد من الأماكن مع لا مركزية قاعدة البيانات، حيث يتم تسجيل كل معاملة في هذه القاعدة على أنها كتلة و تخزن في ملف المصادقة على قاعدة البيانات مرة واحدة كسجل شفاف و غير قابل للتغيير، و كل معاملة لاحقة يتم تسجيلها ككتلة أخرى في السلسلة، و من هنا جاء اسم سلاسل الكتل حيث تحتوي كل كتلة على معلومات حول جميع الكتل السابقة مما يجعلها قابلة للتدقيق و مقاومة للعبث.(Elghaish & autres, 2022, p. 02)

3-5- البيانات الضخمة: و التي تمكن الشركات من اتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة و في الوقت الفعلي لتطوير نماذج الأعمال القائمة على البيانات(Ferri, 2017, p. 14)

3-6- الحوسبة السحابية: تشير الى مجموعة حوسبة قابلة للتكوين تتم ادارتها بشكل فعال بما في ذلك تطبيقات الأجهزة و البرامج التي يمكن الوصول اليها عبر الأنترنيت عند الطلب(Lang، 2021، صفحة 254)

3-7- وسائل التواصل الاجتماعي:و هي تخلق فرص التفاعل داخل الشركات و كذلك مع العملاء و الشركاء و عامة الناس(Ferri، 2017، صفحة 14)

3-8- الأمن السيبراني:و ذلكلمواجهة أي هجوم،من شأنه أن يسبب خسائر فادحة للمصارف و العملاء وهذا بسبب ازدياد المعاملات الرقمية لهؤلاءمما يستدعي توفير الأجهزة و البرمجيات اللازمة لمواجهة أي تهديد، الأمر الذي يوجب الاهتمام أكثر بسلامة المعلومات المتعلقة بالعملاء(قرزيز، زيدان، و القطان، 2022، صفحة 380).

الشكل رقم 01:التقنيات الرقمية الحديثة المستخدمة في تقديم الخدمات المالية:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

المحور الثالث: تشخيص واقع استخدام التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

1- تحليل مؤشرات استخدام التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في الجزائر:

لتحليل تأثير استخدام التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية على مستوى الشمول المالي في الجزائر، سوف نقوم بالاعتماد على بيانات الشمول المالي للبنك الدولي(Global Findex) لسنة 2022، و سوف نقوم بالتركيز فقط على المؤشرات المتعلقة بمدى استخدام التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية موضوع الورقة البحثية هذه، ثم اجراء مقارنة بين مؤشرات لعينة مختلطة من دول العالم(بلدان غنية و فقيرة، متطورة و نامية، عربية و افريقية، بلدان الجوار) مع نظيرتها من المؤشرات الخاصة بالجزائر، و بعد ذلك محاولة تشخيص واقع استخدام هذه المؤشرات في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

1-1- مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية:

الجدول رقم 01: جدول مقارن لبعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بامتلاك الأفراد لحسابات مصرفية في الجزائر و بعض بلدان العالم لسنة 2021.

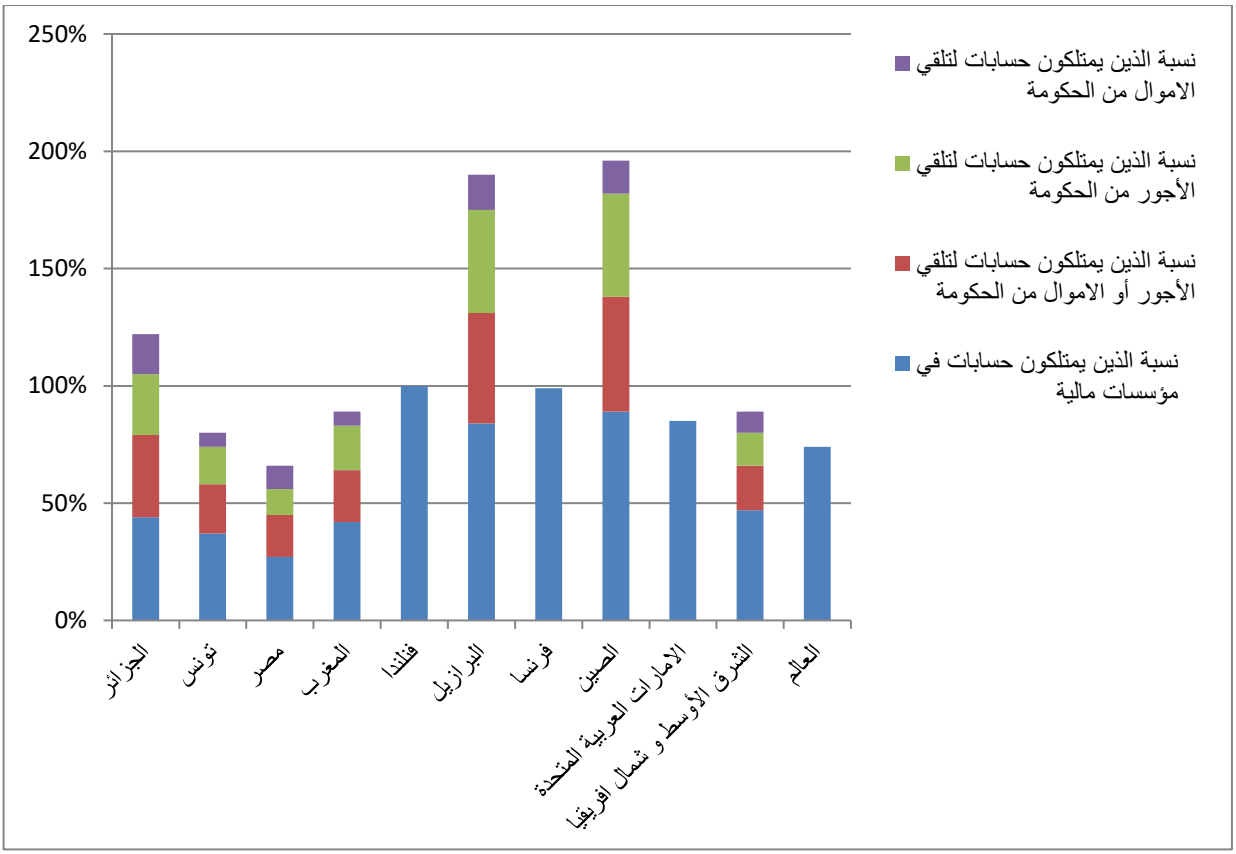
البلد	عدد الأفراد البالغين	يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية	يمتلكون حسابات لتلقي الأجور أو الأموال من الحكومة	يمتلكون حسابات لتلقي الأجور من الحكومة	يمتلكون حسابات لتلقي الاموال من الحكومة
الجزائر	30352150	%44	%35	%26	%17
تونس	8947795	%37	%21	%16	%06
مصر	67621520	%27	%18	%11	%10
المغرب	27030342	%42	%22	%19	%6
فنلندا	4653264	%100	/	/	/
البرازيل	168540064	%84	47%	%44	%15
فرنسا	55494504	%99	/	/	/
الصين	1153772544	%89	%49	%44	%14
الامارات العربية المتحدة	8425228	%85	/	/	/
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	273163360	%47	%19	%14	%9
العالم	5776584704	%74	/	/	/

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشمول الماليللبنك الدولي(Global Findex) على الموقع:

https://www.worldbank.org

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول رقم 01، يظهر معدل امتلاك حسابات مصرفية في الجزائر(44%) أحسن نوعا ما من معدلات بعض الدول الافريقية و دول الجوار كمؤشر للشمول المالي، لكنه بالمقابل يبقى متدنيا كثيرا مقارنة ببعض الدول المتطورة على غرار فرنسا(99%)، الصين(89%) و فنلندا(100%) أي معناه أنه حوالي كل السكان البالغين في هذه الدول يمتلكون حسابات مصرفية، كما نلاحظ أنه حتى بلدان أمريكا اللاتينية السائرة في طريق النمو على غرار البرازيل تتفوق على الجزائر في هذا المؤشر و هو ما يفسر تدني هذا المؤشر في الجزائر على المعدل العالمي(74%) و المعدل الشرق أوسطي مع شمال افريقيا(47%).

الشكل رقم 02: مقارنة بعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بامتلاك الأفراد لحسابات مصرفية في الجزائر و بعض بلدان العالم لسنة 2021.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

1-2- مؤشر امتلاك بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم:

الجدول رقم 02: جدول مقارن لبعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بامتلاك بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم في الجزائر و بعض بلدان العالم لسنة 2021.

البلد	امتلاك بطاقة ائتمان	استعمال بطاقة ائتمان	امتلاك بطاقة خصم	استعمال بطاقة خصم	استعمال بطاقة خصم في المتاجر
الجزائر	%03	/	%23	%3	%2
تونس	%02	/	%20	%7	%4
مصر	%03	/	%22	%5	%2
المغرب	%01	/	%32	10%	7%
اليابان	%70	%60	88	%59	/
البرازيل	%40	%36	%66	%45	%40
فرنسا	%40	%33	%86	%83	/
الولايات المتحدة	%67	%62	%83	%70	/

الامريكية					
الصين	%38	%31	%76	%45	%36
ألمانيا	%57	%46	%94	%84	/
فنزويلا	%19	%05	%76	%68	%59
الامارات العربية المتحدة	%27	%20	%69	%56	/
المملكة العربية السعودية	%25	%21	%72	%65	/
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	%4	/	%38	%23	%03
العالم	%24	%21	%53	%35	

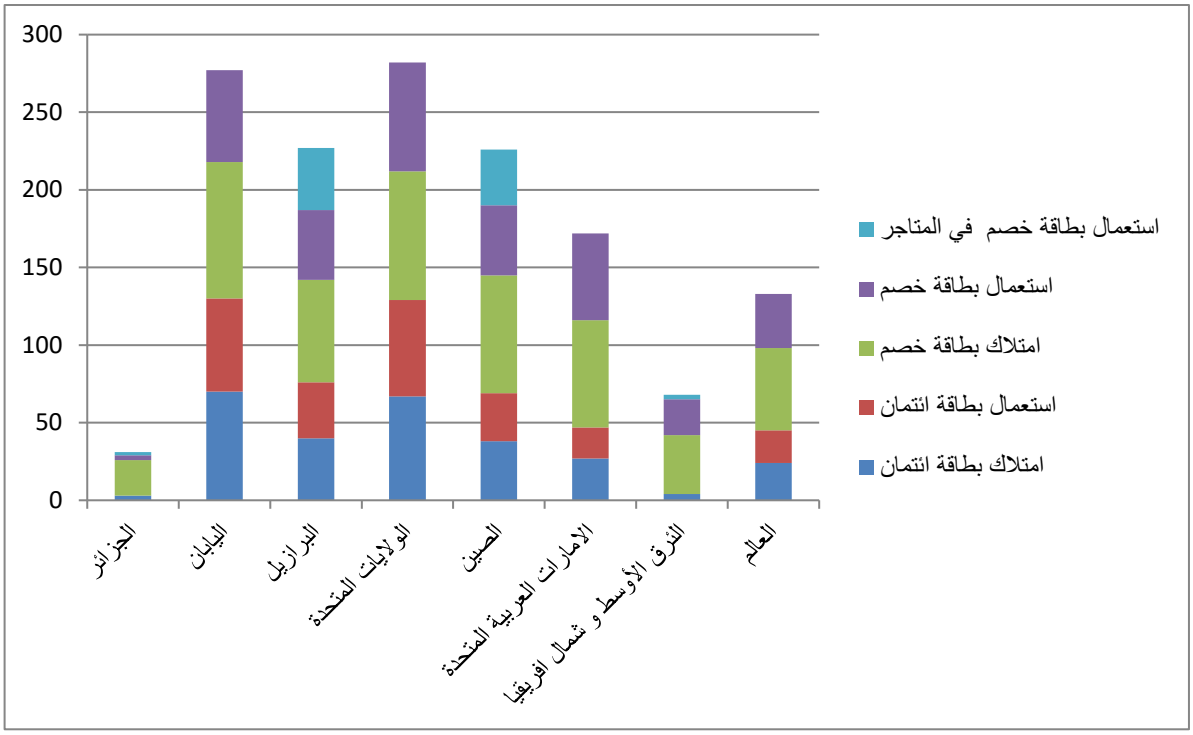
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشمول الماليللبنك الدولي(Global Findex) على الموقع:

https://www.worldbank.org

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول رقم 02، يظهر معدل امتلاك بطاقات الائتمان في الجزائر ضعيف جدا(03%) مقارنة بالمعدل العالمي(24%) و معدلات بلدان العالم المتطورة على غرار فرنسا ، ألمانيا ، الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و بلدان الشرق الأوسط على غرار المملكة العربية السعودية و الامارات المتحدة، و كذلك الحالبالنسبةلمعدل امتلاك بطاقات الخصم الذي يظهر متدني نوعا ما(23%) مقارنة بالمعدل العالمي(53%)و أيضا بلدان الشرق الأوسط و البلدان المتطورة المذكورة سابقا، كما نلاحظ أن معدلات امتلاك البطاقات المصرفية في دول الجوار و شمال افريقيا متقاربة الى حد كبير كالعادة مع نظيراتها في الجزائر و التي تتسم كلها بالضعف بحكم انتماء هذه الدول لمصاف الدول النامية.

أما الشيء الذي يلفت الانتباه في الجزائر هو التفاوت الكبير بين معدل امتلاك البطاقات(مثلا 23% بالنسبة لبطاقة الخصم) و معدل استعمالها(03%) و هو ما يدعوا الى طرح العديد من التساؤلات حول امكانية تعزيز الشمول المالي في الجزائر عبر امتلاك التقنيات الرقمية و التكنولوجيا الماليةان لم يتم استخدام و تفعيل هذه التكنولوجيا المتوفرة، و التالي يجب اعادة النظر في هذا الموضوع ومحاولة تحديد الأسباب التي تدفع الأفراد الى العزوف عن استعمال التكنولوجيا و تفضيل الوسائل التقليدية.

الشكل رقم 03: مقارنة بعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بامتلاك بطاقات الائتمان و بطاقات الخصم في الجزائر و بعض بلدان العالم لسنة 2021



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.

1-3- مؤشر استخداماالهاتف النقال أو الأنترنيت:

الجدول رقم 03: جدول مقارن لبعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة باستخدام الهاتف النقال أو الأنترنيت في تسوية العمليات المالية في الجزائر و بعض بلدان العالم لسنة 2021.

البلد	امتلاك هاتف نقال	لديهم امكانية الولوج الى الأنترنيت	استخدام الهاتف النقال أو الأنترنيت للتحقق من الحساب	استخدام الهاتف النقال أو الأنترنيت لإجراء مدفوعات أو ارسال أو استلام أموال	استخدام الهاتف المحمول أو أو الأنترنيت لشراء شيء ما عبر الإنترنت	استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنيت لإرسال الأموال	استلام الاجور من خلال الهاتف المحمول	اجراء مدفوعات الخدمات العامة باستخدام الهاتف المحمول	استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنيت لدفع الفواتير
الجزائر	%95	%83	%26	%04	%08	%05	%0	%01	%04
تونس	%88	%62	%10	%02	%17	%05	%01	%01	%03
مصر	%81	%38	%03	%02	%03	%03	%0	%0	%01
المغرب	%100	%67	%12	%10	%10	%06	%01	%03	%07
اليابان	%95	%80	%38	%44	%53	%13	%0	%05	%31
البرازيل	%85	%78	%51	%43	%35	%33	%08	%26	%43
فرنسا	%87	%89	%71	%55	%53	%29	%0	%12	%44

الولايات المتحدة الامريكية	%97	%95	%79	%74	%75	%46	%0	%31	%66
الصين	%100	%83	%64	%67	%80	%69	%0	%0	%60
ألمانيا	%92	%89	%62	%61	%60	%31	%0	%09	%57
فنلندا	%100	%98	%94	%90	%70	%68	%0	%46	%88
الامارات العربية المتحدة	%100	%76	%47	%41	%25	%11	%06	%10	%16
السعودية	%99	%92	%60	%59	%62	%57	%0	%43	%62
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	%88	%63	%19	%16	%15	%12	%01	%11	%12
العالم	%86	%63	%41	%39	%39	%35	%02	%10	%34

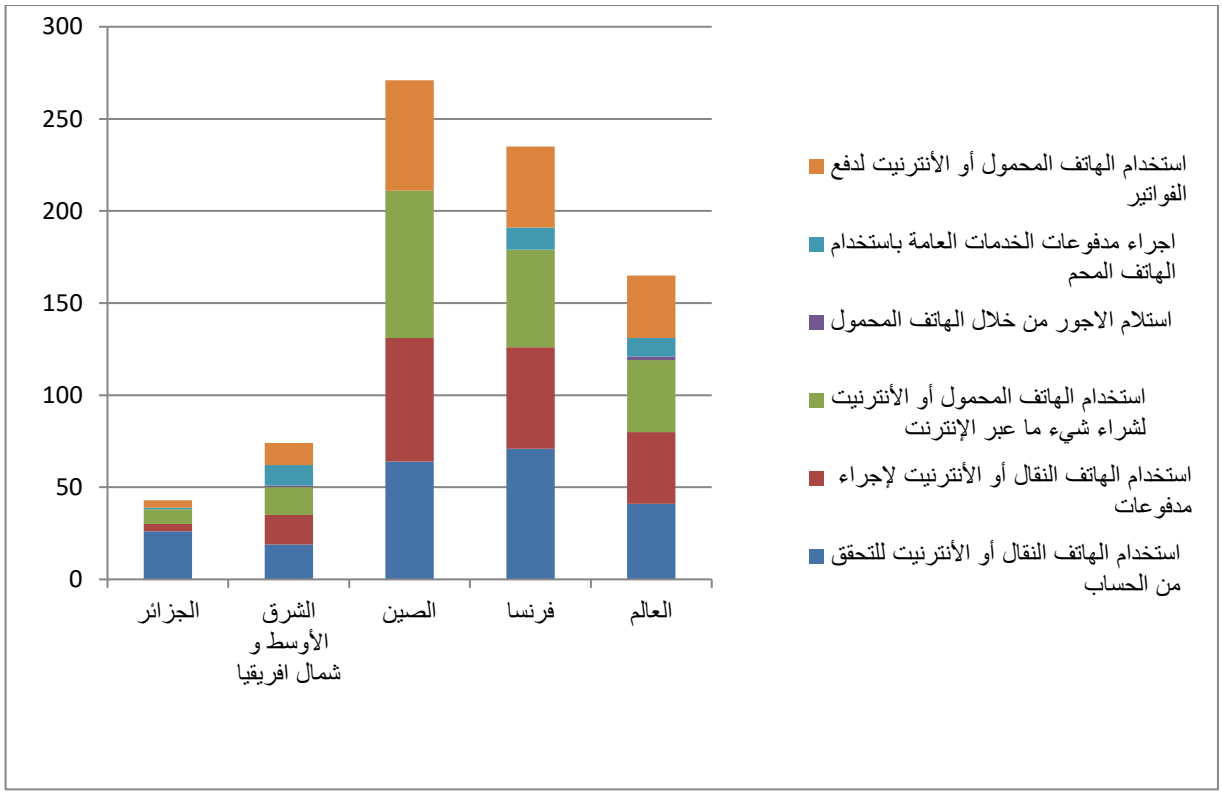
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشمول الماليللبنك الدولي(Global Findex) على الموقع:

https://www.worldbank.org

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول رقم 03، يظهر معدل استخدام الهاتف النقال أو الأنترنيت في الجزائر مرتفع (95% و 83% على التوالي) و يتخطى حتىالمعدلات العالمية(86% و 63%) ويضاهي حتى معدلات بلدان العالم المتطورة على غرار فرنسا ، ألمانيا ، الصين، اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية و بلدان الشرق الأوسط على غرار المملكة العربية السعودية و الامارات المتحدة، و لكن نجد العكس اذا نظرنا الى معدلات استخدام هاته التقنيتين في تقديم الخدمات المذكورة في الجدول 03 أعلاه، حيث نجدها ضعيفة مقارنة بالمعدلات العالمية، و معدلات البلدان المتطورة و حتى البلدان الشرق أوسطية.

و بالتالي نلاحظ هنا نفس الشيء الذي لمسناه في المؤشر السابق، حيث أن تقنيتي الهاتف المحمول و الأنترنيت متوفرتين بمعدلات لابأس بها في الجزائر، الا أن استخدامها في تقديم الخدمات المالية يبقى محتشما، لهذا يجب دراسة، تحليل و تحديد الأسباب التي تقبع وراء هذا المشكل، سواءا كانت تقنية متعلقة بالبنية التحتية للمؤسسات المالية أو ذهنية متعلقة بسلوكياتالمستفيدين من هذه الخدمات المالية الرقمية، حيث يتوجب معالجة هذه الأسبابالتي تحول دون تمكن هذه التقنيات الرقمية من تعزيزالشمول المالي في الجزائر.

الشكل رقم 04: مقارنة بعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة باستخدام الهاتف النقال أو الأنترنيت في تسوية العمليات المالية في الجزائر و بعض بلدان العالم لسنة 2021.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03.

1-4- مؤشر اجراء و تلقي مدفوعات رقمية:

الجدول رقم 04: جدول مقارن لبعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بإجراء و تلقي مدفوعات رقمية في الجزائر و بعض بلدان العالم لسنة 2021.

البلد	اجراء و تلقي مدفوعات رقمية	اجراء مدفوعات رقمية	تلقي مدفوعات رقمية	اجراء دفع رقمي لتاجر في المتاجر	اجراء دفع رقمي من قبل تاجر
الجزائر	%34	%13	%30	%05	%05
تونس	%28	%15	%20	%06	%07
مصر	%20	%08	%17	%03	%04
المغرب	%30	%20	%21	%09	%10
كينيا	%78	%76	%57	%36	%37
كاميرون	%50	%48	%34	%08	%09
جنوب افريقيا	%81	%70	%66	%53	%54
البرازيل	%77	%71	%50	%50	%52

فرنسا	%98	%98	%52	/	/
الولايات المتحدة الامريكية	%93	%91	%69	/	/
الصين	%86	%85	%52	%79	%82
ألمانيا	%99	%99	%62	/	/
هولندا	%99	%98	%76	/	/
النرويج	%99	%99	%90	/	/
الامارات العربية المتحدة	%77	%75	%18	/	/
المملكة العربية السعودية	%73	%72	%57	/	/
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	%40	%30	%28	%05	%06
العالم	%64	%59	%43	/	%38

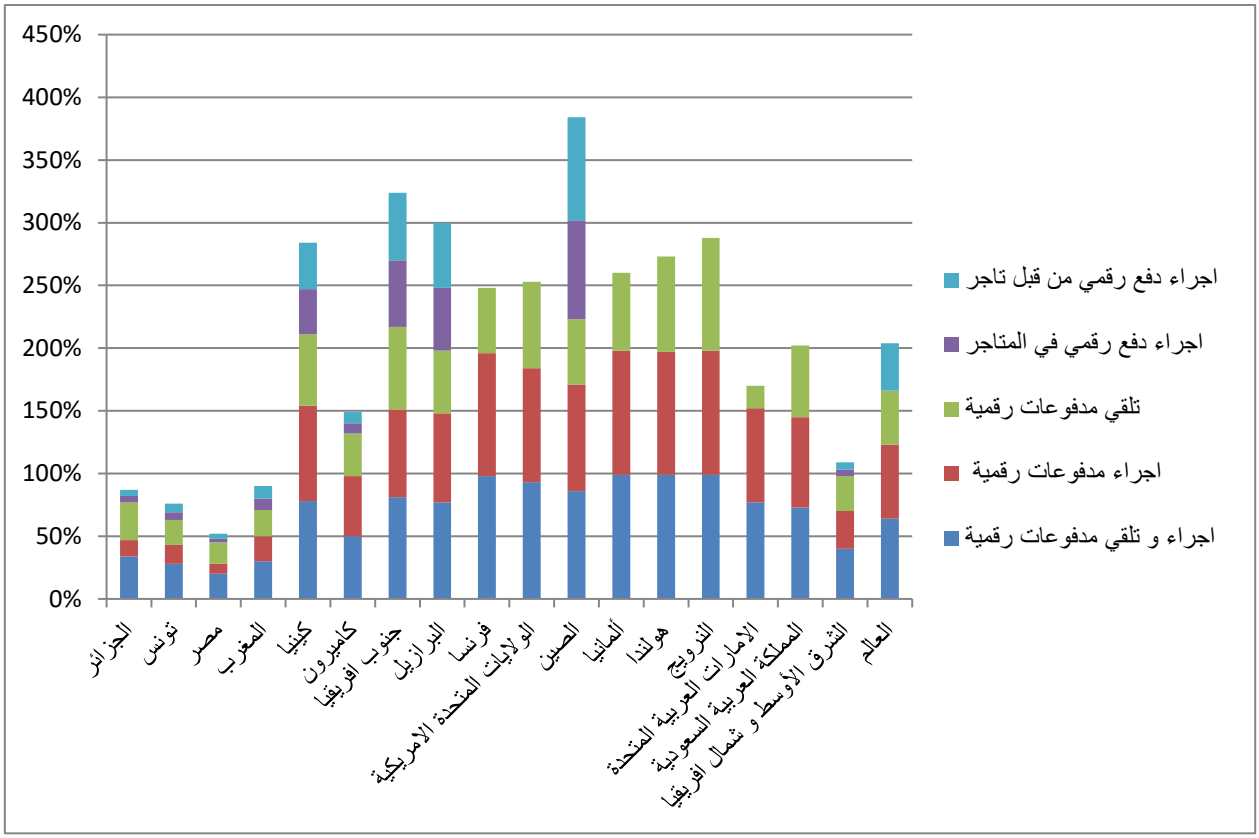
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشمول الماليللبنك الدولي(Global Findex) على الموقع:

https://www.worldbank.org

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول رقم 04، يظهر معدل اجراء و تلقي مدفوعات رقمية في الجزائر ضعيف (30%) بالنسبة للمعدل العالمي(64%) و بلدان الشرق الأوسط على غرار المملكة العربية السعودية(73%) و الامارات العربية المتحدة(77%) وضعيف جدا اذا ما تم مقارنته مع البلدان الأوروبية المتطورة التي حققت فيه معدلات قياسية على غرار فرنسا(98%) ، ألمانيا(99%) ، هولندا (99%) و النرويج (99%) و كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات القارة الأمريكية حيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية(93%) و البرازيل(77%) و هذا ان دل عن شيء فانما يدل عن شساعة الفجوة الرقمية بين هاته البلدان المتطورة و الجزائر، ولكن ما يلفت الانتباه هوأنه حتى بعض البلدان الافريقية تتفوق على الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر و نشاهدها تقطع أشواط لابأس بها في تعزيز مستويات الشمول المالي الرقمي حيث نجد كينيا(78%)، الكاميرون(50%) و جنوب افريقيا(81%).

كما نلاحظ نفس الشيء بالنسبة للمؤشرات المتفرعة عن مؤشر اجراء و تلقي دفعات رقمية على غرار مؤشرات اجراء الدفع الرقمي في المتاجر و كذا من طرف التجار ، حيث تسجل الجزائر معدلات أيضا ضعيفةو تحتل دوما مراتب متدنية في الترتيب العالمي و هو ما يفسر الدور المحدود الذي تلعبه التقنيات الرقمية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

الشكل رقم 05: مقارنة بعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بإجراء و تلقي مدفوعات رقمية في الجزائر و بعض بلدان العالم لسنة 2021



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04.

الخاتمة:

على ضوء ما رأينا من خلال هذه المقارنة البسيطة بين مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الجزائر و بين نظيرتها في بعض دول العالم المختلفة بالاعتمادعلىبيانات الشمول المالي للبنك الدولي(Global Findex) لسنة 2022، يمكن لنا على العموم تشخيص واقع استعمال التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر حيث تم استخلاص ما يلي:

- أن مستوى الشمول المالي الرقمي في الجزائر متدني بشكل كبير.
- أن هذا التدني المسجل في مستويات الشمول المالي الرقمي لا يعود بالضرورة الى نقص امتلاك التكنولوجيا أو ضعف البنى التحتية فقط، و انما يعود الى عوامل أخرى على غرار غياب الثقافة المالية الرقمية ونقص الثقة في كل ما هو رقمي أو ما يعرف بالمقاومة للتحول الرقمي، و هذا ما يفسر امتلاك 23% من الأفراد في الجزائر لبطاقات الدفع الالكتروني في حين 03% فقط من يستعملونها.
- نلاحظ أنه رغم توفر تقنيتي الأنترنيت و الهاتف النقال بمعدل مرتفع في الجزائر مقارنة بباقي دول العالم، الا أنه استعمال هاتين التقنيتين يبقى ضعيف في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في الجزائر، و هذا راجع بنسبة كبيرة الى ضعف البنية التحتية

للمصارف الجزائرية و عدم قدرتها على توفير خدمات رقمية منوعة و ذات جودة جديرة بكسب ثقة الفرد الجزائري الذي يعاني كما قلنا سابقا من غياب الثقافة المالية وفقدان الثقة في الخدمات المالية الرقمية.

- ان عزوف الفرد الجزائري عن التعامل بالمدفوعات الرقمية و تفضيله التعاملات النقدية التقليدية مرده الى ضعف البنى التحتية المسخرة لتقديم مثل هذا النوع من الخدمات وعدم قدرتها على تغطية أغلب مناطق الوطن هذا من جهة و ذهنية الفرد الجزائري الذي يرفض مثل هذه التعاملات الرقمية التي يراها بمثابة تصريح بمداخيله و أملاكه و ثرروته يمكن أن تتخذ كقرينة ضده أمام الجهات الرسمية على غرار ادارة الضرائب.

و انطلاقا من هذه النتائج يمكن الاجابة عن فرضيات الدراسة المطروحة سابقا حيث أن الفرضية الأولى تنص على أن التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية المستخدمة في القطاع المصرفي الجزائري تساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، و لكن تشخيص الواقع من خلال المؤشرات المدروسة في هذه الورقة البحثية يشير الى عكس ذلك، حيث أثبت أن هذه التقنيات الرقمية و التكنولوجيا الماليةالمستخدمة في القطاع المصرفي الجزائري لازالت مساهمتها غير كافية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، أما الفرضية الثانية التي تشير الى وجود العديد من التحديات التي تعيق استخدام التقنيات الرقمية و التكنولوجيا الرقمية في الجزائر فهي فرضية صحيحة و ذلك حسب ما بينته النتائج المستخلصة حيث أبانت على العديد من العوائق على غرار ضعف البنى التحتية و ضعف مستوى الخدمات المقدمة ، انعدام الثقة من طرف العملاء في الخدمات المالية و خاصة الرقمية منها، غياب الثقافة و الوعي المالي لديهم و رفضهم ومقاومة البعض منهم للمعاملات الرقمية و تفضيلهم للدفع النقدي المباشر بين الأشخاص خارج المؤسسات الرسمية، أما الفرضية الثالثة فتشير الى أن مستوى استخدام التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية فهي فرضية صحيحة أيضا لأنه رغم توفر بعض التقنيات الرقمية الا أن الاستخدام مازال غير كافي و ذلك للأسباب المذكورة سابقا في النتائج.

و بناء على ما سبق يمكننا تقديم بعض التوصيات و التي من شأنها تعزيز مستويات الشمول المالي في الجزائر في المستقبل حيث نوجزها كما يلي:

- ضرورة تسخير بنى تحتية قوية في المصارف و المؤسسات المالية المعنية بتقديم الخدمات الرقمية.

- ضرورة ابتكار خدمات رقمية مالية منوعة، متطورة و ذات جودة و تكون واضحة و شفافة و مناسبة لكل الفئات حسب خصوصية هذه الأخيرة من حيث الحاجات و التكلفة و ذلك من أجل كسب ثقة العملاء و استقطاب أكبر فئة ممكنة منهم.
- تكثيف جهود التوعية و نشر الثقافة المالية الرقمية بالنسبة للأفراد وكسب ثقتهم عن طريق اقامة ملتقيات علمية و أيام دراسية تحسيسية للتعريف بالشمول المالي و فوائده.
- ضرورة تبني استراتيجية وطنية و خطة واضحة المعالم لتعزيز مستويات الشمول المالي وجعله من أولويات برامج الحكومة.

المصادر و المراجع:

1- البنك الدولي، (2022)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، متوفر على الرابط:https://www.worldbank.org

2- أوسياف ,ع .ي& ,.شاوي ,ش .(2020) .الشمول المالي في الجزائر :الواقع، المعيقات والحلول .مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ,ص122.

3- حسين ,س& ,.حسين الحيدري ,و .(2021) .دور التمويل الرقمي في تحسين و تعزيز الشمول المالي/بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي .مجلة دراسات مالية و محاسبية,ص 109.

4- حسيني ,ج .(2020) .تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,ص 102.

5- رفيقة صباغ، و سليمة غرزي. (2020). الشمول المالي في الدول العربية..واقع و آفاق. مجلة أبعاد اقتصادية، ص 516.

6- زهرة سيد اعمر، و دحمان بن عبد الفتاح. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- دراسة حالة الشرق الأوسط و جنوب افريقيا. مجلة التكامل الاقتصادي، ص 65-66.

7- زواويد لزهاري. (2021). دور التكتولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا. مجلة ريحان للفكر العلمي، ص 11.

8- صلاح الدين غربي ناصر، محمد سعدوني، و بومدين بوغرارة. (2021). سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية. دفاتر MECAS، ص 374.

9- فريد زكريا عبيد، و طيب موسلي. (2021). فعالية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، ص 473.

10- فلاق ,ص ,.حمدي ,م& ,.حفيفي ,ص .(2019) .تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي .مجلة التكامل الاقتصادي ,ص 04.

11- قرزيز ,ن .,زيدان ,م& .,القطان ,أ .(2022) .دور التحول الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للبنوك العمومية .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,ص 380.

12- محمد شكرين. (2021). أزمة كوفيد 19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، ص 220.

13- ولد عوالي ,أ& .,صفيح ,ص .(2021) .تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المصرفي في الجزائر .مجلة دفاتر البحوث العلمية ,ص 199.

14- Elghaish, F., & autres. (2022). *Blockchain of things and deep learning applications in construction.* Switzerland : Springer Nature Switzerland AG.

15- Ferri, A. (2017). *The Drivers of Digital Transformation.* Switzerland: Springer International Publishing, Switzerland.

16- Lang, V. (2021). *Digital Fluency.* New york: Apress.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

ملتقى دولي حول :

الشمول المالي في الجزائر :الواقع و الافاق

يوم 13 اكتوبر 2022

اهمية التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي

المنصات الرقمية للخدمات المالية نموذجا

--قراءة في النظرة المستقبلية لمصرف الراجحي—

The importance of digital technologies and financial technology in promoting digital financial inclusion Digital platforms for financial services as a model

Read about the future outlook of Al Rajhi Bank

د.بن عزة هشام

جامعة تلمسان مخبر البحث *النقود* و المؤسسات المالية في المغرب العربي**MIFMA** .

hicham.benazza@univ-tlemcen.dz

د.موفق سهام

المركز الجامعي نور البشير البيض

Mouffok.sihem@yahoo.com

الملخص:

يُعدّ التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتّجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. وضمن هذا الإطار، يتمتع كل من الذكاء الإصطناعي (Artificial Intelligence) والتكنولوجيا المالية (Financial Technology or Fintech) بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية. فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز و تبيان مختلف التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية، و دورها في تعزيز و تفعيل الشمول المالي الرقمي،من خلال عرض مختلف التجارب لمؤسسات مالية تعتمد عليها في تقديم مختلف الخدمات لعملاءها ومنها التجربة الرائدة لمصرف الراجحي المتمثلة في المنصات الرقمية التي تقدم الخدمات المالية المختلفة، وخلصت الدراسة الى ان التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية يساهم على تخفيض التكاليف وهذا ما يساهم في توفير خدمات مالية في متناول الجميع خاصة ذوي الدخل المنخفض والفئات المستبعدة من الانظمة المالية الرسمية، وبهذا بالامكان ان تكون الملاذ الامثل لرفع مستويات الشمول المالي الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التطور الرقمي، والتكنولوجيا المالية، الشمول المالي الرقمي، المنصات الرقمية، مصرف الراجحي.

Summary:

Digital development is one of the most important pillars of the future of the financial and banking sector, as customers are increasingly moving towards carrying out their banking transactions through electronic applications and smart solutions. Within this framework, both Artificial Intelligence and Financial Technology or Fintech have a real potential to change the structure of traditional financial services. Financial technology can make financial services faster, cheaper, safer, transparent and available, especially for the large segment of the population that does not deal with the banking sector. This study aims to highlight and demonstrate the various digital technologies and financial technology, and their role in promoting and activating digital financial inclusion, by presenting the various experiences of financial institutions that rely on them to provide various services to their customers, including the pioneering experience of Al Rajhi Bank represented in digital platforms that provide services The study concluded that digital technologies and financial technology contribute to reducing costs, and this contributes to the provision of financial services accessible to all, especially those with low incomes and groups excluded from formal financial systems, and thus can be the ideal resort to raise the levels of digital financial inclusion.

Keywords: digital development, financial technology, digital financial inclusion, digital platforms, Al Rajhi Bank.

المقدمة:

الحديث عن التكنولوجيا الحديثة، تعتبر الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبرامج الذكية أفضل الحلول للشركات التي تعتمد على مراكز البيانات وتحليلها. بحسب استطلاع للرأي من غارتنر، يستثمر نصف رواد قطاع التكنولوجيا أي نحو 40% منهم في مراكز البيانات لتنمية قاعدة العملاء لديهم وتحسين خدماتهم. نحو 50% من المستجيبين لمزودي التكنولوجيا الذين يستثمرون الأموال في تحليل البيانات اختاروا السحابة كواحد من المجالات الثلاثة الأولى الأخرى للاستثمار في التكنولوجيا الناشئة. وتدعم تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي غالبية إدارة البيانات وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومشاركة الرؤية، مما يدفع الذكاء الاصطناعي والبرمجيات إلى تحقيق المراكز الثلاثة الأولى في الاستثمار التكنولوجي، تأخذ الخدمات الرقمية مساحة كبيرة من عمل الشركات التكنولوجية لا سيّما الناشطة في مجال تحليل البيانات. بحسب الاحصاءات التي نشرتها شركة غارتنر.

يُتوقع أن تنمو أسواق التكنولوجيا المالية الإسلامية في العالم بقوة في السنوات المقبلة، حيث يسعى عدد متزايد من المسلمين للدخول في التمويل الرقمي والخدمات المصرفية الجديدة، والمتنوعة والرقمية، التي تتبع مبادئ الشريعة الاسلامية، فوفقًا للتقرير العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية، فإن المملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وإندونيسيا، هي الدول الرائدة من حيث حجم المعاملات التكنولوجية المالية الإسلامية في منظمة دول التعاون الإسلامي.
ويُقدر التقرير أن أكثر من250 مؤسسة مالية إسلامية تعمل على مستوى عالمي، وتنتشر في منظومة «دول التعاون الإسلامي»، كما الدول غير الأعضاء فيها .عموماً، يُقدّر حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية لـ «منظمة دول التعاون الإسلامي» بنحو 49 مليار دولار، ومع ذلك، فإن هذا المبلغ لا يمثل سوى 72 % من حجم سوق التكنولوجيا المالية FinTechالعالمي الحالي، بناءً على حجم المعاملات. علماً أنه من الواضح، أن هذا القطاع من المقرر أن يكون له مستقبل مشرق، ويُتوقع أن ينمو قطاع التكنولوجيا المالي الإسلامي في منظمة دول التعاون الإسلامي بنسبة 21 % إلى 128 مليار دولار في حلول العام 2025، مقارنة بنسبة 15 % لكامل قطاع التكنولوجيا المالية. بمعنى آخر، تمثل التكنولوجيا المالية الإسلامية فرصة نمو كبيرة للبنوك وشركات التكنولوجيا المالية.

إن سرعة التطوّر في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تُقدّم الحلول المالية المبتكرة،اما إستخدام الذكاء الإصطناعي في الخدمات المالية والمصرفية، فمن شأنه أن يخفّض التكلفة التشغيلية، ويحسّن أداء المؤسسات المالية وربحيتها. لذلك، تسعى معظم المؤسسات إلى الإستثمار في تطبيقات وأدوات التكنولوجيا المالية الحديثة و»الذكاء الإصطناعي المالي»، تهدف هذه الدراسة الى ابراز و تبيان أهمية تبني التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية كآلية لتحفيز وتفعيل الشمول المالي الرقمي،وذلك عبر المنصات الرقمية لتقديم مختلف الخدمات المالية، مع قراءة في تجربة مجموعة مصرف الراجحي الرائد في هذا المجال.

من خلال ما سبق تتبلور **الإشكالية** التالية :

ما مدى اهمية تبني التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تفعيل و تعزيز الشمول المالي الرقمي؟

المنصات الرقمية للخدمات المالية نموذجا؟مع قراءة في النظرة المستقبلية لمصرف الراجحي؟

سنتطرق الى المراحل التالية:

2-تطبيقات التكنولوجيا المالية الاسلامية والذكاء الاصطناعي في العمليات المالية

3-تجارب دول مختلفة في مجال استخدام التكنولوجيا المالية الاسلامية في تفعيل الشمول المالي الرقمي.

4- قراءة في النظرة المستقبلية لمصرف الراجحي.

اهمية الموضوع:

ان كل من التقنيات الرقمية و مختلف تطبيقات التكنولوجيا المالية تعتبر طفرة العصر الذي نعيش فيه، حيث تكمن اهميتها في ابراز مختلف التطبيقات في الصناعة المالية لتفعيل الشمول المالي الرقمي ، تشجيع المصارف على مواكبته ، وعملية تحول مرحلة الاقتصاد التقليدي الى مرحلة الاقتصاد الرقمي تزامنا مع احتواء مخاطره.

اهداف الموضوع:

-تقديم نظرة و مفاهيم حول التحول الرقمي، التكنولوجيا المالية الاسلامية.

-محاولة ابراز مختلف تطبيقات التكنولوجيا المالية الاسلامية لتفعيل الشمول المالي الرقمي .

-تبيان مختلف التجارب للبلدان وكيف كان للتكنولوجيا المالية الاسلامية دور كبير في تحفيز الشمول المالي الرقمي، مع توضيح تجربة مصرف الراجحي"alrajhibank " الرائدة في هذا المجال.

2-تطبيقات التكنولوجيا المالية الاسلامية والذكاء الاصطناعي في العمليات المالية

2-1-مفهوم التحول الرقمي:

عرف التحول الرقمي للعمليات المصرفية بأنه" مجموعة من الخطوات المصرفية تبدأ من أمر التحويل الصادر عن المصدر لهدف الدفع الى المستفيد من الامر وبعدها يتم النقل بقبول بنك المستفيد لدفع قيمة الحوالة للمستفيد من الامر.
(Mathiassen، 2017)

التحول الرقمي" ما هو الا عبارة عن جزء معقد للعديد من الأبعاد التي تتناولها المنظمة من أجل الحفاظ على المركز التنافسي لها في العالم الرقمي" .

لكي تصل البنوك لمستوى النضج الرقمي عليها أن تتبنى التحول الرقمي بشكل كامل استراتيجية رقمية متماسكة. (اشراق، 2019).

الشكل رقم 01: مساهمة الرقمنة في الناتج المحلي الاجمالي عند بلوغ مرحلة النضج الرقمي الكامل للمنطقة العربية

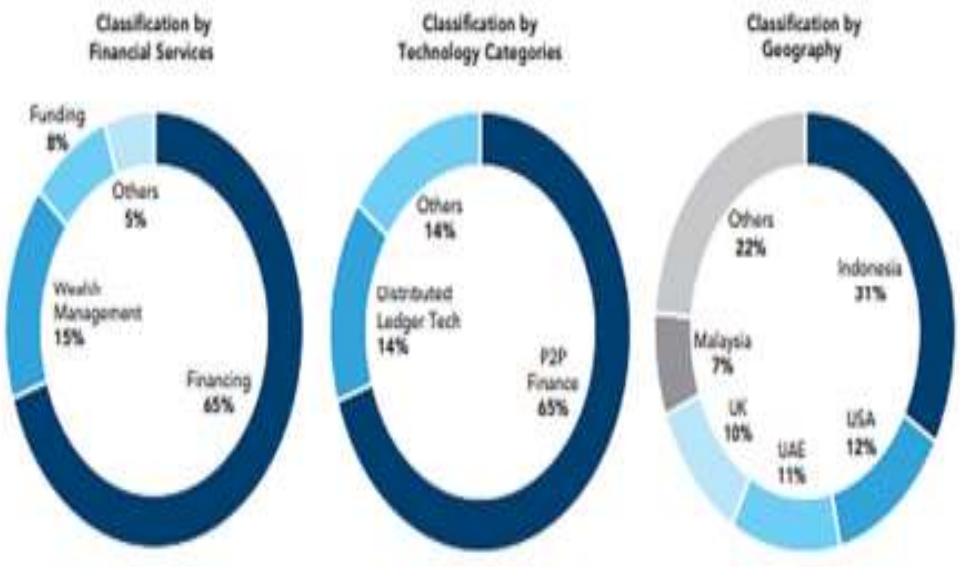


المصدر:www.arab-digital-economy.org

2-2- فرص التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية:

حوالي 93 شركة اسلامية في مجال التكنولوجيا المالية ،تعمل بشكل اساسي في خدمات التمويل، يتم تمويل P2P من قبل 65% منها، وليس من الغريب ان تكون منصات P2P هي اكثر منصات التكنولوجيا المالية الاسلامية شيوعا نظرا لتجسيدها جوهر التمويل الاسلامي، ومن المتوقع أن تنمو هذه الصناعة لتتجاوز3,472تريليون دولار بحلول عام2024. (Refiniti.، 2019)

الشكل رقم 02: توزيع التكنولوجيا المالية الاسلامية في العالم .



Source: (World Bank Group, 2020, p. 29)

2-3- توزع استخدام التكنولوجيا المالية الاسلامية في العالم حسب المجال الاساسي:

نجد أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تعتمد بالدرجة الأولى على تمويل الأعمال التجارية والمستهلكين وعلى التحويل المالي الدولي بـ 62شركة، وهذا يرجع نتيجة التوجهات الاقتصادية الرقمية في اقتصاديات الدول الإسلامية .

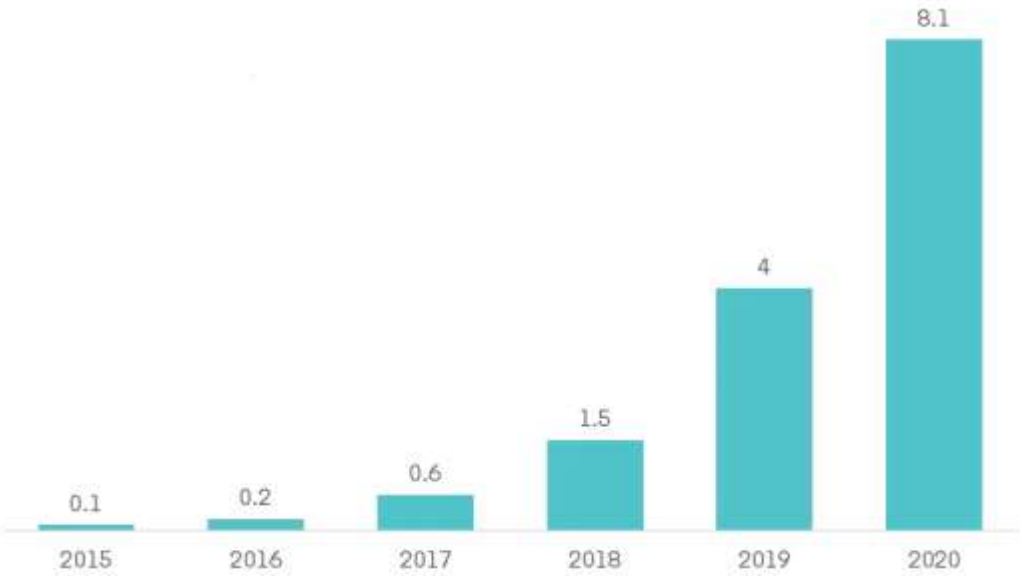
الجدول رقم 01: توزع استخدام التكنولوجيا المالية الاسلامية في العالم حسب المجال الاساسي

المجال	عدد المؤسسات	المجال	عدد المؤسسات
1.بلوكشين والعملات المشفرة	22	7.التمويل البديل	9
2.المدفوعات والتحويل المالي والفوركس	20	8.إدارة التمويل الشخصي	7
3.تمويل النظراء P2P	**20**	9.البنية التحتية المعرفية للاقتصاد الإسلامي	**7**
4.التداول والاستثمار	18	10.تحليل البيانات	6
5.منصات التمويل الجماعي	17	11.المستشارون الآليون	5
6.البنوك الرقمية المنافسة	10	12.تكنولوجيا التأمين التكافلي	2
مجموع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية عالميا			**142**

Source: (IFN Fintech Landscape, 2020)

و من المتوقع أن يستفيد القطاع المصرفي بشكل أكبر من أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث تشير التقارير المتخصصة إلى الدور المتوقع له على صعيد تمكين المجتمع المصرفي من تحقيق وفورات بقيمة تتجاوز 1 تريليون دولار عام 2030،قُدر الذكاء الاصطناعي العالمي بنحو 7.91 مليار دولار أمريكي في عام 2020 ، ومن المتوقع أن يصل إلى 26.67 مليار دولار أمريكي عام 2026. ومن المتوقع أيضًا أن يشهد السوق معدل نمو سنوي مركب بنسبة 23.17٪ خلال فترة التوقعات (2021 – 2026. (IfnFintech.، 2019)

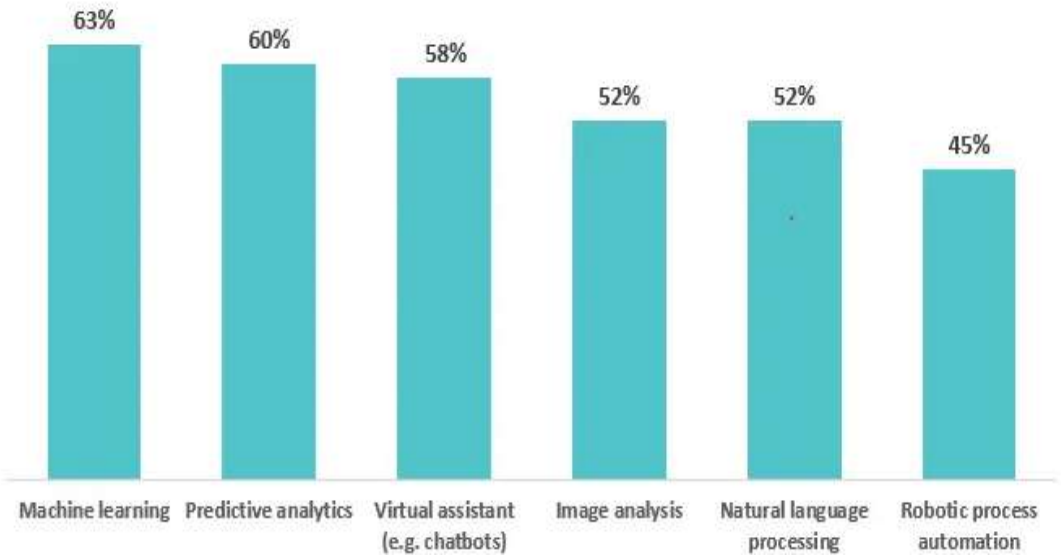
الشكل رقم 03: القيمة السوقية للأصول التي يديرها مستشارو الروبوت ما بين 2020/2015 تريليون دولار



source :business insider

يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة التمويل ، لفحص الحسابات النقدية وحسابات الائتمان وحسابات الاستثمار للنظر في الصحة المالية العامة للفرد ، ومواكبة التغييرات في الوقت الفعلي ، وإنشاء مشورة مخصصة بناءً على البيانات الواردة الجديدة. أفاد الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي البنوك والتكنولوجيا المالية ، حيث يمكنهم معالجة كميات هائلة من المعلومات حول العملاء. ثم تتم مقارنة هذه البيانات والمعلومات للحصول على نتائج حول الخدمات / المنتجات المناسبة التي يريدها العملاء ، والتي ساعدت بشكل أساسي في تطوير العلاقات مع العملاء.

الشكل رقم04: حصة البنوك الاستثمارية في جميع أنحاء العالم التي تستخدم حسب أنواع التطبيقات



Source :worldwide ; https://www.economistgroup.com

تعد أتمتة العمليات أحد المحركات المهمة للذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية. ومع ذلك ، فإنه يتطور بشكل أكبر إلى أتمتة العمليات المعرفية ، حيث يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي إجراء عمليات أتمتة أكثر تعقيدًا. على سبيل المثال ، في مايو 2020 ، اشتركت Traydstream ، وهي شركة FinTech تقوم بمسح المستندات التجارية باستخدام الذكاء الاصطناعي (AI) ، في شراكة مع Infosys Finacle من أجل تنفيذ تقنية blockchain وزيادة أتمتة التمويل التجاري. قد تسمح الشراكة لتقنية blockchain الخاصة بشركة Finacle، والتي تسمى Finacle TradeConnect ، بالتكامل مع منصة Traydstream، والتي تستخدم الذكاء الاصطناعي لمسح المستندات ضوئيًا وتقليل الوقت الذي يستغرقه التحقق من القواعد أو اللوائح في التجارة ،

3-تجارب دول مختلفة في مجال استخدام التكنولوجيا المالية الاسلامية في تحفيز البيئة الاستثمارية.

3-1-تجربة المصارف الثلاثة البحرينية ألكو البحرينALGO –

أطلقت ثلاثة مصارف رائدة في تقديم التمويل الإالامي أو: اتحاد تكنولوجيا مالية إلاسلامية على مستوى العالم بهدف تاريع عملية إيجاد حلو: مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة إلاسلامية ، ويضم هذا الاتحاد الذي أطلق عليه اسم ''ألكو البحرين ALGO Bahrain – ''كبرى البنوك في هذا القطاع مثل مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي – البحرين وبنك البحرين للتنمية، وضعت خطة عمل طموحة تهدف إلى طرح 95منصة تكنولوجيا مالية في القطاع المصرفي في غضون خمس

انوات، وايااعدنا في تحقيق هذا الهدف قوتنا المشتركة القائمة على المعرفة بالاوق وقاعدة العملاء والموارد المالية، حيثُ يعنى ''ألكو البحرين'' بالابتكار من أجل التأثير الاجتماعي''.

وسوف تتمثل المبادرة البحرينية الأولى لـ ''ألكو البحرين'' في إنشاء منصة تمويل جماعي مريحة وممتعة للأعمال: (الأشخاص مقابل المشاريع الصغيرة) من شأنها أن تعزز نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة،وتهدف ''ألكو البحرين '' إلى استعادة نمو صناعة الصيرفة الإسلامية العالمية من خلال تعزيز الشمول المالي وخلق فرص عمل جديدة وتوجيه الاستثمارات جديدة إلى القطاعات الاقتصادية الحرجة في دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الناشئة،ويعمل نموذج ''ألكو البحرين'' على خفض تكلفة الابتكار بالنسبة للبنوك الأعضاءمع تسريع قدرتها نحو السوق، وسيكون لذلك اثرا مباشرا على تحسين ربحية ونمو البنوك. (باركر، 2020)

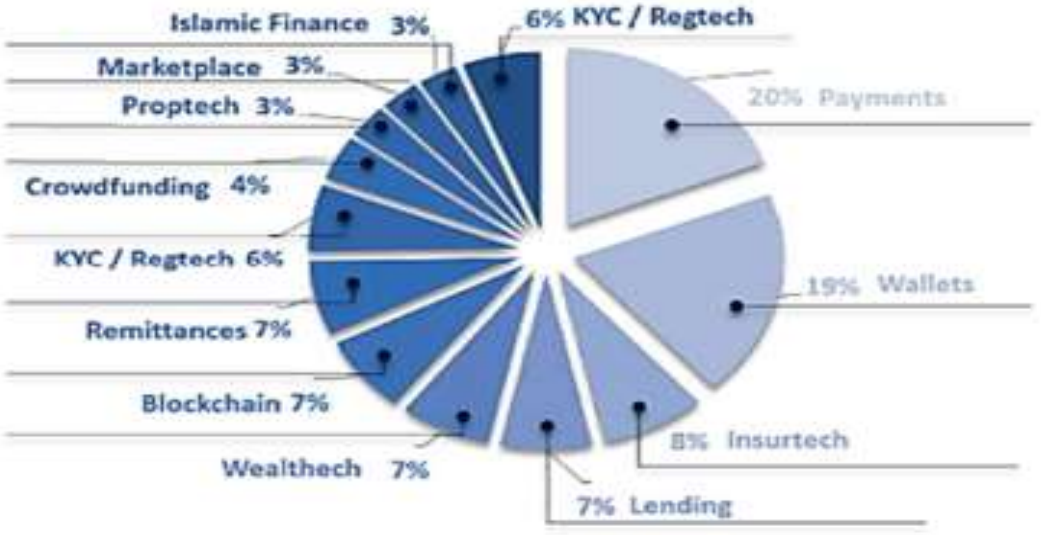
3-2-التجربة الماليزية:

3-2-1-القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية في ماليزيا:

ماليزيا الزعيم الإقليمي بلا منازع للتكنولوجيا المالية الإسلامية. ريادته لمؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي للعام الثامن على التوالي بفضل مبادراته ونظامه البيئي القوي في مجال التمويل الإسلامي. في طليعة هذا القطاع المزدهر ، شركة Ethis Group الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية.

تعمل Ethis ، التي تدير منصات تمويل جماعي للاستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في إندونيسيا وماليزيا ومنصة التمويل الاجتماعي.GlobalSadaqah ،تركز شركة fintech الإسلامية التي يقع مقرها في ماليزيا على استثمارات جماعية مستدامة ومركزة على التأثير والتمويل والتبرعات. وهي تدير منصات منظمة في ماليزيا وإندونيسيا وحصلت أيضًا على الموافقات التنظيمية في دبي وقطر.

الشكل رقم 05:القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية في ماليزيا بناءا على عدد الشركات في عام 2021



Source : (Salim K. , 2021, p. 02)

من خلال اجندة بنك **Negara Malaysia** لتسريع انتقال البلاد الى المدفوعات الالكترونية ، وتشمل الابتكارات الاخرى من منصات التمويل البديلة التكنولوجيا التامينية وتقنية البلوكشين.

3-2-2-منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا:

اولا:منصة microLEAP:

وهي منصة تمويل ماليزية من اهتماماتها الاساسية التمويل الاصغر ، تاسست سنة 2018 ، حيث تتيح المنصة للبنوك الوسيطية و مؤسسات التمويل الاصغر والاستثمار المباشر في المشروعات متناهية الصغر، ففي الجانب الاستثماري ، يستهدف مستثمري التجزئة من جميع انحاء العالم، والمؤسسات الصغيرة التي تبحث عن تمويل بديل ،كالشركات الصغيرة التي تبيع الحلويات الحلال عبر الانترنيت ، ومن مميزات المنصة ، تمويل متوافق مع الشريعة الاسلامية على اساس مرابحة ، وتذهب رسوم السداد المتاخرة للاعمال الخيرية ، حيث انه سنة 2020 ، تم تمويل 37 مشروع بالكامل من خلال المنصة. (-Salim، 2020)

ثانيا: Ethis Group و منصات تمويل جماعي:

تدير Ethis Group حاليًا منصات تمويل جماعي أخلاقية وإسلامية في كل من ماليزيا وإندونيسيا وقريبًا في بلدان أخرى. تتكون المجموعة حاليًا من Ethis Malaysiaو Ethis Indonesiaو GlobalSadaqah، وحصلت Ethisمؤخرًا – في أواخر عام 2020 – على أول رخصة تمويل جماعي للأسهم الماليزية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل هيئة الأوراق المالية في ماليزيا.

تقع غالبية أعمال المجموعة في إندونيسيا ، حيث حصلت على موافقة تسجيل تمويل P2P المطلوبة بشدة من هيئة الخدمات المالية في عام 2019.

تتواجد Ethisفي إندونيسيا منذ عام 2015 وقد قامت بمضاهاة مستثمري التجزئة من أكثر من 50 دولة في حملات الاستثمار المؤثر ، والتي ركزت في البداية على التطوير العقاري للإسكان الاجتماعي وجمع الأموال مؤخرًا لمشاريع سلسلة التوريد للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الشعبية الكبيرة. (ETHIS، 2020)

ثالثا: منصة Finterra:

هي شركة تكنولوجيا تقدم تطبيقات اسلامية قائمة على بلوكشين تاسست سنة 2017، حيث طورت حلول بلوكتشين للتمويل الجماعي الاسلامي بما في ذلك الاعمال الخيرية ، الزكاة ، الوقف ،

منتج **Finterra** الرائد "WAQFChain" تم تطويره لتنشيط النظام الاقتصادي الاجتماعي الاسلامي للعصر الرقمي باستخدام تقنية blockchain ، حيث يتيح التحديات الاساسية في فتح و دمج خيارات راس المال و ادارة الاصول و ادارة الوقف.

3-3- تجربة اندونيسيا:

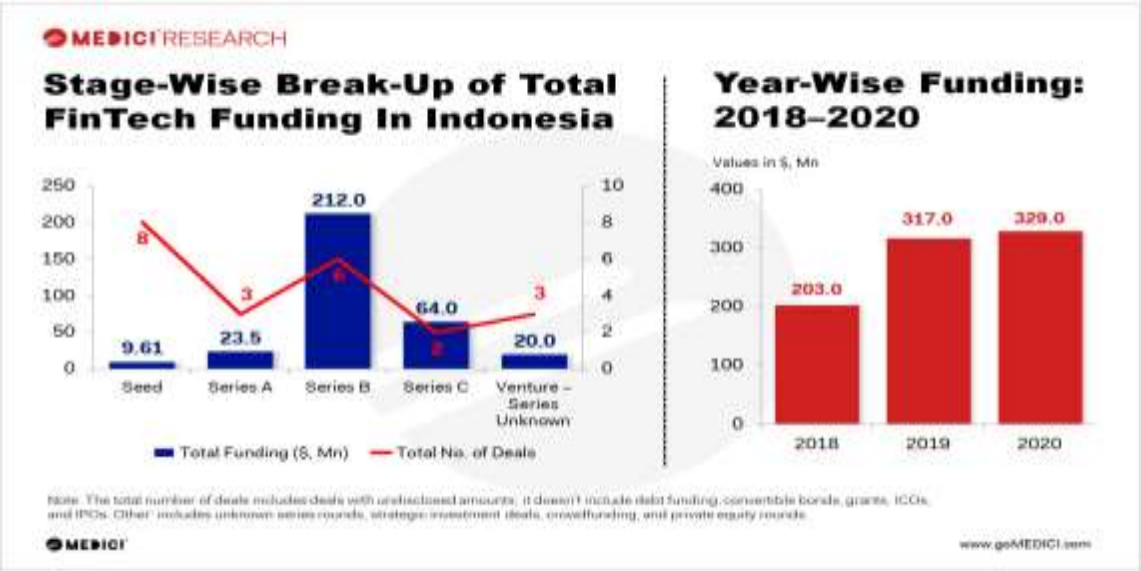
من اشهر شركات التكنولوجيا المالية الاندونيسية gojek قاامت بشراء مجمع مدفوعات moka و نقاط البيع pos ، حيث توفر moka خدمات نقاط البيع و الدفع لاكثر من 35 الف منفذ بيع ، حيث دخلت gojek مساحة قبول الدفع. وكذلك تم الاستحواذ على منصة invisee من طرف منصة الاستثمار عبر الانترنيت fundtastic ،حيث يسمح لهذه الاخيرة ببيع منتجات الصناديق المشتركة.

تسعى اندونيسيا الى الوصول الى الاسواق غير المستغلة مثل التامين ، حيث ان 2% فقط من الاندونيسيين لديهم تامين خاص ، الى جانب ذلك يوجد 63 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة.

يوجد في إندونيسيا أكثر من 300شركة تكنولوجيا ماليةFinTechs ،حيث شهدت فترة الثلاث سنوات (2020-2018,استثمارات تزيد عن 849مليون دولار في قطاع التكنولوجيا المالية، جمع تطبيق Super Gojek 5مليارات الدولارت، حيث تم استخدام المبلغ للتطوير الشامل لنظام Gojekالبيئي، والذي يتضمن محفظته الرقميةGoPay . وفقًا لتحليلMEDICI

للسوق على مدار السنوات الثلاث الماضية ، كان هناك نمو مطرد في تمويل FinTechفي إندونيسيا .

الشكل رقم 06:نمو و تطور اجمالي التمويل للتكنولوجيا المالية في اندونيسيا 2018-2020

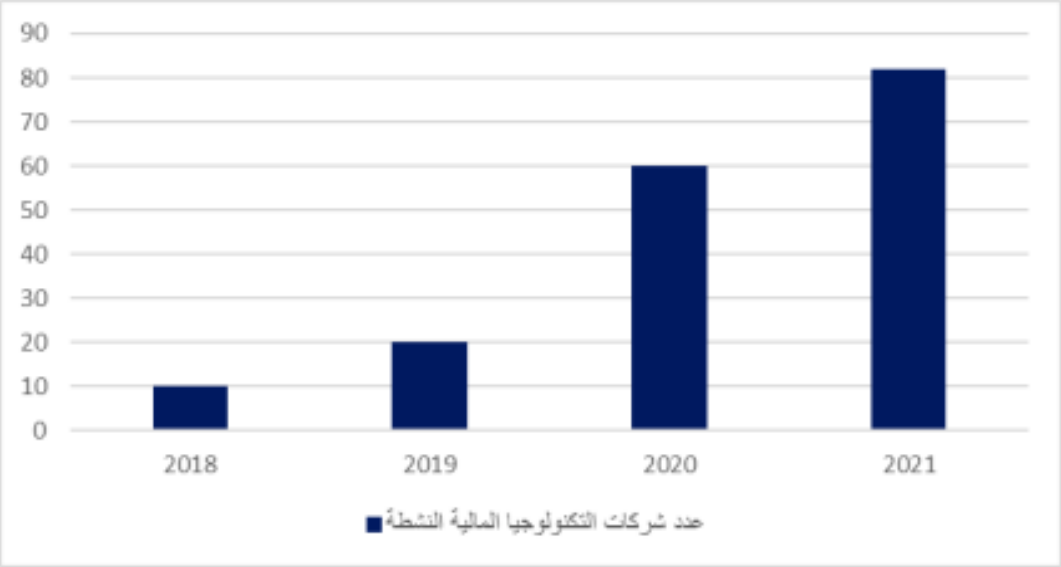


Source: MEDICI, **Indonesia FinTech Report 2021**, online: https://gomedici.com/indonesia-fintechreport-2021-by-medici.

3-4-تجربة المملكة العربية السعودية:

أطلقت عديد من المصارف في المملكة مبادرات للحاق بركب التكنولوجيا المالية الإسلامية، فأطلقت بعض البنوك منصات رقمية مثل الراجحي أعمال، الراجحي تكافل، الراجحي أسهم لبنك الراجحي، واعتمد البعض مجموعة من القنوات الرقمية كتطبيقات مخصصة للعملاء لإنجاز مختلف العمليات المصرفية، كما تم استحداث العديد من النوافذ الإلكترونية التي توفر مجموعة من الخدمات الرقمية كخدمات الحسابات، والبطاقات الائتمانية، وخدمات تحويل الأموال وغيره.

الشكل (07) تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية النشطة في السعودية خلال 2018–2021



المصدر:Fintech Saudi 2021

أعلنت شركة Mambu( )وهي منصة مصرفية للخدمة البرمجية، وشركة Ta3meed( )إحدى الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية والتمويل التجاري في المملكة العربية السعودية، إبرام الشركتين لاتفاقية شراكة استراتيجية لتقديم تمويل إسلامي رقمي مبتكر للشركات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين في المنطقة. (السعدون، 2021)

4– قراءة في النظرة المستقبلية لمصرف الراجحي Al–Rajhi Bank.

4–1–التوجه الاستراتيجي للمصرف:

من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية المؤلفة من **خمس** ركائز رئيسية، وهي: تعزيز النمو للتفوّق على المنافسين، وأن يصبح المصرف الوجهة المفضلة للتوظيف في القطاع، وزيادة التركيز على احتياجات العملاء، وتحقيق الريادة الرقمية، والتميز في التنفيذ. نجح المصرف في عام 2021في إبرام شراكته الرئيسية مع وزارة الإسكان، بما في ذلك المشاركة الاستراتيجية مع شركة روشن، الشركة العقارية التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، لزيادة ملكية السعوديين للمنازل،وبعد أن أطلق المصرف عددا من المنتجات بالتعاون مع صندوق التنمية العقارية في العام السابق تماشيًا مع رؤية ،2030ركز المصرف اهتماماته على تعزيز مكانته في عام 2021بوصفه رائدا في مجال التمويل العقاري من خلال توسيع محفظة منتجاته غير التابعة لصندوق التنمية العقارية، وتأمين حصة في سوق التمويل العقاري بنسبة 41%في عام 2021 كما استمر دمج وظائف الأعمال الخاصة بالشركات والتحويلات في فروع مصرفية الأفراد الحالية ضمن جهود المصرف المستمرة لتحسين استغلال الموارد. (– https://www.alrajhibank.com.sa/ir/ar/index.html)

واصل المصرف الاستثمار في الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وأعمال المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وبناء قدراته الحالية من أجل تنمية حصته الأساسية في السوق على نحو آمن ومستدام خلال،2021،هذا وقد احتفظ المصرف بمكانته الريادية في السوق في عام 2021في ظل منافسة سعرية شرسة، في مجال الخدمات المصرفية للأفراد.

وسجلت منتجات التمويل العقاري والتمويل الشخصي وتمويلً السيارات نموً ا مضاعفا، ويعتبر أعلى معدل نمو على الإطلا ق في تاريخ المصرف. ويمثل نمو قطاع التمويل العقاري بالمصرف بنسبة 63%سنويًا و وصول حصته السوقية الى 41%في عام 2021عامً لا قويًا لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030المتمثل في زيادة التملك السكني للسعوديين إلى .70% لقد استحوذ الراجحي في عام 2021على حصة سوقية جديدة من خلال توسيع نطاق تركزه ليتحول من التركيز علىً القطاع العام ليشمل أيضا القطاعً الخاص. ودعم هذا الجهد الاستراتيجي أيضا أهداف رؤية المملكة 2030فيما يخص نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مع مضاعفة محفظة القطاع الخاص للمصرف سنويًا من حيث نمو الأصول.

وساهمت التحسينات الاستراتيجية والامتيازات الحرية لشريحة عملاء التميز بالمصرف في عام 2021

في زيادة الحصة السوقية للودائع تحت الطلب، مما ساعد على تعويض انخفاض معدلات الربح.

شهدت الخدمات المصرفية للشرً كانت أيضا نمواً بالغا مع اتباع نهج مركز فيما يتعلق بمحافظ الشركات القوية بالإضافة إلى هيكل رأس المال الأمثل لتنويع قاعدة عملائها، وإضافة أكر من 100عميل تمويل جديد في عام 2021.وقلل النهج المركز من مستويات الديون المتعثرة والحصول على تكلفة منخفضة فيما يتعلق بالمخاطر نتيجة لارتفاع عمليات الاسترداد. وتؤكد زيادة الحصة السوقية للمصرف في قطاع الخدمات المصرفية للشركات على استراتيجية النمو الناجحة ذات الصلة بالخدمات المرفية للشركات لعام 2021،وجدد المصرف بالإضافة إلى ذلك أعمال المنشآت الصغير ة والمتوسطة من أجل المواءمة المثلى مع رؤية 2030علاً وة على تفويض المصرف ليصبح "الخيار الأفضل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ،وطرِحت منتجات جديدة بما في ذلك التدفق النقدي والديون ذات الصلة بالميزانية العمومية، مدعومة بإجراءات صارمة في تاريخ الاستحقاق وإجراء مراقبة استباقية، هذا وتساهم جميعها في تحسين نسبة الديون المتعثرة ونمو التمويل بنسبة 43%سنويًا.

4-2-توسيع افاق استراتيجية مصرف الراجحي السعودي المالية:

ويخطط المصرف حالياً لمواكبة المستقبل الرقمي، كما يعمل على بناء كيان مصرفي من شأنه أن يصبح المصرف المفضل للعملاء الرقميين في المستقبل.

الشكل رقم 08 :ترتيب المصارف الاسلامية في العالم حسب حجم الاصول لعام 2021 مليار دولار



المصدر:تقرير التمويل الاسلامي لعام 2021، https://b-mashura.com

اعتمد المصرف استراتيجية جديدة لمواجهة هذه التحديات المحددة ، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 09 : استراتيجية الراجحي "مصرف المستقبل 2021-2023



المصدر:التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2021، https://www.alrajhibank.com.sa

4-2-1-شراكات تتطلع إلى المستقبل:

عزز قطاع مصرفية الشركات أطر الشراكة مع صندوق الاستثمارات العامة والوزارات وغيرهما من الصناديق الحكومية مثل صندوق التنمية الصناعية السعودي وصندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية السياحي وصندوق التنمية الزراعية، في سبيل المساهمة في تحقيق أهداف رؤية المملكة.

ونظرا لأن مصرف الراجحي يعد أحد البنوك الرئيسية الشريكة مع صندوق الاستثمارات العامة، فقد تعاون قطاع مصرفية الشركات بشكل وثيق عر وحدات الأعمال الداخلية لتوفير حلول مصرفية مخصصة وحلول مدفوعات لصندوق الاستثمارات

العامة والشركات التابعة له وكذلك الشركات المنشأة حديثا. وعقدت شراكات مع كل من صندوق التنمية السياحي وصندوق التنمية الزراعية ليصبح المصرفُ الرئيسي لكليهما، كما أبرمت اتفاقية تعاونية مع صندوق التنمية الصناعية السعودي لتقديم برنامج خطاب الاعتماد الخاص بالصندوق لفتح خطابات الاعتماد بالنيابة عن العملاء وتسهيل المشتريات ودعم احتياجات التوسع في النفقات الرأسمالية ونفقات الأعمال بموجب ضمانات الدفع الخاصة بالصندوق. ويواصل قطاع مصرفية الشركات تقييم العملاء الذين يمكنهم الاستفادة من هذه الشراكات والتواصل معهم.

وقد شارك المصرف خلال عام 2021 في معاملات تمويل العقارات متعددة الاستخدامات وذات الاستخدامات التجارية في المدن والمناطق الرئيسية في المملكة العربية السعودية، وتمويل

مشاريع إسكان للشركات العامة الكبرى، وتطوير حلول تمويل برنامج "إيراد" من خلال استخدام منصة "إيجار.

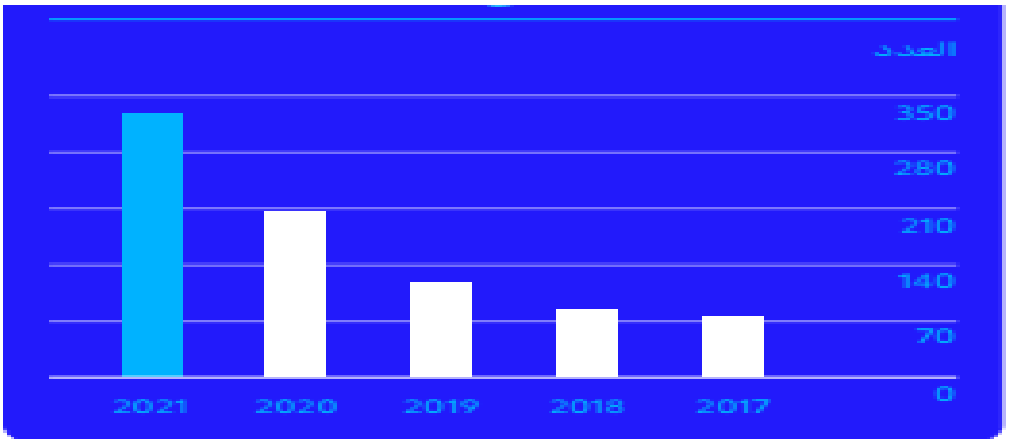
نجح المصرف في الاستثمار في مجال الذهب بعد إطلاق نظام "جولد-آي"، استحدث قطاع الخزينة محفظة الذهب ، وهي محفظة ذهبية رقمية تمكن كافة عملاء الخدمات المصرفية من الأفراد من تداول الذهب المخصص في أي فئة عر تطبيق الهاتف الجوال المتطور باستمرار، واستكمل هذا التحول الرقمي بميزات وخدمات جديدة تضاف إلى نظام "جولد-آي"، كما شهد المصرف نموا في إيرادات

المعادن النفيسة على أساس سنوي. (Faridi، 2020)

4-2-2- شركة إمكان للتمويل " محفظة منتجات التمويل الشخصي الرقمية الشاملة""

انطلقت عمليات "إمكان"، من خلال محفظة منتجات التمويل الشخصي الرقمية الشاملة الخاصة بها، معتمدة على وظائفها الرقمية الرامية لتمكين العملاء من معرفة منتجات التمويل والتقدم بطلب الحصول عليها عر تطبيق الهواتف الذكية، زادت معاملات نقاط البيع والمعاملات عر الجوال زيادة ملحوظة، حيث تحولت نسبة 90%من المعاملات المنفذة عر المصرف المعاملات رقمية بحلول الربع الرابع من عام 2021 كما حقق المصرف إنجازا كبً يرا في الرقمنة من خلال زيادة الخدمات المصرفية عر الجوال بنسبة تصل إلى 60%من إجمالي المعاملات، مع انخفاض في معاملات أجهزة الصراف الآلي التقليدية بنسبة20%.

الشكل رقم 10 :عدد محطات نقاط البيع في المصرف 2017-2021



المصرف:من اعداد الباحث

واصل المصرف الاستثمار في الأتمتة والرقمنة، وزاد عدد المعاملات المنفذة من خلال أتمتة العمليات الروبوتية بنسبة 100% سنويًا مع تنفيذ أكر من مليار معاملة خلال عام 2021.وقد تحقق ذلك من خلال زيادة عدد العمليات الآلية بنسبة 30%وزيادة عدد الروبوتات بنسبة 25%.وعلى وجه الخصوص، حصلت عمليات الأفراد على أكبر جهد في الأتمتة لتغطية مراحل مختلفة من الموافقة على طلب التمويل العقاري. وقد أثر ذلك إيجابيًا على تجربة العملاء.

كما عمل المصرف على رقمنة مجموعة من منتجات وخدمات التمويل خلال عام ،2021بما في ذلك مهام طلب التنفيذ الكاملة لمنتجْ. التمويل الشخصي "وطني 2"و"وطني 3".وأطلق المصرف ميزة الموافقة الفورية على التمويل الشخصي وبطاقات الائتمان المتجددة، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز كفاءة المعاملات الإلكترونية. كما طرح المصرف حلول التمويل العقاري الشاملة لطلبات البيع على الخارطة.

4-2-3-تفعيل منصة الوساطة المالية الجديدة "الرواد":

حيث تعمل على تمكين الصناديق الاستثمارية العامة المشركة عر الإنترنت من خلال منصات المصرف الاليكترونية، ومن إنجازات مبادرة رائدة أخرى، أصبح بإمكان المستثمرين المؤهلين المشاركة إلكترونيًا في عمليات الاكتتاب العام،حيث سيتم منح الاولوية في عام 2022 لمجموعة من المبادرات من خلال تقديم الاستشارات الماتمتة وتحديث بنية المعلومات للشركة.

(2021تقرير الراجحي بنك).

5-الخاتمة:

أحدث التكنولوجيا المالية الاسلامية ثورة هائلة في العصر الحديث، خاصة وأن معظم البيانات تحتاج إلى الذكاء الاصطناعي، لأنه يحاكي العقول البشرية في طريقة تأدية الخدمة .وهذا مما يجعل استخدامه مألوفًا، لهذا يوجد الكثير من الفوائد والتحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي، كما يوجد قصص نجاح عديدة للذكاء الاصطناعي تثبت أهمية استخدامه.خاصة في ظل وجود نضج رقمي للمصارف عبر توفيرها منتجات مالية رقمية في اطار سعيها للوصول الى اعلى نسبة شمول مالي رقمي، ودورها في تحفيز الانشطة الاستثمارية، في الوقت الحاضر تتبنى معظم المؤسسات والشركات التكنولوجيا المالية بما فيها الذكاء الاصطناعي . .

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-تعد التكنولوجيا المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين ضوابط الشريعة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية؛

-ضرورة الاهتمام بتدريب مختلف الموظفين على اليات و تقنيات التكنولوجيا المالية و الذكاء الاصطناعي نظرا لدورها في تنويع النشاط الاقتصادي.

-اعتماد التكنولوجيا المالية في المؤسسات ، يساهم في تقليص التكاليف التشغيلية مما يدعم التنافسية والوصول الى الشمول المالي الرقمي وتحفيز الانشطة الاستثمارية.

-إن الأدوات المالية الإسلامية المتبعة وجدت كبديل للأدوات المالية التقليدية المعتمدة على الفائدة، لكن حتى تكون قادرة على تغطية كافة أوجه التمويل في الاقتصاد الوطني عليها عدم الاكتفاء بطرح البديل بل يجب أن تبادر إلى وضع إسترا تيجية لابتكار وتطوير القائم لديها، لأن السعي لكسب المزيد من الاسواق المصرفية العالمية يتطلب ذلك؛

-ضرورة زيادة الانفاق على التكنولوجيا المالية لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء خصوصا عن طريق مختلف التقنيات الالكترونية.

-اهمية تشجيع المصارف على مواكبة التكنولوجيا المالية، وعملية تحول القطاعات المالية من مرحلة الاقتصاد التقليدي الى مرحلة الاقتصاد الرقمي تزامنا مع احتواء مخاطر هذا التحول و تداعياته وتجربة مجموعة مصرف الراجحي رائدة في هذا المجال.

6-المراجع:

1- statista -(2018). Récupéré sur https://www.statista.com/statistics/666864/iot-spending-by-vertical-worldwide/ .

2- R Svahn F و ،L Mathiassen .*Embracing digital innovation in incumbent firms : how Volvo Cars managed comprting concerns MIS Quarterly, 41* .2017,p15.

[3]-الخفاجي باسم، و صباح صاحب اشراق. *مسؤولية المصرف المدنية في عقد التحويل المالي المصرفي الالكتروني*،2019،ص26.

[4] -ICD - Refinitiv .(2019) .*Islamic Finance Development Report 2019. Shifting Dynamics* .Toronto: Islamic Corporation For The Development Of The Private Sector &Refinitiv2019,p58.

[5]- IfnFintech .*Unlocking The potential of Islamic Finance, IFN Islamic Finance news*,2019 ,p56.

[6]- ديفيد باركر، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة الى الابتكار،الاردن، العدد5، 2020،ص27.

7 -Salim, A, *Islamic Fintech in Malaysia*, malaysia: The International Centre for Education inIslamic Finance (INCEIF), the International Shariah Research Academy for Islamic Finance (ISRA),and Malaysia Digital Economy Corporation (MDEC2020,p55.

8-ETHIS, *malaysia's first shariah -compliant equity crowdfunding platform*, 2020,sur (Consulté le 08/02/2021). https://ethis.co/my/,

[9] -أسعد حمود السعدون. المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية .مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية،2021.ص24.

10 - https://www.alrajhibank.com.sa/ir/ar/index.html

11- Faridi .*There are Now 142 Islamic Fintech Firms Globally According to IFN Islamic Fintech, a "One-Stop-Shop "for Info on Shariah-Compliant*,2020 ,p56.

12-التقرير السنوي لمصرف الراجحي 2021، https://www.alrajhibank.com.sa

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وحدة البحثPRFU رقم :F03N01UN190120210004

برنامج الملتقى الوطني عبرتقنية التحاضرعن بعدحول:

" الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق"

من تنظيم وحدة البحثPRFU رقم :F03N01UN190120210004

"دورالشمول المالي في تعزيزالخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب

دولية رائدة واستفادة الجزائرمنها"

وتحت اشراف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات

عباس سطيف-1

يوم: 13 أكتوبر2022

عبرمنصة ZOOM

أولا: لمحة عن الملتقى

بتاريخ 13 أكتوبر 2022 تم عقد الملتقى الوطني حول " الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق" من تنظيم وحدة البحث PRFU رقم :F03N01UN190120210004 "دور الشمول المالي في تعزيز الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية رائدة واستفادة الجزائر منها"، حيث تناول موضوع الملتقى الإشكالية التالية: " **ما هو اقع الشمول المالي في الجزائر، وماهي آفاقه الممكنة في ظل الظروف والإمكانيات المتاحة؟"**

لمعالجة هذه الإشكالية تم تناول خمسة محاور مقسمة كما يلي:

-**المحور الأول:** مفاهيم نظرية حول الشمول المالي: التعريف، الأهمية، مؤشرات القياس....؛

-**المحور الثاني:** أهمية التوجه نحو الاعتماد على الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة؛

-**المحور الثالث:**إمكانية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بناء على تجارب عربية ودولية؛

-**المحور الرابع:**مدى قدرة التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛

-**المحور الخامس:** دور التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

وبعد الإعلان عن استقبال المداخلات بتاريخ 01 أوت 2022 وتحديد آخر أجل بتاريخ 30 سبتمبر 2022 ، وقد تم استقبال 45 مداخلة و تشفيرها وارسالها للجنة العلمية للمتقى بغرض تقييمها وحدد تاريخ 08 أكتوبر كآخر أجل لعملية التقييم.

بعد عملية التقييم تم ابلاغ كل المشاركين بقرارات اللجنة العلمية للمتقى حيث تم رفض 10 مداخلات وقبول 35 مداخلة.

بغرض ضمان السير الحسن للملتقى تم القيام بعملية محاكاة بمساهمة الأساتذة المشاركين بمداخلات لأجل تجربة أولية عبر منصة zoom وكان هناك تجاوب مقبول.

بتاريخ 13 أكتوبر2022 انطلقت فعاليات الملتقى الإفتراضي عبر منصة zoom على الساعة العاشرة صباحا وفق البرنامج المختصر التالي:

- تلاوة آيات من الذكر الحكيم.
- مقطع للنشيد الوطني الجزائري.

- كلمة السيد رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير الأستاذ الدكتور: مصطفى بودرامة، نيابة عن السيد عميد الكلية ، أعلن فيها عن الإفتتاح الرسمي للملتقى.
- كلمة السيد رئيس الملتقى الدكتورة مهملي الوزناجي.
- افتتاح الجلسة الرئيسية برئاسة الدكتور : معيزة مسعود أمير، تم فيها تقديم مداخلتين، الأولى بعنوان " دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021" من إعداد : د.لعلام لامية و د. سعدي جاهر، جامعة سطيف-1، والثانية بعنوان: Les fintechs comme modèle d' inclusion financière en Algérie " من إعداد: د.بوروبة كاتية، و د.مهملي الوزناجي، جامعة سطيف-1، تلاهما مناقشات حول المداخلتين، ليتم رفع الجلسة على الساعة 11.35 .
- إنطلاق الورشات بداية من الساعة 12.30، حيث تم تقسيم المداخلات على خمسة ورشات كل ورشة تضم من 06 إلى 07 مداخلات، امتدت من 12.30 إلى 14.15، ليتم فتح مجال المناقشة على مستوى الورشات إلى غاية 15:00.
- بعد رفع الجلسات على مستوى الورشات الخمس، تم تحويل كل المشاركين إلى الجلسة الرئيسية لأجل حضور فعاليات الجلسة الختامية والتي تم فيها قراءة توصيات الملتقى من طرف: د.لعلام لامية رئيسة اللجنة العلمية، ليتم بعد ذلك الإعلان رسميا عن اختتام فعاليات الملتقى من طرف السيد الرئيس الذكتور : مهملي الوزناجي .

ثانيا: توصيات الملتقى:

وقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات بناءا على المداخلات المقدمة والمناقشات التي تلتها، يمكن إيجازها في ما يلي:

-لا بد من توفير بنية تحتية مالية قوية، تضمن بيئة قانونية ملائمة وداعمة للانتقال للشمول المالي، وتهتم بالفئات المهمشة ماليا سواء كانوا أفراد أو شركات مصغرة، كما تدعم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم وسائل الدفع والتسوية؛

-فتح فروع ووكالات تابعة للبنوك والمؤسسات المالية في الأرياف والمناطق شبه الحضرية، ما يجعلها في متناول سكان الريف والمدن الصغيرة، أي العمل على توفير الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليا؛

-التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛

-تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الاقراض والتمويل؛

-التحول الرقمي واعتماد الابتكارات التكنولوجية في العمليات المصرفية لتعزيز الإنتاجية ورفع مستويات الربحية وتخفيض التكاليف وجعل العمليات المصرفية أكثر سرعة وسهولة؛

-فسح المجال أمام الصناعة المصرفية الإسلامية، هذه الأخيرة تعمل على تعزيز الشمول المالي باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية؛

-ضرورة تهيئة بيئة تنافسية عادلة بين البنوك والمؤسسات التقليدية والإسلامية وتعزيز أدوات الثروة في الشمول المالي؛

-تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال الدور الموجب الذي تلعبه الخدمات المصرفية الالكترونية في هذا المجال،يفتح آفاقا واسعة للبنوك، ويساعد على الوصول إلى العملاء الذين يعانون نقصا في الخدمات المصرفية، وذلك بواسطة التقنيات الرقمية.

-إنشاء أدوات مالية مبتكرة لنشر البنية التحتية الرقمية في الجزائر مع التركيز على المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المالية التكنولوجية؛

-العمل على توطين التكنولوجيا المالية في الجزائر والاستفادة من تقنياتها ومنتجاتها في توسيع دائرة الاعتمال المالي في الجزائر؛

-تطوير واعتماد سياسات تحقيق الأمن الالكتروني الوطنية لحماية خصوصية البيانات ومكافحة الجريمة الالكترونية؛

-الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.

ثالثا: اللجنة العلمية للملتقى:

الإسم واللقب	مؤسسة الإنتماء	الإسم واللقب	مؤسسة الإنتماء
د. مهملي الوزناجي	جامعة فرحات عباس سطيف-1	أ.ذباح هشام	جامعة فرحات عباس سطيف-1
أ.د مراد شريف	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.قماز سهيل	جامعة فرحات عباس سطيف-1
أ.د.بن عابد مختار	المركز الجامعي علي كافي-تندوف	د.تريش حسينة	المركز الجامعي ميلة
د.حركاتي نبيل	جامعة فرحات عباس سطيف-1	أ.إيمان جودي	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.خاسف جمال الدين	جامعة فرحات عباس سطيف-1	أ.بن تومي يدرة	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.العينوس رياض	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.بوركاب نبيل	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.قسوم حنان	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.عياد السعدي	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د. لعلام لامية	جامعة فرحات عباس سطيف-1	دغدار رفيق	جامعة فرحات عباس سطيف-1
أ.سعدي هاجر	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.مفتاح حسن	جامعة جيجل
د. بنون خير الدين	المركز الجامعي ميلة	أ.ملال سامية	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.لمزاودة رياض	المركز الجامعي ميلة	د.هري بلال	جامعة جيجل
د.ساحري اليزيد	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.قرفي شافية	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.مصطفاي ياسين	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.تريش نجود	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.عاشوري عبد الناصر	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.بودبة خالد	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د. حماشي زين الدين	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.سايح نوال	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.بوصبيع صالح رحيمة	جامعة حمة لخضر- الوادي	د.بوطورة فضيلة	جامعة العربي التبسي- تبسة
د.خبيزة أنفال حدة	جامعة محمد خيضر-الوادي	د.حمادي موراد	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.شوقي طارق	جامعة فرحات عباس سطيف		

رابعا: اللجنة التنظيمية للملتقى:

الإسم واللقب	مؤسسة الإنتماء	الإسم واللقب	مؤسسة الإنتماء
د.مهملي الوزناجي	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.العيفة عبد الحق	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.العينوس رياض	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.معيزة مسعود أمير	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.قسوم حنان	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.شيبوب ريمة	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.لعلام لامية	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.شرشافة إلياس	جامعة فرحات عباس سطيف-1
أ.سعدي هاجر	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.بن مشيش حليمة	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د.بباس منيرة	جامعة فرحات عباس سطيف-1	د.عمري سامي	جامعة فرحات عباس سطيف-1
د. نجوم قمازي	جامعة فرحات عباس سطيف-1		

خامسا: البرنامج المفصل للملتقى:

الجلسة الإفتتاحية: 11.30-10.00

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**
رئيس الجلسة: د. معيزة مسعود أمير /جامعة سطيف-1
كلمة عميد الكلية: .د شوقي بورقبة
كلمة رئيس الملتقى: د.مهملي الوزناجي
المداخلة الإفتتاحية الأولى: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 د.لعلام لامية /جامعة سطيف-1 د.سعدي هاجر/ جامعة سطيف-1
المداخلة الافتتاحية الثانية: " Les fintechs comme modèle d' inclusion financière en Algérie" د.بوروبة كاتية /جامعة سطيف-1 د.مهملي الوزناجي /جامعة سطيف-1
مناقشة
استراحة

الورشة الأولى: 12:30-14:30

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**			
رئيس الجلسة: د.لعلام لامية /جامعة سطيف-1		مقرر الجلسة: د.بن مشيش حليمة	
التوقيت	المتدخلون		عنوان المداخلة
12:45-12:30	د.بنون خير الدين	المركز الجامعي ميلة	الاقصاء المالي، الشمول المالي تحليل نظري للمفاهيم والأساسيات
	د.لمزاودة رياض	المركز الجامعي ميلة	
13:00-12:45	د.الحمليلي سناء	المركز الجامعي مغنية	الشمول المالي وواقعه في الجزائر
	د.واسطي أسماء	المركز الجامعي مغنية	
13:15-13:00	د.فني فضيلة	جامعة بسكرة	واقع الشمول المالي في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة – دراسة مقارنة
13:30-13:15	**D.Radhia ZEMIRLI**	جامعة تيزي وزو	**Problématique de l'inclusion financière en Algérie : entre réalité et perspectives**
13:45-13:30	د. علالي سارة	جامعة الأمير عبد القادر	واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه
	د. تنيو كنزة	جامعة الأمير عبد القادر	
14:00-13:45	د.شاكر حمزة	جامعة سطيف-1	واقع الشمول المالي في الدول العربية
	د.عاشوري عبد الناصر	جامعة سطيف-1	
14:30-14:00	**المناقشة**		

الورشة الثانية: 14:30-12:30

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**			
رئيس الجلسة: د.سعدي هاجر /جامعة سطيف-1 مقرر الجلسة: د.قسوم حنان/ جامعة سطيف-1			
التوقيت	**المتدخلون**		**عنوان المداخلة**
12:45-12:30	د.قسوم حنان	جامعة سطيف-1	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية
	ط/د.قسوم منصور	جامعة قالمة	
13:00-12:45	ط/د. سعودي سارة	جامعة –تبسة	دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة
13:15-13:00	ط/د.محمد أمين زايخ	المركز الجامعي تيبازة	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية
	ط/د. رابح شريف	المركز الجامعي تيبازة	
13:30-13:15	ط/د .ميرود فاتح	جامعة غرداية	تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة
13:45-13:30	بن خيرة الطاهر	جامعة الأغواط	دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي كآلية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة
	لحول بن علي	جامعة سعيدة	
14:00-13:45	ط/د.عون رفيق مسعود	جامعة تيسمسيلت	دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
	ط/د. بوجمعة ياسين	جامعة ورقلة	
14:15-14:00	ط/د.جوهري ميلود	جامعة ورقلة	دور الشمول المالي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة
	ط/د. غربي نوال	جامعة ورقلة	
14:30-14:15	**المناقشة**		

الورشة الثالثة: 14:30-12:30

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**			
رئيس الجلسة: د.لمزاودة رياض/المركز الجامعي ميلة مقرر الجلسة: د.العينوس رياض/ جامعة سطيف-1			
التوقيت	المتدخلون		عنوان المداخلة
12:45-12:30	د.عاشوري صورية	جامعة سطيف-1	دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، تجربة بنك الامل انموذجا
	د.شنافة جوهرة	جامعة سطيف-1	
13:00-12:45	د. بن عيني رحيمة	المركز الجامعي مغنية	تعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية –دراسة التجربة الصينية–
	د.هاشيم مريم نبيلة	المركز الجامعي مغنية	
13:15-13:00	د.قمازي نجوم	جامعة سطيف-1	تعزيز الشمول المالي لتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة (دراسة مبادرة بنك الامارات للتنمية)
	د.عميرش إيمان	جامعة سطيف-1	
13:30-13:15	د.زناتي سامية	جامعة سطيف-1	معوقات تعزيز التأمين للشمول المالي في الجزائر
	د. العينوس رياض	جامعة سطيف-1	
	د.خاسف جمال الدين	جامعة سطيف-1	
13:45-13:30	د.مواعي بحرية	جامعة مستغانم	الثقافة المالية ركيزة أساسية لتوسيع الشمول المالي–مصدر نمودجا–
	د.تواتي خديجة	جامعة غليزان	
14:00-13:45	صوار مروة	جامعة أم البواقي	دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي —دراسة تجارب بعض الدول العربية–
	بوطالب عزيز	جامعة أم بواقي	
14:30-14:00	**المناقشة**		

الورشة الرابعة: 14:30-12:30

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**			
رئيس الجلسة: د.غدار رفيق /جامعة سطيف-1		مقرر الجلسة: د.عمري سامي	
التوقيت	**المتدخلون**		**عنوان المداخلة**
12:45-12:30	د. عبد الله كمال بن مسعود	جامعة غرداية	دور المالية الإسلامية بالبنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري أنموذجا
	د.نور الدين عاد	جامعة الوادي	
13:00-12:45	د.بن عزة هشام	جامعة تلمسان	اهمية التقنيات الرقمية و التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي المنصات الرقمية للخدمات المالية نموذجا -قراءة في النظرة المستقبلية لمصرف الراجحي-
	د.موفق سهام	المركز الجامعي البيض	
13:15-13:00	ط/د.بولصباع مريم	جامعة سطيف-1	دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر
	ط/د.حملاوي ليندة	جامعة سطيف-1	
13:30-13:15	ط/د.عامر خديجة	المركز الجامعي البيض	شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية آلية لدعم وتيرة الشمول المالي
13:45-13:30	ط/د. سعيدي بوبكر	جامعة المسيلة	دور التمويل الإسلامي في نعزيز الشمول المالي في الجزائر –مصرف السلام نموذجا-
14:00-13:45	د.المانسبع رابح أمين	جامعة الجزائر-3	التكنولوجيا المالية الإسلامية كنموذج لتدعيم الشمول المالي الرقمي – دراسة حالة المنصات الرقمية الإسلامية للتمويل الجماعي
14:30-14:00	**المناقشة**		

الورشة الخامسة: 14:30-12:30

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**			
رئيس الجلسة: د.بباس منيرة / جامعة سطيف-1 مقرر الجلسة: د.شيبوب ريمة/ جامعة سطيف-1			
التوقيت	**المتدخلون**		**عنوان المداخلة**
-12:30 12:45	د.عون الله سعاد	جامعة تيارت	أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري
	د. بن طراد أسماء	جامعة تيارت	
-12:45 13:00	د.صايفي عمار	جامعة جيجل	دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
	ط/د.جدي أمنة	جامعة جيجل	
-13:00 13:15	د. عبد القادر دبوش	جامعة قالمة	دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي الرقمي
	د. لياس قلاب ذبيح	جامعة قالمة	
-13:15 13:30	د.خليفة الحاج	جامعة مستغانم	دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي–دراسة مقارنة بين الدول العربية
	ط/د. بلعربي يسرى ستي	جامعة مستغانم	
-13:30 13:45	ط/د. ملياني معمر	جامعة البليدة 02	تشخيص واقع استخداماالخدمات المالية الرقمية و التكنولوجيا الماليةفي تعزيز الشمول المالي في الجزائر
	أ.د. زاير وافية	جامعة البليدة 02	
-13:45 14:00	ط/د. نصيـرة كريمـات	جامعة غرداية	الصيرفة الإلكترونية كنموذج لتعزيز الشمول المالي في الجزائر
	ط/د. قريشي خولة	جامعة غرداية	
-14:00 14:15	ط/د. قاسي بسمينة	جامعة غليزان	واقع الشمول المالي الرقمي في الاقتصاد الوطني و دور التكنولوجيا المالية في تعزيزه – واقع و تحديات -
	د.تقرارت يزيد	جامعة أم البواقي	
-14:15 14:30	**المناقشة**		

الجلسة الختامية: 14:30-14:45

ID: **884 4842 1976** And password : **658466**
إعتماد توصيات الملتقى د.لعلام لامية /رئيسة اللجنة العلمية
الإعلان عن اختتام فعاليات الملتقى د.مهملي الوزناجي /رئيس الملتقى